

الحوار المُهيكل / المسار الاقتصادي

التقرير المرجعي

طرابلس – ليبيا

3 يونيو 2026

فهرس المحتويات

1	فهرس المحتويات
7	فهرس الجداول
8	فهرس الاشكال
10	تمهيد
11	الهدف من التقرير المرجعي
12	منهجية العمل
14	المقدمة
16	الباب الأول: الحوكمة المالية وإدارة المال العام
16	الملخص التنفيذي
34	الفصل الأول: تشخيص الوضع الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الأساس (2012-2025)
34	تمهيد
34	1.1 اتجاهات تنفيذ الميزانية العامة والترتيبات المالية الاستثنائية: فترة الأساس (2012 - 2025)
40	2.1 الإيرادات والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وآثارها على الاستدامة المالية (2012 - 2025)
42	3.1 تحليل هيكل الإيرادات العامة
43	4.1 تحليل هيكل الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي
45	5.1 الإنفاق خارج الترتيبات المالية (خارج الأبواب الأربعة)
46	6.1 التحليل المقارن لكلفة الانقسام المالي
48	7.1 التوسع في حجم الإنفاق العام والطلب على النقد الأجنبي
49	8.1 نفقات الدعم
50	9.1 دعم المحروقات
58	10.1 مؤشرات الاستدامة المالية ومخاطر تفاقم الدين العام المحلي (2012-2025)
64	الفصل الثاني: تحليل أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية
64	تمهيد
64	11.1 المنهجية القياسية المستخدمة
64	12.1 نتائج القياس
65	13.1 مناقشة النتائج
67	الفصل الثالث: تحليل القدرة الاستيعابية للاقتصاد وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وفق معايير الاستدامة المالية
67	تمهيد
67	14.1 مناقشة النتائج

70	الفصل الرابع: استشراف السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة للفترة (2026-2027)
70	تمهيد
71	15.1 السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للاقتصاد الليبي
76	16.1 التوصيات
77	17.1 إصلاح الميزانية العامة
84	18.1 ترشيد الإنفاق العام
95	19.1 باب الدعم
100	20.1 السيطرة على الدين العام
104	الفصل الخامس: تحليل المخاطر والتحديات عند تنفيذ التوصيات وآليات الحد منها
104	تمهيد
104	21.1 التحديات الهيكلية والمؤسسية
105	22.1 عواقب التحديات الهيكلية والمؤسسية
106	23.1 الفوارق الاقتصادية
107	24.1 اقتصاد ريعي
108	25.1 بنية الإيرادات والنفقات
109	26.1 التحديات الرقابية والحوكومية
112	الباب الثاني: إدارة النفط والموارد السيادية
112	الملخص التنفيذي
119	الفصل الأول: إدارة قطاع النفط
119	تمهيد
119	1.2 واقع قطاع النفط
120	2.2 الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية
122	3.2 المتطلبات التنفيذية للنهوض بقطاع إنتاج النفط
123	4.2 تطوير عمليات استخراج الغاز
124	5.2 تطوير المصافي النفطية
125	6.2 الدخول في مجال الصناعات البتروكيميائية
126	7.2 إنشاء مناطق صناعية
129	الفصل الثاني: حوكمة قطاع النفط - التحول من إدارة التكلفة إلى إدارة العائد
129	8.2 التحديات الراهنة التي تواجه قطاع النفط

130	9.2 إعادة هيكلة قطاع النفط.....
131	10.2 مراحل الانتقال نحو حوكمة مستدامة.....
134	11.2 آليات الحوكمة والرقابة.....
135	12.2 حوكمة وإدارة قطاع النفط.....
143	الباب الثالث.....
143	إعادة الهيكلة والتنوع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص.....
144	الفصل الأول: إعادة الهيكلة والتنوع الاقتصادي.....
144	تمهيد.....
145	1.3 الرؤية.....
145	2.3 الاستراتيجية.....
146	3.3 الأهداف.....
148	الفصل الثاني: واقع السياسات والنموذج الاقتصادي الحالي.....
148	4.3 مؤشرات الوضع الاقتصادي الحالي.....
152	5.3 هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي.....
154	6.3 قياس درجة التنوع في الاقتصاد الليبي (2012-2024).....
159	7.3 واقع ومستقبل قطاع النفط في ليبيا.....
159	8.3 التحديات الهيكلية المرتبطة بقطاع النفط.....
161	7.3 مخاطر وتحديات النمو الاقتصادي واستدامة التنمية.....
164	الفصل الثالث: برامج الإصلاح الهيكلي والحوكمة.....
164	8.3 سياسات الإصلاح الاقتصادي.....
169	9.3 الإصلاحات الهيكلية.....
171	10.3 إعادة هيكلة الاقتصاد.....
178	11.3 حوكمة السياسات الاقتصادية المنفذة للإصلاحات.....
179	12.3 تنوع الاقتصاد.....
183	13.3 بدائل التنوع الاقتصادي.....
185	14.3 متطلبات التنوع الاقتصادي.....
191	الفصل الرابع: آليات ومحددات التنوع الاقتصادي.....
192	15.3 النتائج والتوصيات.....

198	16.3. المصفوفة الإستراتيجية
205	الباب الرابع: التنمية المتوازنة وبناء الدولة والعدالة الاقتصادية
205	الملخص التنفيذي
211	الفصل الأول: تنمية متوازنة وعدالة مكانية واجتماعية
211	تمهيد
213	1.4. اصلاح الاختلالات الهيكلية
214	2.4. الأسس المنطقية التي أفضت إلى التوصيات
216	3.4. ماذا سيحدث إذا لم تتم معالجة هذه الإشكالية
217	4.4. التوصيات
222	5.4. آليات تنفيذ التوصيات
227	6.4. المخاطر المحتملة
230	الباب الخامس: السياسات الاقتصادية والاستقرار الكلي
230	الملخص التنفيذي
232	اصلاح السياسة النقدية: توصيات على المدى الآتي والقصير
234	اصلاح السياسة التجارية
235	اصلاح سياسة سوق العمل وسياسات التشغيل
236	التنسيق بين السياسات
239	الفصل الأول: السياسة المالية
239	تمهيد
239	1.5. واقع السياسة المالية
240	2.5. أهداف السياسة المالية
240	3.5. متطلبات السياسة المالية الفعالة
241	4.5. آثار التوسع المالي وضعف الانضباط
242	5.5. الميزانية العامة
242	6.5. محددات توسيع الإيرادات
243	7.5. الميزانية العامة في ليبيا
244	8.5. تنويع مصادر الإيرادات
245	9.5. عناصر استراتيجية التنويع الأساسية

10.5.	توصيات إصلاح السياسة المالية	247
	الفصل الثاني: السياسة النقدية	249
11.5.	تشخيص أسباب الأزمة النقدية والاقتصادية	250
12.5.	التنسيق مع السياسة المالية واستقلالية السلطة النقدية	254
13.5.	توصيات إصلاح السياسة النقدية	255
	الفصل الثالث: السياسة التجارية	257
14.5.	سياسة تجارية تستهدف ضبط الأسعار والإصلاح الاقتصادي	258
15.5.	سياسة ضبط الأسعار ودعم السلع	259
16.5.	مقارنة بين النماذج	261
17.5.	التحديات والاعتبارات لليبيا	261
18.5.	المخاطر والاحترازمات العملية	266
19.5.	توصيات إصلاح السياسة التجارية	268
	الفصل الرابع: سوق العمل وسياسات التشغيل	269
20.5.	توصيات إصلاح سوق العمل وسياسات التشغيل	270
21.5.	آليات التنسيق بين السياسات	271
	الباب السادس: الشفافية والمساءلة الاقتصادية	274
	الملخص التنفيذي	274
	الفصل الأول: الشفافية المالية في ليبيا: التحديات وآليات المعالجة	283
	تمهيد	283
	الشفافية المالية	283
1.6	الاسس المنطقية التي افضت الى هذه التوصيات	301
2.6	طبيعة التوصيات	313
3.6	آلية التنفيذ	322
4.6	المخاطر المحتملة	325
5.6	الاجهزة الرقابية	328
6.6	الجهات الرقابية	339
7.6	التوصيات	342
8.6	الأسس المنطقية أفضت الى التوصيات	359

374		9.6	طبيعة التوصيات
403		10.6	التوصيات
415		11.6	الاسس المنطقية التي افضت لهذه التوصيات
421		12.6	طبيعة التوصيات
428		13.6	آلية التنفيذ
429		14.6	المخاطر المحتملة
432			الخاتمة
436			قائمة المراجع

فهرس الجداول

48	جدول 1 القيمة التراكمية لاستخدامات وإيرادات النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025)
51	جدول 2 تكلفة استخدام المحروقات الموردة والمنتجة محليا لعام 2024
53	جدول 3 تكلفة المحروقات الموردة خلال السنوات (2025-2029)
56	جدول 4 نسبة الايراد المحقق من بيع المحروقات في السوق المحلي إلى إجمالي القيمة المستهدفة لعام 2022
62	جدول 5 مصفوفة تقييم الحوكمة المالية وإدارة المال العام في الاقتصاد الليبي
65	جدول 6 نتائج التفسير للأثر الصافي للإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية
67	جدول 7 القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي (نموذج Armey) والحجم الأمثل وفق الاستدامة المالية
70	جدول 8 مصفوفة السيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الليبي لعامي 2026-2027
73	جدول 9 السيناريو التفاولي التدريجي للوصول لنقطة التعادل في الميزانية العامة (2026-2030)
110	جدول 10 أبرز تحديات المالية العامة في ليبيا والآليات المقترحة لمعالجتها
121	جدول 11 تدهور البنية التحتية للقطاع وانعكاساته التشغيلية والبيئية
123	جدول 12 الأولويات التنفيذية لإعادة تأهيل القطاع
124	جدول 13 الطاقة الانتاجية لمصافي تكرير النفط في ليبيا
126	جدول 14 الجدول التنفيذي للإصلاحات المقترحة بقطاع النفط
155	جدول 15 معامل هرفندال هرشمان (HHI) للاقتصاد الليبي (2012 - 2024)
156	جدول 16 مقارنة المتوسطات العامة للتنوع في الاقتصاد الليبي بالمتوسطات والمعايير العالمية
198	جدول 17 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (الانتقال بدور الدولة من "المشغل" إلى "المنظم")
200	جدول 18 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي
202	جدول 19 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بالاستثمار في اقتصاديات الموقع الجغرافي والمناطق الحرة
202	جدول 20 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بتمكين القطاع الخاص وتحفيز الدورة الاقتصادية
261	جدول 21 مقارنة النماذج الدولية في السياسة التجارية
266	جدول 22 سيناريو A و B لإصلاح السياسة التجارية في ليبيا

فهرس الاشكال

- شكل 1 الناتج المحلي الجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2024-2012) بالمليار دينار 38
- شكل 2 تطور الإيرادات والإنفاق العام السنوي في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار 41
- شكل 3 الإيرادات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار 42
- شكل 4 الأهمية النسبية (%) للإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) 43
- شكل 5 إجمالي قيمة الإنفاق العام حسب أبواب الميزانية في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار 44
- شكل 6 التوزيع النسبي % للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) 45
- شكل 7 الأهمية النسبية من إجمالي الإنفاق خارج الترتيبات المالية في الاقتصاد الليبي (2025-2021) 46
- شكل 8 الإيرادات العامة والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار 47
- شكل 9 يبين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار 47
- شكل 10 القيمة التراكمية لاستخدامات النقد الاجنبي للفترة (2025-2012) 49
- شكل 11 متوسط الإنفاق على الدعم حسب الجهة لعامي (2024-2023) بالمليار دينار 50
- شكل 12 متوسط الأهمية النسبية للدعم حسب الجهة لعامي (2024-2023) 50
- شكل 13 تطور قيمة واردات المحروقات للسنوات (2025-2019) بالمليار دولار 53
- شكل 14 الأهمية النسبية (%) لاستهلاك المحروقات في السوق المحلي للعام 2024 54
- شكل 15 الأهمية النسبية (%) لاستهلاك المحروقات في الاقتصاد الليبي للعام 2024 54
- شكل 16 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات الغاز الطبيعي في السوق المحلي للعام 2024 55
- شكل 17 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات البنزين في السوق المحلي للعام 2024 55
- شكل 18 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات الديزل في السوق المحلي للعام 2024 56
- شكل 19 نسبة الإيرادات المحصلة إلى إجمالي الإيرادات المستهدفة من بيع المحروقات في السوق المحلي لعام (2022) 57
- شكل 20 تطور الفائض والعجز في الترتيبات المالية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2025-2012) بالمليار دينار... 59
- شكل 21 قيمة الدين العام المحلي للفترة (2025- 2012) بالمليار دينار 59
- شكل 22 نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي 61
- شكل 23 يبين منحنى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وفق نموذج آرمي 69
- شكل 24 تقديرات لمستوى الفقر لعامي 2027-2026 وفق السيناريوهات الأربعة 74
- شكل 25 توقع للنمو الاقتصادي لعامي (2027-2026) وفق السيناريوهات الأربعة 74
- شكل 26 توقع لعرض النقود لعامي (2027-2026) وفق السيناريوهات الأربعة 75
- شكل 27 توقع لمعدلات التضخم لعامي (2027-2026) وفق السيناريوهات الأربعة 75

شكل 28 توقع لسعر الصرف في السوق الموازية لعامي (2026-2027) وفق السيناريوهات الأربعة	75
شكل 29 مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي للفترة (2012-2024).....	149
شكل 30 هيكل الناتج المحلي الاجمالي حسب الانشطة الاقتصادية للفترة (2012-2024).....	150
شكل 31 مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي غير النفطي	151
شكل 32 نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي للفترة (2012-2025)	152
شكل 33 تطور الأهمية النسبية للإيرادات في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2024).....	153
شكل 34 الأهمية النسبية للصادرات السلعية في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2022).....	154
شكل 35 المتوسط العام لدرجة التنوع الاقتصادي (HHI) (لمعامل هرفندال هرشمان) للفترة (2012-2025)...	156
شكل 36 مقارنة متوسطات المؤشرات العامة للتنوع في الاقتصاد الليبي بالمتوسطات العالمية	158

تمهيد

يُعدّ المسار الاقتصادي أحد المسارات الأربعة التي يتمحور حولها الحوار المهيكل، ونظراً لخصوصية هذا المسار وأهميته، فقد اقتضى الأمر بيان تركيبة أعضائه، الذين تألفوا من ثلاثين عضواً يمثلون طيفاً من الخبرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والمالية والنفط. وقد ضمّ الفريق أكاديميين، ومسؤولين تنفيذيين، ومشروعين، وممثلين عن الهيئات الرقابية، كما تميز بتنوع ملحوظ في الخلفيات الاجتماعية والثقافية والسياسية، إلى جانب نسبة جيدة من تمثيل الشباب والمرأة وذوو الإعاقة، الأمر الذي منح المسار قدراً معتبراً من المصداقية التمثيلية، وأسهم في إثراء مخرجاته بمقاربات متعددة ومتنوعة. وقد تجلّى هذا التنوع البنوي عملياً في ديناميات العمل داخل المسار خلال فترة انعقاد جلساته؛ إذ شهدت بعض الموضوعات توافقاً سريعاً أفضى إلى إنتاج مخرجات مشتركة وواضحة، في حين أفرزت موضوعات أخرى تبايناً في الرؤى والأولويات. إلا أن هذه الاختلافات لم تُضعف المسار، بل شكّلت عاملاً إيجابياً أعاد توجيه النقاش بصورة أكثر موضوعية وعمقاً، وأسهم في رفع جودة المخرجات والتوصيات النهائية.

❖ أعضاء فريق المسار الاقتصادي

تكوّن فريق المسار الاقتصادي بالحوار المهيكل من السادة الآتية أسماؤهم:

1. بسمة عبد الله مفتاح الفرجاني	2. العجيلي عبد السلام علي بريني
3. عبد الحميد علي عبد السلام الفضيل	4. طاهر رمضان حمد امدادي
5. عبد الباسط رمضان إبراهيم جبوع	6. ملاك مفتاح إسماعيل عجيل
7. علي أبو صلاح المبروك امريغة	8. مراد محمد بشير أبوجنوب
9. حميدة ميلاد أحمد أبورونية	10. زينب عبد السلام محمد سالم
11. نجية مفتاح حمودة البوعزي	12. أسماء الأمين عاشور شلوف
13. أسامة أحمد سالم الاحمر	14. ابتسام حسن سالم بن عامر
15. محسن علي سليمان الدرجة	16. نجوى أبو سلامة الصادق
17. يسرا عدنان عبد الله بن ناجي	18. محمد خالد عبد الله بشير الغويل
19. أبو العزوم اللافي عبد الرحيم بن اجديرية	20. عبد الرحيم علي امحمد الشيباني
21. أيوب محمد يونس عبد السلام	22. علاء محمد عبد السلام العروش
23. محمد عبد الجليل امحمد أبوسنيّة	24. هيثم محمد مسعود
25. عبد المنصف محمود صالح الشلوي	26. محمد عبد السلام شعبان قائد
27. حسين مصطفى مادي الشيخ	28. عامر عمران نصر سعد
29. محمد بشير مصباح بن مسكين	30. أم السعد محمد نور الدين

الهدف من التقرير المرجعي

جاء التقرير الختامي لأعمال فريق المسار الاقتصادي متنسقاً مع الأهداف التي حددها الإطار المرجعي للحوار المهيكل، والمتمثلة فيما يلي:

1. معالجة المختنقات التي تحول دون إحراز تقدم في مسار التحول السياسي والديمقراطي الشامل.
2. اقتراح توصيات توافقية من شأنها دعم مسار الانتخابات الوطنية، وتوحيد المؤسسات، والمساهمة في معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والانقسامات في البلاد.
3. الخروج بمبادئ رئيسية وتوصيات عملية في مجال السياسات العامة لمعالجة:
 - أ- القضايا الملحة المتعلقة بالسياسات العامة والحوكمة، بما يسهم في تهيئة بيئة مواتية للانتخابات.
 - ب- دوافع النزاع والمظالم على المدى المتوسط والطويل، بهدف صياغة رؤية وطنية موحدة لمستقبل البلاد.

قد جاء التقرير النهائي للمسار الاقتصادي شاملاً ومفصلاً، وأرفق بملخص تنفيذي، واعتمد التقرير المنهج الوصفي التحليلي لتتبع تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، مع توظيف أدوات الإحصاء الوصفي عبر الجداول والرسومات البيانية لعرض البيانات وتفسيرها، واستخراج النسب والمؤشرات اللازمة لإجراء المقارنات الزمنية. وبالتوازي مع ذلك، تم استخدام المنهج الكمي (بشقيه الرياضي والقياسي) لنمذجة وقياس العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية بما يضمن استخلاص نتائج دقيقة وصياغة توصيات علمية رصينة، إلى جانب استشراف السيناريوهات المستقبلية على المدى القصير والمتوسط، مع تحديد الآثار المحتملة لكل منها على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية الرئيسية.

روعي في إعداد التوصيات قابليتها للتنفيذ، وتضمنها قدرأ مناسباً من التفصيل يسهل عملية التطبيق، مع تصنيفها موضوعياً إلى توصيات تشريعية وتنفيذية، وتحديد الجهات المعنية بتنفيذ كل توصية، فضلاً عن تصنيفها زمنياً إلى توصيات آنية وقصيرة الأجل، وأخرى متوسطة وطويلة الأجل. وتهدف توصيات التقرير إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال العمل على اعتماد وتنفيذ ميزانية عامة واحدة متوازنة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار المستوى العام للأسعار، إضافة إلى تخفيض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة النسبية في توزيع الدخل، وتخفيض معدلات الفقر، وتحقيق تنمية مكانية متوازنة ومستدامة، فضلاً عن التأسيس لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتنويعه، إضافة إلى معالجة الاختلالات البنيوية التي يعاني منها، وفي مقدمتها الاعتماد شبه الكامل على الريع النفط، وتعطيل الطاقات الكامنة للنمو، وتراجع كفاءة الإدارة العامة، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية، وانتشار الفساد وضعف الحوكمة ومحدودية الشفافية.

منهجية العمل

حرص أعضاء المسار الاقتصادي على اعتماد منهجية عمل توافقية ومنظمة، استندت إلى تفاهم أعضائه على مراحل عمل متسلسلة ومتراصة، تمثلت فيما يلي:

المرحلة الأولى: التأسيس وتنظيم العمل

وشملت هذه المرحلة:

1. تشكيل الهيكل التنظيمي للعمل داخل المسار الاقتصادي.
2. اختيار فريق إدارة المسار بصورة توافقية.
3. وضع إطار عام لتنظيم المناقشات والمداخلات وتحديد آليات العمل.

المرحلة الثانية: تحديد القضايا والموضوعات الرئيسية

فُتح المجال أمام جميع أعضاء المسار للمساهمة في اقتراح الموضوعات، حيث جرى تقديم خمسة وستين موضوعاً اقتصادياً. وتم لاحقاً دمج الموضوعات المتشابهة وفق منهج يعكس الترابط والتكامل بينها، ثم أعيد تصنيفها ضمن ستة محاور رئيسية، خُصص لكل منها فصل مستقل في الوثيقة النهائية لأعمال الفريق. كما جرى تحديد محاور فرعية لكل محور رئيسي، وإعداد مصفوفة عمل لتفريغ الأفكار والملاحظات والمعلومات والتوصيات، بما أتاح جمع المخرجات وتصنيفها وفق منهجية علمية واضحة.

المرحلة الثالثة: جلسات تقديم العروض والنقاش

استناداً إلى المرحلة السابقة، انطلقت جولات المسار الاقتصادي، والتي بلغ عددها أربع جولات؛ عُقدت الأولى في شهر يناير لمدة خمسة أيام عمل، والثانية في شهر فبراير لمدة خمسة أيام أيضاً، فيما عُقدت الجولتان الثالثة والرابعة خلال شهري أبريل ومايو على التوالي، لمدة أربعة أيام لكل جولة. خُصصت كل جولة لمناقشة محورين رئيسيين من المحاور الستة، وتضمنت الجلسات عروضاً ومداخلات مكتوبة ودراسات علمية قدمها أعضاء الفريق، كل بحسب تخصصه وخبرته، إلى جانب خمس مداخلات لمؤسسات دولية، هي: البنك الدولي، البنك الإفريقي للتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد تشاتم هاوس. وبلغ إجمالي أوراق العمل والعروض المرئية المقدمة ضمن أعمال المسار الاقتصادي سبعين ورقة وعرضاً مرئياً، موزعة على مختلف المحاور الرئيسية والفرعية المطروحة للنقاش، اتسمت المناقشات بين أعضاء الفريق بالجدية والموضوعية، وسادت جلسات الحوار أجواء من الاحترام المتبادل وروح التعاون بين جميع الأعضاء.

المرحلة الرابعة: العمل ضمن مجموعات متخصصة

عقب اختتام جولة فبراير والانتهاؤ من العروض والمناقشات، توافق الفريق على الشروع في إعداد مسودة التقرير النهائي، وفق الأطر الاسترشادية المحدد في الوثيقة المؤرخة بتاريخ 26 يناير 2026.

وقد جرى تقسيم الأعضاء إلى ست مجموعات صياغة لإعداد الصياغات الأولية للمحاور الأربعة التي نوقشت خلال جولتي يناير وفبراير، إلى جانب التحضير للمحورين المتبقين. وعقدت المجموعات الفرعية عدة لقاءات افتراضية خلال شهر رمضان، واستمرت اجتماعاتها لاحقاً لإعداد وصياغة وثائق المخرجات الخاصة بكل محور من المحاور الرئيسية الستة، استناداً إلى الأوراق والمداخلات والنقاشات التي شهدتها جولات المسار الاقتصادي.

المرحلة الخامسة: الصياغة النهائية

بعد الانتهاء من إعداد مخرجات جميع الفصول الرئيسية الستة، أُحيلت الوثائق إلى فريق الصياغة النهائية، والذي تألف من ستة أعضاء، بواقع عضو واحد عن كل مجموعة من مجموعات الصياغة. وتولى الفريق مهمة إعداد وثيقة موحدة لمخرجات المسار الاقتصادي، استناداً إلى مخرجات المحاور الستة كافة. وقد عقد الفريق عدة اجتماعات افتراضية، تلتها اجتماعات حضورية خلال الفترة من 13 إلى 15 مايو 2026، خُصصت لمراجعة وتنقيح مسودة التقرير الشامل وملخصه التنفيذي قبل عرضهما على جميع أعضاء المسار الاقتصادي للمناقشة والاعتماد.

المرحلة السادسة: الاعتماد النهائي

عُقدت الجولة الأخيرة لاجتماعات أعضاء المسار الاقتصادي خلال الفترة من 18 إلى 21 مايو 2026، حيث جرى عرض ومناقشة الصياغة النهائية لمسودة وثيقة مخرجات المسار الاقتصادي وملخصها التنفيذي. وقد اعتمد الفريق الوثيقة بصيغتها النهائية، وتم تسليمها، مرفقة بملخصها التنفيذي، إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تمهيداً لعرضها على الرأي العام الليبي والجهات الرسمية المعنية.

المقدمة

يأتي هذا التقرير النهائي تنويجاً لمسار ممتد من العمل الجماعي والحوار الاقتصادي المتخصص، الذي اضطلعت به مجموعة المسار الاقتصادي على مدى خمسة أشهر، في إطار مقاربة وطنية هدفت إلى دراسة واقع الاقتصاد الليبي، وتشخيص التحديات البنيوية التي تواجهه، والبحث في السبل الكفيلة بمعالجة الاختلالات المتركمة التي أثّرت في أداء الدولة ومؤسساتها الاقتصادية والمالية، وانعكست بصورة مباشرة على مستوى معيشة المواطنين، وعلى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق الاستقرار والنمو والتنمية المستدامة.

لقد مرّ الاقتصاد الليبي، خلال السنوات الماضية، بجملة من التحولات والأزمات المركبة، التي أفرزتها حالة الانقسام المؤسسي، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وما ترتب على ذلك من تراجع في كفاءة إدارة الموارد العامة، وضعف فاعلية السياسات الاقتصادية وقدرة المؤسسات على التخطيط والتنفيذ والرقابة. كما أدت هذه الظروف إلى تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وفي مقدمتها الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل، وتضخم الإنفاق العام، وتراجع دور القطاع الخاص، وضعف التنويع الاقتصادي، فضلاً عن التفاوت التنموي بين المناطق، واتساع مظاهر الهدر والفساد، وضعف الشفافية والمساءلة.

وفي ظل هذه التحديات، برزت الحاجة الملحة إلى إطلاق حوار اقتصادي جاد، يضع القضايا الاقتصادية في صدارة الأولويات الوطنية، انطلاقاً من حقيقة مفادها أن تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي يظل مرتبطاً، إلى حد كبير، بقدرة الدولة على بناء اقتصاد مستقر وعادل وفعال، قادر على توفير الخدمات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة، وخلق فرص العمل، وتعزيز الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

انطلاقاً من هذه القناعة، عملت مجموعة المسار الاقتصادي على تبني منهجية قائمة على الحوار التشاركي والتحليل العلمي، من خلال عقد سلسلة من الجلسات الموسعة والنقاشات المتخصصة، التي شارك فيها أعضاء الفريق من ذوو الخبرات الأكاديمية والفنية والمهنية المتنوعة، إلى جانب الاستفادة من أوراق العمل والدراسات الفنية والمداخلات التي قدمها مختصون وخبراء وممثلون عن مؤسسات محلية ودولية ذات صلة بالشأن الاقتصادي والمالي والتنموي.

أتاح هذا التنوع في الخلفيات والتخصصات مساحة واسعة لتبادل الرؤى وطرح المقاربات المختلفة بشأن القضايا الاقتصادية الأكثر إلحاحاً، الأمر الذي أسهم في إثراء النقاش وتعميق التحليل، وساعد على الوصول إلى توافقات موضوعية بشأن أولويات الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي، بعيداً عن المعالجات الجزئية أو الحلول الآتية محدودة الأثر. كما حرص الفريق على أن تستند توصياته إلى فهم واقعي لطبيعة

الاقتصاد الليبي وإمكاناته وتحدياته، مع مراعاة الترابط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والأمنية.

انتظمت أعمال المسار الاقتصادي ضمن ستة محاور رئيسية شكّلت الإطار العام لهذا التقرير. تناول المحور الأول قضايا الحوكمة المالية وإدارة المال العام، بما يشمل إصلاح المالية العامة، وتعزيز الانضباط المالي، وتحسين كفاءة الإنفاق وتحصيل الإيرادات. وركز المحور الثاني على تطوير إدارة وحوكمة قطاع النفط وعوائده المالية، بما يضمن العدالة والاستدامة والشفافية، ويحد من توظيف الموارد العامة في تأجيج الصراع وترسيخ الاختلالات القائمة. أما المحور الثالث، فقد خُصص لإعادة هيكلة الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، إدراكاً لأهمية الانتقال التدريجي من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً وإنتاجية، يقوم على تشجيع الاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في خلق فرص العمل وتحريك عجلة التنمية. وتناول المحور الرابع قضايا التنمية المتوازنة والعدالة الاقتصادية، بما يشمل معالجة التفاوت التنموي بين المناطق، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والاستثمار في رأس المال البشري، باعتباره ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. أما المحور الخامس فقد ناقش الاستقرار الكلي والسياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارية، وسوق العمل)، وتعزيز التنسيق بينها، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين مناخ الثقة في الاقتصاد الوطني. في حين ركز المحور السادس على الشفافية والمساءلة الاقتصادية ومكافحة الفساد، باعتباره من المرتكزات الأساسية لبناء مؤسسات اقتصادية فعّالة، وتعزيز الثقة في الإدارة العامة، وضمان حسن إدارة الموارد الوطنية.

وإذ يقدم هذا التقرير خلاصة المناقشات والمداولات والمخرجات التي توصلت إليها مجموعة المسار الاقتصادي، فإنه لا يدعي تقديم حلول نهائية أو وصفات جامدة، بقدر ما يسعى إلى وضع إطار عملي ورؤية متكاملة للإصلاح الهيكلي للاقتصاد الليبي، تستند إلى مبادئ الواقعية والتدرج والشراكة الوطنية، وتستهدف دعم جهود بناء مؤسسات الدولة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية العادلة والمستدامة. كما يعكس هذا التقرير قناعة راسخة لدى أعضاء المسار الاقتصادي بأن مستقبل ليبيا الاقتصادي يتطلب إرادة وطنية جادة، تتجاوز المعالجات المؤقتة، وتنتج نحو إصلاحات هيكلية حقيقية، تعيد بناء الثقة في الاقتصاد الوطني، وتؤسس لمرحلة جديدة تقوم على الكفاءة والشفافية والعدالة في إدارة الموارد، بما يحقق تطلعات الشعب الليبي في الاستقرار والازدهار والتنمية الشاملة.

الباب الأول: الحوكمة المالية وإدارة المال العام
الملخص التنفيذي

تمهيد

يُقدّم هذا الملخص عرضاً موجزاً لأبرز نتائج وتوصيات الباب الأول: الحوكمة المالية وإدارة المال العام في التقرير الشامل للمسار الاقتصادي بالحوار المهيكّل. تكشف نتائج التحليل المالي للفترة 2012 – 2025 عن اختلالات بنيوية حادة تستدعي تدخلاً إصلاحياً عاجلاً: فقد بلغ الإنفاق العام التراكمي نحو 1,401 مليار دينار في ظل الانقسام المؤسسي وتعدد الحكومات، بكلفة انقسام تتجاوز 219 مليار دينار. وفي الوقت ذاته، تجاوز الدين العام المحلي عتبة 303 مليار دينار، (نحو 146% من الناتج المحلي الإجمالي) وهو ما يضع الاقتصاد الليبي في «منطقة الخطر الحرج» وفق معايير صندوق النقد الدولي.

1,401 مليار دينار	303 مليار دينار	250.5 مليار دينار	1+ تريليون \$
إجمالي الإنفاق التراكمي 2012-2025 — في ظل الانقسام	الدين العام المحلي 2025 — ~146% من الناتج المحلي	الإنفاق الفعلي 2025 — ضعف القدرة الاستيعابية	كلفة الصراع 2011-2025 (إسكوا/الأمم المتحدة)

الإنفاق الفعلي يتجاوز القدرة الاستيعابية للاقتصاد (105 مليار دل) ونقطة التعادل المالي (117 مليار دل) بأكثر من الضعفين، مما يُحوّل الأثر التوسعي للإنفاق إلى ضغط تضخمي وانهيار في قيمة العملة، ويقام من مستويات الفقر، ويستنزف مدخرات الأجيال.

تقييم فترة الأساس (2012-2025)

رصدت فترة الأساس جملة من الاختلالات الجوهرية في منظومة الحوكمة المالية. ورغم تجاوز الإنفاق العام التراكمي 1,401 مليار دينار، فإن المؤشرات الكلية لم تعكس تحسناً يتناسب مع حجم الموارد المنفقة. وأبرز الإشكاليات:

- غياب الميزانية العامة الواحدة لسنوات متتالية مع إنفاق موازٍ خارج الترتيبات يُمثّل 26%~ من إجمالي الإنفاق.
- تحوّل جلّ دخل النفط لتغطية الإنفاق الجاري (حوالي 90%) بالمخالفة لقانون التخطيط رقم 13 لسنة 2000 الذي يُلزم بتخصيص 70% كحد أدنى للتنمية (الإنفاق الاستثماري).
- تصاعد حاد في نفقات الباب الأول: من 20.2 مليار دل عام 2015 إلى نحو 73 مليار دل عام 2025 بمعدل نمو 261%.
- استمرار نظام مقايضة النفط بالمحروقات حتى منتصف 2025 مبالغ لا تظهر كإيرادات أو مصروفات في التقارير الرسمية.

- غياب تحديد المركز المالي للدولة وإقفال حسابها الختامي لسنوات طويلة، وغياب المسوحات الاقتصادية الأساسية.
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 105 مليار دولار عام 2012 إلى 34.5 مليار دولار عام 2021، مع تعافٍ جزئي إلى 46 مليار دولار عام 2024.
- تصاعد حاد في واردات المحروقات من 2.8 مليار دولار في عام 2021 إلى 9.2 مليار دولار عام 2024 بمعدل نمو 228.5%.

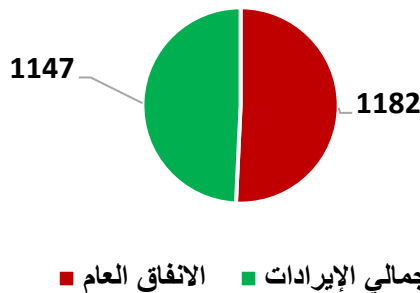
هيكل الإيرادات والإنفاق العام (2012-2025)

أبواب الإنفاق	الإنفاق العام (مليار د.ل.)	%
الباب الأول — المرتبات	478.4	40.47%
الباب الثاني — التسيير	100.2	8.48%
الباب الثالث — التنمية	133.7	11.31%
الباب الرابع — الدعم	382.0	32.32%
ترتيبات استثنائية	87.7	7.42%
الإجمالي	1,182.0	100%

مصدر الإيراد	القيمة (مليار د.ل.)	الأهمية النسبية
الإيرادات النفطية	1,005	87.6%
الإيرادات غير النفطية	142	12.4%
إجمالي الإيرادات العامة	1,147	100%

ملاحظة: لا يشمل إجمالي الإنفاق بالجدول مبلغ 219 مليار دينار الذي تم إنفاقه من الحكومة المكلفة من مجلس النواب لعدم تحديد توزيع الإنفاق على أبوابه في التقارير المنشورة

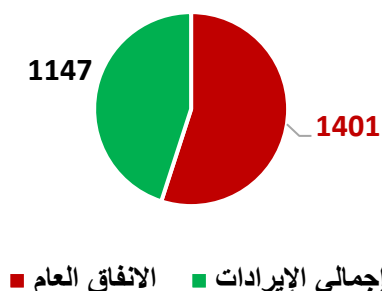
الإيرادات العامة والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025)
بالمليار دينار



لا يشمل إنفاق الحكومة المكلفة من مجلس النواب

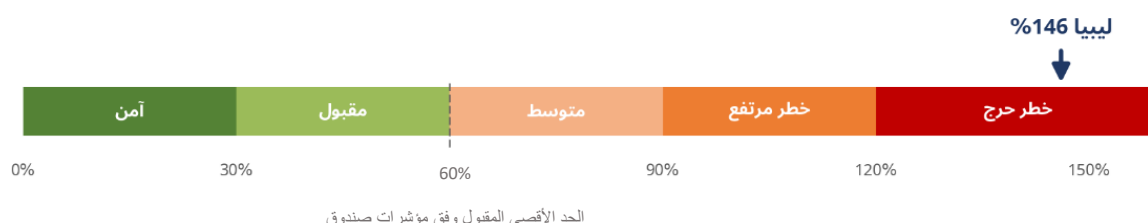
الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد
الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

يشمل إنفاق الحكومة المكلفة من مجلس النواب



المؤشر	القيمة	الدالة
الدين العام المحلي — بنغازي	219 مليار د.ل	72.3% من الإجمالي
الدين العام المحلي — طرابلس	84 مليار د.ل	27.7% من الإجمالي
إجمالي الدين العام المحلي 2025	303 مليار د.ل	سقف مؤقت مرشح للارتفاع
نسبة الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي	~146%	منطقة الخطر الحرج جداً (صندوق النقد الدولي)

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي مقارنة بالمعايير الدولية



تجاوز نسبة 120% يُصنّف خطراً حرجاً يستوجب تدخلاً إصلاحياً عاجلاً.

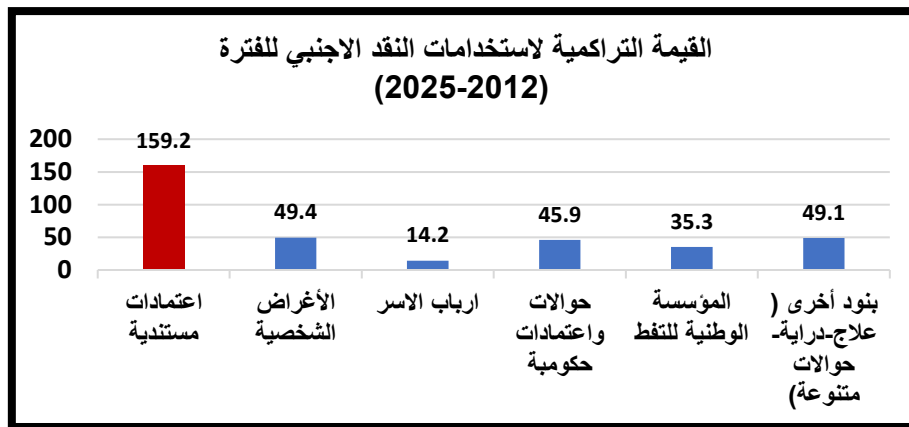
المصدر: مصرف ليبيا المركزي، (2025)، ديوان المحاسبة؛ معايير صندوق النقد الدولي للاستدامة المالية.

الدرجة	محور التقييم (IMF / PEFA)
— 1/10 حرج جداً	إدارة الدين العام / شمولية الميزانية
— 2/10 مرتفع	الشفافية المالية / إدارة الإيرادات
— 2/10 حرج	كفاءة الإنفاق
2/10	المعدل العام

تكلفة الانقسام المالي ومصفوفة تقييم الحوكمة

الإنفاق التراكمي 2012-2025	السيناريو
1,182 مليار د.ل	سيناريو الحكومة الواحدة
1,401 مليار د.ل	الواقع الفعلي (حكومات متعددة)
219+ مليار د.ل	

التوسع في الإنفاق العام المزدوج واستخدامات النقد الأجنبي:
بلغ إجمالي استخدامات النقد الأجنبي 353.1 مليار دولار مقابل إيرادات 298.6 مليار دولار، بعجز تراكمي قدره 54.5 مليار دولار ناتج عن ازدواجية الإنفاق العام والتوسع فيه. وتفاقم هذا العجز بشكل حاد خلال عامي 2024 و2025 ليصل مجموعهما إلى 17.4 مليار دولار، مما يشكل ضغطاً كبيراً على الاحتياطيات الأجنبية.



المصدر: - مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - إعداد مختلفة
ملاحظة: الإيرادات والاستخدامات لا تشمل قيم مقايضة النفط الخام بالمحروقات للفترة (2021-2025) والبالغة 39.2 مليار دولار

ثالثاً: أثر الإنفاق على المؤشرات الكلية — النتائج القياسية

تكشف نتائج التقدير القياسي والتي تراوحت $R^2: 0.92-0.97$ عن خلل وظيفي في كفاءة السياسية المالية: ان استجابة سعر الصرف في السوق الموازية وعرض النقود للتوسع في الإنفاق العام يفوق استجابة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بخمسة أضعاف، هذا يبرهن على أن السياسة المالية أصبحت تعمل كضاغط على سعر الصرف وعرض النقود والمستوى العام للأسعار، أكثر من كونها رافعة للنمو الاقتصادي.

المتغير الاقتصادي	مرونة β	الدالة التحليلية
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)	0.11	فاعلية شبه معدومة — توجه الإنفاق نحو بنود استهلاكية غير إنتاجية
عرض النقود الضيق (M1)	0.48	المحرك الرئيسي للتضخم
سعر الصرف بالسوق الموازية (EX)	0.58	أعلى مرونة — طلب مباشر على النقد الأجنبي
المستوى العام للأسعار (CPI)	0.25	تضخم مدفوع بالإنفاق وبكلفة الاستيراد

رابعاً: القدرة الاستيعابية والحجم الأمثل/ نموذج (Armey)

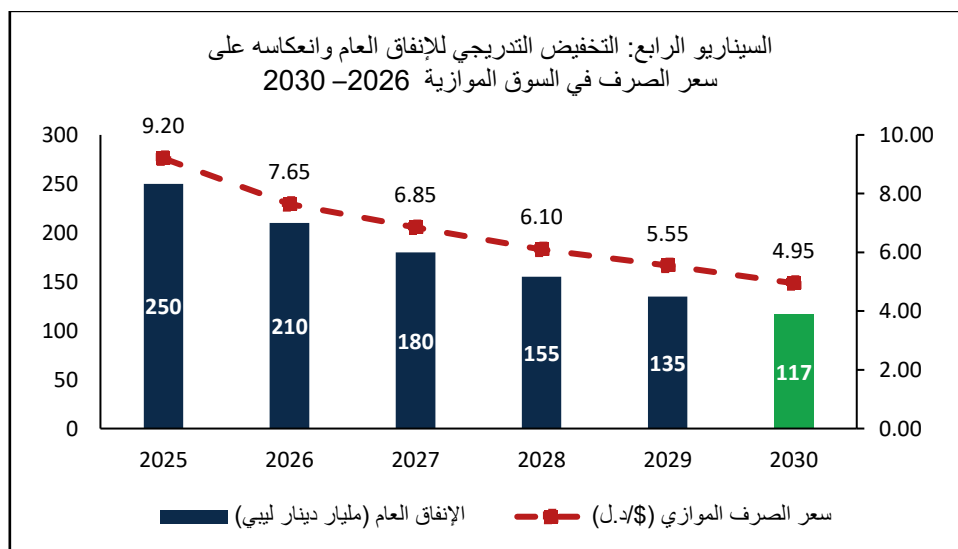
المؤشر	القيمة (مليار د.ل.)	الدالة
القدرة الاستيعابية — الحجم الأمثل للإنفاق العام	105	السقف الذي يُحقق أقصى نمو حقيقي دون اختلالات نقدية
نقطة التعادل المالي	117	أعلى حد يمكن تغطيته من الإيرادات الذاتية المستدامة
الإنفاق الفعلي 2025	250.5	عجز مفرط — أكثر من ضعف الحجم الأمثل (2.4x)
منطقة الأمان الإصلاحية المستهدفة	115-120	الهدف: استعادة الاستقرار النقدي وحماية مدخرات الأجيال

خامساً: السيناريوهات المتوقعة 2026-2027

المؤشر الاقتصادي		السيناريو الأول : التشاؤمي (+30%) إنفاق عام (300 مليار دينار)		السيناريو الثاني: استمرار الوضع الراهن إنفاق عام (250 مليار دينار)		السيناريو الثالث : المثالي إنفاق عام (117 مليار دينار)		السيناريو الرابع: التخفيض التدريجي في الإنفاق العام	
2027	2026	2027	2026	2027	2026	2027	2026	2027	2026
سعر الصرف الموازي (د.ل./\$)	11.8	14.5	9.20	9.90	6.50	5.20	7.65	6.85	

المؤشر الاقتصادي		السيناريو الأول : التشاؤمي (+30%) إنفاق عام (300 مليار دينار)		السيناريو الثاني: استمرار الوضع الراهن إنفاق عام (250 مليار دينار)		السيناريو الثالث : المثالي إنفاق عام (117 مليار دينار)		السيناريو الرابع: التخفيض التدريجي في الإنفاق العام	
2027	2026	2027	2026	2027	2026	2027	2026	2027	2026
معدل النمو الحقيقي (%)	1.4	0.4	1.0	0.5	-4.6	9.3	-2.5	-1	
معدل التضخم (%)	32.3	30.3	6.7	5.2	-11.3	-9.4	-4.6	-4.5	
نسبة الفقر (%)	49.5	59	44.5	46.4	38.8	37.5	45.9	41	
الحالة المالية	ركود تضخمي حاد	عجز ~71.7 مليار	ميزانية متوازنة	ميزانية متوازنة في سنة 2030					

المصدر: نواتج المحاكاة القياسية باستخدام GRETEL السيناريو الرابع يفترض استقرار معدلات إنتاج النفط، والتخفيض السنوي للإنفاق العام بنسبة 13-16% لخمس سنوات قادمة



المصدر: نواتج المحاكاة القياسية باستخدام GRETEL يفترض السيناريو استقرار معدلات إنتاج النفط، التخفيض السنوي للإنفاق العام ما بين 13 - 16%.

السيناريو التفاؤلي التدريجي للوصول لنقطة التعادل في الميزانية العامة (2030 - 2026)

السنة	الإنفاق العام (مليار دينار)	نسبة الانخفاض في الإنفاق العام	سعر الصرف الموازي (دينار ليبي للدولار)	عرض النقود مليار دينار	معدل التضخم (%)	الرقم القياسي للأسعار	معدل النمو الحقيقي (%)
2026	210	16%	7.65	178.5	-4.6	319.5	-2.50%
2027	180	14.3%	6.85	164.8	-4.5	305.2	-1.00%
2028	155	13.9%	6.1	152.4	-4.4	291.8	1.20%

2.40%	278.4	-4.6	141.6	5.55	12.9 %	135	2029
3.50%	265	-4.8	132.5	4.95	13.3 %	117	2030

المصدر: تم حساب قيم المتغيرات (سعر الصرف، عرض النقود، التضخم، النمو الحقيقي) باستخدام "مرونة الاستجابة" المستخرجة من نتائج برنامج GRETEL. ملاحظة: يفترض السيناريو استقرار معدلات إنتاج وتصدير النفط عند مستوياتها الحالية كحد أدنى لضمان تدفق الإيرادات اللازمة لعملية التحول المالي.

- الوصول لحجم الانفاق الأمثل مرتبط بالدرجة الأولى بمدى وجود إرادة حقيقية تُغلب المصلحة الاقتصادية على المصالح الأخرى الضيقة.

التوصية الكلية: السيناريو الرابع (التفأولي التدريجي) — تخفيض الإنفاق العام تدريجياً من 250 مليار (2025) إلى 117 مليار (2030) بمعدل 13-16% سنوياً — يُمثل المسار الإصلاحي الواقعي الذي يوازن بين الضرورة الاقتصادية ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي، ويُفضي عملياً إلى استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية.

التوصيات الإصلاحية: 146 توصية موزعة على أربعة محاور

توصي الوثيقة بحزمة إصلاحات هيكلية شاملة موزعة على أربعة محاور رئيسية، يشمل كل منها إصلاحات تشريعية وتنفيذية على المدى الآني، والقصير، والمدى المتوسط، والطويل. وقد تم تلخيص التوصيات الـ 164 الواردة في الفصل الأول من التقرير الشامل إلى المضامين الجوهرية المعروضة أدناه، مع الحفاظ على البنية التنظيمية للوثيقة الأصلية.

عدد التوصيات	الهدف الاستراتيجي	المحور
25	استعادة وحدة الميزانية وتعزيز الانضباط المالي	أولاً: إصلاحات الميزانية العامة
31	رفع الإيرادات غير النفطية بنسبة 30% ووقف نزيف الإيرادات النفطية	ثانياً: تنمية الإيرادات السيادية
95	خفض الإنفاق الجاري نحو نطاق 115-120 مليار د.ل.	ثالثاً: ترشيد الإنفاق العام (الأبواب 1-4-3-2)
13	وقف التراكم غير المنضبط وبناء خطة سداد	رابعاً: السيطرة على الدين العام
164	إطار تنفيذي متكامل للتحول الهيكلي	إجمالي التوصيات الإصلاحية للحكومة المالية وإدارة المال العام

أولاً: إصلاحات الميزانية العامة

الهدف: استعادة وحدة الميزانية، تعزيز الانضباط المالي، وتطبيق معايير الحوكمة الدولي.

المدى الآني والقصير — الجانب التشريعي

- إصدار قانون ميزانية عامة واحدة للدولة في موعدها القانوني، تُنفّذها حكومة واحدة، تنهي حالة الانقسام المالي والمؤسسي، وتُلزم بأن يكون الإنفاق في حدود الإيرادات الفعلية المتوقعة وأن يكون للميزانية العامة مستهدفات قابلة للقياس وللمتابعة المحددة (كلية وقطاعية ومكانية).

- وقف تكرار الممارسات السلبية للسنوات السابقة كالصرف على أساس 12/1 لسنوات متتالية، أو اتفاقات الإنفاق أو الترتيبات المالية، وكل ما من شأنه استمرار الانحراف عن إعداد وتنفيذ ميزانية عامة واحدة منضبطة ومتوازنة تراعي القواعد المالية للميزانية العامة في الإعداد، والتنفيذ، والمتابعة، والتقييم.
- أن يصدر قانون لتحسين المال العام يُجرّم التصرفات المخالفة ويشدد العقوبات على المخالفين.

المدى الآني والقصير — الجانب التنفيذي

- تفعيل حساب الخزانة الموحد بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي بأدوار محددة ومنظمة تشريعياً.
- تشكيل لجنة عليا للتنسيق المالي والنقدي تضم رئيس الحكومة ومحافظ المصرف المركزي والوزراء المعنيين.
- إصدار منشور ميزانية واحد يُحدّد أسس وحدود النفقات بمستهدفات كمية، ونوعية، ومؤشرات كلية، وقطاعية.
- توضيح الأدوار والولايات القانونية بين وزارتي المالية والتخطيط ومنع الازدواجية.
- عدم تحميل الميزانية أي التزامات غير مُدرجة، وإلزام الجهات بالتسويات الشهرية مع وزارة المالية.
- تخصيص مبالغ مناسبة لأدوار الإدارة المحلية ضمن حدود مرجعية واضحة.
- الإفصاح والنشر الدوري للبيانات المالية، واعتماد معايير (PEFA) ودليل الاستدامة المالية لصندوق النقد الدولي كمرجعية للتقييم الدوري.
- توجيه الرقابة نحو تحقيق الأهداف بتوازن مناسب مع الرقابة على الإجراءات.
- مراجعة وتدقيق الدين العام وإنشاء إدارة متخصصة لإدارته بوزارة المالية.
- تطوير ورقمنة العمليات بالمؤسسات الأساسية بالدولة المؤثرة في الاقتصاد الوطني كمصلحة الضرائب، والجمارك، ومصلحة التعداد والإحصاء، ومصلحة السجل المدني، والسجل التجاري ومصلحة الأملاك العامة.
- إقفال الحسابات الختامية السنوية في مواعيدها القانونية دون استثناء.

المدى المتوسط والطويل — تشريعي وتنفيذي

- مراجعة وتطوير التشريعات المنظّمة للمالية العامة لتتسق مع المعايير الدولية الحديثة وأفضل الممارسات في إدارة المال العام.
- التحوّل التدريجي إلى الميزانية بالأهداف مع الحساب الموحد للخزانة العامة كمرجعية تنفيذية.

- تضمين الميزانية الأهداف الكمية والنوعية ومؤشرات الأداء الكلية والقطاعية لربط المخصصات بالنتائج المحققة.
- اعتماد التصنيف الإداري والاقتصادي الجديد لبنود الميزانية وفق المعايير الدولية.
- تأسيس وحدة فنية مستقلة للتحليل والاستشراف المالي داخل وزارة المالية لإصدار تقديرات مستقلة للإيرادات والنفقات.
- بناء قدرات الكوادر الوطنية في إعداد الميزانيات وتنفيذها ومتابعتها وتقويمها وإقفالها وفق المعايير الدولية الحديثة.

ثانياً: تنمية الإيرادات السيادية (النفطية وغير النفطية)

الهدف: رفع نسبة الإيرادات غير النفطية إلى +30%، ووقف النزيف في الإيرادات النفطية.

المدى الآني والقصير — الجانب التشريعي

- إصدار قانون يُجرّم التلاعب بالإيرادات العامة ويُشدّد العقوبات على المخالفين.
- تخصيص الإيراد من الرسوم على النقد الأجنبي والزيادات في الإيرادات النفطية لأغراض مالية محددة في مقدمتها سداد الدين العام.
- رفع الرسوم الجمركية بنسب مدروسة على السلع الكمالية والفارحة.
- إلزام الشركات والصناديق الاستثمارية العامة بتحويل حصة الدولة من الأرباح إلى الخزانة العامة وفق التشريعات النافذة.

المدى الآني والقصير — الجانب التنفيذي

- وقف نظام مقايضة النفط بالمحروقات، وإيداع كامل عائدات بيع النفط في حساب الخزانة العامة بالمصرف المركزي.
- ضبط الصادرات النفطية والالتزام بالتصدير بموجب اعتمادات شراء وحوالات مصرفية.
- الإفصاح عن كميات الاستخراج والتصدير اليومي من كل نوع خام، وأسعار البيع، وحصة الخزانة العامة والشركاء.
- إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين كفاءة التحصيل الجمركي.
- تطوير كوادر الإدارات المختصة بالإيرادات، ورقمنة عمليات التوريد والتحصيل.

المدى المتوسط والطويل — تشريعي وتنفيذي

- تطوير قانوني الضرائب والجمارك لسنة 2010 ودراسة تخفيض نسبة ضريبة الدخل لتوسيع القاعدة الضريبية والإيراد الضريبي.
- دراسة لإقرار ضريبة القيمة المضافة على المبيعات والخدمات، وضريبة عقارية على العقارات والأراضي، كمصادر إيراد إضافية مستدامة.

- دراسة فرض ضرائب على دخل العاملين بالقطاع الحكومي بمراعاة التطبيق على المرتبات المرتفعة، ودراسة إعفاء العاملين بالقطاع الخاص من الضرائب على المرتبات.
- تنظيم العمالة الوافدة وإدراجها في النظام الضريبي والضمان الاجتماعي.
- إعادة النظر في الرسوم المقابلة للخدمات العامة بما يعكس التكلفة الفعلية ويدعم استدامة تمويل تلك الخدمات.
- زيادة معدلات استخراج النفط والغاز والتحول التدريجي من تصدير الخام إلى تصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية.
- التسوية الشهرية للإيرادات النفطية بين إدارات التفيتش والقياس والتسويق بالمؤسسة الوطنية للنفط، وإدارة الموارد المالية بوزارة المالية.
- تطوير ورقمنة أنظمة جباية الإيرادات المحلية لرفع كفاءة التحصيل والحد من التهرب.
- إعادة تقييم استثمارات الصناديق السيادية لتحقيق تمويلات سنوية مستدامة للميزانية.
- وضع آلية مناسبة لإلزام الشركات العامة بسداد التزاماتها المقررة لتمويل الميزانية العامة سنوياً.
- متابعة تحصيل الديون الليبية لدى الدول الأخرى عبر القنوات الدبلوماسية والقانونية.
- دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المنظومة الرسمية تدريجياً عبر حوافز التسجيل ورقمنة المعاملات والإصلاحات الضريبية.

ثالثاً: ترشيد الإنفاق العام (الأبواب 1 / 2 / 3 / 4)

الهدف: خفض الإنفاق العام تدريجياً نحو نطاق الاستدامة المالية (115-120 مليار د.ل) مع حماية الفئات الهشة، وتعديل الاختلاف الكبير بين نسب الإنفاق الجاري والاستثماري.

الباب الأول والثاني — المرتبات والتسيير

المدى الآني والقصير — تشريعي وتنفيذي

- إصدار قرار عاجل بعدم استحداث جهات أو مؤسسات جديدة ممولة من الميزانية العامة.
- وقف إصدار أي تشريعات لرفع المرتبات حتى الانتهاء من توحيد المؤسسات ودمج المتكرر وتقليص أعدادها واعتماد هيكلها وملاكاتها.
- فرض ضريبة تصاعدية على المرتبات المرتفعة لضمان العدالة الاجتماعية.
- الحد من التعيينات الجديدة في الوظيفة العامة إلا للضرورة، وبمراعاة الشواغر بالملاكات الوظيفية، وإلى حين الانتهاء من تدقيق إعداد الموظفين وتنظيم هيكل المؤسسات العامة وملاكاتها الوظيفية الفعلية.
- دمج المؤسسات ذات الأغراض المتشابهة وتقليص عدد الجهات الممولة من الميزانية.

- تقليص نفقات الإعاشة والضيافة والسفر، والمبيت، والمهام الرسمية، وإيجارات المباني، وسكن الموظفين، والسيارات، والحراسة، والمؤتمرات، وصيانة المباني.
- منع شراء السيارات الفاخرة والمصقّحة، ووقف إجراءات تمليك سيارات الدولة لمدة سنتين على الأقل إلى حين إعادة التنظيم.
- تقليل عدد العاملين بالسفارات والبعثات الدبلوماسية ومرافقي الوفود، وإقفال نسبة لا تقل عن نصف السفارات والبعثات الدبلوماسية الليبية بالخارج.
- الاستمرار في تدقيق منظومة الرقم الوطني وربطها مع منظومة المرتبات لمنع الازدواجية.
- وضع آلية علمية لتقدير وتخصيص ومتابعة نفقات الباب الثاني.
- حصر وتصنيف وتدقيق جميع الديون والالتزامات القائمة على البابين الأول والثاني، ووضع آلية للتعامل معها.
- تطوير نظام فعّال وشفاف للمشتريات الحكومية، ووضع سقف مرجعي للإنفاق على بنود الباب الثاني.

• تعزيز الشفافية والمساءلة المالية وتفعيل دور الأجهزة الرقابية.

• الالتزام بالتسويات الشهرية والإقفال السنوي وإيقاف الصرف على الجهات غير الملتزمة.

المدى المتوسط والطويل — تنفيذي

- تطوير أنظمة العمليات بوزارة المالية، وتطوير الكوادر والأداء، خاصة بإدارات الميزانية والخزانة والمراقبين والإيرادات والحسابات العامة.
- نشر التقارير المالية عن الإيراد والإنفاق العام شهرياً، ومراعاة الدقة، والشمول، والشفافية.
- إعادة هيكلة الدولة والمؤسسات العامة والتحوّل التدريجي المدروس نحو الدولة المنظّمة بدلاً من المنفّذة المباشرة.
- مراجعة وإصلاح نظام المرتبات وربطه بمؤشرات قياس الأداء وتقييم نتائج الموظفين والوحدات الإدارية.
- توحيد وتقليص الهياكل الإدارية والمؤسسات العامة لإلغاء الازدواجية وتركيز المسؤوليات.
- تقليل عدد الموظفين بالإدارة الحكومية على المستويين المركزي والمحلي عبر نظام التقاعد المبكر الطوعي والإحلال الانتقائي.
- مراجعة وتعديل تسكين الموظفين على الملاكات الوظيفية وفق الاحتياجات للوظيفة العامة.
- التحوّل إلى الميزانية بالأهداف والحساب الموحد للخزانة العامة كآلية تنفيذية متكاملة.
- الالتزام بتطبيق قانون التخطيط، خاصة بعدم تجاوز نسبة 30% من عوائد النفط للإنفاق الجاري كحدّ أقصى.

- تطوير المعاملات والإجراءات المالية باستخدام التقنيات الرقمية الحديثة، للحد من التدخل البشري، بما يعزز مكافحة الفساد والحد من آثاره.

الباب الثالث — التنمية

المدى الآني والقصير — تشريعي + تنفيذي

- منع تخصيص أي مبالغ خارج الميزانية العامة لأي جهة كانت.
- منع نقل أي مبالغ من مخصصات الباب الثالث إلى الأبواب الأخرى.
- دراسة المشاريع التنموية القائمة والمتوقعة لتحديد مدى الحاجة وترتيب الأولويات.
- تحديد المشاريع التنموية المستهدفة بمسمياتها ومدنها، ومراعاة الأولوية في تخصيص المبالغ المالية لمشروعات الطاقة والخدمات الأساسية والاجتماعية والبنى التحتية، بما يؤثر مباشرة على الخدمات للمواطنين وينعكس إيجاباً على الاقتصاد الليبي.
- الالتزام بالمناقصات العامة كأساس للتعاقدات والمشتريات الحكومية وتقييد التكاليف المباشر إلا للضرورة القصوى وبإذن خاص.
- تحديد المشاريع التي يجب أن تبقى ملكيتها وتشغيلها للدولة، وتلك التي ينتقل تشغيلها للقطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تحديد حدود مرجعية لتخصيص الموارد المالية على النفقات التنموية.
- وقف الإنفاق على السيارات والحافلات بالباب الثالث لمدة سنتين على الأقل.
- إجراء تعداد عام للسكان والمسوحات الاقتصادية الأساسية.
- تطوير مصلحة الإحصاء والتعداد وتعزيز شمولية وموثوقية البيانات.
- الالتزام بالتقارير المالية الشهرية وربيع السنوية والسنوية ورقمنتها.
- تدريب وتطوير الكوادر الوطنية في مجالات إدارة ومتابعة البرامج والمشروعات التنموية.

المدى المتوسط والطويل — تشريعي و تنفيذي

- مراجعة وتطوير قانون التخطيط ليتسق مع المعايير الدولية الحديثة لإدارة الاستثمار العام.
- مراجعة وتطوير لائحة العقود الإدارية وأنماط التعاقدات بما يضمن الشفافية والمنافسة العادلة، والالتزام مع المعايير الدولية وقصر التعاقدات الحكومية على المقاولين الليبيين لتطوير قطاع المقاولات الوطني وتدوير المبالغ المالية محلياً.
- إعداد وثيقة رؤية وخطة تأشيرية تنموية شاملة متعددة السنوات (5-10 سنوات) بمؤشرات أداء قابلة للقياس.
- تنظيم وتطوير نظام فعال وشفاف لتعاقدات الحكومة في المشاريع التنموية، وتطوير لنماذج عقودها النمطية بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية.

- تخصيص تمويلات مالية مناسبة لرفع كفاءة الإدارة والتطوير في المؤسسات الأساسية للدولة.
- تخصيص تمويلات لتنمية الموارد البشرية والتحفيز على الشهادات المهنية والتخصصية.
- إلزام جميع الجهات العامة بتطبيق قواعد المتابعة والتقويم والمساءلة وفق التشريعات المحلية والمعايير الدولية.
- إشراك القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية وفق إطار قانوني واضح.
- إصدار التقارير الدورية عن المشروعات التنموية وتكاليفها ومراحل تنفيذها، ومعالجة أسباب ارتفاع أسعار التعاقدات الليبية .
- برمجة تنفيذ الالتزامات بعد تحديد أولويات وطرق التمويل والتنفيذ بشكل منهجي.
- تقديم الأجهزة الرقابية للملاحظات الأساسية عن المشروعات التنموية بشكل دوري (ربع سنوي) لتصحيح المسار.

الباب الرابع — الدعم

المدى الآني والقصير — تشريعي + تنفيذي

يمثل الدعم في ليبيا تعويضاً هيكلياً لتدني مستويات الدخل والقوة الشرائية للمواطنين، حيث ينظر إليه كأداة لحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل من ارتفاع تكاليف المعيشة، يهدف الدعم إلى التخفيف من آثار التضخم، وتدني مستويات الدخل، والمحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، غير أن نظام الدعم الحالي صاحبه جملة من المظاهر السلبية التي تهدد استدامته ورتبت هدرًا كبيراً في الموارد الاقتصادية، إلا أنه لا يوصى في المدى القصير إجراء تغييرات رئيسية قبل تنفيذ التوصيات المذكورة فيما بعد:

- إصدار قانون لتحسين المال العام وإيقاف النزيف والتسرب الذي تتعرض له الموارد الاقتصادية.
- تعديل التشريعات لتشديد العقوبات على مهربي المنتجات النفطية والسلع المدعومة.
- مراجعة وتدقيق الاحتياجات الفعلية من المحروقات والمنتجات النفطية لكبار المستهلكين من الجهات العامة.
- مكافحة تهريب المنتجات النفطية وطلب المساعدة الدولية في ذلك، خاصة وأن التهريب يتم من قبل شبكات للجريمة المنظمة محلية ودولية متداخلة ومعقدة وفق ما رصدته التقارير الدولية المنشورة.
- إيقاف عمليات مبادلة النفط بالمحروقات والالتزام بالاستيراد بالاعتمادات المستندية.
- إلزام جميع الجهات العامة بسداد قيمة المحروقات عند شرائها.

- الاستفادة من التقنيات الحديثة في بناء منظومة لتتبع سلسلة إمداد المحروقات من الاستلام إلى النقل والتوزيع والبيع.
 - حصر الفئات الضعيفة والهشة بالاستفادة من بيانات صناديق الضمان والتضامن والزكاة وبيانات الشؤون الاجتماعية والبلديات.
 - تطوير نظام الجباية ومعالجة تدني تحصيل إيرادات بيع المحروقات (نسبة التحصيل 22% فقط في 2022)
 - إجراء التسويات الدورية بين المؤسسات المستفيدة من إمدادات النفط والمنتجات النفطية مع مؤسسة النفط ووزارة المالية.
 - ضبط الإنفاق على بند دعم الزواج والحج وغيره إلى حين تقييم هذه البرامج وفق معايير العدالة الاجتماعية وتناسبها مع الإيرادات الفعلية المحققة.
 - تطوير نظام موحد وشفاف لمشتريات الدواء، وإلزام شحناته بشهادات مطابقة دولية.
 - استحداث قاعدة بيانات رقمية للأدوية، وتشديد العقوبات على التهريب والتوريد غير المطابق للمواصفات.
 - تطوير كفاءة إدارة الخدمات العمومية المدعومة، وحصر الالتزامات القائمة عليها.
 - الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير الخدمات وتخفيف الدعم الحكومي.
- المدى المتوسط والطويل — تشريعي وتنفيذي**
- إصدار تشريع ينظم الدعم وإصلاحاته المتدرجة، ضمن نظام متكامل للحماية الاجتماعية يضمن استدامة الموارد ويحمي الفئات الهشة، تنفذه حكومة ناتجة عن عملية انتخابية، شارك فيها وقبل نتائجها الليبيون، وبعد التحقق من تنفيذ الاشتراطات التالية :
1. تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة.
 2. توجيه الدعم لمستحقيه من خلال آليات تضمن وقف الهدر ومنع التهريب.
 3. معالجة الارتفاع المستمر والمتسارع في نفقات الدعم.
 4. ضمان تطبيق نظام حماية اجتماعية فعال، وشفاف، وعادل ومستدام.
- وضع منظومة رقمية لمستحقي الدعم مرتبطة بالأحوال المدنية وقواعد البيانات الاجتماعية.
 - تنفيذ نظام متكامل للحماية الاجتماعية واقتصار الدعم على الفئات المستحقة فقط.
 - تطوير برنامج التأمين الصحي بحيث يغطي جميع المواطنين، ورفع كفاءة الخدمات الصحية لتقليل الحاجة للعلاج بالخارج.
 - النقل التدريجي للخدمات العمومية إلى القطاع الخاص الليبي مع الاحتفاظ بالدور التنظيمي الرقابي للدولة.

- إطلاق حوار مجتمعي شامل وحملة توعية للمواطنين حول أسباب وفوائد إصلاح نظام الدعم قبل وأثناء الشروع في تنفيذ البرنامج.
- تطوير أنظمة وشبكات النقل العام وتشجيع المركبات الاقتصادية (هجينة / كهربائية) لتقليل الطلب على الوقود.
- تشجيع استخدام مصادر الطاقة الشمسية (الأقل كلفة على المدى البعيد) لتقليل الاعتماد على الوقود المدعوم في توليد الكهرباء.
- وضع برنامج متدرج متكامل لإصلاح دعم الوقود بالاستفادة من التجارب والخبرة الدولية، مع ضمان فعالية نظام الحماية الاجتماعية.

رابعاً: السيطرة على الدين العام

الهدف: وقف التراكم المتسارع وغير المنضبط للدين العام، وبناء خطة سداد واضحة الأولويات.

المدى الآتي والقصير — تشريعي وتنفيذي

- إصدار قانون لتنظيم إدارة الدين العام يُحدّد آلية إنشاء وسداد الدين، والسقف الأقصى المسموح به للدين العام المحلي نسبة للناتج المحلي الإجمالي.
- حصر شامل لجميع الالتزامات والديون على الخزانة العامة وتصنيفها حسب الأولوية.
- تشكيل لجنة عليا لإدارة ومتابعة الدين العام تضم رئيس الحكومة ووزير المالية ومحافظ المصرف المركزي.
- تشكيل لجنة فنية لدراسة وتصنيف ومراجعة الدين العام.
- اتباع المعايير الدولية للحوكمة والإفصاح والشفافية في كل ما يتعلق بالدين العام.
- حظر إضافة أي دين عام جديد أو عبء مالي إضافي قبل صدور قانون تنظيم إدارة الدين العام.
- إلزام جميع مؤسسات الدولة بإقفال حساباتها الختامية السنوية.
- النشر الفوري والدقيق للبيانات المتعلقة بالدين العام وسداده.

المدى المتوسط والطويل — تشريعي وتنفيذي

- عدم تحميل الميزانية أي التزامات مالية لم تُدرج لها مخصصات مسبقاً.
- حصر جميع الالتزامات والديون سنوياً ومنحها الأولوية في التخصيص.

المخاطر والتحديات المتوقعة عند التنفيذ

تواجه الإصلاحات المالية المقترحة جملة من التحديات الهيكلية والسياسية والمؤسسية. وتُصنّف أبرز هذه المخاطر أدناه حسب احتمالية الحدوث والأثر المحتمل، مع التدابير المقترحة لتخفيفها:

الانقسام والضعف المؤسسي وغياب القدرة التنفيذية [مرتفع جداً]

الأثر: تعرّض تنفيذ الإصلاحات وانعدام أثرها الفعلي على الواقع المعيشي.

التخفيف: بناء القدرات المؤسسية بالتوازي مع الإصلاح؛ استعانة بخبراء تقنيين دوليين.

الجمود والانقسام السياسي وتعدد السلطات والمؤسسات الموازية [مرتفع جداً]

الأثر: استمرار الإنفاق غير المنضبط وتراكم الدين، وتعطّل توحيد الميزانية والمؤسسات المالية.
التخفيف: وربط صرف المخصصات بالامثال؛ آلية تنسيق سياسية عليا؛ توحيد المؤسسات وتعزيز الحوكمة الرشيدة، تسوية سياسية واستفتاء شعبي عليها.

اقتصاد ريعي مفرط الاعتماد على النفط [مرتفع]

الأثر: تضيق هامش المالية العامة عند تراجع الأسعار؛ هشاشة الإيرادات أمام الصدمات الخارجية.
التخفيف: تسريع تنويع الإيرادات؛ المحافظة على تطوير الاحتياطي السيادي، وتطوير القطاعات غير النفطية (الصناعات البتروكيماوية والتحويلية، التعدين، الزراعة، الصيد البحري، السياحة وغيرها).
الفوارق الاقتصادية الإقليمية وضعف الخدمات في المناطق الطرفية [مرتفع]
الأثر: توتر اجتماعي إقليمي؛ تفاوت في تطوير البنية التحتية ومحدودية الفرص الاقتصادية والتعليمية.
التخفيف: سياسات تنمية متوازنة، وزيادة الاستثمار في البنى التحتية والتعليم في المناطق الأكثر احتياجاً.

الضغوط الاجتماعية على إصلاح المرتبات والدعم [متوسط]

الأثر: تعطيل إصلاح البابين الأول والرابع؛ مقاومة شعبية للإصلاح وحراك اجتماعي.
التخفيف: منظومة حماية اجتماعية فعالة؛ تواصل مجتمعي واسع وحملات توعية؛ تعويض مرحلي مدروس.

قصور التحصيل غير النفطي وضعف الرقابة والحوكمة [متوسط]

الأثر: استمرار التبعية النفطية؛ انتشار الفساد؛ ضعف نظم المساءلة والمحاسبة المالية.
التخفيف: رقمنة الإدارة الضريبية والجمركية؛ توسيع القاعدة الضريبية تدريجياً؛ تعزيز نظم الرقابة والشفافية.

الخلاصة

تُجسّد نتائج هذا التحليل حالة من الهشاشة المالية الهيكلية تستوجب تدخلاً إصلاحياً منهجياً وعاجلاً. التحوّل نحو سيناريو الإصلاح الهيكلي — عبر ضبط الإنفاق العام وتنويع الإيرادات وتفعيل منظومة الحوكمة المالية — هو الخيار الوحيد الكفيل باستعادة الاستدامة المالية وتحقيق النمو المستدام. ويُمثّل السيناريو الرابع (التفاولي التدريجي) المسار الإصلاحي الأكثر واقعية، وتُمثّل التوصيات الواردة في الفصل الأول من وثيقة التقرير النهائي الشامل الإطار التنفيذي المتكامل لتحقيق هذا التحوّل، ويُوصى بالرجوع إلى الفصل الأول الكامل لاستيعاب التفاصيل الفنية والأدلة القياسية.

الباب الأول

الحوكمة المالية وإدارة المال العام

أعضاء فريق صياغة الباب الأول

د. عبد الحميد علي فضيل	د. نجية مفتاح البوعـزي
د. حميدة ميلاد أبورونية	أ. عبد الرحيم علي الشيباني
د. حسين مصطفى مـادي	د. أيوب محمد الفـارسي
د. محسن علي الدريجة	أ. بسمة عبدالله الفرجاني
أ. عامر عمران نصر	أ. محمد خالد عبدالله الغويل

الفصل الأول: تشخيص الوضع الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الأساس (2012-2025)

تمهيد

يواجه الاقتصاد الليبي أزمة بنيوية حادة في منظومة الحوكمة المالية، ناتجة عن التداخل بين الانقسام المؤسسي وغياب وحدة الميزانية العامة للدولة. إن الافتقار إلى آليات الشفافية والإفصاح، وظهور قنوات إنفاق موازية ونظم مقايضة عينية خارج الدورة المستندية الرسمية، أدى إلى تفويض فاعلية السياسات المالية وتشتيت الموارد السيادية.

يمثل هذا التدهور في إدارة المال العام 'خط الأساس' الذي يفسر الاختلالات الهيكلية المتصاعدة وعجز الدولة عن تحقيق الاستدامة المالية. وبناءً عليه، يهدف هذا القسم إلى تشخيص المشاكل الجوهرية لهذه الأزمة وتحديد فجوات الأداء مقارنة بالمعايير الدولية لتعزيز الرقابة والمساءلة. ولتسليط الضوء على هذه الاختلالات، سيتم تناول المشاكل المتعلقة بالحوكمة المالية وإدارة المال العام من خلال المحاور المبينة فيما بعد.

1.1 اتجاهات تنفيذ الميزانية العامة والترتيبات المالية الاستثنائية: فترة الأساس (2012 – 2025)

أنفق خلال فترة الأساس المذكورة حوالي ألف وأربعمئة مليار دينار ليبي (شاملة لمبادلة النفط بالمنتجات النفطية خلال الفترة 2020 – 2025 وإنفاق الحكومات المكلفة من مجلس النواب)، وبالرغم من ذلك لم تتحسن الأوضاع الاقتصادية، بل وتفاقمت الأزمات. لقد تأثر الإنفاق العام بالصراع والانقسام السياسي والمؤسسي الذي استنزف سنوات طويلة خلال فترة الأساس وما ترتب عليه من تراجع واضح للالتزام بالتشريعات والنظم وضعف الانضباط المالي ويمكن تلخيص أبرز الملاحظات العامة حول هذه الفترة فيما يلي :

1. غياب ميزانية عامة موحدة للدولة لسنوات طويلة، بما يعكس حالة الانقسام المؤسسي .
2. غياب المستهدفات الكلية والقطاعية (الكمية والنوعية)، الأمر الذي أضعف من إمكانية وفعالية المتابعة والتقييم ضمن إطار السياسة المالية.
3. افتقار الإنفاق العام إلى مؤشرات اقتصادية واضحة، بما يعكس نمطاً استنزافياً مؤسفاً في إدارة المال العام.
4. استمرار التوتر والصراع والانقسام المؤسسي لأكثر من عقد، ما أدى إلى تعثر إعداد وتنفيذ الميزانيات وفق التشريعات النافذة، ونتج عنه إنفاق متوسع ومتوازٍ وغير منضبط .

5. توجيه معظم الإيرادات النفطية نحو الإنفاق الجاري (الأبواب 1، 2، 4)، حيث تجاوزت نسبته 90% من إجمالي الإنفاق العام لأكثر من عقد، بالمخالفة لقانون التخطيط الذي ينص على تخصيص ما لا يقل عن 70% من الإيرادات النفطية للإنفاق الاستثماري (الباب الثالث)، وبعده أقصى 30% للإنفاق الجاري.
6. مواجهة الاقتصاد الليبي وأنظمة الإدارة المالية العامة تحديات جسيمة منذ عام 2014، نتيجة الاضطرابات السياسية والمؤسسية .
7. عدم انتظام اعتماد الموازنات العامة وتأخر إصدار البيانات المالية، حيث تعود آخر بيانات مالية مجمعة معتمدة إلى عام 2009 .
8. الانقسام في الترتيبات المصرفية الحكومية، ووجود آلاف الحسابات المصرفية للحكومة منتشرة في مصارف متعددة، ما أدى إلى تجميد أرصدة نقدية وسوء تخصيص الموارد، واللجوء غير المبرر إلى الاقتراض المحلي.
9. ضعف الشفافية والمساءلة، حيث تعاني البيانات والتقارير المالية المنشورة من نقص في الدقة والشمول، فضلاً عن وجود تناقضات بين البيانات الصادرة عن الجهات المختلفة.
10. تراجع فعلي في الإيرادات النفطية المحولة إلى حساب الإيراد العام، رغم استقرار مستويات الإنتاج والتصدير نسبياً، نتيجة سياسات تصدير غير ملائمة، منها إشراك شركات تجارية غير متخصصة، وتعديلات في حصص بعض عقود المشاركة، مما أدى إلى اختلالات في تدفق الإيرادات .
11. ضعف الإيرادات غير النفطية، حيث لم تتجاوز 4% من إجمالي الإيرادات العامة خلال السنوات الأخيرة.
12. تزايد كبير في نفقات الباب الأول (المرتبات)، بالتوازي مع تضخم الجهاز الإداري، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 90% من القوى العاملة في سن العمل منخرطة في الوظيفة العامة.
13. شهدت مخصصات الإنفاق التنموي تراجعاً حاداً على مدى أكثر من عقد من الزمن، حيث لم تتجاوز نسبته منذ عام 2012 وحتى الوقت الراهن حدود 10% من إجمالي الإنفاق العام في الميزانية، وهو ما انعكس سلباً على أداء الاقتصاد الوطني، لا سيما من خلال تراجع الناتج المحلي الإجمالي وعدم استعادته لمستوياته المسجلة في عام 2012 أو تحقيق معدلات نمو تفوق تلك المستويات. كما اتسمت هذه المرحلة بتوسع ملحوظ في إبرام التعاقدات وترتيب الالتزامات دون وجود حصر دقيق أو آليات فعالة للمتابعة والتدقيق، وذلك في ظل حالة الانقسام السياسي والمؤسسي والإداري. وقد صاحب ذلك ارتفاع كبير في قيمة التعاقدات، مع ضعف الالتزام بتطبيق لائحة العقود الإدارية، خاصة فيما يتعلق بطرح العطاءات والمشتريات العمومية عبر مناقصات عامة تتسم بالشفافية والتنافسية. وفي المقابل، برز الاعتماد بشكل واسع على أسلوب التكلفة المباشر في إبرام العقود، بما يخالف الأطر التنظيمية

المعتمدة، إلى جانب التوسع في التعاقد مع الشركات الأجنبية بذات الأسلوب، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف تنفيذ المشروعات، وإضعاف فرص الشركات الوطنية في المنافسة، والحد من تطور قطاع المقاولات المحلي. ويُضاف إلى ذلك تفاقم ظاهرة الفساد بشكل متسارع في مختلف مراحل تنفيذ المشروعات العامة، بدءاً من مرحلة الإعداد والتعاقد، وصولاً إلى مراحل التنفيذ والاستلام، وهو ما أسهم في إهدار الموارد العامة وتقويض كفاءة الإنفاق التنموي.

14. شهدت السنوات الأخيرة تخصيص مبالغ مالية كبيرة لتطوير قطاع النفط والغاز، استهدفت تحديث البنية التحتية وتعزيز القدرات الإنتاجية (الاستخراجية) بما يدعم رفع معدلات الاستخراج والوصول إلى مستوى مستهدف يبلغ نحو (2) مليون برميل يومياً، مع الإعلان عن إمكانية تحقيق هذا الهدف بحلول نهاية عام 2025. ومع ذلك، لم تتحقق هذه المستهدفات ضمن الإطار الزمني المعلن، في ظل غياب تقارير تفصيلية وبيانات موضوعية محايدة توضح أوجه إنفاق هذه المخصصات ومدى كفاءتها، الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول فعالية إدارة الموارد المالية الموجهة للقطاع. ويستدعي ذلك ضرورة إجراء تقييم شامل وشفاف لتجربة الإنفاق الاستثماري في القطاع، يتضمن تحليل أسباب الإخفاق، واستخلاص الدروس المستفادة، وتفعيل آليات المساءلة لضمان عدم تكرارها. كما يلاحظ استمرار السعي لتأمين تمويلات إضافية لقطاع النفط، سواء من داخل الميزانية العامة أو من خارجها، وهو ما يعكس ضغوطاً متزايدة على المالية العامة، ويؤكد الحاجة إلى تبني إطار مؤسسي أكثر كفاءة لإدارة الاستثمارات النفطية وتعظيم عوائدها الاقتصادية.

15. غياب الإدارة الكفؤة والشفافة للمشروعات الممولة من الميزانية العامة وغياب نشر البيانات التفصيلية حولها.

16. غياب الإدارة المتكاملة للبرامج والمشروعات التنموية التي تضمن الربط بين مستويات الإدارة الكلية العليا مع إدارة البرامج والمشروعات على المستوى القطاعي والمكاني.

17. غياب تقارير المتابعة السنوية عن الإنفاق في الباب الثالث وما حققه من مستهدفات كمية ونوعية مكانية وقطاعية وكلية لأكثر من 15 سنة متواصلة.

18. التعود على أسلوب التكلفة المباشر وعدم طرح المشروعات في مناقصات عامة، وتفضيل التعاقد مع الشركات الأجنبية بذرائع متعددة.

19. الاعتماد لسنوات طويلة على أساليب غير منهجية (عشوائية) أدى إلى ضعف كفاءة استخدام الموارد العامة، في تحديد الأولويات وتخصيص المبالغ المالية، وغياب الأهداف التنموية الواضحة.

20. شهد الباب الرابع (الدعم) تصاعداً ملحوظاً في حجم الإنفاق، لا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة منذ عام 2020، حيث تشير التقديرات إلى أن القيم الفعلية للإنفاق على هذا الباب تفوق بكثير ما تعكسه التقارير الرسمية. ويبرز بند دعم الوقود بشكل خاص كأحد أهم مكونات هذا

الارتفاع، إذ سجل زيادات كبيرة مقارنة بمستوياته في عام 2020. وقد تزامن ذلك مع بروز ما يُعرف بآلية المبادلة (المقايضة) بين النفط الخام والمنتجات النفطية، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي، خاصة من وقود الديزل المستخدم في تشغيل محطات توليد الكهرباء، والبنزين المخصص لقطاع النقل. واستمر العمل بهذا النهج حتى منتصف عام 2025، رغم تصاعد الاعتراضات عليه، والتحذيرات الصادرة عن مؤسسات محلية ودولية بشأن ما ينطوي عليه من مخاطر، لاسيما فيما يتعلق بضعف الشفافية واتساع نطاق الفساد المرتبط به. ومن الجدير بالذكر أن التقارير الشهرية للإيرادات والإنفاق العام الصادرة عن المصرف المركزي لا تعكس هذه العمليات، نظراً لاعتمادها على تسجيل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الحسابات العامة الرسمية فقط، في حين تتم عمليات المبادلة خارج هذا الإطار المحاسبي. وبناءً عليه، لا تُدرج هذه العمليات ضمن بنود الإيرادات أو المصروفات، وهو ما يؤدي إلى قصور واضح في الإفصاح المالي، ويحدّ من دقة تقييم الوضع الحقيقي للمالية العامة وكفاءة إدارة الموارد.

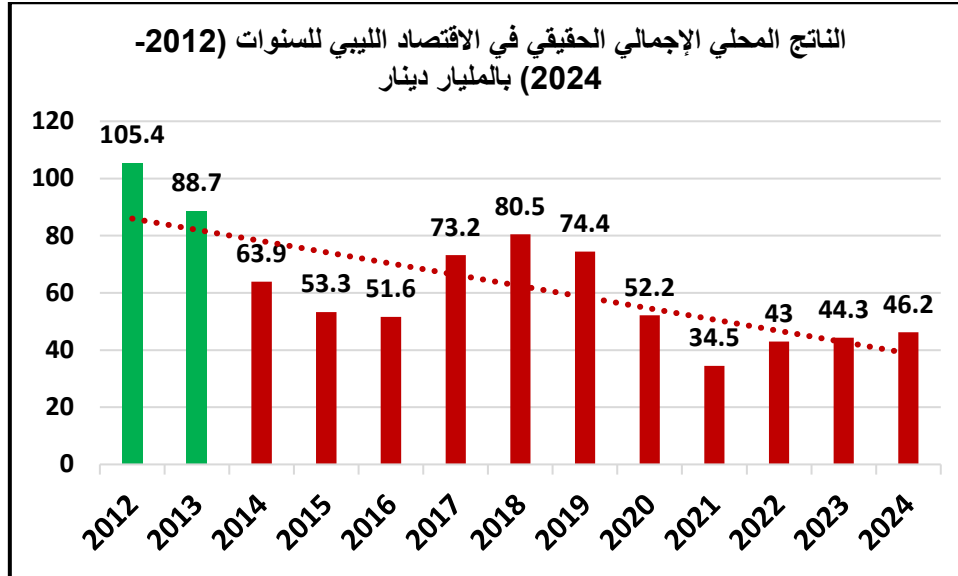
21. شهدت هذه المرحلة وجود تباينات كبيرة في بيانات إمدادات الغاز والمنتجات النفطية بين الشركة العامة للكهرباء والمؤسسة الوطنية للنفط، حيث تجاوزت الفروقات بين الأرقام المعلنة لدى الجهتين مستويات مرتفعة تُقدّر بمليارات الدنانير. ويعكس هذا الوضع ضعف الالتزام بآليات التسوية الدورية والمطابقة المحاسبية بين المؤسستين، الأمر الذي يثير إشكاليات تتعلق بدقة البيانات المالية وموثوقيتها. ويستدعي ذلك تدخلاً عاجلاً لتفعيل نظم التسوية المنتظمة، وتعزيز التنسيق المؤسسي، وتطبيق معايير واضحة للإفصاح والمراجعة، بما يسهم في تحسين جودة البيانات المالية، وضمان كفاءة إدارة الموارد، والحد من فرص الهدر أو سوء الاستخدام.

22. تشير عدد من الدراسات والتقارير المنشورة إلى أن إجمالي القيمة المقدرة لتهرب الوقود بأنواعه قد تصل إلى 7 مليار دولار سنوياً، وأن جزءاً مهماً من هذه المبالغ يتجه لتمويل الصراع وإحداث تفاوت كبير في الدخل ومستوى الحياة والمعيشة بالمجتمع، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

23. يظهر التراجع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2012 – 2025) أن الاقتصاد الليبي يعاني من تقلبات حادة مرتبطة بالصراع السياسي حيث تراجع الناتج من ذروته البالغة 105 مليار دولار في 2012 إلى 34.5 مليار دولار في 2021 قبل أن يتعافى تدريجياً إلى حوالي 46 مليار دولار في 2024، وهو مستوى أدنى بكثير من إمكانيات الاقتصاد الليبي ويعكس هشاشة الأوضاع الاقتصادية وغياب النمو المستدام القائم على الاستثمار وتنويع القاعدة الإنتاجية.

24. قدّرت دراسة نشرت عن منظمة الإسكوا التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن الكلفة الإجمالية للصراع في ليبيا منذ اندلاعه عام 2011 وحتى 2020 بلغت حوالي 580 مليار دولار أمريكي،

وقدّرت هذه الدراسة ارتفاعاً حاداً لكلفة الصراع إذا استمرت حالة عدم الاستقرار حتى سنة 2025 لتتجاوز ترليون دولار أمريكي للفترة 2011 – 2025.



شكل 1 الناتج المحلي الجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي للسنوات (2024-2012) بالمليار دينار

المصدر: إعداد الفريق بالاعتماد على بيانات: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (2023)، ونشرات مصرف ليبيا المركزي الاقتصادية (إعداد مختلفة).
ملاحظة: البيانات المتعلقة بالناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2024-2023) تمثل تقديرات أولية صادرة عن خبراء صندوق النقد الدولي وليست أرقاماً نهائية معتمدة من مصلحة الإحصاء والتعداد.

يُظهر الشكل رقم (1) مسار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير حالة واضحة من الهشاشة الهيكلية، تعكس درجة الاعتماد المرتفعة والارتباط العضوي بقطاع النفط كمصدر رئيسي للنمو. فقد شهدت الفترة (2014-2016) انكماشاً حاداً نتيجة تعرض الاقتصاد لصدمة مزدوجة؛ تمثلت الأولى في الإغلاقات القسرية للحقول والموانئ النفطية، والثانية في الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، حيث تراجعت من متوسط يقارب 110 دولارات للبرميل في عام 2014 إلى نحو 30 دولاراً للبرميل في عام 2016. كما عاد الناتج المحلي الإجمالي ليسجل تراجعاً حاداً خلال عام 2020، متأثراً بالإغلاق الشامل للمنشآت النفطية، بالتزامن مع تداعيات جائحة كورونا، وما صاحبها من انهيار في الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره، وهو ما عمّق من حدة التقلبات الاقتصادية وعزّز من مظاهر عدم الاستقرار في مسار النمو الاقتصادي.

أما خلال المرحلة الأخيرة (2021-2025)، فعلى الرغم من استقرار أسعار النفط العالمية عند مستويات مرتفعة نسبياً، لم ينعكس ذلك إيجابياً على أداء الاقتصاد الحقيقي، حيث ظل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستويات متدنية تاريخياً مقارنة بعام 2012. ويُعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تنامي ظاهرة مقايضة النفط الخام بالمحروقات المستوردة، والتي أسهمت في استنزاف جزء معتبر من

الإيرادات النفطية، وأدت إلى تآكل القيمة المضافة المحلية كما تُسجل في الحسابات القومية. ويعكس هذا التحول انتقال طبيعة الأزمة الاقتصادية من كونها مدفوعة بعوامل خارجية، مثل تقلبات الأسعار العالمية، إلى أزمة داخلية مرتبطة بضعف إدارة الموارد والسياسات المالية، بما يقوض فعالية توظيف العوائد النفطية ويحدّ من فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

ويُستنتج من ذلك أن تكرار الصدمات الإنتاجية والمؤسسية أسهم في تكريس بيئة اقتصادية تتسم بارتفاع مستويات عدم اليقين، الأمر الذي أضعف انتقال أثر النمو الاقتصادي إلى المستويين المعيشي والاستثماري، وحدّ من قدرته على إحداث تحسن ملموس في رفاه الأفراد أو تحفيز النشاط الاقتصادي الحقيقي. كما أن استمرار الارتباط الوثيق بين الاستقرار المالي وتقلبات الأوضاع الجيوسياسية، إلى جانب محدودية الشفافية في إدارة تدفقات النقد الأجنبي، يضع الاقتصاد الليبي أمام تحديات هيكلية عميقة، تتجاوز التقلبات الدورية إلى إشكاليات تمسّ الاستدامة المالية على المدى القريب.

25. قدّر تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2024 حجم الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الصراع في ليبيا منذ عام 2011 بنحو (600) مليار دولار تقريباً. كما أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن أن يسجل مستوى أعلى بنحو (74%) في عام 2023 لو لم تشهد البلاد حالة الصراع وعدم الاستقرار خلال تلك الفترة. وتعكس هذه التقديرات حجم التكلفة الاقتصادية الباهظة للصراع، وما ترتب عليه من تعطل للاستثمار والإنتاج، وتآكل للبنية التحتية والمؤسسات، الأمر الذي أسهم في إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الليبي.

26. غياب المعلومات الدقيقة حول المركز المالي الحقيقي للدولة، نتيجة التأخر المستمر في إعداد وإقبال الحسابات الختامية للدولة، إلى جانب حسابات المؤسسات والصناديق والشركات الاستثمارية الحكومية، حيث يمتد التأخير في بعض الحالات إلى ما يقارب (18) سنة. ويزداد الأمر تعقيداً مع محدودية المعلومات المتاحة بشأن المركز المالي لعدد من المؤسسات السيادية المهمة، مثل المؤسسة الليبية للاستثمار وقطاع الاتصالات، فضلاً عن ضعف التقارير المالية والاقتصادية المنشورة من حيث الشمولية والموثوقية والانتظام.

27. استمرار غياب المسوحات الاقتصادية الأساسية لفترات طويلة، بما في ذلك التعداد العام للسكان، ومسوح القوى العاملة، والمباني، والزراعة، والصناعة، والمسوح الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يحدّ من دقة البيانات الإحصائية ويضعف قدرة صانعي السياسات على التخطيط واتخاذ القرارات الاقتصادية المبنية على معلومات موثوقة.

28. ضعف الاهتمام بالدراسات الاحترافية والاستشرافية وتحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، إضافة إلى محدودية استخدام نماذج المحاكاة الاقتصادية في دعم عملية صنع القرار، وهو ما يقلل من كفاءة السياسات الاقتصادية ويضعف القدرة على اختيار التوقيت الملائم للإجراءات الإصلاحية.

29. استمرار تجميد نشاط السجل العقاري وسوق المال لسنوات طويلة، بما انعكس سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري، وأضعف حركة التمويل وتداول الأصول وتنمية الأسواق المالية.

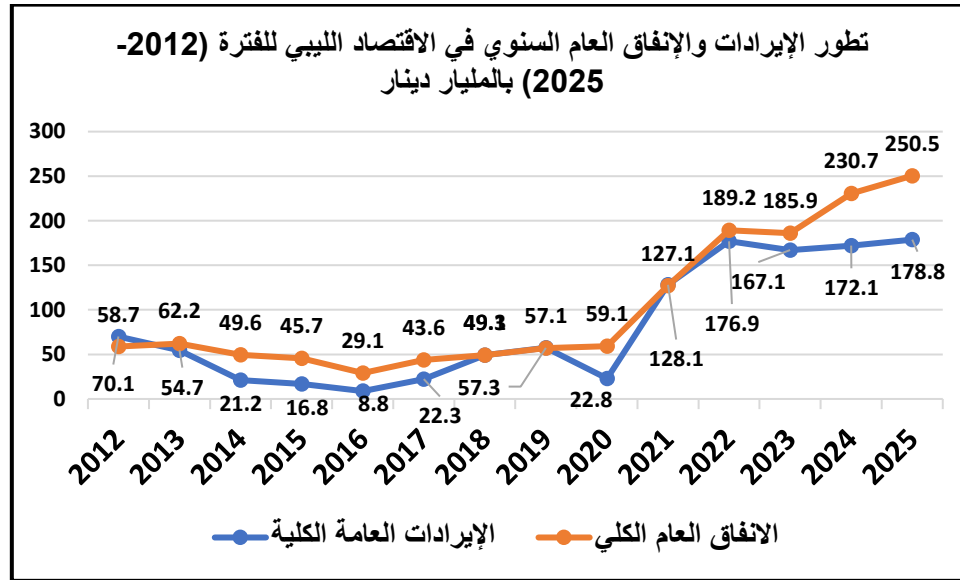
30. وجود اختلالات هيكلية في القطاع المصرفي، إلى جانب تفشي الفساد في مختلف حلقات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تراجع كفاءة الوساطة المالية، وضعف الثقة في المؤسسات الاقتصادية والمالية.

31. وصل الوضع الاقتصادي في ليبيا إلى مستويات مقلقة تهدد الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي، مما يجعل من الضروري الشروع في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة، يهدف إلى تعزيز كفاءة إدارة الموارد، وتحقيق الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

2.1 الإيرادات والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي وآثارها على الاستدامة المالية (2012 – 2025)

يبين الشكل رقم (2) أن هناك تذبذباً حاداً في مسار الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة 2012-2025، فبعد مستويات مقبولة نسبياً في 2012، سجلت الإيرادات العامة انخفاضاً واضحاً بين 2013 و2017، حيث تراجعت الإيرادات بشكل كبير نتيجة إغلاق القسري للحقول والموانئ النفطية، بالتزامن مع انخفاض أسعار النفط العالمية. ورغم هذا التراجع، استمر الإنفاق العام عند مستويات مرتفعة نسبياً، مما وسّع فجوة العجز. أما خلال الفترة 2018-2019 عادت الإيرادات إلى التحسن مع استئناف إنتاج النفط، ما انعكس في تقارب نسبي بين الإيرادات والنفقات. غير أن عام 2020 شهد صدمة جديدة نتيجة إغلاق الحقول والموانئ انخفضت الإيرادات العامة مرة أخرى على إثرها بشكل ملحوظ، وابتداءً من 2021 يظهر ارتفاع حاد ومتواصل في الإيرادات، تزامن معه توسع ملحوظ ومتسارع في الإنفاق حتى 2025، باستثناء الربع الأخير من 2025، وبحسب التقارير الشهرية لمصرف ليبيا المركزي، لوحظ انخفاض في حجم الإيرادات النفطية المحصلة في الربع الأخير من عام 2025 لتستقر في المتوسط عند 1.3 مليار دولار شهرياً مقارنة بـ 1.5 مليار دولار شهرياً في الفترات السابقة، مما حرم الخزانة العامة من إيرادات ضرورية، وعزز من حالة التعتيم المالي.

يمكن إيعاز مرحلة الانخفاض (2013-2017) بعاملين رئيسيين: الإغلاق القسري للمنشآت النفطية وتراجع الأسعار العالمية، ما قلّص المورد الأساسي للخزينة العامة. أما تحسن 2018-2019 فكان نتيجة عودة الإنتاج النفطي واستعادة جزء من القدرة التصديرية. في 2020 حدث إغلاق جديد للحقول والموانئ النفطية، ما عمّق الاختلال المالي، حيث بلغت الخسائر الناجمة عن إغلاق الحقول والموانئ النفطية للفترة 2013-2020 ما قيمته 117 مليار دولار (ديوان المحاسبة 2020). أما الارتفاع الملحوظ في الفترة 2021-2025 فلا يرتبط فقط بتحسّن الإنتاج النفطي، بل أيضاً بتخفيض قيمة الدينار، وهو ما ضاعف القيمة الاسمية للإيرادات النفطية عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما أعطى انطباعاً بزيادة كبيرة في الموارد، رغم أن جزءاً منها يعكس أثراً تضخيمياً وسعرياً أكثر منه تحسناً حقيقياً في القاعدة الإنتاجية.



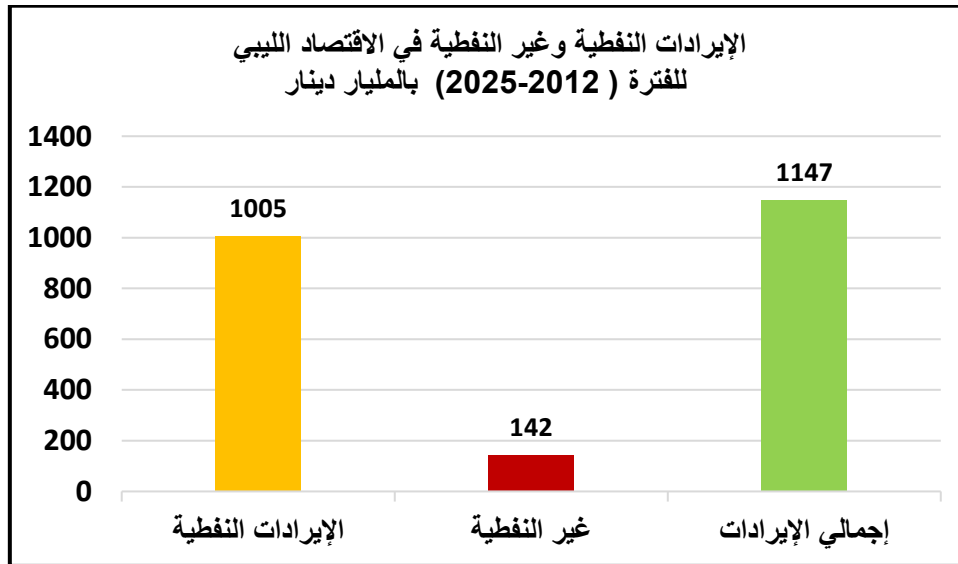
شكل 2 تطور الإيرادات والإنفاق العام السنوي في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - إعداد مختلفة، ديوان المحاسبة الليبي - التقرير السنوي - إعداد مختلفة

- ملاحظة: القيم تشمل نفقات الحكومات المكلفة من مجلس النواب، إضافة إلى قيم مقايضة النفط بالمحروقات.
- جزء من الإيرادات العامة للفترة (2018-2020)، هي عائدات الرسوم المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي.
 - تضخم القيم ما بعد عام 2020 ناتج عن تخفيض قيمة الدينار الليبي وليس نتيجة تحسّن الإيراد العام، إضافة إلى الضرائب المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي في عامي (2024-2025).

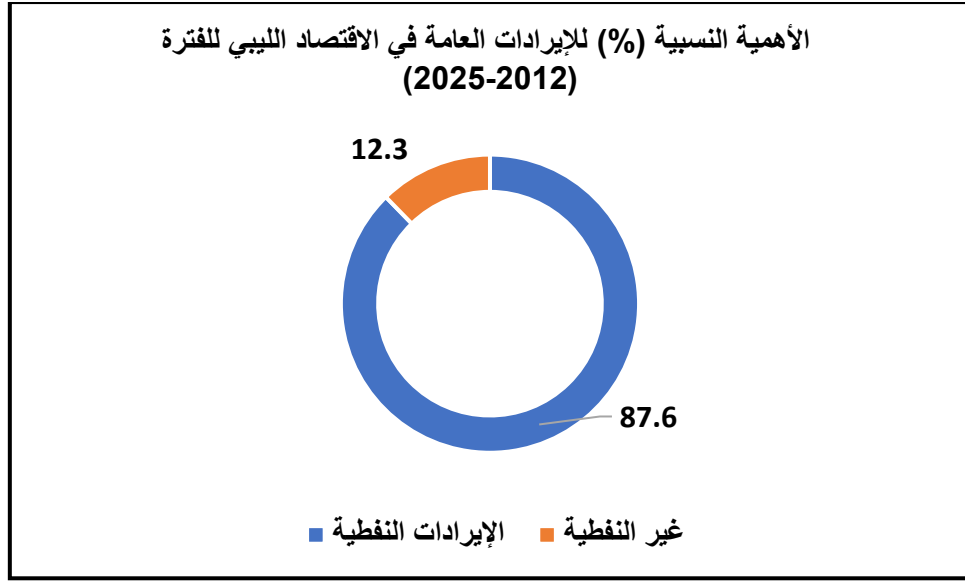
3.1 تحليل هيكل الإيرادات العامة

يتبين من الشكلين رقما (3) و (4) أن هيكل الإيرادات العامة خلال الفترة 2012-2025 يتسم بتركيز مرتفع على الإيرادات النفطية، حيث بلغت قيمتها 1005 مليار دينار من إجمالي 1147 مليار دينار. وعليه تمثل الإيرادات النفطية نحو 87.6% من إجمالي الإيرادات، مقابل 142 مليار دينار إيرادات غير نفطية بنسبة تقارب 12.4% فقط. ويعكس هذا التوزيع اختلالاً هيكلياً واضحاً في قاعدة الموارد العامة، إذ تعتمد الميزانية العامة للدولة بشكل شبه كلي على مورد واحد فقط، كما يدل ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية على محدودية فعالية النظام الضريبي والرسوم السيادية الأخرى في تعبئة الموارد المحلية. ويؤشر هذا الهيكل إلى هشاشة مالية مرتفعة أمام تقلبات سوق النفط، وبالتالي فإن تعزيز تنويع الإيرادات يمثل أولوية استراتيجية لضمان الاستدامة المالية وتحقيق حوكمة مالية أكثر توازناً.



شكل 3 الإيرادات النفطية وغير النفطية في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي: النشرة الاقتصادية، إعداد مختلفة؛ ديوان المحاسبة الليبي: التقرير السنوي، إعداد مختلفة.
ملاحظة: قيم الإيرادات تشمل مقايضة النفط بالمحروقات.



شكل 4 الأهمية النسبية (%) للإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012)

المصدر: إعداد الفريق بناء على البيانات بالشكل رقم (3)

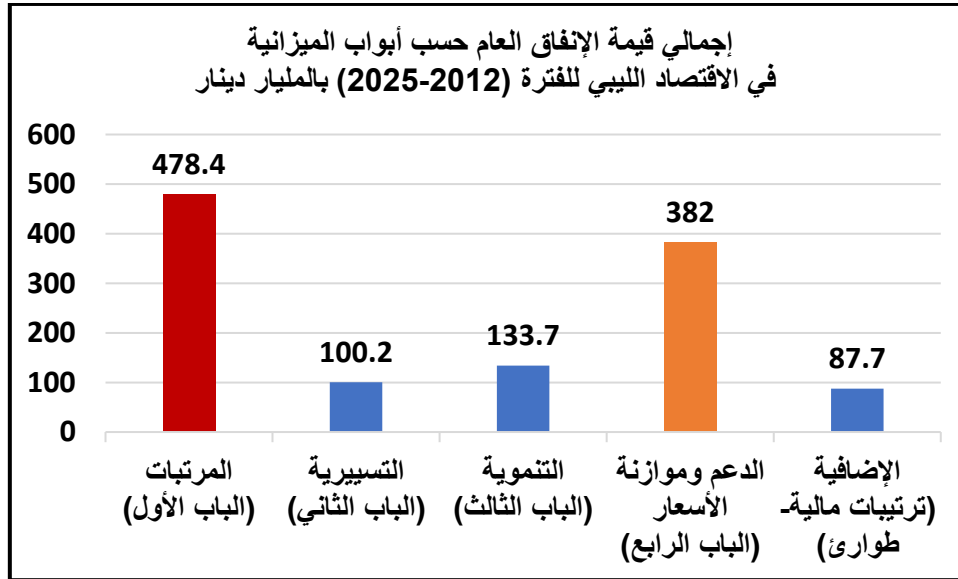
4.1 تحليل هيكل الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي

يُظهر الشكلان رقما (5) و(6) هيمنة شبه مطلقة للنفقات الجارية على هيكل الميزانية العامة خلال الفترة (2025-2012)، حيث يتضح أنه عند تجميع مخصصات باب المرتبات (40.47%) مع الباب التشغيلي (8.48%) وباب الدعم (32.32%)، فإن إجمالي النفقات الجارية تستحوذ على نحو (81.27%) من إجمالي الإنفاق العام. ويعكس هذا التركيب اختلافاً هيكلياً واضحاً في بنية المالية العامة، يتمثل في تضخم النفقات الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي)، بما يحدّ من قدرة الاقتصاد على تعزيز تكوين رأس المال، ويضعف فرص تحقيق نمو اقتصادي مستدام قائم على التوسع في الإنتاجية والبنية التحتية الأساسية.

وتبرز أزمة نفقات الدعم، التي بلغت نحو (382 مليار دينار)، كأحد أبرز التحديات التي تواجه المالية العامة، حيث يُعزى تضخمها بدرجة كبيرة إلى الارتفاع الحاد في تكلفة واردات المحروقات، والتي سجلت معدلات نمو مرتفعة تراوحت بين (150% إلى 230%) سنوياً خلال السنوات التي تلت عام 2020. ولا يعكس هذا الارتفاع تحسناً مماثلاً في مستوى الخدمات أو كفاءة الإمدادات، بل يرتبط بشكل رئيسي بتنامي الاعتماد على آلية المقايضة (مبادلة النفط الخام بالمنتجات النفطية)، وهو ما أسهم في زيادة الأعباء على المالية العامة، وأدى إلى استنزاف الموارد، وتعميق الاختلالات في هيكل الإنفاق العام.

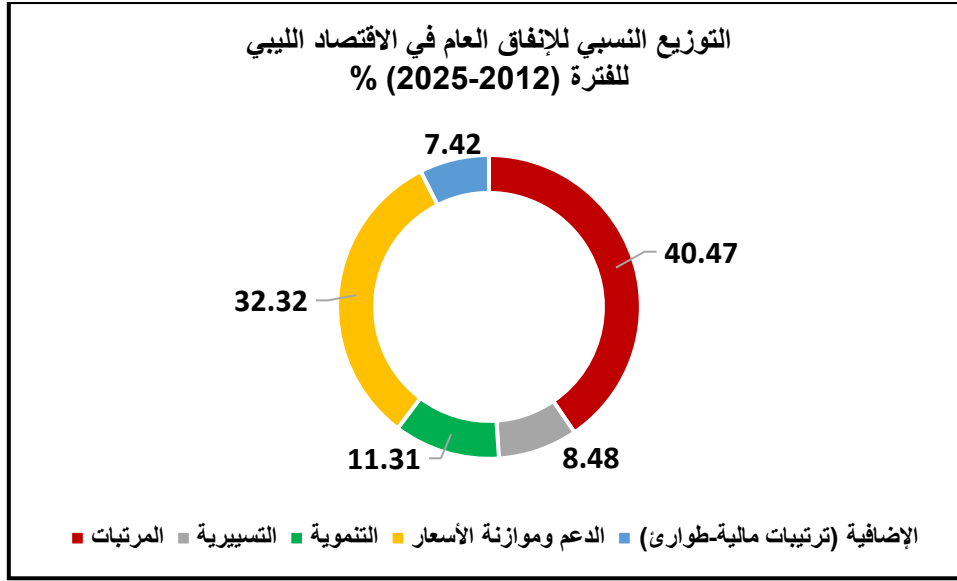
يُلاحظ أن باب المرتبات شهد ارتفاعاً كبيراً، حيث قفز من نحو (20.2) مليار دينار عام 2015 إلى ما يقارب (73) مليار دينار بحلول عام 2025، بمعدل نمو بلغ (261%)، وهو ما يعكس تضخماً واضحاً في الإنفاق الجاري المرتبط بالأجور. وفي المقابل، ظلت نفقات التنمية عند مستويات محدودة، إذ لم تتجاوز نسبتها (11.31%)، بما يعادل نحو (133.7) مليار دينار خلال الفترة نفسها، وهي نسبة تعكس محدودية قدرة الاقتصاد على التحول من نمط الاقتصاد الريعي الاستهلاكي إلى اقتصاد إنتاجي تنموي. ويبرز هذا الوضع اختلالاً هيكلياً في المالية العامة، مدفوعاً بزيادة النفقات التشغيلية للمؤسسات وارتفاع تكلفة توريد الطاقة، الأمر الذي أسهم في تقليص الحيز المالي المتاح للإنفاق الاستثماري وتطوير البنية التحتية. ونتيجة لذلك، أصبح الاستقرار الاقتصادي مرهوناً بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار النفط العالمية، وبقدرة الدولة على الاستمرار في تمويل الإنفاق الجاري وتغطية فاتورة واردات الوقود المتزايدة.

كما يشكل ذلك إخلالاً بالقواعد المالية المنظمة لإدارة العوائد المالية للنفط والغاز الواردة في قانون التخطيط رقم 13 لسنة 2000 حيث تنص أحكام المادة (11) منه على أن تخصص 70% على الأقل من دخل النفط والغاز لتمويل خطط وبرامج ومشروعات التنمية.



شكل 5 إجمالي قيمة الإنفاق العام حسب أبواب الميزانية في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

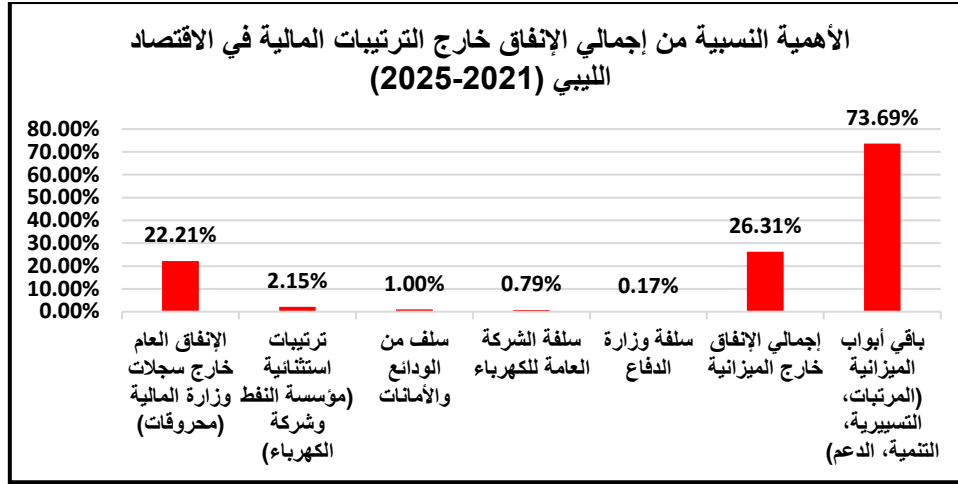
المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية؛ ديوان المحاسبة الليبي، التقرير السنوي، إعداد مختلفة.
ملاحظة: القيم لا تشمل نفقات الحكومات المكلفة من مجلس النواب، لعدم وجود بيانات منشورة من مصادر رسمية تبين أوجه الإنفاق.
- القيم متضمنة قيم مقايضة النفط بالمحروقات.



شكل 6 التوزيع النسبي % للإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة (2025-2012)
المصدر: إعداد الفريق بناء على البيانات بالشكل رقم (5)

5.1 الإنفاق خارج الترتيبات المالية (خارج الأبواب الأربعة)

يتبين من الشكل رقم (7) أن الإنفاق خارج الميزانية شكّل ما نسبته 26.31% من إجمالي ما أنفقته الدولة خلال السنوات الخمس الماضية. وهذا يعني أن أكثر من ربع أموال الدولة يُصرف عبر ترتيبات استثنائية وسلف، مما يُضعف الرقابة البرلمانية والمحاسبية، ويؤدي إلى ضبابية في تقييم الأداء المالي للدولة. فقد استحوذ بند مقايضة النفط بالمحروقات على ما نسبته 22.21% من إجمالي الإنفاق خارج الترتيبات المالية في المتوسط، خلال السنوات الخمس الماضية وهو الأمر الذي تسبب في تشوه للمالية العامة؛ كونه يتم عبر مقايضة النفط الخام. تلت ذلك ترتيبات استثنائية للمؤسسة الوطنية للنفط بنسبة بلغت 2.15%. والجدير بالذكر أن إجمالي ما تم إنفاقه خارج بنود الميزانية العامة للدولة بلغ 207 مليارات دينار للفترة (2025-2021). كما يُشار إلى أن إجمالي نفقات الحكومة المكلفة من مجلس النواب خلال الفترة (2025-2023) بلغت قيمتها 142.85 مليار دينار.



شكل 7 الأهمية النسبية من إجمالي الإنفاق خارج الترتيبات المالية في الاقتصاد الليبي (2025-2021)

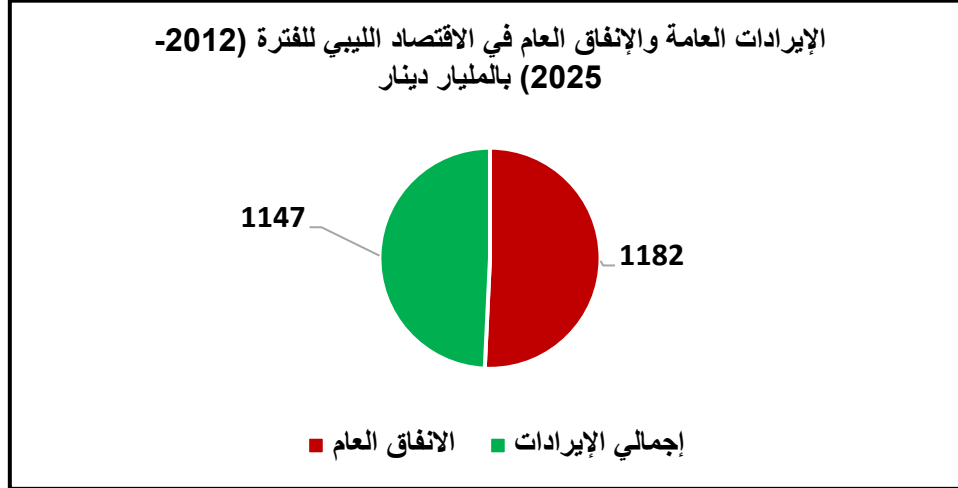
المصدر: - ديوان المحاسبة الليبي - التقرير السنوي - إعداد مختلفة

6.1 التحليل المقارن لكلفة الانقسام المالي

يوضحان الشكلان رقما (8) و(9) التباين للتأثيرات العميقة للازدواجية التنفيذية على بنية المالية العامة؛ حيث يمثل الفرق بينهما "التكلفة المالية المباشرة" للانقسام السياسي. ففي سيناريو (وجود حكومة واحدة) كما يظهره الشكل (8)، بلغ إجمالي الإنفاق 1182 مليار دينار مقابل إيرادات قدرها 1147 مليار دينار، مما وضع الدولة أمام عجز مالي يمكن اعتباره 'ضمن حدود السيطرة' والمناورة الاقتصادية. إلا أن التحول إلى سيناريو (الازدواجية الحكومية) في الشكل (9)، والذي تضمن نفقات 'الحكومات المكلفة من مجلس النواب، أدى إلى قفزة هيكلية في إجمالي الإنفاق لتصل إلى 1401 مليار دينار. هذا الانتقال أفرز فارقاً في الإنفاق قدره 219 مليار دينار، وهو ما تسبب في تضخيم العجز التراكمي.

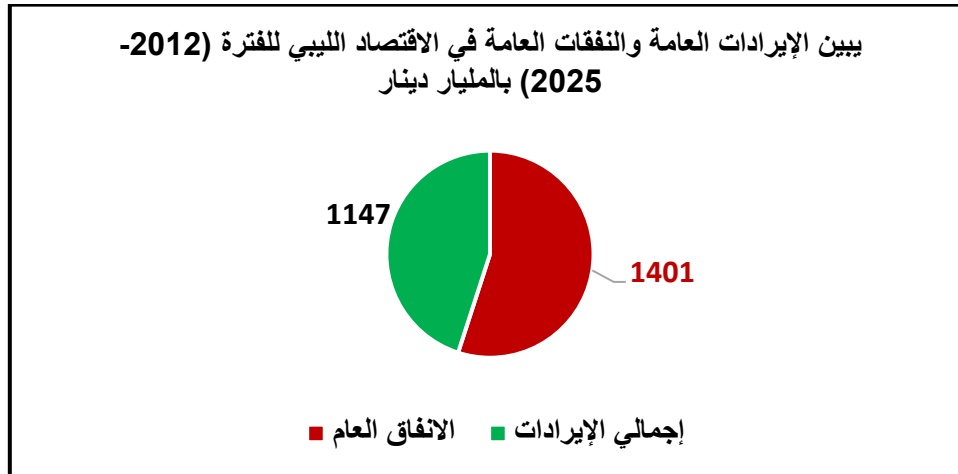
تكمّن الخطورة الاقتصادية في أن هذا الإنفاق الإضافي اتسم بما يمكن وصفه بـ "التسارع الزمني الحاد"، حيث تم ضخ ما يقارب (150) مليار دينار، أي نحو (68%) من إجمالي نفقات الحكومات المكلفة من مجلس النواب، خلال فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز خمس سنوات (2021 – 2025). ومن الناحية التحليلية، يعكس هذا الوضع الفرق الجوهرى بين نمط إدارة المالية العامة في ظل حكومة موحدة، تسعى – ولو نسبياً – إلى تحقيق قدر من الانضباط والتوازن المالي، وبين حالة الازدواج الحكومي والانقسام المؤسسي التي تؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار المالي وتكرار الإنفاق خارج إطار تنسيقي موحد. وقد أسهم هذا الازدواج في توليد ضغوط نقدية كبيرة، نتيجة ضخ كميات متزايدة من السيولة المحلية غير المدعومة بزيادة موازية في الإنتاج الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن

بين العرض النقدي والسلعي. وانعكس ذلك في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وتآكل القوة الشرائية، وتحول العجز المالي من ظاهرة دورية مؤقتة إلى أزمة ذات طابع هيكلي تهدد الاستدامة المالية وتضعف المركز المالي للدولة.



شكل 8 الإيرادات العامة والإنفاق العام في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - إعدادات مختلفة
ملاحظة: القيم لا تشمل نفقات الحكومات المكلّفة من مجلس النواب.



شكل 9 يبين الإيرادات العامة والنفقات العامة في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025) بالمليار دينار

المصدر: ديوان المحاسبة الليبي - التقرير السنوي - إعدادات مختلفة
ملاحظة: قيمة الإنفاق العام تشمل الإنفاق الحكومي، للحكومات المكلّفة من مجلس النواب.

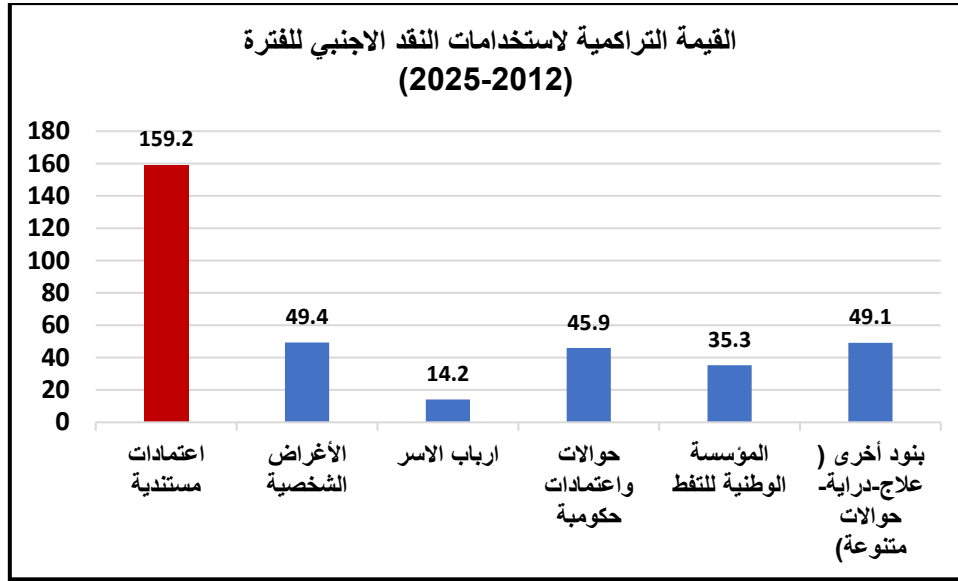
7.1 التوسع في حجم الإنفاق العام والطلب على النقد الأجنبي

يتضح من بيانات الجدول رقم (1) والشكل رقم (10)، عن وجود اختلال هيكلي واضح في استخدامات النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2025)، حيث بلغ إجمالي الاستخدامات نحو 353.1 مليار دولار مقابل إيرادات بلغت 298.6 مليار دولار، ما أدى إلى عجز تراكمي قدره 54.5 مليار دولار. ويرتبط هذا العجز بشكل رئيسي بحالة عدم الاستقرار في الإيرادات النفطية نتيجة الإغلاقات القسرية والمتكررة للحقول والموانئ النفطية، إضافة إلى فترات انخفاض أسعار النفط الخام، بالإضافة إلى التوسع الكبير في حجم الإنفاق العام المزيج خلال العقد الماضي نتيجة الانقسام المؤسسي وتعدد قنوات الصرف الحكومي، وقد ولد هذا التوسع المالي ضغطاً كبيراً على الطلب على النقد الأجنبي، خاصة لتمويل الواردات والإنفاق الاستهلاكي. ويؤكد الرسم البياني هذه العلاقة، إذ استحوذت اعتمادات التجار (القطاع الخاص) على نحو 45.1% من إجمالي الاستخدامات، ما يعكس اعتماد الاقتصاد المحلي بشكل كبير على الواردات لتغطية احتياجات السوق. كما ساهم ارتفاع الأغراض الشخصية والحوالات المختلفة في زيادة الطلب على العملات الأجنبية. ورغم القيود التي فرضها مصرف ليبيا المركزي في بعض السنوات على مبيعات النقد الأجنبي، فإن الطلب ظل مرتفعاً نتيجة استمرار التوسع في الإنفاق العام وضعف القاعدة الإنتاجية المحلية. وبالتالي، فإن استمرار التوسع في حجم الاتفاق العام المزيج والاعتماد على الإيرادات النفطية، جعل الاقتصاد أكثر عرضة لاختلالات سوق الصرف واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية.

جدول 1 القيمة التراكمية لاستخدامات وإيرادات النقد الأجنبي في الاقتصاد الليبي للفترة (2012-2025)

السنة	الإيرادات	الاستخدامات	الفائض (العجز)
2012	52	36.5	15.5
2013	35.4	46.1	10.7-
2014	15.5	33.1	17.6-
2015	9.5	21.6	12.1-
2016	4.8	12	7.2-
2017	14.3	15.4	1.1-
2018	24.5	21	3.5
2019	22.5	24.6	2.1-
2020	3.8	13.1	9.3-
2021	22.9	24.6	1.7-
2022	27.3	20.6	6.7
2023	25.4	26.4	1-
2024	18.6	27	8.4-
2025	22.1	31.1	9-
الإجمالي	298.6	353.1	54.5-

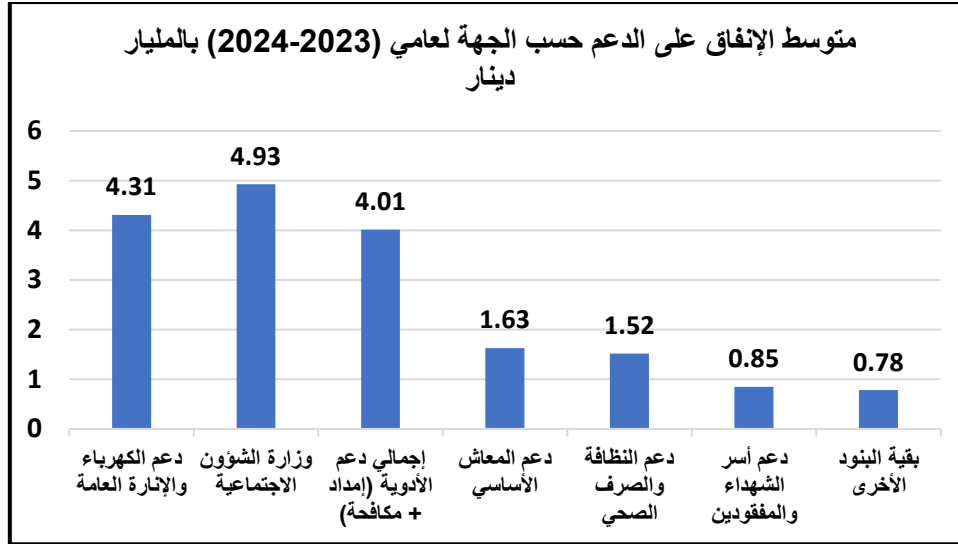
المصدر: - مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - إعداد مختلفة
ملاحظة: الإيرادات والاستخدامات لا تشمل قيم مقايضة النفط الخام بالمحروقات للفترة (2021-2025) والبالغة قيمتها 39.2 مليار دولار



شكل 10 القيمة التراكمية لاستخدامات النقد الاجنبي للفترة (2025-2012)

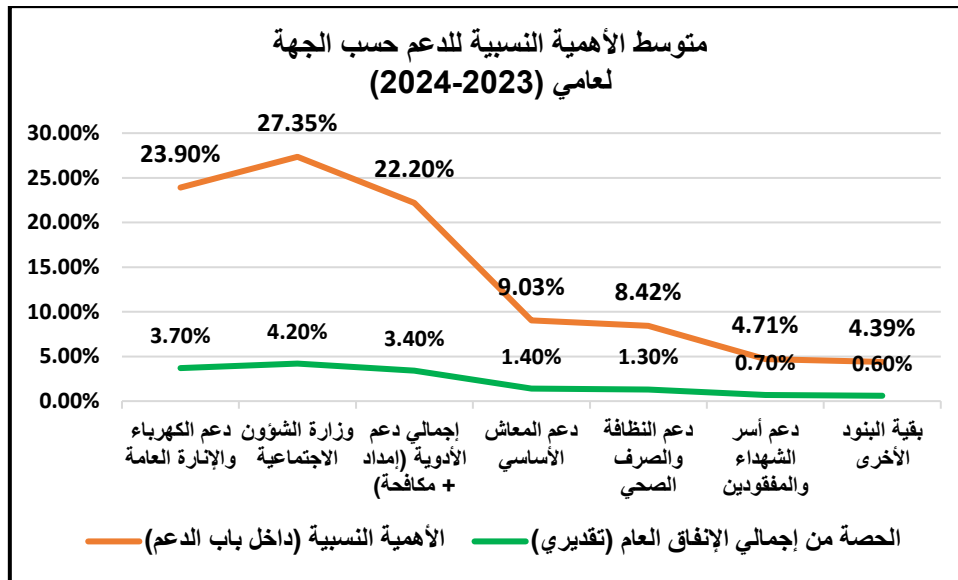
8.1 نفقات الدعم

يُظهر الشكل رقم (11) أن باب الدعم يلتهم سنوياً متوسط 15.3% من إجمالي الإنفاق العام المعلن، مع هيمنة واضحة لثلاثة قطاعات (الكهرباء، الشؤون الاجتماعية، والأدوية) التي تستحوذ وحدها على 73% من مخصصات هذا الباب. هذه الأرقام تفتقر للدقة الكاملة بسبب "إغفال دعم المحروقات" الذي يتم عبر المقايضة خارج الميزانية، مما يعني أن الحصة الحقيقية للدعم تتجاوز 45% من دخل الدولة الفعلي. هذا التشوّه يرفع الإنفاق العام بصورة استهلاكية بحتة، ويحرم الميزانية من أي قدرة على تمويل التنمية، مما يرسخ الاعتماد الكلي على النفط. وفي ظل قفزات الدين العام، يصبح استمرار هذا الهيكل بمثابة استنزاف لاحتياطيات النقد الأجنبي، الأمر الذي جعل من هذا الباب بمثابة الثقب الأسود الذي يبتلع جزءاً كبيراً من الإنفاق العام.



شكل 11 متوسط الإنفاق على الدعم حسب الجهة لعامي (2024-2023) بالمليار دينار

المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - 2024
ملاحظة: البنود لا تشمل على دعم المحروقات الذي يتم من خلال المقايضة منذ عام 2021.



شكل 12 متوسط الأهمية النسبية للدعم حسب الجهة لعامي (2024-2023)

المصدر: إعداد الفريق بناء على البيانات الواردة بالشكل رقم (10).

9.1 دعم المحروقات

يمثل دعم المحروقات في ليبيا تعويضاً هيكلياً لتدني مستويات الدخل والقوة الشرائية للمواطنين، حيث ينظر إليه كأداة لحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل من ارتفاع تكاليف المعيشة. يهدف الدعم إلى التخفيف من آثار التضخم، وتدني مستويات الدخل، والمحافظة على السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي، غير أن نظام الدعم الحالي صاحبه جملة من المظاهر السلبية التي تهدد استدامته ورتبت هدراً كبيراً في الموارد الاقتصادية، إذ يستحوذ دعم المحروقات على أكثر من 40% من الإنفاق العام

بتكلفة بلغت 16.6 مليار دولار (حوالي 109 مليار دينار ليبي) وفق بيانات ديوان المحاسبة في تقريره لسنة 2024.

جدول 2 تكلفة استخدام المحروقات الموردة والمنتجة محليا لعام 2024

البيان	القيمة بالمليار دولار	الأهمية النسبية
التوريد الخارجي (مبادلة)	9.2	55.4 %
تكرير محلي	2.5	15.1 %
غاز طبيعي مستهلك محليا	4.5	27.1 %
محطة كهرباء اوباري	0.4	2.4 %
الإجمالي	16.6	100 %
نسبة المنتج محليا	44.6 %	

المصدر: ديوان المحاسبة – التقرير السنوي 2024

وبالرغم من أن موضوع الدعم وإصلاحه في ليبيا استمر الحديث حوله على كافة المستويات خلال الربع قرن الأخير، والذي أعدت خلاله الدراسات وأقيمت المؤتمرات والندوات العلمية والحوارات المجتمعية، إلا أن التعامل مع إصلاح سياسة الدعم التي استمرت لعقود ليس بالأمر السهل لعدة اعتبارات من بينها:

1- يعاني الاقتصاد الليبي من تدني مستويات الدخل الحقيقي لغالبية المواطنين، إلى جانب التراجع المستمر في القوة الشرائية للدينار الليبي، نتيجة ارتفاع معدلات التضخم لفترات طويلة، واستمرار الطبيعة الريعية للاقتصاد. كما تشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات الفقر إلى مستويات تتجاوز (40%) من السكان، الأمر الذي يعكس هشاشة الأوضاع المعيشية واتساع دائرة الفئات الأكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية. وفي ضوء ذلك، ينبغي ألا يتم تنفيذ إصلاحات منظومة الدعم على نحو يؤدي إلى مزيد من التدهور في مستويات المعيشة أو إلى زيادة معدلات الفقر، بل يتطلب الأمر تبني سياسات إصلاح تدريجية ومتوازنة، تراعي الأبعاد الاجتماعية وتضمن حماية الفئات محدودة الدخل من الآثار السلبية المحتملة للإصلاحات الاقتصادية.

2- تبرز إحدى أهم المفارقات الهيكلية في نظام دعم الوقود القائم في ليبيا، والممتد منذ عقود، في كونه لا يحقق العدالة التوزيعية المرجوة، بل يميل في الواقع إلى إفادة الفئات ذات الدخل المرتفع بدرجة أكبر من الفئات محدودة الدخل التي يُفترض أن يستهدفها الدعم. وبالتالي، فإن هيكل الدعم القائم، بصيغته الشاملة وغير الموجهة، يؤدي إلى توزيع غير عادل للموارد العامة، ويُضعف من كفاءة الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يستدعي إعادة تصميم منظومة الدعم بما يضمن توجيهها بشكل أكثر دقة نحو الفئات المستحقة، وتحقيق قدر أكبر من العدالة والكفاءة الاقتصادية.

3- أثبتت تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي وفق ما رصدته ووثقته من وقائع وآخرها (التقرير الذي اعتمد في أبريل 2026) عن وجود شبكات جريمة منظمة معقدة ومتداخلة من المنتفعين المحليين والدوليين المستفيدين من تهريب المحروقات الليبية المدعومة، إلى خارج ليبيا، نظراً للفارق الكبير بين الأسعار المدعومة والأسعار الدولية، وتشير هذه التقارير إلى أن حوالي 7 مليار دولار سنوياً يتم تهريبها من قيمة دعم المحروقات.

4- ارتفاع معدلات استهلاك الفرد للطاقة في ليبيا، حيث تقدره منظمة الطاقة الدولية بأنه الأعلى أفريقياً بالرغم من قلة الأنشطة الصناعية والسياحية بليبيا، مقارنةً بدول مثل المغرب ومصر وجنوب أفريقيا، قد يرجع ذلك لتنامي الكميات المهربة والمعاد تصديرها عبر الحدود البرية والبحرية حتى أصبحت تقترب من حوالي نصف منتجات النفط المورد والمنتج محلياً، وفقاً للبيانات المتوفرة والقيمة المقدرة للاستهلاك المحلي، كما يرجح ارتفاع معدل الاستهلاك للفرد في ليبيا لعدم وجود الحافز لتقليل الاستهلاك لانخفاض أسعار الطاقة.

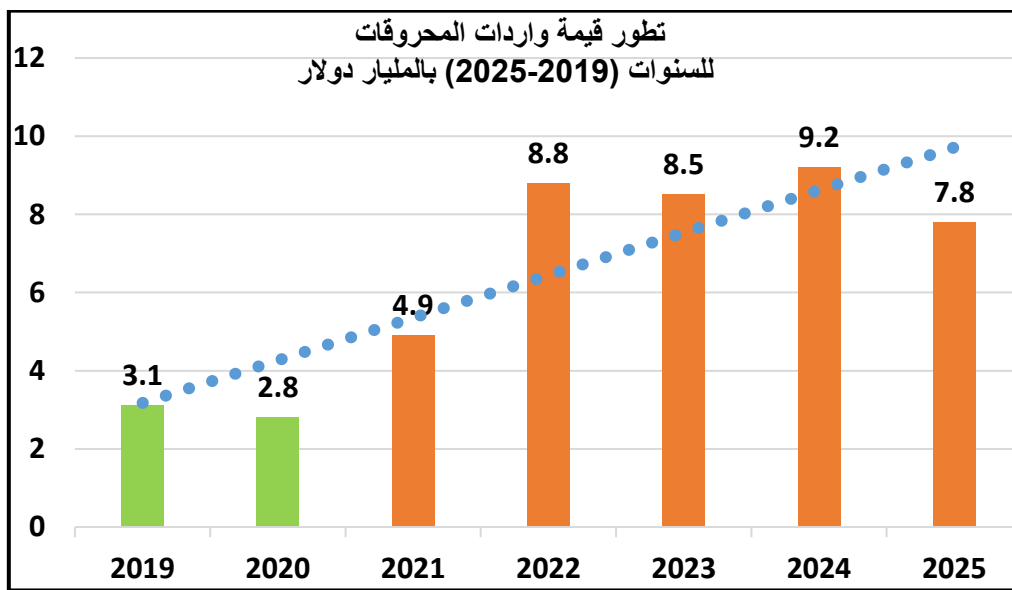
يلاحظ تنامي قيمة فاتورة المحروقات المستوردة خلال فترة قصيرة، مما يدل على نشوء حقيقي في نظام توفير المحروقات وهدر للموارد الاقتصادية نتيجة لاتباع نظام مبادلة النفط الخام بالمحروقات المستوردة وانعدام الشفافية في هذه العمليات.

تبين المؤشرات في الجدول رقم (3) والشكل رقم (13)، قفزة كبيرة في تكلفة واردات المحروقات خلال الفترة ما بعد عام 2020، حيث تصاعدت القيمة من 2.8 مليار دولار سنة 2020 لتصل إلى ذروتها بنحو 9.2 مليار دولار في عام 2024، محققةً معدل نمو مركب سنوياً بلغ 228.5%. إن هذا الارتفاع في تكلفة واردات المحروقات ارتبط بشكل عضوي بآلية مبادلة الخام بالمنتجات النفطية، والتي أدت إلى تضخم حصة دعم المحروقات لتمثل عبئاً ثقيلاً على المالية العامة، مما يقلص الحيز المالي المخصص للتنمية، ويشكل نظام توريد المحروقات بأسلوب مبادلة الخام بالمحروقات مخالفة للنظام المالي للدولة وأصول إدارة المال العام، حيث لا يتم تضمين قيمة النفط الخام الذي يتم مقايضته ضمن موارد الميزانية العامة، ولا يتم تضمين قيمة المحروقات الموردة بواسطته ضمن بنود الإنفاق العام، مما أنتج تشوهاً كبيراً في بيانات الإيراد والإنفاق العام بشكل خاص وباقي البيانات المالية والاقتصادية للدولة.

جدول 3 تكلفة المحروقات الموردة خلال السنوات (2025-2029)

البيان	قيمة الدعم (مليار دولار)	معدل النمو %	مجموع الانحراف عن 2019	معدل النمو المركب %
2019	3.1	-	14 مليار دولار	228.5%
2020	2.8	-9.6%		
2021	4.9	75%		
2022	8.8	179%		
2023	8.5	3.4%		
2024	9.2	8.2%		
2025	7.8	-15.2%		

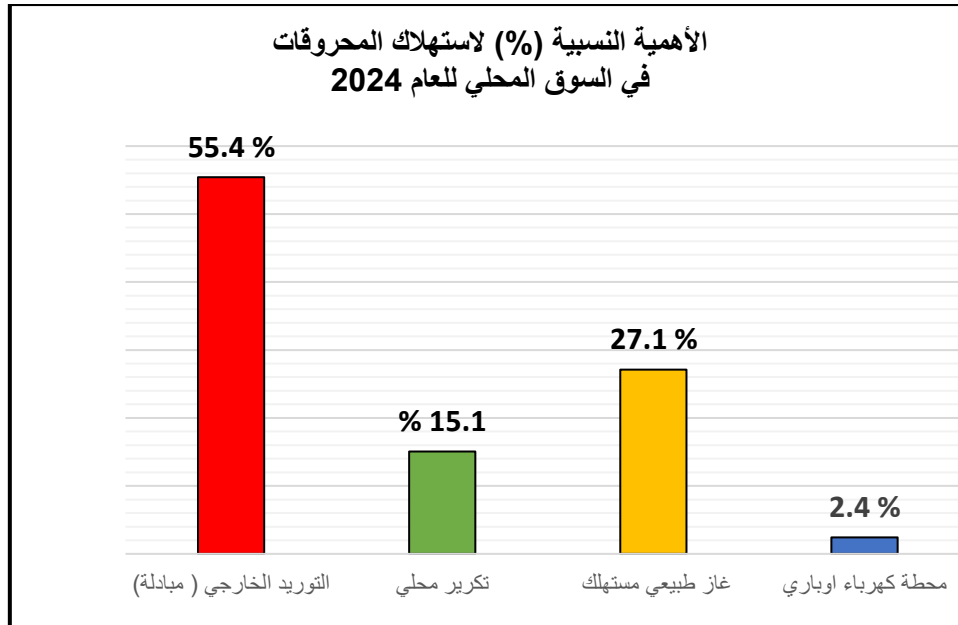
المصدر: ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - إعداد مختلفة



شكل 13 تطور قيمة واردات المحروقات للسنوات (2025-2019) بالمليار دولار

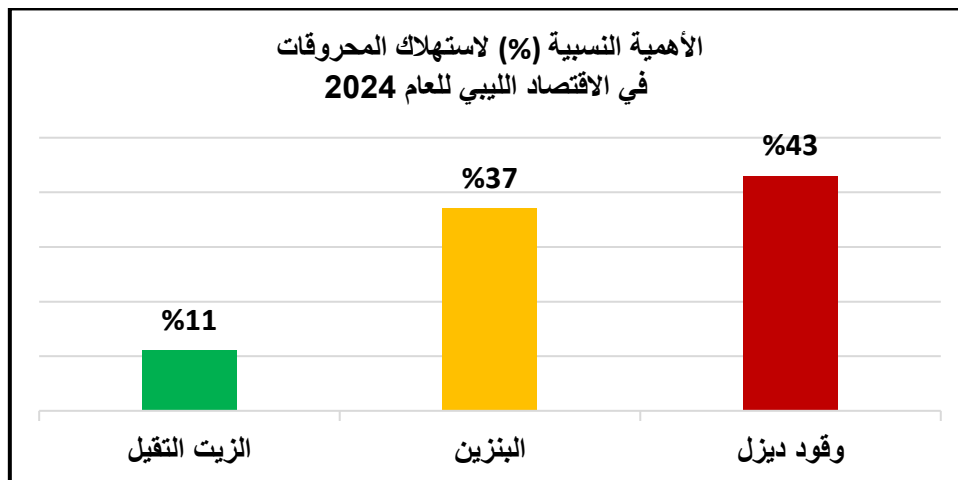
المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - إعداد مختلفة

وفق بيانات سنة 2024 فإن التوريد الخارجي للمحروقات يمثل (55.4%) من كميات المحروقات بينما يمثل التكرير المحلي حوالي (15%) ويمثل الغاز الطبيعي حوالي (27%) من استهلاك السنة المذكورة بينما يمثل استخدام الخام مباشرة في تغذية محطة أوباري نسبة (2.4%) من استهلاك المحروقات في السنة المذكورة.



شكل 14 الأهمية النسبية (%) لاستهلاك المحروقات في السوق المحلي للعام 2024
المصدر: ديوان المحاسبة – التقرير السنوي - 2024

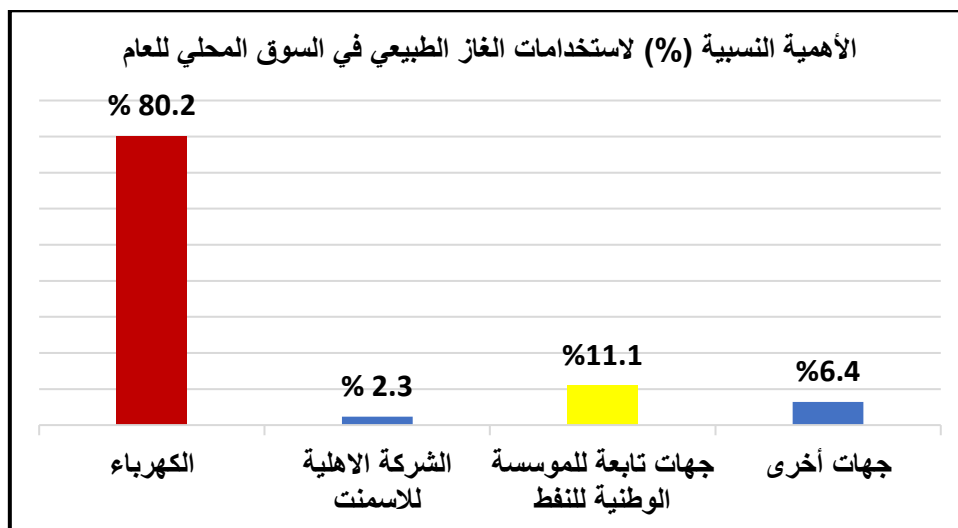
يمثل استهلاك وقود الديزل نسبة (43%) من استهلاك المحروقات في ليبيا في سنة (2024) بينما البنزين حوالي (37%) والزيت الثقيل حوالي (11%) شكل رقم (15)



شكل 15 الأهمية النسبية (%) لاستهلاك المحروقات في الاقتصاد الليبي للعام 2024

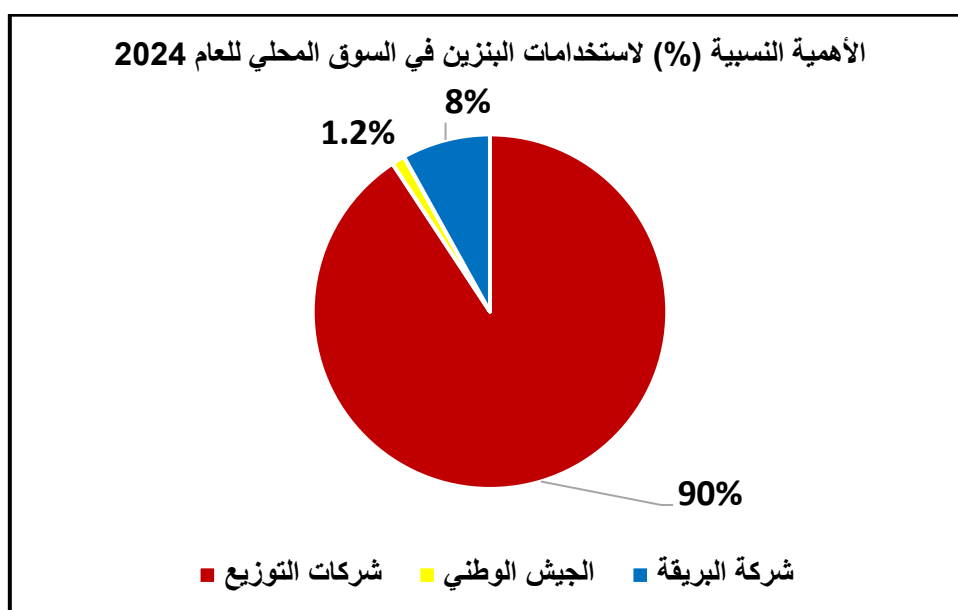
بالنظر إلى تفصيل أكثر لهيكل الاستهلاك المحلي في الأشكال أرقام (16) و(17) و(18)، يتضح أن 'الدولة' بمؤسساتها هي المستهلك الأكبر، فهي تستهلك أكثر من 80% من المحروقات المستوردة أي ما يعادل 50% من إجمالي دعم المحروقات، حيث تستهلك الشركة العامة للكهرباء وحدها 80.2% من إجمالي الغاز الطبيعي كما هو مبين بشكل رقم (16)، بينما تتوزع استخدامات الديزل والبنزين بنسب مختلفة، حيث تستحوذ شركات التوزيع على 27.9% من إجمالي الديزل

المستخدم، في حين تستهلك الجهات التابعة للدولة والتشكيلات الأمنية والعسكرية والجهات الرسمية ما يتجاوز في مجموعه 72% من الديزل، وعلى صعيد استخدامات البنزين فقد استحوذت شركات التوزيع على 90% والجيش الوطني وشركة البريقة على 10%.



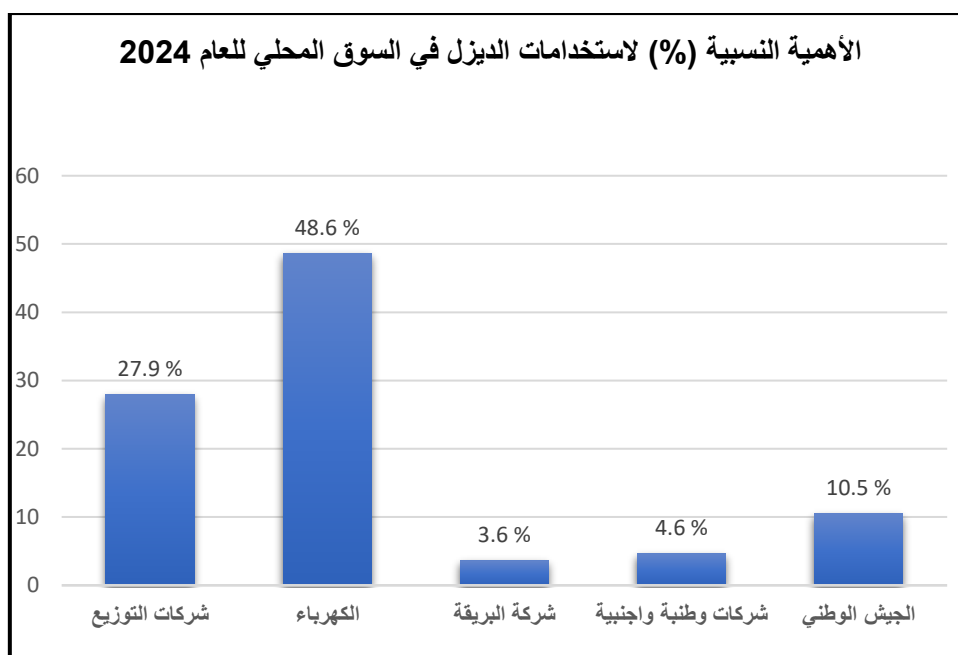
شكل 16 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات الغاز الطبيعي في السوق المحلي للعام 2024

المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - 2024



شكل 17 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات البنزين في السوق المحلي للعام 2024

المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - 2024



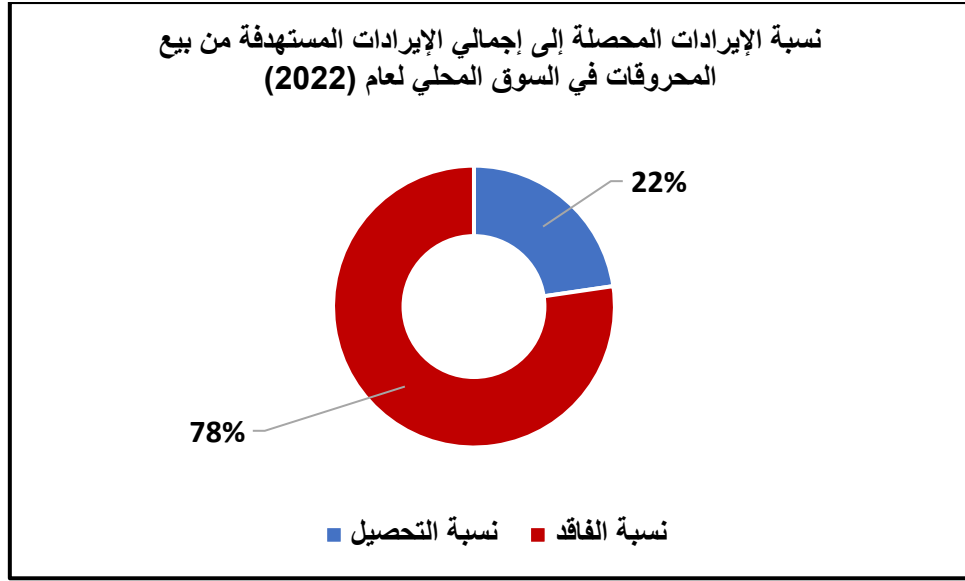
شكل 18 الأهمية النسبية (%) لاستخدامات الديزل في السوق المحلي للعام 2024

المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - 2024

مقابل هذا الإنفاق المتضخم، تكشف بيانات عام 2022 عن انهيار حاد في منظومة 'الجباية المحلية'؛ إذ لم تتجاوز الإيرادات المحققة فعلياً من بيع المحروقات نسبة 22% من القيمة المستهدفة (360 مليون دينار محصلة من أصل 1.6 مليار دينار مستهدفة)، جدول رقم (4) والشكل رقم (19)، مما يعني ضياع 78% من الإيرادات المفترضة، وهو ما يشير إلى خلل جسيم في الرقابة المالية والتحصيل.

جدول 4 نسبة الإيراد المحقق من بيع المحروقات في السوق المحلي إلى إجمالي القيمة المستهدفة لعام 2022

البيان	القيمة المستهدفة (مليون دينار)	الإيراد المحقق (مليون دينار)	نسبة التحصيل
بنزين 95	655.8	120	18%
وقود ديزل	502.2	75	15%
كيروسين الطيران	301.320	60	20%
كيروسين	50.0	45	90%
الزيت	60.960	33.6	55%
الغاز	20.0	18	90%
مياه التضامن	83.7	8.4	10%
الإجمالي	1.6	360	22%



شكل 19 نسبة الإيرادات المحصلة إلى إجمالي الإيرادات المستهدفة من بيع المحروقات في السوق المحلي لعام (2022)
المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - 2022

ولم يتوقف الأمر على الأزمة المتعلقة بسوء الإدارة المالية، بل امتدت لتشمل استنزافاً مادياً عبر عمليات التهريب المنظم في عرض البحر، وهو ما أكدته تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي؛ حيث يتم تحويل كميات ضخمة من الوقود المورد عبر آلية المبادلة إلى نشاط تجاري غير مشروع خارج الحدود. إن هذا التلازم بين تضخم الواردات، وعجز الجباية، والتهريب البحري والبري، يؤكد أن منظومة دعم المحروقات في ظل الازدواجية الحكومية قد تحولت من أداة حماية اجتماعية إلى ثقب أسود يستنزف إيرادات الدولة والاحتياطيات. وتجدر الإشارة إلى أن فترة الأساس (2012 - 2025) سجلت تطوراً واضحاً للسوق الموازية لتسويق المنتجات النفطية (البنزين والديزل) بالسوق المحلي، مما جعل المواطنين في مدن ومناطق عديدة يسددون مبالغ كبيرة للحصول على متطلباتهم من الوقود، وبالتالي لا يستفيدون عملياً من الدعم.

إن نظام دعم الوقود بصيغته الحالية لم يعد يحقق العدالة التوزيعية ولا الأهداف الاجتماعية التي أنشئ من أجلها، بل أسهم في تعميق التفاوت بين الفئات الاجتماعية، وعزز من ظواهر التهريب والهدر، وأدى إلى استنزاف الموارد العامة، حتى أصبح أحد أبرز مصادر التشوهات والفساد في الاقتصاد الليبي. ومع ذلك، فإن معالجة هذه الاختلالات لا ينبغي أن تتم من خلال سياسات صدمية أو إجراءات متسارعة قد تُفاقم من الأعباء المعيشية على المواطنين، خاصة في ظل تراجع مستويات الدخل الحقيقي، وما قد يترتب على ذلك من تداعيات سلبية على الاستقرار الاجتماعي.

تستدعي المعالجة الفعّالة تبني مقاربة تدريجية وشاملة، تبدأ أولاً بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي أفرزت نظام الدعم في الأساس، وفي مقدمتها ضعف مرونة القطاع الإنتاجي، وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ومحدودية دور القطاع الخاص، إلى جانب ترسخ الثقافة الريعية الناتجة عن الاعتماد شبه الكامل على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل. كما يتطلب الأمر إعادة بناء النموذج الاقتصادي على أسس أكثر استدامة، تقوم على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز الإنتاجية، والانتقال من اقتصاد قائم على الدعم والإعانات إلى اقتصاد قائم على الكفاءة والتنافسية.

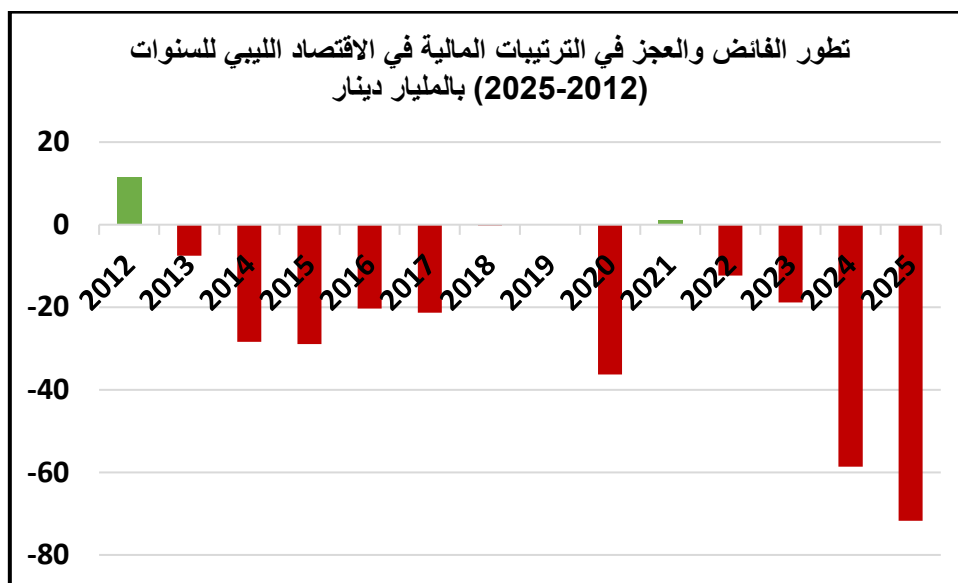
إن معالجة ملف الدعم في الوضع الراهن هو إجراء حساس وقد يكون عكسيا ويفتعل صدمة اجتماعية، فالإصلاح الحقيقي لهذا الملف هو عملية فنية وتقنية ورقابية، تبدأ بوقف التهريب في عرض البحر وإصلاح نظام جباية المبيعات المحلية، وإلغاء نظام المبادلة (المقايضة)، والتحقق من كميات الاحتياج الفعلية لكبار المستهلكين وضبط أنظمة وقنوات التوزيع، والحد من الفساد المستشري، وتحسين الأثر الصافي لدخول المواطنين ومستوى حياتهم ومعيشتهم، أما تحميل المواطن كلفة الفساد والهدر في ظل حالة الانقسام السياسي والمؤسسي الحالي، فذلك خيار سيؤدي حتماً لزعزعة الاستقرار الاجتماعي. في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي الحالي بليبيا سيكون مستحيلاً تنفيذ أو توقع نجاح أي برنامج جاد لإصلاح دعم الوقود، بالإضافة إلى ذلك تشكل التقلبات الكبيرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعدم استقرار العملة، وغياب السلطة الواحدة، وانعدام الثقة بين المواطنين والسلطات القائمة، واستثناء الفساد، وغياب الشفافية، والارتفاع الكبير في معدلات الفقر، وضعف نظام الحماية الاجتماعية، كلها عوامل تمثل تهديداً لأي برنامج لإصلاح الدعم على المدى القصير، مما يستوجب الشروع العاجل في برنامج متوسط المدى لمعالجة القضايا المشار إليها لضمان نجاح أي برنامج لإصلاح دعم الوقود حينئذ.

10.1 مؤشرات الاستدامة المالية ومخاطر تفاقم الدين العام المحلي (2012-2025)

(أ). تراكم الدين المحلي

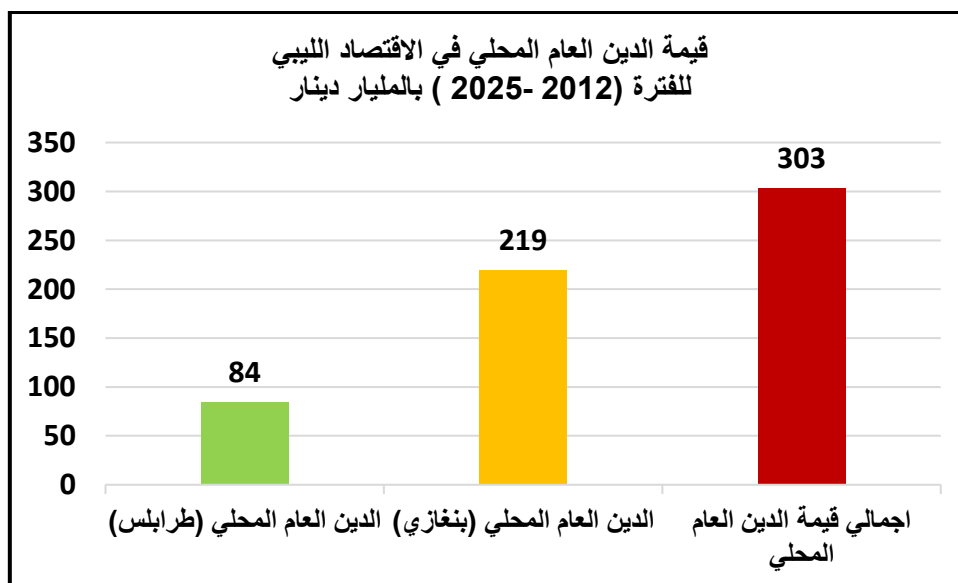
يعد العجز المالي المزمّن سمة الميزانية العامة في ليبيا طوال العقد الماضي، كما يوضحه الشكل رقم (16)، مع استثناء محدود تمثل في تحقيق فائض مؤقت خلال عام 2012. وفي المقابل، يُلاحظ أن الدين العام المحلي اتخذ منحى تصاعدياً مقلقاً في السنوات الأخيرة، خاصة خلال عامي (2024 و2025)، حيث سجل زيادات غير مسبقة تجاوزت حاجز (60) مليار دينار سنوياً. ومن الناحية التحليلية، يُعد هذا العجز نتيجة مباشرة للتوسع في الإنفاق العام غير المنضبط، كما تم بيانه في الشكل رقم (3)، وهو ما أدى إلى نشوء فجوة تمويلية كبيرة يتم تغطيتها في الغالب من خلال الاستدانة المباشرة من الجهاز المصرفي. ويترتب على ذلك فرض ضغوط متزايدة على السياسة النقدية، سواء من حيث زيادة عرض

النقود، أو تقييد قدرة المصرف المركزي على تحقيق الاستقرار النقدي، الأمر الذي يفاقم من الاختلالات الاقتصادية الكلية ويهدد الاستدامة المالية على المدى المتوسط. كما يُظهر الشكل رقم (20) تضخم القيمة المطلقة للدين العام المحلي ليصل إلى إجمالي 303 مليار دينار. حيث يمثل دين الحكومات المكلفة من مجلس النواب قرابة 72% من إجمالي الدين العام المحلي. هذا التضخم في مديونية الحكومات المكلفة يعكس الاعتماد الكلي على الاقتراض (خلق النقود) وترتيب الدين العام المحلي.



شكل 20 تطور الفائض والعجز في الترتيبات المالية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2025-2012) بالمليار دينار

المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - إعداد مختلفة - بيان لمصرف ليبيا المركزي 2025.
ملاحظة: الفائض والعجز متضمن نفقات الحكومة المكلفة من مجلس النواب.



شكل 21 قيمة الدين العام المحلي للفترة (2025-2012) بالمليار دينار
المصدر: - ديوان المحاسبة - التقرير السنوي - إعداد مختلفة - بيان لمصرف ليبيا المركزي 2025.

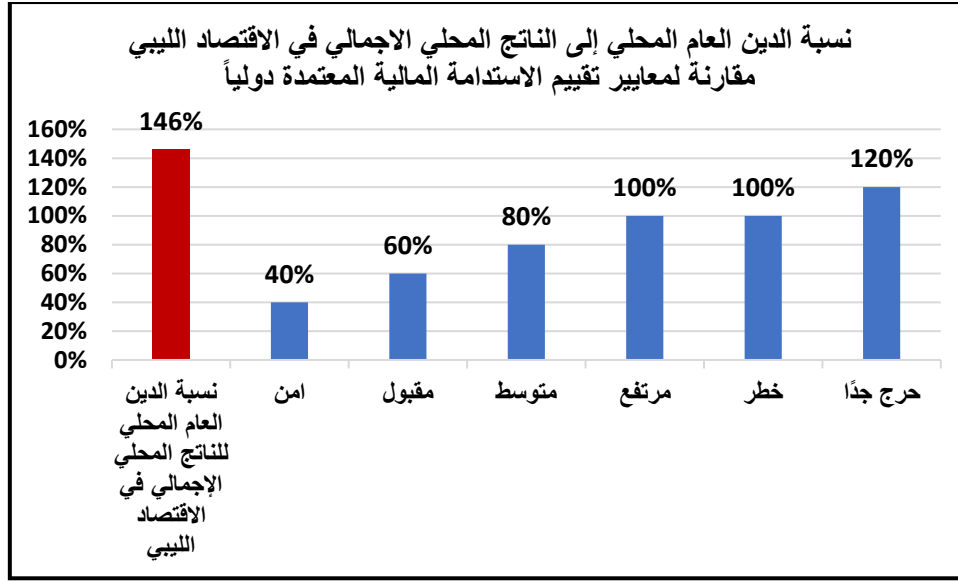
ملاحظة: بلغ الدين العام المحلي الليبي 303 مليار دينار قبل نهاية 2025 وفقاً لمجلس النواب؛ وهو رقم يُنظر إليه كسقف مؤقت مرشح للارتفاع، بالنظر إلى الفجوات في الإفصاح المالي وتزايد وتيرة الإنفاق العام الممول بالعجز خلال الربع الأخير من نفس العام.

(ب). تقييم الاستدامة المالية

يتضح من الشكل رقم (21) أن نسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى مستويات خطيرة حيث بلغت ما نسبته (146%) حسب البيان الأخير لصندوق النقد الدولي في 10/ أبريل 2026)، الأمر الذي يضع الدولة في منطقة "الخطر الحرج جداً" وفقاً للمعايير المالية الدولية. وهذا يجعل المالية العامة في الاقتصاد الليبي غير قادرة على المناورة في مواجهة الصدمات الاقتصادية (مثل انخفاض أسعار النفط، أو إغلاق قسري جديد للحقول والموانئ النفطية وغيرها). كذلك يتطلب الأمر سداد ديون تفوق كل ما ينتجه الاقتصاد من سلع وخدمات في عام كامل، وهو مؤشر خطير على "عدم الاستدامة المالية". تثبت الأرقام وجود حلقة مفرغة تبدأ بعجز مالي هيكلي (الشكل 20) ناتج عن انفلات الإنفاق، وهو ما أدى إلى تراكم دين عام ضخم (الشكل 21) نتيجة الانقسام الحكومي، لينتهي الأمر بالاقتصاد الليبي في وضعية مالية حرجية.

إن بلوغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستوى (146%) لا يُعد مجرد مؤشر كمي، بل يعكس اختلالاً جوهرياً في أوضاع المالية العامة ويثير مخاوف حقيقية بشأن استدامتها. فارتفاع هذا المؤشر يعكس تسارع وتيرة تراكم الدين مقارنة بقدرة الاقتصاد على توليد الدخل، الأمر الذي يزيد من أعباء خدمته ويحدّ من الحيز المالي الضيق المتاح للإنفاق التنموي. كما أن تضخم الدين المحلي يفرض ضغوطاً متزايدة على الاستقرار النقدي، سواء من خلال تأثيره على عرض النقود أو على توقعات السوق بشأن قيمة العملة الوطنية، وهو ما قد ينعكس سلباً على مستويات التضخم وسعر الصرف.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تبني برنامج إصلاحي عاجل يركز على توحيد المالية العامة وتعزيز الانضباط المالي، إلى جانب وضع استراتيجية متكاملة لإدارة الدين العام تهدف إلى احتوائه تدريجياً، مع إيقاف الاعتماد على التمويل بالعجز، بما يسهم في استعادة الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المرتبطة بالوضع المالي الراهن وانتشال الاقتصاد من مرحلة الخطر الحرج جداً.



شكل 22 نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي

المصدر: بالاعتماد على بيانات المصرف المركزي، ووزارة التخطيط، وتقارير صندوق النقد الدولي، وبيانات مجلس النواب بشأن الدين العام المحلي.

(ت). غياب الإفصاح والشفافية

يُعد غياب الإفصاح المالي أحد أخطر التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الليبي؛ حيث شهد العقد الأخير غياباً تاماً للتقارير المالية الموثوقة والحسابات الختامية، مما أدى إلى انقطاع السلسلة الزمنية للبيانات المالية الرسمية التفصيلية الدقيقة، وخلق بيئة خصبة لتراكم الالتزامات المالية والديون بعيداً عن الرقابة، والمتابعة، والمساءلة، والمحاسبة. ويتفاقم هذا القصور المعلوماتي مع تبني المؤسسة الوطنية للنفط لنظام المبادلة 'المقايضة العينية' للنفط الخام مقابل المحروقات، وهو مسلك أدى إلى تحويل المورد السيادي الأول للبلاد إلى ميزانية ظل تفتقر لأدنى معايير الشفافية الدولية وتعمل خارج الدورة المستندية لوزارة المالية والمصرف المركزي. ومؤخراً تبنت المؤسسة الوطنية للنفط ما أسمته بنظام الدفع بالإنابة، حيث تدخل النائب العام وديوان المحاسبة مؤخراً لإيقاف هذه الإجراءات (المقايضة - الدفع بالإنابة)، في المقابل بدأ حجب جزء من الإيرادات النفطية من خلال حساب مؤسسة النفط بالمصرف الليبي الخارجي قبل دخولها حساب الخزانة العامة بالمصرف المركزي كضمان للاعتمادات المستندية لسداد عقود توريدات المنتجات النفطية التي تبرمها المؤسسة الوطنية للنفط، وهو يؤدي إلى تشوهات في البيانات المالية والاقتصادية وعدم إظهار كامل الإيرادات النفطية فضلاً عن مخالفة قانون النظام المالي للدولة.

إن استمرار غياب التقارير الشهرية والربع سنوية المفصلة التي تُبين بدقة أوجه الإنفاق الفعلي ومصادر الإيرادات، والتي يُفترض أن تلتزم وزارة المالية بإصدارها بانتظام،

يشكل خلافاً مؤسسياً ممتداً لسنوات، حال دون تمكين الأجهزة الرقابية الوطنية من تقييم الوضع المالي الحقيقي للدولة. وقد أسهم هذا القصور في ترسيخ ما يمكن وصفه بـ "العمى المالي"، حيث تصبح البيانات غير مكتملة أو غير متاحة، بما يحول الاقتصاد – من الناحية المحاسبية – إلى ما يشبه "الصندوق الأسود" الذي تفتقر مخرجاته إلى الشفافية والقابلية للتحقق. ويترتب على ذلك إضعاف قدرة صانعي السياسات على تصميم وتنفيذ سياسات اقتصادية فعّالة ومستقرة، كما يقوّض ثقة الفاعلين الاقتصاديين في إدارة المالية العامة، ويحدّ من فرص تحقيق الانضباط المالي وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

(ث). تقييم الحوكمة المالية وإدارة المال العام

يعرض الجدول رقم (5) تقييماً بنوياً لمنظومة الحوكمة المالية وإدارة الموارد العامة في الاقتصاد الليبي، استناداً إلى المعايير الدولية، عبر مصفوفة الحوكمة المالية وإدارة المال العام، بهدف رصد الفجوات المؤسسية وتحليل مدى امتثال السياسات المالية الراهنة لمبادئ الشفافية ومتطلبات الاستدامة الاقتصادية الكلية بناء على ما تم عرضه في المؤشرات السابقة.

جدول 5 مصفوفة تقييم الحوكمة المالية وإدارة المال العام في الاقتصاد الليبي

محور التقييم	المعيار الدولي	الوضع الراهن في الاقتصاد الليبي	مستوى المخاطر	التقييم (0/10)
شمولية الميزانية	إدراج كافة الإيرادات والنفقات (بما فيها النفط) في ميزانية واحدة.	انقسام مالي ومؤسسي، وجود "ترتيبات مالية" موازية، واستخدام نظام "المقايضة" لتمويل توفير المحروقات من خارج الميزانية.	حرج جداً	1
الشفافية المالية	نشر تقارير دورية دقيقة ومفصلة عن الإيرادات والنفقات العامة مفصلة.	غياب الإفصاح ونشر البيانات عن المؤسسات المالية، من خلال عدم نشر التقارير المالية الدورية	مرتفع	2
إدارة الإيرادات	تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الربيع النفطي (الاستدامة المالية).	تبعية نفطية بنسبة 90%، تقريباً مع فشل في تحصيل الإيرادات غير النفطية (سيادية/جمارك/ضرائب).	مرتفع	2
كفاءة الإنفاق	توجيه الإنفاق نحو التنمية (الاستثمار) بدلاً من الاستهلاك المفرط.	الإنفاق الاستهلاكي (مرتبات + تسيري + دعم) يلتهم 87% من الميزانية، مقابل تراجع للإنفاق التنموي.	حرج	2
إدارة الدين العام	وضع سقف قانوني للدين المحلي مقابل الناتج المحلي الإجمالي.	ارتفاع الدين العام ليتجاوز 303 مليار دينار (أكثر من 146% من الناتج المحلي) دون خطة سداد واضحة.	حرج جداً	1
الرقابة والمحاسبة	استقلالية المؤسسات الرقابية (ديوان	تقارير رقابية (ديوان المحاسبة) ولكن مع غياب "الإرادة السياسية"	متوسط	4

		لتنفيذ العقوبات القانونية ضد المتجاوزين.	المحاسبة) وتفعيل المحاسبة القانونية.

المصدر: أعد الفريق المصنوفة وفق معايير PEFA (الإنفاق العام والمساءلة المالية)، ومعايير صندوق النقد الدولي للشفافية المالية

تُظهر نتائج مصفوفة الحوكمة المالية في الجدول رقم (5) تدنياً حاداً في مستويات الحوكمة المالية بمعدل عام لا يتجاوز 10/2، مما يشير إلى أن النظام المالي في الاقتصاد الليبي يعمل خارج إطار المعايير الدولية المعترف بها (مثل معايير PEFA وصندوق النقد الدولي). هذا التدني يعكس حالة من الفوضى المؤسسية. حيث حصل محور شمولية الميزانية على أدنى تقييم (10/1)، وهو أخطر مؤشر في المصفوفة. إن استخدام نظام "المقايضة" لتمويل دعم المحروقات خارج القنوات الرسمية، ووجود ترتيبات مالية موازية، هذا النهج أدى إلى فقدان السيطرة على العجز الحقيقي وجعل الميزانية العامة وثيقة ورقية لا تعكس الواقع الفعلي للإنفاق. كما تبين أن محور كفاءة الإنفاق العام تحصل فقط على (10/2) الأمر الذي يعكس تشوهاً هيكلياً مزمناً؛ حيث يلتهم الإنفاق الاستهلاكي (المرتبات والدعم) 87% تقريباً في بعض السنوات من الإنفاق العام (لا يشمل نفقات الحكومات المكلفة من البرلمان). هذا يعني أن الدولة الليبية تتأكل أصولها، مع تراجع شبه كامل للإنفاق التنموي. هذا الخل لا يعطي أي فرصة لنمو الناتج المحلي غير النفطية ويجعل الاقتصاد رهينة كاملة لتقلبات أسعار النفط بشكل كبير. بينما وصل الدين العام المحلي إلى مستوى قياسي يتجاوز 303 مليار دينار (حوالي 146% من الناتج المحلي الإجمالي) مع تقييم (10/1)، غياب خطة واضحة للسداد، مع استمرار الاقتراض لتغطية عجز استهلاكي، يمثل استنزافاً لحقوق الأجيال القادمة وتقويضاً لاستدامة المالية العامة.

لم يقتصر هذا الوضع على قصور الإفصاح المالي، بل امتد ليشمل معيار الرقابة والمحاسبة، الذي يُعد الأعلى نسبياً ضمن المصفوفة (10/4)، في مفارقة لافتة؛ إذ رغم قيام الأجهزة الرقابية، وعلى رأسها ديوان المحاسبة، بدور فاعل في رصد العديد من التجاوزات والانحرافات، فإن أثر هذه الجهود يظل محدوداً نتيجة ضعف تفعيل آليات المساءلة وغياب الإرادة السياسية لإنفاذ العقوبات. وقد أدى هذا الانفصال بين وظيفة الرقابة ومرحلة التنفيذ إلى تقويض الدور الردعي للتقارير الرقابية، بحيث تحولت في كثير من الأحيان إلى مجرد سجلات توثيقية دون أثر عملي على تصحيح الانحرافات أو الحد منها. وفي السياق ذاته، سجّل مؤشر الشفافية المالية مستوى متدنياً بلغ (10/2)، وهو ما يعكس محدودية الإفصاح ويدعم فرضية وجود قيود منهجية على إتاحة البيانات.

الفصل الثاني: تحليل أثر الإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية

تمهيد

تعد السياسة المالية أحد المحركات الأساسية للنشاط الاقتصادي في الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية، إذ يؤدي الإنفاق العام دوراً مزدوجاً يتسم بالتداخل والتناقض؛ فهو يمثل أداة لتحفيز النمو الاقتصادي من جهة، وقد يتحول في الوقت ذاته إلى مصدر للاختلالات الاقتصادية من جهة أخرى. وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي، والمتمثلة في: النمو الاقتصادي، وعرض النقود بالمفهوم الضيق، وسعر الصرف في السوق الموازية، ومعدل التضخم، وذلك بهدف إبراز طبيعة العلاقات الارتباطية والتأثيرات المتبادلة بينها في السياق الاقتصادي محل التقرير.

11.1 المنهجية القياسية المستخدمة

- لضمان دقة النتائج والحصول على قراءات تعكس الواقع الاقتصادي بشكل رصين، تم اتباع المنهجية التالية في التقدير:
- نموذج اللوغاريتم المزدوج: تم تحويل كافة المتغيرات إلى صورتها اللوغاريتمية الطبيعية (Ln) ، وذلك لغرض استخراج المرونة الاقتصادية، التي تسمح بقياس الاستجابة النسبية للمتغيرات التابعة تجاه التغير في الإنفاق العام بنسبة 1%، مما يسهل عملية المقارنة والتحليل.
 - المتغيرات الصورية: نظراً لمرور الفترة قيد الدراسة بصدمات عنيفة، تم إدراج متغيرات صورية لعزل أثر الصدمات وضمان عدم تحيز المَعْلَمَات المقدرَة.
 - نموذج الأمثلة التربيعي (منحنى آرمي): لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، وهي النقطة التي يحقق عندها الاقتصاد الليبي أقصى معدل نمو اقتصادي ممكن قبل أن يتحول الإنفاق إلى أثر تضخمي.

12.1 نتائج القياس

مبين بالجدول رقم (6) نتائج التقديرات القياسية، متبوعةً بتحليل إحصائي واقتصادي يفسر هذه الارتباطات، وصولاً إلى استخراج الحجم الأمثل للإنفاق الذي يضمن استقرار الاقتصاد الكلي (حدود القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي).

جدول 6 نتائج التفسير للأثر الصافي للإنفاق العام على المتغيرات الاقتصادية الكلية

المتغير	قيمة المرونة (β)	النموذج القياسي المستخدم
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)	0.11	$Ln(GDP)_t = \alpha + \beta_1 Ln(G)_t + \delta_1 D_{11} + \delta_2 D_{24} + \epsilon_t$
عرض النقود بالمفهوم الضيق (M1)	0.48	$Ln(M1)_t = \alpha + \beta_1 Ln(G)_t + \delta_1 D_{21} + \epsilon_t$
سعر الصرف في السوق الموازية (EX)	0.58	$Ln(EX)_t = \alpha + \beta_1 Ln(G)_t + \delta_1 D_{block} + \delta_2 D_{21} + \delta_3 D_{24} + \epsilon_t$
الرقم القياسي للأسعار (CPI)	0.25	$Ln(CPI)_t = \alpha + \beta_1 Ln(G)_t + \delta_1 D_{21} + \delta_2 D_{24} + \epsilon_t$
-اختبار ديكي فولر المطور (ADF): أثبت الاختبار سكون السلاسل الزمنية (Stationarity) لكافة المتغيرات عند الفرق الأول مما يضمن كفاءة النماذج القياسية وتجنب مشكلة الانحدار الزائف. -اختبار داربين واتسون (DW): اقتربت قيم الاختبار من مستواها الأمثل، مما يثبت خلو النماذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. -معامل التحديد (R^2): سجلت النماذج قيمة مرتفعة تراوحت بين (0.92 و 0.97)، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية للنماذج، أي أن المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير الجزء الأكبر من التغيرات في المتغير التابع. -اختبار المعنوية الإحصائية (Significance Level): أكدت النتائج معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى ثقة 95%، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرات حقيقية وذات دلالة إحصائية وليست ناتجة عن الصدفة. -تقييم كفاءة القياس: أكدت الاختبارات خلو النماذج من مشاكل القياس الأساسية، مما يجعلها صالحة لعمليات التنبؤ ورسم السياسات الاقتصادية.		

المصدر: بالاعتماد على برنامج GRETL

13.1 مناقشة النتائج

مرونة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

إن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة (11%). هذا يعني أن استجابة النمو الحقيقي للسياسة المالية التوسعية ضعيفة جداً، وهذا يشير إلى أن كل "دينار" إضافي ينفق لا يولد إنتاجاً مكافئاً، مما يرجح أن الإنفاق يتجه نحو بنود غير إنتاجية (مثل الرواتب أو الاستهلاك) التي لا تساهم في تراكم رأس المال أو تحسين الإنتاجية الكلية. الأمر الذي يستدعي إصلاحات جوهرية في طرق إعداد وتخصيص وتنفيذ الميزانية العامة.

مرونة عرض النقود بالمفهوم الضيق

إن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة عرض النقود بنسبة (48%). أي أن أكثر من نصف الزيادة في الإنفاق الحكومي تتحول مباشرة إلى سيولة نقدية في يد الجمهور، إحصائياً، هي أكبر مرونة في النموذج، مما يثبت أن "الإنفاق العام" هو المحرك الأول لزيادة عرض النقود.

مرونة سعر الصرف في السوق الموازية

إن زيادة الإنفاق العام بنسب (1%) تؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الدولار في السوق الموازية بنسبة (58%). توضح هذه المرونة مدى حساسية قيمة العملة للسياسة المالية، واقتصادياً، تعني أن ثلث الزيادة في الإنفاق الحكومي تتحول إلى طلب مباشر على العملة الصعبة في السوق الموازي. الأمر الذي يشير بشكل غير مباشر إلى ضعف الإنتاج المحلي من السلع والخدمات مما يستدعي إصلاحاً اقتصادياً جوهرياً (هيكلياً). وبما أن المرونة هنا (58%) أعلى بكثير من مرونة النمو (11%)، فإن هذا يثبت أن الإنفاق العام يضغط على قيمة العملة بأضعاف قوته في تحفيز الإنتاج الحقيقي، مما يجعل التوسع في الإنفاق العام عاملاً أساسياً في عدم استقرار الدينار الليبي.

مرونة الرقم القياسي للأسعار

إن زيادة الإنفاق العام بنسبة (1%) تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة (25%). تعكس هذه القيمة مدى الأثر التضخمي للإنفاق، فكلما زاد الإنفاق العام بنسبة معينة، تنتقل الأسعار للأعلى بنسبة تقارب ربع هذه الزيادة. اقتصادياً، هذه المرونة هي الناتج المشترك لمرونة عرض النقود ومرونة سعر الصرف في السوق الموازية؛ فزيادة عرض النقود بالمفهوم الضيق بنسبة (48%) وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية بنسبة (58%) يجتمعان معاً ليخلقاً موجة تضخمية بمرونة قدرها (25%). وهذا يؤكد أن التضخم في الاقتصاد الليبي هو تضخم مدفوع بزيادة الإنفاق العام وتكلفة الاستيراد (تضخم مستورد).

النتيجة:

يعاني الاقتصاد الليبي من اختلال وظيفي في السياسة المالية، حيث يتضح أن قدرة الإنفاق العام على توليد آثار نقدية سلبية، مثل ارتفاع معدلات التضخم، وزيادة عرض النقود، وارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، تفوق قدرته على إحداث آثار اقتصادية إيجابية حقيقية تتمثل في دعم النمو الاقتصادي المستدام. ويعكس هذا الوضع ضعف كفاءة توجيه الإنفاق العام وغياب آليات فعالة لضمان تحويله إلى نشاط إنتاجي مولد للقيمة المضافة.

الفصل الثالث: تحليل القدرة الاستيعابية للاقتصاد وتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام وفق معايير الاستدامة المالية

تمهيد

شهد الاقتصاد الليبي، وفق البيانات المدرجة في فترة الأساس، ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإنفاق العام عبر جميع الحكومات خلال الفترة (2012 – 2025)، وتركيزاً في التوسع في الإنفاق الجاري (الأبواب الأول والثاني والرابع بالميزانية العامة) (الأشكال رقم 3، 6، 7) مما أدى إلى آثار سلبية على المستوى العام للأسعار، وزيادة في عرض النقود، وارتفاع في سعر الصرف في السوق الموازية. هذا الوضع يثير التساؤل حول حجم الإنفاق الأمثل الذي يمكن أن يقود إلى نمو اقتصادي مستدام دون التسبب في ضغوط تضخمية أو زيادات غير مرغوبة في عرض النقود وسعر الصرف الموازي، بالإضافة إلى الحجم الأمثل الذي يضمن الاستدامة المالية. لذلك، تم استخدام نموذج "Armey" لتقدير القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي وتحديد الحد الأمثل للإنفاق العام، وقد أسفرت عملية التقدير عن النتائج التالية:

جدول 7 القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي (نموذج Armey) والحجم الأمثل وفق الاستدامة المالية

المؤشر	القيمة بالدينار	التفسير
القدرة الاستيعابية	105 مليار دينار	الحد الأمثل للإنفاق الحكومي لتحقيق أقصى أثر إيجابي على الناتج المحلي الحقيقي دون انخفاض كفاءة الإنفاق أو ظهور آثار تضخمية (وفق منحني Armey).
نقطة التعادل المالي	117 مليار دينار	النقطة التي يمكن عندها تغطية الإنفاق الحكومي بالكامل من الإيرادات العامة دون توليد عجز مالي مفرط، أي الاستدامة المالية أو نقطة التعادل المالي.

14.1 مناقشة النتائج

1. **نقطة الكفاءة القصوى (105 مليار):** يمثل هذا الرقم سقف الإنفاق الذي يمكن للاقتصاد الليبي استيعابه دون إحداث اختلالات نقدية. عند هذا المستوى، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى أقصى مستوياته الممكنة في ظل الهيكل الاقتصادي الحالي.

2. **قانون تناقص العائد:** كما تشير النتائج إلى أن أي توسع مالي يتجاوز عتبة مبلغ 105 مليار دينار سيؤدي إلى نتائج عكسية؛ حيث يتحول الإنفاق الإضافي من محرك للنمو

إلى ضاغط نقدي، فتتسارع معدلات التضخم وينخفض سعر صرف العملة بوتيرة أسرع، مما يسبب نمواً اسمياً وهمياً يخفي وراءه تآكلاً في القوة الشرائية.

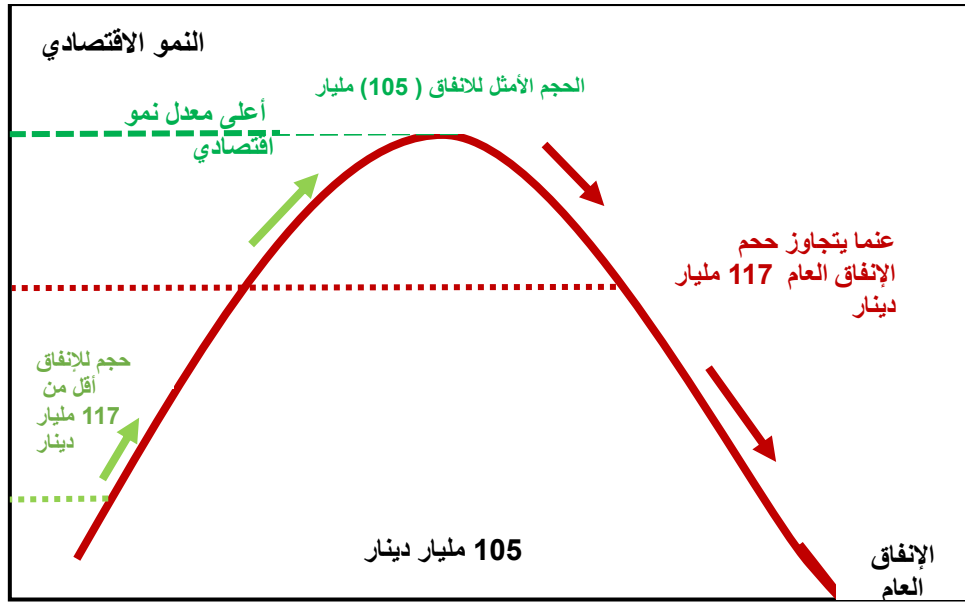
3. بالنظر إلى وصول الإنفاق الفعلي إلى مستويات (230-250) مليار دينار (شاملاً للمقايضة وما يسمى بالإنفاق الموازي)، يتضح أن السياسة المالية تجاوزت "نقطة الحجم الأمثل" بنسبة كبيرة تتجاوز 100%، مما يفسر الارتباط القوي في النماذج السابقة بين زيادة الإنفاق وكل من (ارتفاع عرض النقود، وارتفاع سعر الصرف الموازي، وازدياد الضغوط التضخمية) .

4. بينت نتائج تقدير الحجم الأمثل للإنفاق وفق الاستدامة المالية (نقطة التعادل المالي) والذي يوفر حداً أعلى للإنفاق الحكومي يمكن تغطيته بالإيرادات دون توليد عجز مالي مفرط، في الاقتصاد الليبي، أن الحد المالي المستدام يقارب 117 مليار دينار، وهو أعلى من القدرة الاستيعابية للنمو (105)، لكنه يحدد سقفاً مالياً للتخطيط للميزانيات.

النتيجة:

من خلال النتائج القياسية أعلاه، يتضح أن الاقتصاد الليبي يواجه ما يمكن وصفه بأزمة تجاوز السقوف المزدوجة؛ حيث تجاوز الإنفاق العام كلاً من سقف القدرة الاستيعابية للنمو المقدّر بنحو (105 مليار دينار سنوياً) ونقطة التعادل المالي البالغة (117 مليار دينار سنوياً)، وبنسب تفوق 100%. ويُعد هذا الفارق الكبير بين مستوى الإنفاق الفعلي، الذي بلغ نحو (250 مليار دينار سنة 2025)، وهذه السقوف الاقتصادية والمالية، أحد المحركات الرئيسية لتفاقم الاختلالات الاقتصادية الراهنة، إذ أسهم في خلق ضغوط نقدية ومالية متزايدة انعكست على استقرار الاقتصاد الكلي، لذلك فإن الإصلاح يبدأ حتماً بتبني ميزانية عامة واحدة متوازنة تهدف للعودة التدريجية لإنفاق داخل نطاق الأمان (115 – 120 مليار دينار) لضمان استقرار سعر الصرف وحماية مدخرات الأجيال.

وعليه، فإن مسار الإصلاح الاقتصادي يستلزم تبني سياسة مالية أكثر انضباطاً تقوم على إعادة ضبط الإنفاق العام تدريجياً ضمن نطاق آمن يتراوح بين (115-120 مليار دينار)، بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي، ودعم استقرار سعر الصرف، وحماية المدخرات الوطنية على المدى المتوسط والطويل.



شكل 23 يبين منحنى النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي وفق نموذج آرمي

المصدر: إعداد فريق المسار الاقتصادي بالحوار المهيكّل، بناء على نموذج Armey

الفصل الرابع: استشراف السيناريوهات الاقتصادية المتوقعة للفترة (2026-2027)

تمهيد

تستمد السيناريوهات الاستشرافية بالجدول رقم (8)، أهميتها كأداة للمفاضلة بين مسارات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، حيث بُنيت هذه التقديرات قياسياً استناداً إلى مرونات الاستجابة والارتباط المستخرج من النماذج القياسية السابقة.

جدول 8 مصفوفة السيناريوهات المستقبلية للاقتصاد الليبي لعامي 2026-2027

المتغير الاقتصادي	السنة	السيناريو الأول (التشاؤمي)	السيناريو الثاني (استمرار الوضع الراهن) لسنة 2025	السيناريو الثالث (المثالي)	السيناريو الرابع (التفاولي المتدرج)
الإنفاق العام		زيادة الإنفاق العام بنسبة 30% عن مستويات 2025	250.5 مليار دينار	117-105 مليار دينار	التخفيض التدريجي للإنفاق العام للوصول إلى 117 مليار دينار خلال 5 سنوات
سعر الصرف في السوق الموازية	2026	11.8 دينار لكل دولار واحد	9.20 دينار لكل دولار واحد	6.5 دينار لكل دولار واحد	7.65 دينار لكل دولار واحد
	2027	14.5 دينار لكل دولار واحد	9.90 دينار لكل دولار واحد	5.20 دينار لكل دولار واحد	6.85 دينار لكل دولار واحد
النمو الاقتصادي	2026	1.4%	1%	4.6%	2.5%
	2027	0.4%	0.5%	9.3%	1%
عرض النقود	2026	218 مليار د. ل	198 مليار د. ل	142 مليار د. ل	178.5 مليار د. ل
	2027	260 مليار د. ل	210	120 مليار د. ل	164.8 مليار د. ل
المستوى العام للأسعار	2026	23.3%	6.7%	11.3%	4.6%
	2027	30.3%	5.2%	9.4%	4.5%
نسبة الفقر	2026	49.5%	44.5%	38.8%	45.9%
	2027	59%	46.4%	37.5%	41%
نقطة التعادل المالي	-	عجز حاد جداً	عجز حاد (71.7) مليار دينار	ميزانية متوازنة	تتجه تدريجياً للتوازن
ملاحظة: القدرة الاستيعابية (وفق منحى آرمي) للاقتصاد الليبي في حدود 105 مليار دينار وسقف الاستدامة المالية (117 مليار دينار) انظر جدول رقم (6)					

المصدر: إعداد الفريق بناء على النماذج القياسية المقدرة في الجدول رقم (5)

15.1 السيناريوهات المستقبلية المتوقعة للاقتصاد الليبي

السيناريو الأول: السيناريو التشاؤمي (زيادة الإنفاق العام بنسبة 30% سنوياً عن مستويات عام 2025)

- **سعر الصرف في السوق الموازية:** يتوقع انخفاض حاد لقيمة الدينار الليبي في السوق الموازية ليصل إلى 14.50 دينار لكل دولار أمريكي بحلول عام 2027، حيث تعمل المرونة (0.58) على تحويل كل زيادة في الإنفاق العام إلى ضغط على الطلب للنقد الأجنبي.
- **معدل التضخم:** الدخول في مرحلة التضخم المتسارع بنسب تتجاوز 30%، وهي مزيج من تضخم مستورد (بسبب ارتفاع سعر الصرف) وتضخم نقدي (بسبب ارتفاع حجم الإنفاق العام).
- **معدل النمو الاقتصادي:** من المتوقع الدخول في حالة "الركود التضخمي"، حيث يتوقف النمو الحقيقي عند 0.4% فقط بالرغم من ضخ مئات المليارات، لأن الاقتصاد الليبي لا يستطيع تحويل هذه الأموال التي تم إنفاقها بعد نقطة التعادل المالي، إلى مصانع وبنية تحتية وغيرها، كونه أكبر من قدرته الاستيعابية.
- **عرض النقود بالمفهوم الضيق:** ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق لتتجاوز ما قيمته 260 مليار دينار، مما يجعل السيطرة على عرض النقود أمراً في غاية الصعوبة من قبل المصرف المركزي.
- **معدلات الفقر:** سيرتفع معدل الفقر ليصل إلى 49% بنهاية عام 2026، ويمثل هذا السيناريو "كارثة اجتماعية"، حيث سيصبح 5 من كل 10 ليبيين عاجزين عن توفير احتياجاتهم الأساسية. وسيتفاقم الوضع في عام 2027 ليصل معدل الفقر إلى نسبة حوالي 59% من المواطنين. هذا الارتفاع في معدلات الفقر ناتج عن "الأثر المزدوج": انخفاض قيمة العملة، والتضخم الجامح، مما يضعف القوة الشرائية للمرتبات وتتلشى الطبقة الوسطى.

السيناريو الثاني: استمرار الوضع على ما هو عليه (بقاء الإنفاق عند مستوى 2025 وهو 250 مليار دينار ليبي)

- **سعر الصرف في السوق الموازية:** ارتفاع نسبي في سعر الصرف في السوق الموازية، ليتخطى حاجز 9.80 دينار لكل دولار أمريكي، نتيجة العجز عن تغطية فجوة الطلب بالأسعار الرسمية.
- **معدل التضخم:** تضخم مزمن ومستقر حول 5%-7% سنوياً، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد بشكل تدريجي.

- **معدل النمو الاقتصادي:** نمو بمعدلات متدنية لا تتجاوز 1%، وهو نمو اسمي ناتج عن الإنفاق الاستهلاكي ولا يعكس تحسناً في الإنتاجية أو البنية التحتية.
- **عرض النقود:** تراكم مستمر لعرض النقود ليصل إلى 210 مليار دينار، مما يبقي الضغط قائماً على الطلب على النقد الأجنبي وبالتالي استمرار السوق الموازي.
- **معدلات الفقر:** يرتفع معدل الفقر ليصل إلى 46.4% بحلول عام 2027، هذا السيناريو يعكس "فشل الوضع الراهن"؛ إذ إن بقاء الإنفاق فوق القدرة الاستيعابية للاقتصاد يستمر في توليد ضغوط تضخمية زاحفة، يؤدي هذا إلى انزلاق حوالي 1.5% من السكان سنوياً تحت خط الفقر، مما يعني أن استمرار السياسة المالية الحالية هو بمثابة استنزاف صامت للأمن الاجتماعي.

السيناريو الثالث السيناريو المثالي: سياسة انكماشية صارمة للعودة لنقطة التعادل المالي (حجم إنفاق 117 مليار دينار ليبي سنوياً)

سُمّي بالسيناريو المثالي لتبيان ما يجب أن تكون عليه الأوضاع إلا أن الإصلاحات الحدية لتحقيقه لا يمكن توقع حدوثها في سنة واحدة في الطرف القائم.

- **سعر الصرف في السوق الموازية:** تحقيق استقرار نقدي حقيقي وانخفاض كبير في سعر الصرف الموازي ليقترّب من 5.20 دينار للدولار الواحد، نتيجة انخفاض حجم الطلب على النقد الأجنبي الناتج عن حجم إنفاق عام يتعادل مع حجم الإيرادات العامة.
- **معدل التضخم:** ندخل في مرحلة "تصحيح سعري" بحيث إن معدلات التضخم تأخذ قيمة سالبة (تراجع الأسعار) بنسبة 9.4%-، نتيجة انخفاض تكلفة الاستيراد الناتجة عن انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية، مما يعيد القوة الشرائية للدخول.
- **معدل النمو الاقتصادي:** بالرغم من الانكماش الأولي والذي يُعتبر بمثابة (صدمة تصحيح)، إلا أن عام 2027 سيشهد طفرة نمو حقيقي بنسبة 9.3%؛ نتيجة أن حجم الإنفاق العام سيكون في المرحلة الأولى في إطار نقطة التعادل المالي (وفق منحنى أرمي).

- **عرض النقود بالمفهوم الضيق:** امتصاص فائض عرض النقود والعودة لمستويات 120 مليار دينار، وهو الحجم الذي يتناسب مع القدرة الاستيعابية للاقتصاد (105 مليار دينار).

- **معدلات الفقر:** ينخفض معدل الفقر بشكل ملموس ليصل إلى 37.5% بحلول عام 2027، وهو السيناريو الوحيد الذي يحقق "حماية حقيقية" للمواطن، فبالرغم من تقليص الميزانية الحكومية، إلا أن الانخفاض المستمر في سعر الصرف الموازي

(نحو 5.20 دينار للدولار) يؤدي إلى تصحيح سعري يخفض تكلفة المعيشة بنسبة 20%. هذا التحسن يعيد ملايين المواطنين إلى مستويات فوق خط الفقر.

السيناريو الرابع: السيناريو التفاولي التدريجي للوصول لنقطة التعادل في الميزانية العامة خلال الفترة 2030 – 2026
أسس هذا السيناريو على التخفيض السنوي المتدرج في الحجم الكلي للميزانية العامة عن مستويات عام 2025 للوصول إلى المستوى الذي يحقق الاستدامة المالية في سنة 2030، وهو تعبير عن سياسة انكماشية متدرجة مصاحبة لإصلاحات جهرية في هيكل الإنفاق العام ومخصصاته.

جدول 9 السيناريو التفاولي التدريجي للوصول لنقطة التعادل في الميزانية العامة (2030-2026)

السنة	الإنفاق العام	نسبة الانخفاض في الإنفاق العام	سعر الصرف الموازي	عرض النقود	معدل التضخم (%)	الرقم القياسي للأسعار	معدل النمو الحقيقي (%)
2026	210	16%	7.65	178.5	-4.6	319.5	-2.50%
2027	180	14.3%	6.85	164.8	-4.5	305.2	-1.00%
2028	155	13.9%	6.1	152.4	-4.4	291.8	1.20%
2029	135	12.9%	5.55	141.6	-4.6	278.4	2.40%
2030	117	13.3%	4.95	132.5	-4.8	265	3.50%

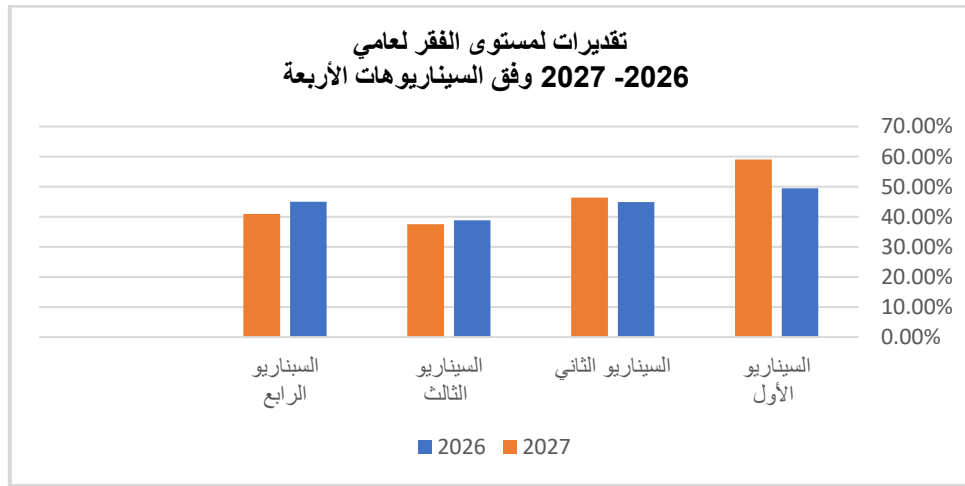
المصدر: يفترض السيناريو استقرار معدلات إنتاج وتصدير النفط عند مستوياتها الحالية كحد أدنى لضمان تدفق الإيرادات اللازمة لعملية التحول المالي.
ملاحظة: يفترض السيناريو استقرار معدلات إنتاج وتصدير النفط عند مستوياتها الحالية كحد أدنى لضمان تدفق الإيرادات اللازمة لعملية التحول المالي.

من خلال بيانات الجدول رقم (9) يلاحظ التالي:

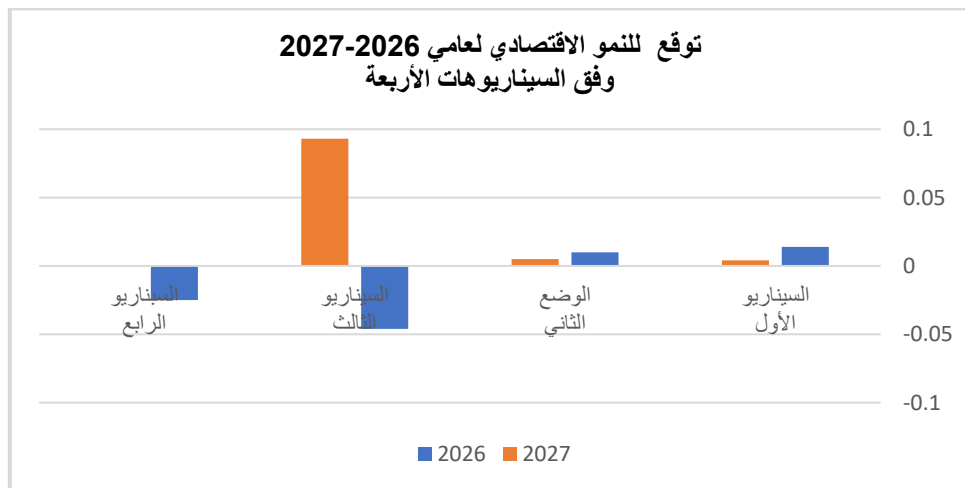
- **سعر الصرف في السوق الموازية:** تشير النتائج إلى إمكانية انخفاض سعر الصرف الموازي ليفقد حوالي 43% من قيمته الموازية ليصل إلى 4.95 دينار للدولار في عام 2030. هذا الرقم أقلّ حتى من السعر الرسمي الحالي، مما يعني تلاشي السوق الموازي عند الوصول لنقطة التعادل (مستوى الإنفاق العام في حدود 117 مليار دينار لبيي).
- **عرض النقود بالمفهوم الضيق:** حيث إن الإنفاق العام هو المصدر الرئيسي لتوسع عرض النقود، فإن خفض الإنفاق العام سيؤدي آلياً إلى انكماش الكتلة النقدية من 195

مليار إلى 132.5 مليار. هذا الانكماش ضروري جدا لتخفيف الضغط على الطلب على النقد الأجنبي.

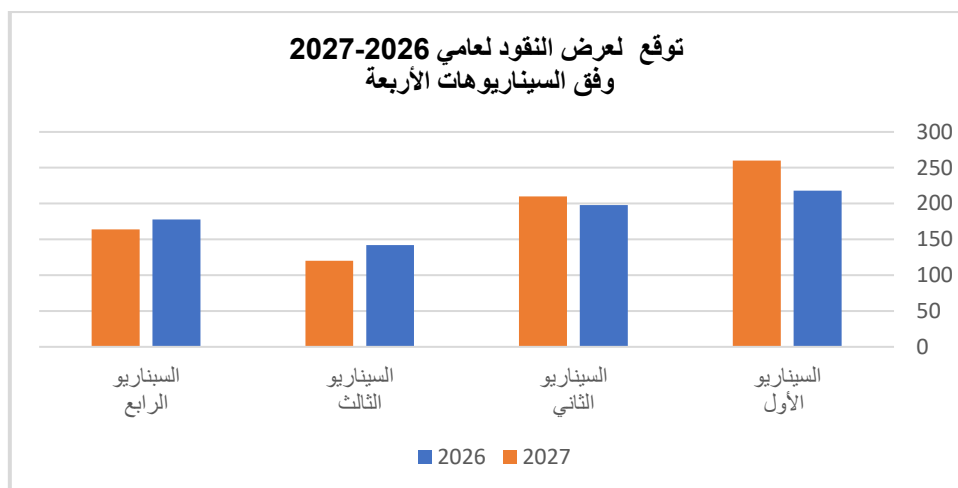
- **الرقم القياسي للأسعار CPI:** ينخفض الرقم القياسي من 335 إلى 265 نقطة، هذا لا يعني انخفاض الأسعار للصفر، بل يعني "تراجع مستويات الغلاء" وتحسن القوة الشرائية للدينار الليبي نتيجة انخفاض تكلفة الاستيراد (بسبب انخفاض سعر الصرف).
- **معدل النمو الاقتصادي:** يُلاحظ نموّ سالب في أول سنتين (-2.5% و -1.0%). ما يسمى "أثر الانكماش المالي"، حيث يحتاج الاقتصاد لفترة تكيف مع انخفاض العرض النقدي، ولكن ابتداءً من 2028، يبدأ النمو في التحول للإيجاب ليصل إلى 3.5% في 2030 نتيجة استقرار بيئة الأعمال وانخفاض التكاليف التضخمية.



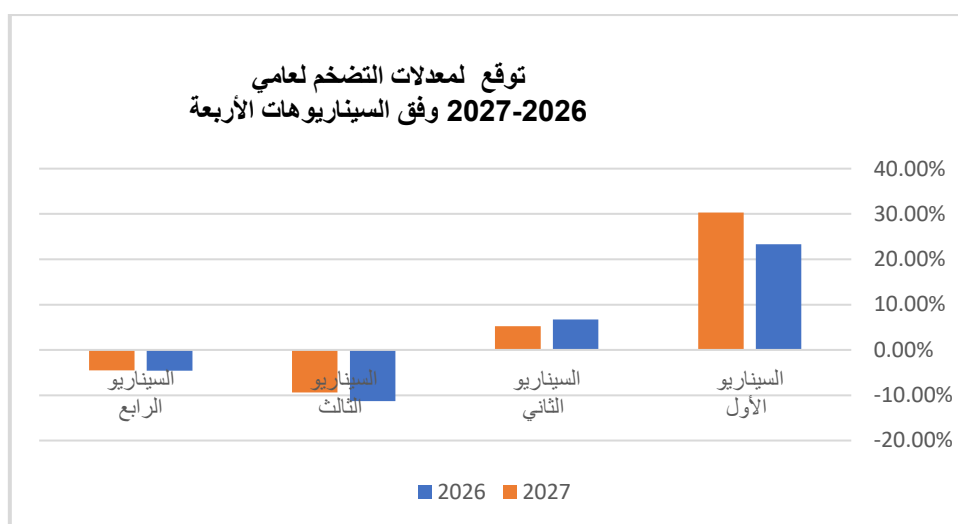
شكل 24 تقديرات لمستوى الفقر لعامي 2026-2027 وفق السيناريوهات الأربعة



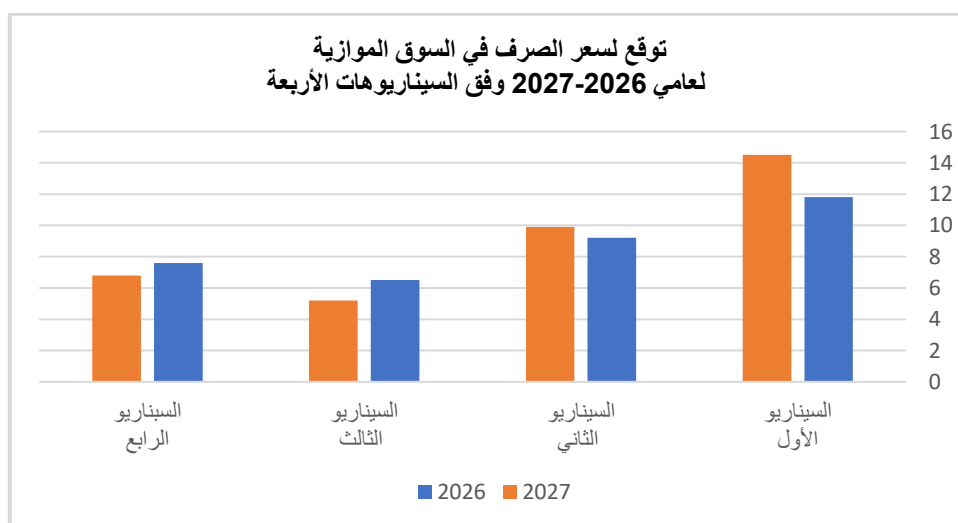
شكل 25 توقع للنمو الاقتصادي لعامي (2027-202) وفق السيناريوهات الأربعة



شكل 26 توقع لعرض النقود لعامي (2026-2027) وفق السيناريوهات الأربعة



شكل 27 توقع لمعدلات التضخم لعامي (2026-2027) وفق السيناريوهات الأربعة



شكل 28 توقع لسعر الصرف في السوق الموازية لعامي (2026-2027) وفق السيناريوهات الأربعة

تمهيد

تأسيساً على التحليل المالي والاقتصادي لفترة الأساس (2012-2025) تتضح الحاجة الماسة للترابط بين ضبط المالية العامة وسياسات التحفيز المالي، مع إجراء إصلاح شامل لإطار الميزانية العامة. فاستعادة الحوكمة المالية الفعالة تتطلب اعتماد ميزانية وطنية واحدة تديرها وتنفذها حكومة واحدة، تضمن التنسيق والتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية، وتنفيذ إصلاحات جوهرية في إدارة المالية العامة، تشمل تعزيز آليات الرقابة والشفافية، وترشيد الإنفاق العام، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد. ويعد هذا الإصلاح شرطاً أساسياً لاعتماد سياسات مالية صارمة تهدف إلى الحد من الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) غير الإنتاجي، وبالتوازي مع تفعيل سياسات تحفيزية تركز على تعزيز الاستثمار العام والإنفاق الاجتماعي، بما يحقق التوازن بين الاستدامة المالية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. وبذلك يوصي فريق أعضاء المسار الاقتصادي بالحوار المهيكل بمجموعة من الإصلاحات الهيكلية للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف الكلية التالية:

1. معالجة الاختلالات والمختلفات الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الليبي اليوم.
 2. التخصيص الكفؤ للمال العام لتحفيز النمو في الاقتصاد الحقيقي والحد من الإنفاق الجاري وتحفيز الإنفاق الاستثماري والحد من التوسع المبالغ فيه في الإنفاق العام والتقيد بحدود الإنفاق التي تراعي القدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي والاستدامة المالية.
 3. حوكمة المالية العامة وفقاً للضوابط والمعايير الدولية.
 4. ضبط وإطفاء الدين العام المتراكم.
 5. تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد.
 6. مكافحة إهدار المال العام.
- وقد تم تبويب الإصلاحات المقترحة في أربعة بنود رئيسية وهي:
- أولاً: إصلاحات الميزانية العامة.
- ثانياً: تنمية الإيرادات السيادية.
- ثالثاً: ترشيد الإنفاق العام كالاتي: -

1. الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) والباب الثاني (النفقات التشغيلية).
2. الباب الثالث (التنمية).
3. الباب الرابع (الدعم).
- رابعاً: السيطرة على الدين العام.

ولتحقيق النتائج المرجوة من هذه الإصلاحات، فقد رُوِيَ في تطبيقها التدرج في المدى الزمني على النحو التالي:

1. المدى الآني والقصير.

2. المدى المتوسط والطويل.

ولتحديد الأدوار وتوزيع المسؤوليات على أجهزة الدولة المختلفة للنهوض بالاقتصاد الليبي، فقد تم تحديد الجهات المسؤولة عن الأخذ بكل توصية من هذه التوصيات وتحمل مسؤولية تنفيذها، وتم تصنيف التوصيات إلى تشريعية وتنفيذية.

17.1 إصلاح الميزانية العامة

تهدف مجموعة الإصلاحات الواردة هنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إعداد ميزانية واحدة تعتمد على الأهداف الاستراتيجية والبرامج التنفيذية لضمان التوافق بين السياسات المالية والأولويات التنموية.
2. إخضاع جميع الجهات العامة لإطار موحد وقابل للمساءلة.
3. ضبط الإيرادات العامة وصولاً إلى ضبط الحسابات العامة للدولة.
4. تقليص الإنفاق العام والتدرج لتحقيق متطلبات الاستدامة المالية والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي.
5. ترسيخ مبدأ الشفافية والحوكمة في إدارة المالية العامة.
6. ترسيخ أفضل الممارسات المالية ووضع وتنفيذ الميزانية العامة وفق المعايير الدولية.

1) الإصلاحات المقترحة للميزانية العامة للمدى الآني والقصير

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
1	1	إصدار قانون ميزانية عامة واحدة للدولة، في الموعد القانوني، تنفذه حكومة واحدة، وبحيث تكون الميزانية العامة متوازنة (بدون عجز) لسنتين متتابتين على الأقل، ويكون الإنفاق العام في حدود ما يتحقق من إيرادات فعلية (إيرادات من الموارد النفطية وغير	مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ملاحظة: إن كافة التوصيات بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الليبي الواردة في التقرير جاءت بناء على ورقات علمية وخبرات عملية ومناقشات ومداولات جادة ومثمرة من قبل خبراء المسار الاقتصادي بروح وطنية خالصة. كما يود خبراء المسار الاقتصادي بالحوار المهيكّل التأكيد على استعدادهم للتواصل مع الجهات المعنية بتطبيق هذه التوصيات لمناقشتها والمساعدة في وضع آليات تطبيقها ومتابعة نتائجها.

		النفطية) وفقاً لمتطلبات الاستدامة المالية والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الليبي.		
2	2	منع تكرار الممارسات السلبية كالصرف بدون قانون للميزانية عامة واحدة معتمدة، والإنفاق تأسيساً على ما يعرف بالصرف على أساس 12/1، لسنوات متتالية خلافاً للغرض الذي أقره القانون للعمل بهذا المبدأ لأسابيع قليلة، ومنع نقل المبالغ المالية المتبقية من حسابات الأبواب إلى حساب الودائع، وإقرار بنود وأبواب للطوارئ والاحتياطي والتصرف في مخصصاتها في بنود لا علاقة لها بما حُصصت من أجله.		
3	3	إصدار قانون لتحسين المال العام وحمايته من الفساد وسوء التخصيص والاستخدام وتجريم التصرفات المخالفة وتشديد العقوبات على المخالفين.		
4	4	اعتماد لائحة تنفيذية لإدارة المالية العامة.		

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
5	1	عدم تحميل الخزانة العامة أي التزامات مالية لم تدرج لها مخصصات ضمن الميزانية العامة، كما ينبغي أن تضطلع وزارة المالية بحسن إدارة أصول الدولة وتعظيم إيراداتها وعدم التصرف فيها خارج الميزانية العامة للدولة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
6	2	الالتزام بالتسويات الشهرية من قبل الجهات الممولة من الميزانية العامة مع وزارة المالية، والإقفال السنوي في المواعيد المحددة قانوناً، ويوقف الصرف للجهات غير الملتزمة.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
7	3	التزام الجهات المخولة من الميزانية العامة بتقديم تقارير المتابعة الدورية حسب المواعيد المحددة في القانون.	الحكومة	وزارة المالية وزارة التخطيط
8	4	تكليف لجنة عليا للمتابعة وللتنسيق المالي والنقدي ولتنفيذ الميزانية العامة، تضم: رئيس الحكومة، محافظ المصرف المركزي، وزراء وكلاء التخطيط، والمالية والنفط، لضمان إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية العامة، وتحقيق الانضباط في التنفيذ.	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة النفط المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
9	5	ربط الأدوار والوظائف بوزارتي المالية والتخطيط المتعلقة بإعداد ومتابعة تنفيذ الميزانية العامة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
10	6	إعداد وثيقة الميزانية العامة السنوية قبل البدء في إعدادها، تتضمن المستهدفات الكمية والنوعية والمؤشرات الكلية والقطاعية ومعايير الإعداد، والتنفيذ، والمعالجة، والتقويم.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
11	7	إصدار منشور ميزانية واحد يضم ما يتعلق بالمخصصات الجارية (أبواب الميزانية 1-2-4) والتنمية (الاستثمارية - الباب 3).	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
12	8	تخصيص مبالغ مناسبة للمستوى المحلي بمراعاة تحقيق مبدأ العدالة في المخصصات وتطبيق المعايير المالية عند التنفيذ والمتابعة.	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الحكم المحلي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

13	9	الإفصاح والنشر الدوري والشفافية في البيانات المالية العامة المتعلقة بالإيرادات والمصروفات الحكومية وأوجه وأماكن إنفاقها.	وزارة المالية وزارة التخطيط المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
14	10	مراعاة التشريعات النافذة في تحديد الحدود المرجعية لتخصيص الموارد المالية المتاحة على النفقات الجارية والتنمية (الاستثمارية).	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
15	11	استخدام التقنيات الرقمية والإلكترونية الحديثة في إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية وإقبال الحسابات الختامية.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
16	12	قيام المراقبين الماليين بالرقابة/ الموافقة على الارتباطات المالية على أساس الاعتمادات المتاحة من الميزانية وقيدتها في سجل الاعتماد.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
17	13	توجيه الرقابة على تحقيق الأهداف بدلا من التركيز السائد على الإجراءات.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
18	14	تعزيز الشفافية والمساءلة المالية من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية وربط الإنفاق العام بمؤشرات أداء كمية ونوعية قابلة للقياس.	وزارة المالية الأجهزة الرقابية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
19	15	مراجعة وتدقيق الدين العام.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
20	16	إنشاء إدارة متخصصة في إدارة الدين العام بوزارة المالية.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
21	17	تطوير ورقمنة العمليات في المؤسسات الخدمية الأساسية للدولة المؤثرة في الاقتصاد الوطني والمالية العامة مثل: - مصلحة الضرائب. - مصلحة الجمارك. - مصلحة الإحصاء والتعداد. - مصلحة السجل العقاري. - مصلحة الأحوال المدنية. - هيئة التخطيط العمراني. - هيئة المعلومات. - مصلحة الأملاك العامة. - السجل التجاري.	جهات الاختصاص	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

الإصلاحات المقترحة للميزانية العامة للمدى المتوسط والطويل

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة

23	1	تنفيذ حساب الخزانة الموحد بمرجعية قانونية واضحة، والترتيبات والتفاصيل التنفيذية بين الحكومة ووزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، بأدوار، ومهام، واضحة، ومحددة. إن حساب الخزانة العامة الموحد، هو إصلاح أساسي لإدارة المالية العامة في ليبيا لتعزيز الانضباط والشفافية المالية، وإعادة هيكلة الحسابات المصرفية للخزانة لدى مصرف ليبيا المركزي لوضع هيكل حساب الخزانة الموحد وتحويل جميع الأرصدة الموجودة في حسابات الوزارات لدى المصارف التجارية إلى حساب الخزانة الموحد. يعتمد نجاح تفعيل حساب الخزانة الموحد على قوة الأنظمة التقنية المعلوماتية والاتصالات والتكامل مع المنظومة المصرفية.	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
24	2	تصمم الميزانية العامة بالأهداف الكمية والنوعية الكلية والقطاعية القابلة للقياس والتقييم في سياق إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية العامة للدولة وأن تتضمن الميزانية كافة الإيرادات العامة وكافة أوجه الإنفاق.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
25	3	استخدام التبويب الإداري والتبويب الاقتصادي الجديدين في إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
26	4	العمل بميثاق الشفافية المالية الذي أعده صندوق النقد الدولي، ودليل إحصاءات المالية الحكومية والدعم الفني المقدم لوزارة المالية الليبية بشأن الأمور التي تخص الميزانية.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
27	5	إقفال الحساب الختامي للدولة لكل سنة مالية في المواعيد المحددة قانوناً، وتطبيق الحل الفني والتشريعي المناسب للتعامل مع الميزانيات العامة غير المقفلة لسنوات طويلة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
22	1	مراجعة وتطوير التشريعات المنظمة للمالية العامة للاستفادة من التطور الرقمي، ولمعالجة ما ظهر من قصور وثغرات في التعامل مع التقنيات الرقمية وضبط المعاملات لمكافحة الفساد، مثل قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وقانون التخطيط، وحث المؤسسات التشريعية والتنفيذية وبيوت الخبرة على القيام بمراجعة كافة التشريعات المرتبطة بالنظام المالي والاقتصادي للدولة بشكل منهجي وتشاوري لضمان دخولها حيز التنفيذ دون عوائق.	الحكومة مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

أولاً: تنمية الإيرادات السيادية (النفطية وغير النفطية)

أولاً: الإصلاحات المقترحة هنا تستهدف تحقيق التالي:

- تطوير وتنمية الإيرادات السيادية النفطية وغير النفطية.
- التحصيل الدقيق للإيرادات النفطية المحلية والخارجية لحماية المال العام من النزيف والتسرب والحد من الصراع على العوائد النفطية ووضع حد لظاهرة تراجع الإيرادات النفطية العامة.
- رفع نسبة الإيرادات غير النفطية تدريجياً في تمويل الموازنة العامة للوصول إلى نسبة لا تقل عن 30% خلال المدى المتوسط والطويل.

(2) الإصلاحات المقترحة لتطوير الإيرادات السيادية النفطية وغير النفطية على المدى الآني والقصير

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
32	1	ضبط الصادرات النفطية وإيداع إيراداتها في حساب الإيرادات بالخزانة العامة بالمصرف المركزي وفقاً للآلية التي كانت سائدة، بما في ذلك تقليص فترة الاستحقاق لسداد مقابل الشحنات بما لا يتجاوز شهراً من تاريخ الشحن، وتقليص المتوسط المرجعي لسعر البيع بما لا يتجاوز ثلاثة أيام.	وزارة المالية المؤسسة الوطنية للنفط وزارة النفط المصرف المركز	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
33	2	الإفصاح عن كميات النفط الخام المستخرجة والكميات الموجهة للمصافي المحلية وحصة الشركاء وتحديد مواعيد الدفع للشركاء، والكميات المصدرة وأسعار التصدير وفقاً لنوع الخام.	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
34	3	الالتزام بتصدير النفط والغاز بموجب اعتمادات تصدير وليس حوالات مصرفية لضمان حقوق الجانب الليبي وتوريد كامل قيمة الصادرات في الأوقات المحددة لاستحقاقها.	المصرف المركزي المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
35	4	إنهاء العمل بنظام مبادلة شحنات النفط وآلية الدفع بالإنابة التي تقوم بها الشركات الأجنبية نيابة عن الشركات التابعة لمؤسسة النفط، والتأكد من إيداع كافة الإيرادات النفطية بحساب الخزانة العامة بالمصرف المركزي والتوقف عن ممارسات تحييد جزء من الإيرادات النفطية قبل دخولها لحساب الخزانة العامة بحجة تغطية المشتريات المتعلقة بالمنتجات النفطية التي تورد واستبدال ذلك بفتح اعتمادات مستندية "دوارة" لشراء المنتجات النفطية وتغطيتها في حساب الخزانة العامة بالمصرف المركزي، ومراجعة التعديلات التي جرت على نسب الشراكة مع الشركاء وتعديل ما	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

		يجب تعديله للحفاظ على حقوق الليبيين بمراعاة التشريعات المعتمدة للمرحلة الانتقالية.		
36	5	حظر استخدام الإيرادات النفطية في غير أوجه الإنفاق المحددة في الميزانية العامة وبطريقة التنفيذ المحددة في قانون الميزانية العامة.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
37	6	الالتزام بتوريد كامل عائدات بيع النفط والغاز إلى حساب الخزانة العامة، وإجراء المطابقات الشهرية بين المؤسسة الوطنية للنفط ووزارة المالية والمصرف الخارجي والمصرف المركزي، وكذلك المطابقة الشهرية بين المؤسسة الوطنية للنفط وكبار المستهلكين للمنتجات النفطية.	وزارة النفط المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
38	7	عدم السماح باستقطاع الإيرادات السيادية من المنبع لصالح الجهات الموردة للإيرادات لنفاذي ما تحدثه هذه الممارسات من آثار سلبية على شفافية ودقة الحسابات العامة وتحديد المركز المالي الحقيقي للدولة.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
39	8	إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، وتنفيذ آلية رقمية مناسبة تتميز بالدقة والكفاءة والبساطة لتحصيل الضرائب ومكافحة التهرب الضريبي بمعالجة أسبابه.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
40	9	تنفيذ آلية مناسبة لتحصيل الرسوم الجمركية وضبط عمليات التوريد باستخدام التقنيات الحديثة.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
41	10	تطوير كوادرات وعمليات الإدارات المختصة بالإيرادات النفطية والمختصة بالإيرادات غير النفطية بوزارة المالية وبمصلحتي الضرائب والجمارك وبالجهات المعنية بتحصيل الرسوم على المستويين المركزي والمحلي.	وزارة المالية والجهات التابعة لها الوزارات والجهات المعنية بتحصيل الرسوم السيادية والمحلية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
42	12	رقمنة وتطوير النظام الجمركي، وعملياته وهياكله وإجراءاته.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
28	1	إصدار قانون يجرم التلاعب في الإيرادات العامة وتشديد العقوبات على من يقوم بهذه التصرفات، وإلزام جميع مؤسسات الدولة بإفقال حساباتها السنوية الختامية بما يمكن من حصر الالتزامات والديون على الخزانة العامة.	مجلس النواب وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

29	2	تخصيص الإيراد من الرسوم على النقد الأجنبي وكذلك الزيادة في الإيرادات النفطية عن المستوى المقدر لتمويل الميزانية العامة خاصة تلك الزيادات المتعلقة بالارتفاع المؤقت في أسعار النفط نتيجة لعوامل الصراع والتوتر الدولي في الشرق الأوسط وغيره من مناطق النفط بالعالم لإطفاء الدين العام القائم حالياً.	مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
30	3	رفع الرسوم الجمركية بنسب مدروسة على السلع غير الضرورية والفارحة (السيارات الفارحة - السجائر - الألعاب النارية... إلخ).	مجلس النواب وزارة المالية وزارة الاقتصاد	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
31	4	إلزام الشركات والصناديق الاستثمارية العامة مثل الاتصالات، والحديد والصلب، والمؤسسة الليبية للاستثمار وشركاتها، إلخ... بشأن تحويل حصة الخزنة العامة من أرباح هذه الشركات وفق التشريعات النافذة.	مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

الإصلاحات المقترحة لتطوير الإيرادات السيادية النفطية وغير النفطية على المدى المتوسط والطويل

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي				
تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
43	1	تطوير قانون الضرائب رقم (7) لسنة (2010).	مجلس النواب الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
44	2	تطوير قانون الجمارك رقم (10) لسنة (2010).	مجلس النواب الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
45	3	دراسة تخفيض نسبة الضرائب على الدخل لتوسيع القاعدة الضريبية والإيراد الضريبي.	مجلس النواب الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
46	4	دراسة فرض ضرائب للدخل على العاملين بالقطاع الحكومي والعام لتقليل التفاوت في الدخل بمراعاة التطبيق على المرتبات المرتفعة ودراسة إعفاء العاملين بالقطاع الخاص من ضرائب المرتبات أو تخفيضها لتشجيع التحول من القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص.	مجلس النواب الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
47	5	تنظيم العمالة الوافدة وإدراجها في النظام الضريبي.	مجلس النواب الحكومة وزارة المالية وزارة العمل	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
48	6	دراسة استبدال ضرائب الدخل بضريبة القيمة المضافة على المبيعات والخدمات.	مجلس النواب وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الاقتصاد	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
49	7	دراسة فرض ضريبة عقارية على العقارات والأراضي.	مجلس النواب وزارة المالية وزارة الحكم المحلي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

50	8	إعادة النظر في الرسوم المقررة مقابل الخدمات العامة بحيث تتناسب مع نوعية الخدمة المقدمة وتحسين آلية جبايتها.	مجلس النواب وزارة المالية الوزارات والجهات المعنية بجباية الرسوم العامة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي				
تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
51	1	توفير التقارير التفصيلية عن الإيرادات النفطية، تشمل كميات الاستخراج والتصدير اليومي من الخامات النفطية المختلفة وأسعار التصدير لكل منها، وتحديد حصة الخزانة العامة والشركاء في كل منها، ومقارنة سعر التصدير بمتوسط السعر العالمي لذلك الخام.	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
52	2	زيادة معدلات استخراج النفط والغاز إلى الحد الأقصى الممكن فنياً والعمل على التحول من تصدير الخام إلى تصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية لتعظيم العائد المالي والاقتصادي للبرميل من النفط.	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية وزارة التخطيط المصرف المركزي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
53	3	التسوية الشهرية بين إدارات التفقيش والقياس والتسويق في مؤسسة النفط وإدارة الموارد المالية بوزارة المالية.	المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
54	4	تطوير ورقمنة أنظمة جباية الإيرادات المحلية والاستفادة من خدمات القطاع الخاص والأنظمة الذكية في جباية الرسوم المحلية والعامة.	وزارة المالية وزارة الحكم المحلي مصلحة الضرائب مصلحة الجمارك الجهات الأخرى المعنية بجباية الرسوم العامة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
55	5	إعادة تقييم استثمارات الصناديق السيادية لتحقيق تمويلات سنوية للميزانية العامة من أرباح تلك الاستثمارات.	وزارة المالية صناديق الاستثمار السيادية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
56	6	وضع آلية مناسبة لإلزام الشركات العامة لسداد التزاماتها المالية المقررة بتمويل الموازنة العامة للدولة، في مقدمتها شركات الاتصالات وصناديق الاستثمار السيادية.	وزارة المالية صناديق الاستثمار السيادية الشركات العامة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
57	7	متابعة تحصيل الديون الليبية لدى الدول الأخرى.	وزارة المالية وزارة الخارجية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
58	8	دمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً ضمن المنظومة الرسمية لتعزيز الشمول المالي وزيادة الإيرادات غير النفطية.	وزارة الاقتصاد وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

18.1 ترشيد الإنفاق العام

الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) والباب الثاني (النفقات التسييرية)

- ترشيد الإنفاق العام وتحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة.
- تقليص الإنفاق الجاري غير المنتج والتركيز على القطاعات الحيوية.
- ترشيد النفقات التشغيلية وضبط الإنفاق غير المسؤول في البابين الأول والثاني.
- التخفيض التدريجي في عدد العاملين بالوظيفة العامة للوصول إلى المعدل العالمي وبحد أقصى 9% من عدد السكان.
- محاربة الفساد وإهدار المال العام.

الإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام على المدى الآتي والقصير
(الباب الأول - المرتبات وما في حكمها) والباب الثاني (التسيير)
أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة	إصدار قرار عاجل بعدم استحداث هيئات ومؤسسات ومصالح وأجهزة جديدة ممولة من الميزانية العامة ومراجعة المؤسسات والمصالح والهيئات والأجهزة القائمة حالياً والممولة من الخزانة العامة لتوحيد المنقسم منها ودمج المتكرر وتقليص إعدادها وهياكلها وتنظيم التعيينات الجديدة بضوابط دقيقة وفي حدود الاحتياجات الفعلية.	1	59
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس النواب الحكومة وزارة الخدمة المدنية	عدم إصدار أي تشريعات لرفع المرتبات للعاملين في الجهات الممولة من الخزانة العامة إلى حين مراجعة وتقديم الهياكل الإدارية والملاكات الوظيفية الفعلية وفق الاحتياج وليس وفق القائم حالياً، والقيام بحصر دقيق للموظفين العموميين وتحديد الاحتياجات الفعلية بالاسترشاد بالمعدلات العالمية.	2	60
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس النواب	فرض ضريبة تصاعدية على الدخل المرتفعة لضمان العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق الطبقة في المجتمع.	3	61

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي

62	1	الحد من التعيينات الجديدة في الوظيفة العامة لمدة سنتين إلا للضرورة، وإلزام الجهات الممولة بالدولة بالملاك الوظيفي الفعلي الذي يعتمد لها.	وزارة العمل وزارة المالية وزارة الخدمة المدنية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
63	2	تقليص عدد العاملين بالسفارات والبعثات الدبلوماسية إلى الحد الأدنى والضروري لسير العمل، وإقلال نسبة لا تقل عن نصفها والإبقاء فقط على السفارات والبعثات الدبلوماسية التي تتطلبها المصلحة العليا للدولة.	وزارة الخارجية المجلس الرئاسي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
64	3	تقليص الإيفاد في مهمات العمل وتقليص عدد المرافقين وأعضاء الوفود إلى الحد الأدنى، وتقليص حضور المؤتمرات الدولية إلا التي لها أهمية مباشرة لل ليبيا.	مجلس الوزراء الحكومة وزارة المالية وزارة الخارجية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
65	4	تقليص عدد الجهات الممولة من الميزانية العامة بدمج المؤسسات ذات الأغراض المتشابهة.	مجلس الوزراء وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
66	5	منع شراء السيارات الفارهة والمصفحة وذات الدفع الرباعي وتخفيض نسبة شراء السيارات الخدمية والعادية بما لا يقل عن 70%.	مجلس الوزراء وزارة المالية الحكومة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
67	6	وقف إجراءات تملك سيارات الدولة لسنتين على الأقل وإلى حين حصر وتنظيم موضوع وسائل النقل (السيارات) العامة.	وزارة المالية وزارة المواصلات وزارة الداخلية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
68	7	ترشيد وتقليص الإنفاق في أوجه الصرف الأخرى المحددة في الباب الأول غير المرتبات مثل الإعاشة والإقامة للعاملين، والملابس والقيافة، ومقابل العمل الإضافي بحيث يقتصر على المستحقين فعليا، وفي أضيق الحدود.	الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
69	8	دراسة تطبيق نظام ورديات العمل على مدار الساعة للمساهمة في زيادة الإنتاجية والاستفادة من الإعداد الكبيرة من الموظفين.	الحكومة وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
70	9	الاستمرار في تدقيق منظومة الرقم الوطني، وربط منظومة المرتبات بمنظومة الرقم الوطني لمنع الازدواجية في المرتبات.	الحكومة وزارة المالية وزارة الداخلية (مصلحة الأحوال المدنية)	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
71	10	ترشيد وضبط الإنفاق والحد من تضخم بنود الإعاشة والإقامة وشراء وسائل النقل (السيارات) والتجهيزات والقرطاسية والأثاث وإيجار المباني وسكن الموظفين ونفقات السفر والمبيت والمهام الرسمية، والحد من استخدام الطيران الخاص وإيجاره إلا في أضيق الحدود التي يحددها قرار تنظيمي يصدر بالخصوص، وترشيد الإنفاق على الإعلانات والعلاقات العامة والضيافة، ونفقات انعقاد المؤتمرات وصيانة	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

		المباني، والأتعاب والمكافآت لغير العاملين، ووضع معايير لضبط وترشيد الإنفاق على البنود المشار إليها.		
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة الخدمة المدنية	تقويم وتنظيم مراكز الدراسات والبحوث خاصة تلك التي ارتفعت مخصصاتها ونفقاتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ودمج المراكز التي تتشابه في المستهدف والتخصص.	11	72
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	وضع آلية علمية لتقدير ومتابعة نفقات الباب الثاني حسب مؤشرات الأداء والأهداف.	12	73
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية الحكومة كافة الجهات الممولة من الميزانية العامة	حصر وتصنيف وتدقيق جميع الالتزامات القائمة على الباب الأول والثاني ومنع إضافة أي التزامات مالية جديدة على البابين الأول والثاني والالتزام بحدود المخصصات المحددة.	13	74
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية	وضع آلية للتعامل مع الالتزامات التي يتقرر إلغاؤها أو فسخها.	14	75
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الحكم المحلي	تطوير نظام فعال وشفاف للمشتريات الحكومية بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والالتزام بتطبيقه.	15	76
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	مراجعة عقود الإيجار والصيانة والإعاشة والنظافة والنقل لكافة الجهات الممولة من الخزانة العامة، ووضع سقف مرجعي للإنفاق على هذه البنود.	16	77
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	الالتزام بالتسويات الشهرية من قبل الجهات الممولة من الميزانية العامة مع وزارة المالية، والاهتمام بالإقفال السنوي في المواعيد المحددة قانوناً، ووقف الصرف للجهات غير الملتزمة.	17	78
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الأجهزة الرقابية	تعزيز الشفافية والمساءلة المالية من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية في مراقبة وتقويم الإنفاق العام.	18	79

أولاً: لإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل
(الباب الأول – المرتبات وما في حكمها) والباب الثاني (التسيير)
أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	تطوير أنظمة العمليات بوزارة المالية، وتطوير كفاءة وأداء العاملين بوزارة المالية، خاصة بإدارات الميزانية والخزانة والمراقبين الماليين والإيرادات والحسابات العامة.	1	80
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية	نشر التقارير المالية التفصيلية عن الإيراد والإنفاق العام شهريا والمطابقة مع المصرف المركزي وتبيان أوجه الاختلاف وأسبابه ومراعاة أن تكون التقارير المالية متوافقة مع معايير التغطية والشمول، والشفافية، والتوقيت، والنزاهة.	2	81
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية	معالجة الملاحظات المالية المتكررة في التقارير السنوية لديوان المحاسبة.	3	82
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط وزارة الخدمة المدنية وزارة الحكم المحلي	إعادة هيكلة الدولة ومؤسساتها العامة ووظائفها والتحول التدريجي نحو الدولة المنظمة وفتح المجال أمام القطاع الخاص للقيام بالأدوار التنفيذية.	4	83
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية. وزارة التخطيط. وزارة الخدمة المدنية. وزارة الحكم المحلي.	مراجعة وإصلاح نظام المرتبات وربطه بمؤشرات قياس الأداء.	5	84
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الحكم المحلي	توحيد وتقليص الهياكل الإدارية والمؤسسات العامة، ومراجعة القرارات الخاصة باستحداث مؤسسات وأجهزة حكومية خلال السنوات الماضية والتأكد من نجاعتها والحاجة إليها وتحديد ما يدمج أو يلغى منها.	6	85

اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية وزارة الحكم المحلي	تقليص عدد الموظفين العاملين بالجهاز الإداري للدولة على المستويين المركزي والمحلي.	7	86
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الخدمة المدنية وزارة المالية	دراسة اتباع نظام علاوة البطالة في تقليص الموظفين الذين لا حاجة لخدماتهم، وتحفيز التقاعد المبكر.	8	87
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة العمل وزارة الخدمة المدنية وزارة التخطيط وزارة المالية وزارة الحكم المحلي	مراجعة وتعديل تسكين الموظفين على الملاكات الوظيفية وفق الحاجات الفعلية للوظيفة العامة وتحديد الفوائض وطرق التعامل معها وفق أفضل الممارسات الدولية في الحالات المشابهة، بما في ذلك إعادة تأهيلهم ورفع قدراتهم التنافسية المناسبة لمتطلبات العمل.	9	88
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط	التحول إلى الميزانية بالأهداف والحساب الموحد للخزانة العامة.	10	89
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط وزارة المالية	الالتزام بتطبيق قانون التخطيط خاصة فيما يتعلق بعدم تجاوز نسبة 30% من عوائد النفط في النفقات الجارية (الأبواب الأول والثاني والرابع)	11	90
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط	تطوير المعاملات والإجراءات المالية بالاستفادة من التطور في التقنيات الرقمية للحد من التدخل البشري بما يعزز مكافحة الفساد والحد من آثاره.	12	91

ترشيد الإنفاق العام: الباب الثالث (التنمية)

تهدف مجموعة التوصيات حول ترشيد الإنفاق العام بالباب الثالث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة والتحول التدريجي لتحقيق أحكام قانون التخطيط بحيث توجه 70% كحد أدنى من الإيرادات النفطية للإنفاق التنموي (الاستثماري) وتقليص تمويل الإنفاق الجاري إلى حدود 30% من الإيرادات النفطية كحد أقصى.
2. ترشيد الإنفاق العام ووضع ضوابط وآلية الإنفاق ومعالجة الإنفاق التنموي غير المرشد.
3. تحقيق المستهدفات الاستراتيجية الاقتصادية الكلية وفي مقدمتها تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي خاصة في القطاعات غير النفطية.
4. ضمان توفير البنى التحتية والأساسية في كافة أنحاء البلاد لتطوير وتنويع الاقتصاد وتطوير وترسيخ دور القطاع الخاص المحلي وتوفير فرص عمل لليبيين وتغيير دور الدولة للتنظيم.

1. الإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام على المدى الآني والقصير (الباب الثالث - التنمية)

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
92	1	عدم تخصيص أي مبالغ مالية خارج الميزانية العامة لأي جهة.	مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
93	2	منع إجراء مناقلة من مخصصات الباب الثالث إلى الأبواب الأخرى في الميزانية العامة.	مجلس النواب وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
94	1	ربط الأدوار والوظائف بوزارتي المالية والتخطيط المتعلقة بإعداد ومتابعة تنفيذ الباب الثالث في الميزانية العامة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
95	2	إصدار منشور ميزانية واحد يضم أسس ومستهدفات وحدود النفقات التنموية (الاستثمارية - الباب 3) ضمن منشور الميزانية العامة لكافة الأبواب.	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
96	3	دراسة المشاريع التنموية القائمة والمتوقعة لتحديد مدى الحاجة إليها وفق أولويات رؤية تنموية شاملة، ووضع آلية للتعامل مع الالتزامات التي يتقرر إلغاؤها أو فسخاها، وآلية استكمال ما يتقرر استكمالها سنوياً ضمن الميزانية العامة بمراعاة منح الأولوية للقطاع الخاص الليبي.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
97	4	تحديد المشروعات المستهدفة بالتمويل بمسئياتها ومدنها ومواقعها وقيمة كل منها والتدفقات النقدية السنوية المطلوبة على مدى فترة التنفيذ.	وزارة التخطيط.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
98	5	تكون الأولوية في تخصيص المبالغ المالية من الباب الثالث لمشروعات الطاقة والخدمات الأساسية والاجتماعية والبنى التحتية والمشروعات القائمة على تطوير الموارد الطبيعية المحلية وتحدد الأولوية فيما بينها بمراعاة الاحتياجات الفعلية والتأثير المباشر على الخدمات للمواطنين والاقتصاد الليبي في كل أنحاء البلاد.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
99	6	تحديد المشاريع التنموية التي يجب أن تبقى ملكيتها وتشغيلها للدولة، وتلك التي ينتقل تشغيلها للقطاع الخاص بالكامل أو بالشراكة مع الدولة.	وزارة التخطيط وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
100	7	الالتزام بالمناقصات العامة كطريق أساسي للتعاققات والمشتريات العامة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
101	8	تخصيص مبالغ مناسبة لأدوات الإدارة المحلية بمراعاة تحقيق مبدأ العدالة في المخصصات وتطبيق المعايير المالية عند التنفيذ والمتابعة.	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الحكم المحلي	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
102	9	تحديد حدود مرجعية لتخصيص الموارد المالية المتاحة على النفقات التنموية (الاستثمارية) بمراعاة التشريعات النافذة.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

103	10	استخدام التقنيات الرقمية والإلكترونية الحديثة في إعداد وتنفيذ ومتابعة الإنفاق التنموي.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
104	11	توجيه الرقابة على الإنفاق على تحقيق الأهداف بدلاً من التركيز السائد على الإجراءات.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
105	12	تدريب وتطوير الكوادر الوطنية العاملة في مجالات إدارة ومتابعة البرامج والمشروعات التنموية بكافة القطاعات المعنية.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
106	13	وقف الإنفاق لمدة سنتين على الأقل على بنود السيارات والحافلات بالباب الثالث، وسيارات الشحن والأغراض الأخرى وإلى حين حصر وتنظيم ممتلكات الدولة المتعلقة بالبندين المذكورين.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
107	14	وقف الصرف من بند إيجار الآلات والمعدات ووسائل النقل بالباب الثالث لمدة سنتين على الأقل وإلى حين انتهاء الحصر والتنظيم المشار إليه سلفاً.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
108	15	إجراء تعداد عام للسكان والمسوحات الأساسية المرتبطة به لكي تتوفر المؤشرات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.	الحكومة. وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
109	16	تطوير مصلحة الإحصاء والتعداد لتوفير ونشر البيانات والمسوحات خاصة المؤثرة في الجوانب الاقتصادية والمالية.	وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
110	17	تعزيز شمولية وموثوقية البيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها الجهات المختلفة.	الحكومة وزارة التخطيط مصلحة الإحصاء والتعداد هيئة المعلومات كافة الجهات الممولة من الميزانية العامة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
111	18	ضرورة الالتزام بالتقارير المالية الشهرية وتقديم تقرير المتابعة بواقع ربع سنوي.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
112	19	رقمنة التقارير الشهرية والربع السنوية والسنوية.	وزارة المالية وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

الإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل (الباب الثالث - التنمية)

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
113	1	مراجعة وتطوير قانون التخطيط.	مجلس النواب وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
114	2	مراجعة وتطوير لائحة العقود الإدارية وأنماط التعاقدات وقصر التعاقدات الحكومية على الشركات الليبية ويكون الاستثناء في أضيق الأحوال وبمبررات موضوعية تقبلها الجهة المختصة بالإذن بالتعاقد ويصدر بها قرار من مجلس الوزراء لكل حالة، بما يؤدي إلى الرفع من مستوى قطاع المقاولات الوطني والصناعات والخدمات المصاحبة له، وتوفير فرص العمل وتدوير الأموال الليبية في الاقتصاد الوطني، وخفض التكاليف والأسعار.	الحكومة وزارة التخطيط وزارة العمل	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
115	1	إعداد وثيقة تعكس رؤية وخطة تأشيرية تنموية شاملة قطاعياً ومكانياً (تتضمن المستهدفات والسياسات والمؤشرات الكلية والقطاعية).	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
116	2	تنظيم وتطوير نظام فعال وشفاف لتعاقدات الحكومة في المشاريع التنموية بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية والالتزام بالمناقصات العامة كطريق أساسي للتعاقدات والمشتريات العمومية.	وزارة التخطيط	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

117	3	تخصيص تمويلات مالية مناسبة لرفع كفاءة الأداء في المؤسسات الرئيسية المؤثرة في تهيئة الظروف اللازمة لتطوير الأداء الاقتصادي، وتطوير ورقمنة العمليات في المؤسسات الخدمية الأساسية للدولة المؤثرة في الاقتصاد الوطني والمالية العامة مثل: - مصلحة الضرائب. - مصلحة الجمارك. - مصلحة الإحصاء والتعداد. - مصلحة السجل العقاري. - مصلحة الأحوال المدنية. - هيئة التخطيط العمراني. - هيئة المعلومات. - مصلحة أملاك الدولة. - مصلحة السجل التجاري العام.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة التخطيط
118	4	تخصيص تمويلات مالية مناسبة لتنمية الموارد البشرية وتحفيز التوجه نحو الشهادات المهنية التخصصية بدلاً من الشهادات الأكاديمية العليا.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط وزارة التعليم وزارة التعليم التقني
119	5	يجب أن تخضع جميع الجهات العامة بدون استثناء لقواعد المتابعة والتقويم والمساءلة وفق التشريعات بما في ذلك الأجهزة الرقابية بما يقوم الأداء ويعزز الشفافية والحوكمة.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس النواب الحكومة
120	6	مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وإدارة مشروعات البنى التحتية والأساسية والاجتماعية.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط
121	7	الاهتمام بإصدار التقارير الدورية حول المشروعات التنموية وتكلفتها ومقارنتها بالدول المشابهة ومعالجة أسباب ارتفاع تكلفة التعاقدات الليبية.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط
122	8	برمجة تنفيذ الالتزامات بعد تحديد أولويات وطرق التمويل والتنفيذ حسب الأهمية للعقود التي يتقرر الاستمرار في تنفيذها.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط
123	9	تقدم الأجهزة الرقابية بشكل ربع سنوي ملاحظاتها الأساسية حول المشروعات التنموية وإنفاق مخصصاتها بمراعاة أن تكون تلك التقارير مركزة على المشروعات الرئيسية الكبرى لتدارك المخالفات وعدم استفحالها.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الأجهزة الرقابية وزارة التخطيط
124	10	وضع آلية للتعامل مع العقود التي يتقرر إلغاؤها، أو إنهاء تعاقداتها بمراعاة الأوضاع القانونية والفنية لتلك التعاقدات.	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط

19.1 باب الدعم

تستهدف الإصلاحات المقترحة هنا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية العامة.
2. توجيه الدعم لمستحقيه من خلال آليات تضمن وقف الهدر ومنع التهريب.
3. معالجة الارتفاع المستمر والمتسارع في نفقات هذا الباب.
4. ضمان نظام حماية اجتماعية فعال، وشفاف، وعادل ومستدام.

الإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام في الباب الرابع – الدعم على المدى الآتي والقصير

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي
وزارة المالية اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس النواب الحكومة	إصدار قانون تحصيل المال العام لإيقاف النزيف والتسرب الذي تتعرض له الموارد الاقتصادية وفي مقدمتها إيرادات النفط والغاز التي لم تعد تُورد إلى حساب الإيراد العام بالمصرف المركزي كاملة، ويمنع التعامل بمبادلة النفط بالمنتجات وطريقة الدفع بالإنابة، أو حجب جزء من الإيرادات العامة قبل دخولها لحساب الإيراد العام لوزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي، والالتزام بتوريد الإيرادات المتحققة من بيع النفط والغاز إلى حساب الخزنة العامة (الإيراد العام) بمصرف ليبيا المركزي.	1	125
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس النواب الحكومة	تعديل التشريعات القائمة بما يؤدي إلى تشديد العقوبات على مهربي المنتجات النفطية والسلع المدعومة.	2	126

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي

اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة التخطيط وزارة الاقتصاد وزارة النفط وزارة المالية المؤسسة الوطنية للنفط	مراجعة وتدقيق وتحديد الاحتياجات الفعلية من كافة المحروقات والمنتجات النفطية خاصة لكبار المستهلكين من الجهات العامة، والاسترشاد في تقدير ذلك بمعدلات الاستهلاك المرجعية بدول الجوار والإقليم.	1	127
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة الداخلية وزارة المالية المصرف المركزي	العمل على إيقاف تصدير وتهريب منتجات النفط المدعومة (الديزل، البنزين، الكيروسين وغيرها) عبر المنافذ البرية والبحرية والحدود، وطلب المساعدة الدولية في ذلك، ومنع تصدير النفط الخام والغاز إلا بموجب اعتمادات مستندية لصالح المؤسسة الوطنية للنفط.	2	128
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	إيقاف عمليات مبادلة النفط بمنتجات النفط والالتزام بفتح اعتمادات لتوريد حاجة المستهلكين من المحروقات بانتظام، وبعد إجراء مناقصات شفافة.	3	129
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	إلزام كل الجهات العامة بتسديد قيمة المحروقات عند شرائها باستخدام مخصصاتها المالية، وإيقاف التسويات السنوية عبر وزارة المالية.	4	130
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	بناء منظومة تحت رقابة الأجهزة الرقابية لتتبع سلسلة إمداد المحروقات من الاستلام إلى النقل والتوزيع والبيع، والاستفادة من التقنيات الحديثة في التحكم في إمدادات المنتجات النفطية وتتبعها لتفادي عمليات التهريب.	5	131
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة التخطيط وزارة الاقتصاد مصلحة الإحصاء والتعداد وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة الحكم المحلي	حصر الفئات الهشة من خلال بيانات صناديق الضمان والتضامن الاجتماعي والزكاة، وبيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والبلديات، ومقارنتها أثناء إجراء التعداد العام للسكان والمباني والمسوحات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به.	6	132

اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة النفط المؤسسة الوطنية للنفط وزارة المالية	إيقاف عمليات مبادلة النفط لأي غرض، والالتزام ببيع النفط وشراء مشتقاته ومستلزمات إنتاجه وفق إجراءات ومناقصات شفافة وسداد قيمتها باعتمادات مستندية.	7	133
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية	تطوير وتحسين نظام الجباية ومعالجة تدني تحصيل إيرادات بيع المحروقات في السوق المحلي، والأخذ في الاعتبار أن الجزء الأكبر من دعم المحروقات يتجه إلى المؤسسات العامة الأمر الذي يتوجب معه إلزامها بالسداد بالمقاصة المباشرة من مخصصاتها بالميزانية العامة.	8	134
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الداخلية	تكثيف الجهود الأمنية في منع تهريب المنتجات النفطية، خاصة من بعض الموانئ التي رُصد التهريب منها ووثقته تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي (تقرير فريق الخبراء سنة 2024 كنموذج).	9	135
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية المؤسسة الوطنية للنفط الجهات المعنية	القيام بالتسويات الدورية بين المؤسسة الوطنية للنفط وشركة البريقة والشركة العامة للكهرباء والجهات العسكرية والشركات والجهات المستفيدة من إمدادات وقود الطائرات والوقود المستخدم لإمداد السفن والناقلات، وبمشاركة وزارة المالية.	10	136
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية وزارة الشؤون الاجتماعية	وقف الإنفاق على بنود دعم الزواج والحج وما شابهها خلال سنتين ماليتين على الأقل وإلى حين تقييم هذه البرامج وفق معايير الكفاءة والفاعلية والعدالة الاجتماعية.	11	137
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الصحة وزارة المالية وزارة الاقتصاد مصلحة الجمارك وزارة العدل	تطوير واعتماد نظام موحد وشفاف لمشتريات الدواء بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، وحظر أي توريد خارجة.	12	138
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الصحة وزارة المالية وزارة الاقتصاد مصلحة الجمارك وزارة العدل	إلزام جميع شحنات الدواء بإرفاق شهادات مطابقة دولية معتمدة وربط الإفراج الجمركي إلكترونياً بموافقة الجهات الرقابية المختصة.	13	139

اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الصحة وزارة المالية وزارة الاقتصاد مصلحة الجمارك وزارة العدل	استحداث قاعدة بيانات رقمية للأدوية على المستوى الوطني تعتمد نظام التتبع والترميز للحد من التهريب والتلاعب بدعم الدواء وضمان تحديد مسار كل شحنة أو عبوة دوائية.	14	140
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الصحة وزارة المالية وزارة الاقتصاد مصلحة الجمارك وزارة العدل	تجريم وتشديد العقوبات لمكافحة عمليات التهريب والتوريد غير المطابق للمواصفات الدولية للأدوية باعتبارها تهديدا مباشراً للأمن الصحي الوطني، وتفعيل المساءلة الجنائية والمالية على المخالفين.	15	141
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	مجلس الوزراء	تطوير كفاءة إدارة الخدمات العمومية المدعومة ورفع مستوى أدائها وجباية مقابل خدماتها.	16	142
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية	حصر وتدقيق الالتزامات القائمة على الباب الرابع.	17	143
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية وزارة التخطيط وزارة الاقتصاد	الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص في تطوير الخدمات وتخفيف الدعم.	18	144

الإصلاحات المقترحة لترشيد الإنفاق العام على المدى المتوسط والطويل (الباب الرابع - الدعم)

إن معالجة ملف الدعم يسبقه تحقق الشروط الموضوعية التالية:

- 1- وجود حكومة واحدة بليبيا تسيطر على كافة المنافذ والحدود، وتضطلع بإعداد وتنفيذ برنامج متدرج ومتكامل لإصلاح نظام الدعم ضمن نظام متكامل ومدرّس للحماية الاجتماعية.
- 2- تحقيق استقرار مستدام في الاقتصاد الكلي ومؤشراته.
- 3- تكوين قاعدة بيانات دقيقة عن الأسر الليبية ومستويات دخولها ووضع آليات تطويرها دورياً لمواكبة التغيرات التي تحدث في مستويات الدخل للأسر لتحديد الفئات المستحقة وضمان توجيه الدعم لمستحقيه.
- 4- التدرج في تنفيذ المعالجات، والمتابعة الدقيقة أو التقويم المستمر من قبل حكومة شرعية واحدة قادرة وتحظى بثقة المواطنين، هي شروط أساسية لضمان نجاح التنفيذ في هذا الملف.

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
145	1	إصدار تشريع لتنظيم الدعم يضمن نظاماً متكاملاً للحماية الاجتماعية، يحقق العدالة والشفافية والكفاءة والتوازن ما بين واقع الدخل ومستوى الحياة والمعيشة من جهة، والاستدامة المالية من جهة أخرى، وتوجيه الدعم لمستحقيه من جهة ثالثة.	مجلس النواب الحكومة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
146	1	وضع منظومة حديثة خاصة بمستحقي الدعم متصلة بكل من مصلحة الأحوال المدنية ومصلحة الإحصاء والتعداد.	وزارة المالية وزارة الشؤون الاجتماعية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
147	2	تنفيذ نظام متكامل للحماية الاجتماعية واقتصار الدعم على الفئات المستحقة، ووضع الآليات التي تضمن وصول الدعم في مواعيده لمستحقيه وفق أفضل الممارسات الدولية.	الحكومة وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
148	3	تطوير برنامج التأمين الصحي بحيث يغطي جميع المواطنين.	وزارة الصحة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة التخطيط وزارة الاقتصاد وزارة المالية	نقل الخدمات العمومية للقطاع الخاص الليبي وفق نماذج تطور تدريجياً نوعياً ومكانياً بمراعاة الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، خاصة في الدول المتقاربة مع أوضاع الاقتصاد الليبي.	4	149
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات. وزارة الاقتصاد	إطلاق حوار مجتمعي وحملة توعية للمواطنين حول أسباب وفوائد إصلاح نظام الدعم قبل وأثناء الشروع في تنفيذه، ومتابعة الحوار المجتمعي للتقويم والتطوير المستمر حتى استقرار الأوضاع الجديدة.	5	150
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الاقتصاد وزارة المواصلات	تطوير أنظمة وشبكات النقل، وتشجيع المركبات الاقتصادية.	6	151
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة الاقتصاد المجلس الأعلى للطاقة	تشجيع استخدام مصادر الطاقة الشمسية الأقل كلفة.	7	152
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة الاقتصاد وزارة التخطيط وزارة المالية	بعد تحقق الشروط الأربعة، المذكورة سلفاً، وضع برنامج متدرج ومتكامل لإصلاح دعم الوقود، بشكل رئيسي، والدعم بشكل عام، بدون التأثير السلبي على محدودي الدخل والاستفادة من الدراسات العديدة التي أجرتها المؤسسات الليبية والدولية خلال ربع القرن الأخير، وكذلك الدروس المستفادة من الدول الأخرى وخاصة النفطية التي قامت بإصلاحات في ملف دعم الوقود.	8	153

20.1 السيطرة على الدين العام

يشكل الدين العام عبئاً مالياً على الخزانة العامة والمواطنين، وقد تفاقم الدين العام في السنوات الأخيرة بتزايد متسارع ملحوظ وبأرقام كبيرة، وأصبحت نسبته تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي بمستويات خطيرة (وفق بيان صندوق النقد الدولي في 10/أبريل/2026 بلغ الدين العام نسبة 146% من الناتج المحلي الإجمالي)، الأمر الذي يشكل مصدر قلق كبير على قدرة الدولة على الإيفاء بهذا الدين.

تستهدف الإصلاحات المقترحة الأهداف التالية:

1. وضع إطار قانوني وتشريعي للحد من ترتب دين عام جديد وبرمجة إطفاء الدين العام القائم.
2. السيطرة على الدين العام لمنع تفاقم آثاره السلبية على الاقتصاد.
3. معالجة وبرمجة إطفاء الدين العام على الخزانة العامة.

الإصلاحات المقترحة للسيطرة على الدين العام على المدى الآني والقصير

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي
اللجان المختصة بمجلس النواب. الأجهزة الرقابية	مجلس النواب الحكومة	إصدار قانون لإدارة الدين العام يحدد آلية إنشاء وإطفاء الدين العام وأدوار ومسؤوليات كل جهة من جهات الاختصاص.	1	154

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

الجهة المسؤولة عن المتابعة	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	تسلسل فرعي	تسلسل رئيسي
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	الحكومة وزارة المالية	حصر وتحديد قيمة الالتزامات المالية على الدولة وديونها على مختلف الحكومات، والوقف الفوري لأي تمويل بالعجز أو إنفاق خارج الميزانية العامة (خارج حدود الإنفاق المعتمد).	1	155
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	رئيس الحكومة وزارة التخطيط وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	تشكيل لجنة عليا لإدارة ومتابعة الدين العام تضم رئيس الحكومة ووزير المالية ووزير التخطيط ومحافظ المصرف المركزي والجهات الرقابية.	2	156
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة التخطيط وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	تشكيل لجنة فنية لدراسة وتصنيف ومراجعة الدين العام للتحقق والتدقيق ووضع استراتيجية لتحديد أولويات السداد، بما يتناسب مع الوضع المالي للدولة وإصدار تقرير دوري عن حالة الدين العام للعرض على اللجنة العليا لإدارة الدين العام، ولأغراض التدقيق والحياد يجوز أن تتم الاستعانة بشركات المحاسبة الدولية المتخصصة مع الجهاز الرقابي الوطني المختص قانوناً بهدف ضبط التوسع غير المنضبط في الدين العام، واستعادة الحد المعقول من المصادقية في إدارة المالية العامة.	3	157
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	ضرورة اتباع المعايير الدولية للحكومة والإفصاح والشفافية في كل ما يتعلق بالدين العام.	4	158
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	منع إضافة أي دين عام جديد أو عبء مالي إضافي على الدولة إلا بقانون خاص يحدد أسباب ترتيب الدين وطرق وكيفية ومدة سداذه.	5	159
اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية	وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	إلزام جميع مؤسسات الدولة بإقفال حساباتها الختامية السنوية، بما يمكن من حصر الالتزامات والديون على الخزانة العامة سنوياً ووقف الصرف على أي جهة غير ملتزمة.	6	160

161	7	النشر الفوري والدقيق للبيانات المتعلقة بالدين العام وسداده.	وزارة المالية مصرف ليبيا المركزي ديوان المحاسبة	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

الإصلاحات المقترحة للسيطرة على الدين العام على المدى المتوسط والطويل

أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	أولاً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التشريعي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
162	1	تحديد سقف الدين العام، ولا ينشأ دين عام إلا بقانون.	مجلس النواب	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

ثانياً: الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي

تسلسل رئيسي	تسلسل فرعي	الإصلاحات المقترحة في الجانب التنفيذي	الجهة المسؤولة عن التنفيذ	الجهة المسؤولة عن المتابعة
163	1	عدم تحميل الخزانة العامة أي التزامات مالية لم تدرج لها مخصصات ضمن الميزانية العامة.	الحكومة وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية
164	2	حصر جميع الالتزامات والديون سنوياً ومنحها الأولوية في التخصيص وفقاً للأهداف والأولويات العامة.	وزارة المالية	اللجان المختصة بمجلس النواب الأجهزة الرقابية

الفصل الخامس: تحليل المخاطر والتحديات عند تنفيذ التوصيات وآليات الحد منها

تمهيد

تشكل إدارة المال العام إحدى الركائز الأساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. وفي حالة ليبيا، تتسم إدارة الموارد العامة بعدم الاستقرار والتشتت نتيجة مجموعة من التحديات الهيكلية، المؤسسية، المالية، التشريعية، والحوكومية. ويؤثر ضعف هذه المنظومة بشكل مباشر على قدرة الدولة على تخصيص الموارد بكفاءة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستقرار المالي. كما أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية والتحديات المتعلقة بالشفافية والرقابة يزيد من هشاشة النظام المالي ويحد من فعالية السياسات الاقتصادية العامة، ويهدف هذا القسم إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه إدارة المال العام في ليبيا، مع تقديم توصيات عملية لتعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد العامة.

21.1 التحديات الهيكلية والمؤسسية

تزداد التحديات الهيكلية في إدارة المال العام في ليبيا تفاقماً نتيجة ضعف القدرة والكفاءة المؤسسية داخل مؤسسات الدولة؛ إذ تفتقر العديد من المؤسسات المالية إلى الأدوات الفنية والتقنية، والخبرات الإدارية، والأطر الحوكمية اللازمة لإدارة الموارد العامة بكفاءة وفعالية. وقد أسهم هذا الضعف المؤسسي في خلق حلقة مفرغة؛ فالمؤسسات الضعيفة تؤدي إلى سوء إدارة الموارد المالية العامة، الأمر الذي ينعكس بدوره في تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية ويؤدي إلى مزيد من تآكل القدرات المؤسسية. كما أن الانقسام السياسي الذي شهدته البلاد خلال السنوات الماضية انعكس بصورة مباشرة على القطاع المالي، حيث أدى إلى ظهور مؤسسات موازية ومتنافسة تمارس أدواراً متشابهة في إدارة الموارد العامة.

تُعدّ مسألة تآكل القدرة المؤسسية واحدة من أبرز نتائج عدم الاستقرار السياسي الممتد في ليبيا، فقد أصبحت العديد من المؤسسات المالية تعاني من نقص واضح في الأدوات التقنية، والخبرة الإدارية، وأطر الحوكمة الرشيدة اللازمة لإدارة الموارد العامة بفعالية. وقد أوجد هذا الضعف المؤسسي بيئة مواتية لانتشار الفساد وسوء الإدارة المالية، في ظل محدودية الآليات الفعالة للشفافية والمراقبة والمساءلة في إدارة الإنفاق العام.

إضافة إلى ذلك، فإن ضعف مؤسسات الدولة يُعد أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في عدم ضبط الميزانية العامة في ليبيا. وبعد 2011، تعرضت هذه المؤسسات لمزيد من الضعف نتيجة استمرار الصراع السياسي والانقسامات المؤسسية. وقد واجهت الهيئات المالية الرئيسية، وعلى رأسها وزارة المالية والمصرف المركزي الليبي، صعوبات كبيرة في فرض سلطتها المؤسسية بسبب التدخلات السياسية، والانقسام المؤسسي، ومحدودية الموارد الإدارية والبشرية.

وقد أدى غياب القدرة المؤسسية القوية إلى صعوبة كبيرة في بناء إطار موحد لإدارة الميزانية العامة. فعلى سبيل المثال، شهد المصرف المركزي الليبي -وهو الجهة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية والاحتياطيات الأجنبية- فترات من الانقسام المؤسسي بين إدارات متنافسة تدّعي كل منها الشرعية. وقد نتج عن هذا الانقسام تناقضات واضحة في التقارير المالية، كما أعاق بدرجة كبيرة جهود تنسيق السياسات المالية والنقدية على المستوى الوطني. وفي ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على الإشراف والتنفيذ الفعال لقرارات الميزانية، تظل ليبيا عاجزة عن تطوير نظام متكامل ومتناسك لإدارة المالية العامة.

كما زاد التنافس السياسي بين السلطات المتنافسة من تعقيد الجهود الرامية إلى توحيد منظومة الحوكمة المالية. ويُعد الانقسام بين حكومة الوفاق الوطني في طرابلس ومجلس النواب في طبرق مثلاً واضحاً على الكيفية التي أسهم بها التشتت السياسي في إعاقة إنشاء ميزانية وطنية موحدة. فقد عملت كل جهة ضمن نظام مالي وإطار ميزاني منفصل عن الآخر، مع محدودية التنسيق والتواصل المؤسسي بينهما. وأدى هذا الوضع إلى ازدواجية في النفقات الحكومية، وتداخل في الاختصاصات المؤسسية، فضلاً عن غياب التخطيط الاقتصادي المتكامل على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، أسهم التنافس على السيطرة على عائدات النفط "التي تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في ليبيا" في تعميق الانقسامات المؤسسية؛ إذ تسعى السلطات المتنافسة في كثير من الأحيان إلى ضمان الوصول إلى هذه الإيرادات بهدف تعزيز نفوذها السياسي وتمويل هياكلها الإدارية والأمنية. وقد أدى هذا التنافس إلى تعميق حالة التجزئة في إدارة الموارد المالية، وتعقيد الجهود الرامية إلى إنشاء نظام موحد لإدارة المالية العامة.

وتُعد الشفافية إحدى الركائز الأساسية لفعالية المؤسسات العامة، إذ تسهم في تعزيز المساءلة وترسيخ ثقة المواطنين في القرارات الحكومية، إلا أن ليبيا عانت لفترات طويلة من ضعف مستويات الشفافية في عمليات الحوكمة المالية، حيث تتسم التقارير المالية العامة بعدم الاتساق، كما أن آليات الرقابة والمساءلة ما تزال محدودة الفاعلية. وقد أسهم هذا الوضع في استمرار مظاهر الفساد وسوء استخدام الموارد العامة داخل منظومة الإدارة المالية، الأمر الذي أدى تدريجياً إلى تآكل ثقة المواطنين في قدرة الدولة على إدارة الموارد الوطنية بكفاءة وعدالة.

22.1 عواقب التحديات الهيكلية والمؤسسية

إن استمرار هذه التحديات الهيكلية والمؤسسية يترتب عليه آثار اقتصادية وإدارية بعيدة المدى. فغياب ميزانية وطنية موحدة يجعل من الصعب تنسيق السياسات العامة وضمان توجيه الموارد بما يتوافق مع الأولويات الوطنية، فغالباً ما يتم توجيه الإنفاق العام لخدمة مصالح فئات أو مجموعات محددة

بدلاً من تلبية احتياجات المجتمع ككل. كما أن ضعف الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة أدى إلى خلق بيئة مؤسسية تتيح انتشار الفساد وسوء استخدام الموارد العامة.

وعليه، فإن معالجة هذه التحديات لا تُعد مسألة اقتصادية فحسب، بل تمثل ضرورة أساسية لاستعادة الاستقرار المؤسسي والاقتصادي في ليبيا؛ إذ يمكن أن يسهم إصلاح منظومة إدارة المالية العامة في تحقيق تخصيص أكثر كفاءة وعدالة للموارد، بما يعزز التنمية الاقتصادية، ويحد من مظاهر عدم المساواة، ويدعم التماسك الاجتماعي. ومن جهة أخرى، أصبح انقسام المؤسسات نتيجة الصراع السياسي أحد أبرز التحديات التي تؤثر في هيبة الدولة وسيادتها وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية. فقد انعكس هذا الانقسام سلباً على الأداء الإداري للمؤسسات والمصالح والهيئات العامة، وأضعف الدور الرقابي، مما أدى إلى انتشار مظاهر التسيب الإداري وإهدار المال العام. وفي هذا السياق يمكن تلخيص أبرز التحديات المؤسسية والحوكومية في إدارة المالية العامة في ليبيا في الآتي:

- الانقسام المؤسسي بين الجهات المالية والاقتصادية.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بإدارة المال العام.
- ضعف القدرات الإدارية والفنية داخل بعض المؤسسات الحكومية.
- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية والمالية.
- تضخم الجهاز الإداري وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، إلى جانب انخفاض إنتاجية القطاع العام.

توصيات

- العمل على توحيد المؤسسات المالية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والرقابة المالية والإدارية.
- معالجة مشكلة التوظيف في القطاع العام من خلال تطوير سياسات تشغيل أكثر كفاءة، وتبني آليات مبتكرة لدعم وتنشيط القطاع الخاص بما يمكنه من استيعاب جزء من العمالة الزائدة في القطاع الحكومي.

23.1 الفوارق الاقتصادية

تُعد الفوارق الاقتصادية من أبرز التحديات الهيكلية التي تؤثر بشكل مباشر في الاستقرار المالي والاقتصادي في ليبيا. وترتبط هذه الفوارق بدرجة كبيرة بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية بين المناطق المختلفة، إلى جانب استمرار التحديات الإقليمية والتنموية، إذ تتركز الثروة الاقتصادية في ليبيا بدرجة كبيرة في المناطق المنتجة للنفط، ولا سيما في المناطق الشرقية والجنوبية التي تضم معظم حقول

النفط ومرافق الإنتاج. ومع ذلك، حظيت هذه المناطق تاريخياً بفرص اقتصادية وتنموية أقل نسبياً مقارنة بالمناطق الأخرى التي لا تمتلك وصولاً مباشراً إلى الموارد الطبيعية.

وقد أسهم هذا التوزيع غير المتوازن للثروات في تعميق الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة في البلاد. ففي العديد من المناطق الطرفية والريفية ما يزال الوصول إلى الخدمات العامة الأساسية "مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والطرق" محدوداً، الأمر الذي يعكس تفاوتاً واضحاً في مستويات التنمية والخدمات. كما أن تطوير البنية التحتية يشهد بدوره تفاوتاً ملحوظاً، حيث تستحوذ المراكز الحضرية الكبرى على نسبة أكبر من الاستثمارات العامة مقارنة بالمناطق النائية. ولا تقتصر آثار هذه الفوارق على تراجع مستويات المعيشة فحسب، بل تمتد لتؤثر في مستوى التماسك الوطني، إذ قد تعزز لدى بعض المناطق الأقل نمواً شعوراً بالتهميش وعدم العدالة في توزيع الموارد.

وترتبط هذه الاختلالات الاقتصادية كذلك بطبيعة الهيكل الاقتصادي الليبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على مورد واحد رئيسي، وهو النفط، مما يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية. ويمكن تلخيص أبرز ملامح هذا الاختلال الهيكلي في الآتي:

- الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل العام.
- ضعف تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.
- هيمنة الاقتصاد الريعي وضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة.
- ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي.

التوصيات

- معالجة الفوارق الإقليمية عبر تبني سياسات تنموية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق، وضمان توزيع أكثر عدالة للموارد العامة.
- زيادة الاستثمارات في مجالات البنية التحتية والتعليم وتنمية الفرص الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ورفع مستوى المرونة الاقتصادية على المدى الطويل.

24.1 اقتصاد ريعي

يعتمد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على صادرات النفط التي تمثل أكثر من 90% من إيرادات الدولة، فضلاً عن مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من أن هذه الثروة النفطية توفر موارد مالية مهمة للدولة، فإن الاعتماد المفرط على سلعة واحدة يجعل الاقتصاد عرضة بدرجة كبيرة للمخاطر والتقلبات الخارجية. فالتقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر في أوضاع المالية العامة في ليبيا. فعندما تنخفض الأسعار أو تتعطل عمليات الإنتاج نتيجة عدم الاستقرار السياسي أو التحديات الأمنية، تنخفض الإيرادات الحكومية بشكل ملحوظ. ويؤدي هذا التذبذب إلى صعوبات

كبيرة في الحفاظ على استقرار الإنفاق العام، وغالباً ما ينتج عنه عجز مالي في الميزانية. وفي مثل هذه الحالات، قد تضطر الحكومة إلى خفض النفقات العامة، أو تأجيل تنفيذ مشاريع التنمية، أو البحث عن مصادر تمويل بديلة لسد الفجوة المالية.

كما أدت هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد إلى إضعاف الحوافز اللازمة لتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الزراعة والصناعة والسياحة والطاقة المتجددة. ونتيجة لذلك، ظل الاقتصاد الليبي محدود التنوع وضعيف القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية الخارجية. إضافة إلى ذلك، جرى توجيه جزء كبير من عائدات النفط تاريخياً نحو النفقات الجارية، ولا سيما أجور العاملين في القطاع العام وبرامج الدعم المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه النفقات توفر دعماً اجتماعياً مهماً على المدى القصير، فإنها في المقابل تحدّ من القدرة المالية للدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمارات التنموية طويلة الأجل، مثل تطوير البنية التحتية، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز برامج التنويع الاقتصادي.

التوصيات

- العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد المفرط على عائدات النفط من خلال تطوير القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- تنويع مصادر الإيرادات. ويشمل ذلك تشجيع الاستثمار في الزراعة، والطاقة المتجددة، واللوجستيات، والسياحة، إلى جانب تحسين بيئة الأعمال ودعم مشاركة القطاع الخاص، بما يسهم في توسيع قاعدة الإيرادات وتعزيز المرونة الاقتصادية والاستقرار المالي.

25.1 بنية الإيرادات والنفقات

- تشكل التحديات المالية في ليبيا واحدة من أهم القيود التي تحد من قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة، وذلك نظراً للبنية الحالية للإيرادات والنفقات العامة. ومن أبرز مظاهر هذه التحديات:
- ارتفاع الإنفاق الجاري، وخاصة بند المرتبات والأجور، الذي يستنزف جزءاً كبيراً من الموازنة العامة ويحد من قدرة الدولة على تخصيص موارد كافية للإنفاق التنموي والاستثماري.
 - ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي، لاسيما دعم الوقود والسلع الأساسية، الذي بالرغم من أهدافه الاجتماعية المتمثلة في تخفيف الأعباء المعيشية عن المواطنين، إلا أنه أصبح يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة العامة.
 - محدودية الإنفاق التنموي والاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، مما يؤدي إلى بطء في تطوير البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

- تذبذب الإيرادات العامة الناتج عن تقلب أسعار وإنتاج النفط، والذي يزيد من هشاشة الوضع المالي للدولة ويحد من قدرتها على التخطيط المالي طويل الأجل.

تعتبر برامج الدعم، وخاصة دعم الوقود والكهرباء والسلع الأساسية، من أبرز نقاط الاختناق المالي في النظام الليبي. فبينما تهدف هذه البرامج إلى دعم الأسر والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى تشوهات اقتصادية وأوجه عدم كفاءة مالية، إذ تشجع إعانات الوقود على الاستهلاك المفرط وتساهم في تنامي عمليات التهريب خاصة نحو دول الجوار، مما يؤدي إلى هدر كبير في المال العام دون تحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة. كما أن الاعتماد الكبير على هذه البرامج يقلل من قدرة الحكومة على توجيه الإنفاق نحو المشاريع التنموية والاستثمارية التي تعزز النمو الاقتصادي طويل الأمد.

التوصية:

يتطلب الموقف المالي الراهن إصلاح منظومة الدعم بشكل شامل وإعادة توجيه الموارد العامة نحو الإنفاق التنموي والاستثماري. يشمل ذلك وضع سياسات دقيقة لتحديد الفئات المستحقة للدعم، تقليل الهدر المالي، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد بما يضمن تحقيق أهداف التنمية وتحسين العدالة الاجتماعية.

26.1 التحديات الرقابية والحوكومية

تتمثل التحديات الرقابية والحوكومية في ليبيا في ضعف نظم الرقابة والمساءلة والشفافية في إدارة المال العام، مما يضعف كفاءة الأداء الحكومي ويزيد من مخاطر الفساد وسوء تخصيص الموارد. ومن أبرز مظاهر هذه التحديات:

- انتشار الفساد المالي والإداري في بعض المؤسسات العامة، مما يحد من القدرة على توجيه الموارد بكفاءة نحو أولويات التنمية.
 - ضعف الشفافية في إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، ما يؤدي إلى صعوبة تقييم استخدام الموارد العامة وقياس فعالية البرامج الحكومية.
 - محدودية الإفصاح عن البيانات المالية، الأمر الذي يقلل من قدرة الجهات الرقابية والمواطنين على متابعة الإنفاق العام ومحاسبة المسؤولين.
 - ضعف نظم المساءلة والمحاسبة المالية، بحيث لا توجد آليات فعّالة لضمان التزام الجهات الحكومية بالمعايير المالية والاقتصادية المعتمدة.
- هذا الواقع يعقد جهود الرقابة المالية ويضعف فعالية آليات المساءلة، ويؤدي في بعض الحالات إلى تخصيص الأموال العامة دون تخطيط واضح أو تقييم للأولويات الاقتصادية. كما أن محدودية

الشفافية تجعل من الصعب على الجهات الرسمية تقييم مدى كفاءة استخدام الموارد العامة، مما يزيد من احتمالية سوء الإدارة والفساد وتقويض الاستقرار المالي.

التوصية:

تعزيز نظم الرقابة والمساءلة المالية، وزيادة الشفافية في العمليات الميزانية والإفصاح عن البيانات المالية.

جدول 10 أبرز تحديات المالية العامة في ليبيا والآليات المقترحة لمعالجتها

التحدي	الآثار على المالية العامة	آليات الحل المقترحة
العجز المالي وارتفاع المديونية	يقلص الحيز المالي المتاح للإنفاق على التنمية والخدمات، ويزيد المخاطر المالية والاقتصادية.	-ضبط الإنفاق العام وتقليل العجز الهيكلي. -وضع آلية واضحة لإطفاء الدين العام. -تحسين التخطيط المالي طويل الأمد.
صدمات أسعار النفط	انخفاض الإيرادات الحكومية عند انخفاض الأسعار أو توقف الإنتاج، مما يؤدي إلى أزمات مالية.	-تنويع مصادر الإيرادات بعيداً عن النفط. -إنشاء صناديق استقرار مالي لامتناع الصدمات النفطية. -تعزيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية (زراعة، طاقة متجددة، سياحة).
الإنفاق غير المنضبط والجمود السياسي	ضعف تنفيذ الميزانية، إنفاق خارج الإطار المرسوم، ازدواجية النفقات.	-توحيد المؤسسات المالية وتعزيز التنسيق بين السلطات. -اعتماد ميزانية واحدة وواضحة على المستوى الوطني. -تفعيل آليات الرقابة على الإنفاق.
ضغوط العملة والتضخم	تآكل قيمة العملة المحلية، ارتفاع التضخم، انخفاض القوة الشرائية للمواطنين.	-الحد من التمويل النقدي للعجز. -تعزيز الاحتياطات الأجنبية. -متابعة السياسات النقدية لتثبيت أسعار الصرف.
ضعف الإدارة المالية وتعبئة الموارد	عدم قدرة السلطات المحلية على جمع الإيرادات بكفاءة، ضعف التنفيذ المالي، هدر الموارد.	-تحسين نظم تحصيل الإيرادات والشفافية في الإدارة المالية. -تدريب الكوادر المالية والإدارية. -تعزيز المساءلة والمحاسبة المالية على جميع المستويات.

إن إدارة المال العام في ليبيا تواجه تحديات مركبة تشمل الجوانب الهيكلية والمؤسسية، والفوارق الاقتصادية، والاعتماد على الاقتصاد الريعي، ونظم الإنفاق والدعم، إضافة إلى أوجه القصور في الرقابة والحوكمة. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر في قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وضمان العدالة الاجتماعية، واستقرار المالية العامة.

لذلك، فإن معالجة هذه التحديات تتطلب إصلاحات شاملة تشمل توحيد المؤسسات المالية، تعزيز الحوكمة والشفافية، تنويع مصادر الإيرادات، إعادة توجيه الإنفاق نحو التنمية، وتبني سياسات اقتصادية

متوازنة تقلل الفوارق الإقليمية وتعزز استدامة الموارد. يمثل تنفيذ هذه الإصلاحات شرطاً أساسياً لاستعادة استقرار الدولة وتعزيز قدرتها على إدارة المال العام بكفاءة وعدالة، بما يساهم في تحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين.

الباب الثاني: إدارة النفط والموارد السيادية

الملخص التنفيذي

تمهيد

يمثل قطاع النفط العامل الأهم في الاقتصاد الليبي، إذ يوفر حوالي 94% من موارد النقد الأجنبي ويشكل حوالي 80% من الناتج القومي. وبالرغم من تدفق النفط لأكثر من 63 عامًا، لم يُستفد من هذه الفترة في تنمية موارد اقتصادية جديدة قبل أن يأتي الوقت الذي ينضب فيه هذا المورد، بل تعرض فيها الاستثمار في القطاع لتراجع كبير في الثمانينيات والتسعينيات وما بعد عام 2011. وقد نتج عن هذا أضرار كبيرة لمكامن النفط والغاز ومعدات استخراجِه وأنابيب نقله وموانئ تصديره، بالإضافة إلى قِدَم التقنية المستخدمة في إنتاجه. وأصبح وجهة للتوظيف والنقل دون اعتداد بالملاك الوظيفي أو المهارات المطلوبة. واستُخدم جزء من الأموال المخصصة له مؤخراً في زيادة المرتبات والمزايا أسوة بقطاعات أخرى. في حين لا تزال هناك حاجة كبيرة لمعالجة الأضرار، وتطوير قدرات ليبيا على الإنتاج وإضافة قيمة لإنتاج النفط بتكريره وصناعة البتروكيماويات، وتطوير قطاع الغاز، واستكشاف جدوى استخراج احتياطات الغاز الصخري والنفط الصخري.

في ظل غياب تطوير قطاع النفط والاستفادة منه الاستفادة الكاملة لتنويع الاقتصاد، وضعف مصادر الإيرادات السيادية الأخرى المتمثلة في الضرائب المحلية والاستثمارات الخارجية، تواجه ليبيا مخاطر اقتصادية كبيرة. وتبعات هذه المخاطر ستكون المزيد من عدم الاستقرار، استمرار الصراع على الموارد، ضنك المعيشة لعامة الناس، وهجرة الموارد البشرية ورأس المال إلى بيئة أكثر جاذبيةً واستقراراً. ومع النمو السكاني في ليبيا والضغط السكاني الذي تشهده بعض دول الجوار، وغياب التأهيل المناسب للعمل وانحسار فرص العمل في القطاع العام، تتعرض البلاد لمخاطر حقيقية تهدد مستقبلها وأمنها. تفادي تحول هذه المخاطر المحتملة، أو ربما المؤكدة، يستوجب عملاً استراتيجياً يتمثل في إصلاحات عاجلة وخطة على المدى المتوسط والطويل لتطوير قطاع النفط والغاز وتنمية الإيرادات السيادية الرئيسية الأخرى لتنويع الاقتصاد وتحقيق تنمية بشرية ومكانية مستمرة في أرجاء البلاد.

التوصيات

المدى الآني والقصير

استعادة إنتاج النفط وتطوير صناعاته:

- تطوير برامج الصيانة العاجلة لمعدات استخراج وإنتاج ونقل النفط، وتحديثها ورصد الأموال اللازمة، وجذب الاستثمارات ومتابعة الالتزام بها؛ بتحديد مراحل الإنجاز ومراقبة التنفيذ كشرط لاستمرار التمويل.
- دراسة مكامن النفط ورفع القدرة الإنتاجية للحقول وفق نتائجها، وبما يعظم من كمية النفط المستخرجة منها، وتطوير الحقول الصغيرة المكتشفة، وربط الآبار غير المنتجة بمنظومات الإنتاج، والتوسع في حفر آبار النفط لغرض التطوير والاستكشاف.

- اقتصار برامج التدريب بالخارج على التدريب غير المتوفر محلياً في مراكز تدريب مميزة وحصره في العناصر المستهدفة وفق خطة لرفع الكفاءات.
- نشر بيانات تفصيلية أسبوعية وشهرية تبين الكميات المصدرة من النفط والغاز ومتوسط سعر بيعها وإجمالي قيمتها، والمبالغ المحصلة من مبيعات النفط والغاز والإتاوات والضرائب وتحديد الفترة الخاصة بكل قيمة محصلة، والكميات الموردة من المحروقات والمبالغ المدفوعة مقابلها.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات النفطية على أساس المنافسة الشفافة.
- تقييم موضوعي لنتائج جولة الاستكشاف الجارية حالياً، والتحضير لجولات أخرى من شأنها الإسهام في زيادة الاحتياطي وتعويض الاحتياطيات النفطية المستنزفة ورفع معدلات الاستخراج والاسترداد.
- دراسة العودة لفكرة الامتيازات للاستفادة من القدرات التقنية والفنية المتوفرة للشركات المتميزة، مع إتاحة فرص للبيبين في العمل والمساهمة وفق معايير الكفاءة.

المدى المتوسط

- تجديد البنى الأساسية لقطاع النفط والغاز وتقنية إنتاج النفط.
- تطوير حقول النفط والغاز لإطالة عمرها وزيادة الاحتياطي وقدرتها الاستخراجية (إنتاجيتها) وتوظيف أحدث تكنولوجيات الاسترداد الإضافي.
- الاستثمار في تطوير وتجديد البنى التحتية للحقول والمنشآت النفطية.
- الاستثمار في مشروعات التطوير والمحافظة على القدرة الاستخراجية (الإنتاجية).
- رفع معدلات إنتاج الغاز، وتقليل حرق الغاز إلى الحد الأدنى باستخدام تقنية تسيليل الغاز المصاحب، وتوفير الغاز لمحطات الكهرباء وتصدير الفائض، ودراسة مشاريع الغاز المسال لغرض تصديره.
- الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية متى اتضحت الجدوى الاقتصادية لإنتاج البولي إيثيلين، البولي بروبيلين، الأسمدة، الأمونيا، الميثانول، وصناعات اللدائن.
- الاستثمار على أساس الجدوى الاقتصادية في تطوير المصافي النفطية القائمة وإنشاء مصفاة الجنوب، تطوير وحدات التكرير الحديثة ورفع جودة المنتجات النفطية، تقليل استيراد الوقود وتصدير الفائض، والاستفادة من مخلفات المرحلة الأولى من تكرير النفط بتكريرها.
- تطوير منظومة صناعية وخدمية متكاملة تدعم قطاع النفط والغاز وتقلل الاعتماد على الخدمات الخارجية مرتفعة التكلفة، أولوياتها: إنشاء ورش صيانة مركزية، تطوير الصناعات الهندسية، إنشاء مخازن استراتيجية موحدة، تصنيع بعض قطع الغيار محلياً، وتطوير خدمات الإمداد.

حوكمة قطاع النفط

- الاستفادة من القانون رقم 14 لسنة 2010 في إقامة مدن ذات طبيعة خاصة للصناعات البتروكيمياوية والنفطية والخدمات المرتبطة بها، والصناعات التي تقوم عليها.

- تنظيم العلاقة المؤسسية بين وزارة النفط والغاز، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومجلس الطاقة، بما يضمن وضوح الاختصاصات وتكامل الأدوار، ويحول دون تكرار الاختلالات والممارسات السلبية التي شهدتها القطاع خلال السنوات الأخيرة، مع الحد من التدخلات السياسية في الجوانب الفنية والتشغيلية، بما يعزز الاستقرار المؤسسي ويحافظ على كفاءة القطاع وسمعته محلياً ودولياً.
- إعداد خطة استراتيجية شاملة لقطاع النفط تشمل دراسة إعادة تنظيم وهيكله قطاع النفط للرفع من كفاءة الأداء وضمان الشفافية، وتكامل الاختصاصات بدلاً من تداخلها وتعارضها، بما في ذلك دراسة تحويل المؤسسة الوطنية للنفط إلى شركة قابضة تعمل وفق معايير كفاءة العمل ومحاسبة التكاليف والاستفادة من تجارب دول النفط المشابهة.
- استقطاب بيوت الخبرة العالمية للمشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية والدراسات اللازمة لرفع كفاءة قطاع النفط وتطويره.
- تطوير نظم الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء داخل المؤسسة الوطنية للنفط واستحداث لجنة لتدقيق المخاطر.
- الرقابة على المشتريات عن طريق تفعيل منظومة المراقبة ووقف عقود التكليف المباشر.
- تعيين طرف مستقل لمراجعة حسابات قطاع النفط وإخضاع المؤسسة والشركات للرقابة.
- إيقاف التعامل بآلية الدفع بالإئابة لافتقارها إلى آلية الشفافية والرقابة.
- تسوية الاتفاقيات والالتزامات بخصوص القطاع النفطي.
- تبني نظام حوكمة وفق أفضل الممارسات شامل.
- إلزام المؤسسة الوطنية للنفط بإعداد: موازنات تشغيلية سنوية، خطط استثمارية متعددة السنوات، خطط إنتاج ونضوب واقعية، وحسابات ختامية مدققة.
- إيداع الإيرادات في حساب سيادي موحد، تمويل المؤسسة وفق موازنات معتمدة، السماح بالاقتراض المنظم، إصدار أدوات دين وفق ضوابط واضحة واستخدامات محددة.
- ربط التمويل بالأداء: تكلفة إنتاج البرميل قياس كفاءة الأداء؛ توقفات الإنتاج غير المخطط لها، قياس الجاهزية، وغيرها من أدوات قياس الأداء.
- إيقاف عمليات مبادلة النفط لأي غرض، والالتزام ببيع النفط وشراء مشتقاته ومستلزمات إنتاجه وفق إجراءات ومناقصات شفافة، وسداد قيمتها باعتمادات مستندية.
- المؤسسة الوطنية للنفط هي الجهة الوحيدة المخولة ببيع النفط والغاز الليبي ولا يجوز تخويل سواها بهذه الصلاحية، على أن تكون عمليات البيع مقابل اعتمادات مستندية تودع قيمتها في المصرف الليبي الخارجي ومنه لحساب الخزانة العامة لدى المصرف المركزي

المدى المتوسط والطويل

- تطوير قانون النفط الصادر في سنة 1955 بما ينظم القطاع واختصاصات هيكله، وبما يضمن حسن تسيير القطاع وعملياته وفق أفضل الممارسات الدولية، ويحقق معايير الكفاءة والشفافية، ويحد من تأثير الصراعات السياسية على القطاع والاقتصاد الوطني.
- إنشاء هيئة تنظيم مستقلة للطاقة والنفط تكون منفصلة عن الجهات التنفيذية والتشغيلية تضم خبراء نفط وغاز، اقتصاد وطاقة، قانون، ومحاسبة، وحوكمة. عملها مراجعة اللوائح لتطوير البيئة التنظيمية، اعتماد العقود لحماية المصلحة الوطنية، الرقابة على الأداء لرفع الكفاءة، إصدار التقارير لتعزيز الشفافية.
- استثمار جزء من دخل النفط في التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة استعداداً لمرحلة تالية لهيمنة النفط على الطاقة وتوجيه أكبر كمية ممكنة من النفط ومشتقاته للتصدير والحصول على نقد أجنبي.

المدى الآني والقصير

الإيرادات السيادية - الضرائب:

- إعداد مشروع لتحديث قانون الضرائب وليصبح أداة فعالة لتمويل الخزينة العامة وإدارة السياسات المالية.
- إعداد مشروع لتحديث قانون الجمارك ليكون مكملاً للسياسات الاقتصادية ويشجع على تصدير المنتجات المحلية.

المدى المتوسط والطويل

- تحديث قوانين الضرائب لتبسيط الإجراءات، مكافحة التهرب، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، تبسيط الفئات الضريبية وحصرها في فئتين أو ثلاث، واعتماد نظام ضرائب رقمي.
- تحديث قانون الجمارك.
- اعتبار أن الضرائب والجمارك من أدوات السياسة المالية الأساسية لذا لا بد أن يكون هناك صلاحيات قانونية للحكومة لتعديلها حسب ما تقتضيه سياساتها.

المدى الآني والقصير

الإيرادات السيادية - المؤسسة الليبية للاستثمار:

- المؤسسة الليبية للاستثمار في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة، وإلى أن تشارك كل القوى السياسية الرئيسية في دعم إعادة هيكلتها وفق الخطط المعدة لهذا الغرض والتي هي على أرفف المؤسسة.
- الشروع في تصفية كل الشركات المتعثرة التابعة لمؤسسة الاستثمار وفق الدراسات المنجزة، وتركيز جهودها على إعادة استثمار محصلة التصفية، والتي ستؤدي إلى تقليص الوظائف في هذه الشركات وتحويلها إلى كيانات منتجة تحت إدارة مهنية ليس لها علاقة بالعمل السياسي.

- المسار الاقتصادي السابق قبل 6 سنوات طالب بمراجعة تصرفات المؤسسة المالية ونشر قوائمها المالية ولم ينجز العمل المطلوب، ومؤخراً أشار مجلس الأمن إلى ضرورة إنجاز هذا العمل.

المدى المتوسط

- تعديل قانون المؤسسة الليبية للاستثمار لتوضيح العديد من النقاط المتعلقة بأهدافها، الإشراف عليها، استقلال قراراتها، استثماراتها بالعملة المحلية، صلاحيات وظائفها القيادية، علاقتها بباقي أجهزة الدولة، توضيح آليات دعمها للخرانة العامة وعزل هذا الجانب عن تنمية أموال الأجيال القادمة، تحديد طريقة تحويل حصة الأجيال القادمة من دخل النفط إلى المؤسسة بانتظام حتى في سنوات العجز.

المدى الآتي والقصير

- الإيرادات السيادية - تنويع الاقتصاد ومعالجة الهشاشة الاقتصادية:
- التحول عن الاقتصاد الريعي أولوية تستوجب الشروع في العمل على إعداد خطط لتنويع الاقتصاد وتحويله إلى الإنتاج بدل الاستهلاك للإعداد لمرحلة تالية ينتهي فيها النفط.
- القيام بمسح سكاني واقتصادي دوري لتعريف الهشاشة الاقتصادية وتحديد أماكن تركزها.
- وضع خطط للتعامل مع الهشاشة الاقتصادية.

المدى المتوسط والطويل

- تنفيذ خطط استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتوسيع دور القطاع الخاص في تنمية قطاعات صناعية وخدمية جديدة وتساهم في تنمية الناتج القومي.
- استطلاع نتائج خطط التعامل مع الهشاشة الاقتصادية وتطوير الخطط للتعامل مع أوجه القصور.

الباب الثاني إدارة النفط والموارد السيادية

الفريق المكلف بصياغة الباب الثاني

د. طاهر رمضان القطعاني	د. محسن علي الدريجة
أ. د. حميدة ميلاد أبو رونية	أ. عبد المنصف محمود الشلوي
أ. محمد خالد عبدالله الغويل	أ. عبد الباسط رمضان جبوع

الفصل الاول: إدارة قطاع النفط

تمهيد

قطاع النفط هو المحرك الرئيسي ويكاد يكون الوحيد للاقتصاد الليبي وبعد مرور أكثر من 64 سنة منذ بداية تصديره لا يزال هو المورد السيادي الأكبر. هو مصدر أكثر من 94% من النقد الأجنبي الذي به تورد ليبيا حوالي 80% من احتياجاتها من المنتجات بمختلف أنواعها. وبالرغم من الإعلان مراراً وتكراراً عن أهمية تنويع الاقتصاد وتكوين مصادر دخل بديلة أكثر ديمومة من النفط، لا تزال الموارد السيادية الأخرى قليلة الأهمية بالمقارنة، خاصة تلك التي تساهم في توازن التجارة الدولية واستقرار سعر صرف الدينار الليبي. ففي الوقت الذي تشكل فيه مصادر سيادية أخرى مثل الضرائب نسبة ضئيلة من الموارد السيادية المحلية، هناك جهات أخرى وجدت لإدارة وتنمية الموارد السيادية بالعملات الدولية أهمها المؤسسة الليبية للاستثمار. وهي تبقى مجمدة بنسبة حوالي 34% ولم يسبق لها أن شاركت بشكل منتظم في تمويل الخزانة العامة، ولا تزال في حاجة لتوضيح أهدافها وطريقة عملها لتتحول إلى الجهة المدبرة لأموال الأجيال القادمة بكفاءة ملائمة ومصدر لتمويل الخزانة العامة عند الحاجة.

للولصول لتوصيات حول هذه القضايا يبدأ هذا الجزء بتناول قطاع النفط، ظروفه الحالية والتوصيات التنفيذية والتنظيمية المتعلقة بمعالجة الصعوبات التي تواجهه، ثم يتناول نظام الضرائب، وإدارة الموارد السيادية واستخداماتها.

1.2 واقع قطاع النفط

قُدِّر إجمالي احتياطيات ليبيا من النفط المكتشفة والقابلة للاستخراج بالتقنيات التقليدية الحالية بحوالي 48 مليار برميل، وهذه الاحتياطيات استُنزف جزء كبير منها منذ اكتشاف النفط وأضيفت إليها الاكتشافات التي أضيفت على مرّ السنين. بمعدل الإنتاج الحالي يتبقى لدى ليبيا حوالي 18 عاماً من إنتاج النفط عند المستويات الحالية، وهذا رقم يستدعي الانتباه لأمرين: الأول هو ضرورة إدراك أن استخدام دخل النفط لتكوين مصادر بديلة له هو أمر مصيري ولا يحتمل الانتظار، والثاني هو أن عمليات الاستكشاف والتطوير تتطلب جهداً أكبر لتعزيز الاحتياطيات لإعطاء ليبيا فرصة أكبر للتنمية عوضاً عن تلك التي لم تستفد منها بالقدر المطلوب فيما مضى.

تقدر الدراسات الأولية أن ليبيا لديها أيضاً ما بين 18 إلى 26 مليار برميل من النفط الصخري قابلة للاستخراج، ولكنها تتطلب كميات كبيرة من المياه، وهذه عقبة يمكن تجاوزها إذا تطورت تقنيات الاستخراج الحالية، وتبين لاحقاً أن طبيعة الآبار تتطلب كميات أقل من المياه وفق التقنيات المتاحة حالياً وإمكانية إعادة تدوير المياه المستخدمة، ولكن تظل تكلفة إنتاجها مرتفعة مقارنة بالنفط التقليدي. وهذه الكمية إذا ثبتت جدوى استخراجها، قد تسمح بإطالة أمد فرصة البحث عن مصادر طاقة بديلة وتكوين

نشاط اقتصادي أكثر ديمومة من الطاقة الأحفورية. ولتكوين فكرة أفضل حول النفط الصخري في ليبيا ينبغي إجراء استكشافات وحفر آبار تجريبية لدراسة متطلبات وتكلفة استخراجه.

تعد المؤسسة الوطنية للنفط وشركاتها من أكبر الكيانات الاقتصادية في ليبيا من حيث حجم الإيرادات والأصول الرأسمالية والبشرية، فضلاً عن كونها تعمل في قطاع استراتيجي وسيادي يمثل المصدر الرئيسي للدخل الوطني. وبالرغم من ذلك لا يزال القطاع قائماً على منطق طلب الميزانية من الدولة بعيداً عن منطق الإدارة الاقتصادية للأصول وحساب التكاليف والعوائد، الأمر الذي نتج عنه تضخم المصروفات التشغيلية وغياب الحافز على الترشيح والكفاءة وتحميل الدولة أعباء إضافية.

ومع أهميته الأساسية، مر قطاع النفط بفترات إهمال طويلة، آخرها بعد عام 2013 بعدما زادت حدة الصراع السياسي ونتج عنه انخفاض معدلات الإنتاج التي تجاوزت 1.6 مليون برميل عام 2013 إلى أقل من 200 ألف برميل يومياً عام 2015، ونتيجة لفترات الإغلاق الطويلة والتخريب ونهب المعدات وتردي حالة آبار وأنابيب نقل النفط، تطلبت عودة الإنتاج بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته البلاد مؤخراً صيانة واسعة وتطوير حقول مكتشفة منذ زمن لزيادة الإنتاج، إلا أن الموارد الضرورية لم تتوفر له إلا جزئياً بعد عام 2019 وبشكل غير منتظم.

تحسنت الأوضاع بعد عام 2019، وبدأت معدلات استخراج النفط في الازدياد، وباشرت المؤسسة الوطنية للنفط بإعداد خطط طموحة كان الهدف منها إعادة الإنتاج لما كان عليه قبل 2011، ومستهدفة معدل إنتاج 2 مليون برميل في اليوم، إلا أن هذه الخطة تعرقلت نتيجة تأخر وعدم صرف الميزانيات اللازمة بشكل منتظم، مما أدى إلى تدني وتيرة العمل وتراكم الديون على العديد من الشركات التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط، وأثر ذلك سلباً على عمل سلاسل التوريد ونتج عنه نقص حاد في قطع الغيار. وحتى بعد توفر الإمكانيات بعد عام 2021 واجهت المؤسسة مطالبات بزيادة المرتبات والتوظيف، وللإستجابة للمطالب أسوة بقطاعات أخرى وجّهت باستخدام جل المبالغ المقدمة إلى قطاع النفط لأغراض أخرى غير الصيانة والاستكشاف والتطوير.

2.2 الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية

أدت هذه التراكمات التي تعرضت لها البنية التحتية لقطاع النفط لأضرار جسيمة، منها على سبيل المثال:

- توقف أعمال الصيانة مما أدى إلى ضعف البنية التحتية لخطوط الإنتاج وحوادث تسربات متكررة وتلوث بيئي.
- خروج العديد من المعدات السطحية عن العمل.
- تدهور حالة الموانئ وشبكات الكهرباء.

- ارتفاع غير مسبوق في عدد العاملين بالقطاع أثر سلباً على تقديم الخدمات مثل النقل والإيواء والتغذية وفاقم من الديون، فضلاً عن زيادة غير مسبوقة في المرتبات والمزايا نتيجة نقل أعداد كبيرة من القطاعات الأخرى.
 - عمليات تعيين عشوائية دون الأخذ بالملاكات الإدارية المعتادة أدت إلى حدوث إرباك في العمل وتدني مستوى الأداء إلى مستويات غير مسبوقة، الأمر الذي يتطلب وضع قيود على التعيينات والنقل العشوائي لهذا القطاع الحيوي.
- ولهذا تناول أعضاء الحوار الاقتصادي ضرورة أن تتبنى المؤسسة الوطنية للنفط خطة تنفيذية لمعالجة أهم المشاكل القائمة والاتجاه نحو إنجاز مجموعة من أولويات العمل، والتوجه ولو بشكل تدريجي نحو نمط تشغيل المؤسسة بتمويل نشاط شركاتها دون تحميل الخزنة العامة أي أعباء إضافية، مع ضرورة ربط الإنفاق بحساب التكاليف والعوائد، والربح والخسارة. كما أكد الأعضاء بالمسار الاقتصادي أن هذا التوجه سيساهم في تعزيز الشفافية وخفض التكاليف ورفع الإنتاجية وزيادة الأرباح ودعم سمعة وهيبة المؤسسة وإعادة الثقة بها وبشركاتها.

جدول 11 تدهور البنية التحتية للقطاع وانعكاساته التشغيلية والبيئية

المجال	أبرز الأضرار والتحديات
خطوط الإنتاج والنقل	تكرار التسربات النفطية، وتراجع الكفاءة التشغيلية، وارتفاع الفاقد الفني نتيجة تهالك أجزاء من الشبكات وخطوط الأنابيب.
المعدات السطحية والمنشآت التشغيلية	خروج عدد كبير من المعدات عن الخدمة بسبب التقادم وضعف الصيانة والأضرار الناجمة عن الإغلاقات والصراعات.
الموانئ النفطية ومنظومات التصدير	تدهور الأرصفة وأنظمة التحميل والتخزين، مما أثر في كفاءة عمليات الشحن والتصدير والاستجابة التشغيلية.
شبكات الكهرباء والطاقة المساندة	ضعف الاستقرار الكهربائي والانقطاعات المتكررة، الأمر الذي أثر سلباً على استمرارية العمليات الإنتاجية.
أنظمة التحكم والتشغيل	تقادم الأنظمة الفنية وضعف التحديث التكنولوجي، بما يحد من كفاءة المراقبة والتحكم والإدارة التشغيلية.
البيئة والسلامة الصناعية	ارتفاع مخاطر التلوث البيئي والحوادث التشغيلية نتيجة ضعف معايير السلامة والصيانة الوقائية.
التوظيف العشوائي	زيادة كبيرة في عدد الموظفين ونقلهم من قطاعات أخرى دون مراعاة الملاك الوظيفي والمهارات والخبرة

3.2 المتطلبات التنفيذية للنهوض بقطاع إنتاج النفط

لننهوض بهذا القطاع الحيوي يجب على أي حكومة قادمة اتخاذ تدابير سريعة، بما في ذلك إعداد خطة استراتيجية لتحديد أولويات العمل والبدء في تنفيذها، ويتطلب ذلك توفير الميزانيات المطلوبة لمشروعات رفع قدرة الإنتاج، وزيادة معدلات استخراج الغاز، وإتمام أعمال الصيانة العاجلة للخطوط المتهاكة، وصيانة الموانئ النفطية، والتحول التدريجي من تصدير الخام إلى إنتاج وتصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية، ولضمان نجاح العمل حسب الأولويات:

- يجب ربط الميزانيات ببرامج رقابية صارمة، مع مراجعة المصروفات في ضوء النتائج المحققة مقارنةً بالمستهدف، وقياس نسب الانحراف عن الأهداف المحددة من خلال تطبيق نظام مؤشرات قياس الأداء (KPI).

- ضرورة العمل على إعداد خطة متكاملة للاستكشاف للحفر التطويري للمحافظة على الاحتياطي ومعدلات الإنتاج وتعويض الفاقد وإجراء دراسات مكامن النفط للوقوف على حالتها ومدى قابليتها لزيادة الإنتاج، وعدم الدخول في أي تعاقدات سريعة وغير مدروسة، مما سيكون له الأثر السلبي على تلاشي الاحتياطيات النفطية بشكل سريع.

- ينبغي الإسراع في تطوير الحقول الصغيرة المكتشفة وربطها بشبكات الإنتاج، لما لذلك من أثر في زيادة معدلات الإنتاج. كما يتعين استكمال ربط الآبار المحفورة بمنظومات الإنتاج في مختلف الحقول والمواقع، والعمل على معالجة المشكلات الفنية التي أدت إلى توقف عدد من الآبار عن الإنتاج وإعادتها إلى الخدمة بعد إجراء الإصلاحات اللازمة.

- العمل على استقطاب بيوت خبرة عالمية للمشاركة في تطوير قطاع النفط وتعزيز أنشطة الاستكشاف، عبر تنفيذ مسوحات جيولوجية وزلزالية بموجب عقود طويلة الأمد، مع مراعاة الظروف الراهنة للدولة، وتحسين أنماط التعاقد بما يسهم في تحفيز الشركات الكبرى المتخصصة واستقطابها للعمل في ليبيا.

- يجب على الحكومة الجديدة خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمار من خلال الحصول على مساهمات مالية من الشركات العالمية مقابل منحها حصصاً من الإنتاج وفق اتفاقيات تقاسم الإنتاج عند تحقيق اكتشافات جديدة، وكذلك إعطاء الفرصة للقطاع الخاص الليبي للمساهمة والتنافس في عمليات التطوير وتحديث البنية التحتية لقطاع النفط، هذا بالإضافة إلى حث المصارف المحلية وشركات الاستثمار الليبية على المساهمة في عمليات التمويل.

- الاهتمام بتطوير العنصر البشري وخلق كوادر وطنية؛ من العوامل التي يجب الاهتمام بها ودعمها من خلال التركيز على التدريب الداخلي والخارجي، بعيداً عن المحاصصة والإرضاء وكسب الولاءات، وأن تكون برامج التدريب هادفة ولحل مشاكل محددة.

جدول 12 الأولويات التنفيذية لإعادة تأهيل القطاع

الإجراء
إعداد خطة استراتيجية شاملة لقطاع النفط.
تطوير برامج الصيانة العاجلة.
رفع القدرة الإنتاجية للحقول.
تطوير الحقول الصغيرة المكتشفة.
ربط الآبار غير المنتجة بمنظومات الإنتاج.
التوسع في الحفر التطويري والاستكشافي.
استقطاب بيوت الخبرة العالمية.
تطوير نظم الرقابة ومؤشرات الأداء.
رفع كفاءة العنصر البشري

4.2 تطوير عمليات استخراج الغاز

تفيد التقارير الدولية أن احتياطيات الغاز الطبيعي المكتشفة في ليبيا تقدر بحوالي 54 ترليون قدم مكعب وقد استخدم جزء منها خاصةً خلال العقود الأربعة الأخيرة، كما تشير التقديرات الأولية إلى أن الاحتياطيات من الغاز الصخري قد تبلغ 123 ترليون قدم مكعب في أحواض سرت ومرزق وغدامس وفق ما أعلنت عنه المؤسسة الوطنية للنفط في أبريل 2026. ونتيجة لزيادة الطلب على الغاز محلياً ودولياً قامت المؤسسة الوطنية للنفط بالتخطيط لرفع القدرة الإنتاجية للغاز إلى 3.6 مليار قدم مكعب يومياً من خلال عدد من المشروعات الاستراتيجية إلا أن معظمها لم يتم استكماله والبعض منها متوقف لعدم وجود مخصصات مالية. ومنها على سبيل المثال:

- مشروع غاز حقلي مسلة والسريير.
- استغلال الغاز المصاحب، إذ تعد ليبيا من أكثر الدول حرقاً للغاز نسبة لإنتاجها.
- تطوير التراكيب البحرية التابعة لشركة مليتة في بحر السلام.
- مشروع تفريغ القبة الغازية بحقل 103.
- حوض غدامس.

إن ليبيا في حاجة ماسة لرفع معدلات استخراج الغاز لسد النقص الحاد في إمدادات الغاز حالياً مع الارتفاع في الطلب في المستقبل القريب، نتيجة التوسع في إنشاء مصانع جديدة ومحطات إنتاج الطاقة، وإلى مد خطوط غاز لمحطات الطاقة التي يتم تغذيتها حالياً بالوقود السائل والذي يكلف خزانة الدولة أموالاً طائلة، منها على سبيل المثال محطة كهرباء السريير وطبرق وأوباري ومحطة غرب طرابلس.

5.2 تطوير المصافي النفطية

تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصافي في ليبيا 380 ألف برميل يومياً موزعة كما يلي:

جدول 13 الطاقة الإنتاجية لمصافي تكرير النفط في ليبيا

الطاقة الإنتاجية	المصفاة
220 ألف برميل يومياً	رأس لانوف
120 ألف برميل يومياً	الزاوية
20 ألف برميل يومياً	طبرق
10 آلاف برميل يومياً	السرير
10 آلاف برميل يومياً	البريقة

مصفاة رأس لانوف مخصصة لإنتاج النافثا التي تغذي مصنعي الإيثيلين والبولي إيثيلين، كما تنتج عدداً من المنتجات الأخرى، مثل الزيت الثقيل والمواد الأولية اللازمة لإنتاج البنزين، والتي تُنقل إلى مصفاة الزاوية. إلا أن هذه المصفاة متوقفة عن العمل منذ أكثر من 14 عاماً بسبب وجود نزاع قانوني ومالي مع الشركة الإماراتية المشغلة لها.

ويجب على الحكومة الجديدة الإسراع في تسوية هذا النزاع، علماً بأن إعادة تشغيل المصفاة، في حال إنهائها، ستطلب إجراء عمرة جسيمة وإعادة تأهيل شاملة لتمكينها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية. كما تبرز أهمية إجراء دراسة فنية واقتصادية لتقييم جدوى الاستمرار في تصنيع مادتي الإيثيلين والبولي إيثيلين. وفي حال أثبتت الدراسة عدم الجدوى الاقتصادية، فيُتترح تطوير المصفاة وتحويلها إلى مصفاة تقليدية لإنتاج المحروقات الأساسية التي تحتاجها السوق الليبية.

يجب العمل على زيادة القدرة الإنتاجية للمصافي القائمة، من خلال رفع طاقتها التشغيلية بما يتناسب مع احتياجات المناطق التي تخدمها، إضافة إلى الاستفادة من المواد المتبقية والمخلفات النفطية التي يمكن معالجتها وتحويلها إلى محروقات سائلة تدر على الدولة عوائد إضافية، بدلاً من بيعها بأسعار متدنية. إن تطوير المصافي الليبية ورفع قدراتها الإنتاجية من شأنه أن يسهم في الحد من أزمة الوقود المتكررة، كما يتيح إمكانية تصدير الفائض من الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويوفر إيرادات إضافية لخزينة الدولة.

أما مصفاة الجنوب، فتُعد من المشروعات المتوقفة منذ سنوات طويلة، رغم معاناة سكان الجنوب من نقص المحروقات، بل وانعدامها في بعض الأحيان، وما يترتب على ذلك من ارتفاع أسعارها. وعليه، فإن استكمال هذا المشروع بصورة عاجلة يُعد ضرورة لضمان توفير المحروقات لهذه المناطق النائية بصورة منتظمة ومستقرة. ويمكن إيجاز التوصيات كالآتي:

- تطوير المصافي القائمة.
- إنشاء مصفاة الجنوب.
- رفع جودة المنتجات النفطية.
- تقليل استيراد الوقود.
- الاستفادة من المخلفات النفطية.
- تطوير وحدات التكرير الحديثة.

6.2 الدخول في مجال الصناعات البتروكيميائية

تعتبر الصناعات البتروكيميائية إحدى أهم الركائز الصناعية في الدول المنتجة للنفط، حيث إنها تنتج مواد أولية للعديد من المنتجات اللازمة لمختلف الأنشطة، كما أن الدخول في هذا المجال يحقق أرباحاً إضافية تعزز قدرة الاقتصاد على التنويع وزيادة الدخل، هذا بالإضافة إلى استيعاب عدد كبير من الباحثين عن العمل، وخلق فرص إضافية لإنشاء صناعات متطورة، خاصة إذا ما انخفض استخدام النفط في إنتاج المحروقات مع تطور مصادر الطاقة البديلة.

وبالرغم من أن الدولة الليبية قد تخلفت في هذا المجال، فإنها تستطيع مواكبة هذه الصناعة من خلال جذب شركات عالمية تمتلك الخبرة والتقنية، عبر إنشاء شركات مشتركة تسهم في نقل التقنية، ورفع كفاءة المهارات المحلية، والمساهمة في رأس المال، وتولي إدارة العمل. إن الدخول في هذا المجال سيعزز الاقتصاد المحلي ويساهم في دفع عجلة التنمية.

وتمثل الصناعات البتروكيميائية أحد خيارات تنويع الاقتصاد الليبي وزيادة القيمة المضافة للموارد النفطية والغازية. وقد أثبتت التجارب الدولية أن الدول المنتجة للنفط التي نجحت في بناء صناعات بتروكيميائية متقدمة تمكنت من تحقيق تنويع اقتصادي واسع، وخلق وظائف عالية القيمة، وتعزيز صادراتها الصناعية. وينبغي على ليبيا التوسع في الصناعات التالية:

- البولي إيثيلين.
- البولي بروبيلين.
- الأسمدة.
- الأمونيا.
- الميثانول.
- الصناعات البلاستيكية.

كما يوصي الفريق بإنشاء شركات استراتيجية مع شركات عالمية متخصصة لنقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الوطنية..

7.2 إنشاء مناطق صناعية

في كثير من الأحيان يتم إرسال معدات دوارة مثل قطع التوربينات والضواغط لغرض صيانتها خارج الدولة مما يكلف شحن هذه المعدات مبالغ مالية كبيرة وتعطيل أعمال الصيانة، فمن الأجدر إنشاء ورش مركزية تقوم بأعمال الصيانة لكافة الشركات، مما يساهم في نقل التقنية وتقليل التكاليف على المدى الطويل.

كما يمكن إنشاء مخازن مركزية لتخزين قطع الغيار والأنابيب والمواد الكيميائية التي تستخدم من قبل كل الشركات، على أن يتم التعاقد على شراء هذه المواد مباشرة من قبل المؤسسة، بما يمكنها من الحصول على عروض وشروط أفضل مقارنة بقيام الشركات التابعة لها بالتعاقد بصورة منفردة، على أن تُحمّل تكلفتها على تلك الشركات بعد استلامها.

تحتاج ليبيا إلى تطوير منظومة صناعية وخدمية متكاملة تدعم قطاع النفط والغاز وتقلل الاعتماد على الخدمات الخارجية مرتفعة التكلفة. وتشمل الأولويات:

- إنشاء ورش صيانة مركزية.
- تطوير الصناعات الهندسية.
- إنشاء مخازن استراتيجية موحدة.
- تصنيع بعض قطع الغيار محلياً.
- تطوير الخدمات اللوجستية.

الجدول التنفيذي المقترح

يتطلب تنفيذ الإصلاحات المقترحة وجود برنامج زمني واضح يحدد الأولويات والمسؤوليات ومؤشرات الأداء ومصادر التمويل. ويهدف الجدول التنفيذي إلى تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى برامج عملية قابلة للقياس والمتابعة.

يهدف الجدول التنفيذي التالي إلى ترجمة التوصيات السابقة إلى خطوات عملية قابلة للتنفيذ، مع تحديد الجهات المسؤولة، والإطار الزمني، ومصادر التمويل، ومؤشرات الأداء، بما يساعد على متابعة التنفيذ وقياس النتائج بصورة منهجية.

جدول 14 الجدول التنفيذي للإصلاحات المقترحة بقطاع النفط

مؤشر الأداء	مصدر التمويل	الإطار الزمني	الجهة المسؤولة	الإجراء التنفيذي
اعتماد الخطة وبدء التنفيذ	الموازنة العامة والتمويل المحلي	قصير الأجل	الحكومة والمؤسسة الوطنية للنفط	إعداد خطة استراتيجية شاملة لقطاع النفط
خفض الأعطال والتسربات	مخصصات تشغيلية وتنموية	قصير إلى متوسط الأجل	الحكومة والمؤسسة الوطنية للنفط	صيانة البنية التحتية وخطوط الإنتاج

زيادة الإنتاج اليومي	استثمارات مشتركة	متوسط الأجل	المؤسسة الوطنية للنفط والشركاء	تطوير الحقول الصغيرة والآبار المتوقفة
تقليل استيراد الوقود	تمويل حكومي وشراكات	متوسط الأجل	وزارة النفط والمؤسسة الوطنية للنفط	إعادة تشغيل المصافي المتوقفة
زيادة إمدادات الغاز	تمويل محلي وخارجي	متوسط الأجل	المؤسسة الوطنية للنفط	تطوير مشروعات الغاز المتوقفة
رفع القيمة المضافة	استثمار محلي وأجنبي	طويل الأجل	الحكومة والقطاع الخاص	إنشاء مناطق صناعية مساندة
تحسين الكفاءة والشفافية	تمويل ذاتي	متوسط الأجل	الحكومة والمؤسسة	إعادة هيكلة المؤسسة الوطنية للنفط

المدى الآني والقصير

- تطوير برامج الصيانة العاجلة لمعدات استخراج وإنتاج ونقل النفط وتحديثها ورصد الأموال اللازمة وجذب الاستثمارات، ومتابعة الالتزام بها بتحديد مراحل الإنجاز ومراقبة التنفيذ كشرط لاستمرار التمويل.
- دراسة مكامن النفط ورفع القدرة الإنتاجية للحقول وفق نتائجها وبما يعظم من كمية النفط المستخرجة منها، تطوير الحقول الصغيرة المكتشفة وربط الآبار غير المنتجة بمنظومات الإنتاج، والتوسع في حفر آبار النفط لغرض التطوير والاستكشاف.
- اقتصار برامج التدريب بالخارج على التدريب غير المتوفر محلياً في مراكز تدريب مميزة وحصره في العناصر المستهدفة وفق خطة لرفع الكفاءات.
- نشر بيانات تفصيلية أسبوعية وشهرية تبين الكميات المصدرة من النفط والغاز ومتوسط سعر بيعها وإجمالي قيمتها، والمبالغ المحصلة من مبيعات النفط والغاز والإتاوات والضرائب وتحديد الفترة الخاصة بكل قيمة محصلة، والكميات الموردة من المحروقات والمبالغ المدفوعة مقابلها.
- تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات النفطية على أساس المنافسة الشفافة.
- تقييم موضوعي لنتائج جولة الاستكشاف الجارية حالياً، والتحضير لجولات أخرى من شأنها الإسهام في زيادة الاحتياطي وتعويض الاحتياطات النفطية المستنزفة ورفع معدلات الاستخراج والاسترداد.
- دراسة العودة لفكرة الامتيازات للاستفادة من القدرات التقنية والفنية المتوفرة للشركات المتميزة، مع إتاحة فرص للبيبين في العمل والمساهمة وفق معايير الكفاءة.

المدى المتوسط

- تجديد البنى الأساسية لقطاع النفط والغاز وتقنية انتاج النفط.
- تطوير حقول النفط والغاز لإطالة عمرها وزيادة الاحتياطي وقدرتها الاستخراجية (إنتاجيتها) وتوظيف أحدث تكنولوجيات الاسترداد الإضافي.
- الاستثمار في تطوير وتجديد البنى التحتية للحقول والمنشآت النفطية.
- الاستثمار في مشروعات التطوير والمحافظة على القدرة الاستخراجية (الإنتاجية).
- رفع معدلات إنتاج الغاز، تقليل حرق الغاز إلى الحد الأدنى باستخدام تقنية تسييل الغاز المصاحب، توفير الغاز لمحطات الكهرباء وتصدير الفائض، ودراسة مشاريع الغاز المسال لغرض تصديره.
- الاستثمار في الصناعات البتروكيميائية متى اتضحت الجدوى الاقتصادية لإنتاج البولي إيثيلين، البولي بروبيلين، الأسمدة، الأمونيا، الميثانول، وصناعات اللدائن.
- الاستثمار على أساس الجدوى الاقتصادية في تطوير المصافي النفطية القائمة وإنشاء مصفاة الجنوب، تطوير وحدات التكرير الحديثة ورفع جودة المنتجات النفطية، تقليل استيراد الوقود وتصدير الفائض، الاستفادة من مخلفات المرحلة الأولى من تكرير النفط بتكريرها.
- تطوير منظومة صناعية وخدمية متكاملة تدعم قطاع النفط والغاز وتقلل الاعتماد على الخدمات الخارجية مرتفعة التكلفة؛ أولوياتها: إنشاء ورش صيانة مركزية، تطوير الصناعات الهندسية، إنشاء مخازن استراتيجية موحدة، تصنيع بعض قطع الغيار محليا، وتطوير خدمات الإمداد.
- الاستفادة من القانون رقم 14 لسنة 2010 في إقامة مدن ذات طبيعة خاصة للصناعات البتروكيميائية والنفطية والخدمات المرتبطة بها، والصناعات التي تقوم عليها.

الفصل الثاني: حوكمة قطاع النفط - التحول من إدارة التكلفة إلى إدارة العائد

يتضح من العرض السابق أن إصلاح قطاع النفط في ليبيا لا يقتصر على زيادة الإنتاج فقط، بل يتطلب معالجة هيكلية شاملة تشمل التمويل والإدارة، والتقنية، والاستثمار، والحوكمة. ويعد هذا القطاع حجر الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم جهود تكوين مصادر بديلة عنه في ليبيا خلال المرحلة المقبلة. كما أن قطاع النفط لا بد أن يكون جزءاً من استراتيجية أكبر تصيغ سياسات للطاقة عموماً لتأمين مصادر بديلة للمستقبل وتتيح أكبر قدر ممكن من النفط للتصدير.

وقد أظهرت التجارب الدولية الناجحة أن استقرار قطاع الطاقة يعتمد بصورة أساسية على وضوح الأدوار المؤسسية، واستقلالية الجهات التنظيمية، ووجود أنظمة رقابة قائمة على الأداء، وربط التمويل بالنتائج. كما أن استمرار النموذج الحالي القائم على الاعتماد شبه الكامل على التمويل الحكومي المباشر دون وجود منظومة رقابية حديثة يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وضعف الكفاءة وتراجع القدرة الاستثمارية. وقبل الخوض في إعادة النظر في حوكمة القطاع، نوصي بالتالي:

8.2 التحديات الراهنة التي تواجه قطاع النفط

يشهد قطاع النفط ظروفًا استثنائية تنسم بتقلبات سياسية ومؤسسية وضعف في الشفافية والرقابة المالية والإدارية وتداخل الصلاحيات بين الجهات السيادية والتنفيذية في إدارة قطاع النفط. وبالنظر إلى أن النفط يمثل المصدر الوحيد للإيرادات العامة فإن أي خلل في نموذج تمويل وإدارة المؤسسة الوطنية للنفط ينعكس مباشرة على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة. ويجدر التأكيد على أن الوضع القائم لا يمثل مجرد اختلال إداري عابر، بل يرقى إلى حالة أزمة فعلية إذ باتت الحكومة عاجزة عن توفير تمويل مستمر يمكن للمؤسسة الوطنية للنفط الاعتماد عليه نتيجة ضغوط سياسية واقتصادية متراكمة، وهذا جعل التحويلات المالية لمؤسسة النفط تقتصر في أحسن الأحوال على تغطية جزء من التكاليف التشغيلية البسيطة دون تلبية متطلبات الصيانة والاستثمار والحفاظ على مستويات الإنتاج.

وأمام هذا العجز اضطرت المؤسسة الوطنية للنفط بصورة متزايدة إلى الاعتماد على الشركاء الأجانب لتمويل العمليات الرأسمالية وأحياناً التشغيلية وهو وضع غير متوازن من حيث المخاطر والسيادة، ويقوض قدرة الدولة على توجيه سياساتها النفطية على المدى المتوسط والطويل. وأحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ارتفاع عبء المصروفات الاستكشافية والتشغيلية هو الانتقال إلى نظام تعاقدى لعمليات استكشاف وإنتاج النفط، كان وليد الوفرة المالية التي شهدتها ليبيا نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية قبل نحو عشرين عاماً. وقد أدى هذا النظام، المعروف بنظام إيسا (EPSA)، إلى زيادة حصة ليبيا من النفط المنتج، كما زاد من العبء المالي لعمليات الاستكشاف والإنتاج على المؤسسة الوطنية للنفط. وفي الظروف الحالية، اضطرت المؤسسة إلى تعديل هذا النظام عبر زيادة حصة الشركاء ومساهمتهم. إلا أن هذا التوجه يُبقي إدارة عمليات الاستكشاف والإنتاج موزعة بين أطراف التعاقد، بما يفضي إلى ارتفاع المصروفات

والتكاليف التشغيلية، نتيجة زيادة الاحتياجات الوظيفية وما يرتبط بها من مرتبات ومزايا يتحملها الجانب الليبي. وعلى الرغم من أن نظام الامتياز يترتب عليه انخفاض حصة الجانب الليبي من الإنتاج، فإنه يسهم في خفض التكاليف، وتحسين كفاءة التشغيل، وتقليل الأعباء المالية الملقاة على عاتق الجهات الليبية. لهذه الأسباب ينبغي أن يعاد النظر في آليات وطريقة التعاقد لتكون مغرية للشركاء الأقدر في قطاع النفط وتقلل من عيوب عقود الامتياز التي تؤدي إلى امتلاك الشركاء حصة كبيرة من احتياطات النفط. ونقترح أن تتغير نسب المشاركة بعد بداية الإنتاج وفق الاحتياطات القابلة للاستخراج وكمية الإنتاج، لتزيد حصة الدولة الليبية كلما كان الاكتشاف والإنتاج أكبر وتزيد حصة الجانب الليبي مع مرور الوقت وتدفق النفط لفترات زمنية ملائمة.

إن قطاع النفط الليبي يشهد تحديات معقدة تتعلق بتداخل الصلاحيات وضعف الرقابة وغياب الاستقرار المؤسسي. كما أن الاعتماد المتزايد على الشركاء الأجانب في تمويل العمليات التشغيلية والرأسمالية يفرض ضرورة إعادة تقييم نموذج الحوكمة الحالي بما يحقق التوازن بين حماية السيادة الوطنية وجذب الاستثمار الدولي. وينبغي أن تشمل الإصلاحات:

- فصل النشاط السيادي عن النشاط التجاري.
- مراجعة نماذج التعاقد النفطية.
- تطوير عقود المشاركة والامتياز.
- ربط الحوافز بالإنتاج والكفاءة.
- تقليل تضخم المصروفات التشغيلية.
- تعزيز الرقابة الفنية والمالية.

9.2 إعادة هيكلة قطاع النفط

لأسباب المذكورة أعلاه، والتي تبين أن قطاع النفط لا يُدار على أساس اقتصادي سليم ويعتمد على تغطية تكاليف إنتاج النفط وصيانة آباره ومعداته دون محددات للكفاءة والتكلفة، مما يعني أن هناك نمواً للتكاليف على مر السنين. عليه هناك حاجة إلى نموذج جديد لإدارة القطاع يعمل على تخفيض تكاليف إنتاج النفط غير الضرورية والتركيز على نمو الإنتاج واستقراره وتحقيق أكبر فائض ممكن من العائد للدولة. هذا التحول يتطلب خطة للانتقال نحو نموذج يحفظ الدور السيادي للدولة وملكية الشعب لهذا المورد الهام، ويقدم نموذجاً تمويلياً يعالج حالة الأزمة القائمة. هذا النموذج يحقق توازناً بين متطلبات الرقابة العامة وضمان استمرار التشغيل والاستثمار للمؤسسة الوطنية للنفط، وذلك تمهيداً للانتقال مستقبلاً إلى نموذج أكثر استقلالاً على غرار التجارب السعودية أو الماليزية عندما تتوفر الظروف المؤسسية والسياسية. أصبح من الضروري الانتقال إلى نموذج حديث لإدارة القطاع يعتمد على:

- التمويل المرتبط بالأداء.
- الاستقلالية التشغيلية المنضبطة.
- الحوكمة الرقمية.
- الرقابة القائمة على المؤشرات.
- الشفافية والإفصاح المالي.

10.2 مراحل الانتقال نحو حوكمة مستدامة

بالنظر إلى الظروف التي تمر بها البلاد والمؤسسة الوطنية للنفط، والحاجة إلى تطوير أساليب تنظيم وإدارة قطاع النفط خلال السنوات الخمس القادمة ليصبح قطاعاً يُدار على أسس الكفاءة والجِدوى الاقتصادية، فإن هذا القطاع في حاجة إلى إعادة بناء الثقة، وتعزيز الانضباط المالي، ورفع كفاءة التخطيط داخل المؤسسة الوطنية للنفط. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

- المرحلة الأولى: مرحلة التأسيس التنظيمي والهيكلية. وتركز هذه المرحلة على بناء الإطار القانوني والمؤسسي لنموذج جديد لحوكمة القطاع، من خلال وضع لوائح وتعريفات قانونية دقيقة ومحكمة لا تحتمل التأويل، وتشمل قواعد التمويل، وآليات الصرف، وحدود صلاحيات ومسؤوليات كل طرف. وتُعتمد هذه اللوائح تشريعياً (أو بموجب اتفاق يوقعه جميع الأطراف) ضمن حزمة واحدة ملزمة تتضمن نصوصاً واضحة تحدد الآثار المترتبة على الخروج عنها، سواء من قبل المؤسسة أو الجهات الحكومية أو المصرفية. وينبغي أن تكون هذه المرحلة قصيرة ومكثفة، وألا تتجاوز ستة إلى ثمانية أشهر، مع التزام صريح من جميع الأطراف، بما في ذلك السلطة التشريعية والحكومة ومصرف ليبيا المركزي، بتطبيقها دون استثناء.

- المرحلة الثانية: وهو تفعيل الإجراءات المالية لضمان استمرار التدفقات المالية للمؤسسة الوطنية للنفط وفق القواعد المعتمدة. وتشمل هذه المرحلة البدء الفعلي في تطبيق آليات التمويل التلقائي من حسابات إيرادات النفط والمتطلبات التشغيلية والرأسمالية ومنح المؤسسة الحق القانوني المنضبط في الاقتراض وتدبير التمويل الخارجي ضمن حدود وسقوف معتمدة في خطتها وبما لا ينشئ التزامات سيادية غير معلنه على الدولة، على أن تُستخدم هذه التمويلات في الأغراض المتفق عليها والمحددة على سبيل الحصر في تغطية حاجات التشغيل والاستثمار في تطوير قدرات القطاع (رفع الاحتياطات والإنتاج).

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تفعيل أنظمة الحوكمة والإشراف والتي يجب أن تتداخل زمنياً مع المرحلة الأولى وتركز على تشغيل أدوات الرقابة القائمة على الأداء وبناء نظم الإفصاح والمتابعة والتدقيق الفني والمالي وضمان التزام جميع الأطراف بالقواعد الموضوعة. وتمثل هذه المرحلة الأساس العملي لرفع مستوى الثقة بين الأطراف المعنية بالقطاع، والتي تعد للانتقال المنظم إلى

نموذج كيان وطني مستقل ماليا وتشغيليا يحتفظ بجزء من الإيرادات ويحول فائضاً سنوياً متفقاً عليه إلى الخزانة العامة على غرار النماذج المعمول بها في السعودية أو ماليزيا، وذلك بعد استكمال الإطار التشريعي وتوحيد القرار المالي والنقدي.

(أ). إنشاء جسم تنظيمي مستقل

يقترح النموذج إنشاء جسم تنظيمي مستقل يتولى الدور التنظيمي لقطاع النفط ويشمل اهتمامه مصادر الطاقة البديلة دون أي صلاحيات تنفيذية أو تشغيلية مباشرة. ويُصمم هذا الجسم بوصفه هيئة خبرات متخصصة لا جهازاً إدارياً تقليدياً، ويضم في تشكيله خبراء في مجالات النفط، الطاقة، الاقتصاد والمال، المحاسبة والقانون ليضمن هذا التنوع صدور قرارات تنظيمية مبنية على فهم شامل للجوانب المختلفة المتعلقة بالنفط والطاقة، وليست معنية بإنتاج النفط فقط.

ويتمثل الدور الأساسي لهذا الجسم في مراجعة اللوائح المنظمة للقطاع النفطي القائمة وتحديثها وتعديلها عند الحاجة، إضافة إلى إعداد وإصدار لوائح تنظيمية جديدة كلما دعت الحاجة وبما يواكب تطورات الصناعة والمعايير الدولية. كما يختص بوضع قواعد منح الامتيازات واعتماد نماذج العقود ومراجعة سياسات تسعير البيع والتحقق من التزام المؤسسة الوطنية للنفط والشركاء والمعنيين بقواعد الشفافية وعدم تضارب المصالح.

ومن الضروري أن يتمتع هذا الجسم باستقلال مؤسسي كامل وألا يكون ملحقاً بوزارة النفط أو بالمؤسسة الوطنية للنفط أو بأي جهاز تنفيذي آخر من أجهزة الحكومة ضماناً للحياة وتفاذي تضارب المصالح. وفي هذا الإطار يضطلع الجسم بدور فاصل حيادي بين الأطراف المختلفة ولا سيما فيما يتعلق بالإجراءات المالية المرتبطة بتطبيق النموذج التمويلي، حيث يشرف على الالتزام بالقواعد والخطط المعتمدة دون أن تكون له سلطة تنفيذ الصرف أو التدخل في القرارات التشغيلية.

وتصدر عن هذا الجسم تقارير دورية ومنتظمة تتضمن تقييماً فنياً وتنظيماً ومالياً وترفع إلى السلطة التشريعية، وتوزع في الوقت ذاته على جميع الأطراف المعنية بما فيها المؤسسة الوطنية للنفط والجهات التنفيذية ذات الصلة. ويهدف هذا التدفق المنتظم للمعلومات إلى تقليص فجوة الثقة وتعزيز الشفافية وبناء مرجعية مهنية مستقلة يحتكم إليها عند الاختلاف دون تسييس أو تعطيل للعمل التشغيلي.

ويقترح أن يكون هذا الجسم مستقلاً يصاغ قرار تسميته بواسطة لجنة بحث مشكلة من خبراء في المجالات والمعايير التي يحددها نظامه الأساسي ويصدر قرار تسميته من السلطة التشريعية مباشرة ضماناً لاستقلاله، على أن يخضع لآليات مساءلة برلمانية واضحة ومحددة النطاق تركز على سلامة الإجراءات وجودة التنظيم دون التدخل في القرارات الفنية أو التشغيلية.

(ب). التخطيط والتمويل متوسط المدى

يلزم النموذج المؤسسة الوطنية للنفط بإعداد خطط وميزانيات مسبقة تتضمن تقديرات تفصيلية للتكاليف التشغيلية والرأسمالية السنوية مصحوبة بخطط إنتاج ونضوب واقعية كما تلزم بإعداد خطط متوسطة الأجل تمتد إلى خمس سنوات توضح الاحتياجات الاستثمارية ومخاطر الاستدامة الإنتاجية. وتُعتمد هذه الخطط والميزانيات من جهة رقابية مستقلة قبل بدء السنة المالية الأولى، وتخضع لمراجعة لاحقة قائمة على الأداء والنتائج الفعلية وليس على الاعتبارات الشكلية أو الإجرائية فقط.

وفي هذا الإطار تلزم المؤسسة الوطنية للنفط بقتل حساباتها سنوياً وفق المعايير المحاسبية المعتمدة ولا يجوز الشروع في الصرف من موازنة السنة المالية اللاحقة إلا بعد تقديم الحساب الختامي للسنة المنتهية مدققاً ومراجعاً من مكتب تدقيق محايد ومستقل، يتم اعتماد تكليفه من قبل الجهة الرقابية المستقلة وبالتنسيق مع ديوان المحاسبة. ويهدف هذا القيد إلى ترسيخ الانضباط المالي وربط استمرار التمويل بالشفافية والمساءلة دون التدخل في القرارات التشغيلية.

(ت). الإطار العام للتمويل والإيرادات

يقترح هذا النموذج أن تودع جميع إيرادات بيع النفط والغاز وحصة الدولة من اتفاقيات تقاسم الإنتاج في حساب سيادي واحد مخصص لإيرادات الهيدروكربونات، يخضع لإدارة مالية سيادية موحدة وفق القواعد المعمول بها، دون إدخال ترتيبات إدارة مشتركة قد تكون محل إشكال أو تفسير متباين. وفي المقابل يمنح للمؤسسة الوطنية للنفط حق السحب المنظم من إيرادات المبيعات وفق صلاحيات وخطط عمل محددة ومسبقة تستند إلى القواعد التشريعية المعتمدة وتخضع لرقابة الجسم التنظيمي المستقل المقترح، وذلك ضمن حدود مالية واضحة ومعلنة. ولا يخول للمؤسسة الصرف المطلق أو غير المقيد من الإيرادات وإنما يتم تمويلها عبر آليات تلقائية قائمة على موازنات تشغيلية ورأسمالية معتمدة مسبقاً بما يضمن الاستقرار المالي ويمنع الهدر دون إخضاع التدفقات النقدية لتقدير ظرفي أو مفاوضات متكررة.

كما يقر هذا الإطار بحق المؤسسة الوطنية للنفط في الاقتراض من المؤسسات المالية الليبية على أسس تجارية بحتة بعد موافقة السلطة التنفيذية المختصة على ذلك، وبما يتيح للمؤسسة تقديم ضماناتها المالية لدى البنوك المقرضة دون تحميل الخزانة العامة التزامات مباشرة، شرط أن يكون الغرض من الاقتراض هو الاستثمار المجدي على أسس اقتصادية وألا يكون بديلاً. ويجيز الإطار كذلك للمؤسسة إصدار أدوات دين مقومة بالدولار الأميركي من خلال مصرف ليبيا المركزي، على أن تكون هذه الإصدارات مغطاة بخطة المؤسسة الشاملة المعتمدة من الحكومة ومقيدة بسقوف واضحة تضمن الاتساق مع الاستقرار النقدي والمالي للدولة.

(ث). آليات تمويل المؤسسة الوطنية للنفط

أولاً: التمويل التشغيلي حيث تخصص للمؤسسة موازنة تشغيلية سنوية مسبقة تعتمد على تقديرات فنية لتكاليف التشغيل والصيانة وتحول للمؤسسة بشكل دوري تلقائي دون خضوعها لاعتمادات استثنائية أو تفاوض سياسي.

ثانياً: التمويل الرأسمالي حيث تعتمد خطط استثمارية متعددة السنوات مرتبطة بخطط الحفاظ على الإنتاج أو زيادته وتخضع هذه الخطط لمراجعة فنية مستقلة ويتم الصرف على مراحل وفق مؤشرات أداء واضحة.

ثالثاً: آلية الحوافز المحدودة حيث يسمح للمؤسسة بالاحتفاظ بنسبة ضيقة ومحددة من الإيرادات الإضافية الناتجة عن تجاوز خط الأساس الإنتاجي المعتمد على أن يخصص هذا الاحتفاظ حصراً لأغراض الصيانة ورفع الكفاءة وبما لا يخلق مركزاً ريعياً مستقلاً.

11.2 آليات الحوكمة والرقابة

يعتمد هذا النموذج على مفهوم الحوكمة القائمة على المؤشرات بدلاً من الحوكمة القائمة على التدخل الإداري المباشر أو القرارات الاستثنائية. ويقصد بالحوكمة القائمة على المؤشرات إخضاع أداء المؤسسة الوطنية للنفط لمنظومة من المعايير الكمية والفنية المعلنة مسبقاً بحيث يتم تقييم الأداء وربط التمويل والمرونة المالية بالنتائج الفعلية القابلة للقياس لا بالاعتبارات التقديرية أو التفاوضية. ويهدف هذا النهج إلى تقليص مساحة التدخل السياسي وتعويضها بقواعد تلقائية شفافة يمكن لجميع الأطراف مراقبتها والتحقق منها. وتشمل منظومة المؤشرات الأساسية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- مؤشر تكلفة البرميل المكافئ والذي يقيس متوسط التكلفة التشغيلية لإنتاج وحدة الطاقة ويعد مؤشراً مركزياً على كفاءة التشغيل، إذ إن ارتفاعه غير المبرر مقارنة بالخط الأساس المعتمد أو بالمعايير المرجعية الدولية ينعكس سلباً على المغلف التشغيلي اللاحق بينما يؤدي تحسنه المستدام إلى منح المؤسسة مرونة أكبر في إعادة تخصيص مواردها التشغيلية.
- مؤشر معدلات التوقف غير المخطط، والذي يقيس عدد أيام أو ساعات التوقف القسري عن الإنتاج نتيجة أعطال فنية أو قصور في الصيانة. ويستخدم هذا المؤشر لقياس جودة الصيانة والجاهزية الفنية للأصول. ويترتب على ارتفاع هذا المؤشر تخفيض تلقائي في المغلفات الاستثمارية المستقبلية الموجهة للتوسع مقابل إعادة توجيهها نحو الصيانة ومعالجة الاختناقات بينما يكافئ الانخفاض المستدام في التوقفات بزيادة القدرة الاستثمارية.
- مؤشر كفاءة الإنفاق الرأسمالي والذي يربط بين حجم الإنفاق الاستثماري والزيادة الفعلية في الإنتاج أو القدرة الإنتاجية أو تحسين معامل الاستخلاص. ويهدف هذا المؤشر إلى منع تضخم

المشاريع الرأسمالية غير المنتجة، حيث إن ضعف العلاقة بين الإنفاق والنتائج ينعكس مباشرة على اعتماد المشاريع المستقبلية بينما تؤدي الكفاءة العالية إلى تسريع الموافقات الاستثمارية.

- مؤشر الاستدامة الإنتاجية والذي يقيس أثر السياسات التشغيلية والاستثمارية على المدى المتوسط والطويل من خلال متابعة معدلات النضوب ومعامل الاستخلاص ومستويات الاحتياطي القابل للإنتاج. ويستخدم هذا المؤشر لضمان عدم تحقيق مكاسب قصيرة الأجل على حساب سلامة المكان والإنتاج المستقبلي وهو ما ينعكس على شروط تمويل المشاريع طويلة الأجل.

كما يمكن إدراج مؤشرات مساندة مثل كفاءة إدارة القوى العاملة ونسبة الإنفاق على الصيانة الوقائية إلى الصيانة التصحيحية ومؤشرات السلامة والبيئة وكلها تؤخذ في الاعتبار ضمن تقييم شامل متوازن.

وتكمن أهمية هذه المؤشرات في أنها تشكل ربطاً مباشراً بين الأداء الفني والمالي وبين القوائم المالية الختامية للمؤسسة حيث تسمح بتفسير الانحرافات في المصروفات التشغيلية والرأسمالية على أساس كفاءة الأداء لا على أساس تجاوزات محاسبية مجردة. فعلى سبيل المثال يمكن ربط ارتفاع المصروفات التشغيلية بتغيرات موثقة في مؤشرات التوقف أو السلامة أو ظروف المكان بدلاً من اعتباره هدراً، كما يمكن قياس الهدر الفعلي عند استمرار ارتفاع التكاليف دون تحسن مقابل في المؤشرات الفنية.

وبهذا الأسلوب تتحول القوائم المالية الختامية من مجرد أداة محاسبية إلى أداة تحليل أداء تكشف بوضوح العلاقة بين ما أنفق وما تحقق فعلياً على الأرض، وتسمح للجهات الرقابية بتقييم موضوعي لأداء المؤسسة دون الدخول في تفاصيل تشغيلية أو فنية دقيقة. ويترتب على ضعف الأداء وفق هذه المؤشرات آثار تلقائية ومعلنة على مقترحات التمويل اللاحقة دون اللجوء إلى قرارات إدارية أو سياسية استثنائية، مما يرسخ الانضباط ويعزز الثقة والاستمرار.

12.2 حوكمة وإدارة قطاع النفط المدى الانى والقصور

- تنظيم العلاقة المؤسسية بين وزارة النفط والغاز، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومجلس الطاقة، بما يضمن وضوح الاختصاصات وتكامل الأدوار، ويحول دون تكرار الاختلالات والممارسات السلبية التي شهدتها القطاع خلال السنوات الأخيرة، مع الحد من التدخلات السياسية في الجوانب الفنية والتشغيلية، بما يعزز الاستقرار المؤسسي ويحافظ على كفاءة القطاع وسمعته محلياً ودولياً.
- إعداد خطة استراتيجية شاملة لقطاع النفط تشمل دراسة إعادة تنظيم وهيكله قطاع النفط للرفع من كفاءة الأداء وضمان الشفافية، وتكامل الاختصاصات بدلاً من تداخلها وتعارضها، بما في ذلك دراسة تحويل المؤسسة الوطنية للنفط إلى شركة قابضة تعمل وفق معايير كفاءة العمل ومحاسبة التكاليف والاستفادة من تجارب دول النفط المشابهة.

- استقطاب بيوت الخبرة العالمية للمشاركة في إعداد الخطة الاستراتيجية والدراسات اللازمة لرفع كفاءة قطاع النفط وتطويره.
- تطوير نظم الرقابة الداخلية ومؤشرات الأداء داخل المؤسسة الوطنية للنفط واستحداث لجنة لتدقيق المخاطر.
- الرقابة على المشتريات عن طريق تفعيل منظومة المراقبة ووقف عقود التكليف المباشر.
- تعيين طرف مستقل لمراجعة حسابات قطاع النفط وإخضاع المؤسسة والشركات للرقابة.
- إيقاف التعامل بآلية الدفع بالإئابة لافتقارها إلى آلية الشفافية والرقابة.
- تسوية الاتفاقيات والالتزامات بخصوص القطاع النفطي.
- تبني نظام حوكمة وفق أفضل الممارسات شامل.
- إلزام المؤسسة الوطنية للنفط بإعداد: موازنات تشغيلية سنوية، خطط استثمارية متعددة السنوات، خطط إنتاج ونضوب واقعية، وحسابات ختامية مدققة.
- إيداع الإيرادات في حساب سيادي موحد، تمويل المؤسسة وفق موازنات معتمدة، السماح بالاقتراض المنظم، إصدار أدوات دين وفق ضوابط واضحة واستخدامات محددة.
- ربط التمويل بالأداء: تكلفة إنتاج البرميل، قياس كفاءة الأداء، توقفات الإنتاج غير المخطط لها، قياس الجاهزية، وغيرها من أدوات قياس الأداء.
- إيقاف عمليات مبادلة النفط لأي غرض، والالتزام ببيع النفط وشراء مشتقاته ومستلزمات إنتاجه وفق إجراءات ومناقصات شفافة وسداد قيمتها باعتمادات مستندية.
- المؤسسة الوطنية للنفط هي الجهة الوحيدة المخولة ببيع النفط والغاز الليبي ولا يجوز تخويل سواها بهذه الصلاحية، على أن تكون عمليات البيع مقابل اعتمادات مستندية تودع قيمتها في المصرف الليبي الخارجي، ومنه لحساب الخزنة العامة لدى المصرف المركزي.

المدي المتوسط والطويل

- تطوير قانون النفط الصادر في سنة 1955 بما ينظم القطاع واختصاصات هيكله، وبما يضمن حسن تسيير القطاع وعملياته وفق أفضل الممارسات الدولية، ويحقق معايير الكفاءة والشفافية، ويحد من تأثير الصراعات السياسية على القطاع والاقتصاد الوطني.
- إنشاء هيئة تنظيم مستقلة للطاقة والنفط تكون منفصلة عن الجهات التنفيذية والتشغيلية تضم خبراء نفط وغاز، اقتصاد وطاقة، قانون، ومحاسبة، وحوكمة. عملها مراجعة اللوائح لتطوير البيئة التنظيمية، اعتماد العقود لحماية المصلحة الوطنية، الرقابة على الأداء لرفع الكفاءة، إصدار التقارير لتعزيز الشفافية.

- استثمار جزء من دخل النفط في التوسع في إنتاج الطاقة المتجددة استعداداً لمرحلة تالية لهيمنة النفط على الطاقة، وتوجيه أكبر كمية ممكنة من النفط ومشتقاته للتصدير والحصول على نقد أجنبي.

الإيرادات السيادية

شهدت الإيرادات السيادية من الضرائب المفروضة على النشاط الاقتصادي، مثل ضرائب الجمارك والدخل والربح، تراجعاً ملحوظاً لأكثر من عشر سنوات، الأمر الذي أفقد وزارة المالية مصدراً هاماً لتمويل الخزنة العامة وضبط وتيرة النشاط الاقتصادي. تزامن هذا التراجع مع نقص كبير في السيطرة على المنافذ الحدودية وإعادة تصدير السلع الموردة للاستفادة من فارق سعر الصرف بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية وأيضاً فارق السعر بين النقود الورقية وأرصدة المصارف. أدت هذه الظروف إلى فقدان الدولة لإيرادات كبيرة من أرباح المستفيدين منها، عليه ينبغي إعادة النظر في أدوات وآليات جباية الضرائب والحد من إعادة تصدير السلع خارج الإطار الرسمي.

الجانب الآخر المهم للإيرادات السيادية هو غياب دور المؤسسة الليبية للاستثمار التي تدير حوالي 40 مليار دولار من أصول وأموال غير مجمدة، وتعمل لإدارة 22 مليار أخرى طالها التجميد. إذ نص قانون المؤسسة 13 لعام 2010 على أنه تمول الخزنة العامة من المؤسسة الليبية للاستثمار بما لا يتجاوز أرباحها السنوية كل عام، ونص أيضاً على أن مهمة المؤسسة تنمية قيمة الأصول والأموال التي تحت إدارتها بالنقد الأجنبي، ولكن القانون لم يحدد آليات واضحة للعمل واللائحة التنفيذية للقانون لم تصدر. كما نص القانون على أنه لا يجوز للمؤسسة الاستثمار داخل ليبيا إلا بإذن مجلس الوزراء مما نتج عنه إصدار قرار بالسماح للمؤسسة للاستثمار داخل ليبيا مما يعني تناقضا واضحا مع غاية المشرع. وفي غياب قوائم مالية معتمدة للمؤسسة منذ 2008 لا يمكن تحديد القيمة التي يمكن للمؤسسة أن تساهم بها في الإيرادات السيادية. كما أن الظروف التي مرت بها منذ تأسيسها وإلحاق العديد من الشركات القائمة نتج عنه واقع يصعب معه رسم استراتيجية عامة دون إعادة هيكلتها وتصفية الكثير من نشاطاتها التي هي متنوعة إلى درجة أنها قد تكون الصندوق الاستثماري الأكثر تنوعاً من حيث النشاطات التي تديرها من خلال شركاتها التابعة. منها شركات النقل الجوي، الفنادق والمنتجعات، بعض الشركات الصناعية، الأسهم، السندات، المشتقات المالية، والمشاريع الزراعية، والبنوك، وغيرها.

إصلاح النظام الضريبي

بداية، النظام الضريبي في ليبيا لم يشهد تحديثات كبيرة في طريقة عمله أو في استخدامه كأداة من أدوات السياسات المالية ولتحقيق إيرادات تمول الإنفاق العام. ولتحديث النظام الضريبي ينبغي أن يكون هناك سياسة مالية واضحة تحدد الهدف من الضرائب وتطور نظام تحصيل الضرائب وقواعد بيانات إلكترونية لمتابعتها ومتابعة تحصيلها. السياسات الضريبية وقوانين الضرائب قد تصبح أمراً معقداً ومرهقا لدافعي

الضرائب، ولهذا الكثير من الدول سعت لتبسيط النظام الضريبي، فإرضةً نسبا واضحة من الضرائب وإعفاءات مبسطة حتى تقلل من عبء الامتثال لنظام الضرائب.

في ظروف دولة مثل ليبيا، نواجه طريقا طويلا نسبياً للإصلاح الضريبي، إذ يمكن التوجه إلى فرض ضريبة القيمة المضافة على السلع والمواد الموردة واستثناء القليل من المواد الغذائية الأساسية. ويتم تفعيل جباية ضريبة القيمة المضافة بإلزام سدادها في بداية سلسلة الإنتاج أو التوزيع، وينقل عبء سدادها من البائع للمشتري في كل مرة يعاد بيعها، بحيث تحصل الدولة في نهاية السلسلة على ضريبة على كل القيمة المضافة. هذه الضريبة من شأنها الحد من تهريب السلع، ذلك لأنه في حالة تصديرها خارج الإطار الرسمي لن يتمكن البائع من استعادة الضريبة، وهذا سيرفع سعر البضائع التي تُهرب لغرض الاستفادة من فروقات سعر الصرف.

أما ضرائب الدخل والربح والجمارك فهي تتطلب وضع سياسة مالية لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية، واستخدام التقنية المعاصرة لتسجيل دافعي الضرائب بربط الرقم الوطني ومن خلاله بمنظومة المعلومات المالية والرخص التجارية ونشاط التوريد والتصدير والتصنيع. ولكن للإصلاح العاجل ينبغي فرض ضريبة دخل بسيطة في حدود 10٪ على مرتبات القطاع العام المرتفعة، التي تتجاوز 3000 دينار مثلاً، على أن تخصم من المرتب، وإعفاء مرتبات القطاع الخاص الأقل من 3000 دينار شهرياً من الضرائب. يتطلب إصلاح نظام الضرائب:

- تحديث قوانين الضرائب.
- التحول الرقمي.
- تبسيط الإجراءات.
- مكافحة التهريب.
- ربط الرقم الوطني بالأنشطة الاقتصادية.
- تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
- تحديث الجمارك.
- فرض ضرائب دخل مبسطة.

الإيرادات السيادية - الضرائب

المدى الآني والقصير

- إعداد مشروع لتحديث قانون الضرائب ليصبح أداة فعالة لتمويل الخزانة العامة وإدارة السياسات المالية.
- إعداد مشروع لتحديث قانون الجمارك ليكون مكملاً للسياسات الاقتصادية ويشجع على تصدير المنتجات المحلية.

المدى المتوسط والطويل

- تحديث قوانين الضرائب لتبسيط الإجراءات، مكافحة التهرب، تطبيق ضريبة القيمة المضافة، تبسيط الفئات الضريبية وحصرها في فئتين أو ثلاث، واعتماد نظام ضرائب رقمي.
- تحديث قانون الجمارك.
- اعتبار أن الضرائب والجمارك من أدوات السياسة المالية الأساسية، لذا لا بد أن يكون هناك صلاحيات قانونية للحكومة لتعديلها حسب ما تقتضيه سياساتها.

مؤسسة الاستثمار

أقرب ما أسسته ليبيا لصندوق سيادي لاستثمار أموال الأجيال القادمة هو المؤسسة الليبية للاستثمار، إلا أنها دائماً عانت من التدخل السياسي في عملها وضبابية قانونها في حماية استقلاليتها الإدارية ووصف أهدافها وآليات عملها. ظهرت عوارض هذا القصور قبل أن يصدر قانون إنشائها، فبينما كان الهدف المعلن هو تنمية فائض دخل النفط والحفاظ عليه في شكل استثمارات قابلة للتسييل بعملات الاحتياطات الدولية مثل الدولار واليورو، إلا أن القوى السياسية بادرت منذ مرحلة التخطيط للعمل على أن يكون لها دور في صياغة طريقة عملها وتوجيهها. وإن كانت الصناديق السيادية أحياناً تلعب دور علاقات عامة يساعد على تحقيق أهداف سياسية، إلا أنها دائماً تضع الأهداف الاقتصادية في أولوية عملها. وما ينتج عنه من فوائد سياسية هو نتائج ثانوية.

المؤسسة الليبية للاستثمار في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة وأن تشارك كل القوى السياسية الرئيسية في دعم إعادة هيكلتها وفق الخطط المعدة لهذا الغرض والتي هي على أرفف المؤسسة لم يُحقق منها شيء. كما أنه على المؤسسة الدخول في عملية تصفية لكل شركاتها التي يزيد عددها عن 550 شركة، أكثر من نصفها متعثر، وتركيز جهودها على إعادة استثمار محصلة التصفية، والتي ستؤدي إلى تقليص الوظائف في هذه الشركات وتحويلها إلى كيانات منتجة تحت إدارة مهنية ليس لها علاقة بالعمل السياسي. وأيضاً من الجدير بالإشارة أن المسار الاقتصادي السابق قبل 6 سنوات طالب بمراجعة تصرفات المؤسسة المالية ونشر قوائمها المالية، واعتمد هذا الطلب في مؤتمر برلين إلا أنه لم ينفذ حتى اليوم. والجدير بالذكر أن مجلس الأمن أشار لهذا الجانب في قراره الأخير المتعلق بليبيا.

قانون المؤسسة أيضاً في حاجة للتعديل لتوضيح العديد من النقاط المتعلقة بأهدافها، الإشراف عليها، استقلال قراراتها، استثماراتها بالعملة المحلية، صلاحيات وظائفها القيادية، علاقتها بباقي أجهزة الدولة، توضيح آليات دعمها للخزانة العامة وعزل هذا الجانب عن تنمية أموال الأجيال القادمة، تحديد طريقة تحويل حصة الأجيال القادمة من دخل النفط إلى المؤسسة بانتظام حتى في سنوات العجز.

الإيرادات السيادية – المؤسسة الليبية للاستثمار

المدى الآني والقصير

- المؤسسة الليبية للاستثمار في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة وإلى أن تشارك كل القوى السياسية الرئيسية في دعم إعادة هيكلتها وفق الخطط المعدة لهذا الغرض والتي هي على أرفف المؤسسة.
- الشروع في تصفية كل الشركات المتعثرة التابعة لمؤسسة الاستثمار وفق الدراسات المنجزة، وتركيز جهودها على إعادة استثمار محصلة التصفية، والتي ستؤدي إلى تقليص الوظائف في هذه الشركات وتحويلها إلى كيانات منتجة تحت إدارة مهنية ليس لها علاقة بالعمل السياسي.
- المسار الاقتصادي السابق قبل 6 سنوات طالب بمراجعة تصرفات المؤسسة المالية ونشر قوائمها المالية ولم ينجز العمل المطلوب، ومؤخراً أشار مجلس الأمن إلى ضرورة إنجاز هذا العمل.

المدى المتوسط

- تعديل قانون المؤسسة الليبية للاستثمار لتوضيح العديد من النقاط المتعلقة بأهدافها، الإشراف عليها، استقلال قراراتها، استثماراتها بالعملية المحلية، صلاحيات وظائفها القيادية، علاقتها بباقي أجهزة الدولة، توضيح آليات دعمها للخزانة العامة وعزل هذا الجانب عن تنمية أموال الأجيال القادمة، تحديد طريقة تحويل حصة الأجيال القادمة من دخل النفط إلى المؤسسة بانتظام حتى في سنوات العجز.

إن معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا تتطلب توجيه الموارد السيادية نحو بناء اقتصاد إنتاجي متنوع قائم على التنمية البشرية والمكانية. وقد أدى النموذج الريعي السائد لعقود طويلة إلى ترسيخ الاعتماد على الدولة وتقليص دور المبادرة الفردية والقطاع الخاص. لذلك ينبغي توجيه الموارد السيادية نحو:

■ تنمية القطاع الخاص.

■ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

■ تطوير التعليم والتدريب.

■ معالجة الهشاشة الاقتصادية.

■ تحقيق العدالة التنموية.

وفي حال تنفيذ هذه الإصلاحات بصورة منهجية ومستدامة، يمكن لليبيا أن تتحول من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد طاقة واستثمار وتنمية قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً، مع ضمان حماية حقوق الأجيال القادمة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة الليبية.

استخدامات الموارد السيادية

إن النموذج السائد منذ أكثر من ستة عقود في إدارة عوائد النفط أدى إلى ترسيخ المركزية المفرطة في حكم وإدارة شؤون الدولة. وترتب عنه آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية أنتجت عقدا اجتماعيا يرسخ الاستبداد واستخدام الربيع النفطي في استدامة السلطة وشراء الولاء وترويض المعارضين. وأيضاً يشجع على الفساد والاعتماد المطلق على مورد اقتصادي وحيد، وأثر بشكل مباشر على ثقافة المجتمع وحول الدولة إلى دولة أبوية راعية والمجتمع إلى حالة طلب ونقد وتذمر وانتظار لتحقيق طموحاته. أنتج كل ذلك علاقات مضطربة بين السلطة والمجتمع، وفقد فيها المجتمع بوصلة الحوافز وتحمل المسؤولية الفردية والمبادرة للتطوير الذاتي. وضاعت العلاقة الطبيعية بين الإنتاج والعائد وقيم المنافسة العادلة في الفرص الاقتصادية؛ مما أضعف في المحصلة قيمة المواطنة المتساوية، وأدى إلى بروز وتنامي الشعور بالظلم لدى الأفراد والمناطق، وأدى إلى تهديد السلم والأمن الاجتماعي.

كما أدى النموذج السائد في إدارة عوائد النفط إلى تغذية وتنامي الصراع، ونتج عنه ترسيخ حالة الانسداد وعدم الاستقرار وفي أفضل الظروف حالة من الاستقرار الهش الذي ينفجر بشكل مستمر. كما أدى إلى تجميد الوضع ومنع الوصول إلى انتخابات رئاسية على مدى عقد ونصف بسبب الصراعات الصفرية للتحكم في عوائد النفط.

طبيعة النظام الريعي الذي دام لعقود من الزمن خلق رأياً عاماً يرى أن من واجب الدولة توفير متطلبات الحياة، والدولة ساهمت في ترسيخ هذا الشعور بتقليل دور العمل الخاص المستقل والمبادرة الشخصية والجماعية في مختلف مناحي الاقتصاد والمعيشة. وهذا ولد شعوراً عاماً بعدم الوصول لحقوق أساسية في ثروات البلاد، وعلى رأسها النفط. وبالرغم من وجود تفاوت في مستويات التنمية وفرص العمل في كل مناطق البلاد، إلا أن معالجة هذا الوضع يتطلب استخداماً أفضل للموارد السيادية للتخلص من النموذج الريعي. الاستخدام الأهم للموارد السيادية لمعالجة اختلالات الفرص والعدالة الاجتماعية ينبغي أن تكون بتشجيع ثقافة المبادرة وتنمية الموارد البشرية التي بدورها ستنتج القطاع الخاص ليساهم في النشاط الاقتصادي بشكل أفضل، ويتيح الفرصة أمام الدولة لمعالجة مشاكل الهشاشة الاقتصادية التي تواجه الكثير من المناطق في مختلف أنحاء البلاد، والتي دفعت الكثير من سكانها نحو المدن للبحث عن معيشة أفضل. معالجة الهشاشة الاقتصادية تتطلب التعرف على الفئات التي حقيقةً ليس أمامها فرص كبيرة وتعاني من ضعف التنمية البشرية والمكانية. تنظر المعايير المستخدمة دولياً إلى قياس عوامل الهشاشة الاقتصادية، مثل فرص العمل والبطالة، والفقر، والتعليم، وغيرها. وتستخدم المنظمات الدولية، ومنها البنك الدولي، متغيرات من هذا النوع لرسم خرائط الهشاشة الاقتصادية وتحديد المناطق الأكثر عرضة للتهميش والتخلف التنموي. ومن ثم، فإن معالجة التفاوت الناتج عن السياسات التي تجاهلت هذه الجوانب تبدأ بتحديد المناطق الأكثر هشاشة، والعمل على تحسين أوضاعها من خلال وضع خطط متوسطة وطويلة الأجل، ورصد

موارد إضافية لتحسين مستوى المعيشة، وتوسيع فرص التنمية والعمل، والبحث عن الأنشطة والموارد الاقتصادية الملائمة. إن قياس الهشاشة الاقتصادية هو الأسلوب الأفضل والأقل انحيازاً لتوجيه موارد إضافية لتحقيق عدالة في الفرص والتنمية.

لقد حان الوقت للنظر في بدائل ونماذج جديدة لإدارة عوائد النفط والغاز، بما يحقق الكفاءة والعدالة والشفافية، وينعكس على بناء نظام للحكم يلغي المركزية المفرطة ويمنع الاستبداد، وهذا ما يحاول هذا التقرير طرحه للحوار المتخصص وللحوار المجتمعي.

الإيرادات السيادية – المؤسسة الليبية للاستثمار

المدى الآني والقصير

- المؤسسة الليبية للاستثمار في أمس الحاجة إلى إعادة الهيكلة وإلى أن تشارك كل القوى السياسية الرئيسية في دعم إعادة هيكلتها وفق الخطط المعدة لهذا الغرض والتي هي على أرفف المؤسسة.
- الشروع في تصفية كل الشركات المتعثرة التابعة لمؤسسة الاستثمار وفق الدراسات المنجزة، وتركيز جهودها على إعادة استثمار محصلة التصفية، والتي ستؤدي إلى تقليص الوظائف في هذه الشركات وتحويلها إلى كيانات منتجة تحت إدارة مهنية ليس لها علاقة بالعمل السياسي.
- المسار الاقتصادي السابق قبل 6 سنوات طالب بمراجعة تصرفات المؤسسة المالية ونشر قوائمها المالية ولم ينجز العمل المطلوب، ومؤخراً أشار مجلس الأمن إلى ضرورة إنجاز هذا العمل.

المدى المتوسط

- تعديل قانون المؤسسة الليبية للاستثمار لتوضيح العديد من النقاط المتعلقة بأهدافها، الإشراف عليها، استقلال قراراتها، استثماراتها بالعملية المحلية، صلاحيات وظائفها القيادية، علاقتها بباقي أجهزة الدولة، توضيح آليات دعمها للخزانة العامة، وعزل هذا الجانب عن تنمية أموال الأجيال القادمة، تحديد طريقة تحويل حصة الأجيال القادمة من دخل النفط إلى المؤسسة بانتظام حتى في سنوات العجز.

الباب الثالث

إعادة الهيكلة والتنويع الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص

أعضاء فريق صياغة الباب الثالث

د. محمد عبد الجليل أبوسنينة	أ. عبد الحميد على فضيل
د. أيوب محمد الفارسي	أ. عبد المنصف محمود الشلوي
أ. يسرا عدنان بن ناجي	أ. ام السعد محمد بوبكر
أ. ابتسام حسن بن عامر	أ. هيثم علي مسعود

الفصل الأول: إعادة الهيكلة والتنويع الاقتصادي

تمهيد

حظي موضوع إعادة الهيكلة والتنويع الاقتصادي باهتمام الاقتصاديين الليبيين على مرّ العقود الماضية؛ إدراكًا منهم بأنّ التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تكون مستدامة طالما ظلّ الاقتصاد الوطني اقتصادًا ريعيًا يعتمد على مصدر وحيد للدخل يتمثل في صادرات النفط والغاز. فالنفط يُعدّ موردًا طبيعيًا ناضبًا رغم ضخامة مخزونه، كما أن أسعاره وحجم صادراته تتحدّد وفقًا لمعطيات السوق العالمية، ممّا يُعرّض الاقتصاد لصدمات تُزعزع استقراره.

وقد توجّه هؤلاء الخبراء جهودهم في الدعوة إلى تنويع الاقتصاد، وإفساح المجال أمام القطاع الخاص ليؤدي دورًا محوريًا في النشاط الاقتصادي، بإنجاز دراسة معمّقة حول الأسس العامة لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي صيف عام 1992، شارك في إعدادها أربعة عشر أستاذًا في علم الاقتصاد.

وقد كان موضوع التنويع الاقتصادي ولا يزال محل اهتمام عالمي، حيث تم تضمين هدف التنويع الاقتصادي ضمن أهداف التنمية خلال العشرية الثالثة من هذا العقد (2030) التي تبنتها الأمم المتحدة والمعروفة باسم أجندة 2030، الهدف (8.2) الذي ينص على: "الوصول إلى مستويات أعلى لإنتاجية الاقتصاد من خلال التنويع، والتطور التقني والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات الكثيفة بالأيدي العاملة والقيمة المضافة المرتفعة"، وتم أيضًا تبني التنويع الاقتصادي ضمن برنامج العمل للدول الأقل نموًا للعقد 2011-2020 أو ما يعرف ببرنامج عمل إسطنبول، وكذلك برنامج عمل فيينا للدول النامية للعقد 2014-2024.

يتطلب التحول الاستراتيجي للاقتصاد الليبي من التبعية المطلقة لمورد ناضب إلى اقتصاد متنوع ومستدام صياغة رؤية وطنية شاملة، تترجم عبر استراتيجية إعادة هيكلة ترسم خارطة طريق واضحة المعالم، تبدأ بتحليل دقيق لخط الأساس وتحديد الأهداف والسياسات لمراحل الإصلاح (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل)، وصولاً إلى بناء اقتصاد رقمي، ومعرفي قادر على امتصاص الصدمات الخارجية. وبالنظر إلى واقع الاقتصاد الوطني في الحقبة (2005-2024)، يتكشف مشهد من الهشاشة العميقة والتقلبات الحادة، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ذروته البالغة 92.5 مليار دولار عام 2012 ليصل إلى نحو 48.4 مليار دولار في 2024؛ وهو تراجع لا يعكس فقط تقلبات أسعار النفط، بل يجسد كلفة صراع مريرة قدرتها منظمة الإسكوا والبنك الدولي بنحو 600 مليار دولار، مع تحذيرات من تخطيها حاجز التريليون دولار بحلول 2025 إذا استمر الانسداد السياسي والمؤسسي.

وتتجلى أزمة "المرض الهولندي" في أبهى صورها من خلال اختلال بنيوي في السياسة المالية، حيث التهم الإنفاق الجاري الاستهلاكي (المرتبات والدعم) ما يربو على 90% من إجمالي الإنفاق العام البالغ 462.5 مليار دينار خلال الفترة (2021-2024)، في حين ظل الإنفاق الاستثماري التنموي في أدنى

مستوياته بمتوسط 18.4%، مما أدى إلى تهالك البنية التحتية وتفاقم الدين العام ليصل إلى 303.4 مليار دينار. هذا النمط المالي أضعف القدرة الإنتاجية للقطاعات غير النفطية ورفع معدلات البطالة إلى 18.6%، بينما بلغت بين فئة الشباب مستويات حرجة تقارب 50%.

وعلى الصعيد النقدي، شهد عرض النقود توسعاً حيث ارتفع من 17 ملياراً عام 2005 إلى 167 مليار دينار منتصف 2025، نتيجة الاعتماد المفرط على التمويل بالعجز والإنفاق الاستهلاكي، مما خلق ضغوطاً تضخمية تهدد الاستقرار المعيشي عند أي ارتفاع في سعر الصرف. ويتفاقم هذا الوضع نتيجة تعثر إقفال الحسابات الختامية للدولة لـ 16 سنة مالية، وغياب المسوحات الإحصائية والجيولوجية الأساسية التي تُعد حجر الزاوية لأي قرار اقتصادي سليم. إن استمرار هذا النموذج الريعي، الذي تساهم فيه الإيرادات النفطية بنسبة 98% من الدخل و95% من الصادرات، لم يؤدِ فقط إلى تهميش القطاع الخاص وتجميد نشاط السجل العقاري وسوق المال، بل أنتج "اقتصاد إقصاء" يركز الثروة في يد السلطة، ويقوض العدالة بين الأجيال، ويغذي ظواهر التشوه السعري وتهريب الوقود؛ مما يجعل من إعادة الهيكلة الشاملة وتوحيد المؤسسات المالية والنقدية وتفعيل التنمية المكانية ضرورة وجودية لضمان الاستدامة المالية وتجاوز حقبة الاقتصاد الأحادي.

1.3. الرؤية

الانتقال التدريجي بالاقتصاد الليبي من نموذج الدولة الريعية إلى نموذج الدولة المنتجة للقيمة، وتحويل النفط من أصل تحت الأرض إلى قيمة اقتصادية مستدامة عبر بناء اقتصاد اجتماعي تنافسي. وتحويل ليبيا إلى دولة متقدمة ذات اقتصاد متنوع، وتحقيق نمو اقتصادي سنوي مستدام لا يعتمد على تصدير النفط الخام والغاز، ويتجاوز معدل الزيادة السكانية، بما يرسخ أسس دولة الرفاهية.

2.3. الاستراتيجية

تعتمد الاستراتيجية على نهج التحول الهيكلي المتكامل والمستند إلى ثلاثة مسارات متوازية:

- **المسار المؤسسي والتشريعي:** إعادة صياغة البيئة القانونية (خاصة قوانين الاستثمار والعمل والتجارة) لتكون بيئة صديقة للأعمال، مع رقمنة الإجراءات الحكومية لتقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية والحوكمة كضمانة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- **مسار التنويع الرأسي والاستثمار في المزايا النسبية:** تعظيم القيمة المضافة لمورد النفط الخام والغاز من خلال توطين صناعة التكرير والبتروكيماويات، والاستثمار في قطاعات اقتصادية غير تقليدية، تتصف بالإنتاجية العالية والمزايا التنافسية، تكون مورداً بديلاً للدخل الناتج عن تصدير النفط الخام والغاز ويستثمر في المقومات الذاتية لهذه القطاعات، مثل تجارة العبور والخدمات اللوجستية عبر الموانئ والمناطق الحرة، والمناطق الحرة الخاصة؛ لربط التجارة الدولية بالعمق الأفريقي، بالتوازي مع استغلال الاستثمار في مجالات الاقتصاد الأزرق والاستفادة

من الوفورات التي يتيحها موقع ليبيا على شاطئ البحر المتوسط، والثروات البحرية التي تنضوي عليها المياه الإقليمية الليبية.

- **مسار التمكين والتمويل:** تحفيز القطاع الخاص عبر تفعيل شراكات حقيقية (PPP) في مشروعات البنية التحتية، وتطوير القطاع المصرفي وسوق المال لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تدعم تأسيس الشركات المساهمة والمشاريع الصغرى والمتوسطة كركيزة للتشغيل والابتكار، إضافة إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي.

3.3. الأهداف

تهدف عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وتنويع الاقتصاد إلى الانتقال من الحالة الريعية إلى حالة التنمية الشاملة كالتالي:

1- الأهداف قصيرة المدى (1 - 2 سنة):

- تركز هذه الأهداف على "إيقاف النزيف" وتهيئة الأرضية الصلبة للإصلاح:
- توحيد المؤسسات السيادية وتعزيز استقلاليتها: توحيد المنظومة المصرفية لمصرف ليبيا المركزي، وتحقيق التناغم بين السياسات الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية) لضمان تحقيق هذه السياسات لأهدافها واتساق القرارات الاقتصادية.
- تحقيق الاستقرار النقدي: اعتبار استقرار سعر صرف الدينار والحد من التضخم مطلباً رئيسياً تتمحور حوله مستهدفات السياسة النقدية وأدوات تنفيذها، والعمل على تصحيح مستهدف سياسة إدارة النقد الأجنبي وتكامل إجراءات تنفيذها وبما يكفل تحقيق سعر صرف توازني للدينار الليبي، وعدم التماهي مع السوق الموازية للنقد الأجنبي.
- مراجعة وإصلاح البيئة التشريعية: مراجعة القوانين المتعلقة بالنشاط الاقتصادي لتبسيط تأسيس الشركات المساهمة وجذب رؤوس الأموال، وتعزيز حوكمة المؤسسات المالية.

2- الأهداف متوسطة المدى (3 - 5 سنوات):

البدء في تنفيذ استراتيجية التنويع الاقتصادي مرحلياً من خلال مباشرة الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية لتجسيد رؤية التحول الاقتصادي والاجتماعي.

3- الأهداف طويلة المدى (أكثر من 5 سنوات)

الوصول إلى حالة الاقتصاد المتنوع والمستقر:

التوجه نحو الاستثمار في الصناعات التصديرية والاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الليبي في مجالات الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية) والمحاصيل الزراعية التي لا تعتمد بدرجة كبيرة

على المياه الجوفية. وتفعيل قطاع السياحة والاستثمار فيه كمورد اقتصادي يساهم في تنويع مصادر الدخل بهدف: -

- تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد على مورد واحد (النفط) لتحقيق استقرار مالي مستدام وضمان رفاهية الأجيال القادمة
- زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز النمو في القطاع الإنتاجي غير النفطي
- زيادة القدرة التنافسية الدولية لزيادة القدرة على التصدير خارج نظام القطاع التقليدي.

الفصل الثاني: واقع السياسات والنموذج الاقتصادي الحالي

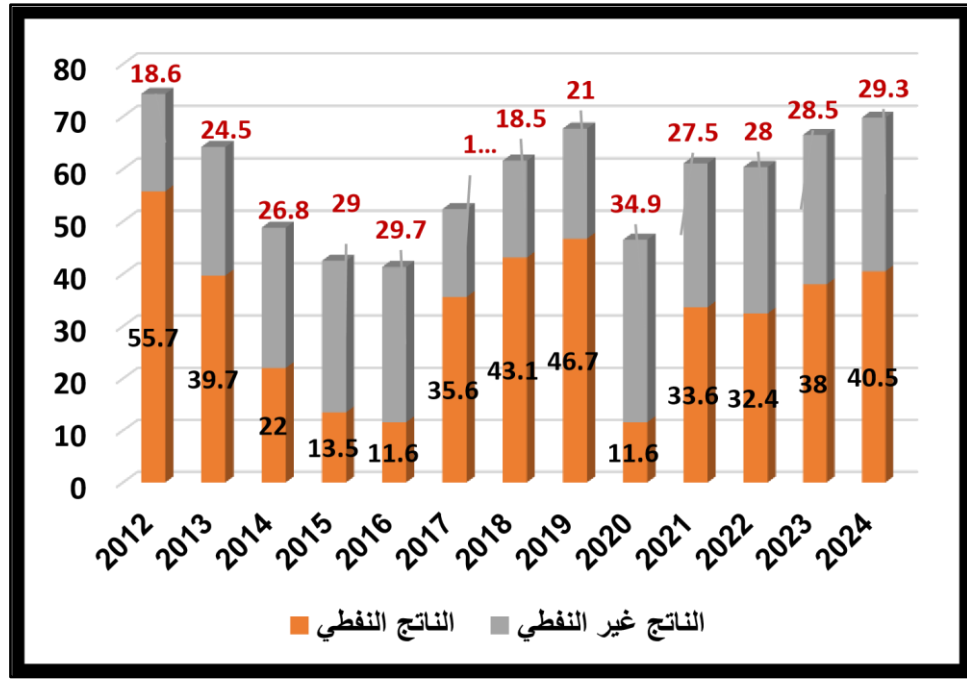
4.3. مؤشرات الوضع الاقتصادي الحالي

تشخيص واقع الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الليبي عبر رصد مؤشرات التنوع الراهنة. من خلال فحص تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، وتحليل هيكل التجارة الخارجية (الصادرات)، وتبيان طبيعة الإيرادات العامة، وصولاً إلى قياس الوزن النسبي ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي العام كالتالي:

■ هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من خلال الشكل رقم (29)، أن هناك اختلالاً بنيوياً حاداً في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يظل القطاع النفطي هو المحرك الأساسي لمجمل النشاط الاقتصادي صعوداً وهبوطاً بنسب متغيرة خلال الفترة (2012-2024)، وأن الطفرة النسبية المسجلة في الناتج غير النفطي عام 2020 والتي تقدر بنسبة (34.9%) لا تعكس نمواً حقيقياً، بل هي نتاج لانكماش في القطاع النفطي بسبب الإغلاقات وانخفاض الأسعار.

ويؤكد التراجع الملحوظ للناتج النفطي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من (55.7%) عام 2012 إلى (11.6%) عام 2020 مدى حساسية الاقتصاد الكلي للصدمات التشغيلية والتقلبات في أسواق الطاقة العالمية. إن بقاء الناتج غير النفطي ضمن هوامش ضيقة ومحدودة يبرهن على عجز القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) عن قيادة قاطرة النمو أو تعويض الفقد عند تعطل الشريان النفطي. وتعكس هذه الحالة الخلل الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد، حيث تفشل القطاعات غير النفطية في الصمود كبديل مستقل، وتظهر ثقلاً إحصائياً فقط حينما ينهار المورد الريعي الأساسي. كما يتضح من البيانات المتعلقة (2021-2024) عودة الهيمنة النفطية لقيادة الناتج الكلي كلما استقرت معدلات استخراج وتصدير النفط. مما يثبت غياب التنوع الاقتصادي وهيمنة القطاع الواحد (النفط) على الاقتصاد.



شكل 29 مساهمة الناتج النفطي في الناتج المحلي للفترة (2024-2012)

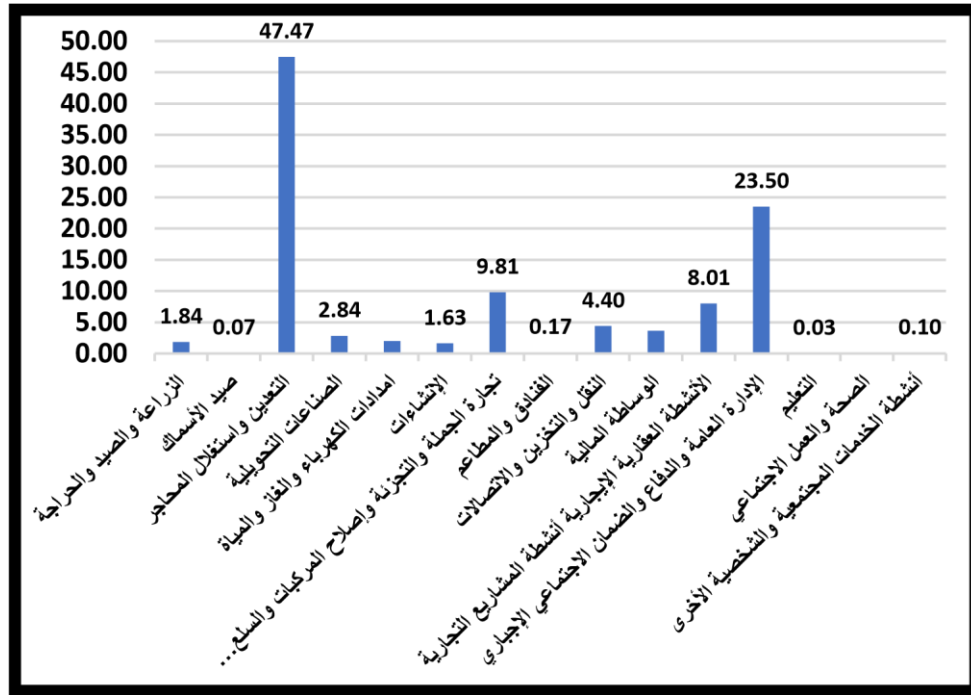
المصدر: وزارة التخطيط، نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019، تقديرات أولية 2020-2021، حكومة الوحدة الوطنية 2023؛ لبنك الدولي (2024). مرصد الاقتصاد الليبي، آفاق النمو.

■ هيكل الأنشطة الاقتصادية للناتج المحلي الإجمالي:

يلاحظ من الشكل رقم (30)، إن هيكل الأنشطة الاقتصادية خلال الفترة (2021-2012) يعاني من اختلالاً بنيوياً حاداً، حيث يستحوذ قطاع التعدين (النفط) على ما نسبته (47.47%)، يليه قطاع الإدارة العامة والدفاع بنسبة (23.50%).

هذا التركيز يجسد الحالة الريعية للاقتصاد الليبي، حيث يتم تدوير العوائد النفطية لتمويل الجهاز المؤسسي للدولة، في ظل غياب شبه كامل لمساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الزراعة والصناعة). بالإضافة إلى أن تدني مساهمة قطاعات التعليم والصحة والخدمات يؤكد إهمال الاستثمار في رأس المال البشري والقطاعات الخدمية المستدامة التي تلعب دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي.

إن تركيز النشاط الاقتصادي في قطاعين فقط (النفط والوظيفة العامة) يختزل أكثر من (70%) من الناتج، مما يترك باقي القطاعات الحيوية في حالة ركود وتهميش تنموي مزمن. الأمر الذي يبرهن على تجذر ما يعرف "المرض الهولندي"، حيث يعاني الاقتصاد من تبعية مطلقة للمورد الناضب مع شلل تام في مرونة القطاع الخاص والأنشطة المولدة للقيمة المضافة الحقيقية.

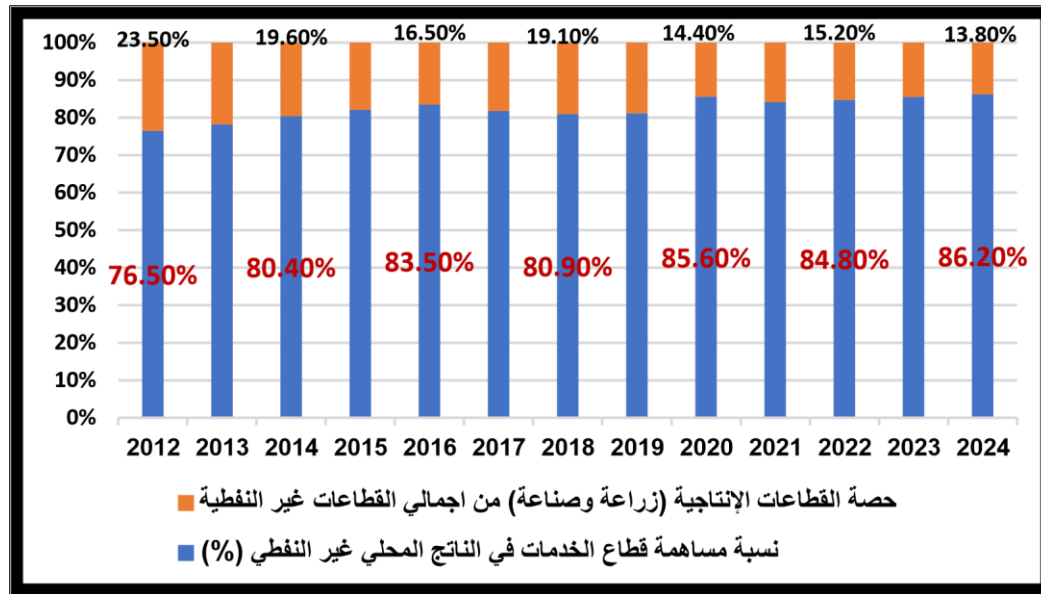


شكل 30 هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية للفترة (2024-2012)

المصدر: وزارة التخطيط، نشره الحسابات القومية للفترة 2006-2019، تقديرات أولية 2020-2021، حكومة الوحدة الوطنية 2023.

الشكل رقم (31)، يكشف عن تشوه بنيوي حاد، حيث تزايدت هيمنة قطاع الخدمات لتصل إلى (86.20%) في عام 2024، مقابل انحسار مستمر في حصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) التي تراجعت من (23.50%) إلى (13.80%). هذا التدهور يعكس تحول الاقتصاد غير النفطي إلى اقتصاد استهلاكي يعتمد على الخدمات الهامشية المرتبطة بالإنفاق الحكومي الريعي، بدلاً من كونه قاعدة إنتاجية سلعية تولد قيمة مضافة حقيقية.

إن تراجع دور الزراعة والصناعة يكرس التبعية للخارج في تأمين الاحتياجات السلعية والغذائية ويعزز درجة الانكشاف على الخارج، مما يفاقم من آثار "المرض الهولندي" ويعرض الأمن الاقتصادي للصدمات الناتجة عن التقلبات والأزمات التي تتعرض لها الأسواق العالمية. حيث تؤكد هذه البيانات على أن الاقتصاد الليبي لا يعاني فقط من هيمنة قطاع النفط، بل أيضاً من خلل في هيكله القطاعي غير النفطية ذاتها، والتي باتت عاجزة عن قيادة أي تحول تنموي مستدام أو توفير بدائل تصديرية.



شكل 31 مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية في الناتج المحلي غير النفطي

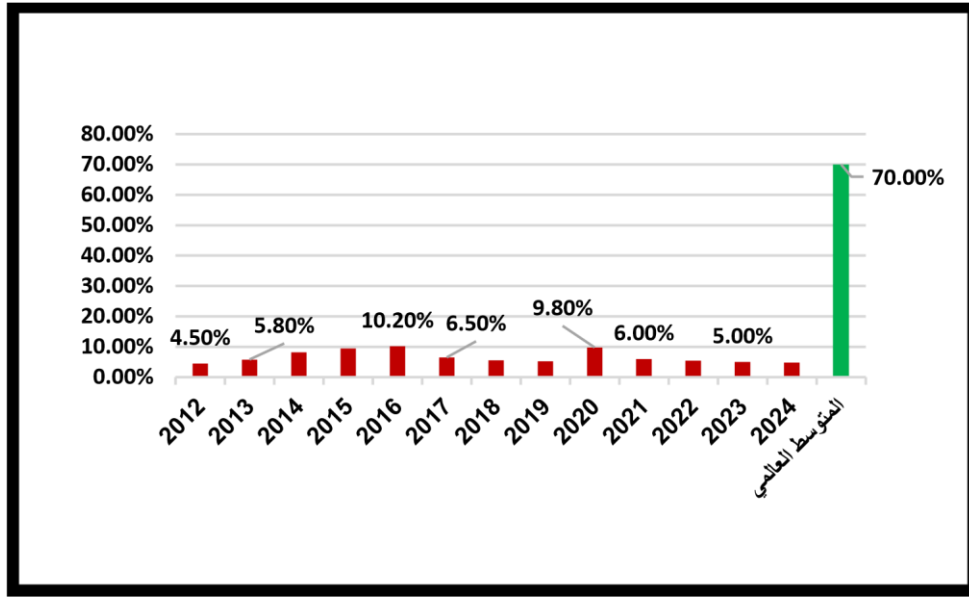
للفترة (2024-2012)

المصدر: - البنك الدولي (2024). مرصد الاقتصاد الليبي، افاق النمو، صندوق النقد الدولي (2023)، تقرير مشاورات المادة الرابعة بشأن الدولة الليبية

■ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

يتضح من خلال الشكل البياني رقم (32)، المتعلق بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2024-2012) حالة الخلل الهيكلي الحاد وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، حيث ظلت نسب مساهمة القطاع الخاص متدنية جداً وتراوح حول مستوى 5%، مقارنة بالمتوسط العالمي (70%)، حتى الارتفاع النسبي المسجل في عامي 2016 (10.2%) و 2020 (9.8%) لا يعكس نمواً حقيقياً في أنشطة القطاع الخاص، بل هو أثر حسابي ناجم عن انكماش الناتج النفطي نتيجة انخفاض الأسعار وإغلاقات الحقول والموانئ؛ أي أن الوزن لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي يزداد فقط عند تعطل المورد الربيعي.

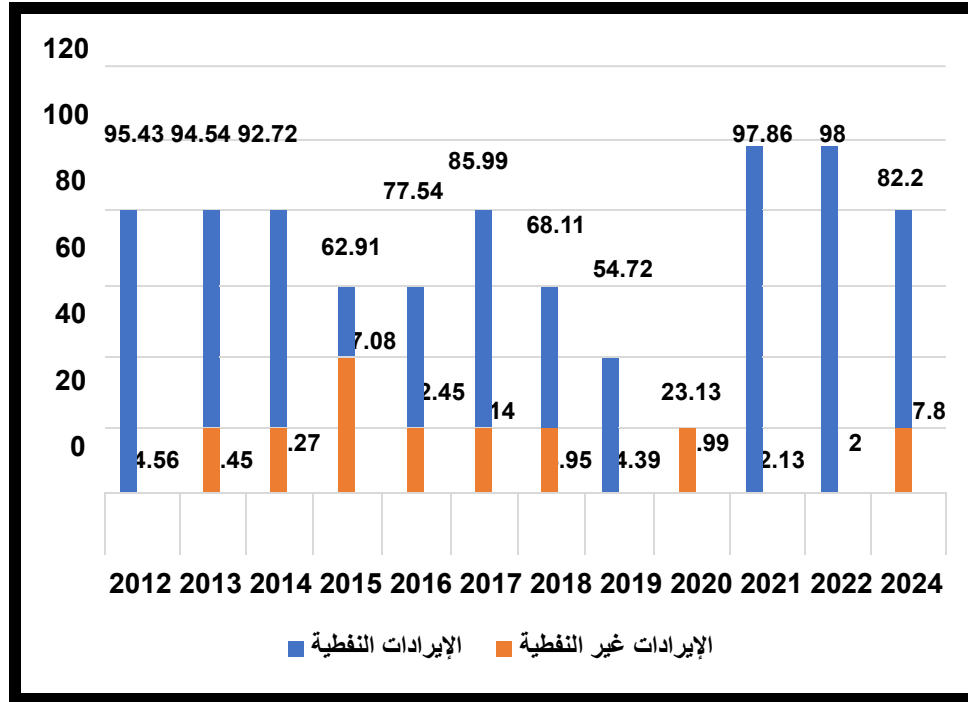
ومع استقرار التدفقات النفطية في السنوات اللاحقة، تراجعت الأهمية النسبية للقطاع الخاص في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى (4.8%) في عام 2024، هذا الضعف في دور القطاع الخاص يحرم الاقتصاد من مرونة مواجهة الأزمات، ويؤكد استمرار هيمنة الدولة كصانع وحيد للنشاط الاقتصادي، مما يكرس "التبعية الربيعية" ويضعف القدرة على توليد فرص عمل مستدامة بعيداً عن كاهل الموازنة.



شكل 32 نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي للفترة (2025-2012) المصدر: - البنك الدولي (2024). مرصد الاقتصاد الليبي، افاق النمو؛ صندوق النقد الدولي (2023)، تقرير مشاورات المادة الرابعة بشأن الدولة الليبية

5.3. هيكل الإيرادات العامة في الاقتصاد الليبي

يؤكد الشكل رقم (33) الهيمنة المطلقة للإيرادات النفطية كمصدر للدخل وتمويل الميزانية العامة، خلال الفترة 2012-2024 حيث تجاوزت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية 98% في المتوسط مقارنة بالإيرادات السيادية غير النفطية، و لم يكن ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية خلال عامي 2015 و 2020 ناتجاً عن نمو حقيقي في هذه الإيرادات، بل كان "أثراً حسابياً" ناتجاً عن تراجع الإيرادات النفطية بسبب إغلاق الحقول والموانئ النفطية من جهة، وتراجع الأسعار النفط العالمية من جهة أخرى، حيث شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته 98% في عام 2022 اثر استقرار العمليات النفطية، يدل على غياب أي قاعدة إنتاجية بديلة صلبة يمكن الاعتماد عليها كمصدر للدخل. وحتى التطور النسبي الملحوظ في الإيرادات غير النفطية في عام 2024 والتي بلغت (17.8%)، كان نتيجة لإجراءات فرض ضريبية على مبيعات النقد الأجنبي وليس لتحسن هيكلي في القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالصناعة والزراعة. هذا يشير إلى محدودية "التنوع" في موارد الموازنة العامة وارتباطها بمورد واحد (النفط) واستمرار معضلة الاقتصاد الريعي المكشوف أمام الصدمات الخارجية، وعجز القطاعات غير النفطية عن أن تكون رافداً مستداماً للدخل.

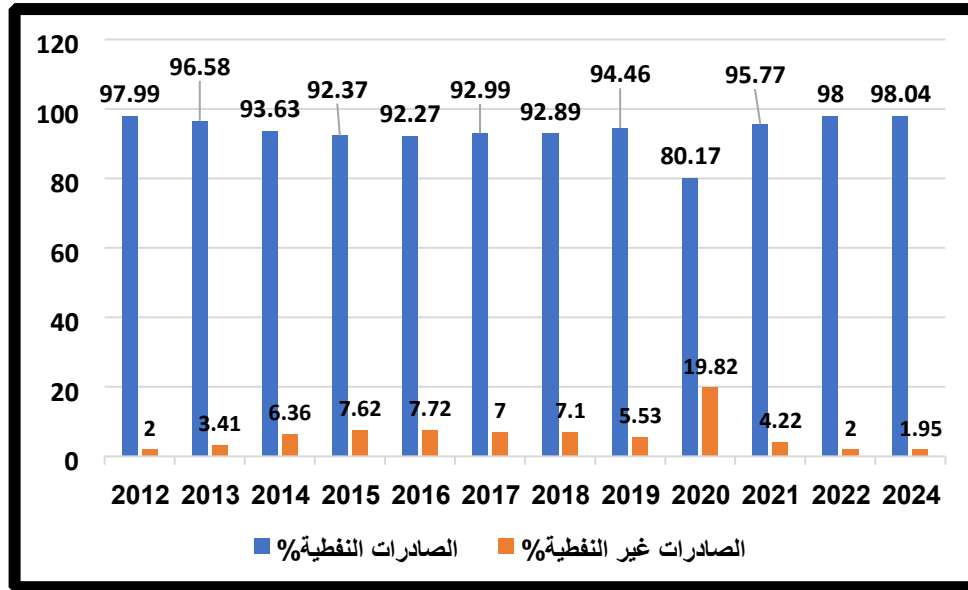


شكل 33 تطور الأهمية النسبية للإيرادات في الاقتصاد الليبي للفترة (2024-2012)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية- إعداد مختلفة

■ هيكل الصادرات:

يوضح الشكل رقم (34)، وجود خلل هيكلي حاد في قطاع الصادرات يتمثل في الهيمنة المطلقة للصادرات النفطية بنسب تجاوزت (92%)، مما يعكس انكشافاً اقتصادياً خطيراً أمام صدمات الأسواق العالمية وتحديات تقلبات الطلب العالمي على النفط. إن الارتفاع النسبي المسجل في الصادرات غير النفطية عام 2020 حيث شكلت (19.82%) من إجمالي الصادرات، لا يمثل تحولاً إنتاجياً حقيقياً في نمو الصادرات غير النفطية، بل هو "أثر حسابي" ناتج عن تراجع الصادرات النفطية إثر إغلاق الحقول والموانئ وانخفاض الأسعار العالمية. ويؤكد تراجع مساهمة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات إلى (2%) فقط في عام 2022، بالتزامن مع تعافي القطاع النفطي واستئناف العمليات التصديرية، مما يوضح التركيز الشديد في الصادرات وضعف تنافسية السلع والمنتجات غير النفطية.



شكل 34 الأهمية النسبية للصادرات السلعية في الاقتصاد الليبي للفترة (2022-2012)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية- إعداد مختلفة

6.3. قياس درجة التنوع في الاقتصاد الليبي (2024-2012)

باستخدام معامل هرفندال هرشمان (HHI) لقياس درجة التنوع الاقتصادي، والذي تتراوح قيمته

بين 0 و 1. تشير القيمة القريبة من الصفر إلى اقتصاد متنوع ومرن يتوزع فيه الإنتاج على قطاعات متعددة، بينما تشير القيمة القريبة من الواحد إلى تركيز شديد واعتماد مفرط على قطاع واحد.

من خلال المؤشرات الإحصائية في الجدول رقم (14)، المستندة إلى معامل "هرفندال هرشمان" (HHI) للفترة (2024-2012) يلاحظ أن الاقتصاد الليبي حبيس الريعية الاقتصادية، ويمكن إبراز ذلك من خلال التالي:

سجل معامل التركيز في الصادرات متوسطاً قدره (0.89)، وهو من أعلى المعدلات عالمياً، مما يعكس انكشافاً مطلقاً للاقتصاد أمام صدمات الأسعار العالمية. وما يعزز هذه الخطورة هو معامل تركيز الإيرادات (0.73)، الذي يؤكد أن المالية العامة للدولة لا تزال "مالية ريعية" تفتقر لأي قاعدة ضريبية أو إنتاجية متنوعة. المؤشر الأكثر إشكالا هو ارتفاع معامل التركيز داخل القطاع غير النفطي نفسه ليصل إلى (0.76) في عام 2024. هذا يعني أن النشاط غير النفطي ليس "منتجاً"، بل هو نشاط خدمي واستهلاكي يتركز في الخدمات الممولة من الإنفاق الحكومي، مع تآكل مستمر في حصة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) التي تمثل جوهر التنمية المستدامة. كما يعكس معامل HHI الخاص بمساهمة القطاع الخاص (0.88)، حالة من الاستحواذ الحكومي على النشاط الاقتصادي. إن بقاء هذا المعامل قريباً من الواحد الصحيح طوال العقد الماضي يشير إلى وجود عوائق هيكلية ومؤسسية تمنع القطاع الخاص من النمو والمنافسة، مما يحول دون تحوله إلى محرك بديل للنمو بعيداً عن النفط. تجدر الإشارة هنا، إلى أن انخفاض المعاملات في عام 2020 لم يكن تحسناً تنموياً، بل كان نتيجة لتراجع قطاع النفط. كما أن العودة

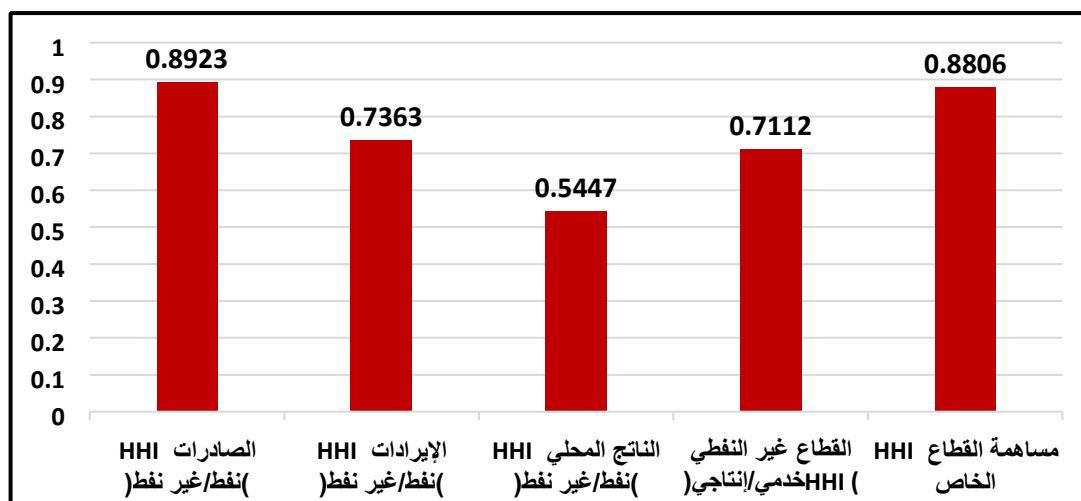
السريعة للمعاملات إلى مستويات الـ 0.90 في عامي 2022 و 2024 تثبت أن الاقتصاد يعاني من جمود بنيوي عميق.

جدول 15 معامل هرفندال هرشمان (HHI) للاقتصاد الليبي (2012 - 2024)

السنوات	HHI الصادرات (نפט/غير نفط)	HHI الإيرادات (نפט/غير نفط)	HHI الناتج المحلي (نפט/غير نفط)	القطاع غير النفطي HHI (خدمي/إنتاجي)	HHI مساهمة القطاع الخاص
2012	0.96	0.91	0.62	0.64	0.91
2013	0.93	0.90	0.53	0.66	0.89
2014	0.88	0.87	0.50	0.68	0.85
2015	0.86	0.53	0.56	0.71	0.83
2016	0.86	0.65	0.60	0.72	0.82
2017	0.87	0.76	0.56	0.70	0.88
2018	0.87	0.51	0.58	0.69	0.89
2019	0.90	0.51	0.57	0.69	0.90
2020	0.68	0.58	0.62	0.75	0.82
2021	0.92	0.96	0.51	0.73	0.89
2022	0.96	0.96	0.50	0.74	0.90
2023	0.97	0.95	0.51	0.75	0.90
2024	0.96	0.71	0.51	0.76	0.91
المتوسط	0.89	0.74	0.54	0.71	0.88

المصدر: من إعداد المجموعة الاقتصادية بناء على القانون التالي

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^I \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$



شكل 35 المتوسط العام لدرجة التنوع الاقتصادي (HHI) (للمعامل هرفندال هرشمان) للفترة (2012-2025)
المصدر: الجدول رقم (13).

جدول 16 مقارنة المتوسطات العامة للتنوع في الاقتصاد الليبي بالمتوسطات والمعايير العالمية

م	المؤشر الاقتصادي	المتوسط في الاقتصاد الليبي (2012-2024)	المتوسط/المعيار العالمي المفترض	فجوة الانحراف
1	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي	6.61%	65% - 75%	- 63% عجز إنتاج
2	مساهمة الإيرادات النفطية في الميزانية	80.32%	> 30% للدول المستقرة	+ 50% انكشاف ريعي
3	مساهمة الصادرات النفطية في الإجمالي	93.76%	> 40% للدول المتنوعة	+ 53% تركيز تصديري حاد
4	حصة القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة)	17.62%	40% - 50% من غير النفط	- 27% ضعف القاعدة السلعية
5	مساهمة قطاع الخدمات (معظمها إداري)	82.38%	~ 60% خدمات منتجة	+ 22% تضخم إداري
6	معامل هيرفندال-هرشمان للتركز (HHI)	0.536	> 0.25 اقتصاد متنوع	+ 0.28 أحادية اقتصادية
7	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي	~ 300%	25% - 35%	+ 265% دولة متضخمة

المصدر: صندوق النقد الدولي (2024). تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2024 بشأن ليبيا (IMF Article IV Consultation). واشنطن العاصمة؛ البنك الدولي (2024). مرصد الاقتصاد الليبي: نحو استدامة المالية العامة وتنويع الاقتصاد (Libya Economic Monitor). مجموعة البنك الدولي، واشنطن؛ صندوق النقد الدولي (2025). قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (2025 World Economic Outlook Database - October). واشنطن العاصمة؛ لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة (2024). التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المقدم إلى مجلس الأمن، نيويورك؛ الأونكتاد - منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2023). مؤشر تركيز وتنويع الصادرات السلعية للدول النامية، جنيف.

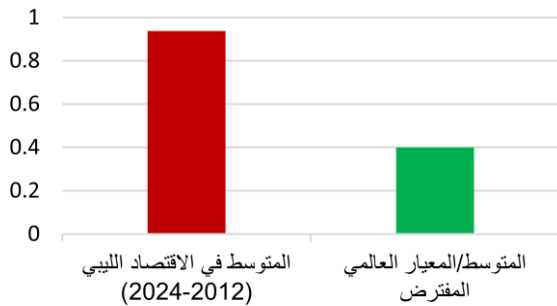
تبين المقارنة في الجدول رقم (15)، وجود 'اختلالات هيكلية عميقة' تضع الاقتصاد الليبي خارج نطاق الاستقرار الاقتصادي. وتتجسد هذه الاختلالات في ثلاث نقاط جوهرية:

1. فجوة القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي عالمياً بنسبة تزيد عن 70%، بينما في ليبيا لا يتجاوز (6.6%). هذا الرقم يعني أن الاقتصاد الليبي 'مشلول حركياً' خارج إطار الإنفاق الحكومي.

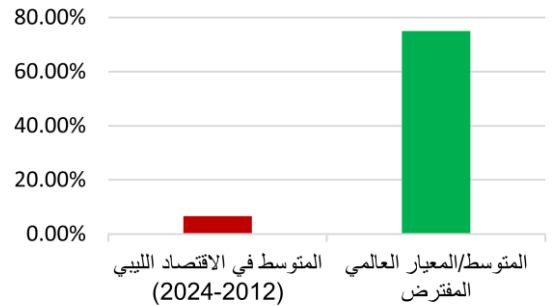
2. الانكشاف الريعي: تتجاوز تبعية الميزانية والصادرات للنفط في ليبيا المعايير العالمية الآمنة بنسبة تزيد عن (50%). هذا الاعتماد المطلق يجعل المركز المالي للاقتصاد الليبي هشاً أمام أي تذبذب في أسعار النفط العالمية أو كميات الإنتاج المصدرة منه.

3. التضخم الإداري مقابل الإنتاج: يعكس استحواذ قطاع الخدمات (الحكومية) على (82%) من الناتج غير النفطي، مقابل تدني مساهمة الصناعة والزراعة، وأن الميزانية العامة تُموّل 'وظائف شكلية' ترفع الطلب الاستهلاكي دون أن تخلق سلعاً محلية تمتص هذا الطلب.

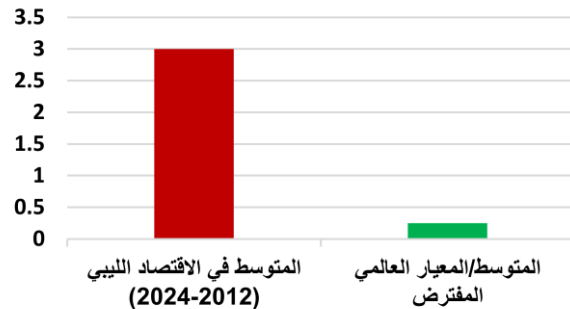
الشكل يبين مساهمة الصادرات النفطية في الإجمالي مقارنة بمتوسط الدول المنتجة للنفط



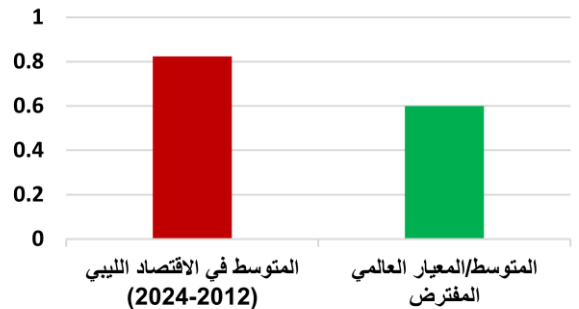
الشكل يبين مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي مقارنة بالمعيار العالمي



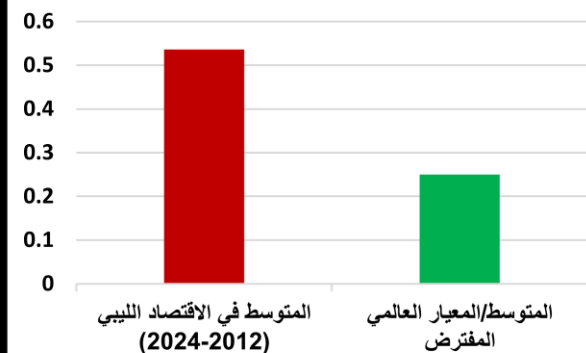
الشكل يبين نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي مقارنة بالمعيار العالمي



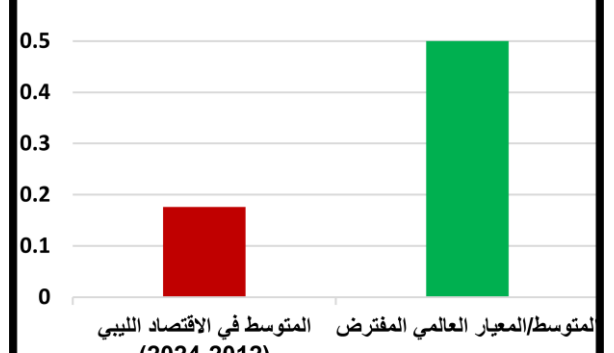
الشكل يبين مساهمة قطاع الخدمات (معظمها إداري) مقارنة بالمعيار العالمي



الشكل يبين معامل هيرفندال-هرشمان للتركز (HHI) مقارنة بالمتوسط العالمي



الشكل يبين حصة القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة) مقارنة بالمعيار العالمي



شكل 36 مقارنة متوسطات المؤشرات العامة للتنوع في الاقتصاد الليبي بالمتوسطات العالمية

7.3. واقع ومستقبل قطاع النفط في ليبيا

يعد قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد الليبي حيث يعتمد عليه الاقتصاد الوطني بشكل شبه كامل في توليد الإيرادات العامة وتوفير النقد الأجنبي وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد على مورد واحد. كما تمتلك ليبيا احتياطات نفطية مؤكدة تقدر بحوالي 48 مليار برميل وهي الأكبر في إفريقيا.. إضافة إلى احتياطات معتبرة من الغاز الطبيعي. كما يتميز النفط الليبي بانخفاض تكلفة إنتاجه نسبياً (تقدر في حدود 5-10 دولارات للبرميل في بعض الحقول) وجودته العالية مما يمنحه ميزة تنافسية في الأسواق العالمية خاصة الأوروبية. وبالرغم من هذه المزايا، فقد اتسم أداء القطاع خلال السنوات الماضية بدرجة عالية من التقلب وعدم الاستقرار حيث تراوح الإنتاج بين أقل من 300 ألف برميل يومي في فترات الإغلاق إلى أكثر من 1.2 - 1.3 مليون برميل يومياً في فترات الاستقرار النسبي (2023-2024)، يعكس هذا التذبذب هشاشة القطاع أمام العوامل غير الاقتصادية خاصة ومنها:

- الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية.
 - الانقسام المؤسسي والسياسي.
 - ضعف الاستثمار في أعمال الصيانة والتطوير.
 - محدودية الطاقة التكريرية والصناعات التحويلية.
 - الاعتماد على تصدير النفط الخام دون تعظيم القيمة المضافة.
- أدى عدم استقرار القطاع وتذبذب مستويات الإنتاج إلى تقلب الإيرادات النفطية، حيث شهد الاقتصاد الليبي تذبذباً كبيراً في العوائد، تبعاً لتقلب الإنتاج والأسعار العالمية، وهو ما انعكس مباشرة على الاستقرار المالي والإنفاق العام في الاقتصاد.

8.3. التحديات الهيكلية المرتبطة بقطاع النفط

- 1) الاعتماد الريعي المفرط: حيث أدى الاعتماد شبه الكامل على النفط إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتدني مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- 2) التعرض للصدمات الخارجية: نتيجة تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- 3) ضعف الحوكمة المؤسسية: والحاجة إلى تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الإيرادات مما يعرض المالية العامة للدولة لعدم الاستدامة.
- 4) تآكل البنية التحتية: نتيجة نقص الاستثمارات طويلة الأجل ومحدودية التنويع داخل القطاع نفسه، خاصة في مجالات التكرير والبتروكيماويات.
- 5) التحولات العالمية في قطاع الطاقة والتي من أبرزها:
 - تسارع التحول نحو الطاقات المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
 - التزامات دولية متزايدة لخفض الانبعاثات الكربونية (اتفاقيات المناخ).

- التوسع في استخدام المركبات الكهربائية والتكنولوجيا الذكية.
 - تطور تقنيات كفاءة الطاقة.
 - تباطؤ متوقع في نمو الطلب العالمي على النفط على المدى الطويل..
- حيث تشير تقديرات العديد من المؤسسات الدولية إلى أن الطلب على النفط قد يبلغ ذروته خلال العقد القادمن، قبل أن يبدأ في التراجع التدريجي وهو ما يطرح تحديات جدية أمام الدول المعتمدة عليه.

■ أفاق المستقبل

- على المدى المتوسط لا يزال قطاع النفط في ليبيا يمتلك فرصاً مهمة تتمثل في:
- (1) إمكانية رفع الإنتاج إلى مستويات تتجاوز 1.5-2 مليون برميل يومي في حال تحقيق الاستقرار.
 - (2) انخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالمنافسين.
 - (3) القرب الجغرافي من الأسواق الأوروبية.
 - (4) وجود احتياطات غير مستغلة.
- إلا أن هذه الفرص تظل مشروطة بجملة من الإصلاحات من أهمها:
- أ. تحسين بيئة الاستثمار واستقطاب الشركات العالمية.
 - ب. تطوير البنية التحتية ورفع كفاءة الإنتاج.
 - ج. تعزيز الشفافية والحكومة في إدارة القطاع.
 - د. التوسع في الصناعات النفطية التحويلية.

■ الدلالات الاستراتيجية

- تشير المعطيات السابقة إلى أن الاعتماد على قطاع النفط كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في ليبيا لم يعد خياراً مستداماً على المدى الطويل وذلك للأسباب التالية:
1. التقلب الحاد في الإيرادات النفطية.
 2. التحولات العالمية التي قد تحد من الطلب على النفط.
 3. محدودية مساهمة القطاع في خلق فرص العمل.
 4. ارتفاع المخاطر المرتبطة بالاقتصاد الريعي.
- عليه، فإن التنويع الاقتصادي والبحث عن مصادر بديلة لدخل النفط يمثل ضرورة استراتيجية حتمية وليس مجرد خيار سياسي أو اقتصادي.

7.3. مخاطر وتحديات النمو الاقتصادي واستدامة التنمية

في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال العقد الأخير، أصبحت قضية الاستدامة الاقتصادية أكثر إلحاحاً، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط وضعف تنويع القاعدة الإنتاجية.

● الاعتماد المفرط على النفط كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي

تشير البيانات الرسمية المتاحة إلى أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع النفط، حيث تشير نسبة الناتج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة، وكذلك نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات (انظر الرسم البياني في خط الأساس) إلى هيمنة قطاع النفط كمصدر لتمويل الإنفاق العام وتوريد النقد الأجنبي. ويترتب على هذا الاعتماد تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية نتيجة لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي.

● ضعف التنويع الاقتصادي واختلال الهيكل الإنتاجي

يُعد ضعف التنويع الاقتصادي، وعلى النحو الذي تم توضيحه من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي، حيث تظل مساهمة القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة، محدودة للغاية. فعلى سبيل المثال، لا تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة ضئيلة من الناتج المحلي (انظر الرسم البياني في خط الأساس)، نتيجة نقص الاستثمار وضعف البنية التحتية والاعتماد الكبير على الواردات الغذائية.

● التحديات المؤسسية والسياسية

تُعد البيئة المؤسسية والسياسية من المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي المستدام. وفي ليبيا، أدى الانقسام السياسي وازدواجية المؤسسات إلى ضعف كفاءة إدارة الموارد العامة، وعرقلة تنفيذ السياسات الاقتصادية الفعالة. كما ساهمت هذه العوامل في تراجع مستوى الشفافية والمساءلة، مما أثر سلباً على كفاءة الإنفاق العام.

بالإضافة إلى أن عدم الاستقرار الأمني أدى في عدة مرات وأهمها أزمة الهلال النفطي خلال الفترة 2013-2016 إلى خسائر مالية مباشرة تجاوزت 150 مليار دولار وإلى تعطيل الإنتاج النفطي في بعض الفترات، وهو ما ينعكس مباشرة على الإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي الكلي. كما يحد هذا الوضع من تدفق الاستثمارات الأجنبية ويزيد من درجة المخاطر الاقتصادية.

● التحديات البيئية واستدامة الموارد

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات بيئية كبيرة، خاصة في قطاع الزراعة، حيث تعاني ليبيا ندرة في الموارد المائية وعجزاً مائياً، واعتمادها على المياه الجوفية غير المتجددة. وقد أدى الاستغلال المفرط لهذا المورد إلى انحسار الأراضي الزراعية وانخفاض الإنتاجية.

كما أن التغيرات المناخية وزيادة معدلات التصحر تشكل تهديداً إضافياً للأمن الغذائي، مما يعزز الاعتماد على الواردات ويزيد من درجة انكشاف الاقتصاد الليبي.

● ضعف البنية التحتية ورأس المال البشري

تعاني ليبيا من قصور في البنية التحتية الأساسية الداعمة للخدمات، بما في ذلك شبكات النقل والتخزين والطاقة والاتصالات، مما يعوق تطوير القطاعات الإنتاجية. كما أن ضعف الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا يحد من تكوين رأس مال بشري قادر على دعم التحول الاقتصادي واستدامة التنمية. وتشير بعض الدراسات إلى أن محدودية استخدام التكنولوجيا وضعف البنية الرقمية يمثلان عائقاً أمام تحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكار، وهو ما ينعكس سلباً على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي. إن تحقيق استدامة التنمية في ليبيا يتطلب تبني استراتيجية شاملة تقوم على تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز كفاءة المؤسسات، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية. كما أن تعزيز الاستقرار السياسي يُعد شرطاً أساسياً لنجاح أي إصلاحات اقتصادية مستقبلية.

سادساً: تداعيات الإبقاء على النموذج الاقتصادي الحالي

بناءً على المؤشرات التي تم عرضها في خط الأساس وكذلك التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الإسكوا) والدراسات المحلية، يمكن تلخيص السيناريو القاتم الذي سيواجه الاقتصاد الليبي في حال استمرار النموذج الاقتصادي الحالي دون إعادة هيكلة جذرية وتنويع حقيقي:

1- التراجع المالي والارتهان للصدمات: تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي أن استمرار الاعتماد على النفط بنسبة 98% يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لما يسمى بـ "المرض الهولندي".

النتيجة: في ظل غياب التنويع، ستؤدي أي صدمة في أسعار النفط العالمية أو إغلاق للحقول إلى نزوب الاحتياطات النقدية والتي تراجعت بشكل كبير خلال السنوات الماضية

2- البنك الدولي حذر في تقرير: (2024 Libya Economic Monitor) من أن الإنفاق الجاري الذي يلتهم 85-90% من الميزانية سيؤدي إلى عجز مالي هيكلي يعجز معه المصرف المركزي عن حماية قيمة الدينار، مما سيؤدي إلى موجات تضخم جامحة تخفض من القوة الشرائية للمواطن.

3- تآكل رأس المال البشري: أشارت دراسات منظمة الإسكوا حول "كلفة الصراع في ليبيا" إلى أن استمرار تغييب القطاع الخاص سيؤدي إلى مزيد من التشوهات في سوق العمل الليبي.

النتيجة: مع وصول بطالة الشباب إلى 50%، وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب الخريجين الجدد، ستتحول ليبيا إلى بيئة طاردة للكفاءات. إن عدم التنويع يعني عدم خلق وظائف "إنتاجية"، مما يدفع الشباب

نحو الاقتصاد غير الرسمي أو الهجرة أو الانخراط في النزاعات المسلحة كمصدر للدخل، وهو ما يهدد السلم الأهلي بشكل مباشر.

4- تحول ليبيا إلى "دولة فاشلة لوجستياً"

أشارت دراسات مجلس التخطيط الوطني (2012-2024) إلى أن ليبيا تستهلك أصولها دون تجديدها. النتيجة: استمرار توجيه الميزانيات للاستهلاك (رواتب ودعم) على حساب التنمية (بنية تحتية) سيؤدي إلى انهيار كامل للمرافق العامة، ستبقى ليبيا معزولة عن سلاسل التوريد العالمية، وستفقد ميزتها الجغرافية كبوابة لأفريقيا لصالح دول الجوار التي تستثمر بقوة في موانئها وطرقها، مما يجعل ليبيا مجرد "سوق استهلاكي" يعتمد كلياً على الاستيراد.

5- تغول "اقتصاد الظل" والجريمة المنظمة: غياب الهيكلية الرسمية للاقتصاد يحفز نمو المسارات الموازية.

النتيجة: عدم التنويع سيجعل من "اقتصاد الجريمة" (تهريب، غسل أموال، تجارة بشر) هو المشغل الأكبر والبديل للقطاع الخاص الرسمي، مما يقوض سيادة الدولة تماماً.

6- حرمان الأجيال القادمة (منظور التنمية المستدامة):

النفط مورد ناضب، والعالم يتحول نحو الطاقة الخضراء.

النتيجة: تشير الدراسات إلى أن "حقبة النفط" بدأت في الانحسار. استمرار الاقتصاد الليبي في "بيع النفط الخام" دون بناء قاعدة للتنويع الاقتصادي يعني أن الليبيين بعد 20 أو 30 عاماً سيجدون أنفسهم أمام خزينة فارغة، أرض قاحلة صناعياً، وبنية تحتية متهاكة، دون وجود أي بديل يدر الدخل، مما يضع الاقتصاد الليبي تحت تهديد الصدمات الداخلية والخارجية

وبالتالي، استمرار الوضع الراهن ليس "ثباتاً"، بل هو انحدار متسارع. إن إعادة الهيكلة والتنويع ليست "خيارات رفاهية"، بل هي ضرورة وجودية للبقاء كدولة مستقرة. فالاقتصاد الليبي حالياً هو "اقتصاد استهلاكي يعيش على مدخرات الماضي وثروات المستقبل"، وأي تأخير في الإصلاح يرفع كلفته بشكل مضاعف وقد يجعل العودة لنقطة التوازن مستحيلة مستقبلاً.

الفصل الثالث: برامج الإصلاح الهيكلي والحوكمة

8.3. سياسات الإصلاح الاقتصادي

1- إصلاح نظام الدعم:

يمثل دعم المحروقات في ليبيا تعويضاً هيكلياً لتدني مستويات الدخل والقوة الشرائية للمواطنين، حيث يُنظر إليه كأداة لحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل من ارتفاع تكاليف المعيشة. يهدف هذا الدعم إلى التخفيف من آثار التضخم، واثار تدني مستويات الدخل، والمحافظة على السلم المجتمعي، غير أن نظام الدعم الحالي صاحبه جملة من المظاهر السلبية التي تهدد استدامته وترتب هدرًا كبيراً في الموارد الاقتصادية، حيث يستحوذ دعم المحروقات على قرابة 25% من الإنفاق العام، بتكلفة بلغت 16.6 مليار دولار في عام 2024. وتتمثل هذه الظواهر في الآتي:

- تفاوت الاستفادة من دعم المحروقات بين أفراد المجتمع حيث يحظى ذوو الدخل المرتفع ومن يمتلكون عدة سيارات ومن يديرون وحدات صناعية بحصة أكبر من قيمة الدعم نتيجة لارتفاع كمية المحروقات التي يستهلكونها بالمقارنة بذوي الدخل المحدود والفقراء والفئات الهشة الذين لا يمتلكون وسائل نقل أو عدد محدوداً منها.

- تهريب نسبة كبيرة تقدر بحوالي 7 مليار دولار من المحروقات المدعومة خارج البلاد، والتهريب من ورائها بالاستفادة من التدني الكبير في أسعار المحروقات في السوق الليبية، والتي تعتبر الأقل على مستوى العالم، بالمقارنة بالأسعار في الدول المجاورة شمال البحر المتوسط والدول جنوب الصحراء.

- ضعف نظام الجباية وعدم توريد حصيلة مبيعات المحروقات عن طريق شركة البريقة لتسويق النفط، في محطات التوزيع، إلى الخزنة العامة.

- استفادة الأجانب المقيمين في ليبيا، بما في ذلك المهاجرون غير الشرعيين، من المحروقات المدعومة، كغيرهم من المواطنين الليبيين، بالإضافة إلى استفادة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا من الوقود المدعوم دون ضوابط أو قيود.

- تستحوذ الجهات والشركات العامة، بما في ذلك الشركة العامة للكهرباء، على أكثر من 50% من المحروقات المستوردة والموزعة داخل البلاد، مقابل حصول المواطنين الأفراد على النسبة المتبقية بعد استبعاد الوقود المهرب المدعوم.

- تنامي قيمة فاتورة المحروقات المستوردة، خلال فترة قصيرة، حيث ارتفعت من 3 مليار دولار قبل البدء في نظام توفير المحروقات عن طريق المقايضة إلى 9 مليار دولار في عام 2024. مما يشير إلى تشوه حقيقي في نظام توفير المحروقات وهدر في الموارد الاقتصادية نتيجة لاتباع نظام مقايضة المحروقات المستوردة بالنفط الخام، وعدم الشفافية.

- يشكل نظام توريد المحروقات بأسلوب المقايضة بالنفط الخام مخالفة للنظام المالي للدولة وأصول إدارة المال العام، حيث لا يتم تضمين قيمة النفط الخام الذي يتم مقايضته ضمن موارد الميزانية العامة، ولا يتم تضمين قيمة المحروقات الموردة ضمن بنود الاتفاق العام، مما يجعل إجمالي بيانات الإنفاق والدخل غير مطابقة للواقع.

- التوزيع غير العادل للمحروقات في مختلف مناطق البلاد، وعدم انتظام توريده وتوزيعه، وتطور سوق موازية لتسويقه.

هذه الظواهر والمعطيات التي تتصف بها حالة دعم المحروقات وتوفيرها وأنماط استهلاكها في ليبيا، والظروف المحيطة بها، تشير إلى تشوه كبير يعاني منه الاقتصاد الوطني، و أن التوجه نحو رفع أسعار المحروقات مباشرة لا يمثل أولوية، على المدى القصير، في إطار إصلاح الدعم، بالمقارنة بضرورة معالجة التشوهات والقصور في توريده وتوزيعه، ونظراً لاستمرار العوامل التي استدعت دعم المحروقات في المقام الأول، والتي من أهمها تدني مستويات الدخل، وانخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي نتيجة للتضخم، والطبيعة الريعية للاقتصاد وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر فوق 40% من عدد السكان، وان الإصلاح يتطلب توفر عدد من المتطلبات، على المدى المتوسط والطويل، ولا ينبغي أن يكون على حساب تدني مستوى معيشة المواطنين أو يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر.

● متطلبات إصلاح دعم المحروقات:

أن الدعم بصيغته الحالية لم يعد يحقق العدالة، بل يعمق التهريب والهدر ويستنزف الموارد العامة، ويمثل أكبر مصادر التشوه في الاقتصاد الليبي. ولكن علاجه لا يكون بطريقة الصدمة أو المغامرة بمستوى معيشة المواطنين في ظل تدني مستويات الدخل الحقيقية، والتضحية بالاستقرار الاجتماعي.

مما يستدعي، أولاً، معالجة الخلل الهيكلي الذي أفضى إلى وجود الدعم في المقام الأول والمتمثل في عدم مرونة القطاع الإنتاجي وهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ومحدودية فرص النشاط أمام القطاع الخاص، والثقافة الريعية المترسخة نتيجة للاعتماد على مورد وحيد للدخل وهو النفط الخام والغاز، وبناء النظام الاقتصادي على مبادئ الدعم والإعانات. وحتى يمكن الخوض في برنامج حقيقي لإصلاح دعم المحروقات وتحقيق وفرة في الموارد الموجهة لتوفير المحروقات وتوزيعها، ولا يكون على حساب رفاهية المواطنين، على المدى المتوسط والطويل، يتطلب توفر الاشتراطات التالية:

● على المدى القصير:

- الرقمنة وتأمين المسار (من المصدر للمحطة): تفعيل منظومة تتبع رقمي صارمة لمراقبة الناقلات في عرض البحر لضمان وصول الحمولات كاملة لمستودعات البريقة.

- مراقبة صهاريج التوزيع لحظياً من المستودع إلى محطات الوقود النهائية لمنع التسرب والتهريب البري.
- الإصلاح المالي السيادي: إلغاء نظام المقايضة والعودة فوراً لإدراج مبيعات النفط وتوريدات الوقود ضمن الميزانية العامة لاستعادة الرقابة على "المليارات الضائعة" نظام المقايضة.
- تحسين نظام الجباية حتى تصل نسب التحصيل 100%
- إنهاء التهريب الذي يتم في عرض البحر قبل تفريغ حمولات الناقلات في مستودعات شركة البريقة، وان لا تكون محاربة التهريب من خلال استخدام سياسة تغيير سعر الصرف نظراً للأثار السلبية لهذه السياسة على المستوى العام للأسعار (التضخم)، وباعتبار محاربة التهريب يقع ضمن مسؤوليات الحكومة في تحقيق أمن الحدود والمنافذ البرية والبحرية.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية من المحروقات للاستهلاك في السوق المحلي.
- الالتزام باستخدام أسلوب الاعتمادات المستندية الدوارة في توريد المحروقات بديلاً لنظام المقايضة.
- إن معالجة ملف الدعم (على المدى الطويل) يتطلب تحقق الشروط التالية:
- وجود حكومة واحدة تسيطر على كافة المنافذ والحدود، وتضطلع بإعداد وتنفيذ برنامج متكامل لإصلاح نظام الدعم، متى ما توفرت شروطه.
- تحقيق استقرار مستدام في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- توفير بدائل حقيقية تغني عن التوسع في استخدام وسائل النقل الخاص (شبكة نقل عام كفؤة داخل المدن وفيما بينها).
- تطوير قاعدة بيانات أسرية رقمية دقيقة تحدد الفئات الهشة وتساعد في توجيه الدعم لمستحقيه.
- في كل الأحوال ينبغي أن يكون إصلاح الدعم بالتدريج وعلى مدى خمس سنوات من تاريخ تهيئة البيئة المناسبة للإصلاح ومعالجة مشكلة تدني مستويات الدخل الحقيقية للمواطنين.
- إن معالجة ملف الدعم في الوضع الراهن هو إجراء عكسي قد يفتعل صدمة اجتماعية. الإصلاح الحقيقي هو عملية هيكلية "فنية تكنولوجية ورقابية" تبدأ بوقف التهريب في عرض البحر، وإصلاح الجباية، وإلغاء نظام المقايضة. وتحسين مستويات دخول المواطنين؛ واعتماد برنامج يمتد على مدى خمس سنوات يعتمد التدرج وتبني الأساليب التقنية الرقمية في تقديم الدعم لمستحقيه؛ أما تحميل المواطن كلفة الفساد والهدر في ظل الانقسام السياسي، فهو خيار سيؤدي حتماً لزعزعة الاستقرار الاجتماعي.

2- إصلاح سعر الصرف:

تبين من خلال الخبرة المكتسبة، خلال العشر سنوات الماضية، أن اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر صرف الدينار، سواء بفرض ضريبة على مبيعاته، أو من خلال تخفيض قيمته التعادلية المقدرة بوحدة من حقوق السحب الخاصة، أكثر من مرة، كان في الحقيقة بدافع توفير التمويل اللازم لتغطية الإنفاق العام أو العجز في الإيرادات، بالرغم من أن الهدف المعلن كان تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر

الصرف في السوق السوداء، غير أن أيّاً من السياسات التي اتّبعت لم تفلح في القضاء على الفجوة، أو إصلاح سعر الصرف أو المحافظة على استقراره.

فقد انخفض سعر صرف الدينار الليبي من 0.74 دولار في سنة 2010 إلى 0.18 دولار في سنة 2024، بنسبة 75.6%، نتيجة لسلسلة من التخفيضات والضرائب التي فرضت عليه؛ وفي 18 يناير 2026، أعلن مصرف ليبيا المركزي عن تخفيض القيمة التعادلية للدينار بنسبة 14.7%، ليصبح السعر الرسمي الجديد للدولار حوالي 6.3759 دينار، وهو التعديل الثاني خلال أقل من عام، إلا أن الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي وسعر صرفه في السوق السوداء لازالت قائمة و قد بلغت 1.58 دينار في عام 2026 أي ما نسبته 24.9% من سعر الصرف الرسمي للدينار .

وهناك من يحمل نظام سعر الصرف الثابت المطبق كل المشاكل والتشوهات في الاقتصاد، رغم كونه النظام الأنسب للدول النفطية (الريعية) والمطبق في معظم الدول العربية النفطية، لضمان استقرار الأسعار والدخل في حال الاضطرابات والأزمات الدولية، وقد ازدهرت في ظلها اقتصادات كثيرة، في حين كان الفشل الذي تعرضت له بعض الاقتصادات، ومنها الاقتصاد الليبي، هو نتيجة لفشل السياسات الاقتصادية العامة التي طبقت، والتي من ضمنها سياسة تخفيض سعر الصرف.

و يغفل من يحمل نظام سعر الصرف الثابت، تبعات ما انتهت إليه أوضاع سوق الصرف الأجنبي، ونشوء وتطور السوق السوداء للنقد الأجنبي مجدداً، ويطالب بتغيير نظام الصرف، عن أن سعر صرف الدينار الليبي، في ظل نظام سعر الصرف الثابت، يرتبط بسلة من العملات الأجنبية القابلة للتحويل المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، وأن سعر صرف هذه العملات يتعرض للتذبذب وفقاً لمعطيات أسواق العملات الأجنبية، وهذا التذبذب ينعكس بشكل مباشر على سعر صرف الدينار الليبي وفقاً للأهمية النسبية للعملة الأجنبية في السلة، والتي يأتي على رأسها الدولار الأمريكي، فمجده تارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض، في حدود ضيقة، بمعنى آخر وأن سعر صرف الدينار الليبي يتحرك ضمن هامش محدد، وليس جامداً، وهي مرونة لا تتمتع بها الكثير من العملات الأخرى في الدول النفطية. والدليل على عدم جمود سعر الصرف ما يرد في نشرة أسعار الصرف التي تصدر يومياً عن مصرف ليبيا المركزي، وما يظهر بها من تغير في سعر الصرف من يوم إلى آخر طوال العقود الماضية.

والجدير بالذكر أن سعر صرف الدينار الليبي كان قد شهد استقراراً طوال الفترة من عام 2002 إلى عام 2012، وهي الفترة التي انتهت فيها السوق السوداء للنقد الأجنبي، واستعاد خلالها الدينار الليبي قوته في مواجهة العملات الأجنبية؛ وكان ذلك نتيجة للسياسة التي انتهجها مصرف ليبيا المركزي لإصلاح سعر الصرف خلال الفترة 2000-2002 والتي عرفت بسياسة سعر الصرف الخاص المعلن الزاحف. إلا أنه نتيجة للأحداث، بعد عام 2011، وأزمة الهلال النفطي، وانخفاض إيرادات النقد الأجنبي، وانقسام مصرف ليبيا المركزي، والقيود التي فرضت على استعمالات النقد الأجنبي، والانقسام السياسي، والسياسات التي

اتّبعَت في سد العجز في إيرادات الميزانية من خلال اللجوء لتخفيض سعر الصرف أكثر من مرة، تطورت السوق السوداء مجدداً، واتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي للدينار وسعر الصرف في السوق السوداء، وصار إصلاح سعر الصرف شعاراً يتصدر المؤتمرات وأعمال اللجان، ضمن أولويات الإصلاح الاقتصادي المطلوب لتحقيق الاستقرار والتوجه نحو تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص وإحياء دوره في النشاط الاقتصادي، وجلب وتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وفي هذا الإطار نوصي بالاستفادة من تجربة مصرف ليبيا المركزي التي نجحت في تعديل وتوحيد سعر الصرف خلال الفترة 2000-2002 وأنهت السوق السوداء للنقد الأجنبي، والتي عرفت بسياسة سعر الصرف الخاص المعلن.

ضوابط تطبيق سياسة سعر الصرف الخاص المعلن:

1- يشترط تطبيق هذه السياسة عدم المساس بالسعر الرسمي للدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، والإبقاء على القيمة التعادلية عند السعر الحالي (1 دينار = 0.1150 وحدة حقوق سحب خاصة)، واستخدام هذا السعر في تقدير الإيرادات النفطية التي تؤول إلى الخزنة العامة إلى حين الوصول إلى السعر المستهدف الذي يتم عنده توحيد سعر الصرف. إن الحفاظ على هذا السعر هو صمام الأمان لمنع تآكل القوة الشرائية للدينار، وهو ما يميّز هذه السياسة عن إجراءات "تخفيض قيمة الدينار الليبي أمام وحدة حقوق سحب خاصة" التي تمت خلال السنوات الماضية، والتي ترتب عليها إعادة تقييم أصول وخصوم القطاع المصرفي ونتج عنها زيادة قيمة الإيرادات النفطية مقومة بالدينار الليبي، وتوسع حجم الإنفاق العام على حساب الاستقرار النقدي.

2- تتم معالجة سعر الصرف وإصلاحه وفقاً لهذه السياسة من خلال قيام مصرف ليبيا المركزي بتحديد سعر بيع للنقد الأجنبي (سعر خاص) يكون قريباً من السعر في السوق الموازية، ويعلن عنه لجميع طالبي النقد الأجنبي لمختلف الأغراض، بحيث يلتزم المصرف المركزي بتلبية كافة طلبات شراء النقد الأجنبي من خلاله دون قيود تذكر، مع إجراء تخفيض تدريجي لهذا السعر المعلن بقيم صغيرة يحددها مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي على فترات زمنية متقاربة ضمن إطار زمني يحدده المصرف المركزي، وعلى النحو الذي يُمكن مصرف ليبيا المركزي من قيادة سعر الصرف في السوق الموازية وتوجيهه نحو السعر المستهدف، والسيطرة التامة على سوق الصرف الأجنبي، وإلغاء القيود المفروضة على استعمالات النقد الأجنبي، باستثناء ضوابط منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النتائج المتوقعة من تطبيق سياسة سعر الصرف الخاص المعلن:

- 1- إحداث "فلتر ذاتية" للطلب على النقد الأجنبي؛ فكلما تقلص الفارق بين سعر الصرف الخاص وسعر السوق الموازي، يختفي "حافز المضاربة" بشكل تلقائي وبذلك لن يتقدم لطلب النقد الأجنبي إلا أصحاب الأغراض الحقيقية (توريد سلع فعلية، أو مخصصات شخصية للدراسة والعلاج والسياحة).
- 2- انخفاض عرض النقود: سيؤدي بيع النقد الأجنبي بالسعر الخاص المعلن إلى تقلص عرض النقود بالمفهوم الضيق (يتمثل في الفارق بين قيمة السعر الخاص المعلن وسعر الصرف الرسمي).
- 3- تجنب تضخيم الإيرادات الدفترية: خلافاً لما يترتب على إجراءات تخفيض العملة رسمياً من إعادة تقييم أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية التي تحتفظ بأصول مقومة بالنقد الأجنبي، مما يحافظ على سلامة الترتيبات المالية وعدم توسع الإنفاق العام بشكل غير مدروس.
- 4- انفراج نسبي لمشكلة السيولة: يساهم توفر العملة بالسعر الخاص المعلن (اعتمادات - أغراض شخصية - حوالات سريعة ومباشرة) بدون قيود في الحد من أزمة السيولة واختفاء الفرق بين سعر النقد الأجنبي نقداً وسعره باستخدام الصكوك المصرفية، عندما يلجأ صغار التجار إلى طلب النقد الأجنبي من المصارف التجارية بدلاً من السوق السوداء.
- 5- استدامة السياسة (قاعدة التدرج العكسي): تتبنى هذه السياسة مبدأ "المرونة الموجهة"؛ بحيث لا يظل السعر الخاص المعلن ثابتاً للأبد، بل يخضع للمراجعة الدورية.
- 6- الوصول إلى سعر الصرف المستهدف، الذي يستطيع المصرف المركزي الدفاع عنه، والذي يتم عنده تعديل وتوحيد سعر الصرف، ويغني عن اللجوء إلى السوق السوداء للحصول على النقد الأجنبي.

9.3. الإصلاحات الهيكلية

1. إصلاح المالية العامة:

يواجه الاقتصاد الليبي اختلالات هيكلية عميقة تتمثل في الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، وارتفاع الإنفاق الجاري، نسبةً للإنفاق التنموي، وتدني الإنتاجية، ومحدودية دور القطاع الخاص، وعلى النحو الذي تم توضيحه في خط الأساس. وفي هذا السياق، فإن تبني حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية لم يعد خياراً، بل ضرورة لضمان الاستقرار الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

إن معالجة هذه الاختلالات المالية تبدأ بإعادة توجيه الإنفاق العام نحو أولويات التنمية، والحد من التوسع في بنود الإنفاق الاستهلاكية، خاصة بند المرتبات والدعم غير الموجه. وقد أكدت تقارير صندوق النقد الدولي الخاصة بالدول الريفية أن تحسين كفاءة الإنفاق وتعزيز الشفافية المالية يمثلان حجر الزاوية في تحقيق الاستدامة المالية. وفي الاقتصاد الليبي، يتطلب ذلك تطوير إطار متوسط المدى للموازنة العامة يربط بين التخطيط المالي والأهداف الاقتصادية، مع تحسين إدارة الإيرادات النفطية من خلال توجيه

الفوائض نحو صناديق استثمارية تسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل التقلبات المرتبطة بأسعار النفط. وأن لا يكون الإنفاق العام مسائرا للاتجاهات الدورية للدخل، والالتزام بأن يكون الإنفاق العام مضادا للاتجاهات الدورية للدخل.

2. إصلاح النظام الضريبي:

إصلاح النظام الضريبي، يرتبط بشكل مباشر بهدف تنويع مصادر الدخل، حيث يسمح دمج الاقتصاد غير الرسمي في توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق العدالة الضريبية. كما يتضمن إصلاح النظام الضريبي تبسيط الإجراءات وتقليل التعقيدات الإدارية التي تعيق الامتثال، إلى جانب إدخال أنظمة رقمية حديثة لتحسين كفاءة التحصيل والحد من التهرب. بالإضافة إلى تصميم حوافز ضريبية موجهة لتحفيز الاستثمار الخاص، خاصة في القطاعات غير النفطية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

3. إصلاح سوق العمل:

وفيما يخص سوق العمل الليبي، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في الاختلال بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل الليبي، ويقتضي الإصلاح في هذا المجال تطوير منظومة التعليم والتدريب بما يعزز المهارات المطلوبة في الاقتصاد الحديث، مع إعادة النظر في سياسات الأجور التي تشجع على التوظيف في القطاع العام على حساب القطاع الخاص. كما أن دعم ريادة الأعمال والعمل الحر يمثل مساراً ضرورياً لامتصاص البطالة، خاصة بين فئة الشباب.

4. إصلاح قطاع الطاقة:

يشكل قطاع الطاقة العمود الفقري للاقتصاد الليبي، ولا يقتصر إصلاحه على زيادة الإنتاج، بل يشمل تحسين كفاءة استخدام الموارد. من خلال معالجة ملف دعم الطاقة، مع ضمان حماية الفئات الهشة، لتقليل الهدر وتعزيز كفاءة الاقتصاد علاوة على إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة الوطنية للنفط ورفع كفاءة الاستثمار والتشغيل بالشركات التابعة لها، كما أن التوجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة يفتح آفاقاً جديدة لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل، خاصة في ظل الإمكانيات الطبيعية التي تمتلكها ليبيا في مجال الطاقة الشمسية والبتروكيماويات.

5. إصلاح النظام المصرفي:

يتعلق إصلاح النظام المصرفي، باستعادة الثقة في القطاع والتي تُعدّ أولوية قصوى لكي يقوم القطاع المصرفي بدوره في الوساطة المالية وكقاطرة للنمو الاقتصادي، ويتطلب ذلك تحديث الإطار التنظيمي والرقابي من خلال فصل الملكية عن الإدارة والرقابة من خلال تخارج المصرف المركزي من ملكية المصارف التجارية العامة، ومعالجة مشكلة السيولة، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية لتعزيز الشمول المالي.

6. إصلاح قطاع الخدمات العامة:

يُعد إصلاح قطاع الخدمات العامة، عنصراً حاسماً في تحسين جودة رأس المال البشري. ففي قطاع التعليم تؤكد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة على أهمية تحديث المناهج وربطها بمتطلبات الاقتصاد الرقمي، مع التوسع في التعليم التقني والمهني. وفي قطاع الصحة، يمثل تحسين كفاءة الإنفاق الصحي وتوسيع قاعدة الخدمات الصحية أساساً لتعزيز الإنتاجية الاقتصادية. كما يعتبر إصلاح قطاع الاتصالات في ليبيا شرطاً ضرورياً لتنويع الاقتصاد، من خلال إصلاح وتطوير البنية التحتية للاتصالات وكسر اقتتار تقديم الخدمة على القطاع العام، لتهيئة البيئة للانتقال من مفهوم وممارسات "الاقتصاد المادي التقليدي" إلى "الاقتصاد المعرفي"، حيث تُعد شبكات البيانات العصب الحيوي الذي يغذي الإنتاجية والابتكار في كافة المجالات. فبدون بيئة رقمية متطورة وتنافسية، ستظل المؤسسات الليبية بمعزل عن سلاسل القيمة العالمية، وستفقد الدولة قدرتها على جذب الاستثمارات النوعية أو خلق فرص عمل مستدامة في مجالات التقنية والذكاء الاصطناعي، مما يجعل التحول الرقمي الركيزة التي تضمن فعالية وتنافسية الاقتصاد الليبي وتنوع مصادر الدخل.

بالتوازي مع ذلك، يبرز إصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية كصمام أمان وبعد إنساني لا غنى عنه لضمان نجاح واستدامة الإصلاحات الهيكلية الشاملة. إن الهدف من إصلاح منظومة الرعاية الاجتماعية هو الانتقال من سياسات الدعم العشوائي التي تستنزف الموارد العامة دون أثر تنموي حقيقي، إلى بناء شبكات حماية اجتماعية ذكية وموجهة تضمن وصول الدعم لمستحقيه الفعليين وتعزز من كرامة المواطن الليبي. إن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف على توافر إرادة سياسية واضحة، وإطار مؤسسي متكامل، وتدرج مدروس في التنفيذ، بما يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي والاعتبارات الاجتماعية. كما أن تعزيز الشفافية والتواصل مع المواطنين يمثل عاملاً حاسماً في بناء الثقة وضمان استدامة مسار الإصلاح.

10.3. إعادة هيكلة الاقتصاد

1.مراجعة التشريعات النافذة:

تُعدّ مراجعة التشريعات السارية أحد المرتكزات الأساسية في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، إذ إن نجاح التحول نحو الاستقرار والتنوع الاقتصادي يرتبط بمدى فاعلية وتحديث الإطار القانوني المنظم للنشاط الاقتصادي. أن التشريعات الاقتصادية الحالية لا تستجيب بشكل كافٍ لمتطلبات التحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة واستقراراً، حيث ما تزال بعض النصوص القانونية تعاني من التشتت وضعف التحديث، الأمر الذي يحدّ من فعالية السياسات الاقتصادية العامة. حيث إن تطوير البيئة القانونية يُعد شرطاً ضرورياً لتعزيز الشفافية، وتحسين الحوكمة، وتوفير مناخ استثماري جاذب، بما يضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين

الاقتصاديين. وفي هذا السياق، تبرز أهمية موازنة التشريعات مع متطلبات الاقتصاد الحديث، خاصة فيما يتعلق بدعم القطاع الخاص، وإعادة الهيكلة، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز كفاءة المؤسسات الرقابية، إضافة إلى تحديث الأطر المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر بما يساهم في زيادة تدفق الاستثمارات وتنويع القاعدة الإنتاجية. وعليه، فإن مراجعة التشريعات لا تُعد مجرد عملية تقنية، بل تمثل ركيزة أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي على أسس أكثر استدامة وتنافسية.

2. دور الحكومة في النشاط الاقتصادي:

يُعدّ إعادة تحديد دور الحكومة في النشاط الاقتصادي عنصراً حاسماً في عملية التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة، خاصة في ظل ما تشير إليه الأدبيات الاقتصادية حول الدور الريعية من أن التوسع المفرط للدولة في النشاط الإنتاجي غالباً ما يؤدي إلى إضعاف ديناميكية السوق وتشوهات في تخصيص الموارد، ففي الاقتصاد الليبي، ارتبط الدور الاقتصادي الواسع للحكومة تاريخياً بالاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، ما أدى إلى هيمنة القطاع العام على التشغيل، وتراجع مساهمة القطاع الخاص، وارتفاع الاعتماد على الإنفاق الحكومي كأداة رئيسية لإدارة النشاط الاقتصادي.

إن النمط من الاقتصاد الريعي أدى إلى خلق اختلالات هيكلية في الاقتصاد الليبي، أبرزها تضخم الجهاز الإداري للدولة، وضعف الإنتاجية الكلية، وتراجع الحوافز الاستثمارية في القطاعات غير النفطية. كما أن تدخل الحكومة المباشر في النشاط الاقتصادي، بدلاً من التركيز على التنظيم والرقابة، يحدّ من كفاءة السوق ويضعف بيئة المنافسة، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة الاقتصاد على التنويع والنمو المستدام. وفي هذا الإطار، يتطلب الأمر ضرورة إعادة توجيه دور الدولة نحو وظائف أكثر استراتيجية، تتمثل في وضع السياسات الاقتصادية الكلية، وتوفير الإطار التشريعي والتنظيمي، وضمان المنافسة العادلة، بدلاً من الانخراط المباشر في الأنشطة الإنتاجية. كما تؤكد على أهمية تعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحويله تدريجياً من الإنفاق الجاري إلى الإنفاق الاستثماري، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات العامة، بما يدعم بيئة الأعمال ويحفّز استثمارات القطاع الخاص.

إضافة إلى ذلك، فإن إعادة هيكلة دور الحكومة تتطلب تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة الموارد العامة، بما يقلل من الهدر ويحدّ من الفساد الإداري والمالي، باعتباره شرطاً أساسياً لتحسين فعالية الدولة الاقتصادية. كما أن تقليص التداخل بين القطاع العام والخاص يساهم في خلق سوق أكثر تنافسية، ويعزز من قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. وعليه، فإن التحول من "الدولة المنفذة" إلى "الدولة المنظمة" يمثل ركيزة أساسية في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، حيث يتيح هذا التحول إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص بشكل أكثر كفاءة، ويؤسس لاقتصاد متنوع قائم على الإنتاجية والابتكار بدلاً من الاعتماد الريعي.

3. دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

يُمثل القطاع الخاص حجر الزاوية في استراتيجية إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، حيث تستهدف الرؤية الجديدة تحويله من دور 'الهامشي' إلى 'المحرك الأساسي' للنمو المستدام. ويتمثل دوره المحوري في قيادة قاطرة التنويع الاقتصادي عبر الاستثمار في القطاعات غير النفطية الواعدة مثل الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، و'الاقتصاد الأزرق'، مع التركيز على 'التنويع الرأسي' للموارد الطبيعية لرفع قيمتها المضافة. كما يُعول عليه في تصحيح اختلالات سوق العمل من خلال استيعاب الباحثين عن عمل وتقليل العبء عن كاهل الدولة (التي توظف حالياً 85% من القوة العاملة)، مما يرفع من معدلات الإنتاجية. وذلك من خلال نموذج 'الشراكة بين القطاعين العام والخاص' (PPP) في إدارة وتشغيل المرافق الاستراتيجية كالموانئ والمطارات، وتحويل دور الدولة من 'المشغل والمسيطر' إلى 'المنظم والمراقب'، بهدف خفض معامل التركيز الاقتصادي (HHI) ورفع مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

أبرز ملامح هذا الدور حسب الوثائق:

- ريادة الاستثمار: قيادة المشروعات في المناطق الحرة والمدن الصناعية الجديدة.
- التوظيف المنتج: استبدال البطالة المقنعة في القطاع العام بفرص عمل حقيقية ومنتجة.
- إدارة المرافق: رفع كفاءة الخدمات العامة من خلال الخصخصة التدريجية والإدارة التنافسية.
- الابتكار: بناء اقتصاد قائم على المعرفة وريادة الأعمال لتقليل الارتباط بتقلبات أسعار النفط العالمية.

4. شبكة الحماية الاجتماعية:

تتبع الدول المختلفة سياسات للحماية الاجتماعية تضمن عدم تعرض مواطنيها للعوز أو النزول تحت خط الفقر، بسبب العجز أو المرض أو البطالة. وتأتي هذه السياسات ضمن استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تتبناها الحكومة، تأسيساً على نص دستوري، أو تطبق بقانون يصدر عن السلطة التشريعية بناءً على عرض من الحكومة. ومن الاعتبارات الحاكمة لوجوب توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين، والتي تضمنتها المواثيق الدولية والإعلان الدستوري الليبي، ما يلي:

- مبادرة الأمم المتحدة لأرضيات الحماية الاجتماعية، (منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية 2009) والتوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية)
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) وغيره من الصكوك القانونية.
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 ودخل حيز التنفيذ عام 1976.

- الإعلان الدستوري الليبي الصادر عام 2011 وتعديلاته، الأحكام الواردة بالمواد 5، 7، 8 من الإعلان الدستوري.

كأي مجتمع آخر، سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، توجد بالمجتمع الليبي فئات هشة، في حاجة للأخذ بيدها والعمل على الحيلولة دون وقوعها تحت خط الفقر، حيث تشير الدراسات إلى أن معدل الفقر تجاوز 32 % من عدد السكان. إن مسؤولية الدولة في توفير الحماية الاجتماعية لا تقف عند ما تمليه التشريعات والمواثيق القانونية، بل إن هناك مسؤولية أخلاقية واجتماعية تقع على الحكومة بحكم العقد الاجتماعي الذي يربطها برعاياها، حيث يلزمها بتوفير الحماية الاجتماعية لمختلف الفئات التي تحتاج للحماية، وضمان الأمان الاجتماعي للمواطنين.

كما أن للسياسات التي تستهدف الإصلاح الاقتصادي تكلفة لا تستطيع الفئات الهشة تحملها، مثل سياسات إصلاح الدعم وسياسات إصلاح سعر الصرف. ويندرج ضمن الفئات التي تحتاج للحماية، ذوو الدخل المحدود من بين الذين يتقاضون الحد الأدنى للأجور، والمصنفون عند مستوى خط الفقر، وأصحاب المعاشات الأساسية المشمولون تحت مظلة التضامن الاجتماعي، والمتقاعدون ممن تحدت معاشاتهم التقاعدية في ظل أحكام القانون رقم (15) لسنة 1981 والتي تتراوح بين 350 ديناراً و 900 دينار، والعجزة الذين تعولهم الدولة، والعاطلون مؤقتاً عن العمل (بطالة موسمية أو بطالة احتكاكية) من القادرين على العمل والباحثين عنه، والأرامل والمطلقات اللواتي لا عائل لهن، والمواطنون غير القادرين على تحمل أعباء التأمين الصحي كاملة، وكل من يتبين، بناءً على مسوحات اجتماعية، أنه في حاجة للدعم والحماية إما نتيجة للتهجير أو النزوح أو فقدان العائل الوحيد أو العجز عن العمل أو المرض أو البطالة. وعوضاً عن قيام الحكومة بمعالجة أوضاع بعض الفئات ودعمها بطريقة انتقائية، والتخبط والعشوائية في معالجة المرتبات و معاشات المتقاعدين وأصحاب المعاشات الأساسية، أو توفير التأمين الصحي لبعض الفئات دون غيرها، واستحداث صناديق نوعية لدعم بعض الفئات من وقت لآخر، أو دعم جميع السكان، بغض النظر عن مستويات دخلهم وعن مدى حاجتهم للدعم من عدمه، كما هو الحال في دعم الوقود ودعم السلع التموينية، أو التوزيعات النقدية والمنح لجميع المواطنين، وما يترتب عليها من هدر للموارد وما يصاحبه من فساد، وعدم كفاءة في المصروفات، فضلاً عن أن كل هذه المزايا والإعانات الاجتماعية غير قابلة للاستدامة لارتباطها بالأوضاع المالية الهشة للدولة.

وللتأسيس للحماية الاجتماعية وضمان استدامتها تلجأ الدول إلى وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في إطار الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبار الحماية الاجتماعية مورداً من موارد التنمية وبند من بنود الإنفاق في الميزانية العامة للدولة. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية أهدافاً محددة وبرامج تنفيذية وسياسات واضحة ضمن السياسات العامة للدولة، وترصد لها ميزانية محددة ضمن الميزانية العامة للدولة، وتعتبر إحدى الوسائل التي تعتمد عليها الدولة في

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الأمان الاجتماعي. ومن المهم، في سبيل تنفيذ الحماية الاجتماعية الهادفة والشاملة لكل مستحقيها، وضع منظومة الكترونية توثق كل من هم في حاجة للحماية، ونوع الحماية، وأماكن تواجد المستهدفين، وتطور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، والمخصص لكل منهم، بحيث يمنح لكل منهم بطاقة تخوله الحصول على الدعم أو الحماية النوعية التي يستحقها، ويتم تحديث هذه المنظومة من وقت لآخر لضمان الوصول لكل من يحتاج لهذه الحماية.

والحماية الاجتماعية التي نقصدها في هذا الإطار، هي التي يستفيد منها المحتاجون لها دون اشتراط قيامهم بالمساهمة في تغطية تكاليفها، أو ما يعرف بالحماية غير المساهمة أي التي تتحمل تكاليفها الدولة. مثل هذا النوع من الحماية، التي تختلف عن التأمين الصحي أو الضمان الاجتماعي للموظفين، يضمن وصول الحماية والدعم لمستحقيها، واستقرار الأوضاع الاجتماعية، والحد من الفقر والعوز، وتحقيق وفر في مصروفات الدعم والرعاية الاجتماعية المتبعة حالياً والرفع من كفاءتها، فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية. ومن المعروف أن هناك العديد من المؤسسات الاجتماعية العامة التي تتولى تقديم نوع أو آخر من الدعم والرعاية والخدمات لمختلف الفئات بالمجتمع في ليبيا، مثل صندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التقاعد، ودور الرعاية، ووزارة العمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، وغيرها من المؤسسات الأخرى، هذه المؤسسات تقدم الدعم والحماية والمساعدة كل حسب أهدافها واختصاصاتها وقوانين إنشائها، غير أن هذه المؤسسات تمارس مهامها بمعزل عن بعضها، ولا تجمعها استراتيجية موحدة لتقديم الحماية والدعم لمختلف الفئات التي تحتاجها، الأمر الذي يستوجب ضرورة تطوير استراتيجية وطنية متكاملة للحماية الاجتماعية منظورا إليها كحق من الحقوق التي يكفلها الدستور للمواطنين، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، تواكب التوجهات نحو الإصلاح الاقتصادي والهيكلية وإعادة هيكلة الاقتصاد. وللتخفيف من تكلفة الإصلاحات المنشودة وآثارها المحتملة على الفئات الهشة.

ويتطلب تنفيذ استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية إجراء مسوحات اجتماعية موسعة لتحديد الفئات التي يجب حمايتها في مختلف أرجاء البلاد وحصر من هم عند حد الفقر، والمستهدفين بالحماية، وتكوين قاعدة بيانات متكاملة وتطوير منظومة الكترونية لتوثيق ومتابعة المشمولين. كما يتطلب وضع الاستراتيجية والبرامج والسياسات المنفذة لها، إجراء تقييم للأوضاع المالية لمختلف المؤسسات التي تقوم بتقديم نوع أو آخر من الحماية والرعاية الاجتماعية، سواء كانت تحويلات نقدية أو خدمات نوعية، والوقوف على مدى توفر الاستدامة المالية بهذه المؤسسات ونجاحاتها، وأن تنظر الحكومة للحماية الاجتماعية كأحدى أدوات تنفيذ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهدافها وكوسيلة لتوفير الأمان الاجتماعي. كما يتطلب تطوير الاستراتيجية الوطنية دعماً مجتمعياً لفكرة الحماية الاجتماعية وتبنيها من قبل منظمات المجتمع المدني والدعوة لها والتعريف بأهميتها، وإجراء حوارات مجتمعية حولها، وتبنيها من قبل الحكومة، وقد

يتطلب الأمر الاستعانة بالمساعدة الفنية التي تقدمها المؤسسات الدولية المختصة التي ساهمت في تطوير استراتيجيات مماثلة لدى الدول الأخرى.

5. شبكة الأمان المالي:

تتطلب التوجهات نحو إعادة هيكلة الاقتصاد والتنويع الاقتصادي قيام المؤسسات المالية والنقدية بدور أساسي في توفير التمويل اللازم والخدمات التي تتطلبها عملية التحول الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي سوف يشهدها الاقتصاد الوطني. ولكي تتمكن المؤسسات المالية والنقدية من القيام بدورها في تمويل الاستثمارات التي سيشهدتها الاقتصاد عليها أن تطور خدماتها وتتوسع في نشاطاتها التمويلية. ومن المتوقع أن يصاحب التوسع في خدمات المؤسسات المالية والمصرفية وتبنيها لأساليب متطورة واعتماد الأساليب الرقمية، واستحداث منتجات مصرفية وتمويلية جديدة؛ تطور المخاطر التي تواجهها والتي قد تهدد استقرارها ومتانة مراكزها المالية؛ مما يستوجب تطوير شبكة للأمان المالي لحماية هذه المؤسسات ومساعدتها في القيام بمهامها وتقديم خدماتها. ويعتبر ضعف المؤسسات المالية وعدم كفاية آليات التنظيم والرقابة، والافتقار للشفافية في صميم الأزمات المالية التي تتعرض لها مختلف الدول. وقد كشفت هذه الأزمات المالية ومتطلبات التحوط لها أهمية مراقبة المخاطر النظامية وإدارتها.

وتتكون عناصر النظام المالي من الآتي:

- جهات الإقراض غير المصرفية
- شركات التأمين
- أسواق الأوراق المالية
- صناديق الاستثمار
- مقدمي خدمات الدفع

وتُكوّن هذه المؤسسات بالإضافة إلى المصارف التجارية والمصرف المركزي الإطار اللازم لتنفيذ المعاملات الاقتصادية والسياسة النقدية، وضخ المدخرات في قطاع الاستثمار لدعم النمو الاقتصادي.

في المقابل تتكون شبكة الأمان المالي من:

- المصرف المركزي كملجأ أخير للاقتراض.
- الرقابة المصرفية وتعليمات السلامة المالية (السياسة الاحترازية الجزئية).
- نظام ضمان الودائع.
- نظام ضمان القروض.

حيث تهدف هذه المؤسسات لتوفير التأمين اللازم للمساعدة على منع وقوع الأزمات، وتقديم التمويل في حال تعثر المؤسسات أو التعرض لمشاكل مالية وتقديم الحوافز.

ويعتبر الأمان المالي مكوناً رئيسياً من مكونات إطار الاستقرار المالي المتكامل، كما يرتبط بالقدرة على إدارة الأزمات والتنظيم الاحترازي والإشراف على النظام المالي.

تنبهت السلطات النقدية والمالية والحكومات، عقب الأزمة المالية التي شهدتها الأسواق المالية العالمية في عام 2008 إلى أهمية تفادي المخاطر النظامية التي يتعرض لها النظام المالي والتحوط لها وتطوير السياسات الكفيلة باحتوائها. في هذا الإطار تم تطوير سياسات الاستقرار المالي، التي تُنفذ من خلال التكامل بين السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية والتجارية) والسياسات الاحترازية الجزئية (الرقابة المصرفية) التي تشرف عليها وتنفذها المصارف المركزية، حيث تستهدف السياسات الاستقرار المالي والتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية.

ولضمان تحقيق السياسة الاحترازية الكلية أهدافها، ينبغي حوكمة هذه السياسات من خلال وضع إطار تنظيمي، يتضمن هيكلة الجهات المعنية بالتطبيق مما يساعد على تقوية الحافز للمزيد من التعاون والتفاهم بين الجهات المعنية بمختلف مجالات هذه السياسة، حيث يمكن أن تتضمن هذه الهيكلية التمثيل المتبادل في عضوية الأطر المعنية باتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاحترازية لكل الأطراف المعنية باتخاذ القرارات المتعلقة بهذه السياسة، إلى جانب وجود لجنة للتنسيق التي قد تكون مفيدة في الحالات التي لا توجد سلطة واحدة تنفرد بإقرار هذه السياسات الكلية، إضافة إلى تكليف جهة واحدة بمهام كلتا السياستين (الكلية والجزئية). وهنا تأتي أهمية تأسيس مجلس للاستقرار المالي، كلجنة وطنية، تعنى بمواجهة المخاطر. النظامية التي يتعرض لها النظام المالي، وتدعم جهود شبكة الأمان المالي، والتي يأتي على رأسها صندوق ضمان الودائع، بحيث يمنح هذا المجلس الصلاحيات الكفيلة بتطبيق مختلف أدوات السياسة الاحترازية الكلية، وسلطة جمع البيانات وتلقي التقارير والمعلومات واستخدامها لأغراض تحقيق الاستقرار المالي.

اتجهت بعض الدول العربية إلى تأسيس ومأسسة مجالس للاستقرار المالي، إدراكاً منها لأهمية مواجهة المخاطر والأزمات النظامية التي قد تتعرض لها نظمها المالية. فبعض الدول أسست مجلس للاستقرار المالي بموجب قانون خاص، وبعض الدول شرّعت مجلساً للاستقرار المالي بالنص عليه ضمن الأحكام الواردة بقانون المصارف في تلك الدول، وغالبية الدول أنشأت أقساماً للاستقرار المالي بالمصارف المركزية ضمن هيكلها الإدارية العاملة وأسندت إليها مهام متابعة المؤسسات المالية والنقدية ورصد الأزمات النظامية والتحوط ضد انتقال العدوى داخل النظام المصرفي والمالي بالإضافة إلى جمع البيانات وإعداد التقارير ومشاركتها مع اللجان والأقسام المناظرة وعضوية فريق عمل الاستقرار المالي بالدول العربية بصندوق النقد العربي.

عليه، ضماناً للأمن المالي في ليبيا وتغدياً للازمات النظامية في النظام المالي والتحوط لمواجهتها، نوصي بتأسيس مجلس للاستقرار المالي يضطلع بمهام التنسيق بين جهود مختلف المؤسسات المالية

والنقدية المكونة للنظام المالي، في مواجهة ما قد يطرأ من مخاطر نظامية قد تهدد الاستقرار المالي للدولة. ومما يدعم أهمية تأسيس هذا المجلس الحاجة للاستعداد لاستحقاقات إعادة هيكلة الاقتصاد والإصلاحات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي وما يمليه من دور محوري للمؤسسات المالية والمصرفية في عملية التحول، وفي عمليات الوساطة المالية والشمول المالي، وتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو مختلف أوجه الاستثمار والتمويل.

11.3. حوكمة السياسات الاقتصادية المنفذة للإصلاحات

أن نجاح إعادة الهيكلة والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي يتطلب "تناغماً هيكلياً" بين السياسات الثلاث، بحيث لا تعمل كل سياسة في اتجاه مضاد للسياسة الأخرى، بل تهدف جميعها نحو كسر الحلقة المفرغة للاقتصاد الريعي:

حوكمة السياسة الاقتصادية المنفذة للإصلاحات الاقتصادية والهيكلية

تتمثل أهم متطلباتها في التالي:

1. السياسة النقدية

- العمل على الانتقال من سياسة "إدارة الأزمات النقدية" والدفاع عن الاحتياطات، إلى سياسة "تنمية" تحفز الاستثمار الرأسمالي.
- استقرار القوة الشرائية: توحيد السلطة النقدية واستقرار سعر الصرف كشرط أساسي لتقليل درجة "عدم اليقين" لدى المستثمر المحلي والأجنبي.
- التحول نحو الصيرفة الرقمية: تحديث الإطار القانوني للنقد ليشمل الشمول المالي والرقمنة، مما يسمح بتدفق الائتمان نحو القطاعات غير النفطية.
- توفير الأدوات النقدية التي تدعم تمويل المشاريع الضخمة (التنويع الرأسي)، خاصة في قطاع تكرير النفط والبتروكيماويات.

2. السياسة المالية

- يقوم على مبدأ التحول من "عقلية الإنفاق الاستهلاكي" إلى "عقلية التحفيز والاستثمار الاستراتيجي".
- إعادة تخصيص الموارد: تقليص نسبة الإنفاق الجاري (الأجور والدعم) الذي يلتهم الميزانية، لصالح الإنفاق الاستثماري الموجه للبنية التحتية والمناطق الحرة.
- إصلاح النظام الضريبي: تبني نظام ضريبي مرن يمنح حوافز للمصانع والشركات التي تحقق قيمة مضافة عالية وتوفر فرص عمل حقيقية بعيداً عن كاهل الدولة.
- الاستدامة المالية: ربط الإنفاق العام بالقدرة الاستيعابية للاقتصاد، لضمان عدم توليد ضغوط تضخمية تعيق عملية التنويع.

3. السياسة التجارية

- يقوم على مبدأ التحول من "سياسة الاستيراد الاستهلاكي" إلى "سياسة التصدير الصناعي" (إحلال الواردات وتعزيز الصادرات).
- تفعيل المزايا النسبية: تفعيل وإصدار تشريعات تجارية تدعم تجارة العبور، والمناطق الحرة، والاقتصاد الأزرق، مستغلة الموقع الجغرافي الفريد لليبيا.
- حماية التنافسية: وضع معايير جودة عالمية للمنتجات المحلية لتمكينها من النفاذ للأسواق الدولية، خاصة في مجال الصناعات التحويلية والكيمياوية.
- إزالة القيود البيروقراطية: تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود لخفض تكاليف المعاملات، مما يشجع على دمج الاقتصاد الليبي في سلاسل القيمة العالمية.

12.3. تنويع الاقتصاد

1- اتجاهات المؤشرات الاقتصادية الموجبة للتنويع الاقتصادي:

- تؤكد المؤشرات الاقتصادية في خط الأساس أن الحاجة إلى التنويع الاقتصادي في ليبيا لا تمثل مجرد خيار تنموي، بل تُعد ضرورة تفرضها طبيعة الاقتصاد الريعي القائم على مورد ناضب ومتقلب، وهو النفط وما يعاني منه قطاع النفط من تحديات وما يواجهه من تحولات استراتيجية عميقة. فاستمرار هذا النمط الاقتصادي يُبقي الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية ويحدّ من قدرته على تحقيق نمو مستدام وشامل. ويمكن تحليل موجبات التنويع من خلال تحليل الأبعاد التالية:
- يشير ارتفاع درجة التركيز الاقتصادي في قطاع النفط إلى اختلال واضح في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، حيث يهيمن قطاع واحد على معظم الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل. ويؤدي هذا التركيز إلى ضعف مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات، إذ إن أي تراجع في أسعار النفط أو الإنتاج ينعكس مباشرة على مجمل الأداء الاقتصادي.
 - يعكس عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالدورات النفطية، حيث يشهد الاقتصاد الليبي فترات انتعاش مؤقتة خلال ارتفاع الأسعار، تليها الكماشات حادة عند انخفاضها. ويُبرز هذا النمط غياب قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على تحقيق استقرار نسبي في النمو.
 - يُظهر ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية؛ كالزراعة والصناعة التحويلية، محدودية التنويع الإنتاجي، وهو ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة المحلية وارتفاع الاعتماد على الاستيراد في توفير الاحتياجات من مختلف السلع والمنتجات. كما أن هذا الضعف يحدّ من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة، خاصة في ظل النمو السكاني.
 - يتمثل اختلال هيكل التجارة الخارجية في الاعتماد شبه الكامل على تصدير النفط مقابل استيراد معظم السلع الاستهلاكية والرأسمالية، الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد المالية وتعزيز التبعية للخارج، فضلاً عن تعريض الاقتصاد لمخاطر تقلبات الأسعار العالمية وسلاسل الإمداد.

- تعكس محدودية الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ضعف بيئة الأعمال وغياب الحوافز الكافية لتشجيع القطاع الخاص، حيث يتركز الاستثمار بشكل كبير في الأنشطة الربحية أو الاستهلاكية بدلاً من القطاعات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية.
 - يُعد ضعف رأس المال البشري من أبرز العوائق أمام التنويع الاقتصادي، إذ تعاني منظومة التعليم والتدريب من فجوة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل، مما يحدّ من تطوير المهارات والإنتاجية ويقيّد التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.
 - تكشف هشاشة المالية العامة عن اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل الإنفاق الحكومي عرضة للتقلبات ويهدد الاستدامة المالية، ويؤثر سلباً على استمرارية تنفيذ السياسات التنموية والمشروعات الاستثمارية.
- وفي ضوء هذه التحديات، فإن تحقيق تنويع اقتصادي فعّال في ليبيا يتطلب تبني حزمة متكاملة من الإصلاحات، تشمل إعادة هيكلة السياسات المالية بما يقلل الاعتماد على النفط، وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية. كما يستدعي الأمر الاستثمار المكثف في رأس المال البشري، وتطوير البنية التحتية، ودعم الابتكار والتكنولوجيا، بما يساهم في بناء اقتصاد متنوع وأكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام ومواجهة الصدمات الخارجية.

2- المزايا النسبية للاقتصاد الليبي:

تعتمد استراتيجية تنويع الاقتصاد على المقومات الاقتصادية التي يمتلكها الاقتصاد الليبي من مزايا يمكن استغلالها، والتي تتمثل في الموارد الاقتصادية الطبيعية، من جهة، وهيكل الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التقدم التقني الذي وصل إليه الاقتصاد ومستوى الخدمات اللوجستية التي يمكن أن يقدمها لدعم جهود وسياسات التنويع التي يتم اتباعها، من جهة أخرى.

الموارد الاقتصادية المتاحة:

1- تتمتع ليبيا بمساحة جغرافية تقدر بنحو 1.7 مليون كيلومتر مربع. وفي الوقت الذي يشكل اتساع المساحة تحدياً يواجهه جهود التنمية المكانية، إلا أن هذه الرقعة الجغرافية الشاسعة غنية بمختلف أنواع الخامات التي أثبتت المسوحات الجيولوجية توفرها في مختلف المناطق وبكميات اقتصادية يمكن التعويل عليها في بناء اقتصاد قوي منتج ومتنوع، ومنها، على سبيل المثال؛ خام الحديد، رمال السليكا، الذهب، الكبريت، الطينيات، والجبس، والحجر الجيري، والفوسفات، واليورانيوم والبلاينيوم.

2- تتميز ليبيا بموقع جغرافي، يتوسط قارات العالم، مما يؤهلها لتكون نقطة اتصال بين مختلف الدول عبر مطارات عالمية يتم إنشاؤها، لتنقل الأفراد والشحن الجوي، بتكاليف أقل مقارنة بالدول الأخرى.

3- تتمتع ليبيا بمعدلات عالية لسطوع الشمس، عبر أراضيها الممتدة بين جنوب ساحل البحر المتوسط وشمال الصحراء الكبرى، مما يؤهلها لإنتاج الطاقة الشمسية بمعدلات اقتصادية كبيرة.

4- تتمتع ليبيا بشاطئ بحر يمتد إلى أكثر من 2000 كيلومتر جنوب البحر المتوسط، ومياه إقليمية غنية بالثروات البحرية، مما يؤهلها للاستفادة من وفورات الاقتصاد الأزرق (الثروة السمكية، المرافئ البحرية، السياحة المائية، المنتجعات والمرافق السياحية، وغيرها).

5- ليبيا دولة موعلة في التاريخ، شهدت حضارات قديمة لازالت آثارها قائمة إلى يومنا هذا، (مدن لبدة، صبراتة، شحات، جزمة) مما يؤهلها لتكون وجهة للسائحين من مختلف دول العالم، ويجعل من السياحة مورداً اقتصادياً مهماً لامتلاك ليبيا للمقومات الذاتية للسياحة بأنواعها المختلفة: السياحة التاريخية والثقافية، السياحة الصحراوية، السياحة العلاجية، والسياحة الترفيهية.

6- مورد النفط والغاز: حيث تمتلك ليبيا أكبر احتياطي نفط مؤكدة في أفريقيا وتاسع أكبر احتياطي نفطي على مستوى العالم، كما تحتوي خزاناتها احتياطي نفط ضخمة من الغاز الطبيعي تقدر بنحو 80 ترليون قدم مكعب تقليدي. وبالرغم من اعتماد ليبيا شبه الكامل على صادرات النفط الخام والغاز كمصدر للدخل ولتمويل الميزانية العامة، مما وسم اقتصادها بعدم التنوع وأحادية الدخل، إلا أن هناك مجال كبير لإعادة توجيه قطاع النفط نحو إنتاج المنتجات البتروكيمياوية، التي يمكن أن تقوم عليها صناعات لا غنى عنها، وإنتاج المحروقات بصفة عامة، والاعتماد عليها كأحد مصادر الدخل، عوضاً عن الاكتفاء بتصدير النفط الخام الذي تتعرض أسعاره للتذبذب، وما يتعرض له من منافسة باعتباره مصدر طاقة أحفوريا، في الأسواق العالمية من ناحية أخرى.

وبالرغم من المزايا التي يوفرها الموقع الجغرافي والمساحة الشاسعة التي تتمتع بها ليبيا، إلا أن هناك عوامل تحد من إمكانية الاعتماد على بعض الموارد والقطاعات الإنتاجية القائمة عليها كمصدر بديل لدخل النفط، مما يحد من فرصة الاعتماد عليها في تنويع الاقتصاد، ومنها ما يلي:

❖ قطاع الزراعة:

1- تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في ليبيا أقل من 2% من إجمالي مساحة البلاد (التي تبلغ 1.67 مليون كيلومتر مربع)، وتتركز معظم هذه الأراضي في المناطق الساحلية الشمالية والجبل الأخضر. وتُعد الزراعة محدودة بسبب ندرة المياه وعدم وجود أنهار دائمة، مما يجعل 75% من الاحتياجات الغذائية معتمدة على الاستيراد. وفي ظل محدودية الأراضي الصالحة للزراعة وندرة المياه تتدنى مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا، وتتراوح بين 1.7% إلى 3%، كما تقدر نسبة العاملين بقطاع الزراعة بحوالي 7% وهي نسبة ضئيلة نسبة لعدد السكان

2-تواجه ليبيا عجزاً مائياً كلياً حاداً ومستداماً بسبب اعتمادها بنسبة تتجاوز 97% على المياه الجوفية (غير المتجددة غالباً) وشح الأمطار، حيث يقدر العجز بأكثر من 1.9 مليار متر مكعب سنوياً وفق تقديرات سابقة، مع توقعات بوصول الطلب لضعف الإمدادات حالياً، مما يضعها ضمن الدول ذات الإجهاد المائي المرتفع جداً. حيث بينت النتائج القياسية تأثر القطاع الزراعي في ليبيا بشكل ملحوظ بصدمات أسعار النفط، رغم كونه قطاعاً غير نفطي بصورة مباشرة. ويعزى ذلك إلى اعتماد الإنفاق الحكومي الموجه للزراعة على الإيرادات النفطية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبطاً بشكل غير مباشر بتقلبات أسعار النفط. ففي حالة الصدمات الإيجابية المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط، ينعكس ذلك في صورة زيادة محدودة في الناتج الزراعي نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق والدعم الحكومي. إلا أن هذا الأثر يظل ضعيفاً نسبياً بسبب الاعتماد الكبير على الواردات من المنتجات الزراعية، بما في ذلك السلع الغذائية والأسمدة. في المقابل، تؤدي الصدمات السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار النفط إلى تراجع ملحوظ في الناتج الزراعي، وهو ما يبرز درجة الحساسية العالية لهذا القطاع تجاه التمويل العام. وتشير التقديرات القياسية إلى وجود عدم تناظر في تأثير هذه الصدمات، حيث يبلغ أثر الصدمات السلبية (-2.90) مقارنة بتأثير الصدمات الإيجابية (0.08)، بما يدل على أن الأثر الانكماشى لانخفاض أسعار النفط يفوق بكثير الأثر التوسعي لارتفاعها.

وعليه، يمكن الاستنتاج بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والناتج الزراعي في ليبيا، مع تأكيد وجود عدم تناظر في طبيعة التأثير، إذ تكون الصدمات السلبية أكثر حدة وتأثيراً من الصدمات الإيجابية. ويعكس ذلك هشاشة القطاع الزراعي واعتماده الكبير على الإنفاق الحكومي المرتبط بدوره بالإيرادات النفطية.

❖ قطاع الصناعة:

تعد مساهمة قطاع الصناعة (خاصة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي الليبي متواضعة، ولم تتجاوز 2.6% في عام 2019، كما تشير الدراسات إلى أن نسبة العاملين في قطاع الصناعة تعتبر ضئيلة ولا تتجاوز الـ 6% من إجمالي القوى العاملة في النشاط الاقتصادي، مما يعكس محدودية تنوع الاقتصاد واعتماده بشكل رئيسي على النفط. كما يواجه قطاع الصناعة تحديات في استيعاب العمالة وزيادة الإنتاجية. وتعود أسباب ضعف قطاع الصناعة إلى صغر السوق وتدني الكفاءة الإنتاجية، وعدم وجود قاعدة صناعية رصينة نتيجة لعدم الاهتمام بهذا القطاع وتركيز الموارد وتوجيهها نحو قطاع النفط والخدمات.

الجدير بالذكر أشارت النتائج القياسية، إلى أن ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة السابقة كان له أثر إيجابي محدود على قطاع الصناعات التحويلية، بما يدل على أن هذا القطاع لا يستفيد بصورة مباشرة وكبيرة من زيادة العوائد النفطية. وقد يُعزى ذلك إلى اعتماده النسبي على المواد الخام المحلية وعدم توفر المرونة

الكافية لاستيراد مستلزمات الإنتاج، أو إلى وجود قيود هيكلية تحدّ من قدرته على الاستفادة من الطفرات النفطية.

أما فيما يتعلق بالصدمات السلبية، فيُظهر معامل ($POIL\_NEG = 0.00628$) قيمة قريبة من الصفر، رغم دلالاته الإحصائية ($Prob = 0.0012$)، مما يشير إلى أن انخفاض أسعار النفط لا يُخلف أثراً يُذكر على الصناعات التحويلية، أو أن تأثيره يظل ضعيفاً مقارنة بقطاعات أخرى. وقد يُفسّر ذلك بكون هذا القطاع أقل اعتماداً على الإنفاق الحكومي المباشر المرتبط بالإيرادات النفطية.

التفسير الاقتصادي:

الصدمة الإيجابية (ارتفاع أسعار النفط): يقتصر أثرها على تأثير محدود في الصناعات التحويلية، وربما يتحقق ذلك من خلال تحسين بيئة التمويل أو زيادة الطلب غير المباشر.

الصدمة السلبية (انخفاض أسعار النفط): يتسم تأثيرها بالضعف الشديد، مما يعكس عدم الارتباط الوثيق بين هذا القطاع والإنفاق النفطي، بخلاف قطاعات أخرى مثل البناء والخدمات العامة.

❖ قطاع الصادرات:

يواجه الاقتصاد الليبي انكشافاً خطيراً جراء الهيمنة المطلقة للصادرات النفطية بنسب تتجاوز 98% من إجمالي الصادرات، ما يجعله رهينة لتقلبات الأسواق العالمية ويعكس ضعف القطاعات البديلة تجزراً لـ "المرض الهولندي"، حيث تظل المساهمات غير النفطية هامشية وفاقة للقدرة التنافسية في الأسواق الدولية. إن هذا الاختلال الهيكلي يحرم الدولة من قاعدة إنتاجية صلبة، ويبقي تدفق النقد الأجنبي مرتبطاً كلياً باستقرار الأسواق وأسعار الخام العالمية. وبالتالي يظل التحول الاقتصادي في ليبيا معطلاً ما لم تُخلق بدائل حقيقية تكسر حلقة التبعية المفرطة للمورد الواحد وتؤمن الاستقرار المالي.

13.3. بدائل التنويع الاقتصادي

تأسيساً على المزايا النسبية التي تتمتع بها ليبيا، وعلى النحو الذي تم تبيانها، وعلى ضوء المحددات التي تواجه آفاق الاعتماد على بعض القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وتدني مساهمتها في هيكل الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة التركيز في الصادرات، والنتائج التي ينطوي عليها خط الأساس والتي تستوجب ضرورة التنويع الاقتصادي يمكننا تحديد المسار المناسب للتنويع الاقتصادي في ليبيا، وذلك من خلال تقدير جدوى وإمكانية اللجوء إلى أي من المسارين التاليين:

1- التنويع الأفقي:

حيث يتم التركيز على ضخ المزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية القائمة، بمعنى التوسع في إنشاء المزيد من الصناعات، من جهة، والقيام بالمزيد من الاستثمارات في قطاع الزراعة بغية تنويع

المنتجات الزراعية من جهة أخرى وكذلك الحال بالنسبة لبقية القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي. أي أن التنوع الأفقي لا يستهدف خلق قطاعات جديدة بقدر ما يستهدف التوسع في القطاعات القائمة.

2-التنوع الرأسي:

يعتمد التنوع الرأسي على استغلال المقومات الذاتية للاقتصاد والتركيز على الموارد الاقتصادية الواعدة غير المستغلة، من خلال استحداث قطاعات إنتاجية وخدمية جديدة وتوجيه الاستثمارات نحوها لما تتمتع به من إنتاجية عالية وعوائد يمكن التعويل عليها كمصدر للنقد الأجنبي وكبديل للدخل المتولد عن تصدير النفط الخام المورد غير المستدام مما يتيح للاقتصاد فرصة تعدد مصادر الدخل.

4-وفورات اقتصاد المعرفة:

يُعد اقتصاد المعرفة أحد أهم مجالات التنوع الاقتصادي في الدول الريعانية، حيث يعتمد على إنتاج المعرفة وتوظيفها كمصدر رئيسي وداعم للنمو الاقتصادي بدلاً من الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة. ويقوم هذا النمط الاقتصادي على عناصر أساسية تتمثل في، الابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري المؤهل والتعليم والحوافز الاقتصادية. وتشير وفورات اقتصاد المعرفة إلى المنافع الاقتصادية المتحققة نتيجة الاستثمار في المعرفة والتكنولوجيا، والتي تؤدي إلى:

- زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات والخدمات.
- خفض التكاليف على المدى الطويل من خلال الابتكار والقدرة على استيعاب المعرفة المتسارعة والتقنيات الحديثة.

- خلق فرص عمل نوعية تعتمد على المهارات العالية.
 - تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد على المستوى الدولي.
- حيث تمتلك ليبيا مقومات مهمة للتحويل نحو اقتصاد المعرفة، رغم اعتمادها الكبير على النفط، ومن أبرز هذه المقومات: ارتفاع نسبة الشباب في هيكل السكان مما يمكن معه تأهيلها علمياً وتقنياً، إضافة إلى موقع جغرافي استراتيجي يسهل الانفتاح على الأسواق العالمية. كذلك إمكانية تطوير البنية التحتية الرقمية وامتلاك المقدرات المالية اللازمة للاستثمار في المعرفة. يمكن تحقيق الوفورات اقتصاد المعرفة في ليبيا من خلال عدة مجالات، منها:

- قطاع التعليم والتدريب: تطوير المناهج وربطها بسوق العمل.
- قطاع التكنولوجيا الرقمية: دعم الشركات الناشئة والتحول الرقمي.
- البحث العلمي والابتكار: تشجيع مراكز البحث والتطوير.
- ريادة الأعمال: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة القائمة على المعرفة.

ولتحقيق هذه الوفورات هناك متطلبات ضرورية، يجب التركيز عليها، منها: الاستثمار في رأس المال البشري والتعليم العالي. وتطوير البنية التحتية الرقمية (الإنترنت، الاتصالات). كذلك تحسين البيئة التشريعية الداعمة للابتكار. وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

تأسيساً على الفرص والآفاق التي يتيحها التنوع الرأسي نسبة للتنوع الأفقي، فإن المسار الذي نراه مناسباً لحالة الاقتصاد الليبي وطبيعة الموارد التي ينضوي عليها والمزايا النسبية التي يتمتع بها، هو مسار التنوع الرأسي من خلال الاستثمار في قطاعات جديدة تشكل هيكل الناتج المحلي الإجمالي المستهدف وتتضمن:

- المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة (المنطقة الحرة في مصراتة، المنطقة الحرة في بنغازي، المنطقة الحرة في طبرق، المنطقة الحرة في المريسة، المنطقة الحرة في تمنهنت).
- الصناعات التصديرية (صناعة الأسمنت، صناعة الخزفيات، الطوب الإسمنتي، الرخام، المواد الصحية، منتجات رمال السليكا) بالإضافة إلى تعليب التمور، وزيت الزيتون.
- الصناعات البتروكيماوية، ومنتجات تكرير النفط الخام.
- الطاقة الشمسية.
- الاقتصاد الأزرق والثروة البحرية (تعليب الأسماك، القشريات، الأملاح البحرية، الإسفنج، الرخويات) المرافئ البحرية، والسياحة البحرية.
- السياحة (التاريخية، الثقافية، العلاجية، الترفيهية، الصحراوية).
- اقتصاديات الموقع الجغرافي، والنقل الجوي، وتجارة العبور.

هذه المجالات يمكن أن تفتح فيها الاستثمارات للقطاع الخاص أو بالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعول عليها لتكون مصادر بديلة عن دخل النفط، ومجال واسع لتوفير فرص عمل بعيدا عن الاستخدام في القطاع العام، وإن تحدث نقلة في الاقتصاد تخلصه من الطبيعة الريعية، وتدعم مسارات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

14.3. متطلبات التنوع الاقتصادي

1- الدور المحوري للقطاع الخاص:

لا يزال القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي ضعيف التأثير بسبب طبيعة الاقتصاد الريعية المعتمد على قطاع النفط. منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث سيطرت الدولة على معظم الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع دور المبادرة الفردية وغياب ثقافة ريادة الأعمال. وزادت هذه التحديات حدتها نتيجة الانقسام السياسي وعدم الاستقرار، وهو ما أثر سلباً على بيئة الأعمال، فارتفعت المخاطر وانخفضت الاستثمارات. كما أن هيمنة القطاع العام على التوظيف جعلت الأفراد يفضلون الوظائف الحكومية المستقرة على العمل في القطاع الخاص، مما قلل من نموه الحقيقي.

2- أهمية القطاع الخاص:

يمثل القطاع الخاص ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي، لأنه يساهم في نقل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد (النفط) إلى تعدد مصادر الدخل. فدوره لا يقتصر على الإنتاج فقط، بل يشمل تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية. كما يساعد على تقليل العبء عن الدولة في التوظيف والإنفاق، ويعزز الاستقرار الاقتصادي عبر خلق مصادر دخل متنوعة تقلل من تأثير تقلبات أسعار النفط.

● تخفيض معدلات البطالة:

يُعد خلق فرص العمل من أهم أدوار القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، خاصة في ظل عجز القطاع العام عن استيعاب الإعداد المتزايدة من الخريجين وتزايد البطالة المقنعة في هذا القطاع. وبالتالي القطاع الخاص قادر على توليد وظائف في مجالات متعددة مثل التجارة، الخدمات، الزراعة، والصناعات الخفيفة. كما يتميز بمرونته في التوظيف مقارنة بالقطاع الحكومي، مما يجعله أكثر قدرة على التكيف مع متطلبات السوق. وبالتالي، فإن تطويره يساهم بشكل مباشر في تخفيض معدلات البطالة وتحسين مستوى المعيشة.

● تحسين الإنتاجية:

يعمل القطاع الخاص في بيئة تنافسية، ما يدفعه إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية بشكل مستمر. على عكس القطاع العام، الذي يعاني من البيروقراطية، حيث تسعى الشركات الخاصة إلى تقليل التكاليف وتحسين جودة المنتجات والخدمات لتحقيق الربح. هذا التوجه يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، ورفع مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام، وهو ما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد.

● محرك للابتكار:

يُعتبر القطاع الخاص المحرك الأساسي للابتكار، لأنه يسعى دائماً إلى تطوير منتجات وخدمات جديدة لمواكبة السوق. في الاقتصاد الليبي، يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً في إدخال التقنيات الحديثة، خاصة في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية. كما أن دعم المشاريع الصغيرة والناشئة يفتح المجال أمام أفكار جديدة تساهم في تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل غير تقليدية.

● تنويع الإيرادات:

يساهم نمو القطاع الخاص في زيادة الإيرادات غير النفطية للدولة من خلال الضرائب والرسوم، مما يقلل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا التنوع في الإيرادات يعزز الاستقرار المالي، ويساعد الحكومة على تمويل الخدمات العامة بشكل أكثر استدامة. كما أن توسع الأنشطة الاقتصادية الخاصة يؤدي إلى تنشيط الدورة الاقتصادية وزيادة التدفقات المالية داخل الدولة.

4- التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص:

بالرغم من أن القوانين السارية التي صدرت منذ عام 2010 محابية للقطاع الخاص، مثل القانون رقم 23 لسنة 2010، إلا أن تطبيق هذه القوانين يظل محدوداً حيث لم يفعل الكثير مما تضمنته. الإجراءات المتبعة والضوابط المنظمة لممارسة النشاط الاقتصادي الخاص تعوق انطلاقة القطاع الخاص، ومن أهمها:

- إجراءات منح التراخيص وما يصاحبها من بيروقراطية نتيجة لعدم تفعيل الشباك الموحد.
- الضوابط المنظمة لعمل المصارف لا تسمح للقطاع الخاص العمل بمرونة كافية تمكنه من تنفيذ مشروعاته بيسر وبأقل التكاليف، مثل عدم توفر إمكانية إجراء الحوالات للأغراض التجارية وعدم إمكانية استخدام أسلوب المستندات برسم التحصيل وعدم إمكانية حصول العمالة الأجنبية العاملة مع القطاع الخاص على النقد الأجنبي.
- بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري غير مواتية وتكتنفها العديد من المخاطر التشغيلية والأمنية.
- عدم استقرار سعر الصرف واستمرار دور السوق الموازية للنقد الأجنبي وعدم قدرة المصرف المركزي على استقرار سعر الصرف عند السعر التوازني.
- محدودية مصادر التمويل في ظل توقف مبادرة الصناديق الاستثمارية، ومحدودية دور المصارف التجارية في منح الائتمان بعد القانون رقم 1 لسنة 2013 الذي يقضي بعدم التعامل مع الفوائد الربوية، وعدم تمكن المصارف من تطوير منتجات وأدوات تمويل متوافقة ومتطلبات الصيرفة الإسلامية.

5-متطلبات تشجيع القطاع الخاص:

من أهم متطلبات تشجيع القطاع الخاص تتمثل في النقاط التالية:

● الاستقرار:

يُعد الاستقرار السياسي والأمني الأساس لأي نشاط اقتصادي، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى زيادة المخاطر، مما يدفع المستثمرين إلى التردد أو الانسحاب. كما يؤثر على استمرارية المشاريع ويضعف الثقة في الاقتصاد. لذلك، فإن تحقيق الاستقرار يسهم في خلق بيئة آمنة تسمح للقطاع الخاص بالنمو.

● القوانين والتشريعات:

وجود إطار قانوني واضح وفَعَال يشجع الاستثمار ويضمن حقوق المستثمرين، القوانين تحتاج إلى تحديث لتواكب الاقتصاد الحديث، خاصة في مجالات الشركات والاستثمار. كما أن تبسيط الإجراءات وتقليل البيروقراطية يساعدان على تسهيل تأسيس المشاريع ويقللان من الفساد الإداري.

● التمويل:

يواجه القطاع الخاص صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل بسبب ضعف الجهاز المصرفي. لذلك، من الضروري، تطوير البنوك وتفعيل دورها في الإقراض، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإدخال أدوات تمويل حديثة. كذلك توفير التمويل يساعد على إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة.

● البنية التحتية:

تُعد البنية التحتية من أهم عوامل نجاح القطاع الخاص، تعاني قطاعات مثل الكهرباء والنقل من ضعف واضح، مما يزيد من تكاليف الإنتاج ويعيق الاستثمار. تحسين هذه الخدمات يساهم في رفع كفاءة الشركات ويشجع على إقامة مشاريع جديدة.

● المهارات:

ضعف تأهيل القوى العاملة يمثل عائقاً أمام نمو القطاع الخاص. لذلك، يجب تطوير التعليم وربطه بمتطلبات سوق العمل ودعم التدريب المهني والتقني، حيث أن وجود عمالة مؤهلة يزيد من إنتاجية الشركات ويجعلها أكثر قدرة على المنافسة.

● الحوافز

تقديم حوافز اقتصادية يشجع المستثمرين على الدخول للسوق، مثل الإعفاءات الضريبية. والتسهيلات الجمركية ودعم المشاريع الناشئة كل هذه الحوافز تقلل من تكلفة الاستثمار وتزيد من جاذبية السوق الليبي. إضافة إلى الشفافية ومكافحة الفساد من أهم متطلبات نجاح القطاع الخاص. غيابها يؤدي إلى عدم تكافؤ الفرص ويفقد المستثمرين الثقة. لذلك، فإن تعزيز الرقابة وتطبيق القوانين بشكل عادل يخلق بيئة تنافسية صحية.

6-مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تتمثل أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الليبي في التالي:

- تساهم في تخفيف العبء المالي عن الدولة، حيث تعاني المالية العامة في الاقتصاد الليبي من تقلبات كبيرة بسبب الاعتماد على عائدات النفط وارتفاع معدلات الدين العام المحلي التي تجاوزت 300 مليار دينار حتى نهاية عام 2025، مما يجعل تمويل مشاريع البنية التحتية تحدياً مستمراً. ومن خلال الشراكة، يمكن للقطاع الخاص أن يوفر التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع.
- تعزز الشراكة الكفاءة الاقتصادية، إذ يتمتع القطاع الخاص بقدرة أكبر على الإدارة الفعالة وتقليل التكاليف مقارنة بالقطاع العام، نتيجة اعتماده على المنافسة والربحية.
- تساهم في نقل المعرفة والتكنولوجيا، حيث يجلب المستثمرون خبرات فنية وإدارية حديثة، وهو أمر بالغ الأهمية في الاقتصاد الليبي التي تسعى لإعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية.

7-مجالات تطبيق الشراكة في الاقتصاد الليبي:

تمتلك ليبيا فرصاً واسعة لتطبيق نموذج الشراكة، خاصة في القطاعات التالية:

- البنية التحتية: مثل الطرق، الموانئ، والمطارات، التي تعاني من ضعف وتحتاج إلى استثمارات كبيرة.
- قطاع الطاقة: خصوصاً في مشاريع الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية)، في ظل الإمكانيات الطبيعية الكبيرة.

- الخدمات العامة: مثل التعليم والصحة، لتحسين الجودة وتوسيع نطاق الخدمات.
- الاتصالات: لتطوير البنية الرقمية ودعم الاقتصاد الرقمي.

8-التحديات التي تواجه الشراكة في الاقتصاد الليبي:

رغم أهميتها، تواجه الشراكة بين القطاعين العام والخاص في ليبيا عدة تحديات:

- ضعف الإطار القانوني والتنظيم الذي ينظم عقود الشراكة، مما يخلق حالة من عدم اليقين للمستثمرين.
- ضعف المؤسسات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بإدارة ومتابعة مشاريع الشراكة، مما يؤثر على كفاءة التنفيذ.

- عدم الاستقرار السياسي والأمني، الذي يُعد من أبرز العوائق أمام جذب الاستثمارات الخاصة.
- ارتفاع المخاطر الاستثمارية، نتيجة تقلب السياسات الاقتصادية وضعف الضمانات.

9- دور الصناديق السيادية:

تُعدّ الصناديق السيادية من أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدول الريعانية لإدارة فوائدها المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

حُبّ يمكن للصناديق السيادية الليبية أن تساهم بشكل مباشر في التنويع الاقتصادي من خلال:

- الاستثمار المحلي: تمويل مشاريع في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة. الصناعة. السياحة كذلك دعم البنية التحتية التي تشكل أساس التنمية الاقتصادية.
- دعم القطاع الخاص: من خلال توفير التمويل للمشاريع الكبرى، والدخول في شراكات مع المستثمرين المحليين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل غير مباشر.
- نقل المعرفة والخبرة: من خلال الاستفادة من الاستثمارات الدولية في نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الداخل الليبي وتطوير الكفاءات الإدارية والاستثمارية.

10-التحديات التي تواجه الصناديق السيادية:

رغم الإمكانيات الكبيرة، تواجه الصناديق السيادية الليبية عدة تحديات:

- التجميد الجزئي للأصول في الخارج منذ عام 2011، مما يحدّ من القدرة على إدارة الاستثمارات بمرونة.

- ضعف الحوكمة والشفافية، وهو ما يؤثر على كفاءة اتخاذ القرار الاستثماري.
- التدخلات السياسية، التي قد تؤدي إلى توجيه الاستثمارات لأهداف غير اقتصادية.
- محدودية الاستثمار المحلي المنتج، حيث تتركز الاستثمارات غالباً في الخارج دون تأثير مباشر كافٍ على الاقتصاد المحلي.

11- الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم متطلبات تحقيق التنوع الاقتصادي في ليبيا، نظراً لدوره الحيوي في نقل التكنولوجيا الحديثة، وتوفير رؤوس الأموال، وتعزيز الكفاءة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية. ففي ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بشكل كبير على عائدات النفط، يمثل جذب الاستثمارات الأجنبية وسيلة فعالة لتطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات، مما يساهم في توسيع القاعدة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. كما يسهم الاستثمار الأجنبي في خلق فرص عمل، ورفع مستوى المهارات من خلال نقل الخبرات الإدارية والتقنية، إضافة إلى دمج الاقتصاد الليبي في الاقتصاد العالمي.

غير أن تحقيق ذلك يتطلب توفير بيئة استثمارية جاذبة تقوم على الاستقرار السياسي، ووضوح التشريعات، وحماية حقوق المستثمرين، إلى جانب تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات الإدارية، وهو ما تؤكد عليه تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتباره شرطاً أساسياً لتعزيز النمو المستدام في الدول الريفية.

الفصل الرابع: آليات ومحددات التنوع الاقتصادي

- 1- حجم الاستثمارات (القدرة على التنوع تقاس بحجم الاستثمارات ونسبة تكوين راس المال).
 - 2- معدلات النمو الاقتصادي، حيث يؤدي الإسراع في معدلات النمو (زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي) إلى رفع معدلات التنوع نتيجة زيادة القدرة الشرائية وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات
 - 3- سياسات التجارة الخارجية المطبقة؛ حيث تؤدي السياسات الحرة إلى زيادة مستوى التخصص في إنتاج سلع الميزة النسبية التي تتمتع بها الدولة.
 - 4- درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، التي تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وزيادة التنوع وبالتالي نمو قطاعات إنتاجية جديدة لتلبية احتياجات ومتطلبات الأسواق المحلية والخارجية. كما تؤثر سياسات سعر الصرف المطبقة في درجة التنوع.
 - 5- الإدارة الحكومية الرشيدة: وتعتبر شرط أساسي لبناء بيئة مناسبة للتنوع الاقتصادي، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها.
 - 6- دور القطاع الخاص؛ حيث يلعب القطاع الخاص دوراً رئيساً في التنوع الاقتصادي وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة، وتشجيع القيام بالبحوث والتطوير في أنشطة جديدة تسهم في التنوع الاقتصادي وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص.
 - 7- درجة استغلال الموارد الطبيعية؛ حيث يسهم استغلال الموارد الطبيعية في زيادة حجم الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي وزيادة الصادرات. ومن ذلك في الدول النفطية استغلال الوفرة النفطية المتاحة في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية وبالتالي تحقيق التنوع الاقتصادي.
 - 8- توافر الخدمات الأساسية والمساندة مثل التدريب وتوفير بنية تحتية متطورة من خدمات مواصلات واتصالات والمنافع العامة.
 - 9- التكامل الاقتصادي، حيث تسهم اتفاقيات التكامل الاقتصادي في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود وهو ما يسهم في برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.
- بالإضافة إلى هذه المحددات العامة هناك محددات أساسية تشكل أكبر تحدٍ لجهود التنوع الاقتصادي ومتطلبات نجاحه، وهي:

- **القطاع المصرفي:** مدى كفاءة الخدمات المصرفية ومدى تنوع منتجاته وحوكمة المصارف، والسياسة المصرفية التي تعتمدها السلطة النقدية، ودرجة ومستوى الرقابة المصرفية ومستوى الشمول المالي، فكلما

كان القطاع المصرفي وفقاً لأفضل الممارسات و يواكب التطورات في الصناعة المصرفية كلما كان ذلك داعماً رئيسياً للتنويع.

● **البيئة التشريعية:** والتشريعات والقوانين الاقتصادية السارية، وما تقدمه من حوافز وضمانات للاستثمار المحلي والأجنبي وتمكين الشراكة بين القطاع العام والخاص والشراكة مع الاستثمار الأجنبي المحدد الرئيس لمبادرة التنويع الاقتصادي ومتطلبات نجاحه وتحقيق أهدافه.

15.3. النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

في حال استمرار النموذج الاقتصادي الحالي غير المتنوع، الذي يعتمد فيه الاقتصاد على مورد رئيسي ناضب واحد للدخل، والخلل في تكوين هيكل الناتج المحلي الإجمالي، وتوقف تكوين راس المال الثابت، وغياب رؤية وطنية لإخراج الاقتصاد من الحالة الريعية والجمود الهيكلية - سوف يواجه الاقتصاد الليبي جملة من التحديات والمخاطر والصدمات التي تهدد الاستدامة المالية للدولة، وتعثر جهود التنمية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ومن أهم هذه التحديات والمخاطر ما يلي:

1- التراجع المالي والارتهاق للصدمات: تؤكد تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) أن استمرار الاعتماد على النفط بنسبة 98% يجعل الاقتصاد الليبي عرضة لما يسمى بـ "المرض الهولندي".

2- حذر البنك الدولي من أن الإنفاق الجاري الذي يلتهم 85-90% من الميزانية العامة السنوية سيؤدي إلى عجز مالي هيكلي، يعجز معه المصرف المركزي عن المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الليبي، مما سيؤدي إلى موجات تضخم جامح يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار، وتدهور مستوى معيشة المواطنين.

3- تآكل رأس المال البشري: أشارت دراسات منظمة الإسكوا حول "كلفة الصراع في ليبيا" إلى أن استمرار تغييب القطاع الخاص سيؤدي إلى كارثة في سوق العمل، مع وصول نسبة البطالة بين الشباب إلى 50%، وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب الخريجين الجدد، ستتحوّل ليبيا إلى بيئة طاردة للكفاءات. مما يدفع الشباب نحو الاقتصاد غير الرسمي أو الهجرة أو الانخراط في النزاعات المسلحة كمصدر للدخل، وهو ما يهدد السلم الأهلي بشكل مباشر.

4- تحول ليبيا إلى "دولة فاشلة لوجستياً": أشارت دراسات أجراها مجلس التخطيط الوطني إلى أن ليبيا تستهلك أصولها دون تجديدها، نتيجة توجيه الإنفاق بالميزانيات العامة السنوية للدولة نحو الإنفاق الاستهلاكي (رواتب ودعم) على حساب التنمية (بنية تحتية) مما سيؤدي إلى انهيار كامل للمرافق العامة، واستمرار ليبيا كسوق استهلاكي وفقدانها لكل المزايا النسبية التي تتميز بها مواردها غير المستغلة.

5- تغول "اقتصاد الظل" والجريمة المنظمة نتيجة للانقسام ولغياب نموذج للاقتصاد المنظم، مما أضفى على الاقتصاد الليبي صفة اقتصاد حرب، من خلال تهريب الوقود والسلع المستوردة، غسيل أموال، تجارة وتهريب البشر، سوق سوداء للعملات الأجنبية وغيرها).

6- حرمان الأجيال القادمة من حقوقهم في الثروة النفطية التي يتم استنزافها (من منظور التنمية المستدامة)، باعتبار أن النفط مورد ناضب، والعالم يتحول نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، نتيجة لعدم استثمار إيرادات النفط في بناء قاعدة صناعية أو تكنولوجية تدعم استدامة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

إن استمرار الوضع الراهن لا يعتبر "ثباتاً"، بل هو انحدار متسارع، يجب إيقافه من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل. وأن تأخير البدء في إعادة هيكلة الاقتصاد وإصلاح قطاعاته، والخروج من الحالة الريعية، في ظل الاستنزاف المستمر للاحتياطيات النفطية واحتياطيات الدولة من النقد الأجنبي وتراكم التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد، يرفع من كلفة الإصلاحات المطلوبة، مما قد يجعل خيار العودة المتأخرة لها أمراً غير ممكن.

أمام هذه المعطيات، فقد صار الإسراع في وضع رؤية وطنية لإنقاذ الاقتصاد الوطني، لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل، أمراً تمليه المخاوف من أن تصبح ليبيا دولة فاشلة تعجز عن تقديم الخدمات العامة الأساسية، اقتصادها متخلف، تتجاذبها الصدمات المرتبطة بأوضاع سوق النفط، وبيئة طاردة للاستثمار.

وفي هذا الإطار تم وضع الرؤية المطلوبة والاستراتيجية اللازمة لتحقيق أهدافها.

● الرؤية: تَبْنِي رؤية لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه تتضمن:

- الانتقال التدريجي بالاقتصاد الليبي من الحالة الريعية إلى نموذج الدولة المنتجة للقيمة، من خلال التأسيس لنظام اقتصاد اجتماعي تنافسي يتضمن توزيع عادل وكفاء للموارد الاقتصادية ويعتمد المعرفة ويستثمر فيها كمورد اقتصادي غير ناضب. ويوفر النظام الاقتصادي شبكة للحماية الاجتماعية اللازمة للفئات الهشة في إطار استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية تضمنها. وتحويل ليبيا إلى مركز اقتصادي تقني وخدمي رائد في شمال أفريقيا، تنأس هويته على المقومات الذاتية للاقتصاد والمزايا النسبية التي تتميز بها موارده؛ ليكون اقتصاداً متنوعاً يضطلع فيه القطاع الخاص والقطاعات الإنتاجية والخدمية بوظيفة إنتاج وتصنيع واستيراد وتصدير وتوزيع السلع والمنتجات، ويضطلع القطاع العام بمهام التنظيم والرقابة وتقديم الخدمات العامة، بمشاركة استراتيجية مع القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات الاستراتيجية التي تمس الأمن الاقتصادي للدولة.

- تطوير استراتيجية تتضمن سلسلة من المسارات الكفيلة بتحقيق أهداف الرؤية الموضوعية للاقتصاد الليبي على المدى المتوسط والطويل، وذلك على النحو التالي:

▪ **المسار المؤسسي والتشريعي:** إعادة صياغة البيئة القانونية (خاصة قوانين الاستثمار والضرائب والعمل والتجارة) لتوفير بيئة محابية للأعمال، مع رقمنة الإجراءات الحكومية لتقليص البيروقراطية وتعزيز الشفافية والحوكمة كضمانة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. والعمل على تطوير ودعم شبكة الأمان المالي للحد من المخاطر والأزمات النظامية التي قد تواجه القطاع المالي والمصرفي.

▪ **مسار التنويع الاقتصادي الرأسي والاستثمار في قطاعات اقتصادية غير تقليدية** تتمتع بمزايا نسبية تؤهلها لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي ومصدراً لتنويع مصادر الدخل، ولتعزيز القيمة المضافة لمورد النفط والغاز، وتضيفي على الاقتصاد الليبي مكانة متميزة في إقليم شمال أفريقيا.

ومن اهم القطاعات التي يوصى بتوجيه الاستثمارات نحوها:

- المناطق الحرة والمناطق الحرة الخاصة.
- الصناعات البتروكيماوية والتعدين.
- الصناعات التصديرية (صناعة الأسمنت ومواد البناء والمواد الصحية)
- السياحة (الصحراوية، الثقافية، الصحية، العلاجية).
- الطاقة الشمسية.
- زراعة الزيتون، والنخيل، والحبوب.
- تجارة العبور، والنقل الجوي والبري.
- الاقتصاد الأزرق والثروة البحرية.

-**مسار التمكين والتمويل:** تحفيز وتمكين القطاع الخاص عبر تفعيل شراكات حقيقية (PPP) في مشروعات البنية التحتية، وتطوير القطاع المصرفي وسوق المال والاستفادة من الصناديق السيادية والانفتاح على الاستثمار الأجنبي لتقديم حلول تمويلية مبتكرة تدعم تأسيس الشركات المساهمة والمشاريع الصغرى والمتوسطة كركيزة للتنشغيل والابتكار، إضافة إلى تمويل الاستثمار في القطاعات التي يتم استحداثها في إطار التنويع الرأسي للاقتصاد.

ثانياً: التوصيات:

إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (الانتقال بدور الدولة من المشغل إلى المنظم):

1. العمل على تغيير وظيفة القطاع العام من دور المنتج والمشغل إلى دور المنظم والمراقب، وذلك عبر المبادرات التالية:

2. تحول الحكومة ومؤسساتها المختلفة من الإدارة المباشرة لإنتاج السلع والخدمات إلى دور المنظم والمراقب، مع إفساح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في قطاعات الاتصالات والنفط، والكهرباء، وخدمات الموانئ، والمطارات.

3. حوكمة الخدمات العامة: البدء ببرنامج "الخصخصة التعاقدية" لرفع جودة الخدمات وتقليل التكاليف، مع ربط صرف الميزانيات بمؤشرات الأداء.
4. الحماية الاجتماعية كشرط للتحويل: يتطلب البدء في إعادة الهيكلة بناء منظومة متكاملة للحماية الاستباقية للفئات الهشة تحميها من الوقوع تحت خط الفقر وللتخفيف من تكلفة الإصلاحات الاقتصادية التي تنضوي عليها برامج إعادة الهيكلة، مع تنفيذ برامج إعادة تأهيل وتدريب مكثفة للموظفين العاملين بالقطاع العام لدمجهم في سوق العمل الخاص
5. تعزيز جهود منع الاحتكار والمنافسة وحماية الملكية الفكرية، وإصدار التشريعات المنظمة لهذا الاستحقاق.
6. العمل على الاستحقاق الرقمي الموحد، أي استحداث "رقم اقتصادي موحد" لكل شركة وربطه بالرقم الضريبي والانتماني لتسهيل التعاملات ومنع التهرب الضريبي والازدواجية، وتعميم تطبيق منظومة (مرتبك لحظي) على كافة قطاعات الدولة دون استثناء في إطار الإصلاحات المالية المطلوبة.
7. تأسيس مجلس للاستقرار المالي، يُعنى بوضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية الاحترازية الكلية لمعالجة الأزمات النظامية التي قد يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي والحد من أثارها على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويمكن أن يؤسس المجلس بقانون خاص، أو بتضمين أحكامه ضمن أحكام قانون المصارف، ويتألف المجلس من كافة المؤسسات المكونة للنظام المالي والمصرف المركزي، ويعطى صلاحيات واسعة في الحصول على البيانات وإصدار التقارير والتوفيق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الاحترازية الجزئية (سياسات وإجراءات الرقابة المصرفية).

التنوع الاقتصادي

- يقوم على فكرة التنوع الرأسي كاستراتيجية للتحويل من بيع النفط الخام إلى صناعة القيمة والعمل على تحوّل الاقتصاد الليبي من "بيع النفط الخام" إلى "صناعة القيمة"، من خلال التركيز على:
- أ. البدء في بناء مجمعات للبتروكيماويات واللدائن وتصدير المشتقات النفطية (الإيثيلين- البر وبيلين- البلاستيك- الأمونيا- اليوريا- الميثانول ومشتقاته- الألياف الصناعية- المطاط الصناعي- المواد البلاستيكية الصناعية) وإقامة صناعات تعتمد مدخلاتها على هذه المنتجات، وبما يكفل تحقيق عوائد تتراوح بين 5 إلى 10 أضعاف عوائد تصدير النفط الخام.
 - ب. دعم نشاط مركز البحوث الصناعية لوضع خارطة استثمارية للثروات الطبيعية (خام الحديد، والرخام، والطينيات، اليورانيوم، الذهب، رمال السليكا، والكبريت، وعنصر الأنثيمون)، وإتاحة استغلالها عبر شراكات دولية شفافه تضمن حقوق الأجيال القادمة.
 - ج. تطوير صناعة مواد البناء، وفي مقدمتها صناعة الأسمنت التي تتوفر خامته بكميات اقتصادية تكفي لسد حاجة الاستهلاك المحلي منه والتصدير إلى الخارج من خلال إعادة هيكلة شركات

الإسمنت العاملة في السوق وإصلاح مراكزها المالية وتنظيم إدارتها، وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار فيها.

د. التوسع في زراعة أشجار الزيتون، وأشجار النخيل، وفتح المجال لتصدير زيت الزيتون والتمور المعلبة، وتقديم الحوافز اللازمة للمزارعين، والاهتمام بزراعة الحبوب وتوطين الصناعات الغذائية القائمة عليها.

التوجه نحو الاستثمار في قطاعات اقتصادية غير تقليدية:

1. التوسع في بناء مناطق حرة تجمع بين نشاطات الاستيراد والتصدير والتعبئة والتغليف والتخزين، واستكمال تصنيع المنتجات نصف المصنعة، واستقبال الحاويات ومناولتها؛ ومن المناطق الحرة والموانئ التي يمكن التعويل عليها؛ المنطقة الحرة في مصراتة، المنطقة الحرة في بنغازي، المنطقة الحرة المريسة، المنطقة الحرة في درنة، المنطقة الحرة في طبرق، وفتح المجال لمشاركة رأس المال الأجنبي ونقل المعرفة في هذا المجال.

2. الاهتمام بقطاع السياحة كمورد اقتصادي مهم، حيث تتوفر مقومات ذاتية لتنمية قطاع السياحة لتكون مورداً من موارد الدخل، وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والاستثمار الأجنبي أو بالمشاركة فيما بينهما؛ في مجالات السياحة، مثل السياحة التاريخية، والسياحة الصحراوية، والسياحة العلاجية، والسياحة الثقافية.

3. التوجه نحو الاستثمار في الطاقات النظيفة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، في إطار التقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري، وجذب الاستثمار الأجنبي للاستثمار فيها وبالشراكة مع القطاع الخاص في ليبيا.

الاستثمار في اقتصاديات الموقع الجغرافي والمناطق الحرة الخاصة:

- العمل على استغلال مزايا الموقع الجغرافي لليبيا من خلال تفعيل التشريعات ذات العلاقة وتطويرها:

1. تفعيل القانون رقم 14 لسنة 2010 بشأن إنشاء مناطق اقتصادية حرة ذات طبيعة خاصة (في مصراتة، بنغازي، زوارة، وطبرق) تتمتع باستقلال إداري ضريبي محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية، وتكون أحد المنافذ لتجارة العبور، والنشاط السياحي، وتعظيم اقتصاديات الموقع الجغرافي.

2. إطلاق مبادرة "الاقتصاد الأزرق" - استغلال الساحل الليبي (2000 كم) في تقديم الخدمات البحرية والمرافئ التي يقصدها أصحاب اليخوت والمراكب السياحية لأغراض الصيانة والتزود بالوقود.

3. الصيد البحري المتقدم، والتموين الملاحى، لتكون ليبيا مركزاً دولياً للنقل البحري في المتوسط.

4. إنشاء المنتجعات السياحية على طول الساحل الليبي لاستقطاب السواح، ولتوفير مرافق للترفيه المنظم للمواطنين.

5. صيد الأسماك والرخويات والإسفنج، وإقامة صناعات التعليب ونشاطات التصدير القائمة عليها.

تمكين القطاع الخاص وتحفيز الدورة الاقتصادية:

1. إعادة تفعيل مبادرتي "الشباك الموحد" و"شبكة ليبيا للتجارة الخارجية" لتبسيط إجراءات تأسيس المشروعات والمبادرات الفردية، مع توفير آليات تقنية متطورة للمتابعة والرقابة اللاحقة.
2. المضي قدماً في جهود توحيد سعر صرف الدينار الليبي من خلال وضع سياسة يتبناها مصرف ليبيا المركزي يتولى من خلالها المصرف قيادة السعر في سوق الصرف الأجنبي بتحديد سعر صرف خاص قابل للتعديل يوازن بين ما يعرضه من نقد أجنبي (بدون قيود) والطلب على النقد الأجنبي لمختلف الأغراض، وصولاً إلى السعر التوازني الذي يتم عنده توحيد سعر الصرف واستقراره. والعمل على الاستفادة من تجربة مصرف ليبيا المركزي في تعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة 2000-2002. وعدم التماهي مع سعر الصرف في السوق الموازية أو محاولة تضيق الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية بضخ المزيد من النقد الأجنبي بدون سقف. وإن تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق العام وترشيده دعماً لجهود المصرف المركزي في إصلاح سعر الصرف. تمكين وتفعيل دور المصارف المتخصصة لممارسة دورها التنموي في تمويل المشروعات والمبادرات التي تقع ضمن نطاق اختصاصها، وإعادة هيكلة مراكزها المالية بما يمكنها من القيام بدورها التمويلي بكفاءة عالية.
3. تحديث وتنويع المنتجات المصرفية وتعزيز دور المصارف في القيام بالوساطة المالية وتوفير أدوات ومنتجات لتمويل التجارة الخارجية، بما يسهم في تعزيز ثقة المتعاملين فالمنظومة المصرفية الوطنية، ودعم برامج التحول والتنويع الاقتصادي.
4. إعادة بعث صناديق الاستثمار وتطوير آليات عملها بما يشجع القطاع الخاص الوطني والأجنبي على الاستثمار والمشاركة فيها.
5. إشراك الشركات الوطنية الخاصة في استكمال تنفيذ المشاريع المتوقفة، لا سيما في قطاعي الإسكان والمرافق، ضمن خطط إعادة الإعمار واستكمال مراجعة العقود المتعثرة.
6. تحرير قطاع الطاقة المتجددة والنظيفة أمام استثمارات القطاع الخاص، مع وضع إطار قانوني يلزم الشركة العامة للكهرباء بشراء الإنتاج أو تنظيم توزيعه المباشر.
7. إطلاق مبادرة وطنية بقيادة المصرف المركزي وبمشاركة المصارف التجارية، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة، وتذليل الصعاب التي تواجهها، وفق تصور فني وائتماني متكامل يضمن استدامتها.
8. استئناف نشاط مصلحة التسجيل العقاري وفق ضوابط قانونية وتقنية تواكب المرحلة الراهنة، لتمكين المستثمرين من استخدام العقارات كضمانات ائتمانية للحصول على التمويل.

9. اعتماد مخططات عمرانية وصناعية حديثة وتجهيزها بالبنية التحتية اللازمة لتكون منصات لانطلاق مبادرات القطاع الخاص في شكل بواعث عمرانية وصناعية، في إطار رؤية شاملة لإنعاش الاقتصاد الوطني ومعالجة المختنقات التي تعوق النشاط الاقتصادي.
10. تطوير تشريعات مرنة تهدف لإدماج الأنشطة غير المنظمة (الاقتصاد غير الرسمي) عبر حوافز ضريبية وتسجيل مبسط لضمان منافسة عادلة، والتخلص من التشوهات التي يتسم بها النشاط الاقتصادي.
11. إصلاح حوافز التمويل من خلال تصميم نظام مكافآت يرتبط بنجاح تمويل المشروعات الصغرى ونسبة الإنجاز، بدلاً من الاعتماد على الراتب الثابت فقط.
12. تبني سياسة الإصلاح الضريبي المتدرج من خلال استبدال النسبة الثابتة (20%) بنظام ضريبي مرن يعتمد على عمر الشركة ونوع نشاطها، مع منح إعفاءات لتحفيز القطاع الخاص.
13. تفعيل صناديق الضمان لدعم الابتكار، وتطوير خدمات التمويل للمشروعات SME لتعزيز الشمول المالي.
14. إنشاء صندوق تنموي، يمول ضمن الميزانية العامة للدولة، يهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتنشيط القطاعات الاقتصادية مكانياً، والخروج من حالة الركود بالقطاع الإنتاجي، لتهيئة البيئة للإصلاحات الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، على المدى المتوسط.
15. تعزيز جهود منع الاحتكار وتكريس المنافسة وحماية الملكية الفكرية، وإصدار التشريعات المنظمة لهذا الاستحقاق.

16.3 المصفوفة الإستراتيجية

تم اعتماد المصفوفة الإستراتيجية كأداة تحليلية تهدف إلى نقل التوصيات المقترحة من الحيز النظري إلى حيز التنفيذ الإجرائي. وتكمن أهمية هذه المصفوفة في تقديم رؤية تربط بين الأهداف المنشودة والواقع العملي، من خلال الربط المباشر بين التوصيات الإستراتيجية وبين التحديات الواقعية التي قد تعيق التنفيذ، مع تحديد دقيق لـ الجهات المسؤولة عن التنفيذ ووضع مدى زمني محدد لكل مرحلة كالتالي: -

جدول 17 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الليبي (الانتقال بدور الدولة من "المشغل" إلى "المنظم")

ر.م	التوصية	المدى الزمني	الجهة المنفذة	تحديات التنفيذ
1	الانسحاب التدريجي والمنظم: تحول الدولة من الإدارة المباشرة	متوسط إلى طويل	تشريعي: مجلس النواب، إصدار قوانين الخصخصة والشراكة	- مقاومة "البيروقراطية المؤسسية" التقليدية لتغيير هيكل الناتج المحلي

	لقطاعات (الاتصالات، الكهرباء، الموانئ) إلى دور "المنظم"، وإفساح المجال للقطاع الخاص للقيام بالأدوار التنفيذية.		تنفيذي: مجلس الوزراء، الاتصالات والكهرباء، مصلحة الموانئ والمطارات.	- غياب الأطر القانونية المنظمة للموانئ الذكية" والخدمات الرقمية - التهديدات الأمنية التي قد تعيق سيطرة الدولة الرقابية على الحدود والمرافق.
2	حوكمة الخدمات العامة: إطلاق برنامج "الخصخصة التعاقدية" لرفع الجودة وتقليل الهدر المالي،	متوسط الاجل	تنفيذي: وزارة المالية، وزارة التخطيط، الأجهزة الرقابية. مؤسساتي: مصلحة الإحصاء والتعداد (لتوفير قاعدة بيانات الأداء).	- تضخم الكادر الوظيفي الحكومي (يستنزف 60% من الميزانية) - غياب البيانات الإحصائية الدقيقة والمحدثة لضبط مؤشرات الأداء (KPIs) - ثقافة "الابتكال" على الدولة وصعوبة ربط الميزانيات بالإنتاجية فوراً.
3	الحماية الاجتماعية كضمانة للتحويل: تفعيل شبكة أمان استباقية للفئات الهشة، مع إطلاق منصة وطنية لإعادة تأهيل الموظفين الفائضين ودمجهم في سوق العمل الخاص.	قصير الاجل	تنفيذي: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة العمل والتأهيل مؤسساتي: صندوق الضمان الاجتماعي، مؤسسات التدريب المهني.	- الحساسية الاجتماعية والسياسية المرتبطة بتقليص التوظيف العام - الفجوة الكبيرة بين المهارات الحالية ومتطلبات القطاع الخاص التقنية - خطر تعثر الاستدامة المالية لشبكات الأمان في ظل تذبذب إيرادات النفط.
4	- تعزيز جهود منع الاحتكار والمنافسة وحماية الملكية الفكرية، وإصدار التشريعات المنظمة لهذا الاستحقاق.	متوسط الاجل	تنفيذي: -وزارة التجارة والصناعة -هيئة حماية المنافسة (أو استحداثها -وزارة العدل (المحاكم الاقتصادية).	- مقاومة أصحاب المصالح والنفوذ الاقتصادي -نقص الكوادر المؤهلة في الجوانب القانونية والفنية للمنافسة -تداخل الصلاحيات بين الجهات الرقابية المختلفة.
5	الاستحقاق الرقمي الموحد: استحداث "رقم اقتصادي موحد" لكل شركة وربطه بالرقم الضريبي والائتماني لتسهيل التعاملات ومنع التهرب والازدواجية.	قصير الاجل	تنفيذي: الهيئة العامة للمعلومات، وزارة الاقتصاد، مصلحة الضرائب.	- الحاجة لربط تقني بين عدة جهات (الضرائب، المصارف، السجل التجاري) - ضعف الوعي الرقمي لدى بعض أصحاب المشروعات الصغرى.

6	- تأسيس مجلس الاستقرار المالي	متوسط الاجل	تنفيذي: البنك المركزي -وزارة المالية -هيئة سوق المال -هيئة الرقابة على التأمين.	-صعوبة التنسيق والربط المعلوماتي بين المؤسسات المالية المختلفة -تعارض المصالح المحتمل بين السياسة النقدية (البنك المركزي) والسياسة المالية (الحكومة) -الحاجة لبيانات دقيقة ولحظية من القطاع المصرفي وغير المصرفي.

جدول 18 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بالتنوع الاقتصادي

ر.م	التوصية	المدى الزمني	الجهة المنفذة	تحديات التنفيذ
1	صناعات القيمة المضافة (البتروكيماويات واللدائن): بناء مجمعات صناعية لتحويل النفط والغاز إلى مشتقات نهائية مثل (الانثيمون- الإيثيلين- البر وبيلين- البلاستيك- الامونيا- اليوريا- الميثانول ومشتقاته- الالياف الصناعية- المطاط الصناعي- المواد البلاستيكية الصناعية) لتعزيز العائد المالي (5-10 أضعاف الخام)	متوسط إلى طويل الاجل	تنفيذي -المؤسسة الوطنية للنفط، وزارة الاقتصاد تشريعي سن قوانين حوافز- ضريبية للاستثمار	-الحاجة لاستثمارات رأسمالية ضخمة. -الفجوة التقنية والحاجة لنقل التكنولوجيا -عدم استقرار إمدادات الغاز والكهرباء للمصانع -المنافسة القوية في الأسواق الدولي
2	الاستثمار في صناعة مواد البناء: الحجر الجيري والأسمنت، والجبس، السيليكا (الرمال الزجاجي)، خامات الحديد..... الخ	متوسط الاجل	تنفيذي -وزارة الصناعة تشريعي -مراجعة القوانين لضمان حقوق الأجيال.	-غياب البيانات الإحصائية والجيولوجية الدقيقة والمحدثة -التحديات الأمنية وضعف السيطرة على المناطق الحدودية (مناطق الثروات)
3	تفعيل الخارطة الاستثمارية للمعادن: مثل (اليورانيم، الذهب، الهيدروجين الأخضر) عبر شراكات دولية شفافة.	متوسط إلى طويل الاجل	تنفيذي: -الوزارات المعنية تشريعي - إلزام جهات التعاقد بنسب محددة للمحتوى المحلي	-تهالك البنية التحتية لبعض المصانع القائمة -التحديات البيئية (الانبعاثات) والحاجة لتقنيات الإنتاج الأخضر -تدفق الواردات الأجنبية بأسعار تنافسية (سياسات الإغراق).

4	-إنشاء مناطق صناعية زراعية متكاملة ودعم المزارعين بقروض مرتبطة بالإنتاجية.	متوسط إلى طويل الأجل	تنفيذي وزارة الزراعة- مركز تنمية الصادرات.	-شح المياه والحاجة لتقنيات ري ذكية. -ضعف منظومة التعبئة والتغليف للتصدير.
5	-التوسع في بناء المناطق الحرة وتوحيد الإطار القانوني للمناطق الحرة وربطها إلكترونياً لتبسيط إجراءات المناولة والتخزين.	متوسط إلى طويل	تنفيذي وزارة الاقتصاد- إدارات المناطق الحرة.	-البيروقراطية الإدارية -الحاجة لتطوير البنية التحتية للموانئ.
6	تنمية قطاع السياحة كمورد اقتصادي- : إطلاق نظام "التأشيرة الإلكترونية" وتطوير شركات (PPP) لإدارة المواقع الأثرية والمنتجات.	متوسط إلى طويل الأجل	وزارة السياحة- القطاع الخاص-	-الصورة الذهنية الأمنية وصعوبة التأشيرات -نقص الكوادر الفندقية والخدمية.
7	-تهيئة البيئة التشريعية وجذب الاستثمار: إصدار "قانون الطاقة المتجددة" لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وتقديم ضمانات وحوافز ضريبية لجذب المستثمرين الأجانب	متوسط الأجل	تشريعي -مجلس النواب تنفيذي -مجلس الوزراء، -هيئة تشجيع الاستثمار، -مصرف ليبيا المركزي.	-البيروقراطية الإدارية، غياب الأطر القانونية الواضحة، وتذبذب الاستقرار السياسي والأمني.
8	-التنفيذ التقني وتطوير البنية التحتية : إطلاق مشاريع كبرى للطاقة الشمسية والرياح مع تحديث الشبكة الوطنية لتحويلها إلى "شبكة ذكية" قادرة على استيعاب وتخزين الطاقة النظيفة.	متوسط إلى طويل	تنفيذي الشركة العامة للكهرباء (GECOL) وهيئة الطاقة المتجددة، والشركات الدولية.	-تهالك شبكة الكهرباء الحالية، -الحاجة لتقنيات صيانة متطورة (للرمال والغبار) ، والتكاليف الرأسمالية العالية.
9	ربط التعليم بالإنتاج: توجيه بحوث التخرج ومشاريع المبعوثين لمعالجة مشاكل تقنية حقيقية في المصانع والشركات الوطنية لضمان نقل التكنولوجيا.	متوسط الأجل	تنفيذي: -وزارة التعليم العالي وزارة التعليم التقني- مراكز الأبحاث -اتحادات الغرف التجارية.	- الفجوة بين الأكاديميين والصناعيين. - نقص التمويل المخصص لمشاريع البحوث التطبيقية.

جدول 19 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بالاستثمار في اقتصاديات الموقع الجغرافي والمناطق الحرة

ر.م	التوصية	المدى الزمني	الجهة المنفذة	تحديات التنفيذ
1	تفعيل المناطق الاقتصادية الحرة: تشغيل مناطق (مصراتة، بنغازي، زوارة، طبرق) وفق القانون (2010/14) باستقلال إداري وضريبي لجذب الاستثمار وتنشيط تجارة العبور.	متوسط إلى طويل الأجل	تنفيذي: -وزارة الاقتصاد والتجارة -مصلحة الجمارك.	-البيروقراطية الإدارية والتعقيدات الجمركية -ضعف البنية التحتية والربط اللوجستي للموانئ
2	إطلاق مبادرة الاقتصاد الأزرق: تحويل الموانئ الليلية إلى مراكز دولية لتقديم خدمات الصيانة والتزود بالوقود والتموين الملاحى للسفن واليخوت العابرة للمتوسط.	متوسط إلى طويل الأجل	تنفيذي : -وزارة المواصلات (مصلحة الموانئ) - المؤسسة الوطنية للنفط -وزارة النفط.	-نقص الكوادر الفنية المتخصصة في الصيانة البحرية -المنافسة القوية من الموانئ الإقليمية المجاورة.
3	-تطوير قطاع الصيد والصناعات البحرية: تحديث أساطيل صيد الأسماك والإسفنج وتوطين صناعات التعليب والتصدير لتعظيم العائد من الثروة البحرية.	متوسط إلى طويل الأجل	تنفيذي: -وزارة الثروة البحرية -وزارة الصناعة. - المصرف الزراعي/القطاع الخاص.	-الصيد الجائر وغير القانوني من السفن الأجنبية -غياب أساطيل الصيد الحديثة وسلاسل التبريد.
4	-الاستثمار في السياحة الشاطئية: إنشاء منتجعات سياحية متكاملة على طول الساحل (2000 كم) عبر شراكات مع مستثمرين دوليين لتوفير مرافق ترفيهية عالمية.	طويل الأجل	تنفيذي: -وزارة السياحة. - الهيئة العامة للاستثمار البلديات الساحلية.	-الصورة الذهنية الأمنية وصعوبة الحصول على التأشيرات - نزاعات ملكية الأراضي الشاطئية.

جدول 20 مصفوفة التوصيات المقترحة المتعلقة بتمكين القطاع الخاص وتحفيز الدورة الاقتصادية

ر.م	التوصية	المدى الزمني	الجهة المنفذة	تحديات التنفيذ
1	رقمنة التأسيس: تفعيل "الشباك الموحد" و"شبكة ليبيا للتجارة" لتبسيط إجراءات التراخيص والرقابة التقنية.	قصير الأجل	تنفيذي: وزارة الاقتصاد والتجارة. -الهيئة العامة للمعلومات.	- ضعف البنية التحتية الرقمية - البيروقراطية الإدارية ومقاومة التغيير التقني.
2	معالجة فجوة سعر الصرف عبر تبني سياسة (السعر الخاص المعلن) (الربط الزاحف) والقابل للتعديل لضمان التوازن بين العرض والطلب، مع الرفع الكامل للقيود عن بيع النقد الأجنبي لكافة	قصير الأجل	نقدي / تنفيذي: مصرف ليبيا المركزي. - وزارة المالية.	- الانقسام السياسي والمؤسسي - ضغوط التوسع في الإنفاق العام.

			الأغراض استرشاداً بتجربة المصرف الناجحة في الفترة (2000-2002)، بالتوازي مع التزام الحكومة بترشيد الإنفاق العام وتفعيل دور المصارف المتخصصة لضمان الاستقرار المالي والتموي.
3	تفعيل المصارف المتخصصة: تمكين المصارف المتخصصة من تمويل القطاعات الإنتاجية وفق مواردها المتاحة.	متوسط الاجل	نقدي/مؤسسي: - المصارف المتخصصة (الزراعي، الصناعي، العقاري وغيرها)، - مصرف ليبيا المركزي.
4	تحديث الخدمات المصرفية: تنويع منتجات تمويل التجارة الخارجية لتعزيز الثقة في المنظومة الوطنية.	متوسط الاجل	نقدي: مصرف ليبيا المركزي، المصارف التجارية.
5	تطوير صناديق الاستثمار: إعادة بعث الصناديق وتطوير آليات عملها لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي.	متوسط إلى طويل الاجل	تشريعي: مجلس النواب (تعديل القوانين) تنفيذي: المؤسسة الليبية للاستثمار، صناديق الإنماء.
6	استكمال المشاريع المتعثرة: إشراك القطاع الخاص الوطني في تنفيذ عقود الإسكان والمرافق المتوقفة.	متوسط الاجل	تنفيذي: وزارة الإسكان والمرافق، -أجهزة تنفيذ المشروعات، -شركات القطاع الخاص.
7	تحرير الطاقة المتجددة: فتح المجال للاستثمار الخاص في الطاقة النظيفة مع إطار قانوني للبيع والتوزيع.	متوسط إلى طويل	تشريعي: سن قوانين شراء الطاقة تنفيذي: الشركة العامة للكهرباء
8	مبادرة تمويل إطلاق برنامج وطني لتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بتصور انتمائي مستدام.	متوسط الاجل	نقدي/تموي: مصرف ليبيا المركزي، المصارف التجارية، حاضنات الأعمال.
9	- تفعيل صناديق الضمان والابتكار: التفعيل الفوري لصندوق "انطلاقة" لدعم المبدعين، وتطوير خدمات التمويل متناهي الصغر لتعزيز الشمول المالي	متوسط الاجل	تنفيذي: رئاسة الوزراء، صندوق "انطلاقة"، صندوق ضمان الائتمان.
10	إصلاح حوافز التمويل: تصميم نظام مكافآت لموظفي الائتمان يرتبط بنجاح تمويل المشروعات الصغرى ونسبة	متوسط الاجل	نقدي: مصرف ليبيا المركزي

	الإيجاز، بدلاً من الاعتماد على الراتب الثابت فقط.		مؤسساتي: إدارات المصارف التجارية.	- غياب معايير واضحة لتقييم أداء موظفي الائتمان في المصارف العامة.
11	تفعيل السجل العقاري: استئناف النشاط العقاري بضوابط حديثة لاستخدام العقارات كضمانات للقروض.	قصير الاجل	تنفيذي: مصلحة التسجيل العقاري تشريعي: وضع ضوابط قانونية للمرحلة الانتقالية.	- النزاعات القانونية على ملكية الأراضي - خطر التلاعب وتزوير السجلات الورقية القديمة.
12	المخططات العمرانية والصناعية: اعتماد مخططات حديثة مجهزة بالبنية التحتية لتكون منصات لانطلاق الاستثمار.	طويل الاجل	تنفيذي: وزارة التخطيط، وزارة الحكم المحلي (البلديات)، مصلحة التخطيط العمراني.	- نقص التمويل الرأسمالي للبنية التحتية - تدخل الاختصاصات بين البلديات والوزارات.
13	الاقتصاد غير الرسمي: تطوير تشريعات مرنة تهدف لإدماج الأنشطة غير المنظمة عبر حوافز ضريبية وتسجيل مبسط لضمان منافسة عادلة	متوسط الاجل	تشريعي: مجلس النواب تنفيذي: وزارة الاقتصاد، مصلحة الضرائب، وزارة العمل.	- تعارض المصالح مع بعض المنتفعين من الاقتصاد غير الرسمي - ضعف القدرة على التتبع المالي في ظل نظام نقدي.
14	الإصلاح الضريبي المتدرج: استبدال النسبة الثابتة بنظام ضريبي مرن يعتمد على عمر الشركة ونوع نشاطها، مع منح إعفاءات تتماشى مع منشور المركزي 2022/03	قصير إلى متوسط الاجل	تشريعي: مجلس النواب (تعديل قانون الضرائب) تنفيذي: وزارة المالية (مصلحة الضرائب).	- ضخ القطاع الإداري للضرائب وضعف الشفافية - التخوف من نقص الإيرادات السيادية في المدى المنظور.

الباب الرابع: التنمية المتوازنة وبناء الدولة والعدالة الاقتصادية
الملخص التنفيذي

تمهيد

يأتي الباب الرابع كخلاصة لمجموعة من الأوراق العلمية والنقاشات المتخصصة ضمن المسار الاقتصادي للحوار المُهيكل، والتي تناولت ثلاثة أبعاد مترابطة: العدالة المكانية، العدالة الاجتماعية، ورأس المال البشري. ويهدف إلى تقديم رؤية متكاملة لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي تراكمت عبر عقود، وتفاقت بعد عام 2011، وأثرت بشكل مباشر على استقرار الدولة وفرص التنمية المستدامة. ينطلق من فرضية أساسية مفادها أن الأزمة في ليبيا ليست سياسية فقط، بل ذات جذور تنموية وهيكلية عميقة، وأن أي مسار لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة لن يكون مستداماً دون معالجة متوازنة لهذه الأبعاد الثلاثة.

جوهر الإشكالية

تكشف مخرجات التحليل عن وجود اختلالات متداخلة يمكن تلخيصها في ثلاث دوائر رئيسية: **اختلال مكاني:** تمثل في تركيز الاستثمارات والخدمات والفرص الاقتصادية في عدد محدود من المدن الكبرى، مقابل تهميش نسبي لمناطق واسعة، خاصة في الجنوب والوسط وبعض المدن القريبة من مراكز القرار.

اختلال اجتماعي: انعكس في تفاوتات واضحة في الدخل، وضعف تكافؤ الفرص، وتراجع جودة الخدمات الأساسية، إلى جانب شعور متزايد بالإقصاء لدى الفئات الهشة في المجتمع. **تحديات رأس المال البشري:** تجسدت في فجوة هيكلية بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، واستمرار الاعتماد المفرط على القطاع العام كمشغل رئيسي.

هذه الاختلالات ليست منفصلة، بل تغذي بعضها البعض، حيث يؤدي التفاوت المكاني إلى تعميق التفاوت الاجتماعي، فيما يحد ضعف استثمار رأس المال البشري من فرص التنويع، ويُبقى الاقتصاد في دائرة الركود.

التداعيات في حال عدم المعالجة

يحذر التقرير من أن استمرار هذه الاختلالات دون تدخل جاد سيؤدي إلى:

- تعميق الانقسامات المكانية والاجتماعية.
- تآكل الثقة في مؤسسات الدولة وتراجع شرعيتها.
- زيادة معدلات الفقر والبطالة والهجرة.
- تصاعد التوترات المحلية وربما تحولها إلى صراعات مفتوحة.
- إضعاف فرص المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي واستمرار هشاشة الاقتصاد واعتماده على النفط.

وبالتالي، فإن القضية لم تعد تنموية فقط، بل مرتبطة مباشرة بالأمن القومي ووحدة الدولة.

منطلقات التوصيات

استندت التوصيات إلى مجموعة من المرتكزات، أهمها:

- النصوص الدستورية والتشريعية التي تضمن العدالة وتكافؤ الفرص.
- الالتزامات الدولية لليبيا في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
- الموارد الطبيعية المتمركزة جغرافيا (فرصة استراتيجية لتصحيح الاختلالات التنموية وضمان النمو المتوازن بين المناطق).
- الخصائص الديموغرافية (مجتمع شاب يشكل فرصة استراتيجية).
- الواقع الاقتصادي الريعي والحاجة إلى التنويع.
- الخبرة التاريخية لسياسات التنمية في ليبيا ونتائجها المحدودة.

التوصيات

تعتمد التوصيات على مقارنة تكاملية متعددة المستويات، وجرى تصميمها لتكون:

- قابلة للتنفيذ (مرتبطة بجهات محددة).
- متدرجة زمنيا (قصير، متوسط، طويل المدى).
- مترابطة قطاعياً (اقتصاد، تعليم، حوكمة، خدمات).

ويمكن تلخيصها في المحاور التالية:

توصيات على المدى القصير

- تعزيز الاستقرار السياسي والأمني كشرط مسبق للتنمية.
- تفعيل اللامركزية بشكل جزئي عبر تمكين البلديات مالياً وتشغيلياً.
- إطلاق برامج عاجلة للحماية الاجتماعية للفئات الهشة.
- تحسين الوصول للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم).
- إعداد قاعدة بيانات وطنية للفرص الاستثمارية.
- بدء إصلاحات تشريعية أولية في مجالات الاستثمار والحكم المحلي.

توصيات على المدى المتوسط:

- استكمال الإطار القانوني للامركزية وتوسيع صلاحيات البلديات.
- تطبيق نظام عادل لتوزيع الإنفاق العام بين المناطق.
- تطوير نظام وطني للحماية الاجتماعية والتأمين الصحي.
- موازنة التعليم مع سوق العمل وتطوير التدريب المهني.

- دعم القطاع الخاص وتوسيع دوره في خلق فرص العمل.
- إطلاق برامج لتوطين الصناعات في مناطق الموارد.

توصيات على المدى الطويل

- بناء نموذج تنموي متوازن قائم على مناطق اقتصادية إقليمية.
- تقليص الاعتماد على النفط عبر تنويع الاقتصاد.
- التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والاستثمار في رأس المال البشري.
- ترسيخ نظام حكم محلي مستدام وفعال.
- تحقيق توزيع عادل ومستقر للثروة والخدمات بين المناطق.

آليات التنفيذ

يقترح التقرير إنشاء آلية وطنية للتنمية المتوازنة والعدالة الاقتصادية بإشراف رئاسة الوزراء، تتولى:

- تنسيق السياسات بين الجهات الحكومية.
- متابعة تنفيذ التوصيات وفق جداول زمنية.
- قياس الأداء من خلال مؤشرات واضحة.
- ضمان التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والمكانية.

كما تم تحديد أدوار واضحة لكل من:

- السلطة التشريعية (الإطار القانوني).
- السلطة التنفيذية (التنفيذ والتنسيق).
- البلديات (التنفيذ المحلي).
- القطاع الخاص (الاستثمار والتشغيل).
- المجتمع المدني (المشاركة والمساءلة).

المخاطر المحتملة:

يواجه تنفيذ هذه التوصيات عدة تحديات، أبرزها:

- استمرار الانقسام السياسي وضعف الاستقرار الأمني.
- ضعف القدرات المؤسسية، خاصة على المستوى المحلي.
- محدودية البيانات وضعف نظم المعلومات.
- هشاشة الاقتصاد واعتماده على النفط.
- تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.
- استمرار فجوة المهارات وسوق العمل.

ويؤكد التقرير أن التعامل مع هذه المخاطر يتطلب نهجاً استباقياً قائماً على الحوكمة الرشيدة، وبناء القدرات، وتعزيز الشفافية، والمساءلة.

الرسالة الأساسية لصناع القرار

إن تحقيق التنمية المتوازنة والعدالة الاقتصادية في ليبيا ليس خياراً تنموياً فحسب، بل هو مدخل أساسي لإعادة بناء الدولة وضمان استقرارها، فالتجارب السابقة أثبتت أن:

- التنمية غير المتوازنة تُنتج توترات.
 - والعدالة الاجتماعية الهشة تُضعف الاستقرار.
 - ورأس المال البشري غير المستغل يُفقد الاقتصاد فرص النمو.
- وعليه، فإن الاستثمار في العدالة بمختلف أبعادها هو استثمار في الاستقرار، وأي تأخير في معالجة هذه الاختلالات سيزيد من كلفة الإصلاح مستقبلاً، سواء اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً.

خلاصة

يقدم هذا التقرير إطاراً عملياً متكاملًا للانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء نموذج تنموي عادل في ليبيا، قائم على:

- توزيع متوازن للفرص والموارد.
 - تمكين فعلي للمجتمعات المحلية.
 - استثمار حقيقي في الإنسان الليبي.
- وهو ما يشكل في مجمله الأساس الصلب لبناء دولة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية الشاملة.

الباب الرابع

التنمية المتوازنة وبناء الدولة والعدالة الاقتصادية

الفريق المكلف بصياغة الباب الرابع

أ. يسرا عدنان عبد الله بن ناجي	د. حسين مصطفى مادي الشيخ
د. طاهر رمضان حمد امداوي	أ. علاء محمد عبد السلام العروش
أ. محمد عبد السلام شعبان قائد	د. أبو عزم الالافي عبد الرحيم بن أجديره

الفصل الأول: تنمية متوازنة وعدالة مكانية واجتماعية

تمهيد

تُظهر قراءة متكاملة لموضوعات العدالة المكانية، والعدالة الاجتماعية، ورأس المال البشري أن التحدي في ليبيا لا يتمثل في اختلالات منفصلة، بل في نمط تنموي تراكت فيه اختلالات هيكلية عبر الزمن، وانعكست على توزيع الموارد والفرص والقدرات على حد سواء. فقد اتسمت التنمية خلال العقود الماضية بطابع مركزي فوقي تمحور حول المدن الكبرى، حيث تركزت الاستثمارات العامة والخدمات والبنية التحتية وفرص العمل، في مقابل شعور متنامٍ لدى مناطق الجنوب والوسط والشرق والغرب، وحتى بعض المدن القريبة من مراكز القرار، بأن نصيبها من التنمية ظل دون مستوى احتياجاتها وإمكاناتها. ولم يبقَ هذا التفاوت في حدود المؤشرات الكمية، بل تحول إلى إحساس بالتهميش والحرمان، تداخل بعد عام 2011 مع السياق السياسي، ليجعل من الصعب الفصل بين المطالب التنمية والمطالب المرتبطة بالتمثيل والمشاركة، بما يشير إلى أن جذور الانقسام تمتد إلى اختلالات في التوزيع المكاني للموارد والفرص.

وفي هذا السياق، يتعمق بُعد العدالة الاجتماعية بوصفه امتداداً مباشراً لهذه الاختلالات، حيث لا ترتبط الإشكالية بندرة الموارد بقدر ما ترتبط بكيفية توزيعها وإتاحة الوصول إليها. فقد أفرزت أنماط التوظيف والإنفاق العام فوارق واضحة في مستويات الدخل والمعيشة بين فئات المجتمع، حيث تتمتع قطاعات، مثل النفط، والسلك الدبلوماسي، وبعض الهيئات، بمزايا ودخول مرتفعة مقارنة بقطاعات أساسية كالتعليم والصحة، وهو ما انعكس على تفاوت مستويات الرفاه بين المواطنين. ويتفاقم هذا التفاوت عندما تتقاطع هذه الفوارق مع فرص غير متكافئة في الوصول إلى تلك القطاعات، في ظل تصورات واسعة بارتباطها أحياناً بعوامل جغرافية أو اجتماعية تتجاوز معيار الكفاءة.

كما يتجلى هذا الخلل في البعد المجالي لتوزيع الثروة، حيث توجد مناطق غنية بالموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، دون أن ينعكس ذلك بشكل متناسب على مستوى التنمية المحلية أو فرص العمل لسكانها، في مقابل تركّز جانب معتبر من الإنفاق والخدمات في العاصمة وبعض المدن الكبرى. وفي الوقت ذاته، يواجه المواطنون في مختلف المناطق، بدرجات متفاوتة، تحديات في جودة الخدمات الأساسية من تعليم وصحة وبنية تحتية، ما يدفع شريحة واسعة إلى التنقل الداخلي بحثاً عن خدمات أفضل، وهو ما يعمّق الفوارق الفعلية في الاستفادة من هذه الخدمات، ويرتبط بشكل وثيق بكفاءة وعدالة توزيع الإنفاق العام.

ويتداخل مع ذلك بُعد تكافؤ الفرص والمشاركة، حيث برزت خلال السنوات الماضية مؤشرات على تقييد نسبي للوصول إلى بعض الوظائف، خاصة القيادية منها، بعوامل لا ترتبط دائماً بالكفاءة، بل قد تشمل اعتبارات جهوية أو سياسية، وهو ما انعكس في تجارب مثل قانون العزل السياسي، وأسهم في

خلق تصورات بعدم تكافؤ الفرص. وتزداد حدة هذه الإشكاليات عند النظر إلى أوضاع الفئات الهشة، بما في ذلك النساء، وذوو الإعاقة، والأرامل، والمطلقات، والنازحون داخلياً، حيث تتقاطع محدودية الدخل مع ضعف فرص العمل وتحديات الوصول إلى الخدمات، بما يشكل حالة من الحرمان المركب. وفي امتداد طبيعي لهذه الاختلالات، يبرز ملف رأس المال البشري كأحد أهم مصادر القلق الهيكلي، حيث تمتلك ليبيا ميزة ديموغرافية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب، إلا أن هذه الميزة لم تتحول إلى قوة إنتاجية فاعلة، بل إلى ضغط متزايد على سوق العمل. ويعود ذلك إلى فجوة مستمرة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، في ظل محدودية التدريب العملي وضعف منظومات التأهيل، مما ينعكس في انخفاض قابلية التوظيف لدى الخريجين. ويتفاقم هذا الوضع في ظل هيكل تشغيل مختل يعتمد بشكل مفرط على القطاع العام، مقابل ضعف قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل منتجة، ومحدودية مساهمة القطاع النفطي، رغم هيمنته على الدخل، في التشغيل، وهو ما يخلق مفارقة هيكلية تضاعف من الضغوط على سوق العمل.

ونتيجة لهذا التداخل بين اختلالات التعليم والتشغيل والتوزيع، تتزايد معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، وتتسع أنماط التشغيل منخفض الإنتاجية، بما في ذلك البطالة المقنعة، وهو ما يعكس تعطل جزء معتبر من رأس المال البشري أو سوء توظيفه. كما أن تأثير فرص العمل بعوامل غير قائمة على الكفاءة يضعف الحوافز للاستثمار في التعليم، ويعمق الفجوة بين المهارات المطلوبة والمتاحة، في ظل غياب إطار وطني متكامل لتنمية المهارات والتنسيق بين السياسات التعليمية والاقتصادية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، برزت بعض المؤشرات الإيجابية التي يمكن البناء عليها، من بينها إدراج تدابير للتمثيل الإيجابي في الانتخابات المحلية لصالح النساء وذوو الإعاقة، إلى جانب ما يمتلكه الشباب الليبي من قابلية للتفاعل مع التقنيات الحديثة والقطاعات الناشئة. إلا أن تحويل هذه الإمكانيات إلى نتائج ملموسة يظل مرهوناً بإصلاحات هيكلية تعيد توجيه السياسات العامة نحو تحسين جودة التعليم، وتعزيز التعلم القائم على العمل، وضمان تكافؤ الفرص، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للموارد والخدمات.

خلاصة ذلك أن بواعث القلق في هذا المحور تتمثل في تفاعل ثلاث مسارات متداخلة: اختلال التوزيع المكاني للتنمية، وضعف العدالة في توزيع الموارد والفرص، وعدم كفاءة توظيف رأس المال البشري. ويؤدي استمرار هذا التفاعل إلى تقويض الأمن الاقتصادي وإضعاف فرص تحقيق تنمية متوازنة، كما يغذي ديناميكيات التوتر والانقسام. ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب مقاربة شاملة تعيد التوازن بين الأقاليم، وتعزز العدالة الاجتماعية، وتربط التعليم والتشغيل بمتطلبات الاقتصاد، بما يدعم مسار بناء الدولة وتحقيق العدالة الاقتصادية بشكل مستدام.

1.4. إصلاح الاختلالات الهيكلية

يرتبط تحقيق التنمية المتوازنة وبناء الدولة وترسيخ العدالة الاقتصادية في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بإصلاح الاختلالات الهيكلية في توزيع الموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، والاستثمار الفعال في رأس المال البشري. وقد برز اتجاه عام يرى أن استمرار الاعتماد شبه الكامل على مورد واحد للدخل (النفط) يمثل أحد المحركات الأساسية للصراع على السلطة والثروة، وأن غياب التنوع الاقتصادي وتعدد مصادر الدخل أسهم في تعميق التنافس على الربح وإعادة إنتاج الأزمات. وفي هذا السياق، أكد المشاركون أن طريقة إدارة وتقاسم عوائد الموارد الطبيعية لا تقل أهمية عن حجمها، إذ إن أنماط التوزيع غير العادلة أو غير الشفافة تسهم في تعميق الفجوات المكانية والاجتماعية، وتغذي التوترات بين المركز والأطراف. وتم التمييز بين أبعاد التقاسم الرأسي (بين المركز والمستويات المحلية) والأفقي (بين المناطق)، إضافة إلى البعد الزمني المرتبط بالعدالة بين الأجيال، مع الإشارة إلى أهمية تبني نماذج هجينة تدريجية توازن بين الاستقرار المالي وعدالة التوزيع، وترتبط تخصيص الموارد بمؤشرات تنموية واضحة تعكس احتياجات المناطق.

كما شددت النقاشات على أن العدالة الاجتماعية تمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة، وأن اختلال توزيع الدخل وتفاوت مستويات المعيشة، إلى جانب ضعف الوصول إلى الخدمات الأساسية، أسهم في اتساع رقعة الفقر وتعميق الشعور بالتهميش، خاصة في المناطق البعيدة عن مراكز القرار. وارتبط ذلك بطرح أهمية إصلاح منظومة الحكم المحلي، وتوسيع صلاحيات البلديات، وتعزيز المشاركة المجتمعية في تحديد أولويات الإنفاق، بما يسهم في تقليص الفجوات التنموية وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

على صعيد رأس المال البشري، أجمع المشاركون على أن الاستثمار فيه يمثل ركيزة استراتيجية لتحقيق التحول الاقتصادي والتنوع، حيث إن التوسع الكمي في التعليم دون الاهتمام بالجودة أدى إلى ضعف المخرجات وعدم مواءمتها مع احتياجات سوق العمل. وتم التأكيد على ضرورة تحديث المناهج التعليمية، وتعزيز التعليم التقني والمهني، وربط العملية التعليمية بالقطاعات الإنتاجية، إلى جانب دعم البحث العلمي التطبيقي ونقل التكنولوجيا من خلال الانخراط في البرامج التدريبية والمؤتمرات العلمية. كما أشير إلى أهمية تحفيز المعلمين وأعضاء هيئة التدريس، واستقطاب الكفاءات، وإجراء إصلاحات هيكلية في منظومة التعليم لضمان تحسين الجودة وتعزيز الإنتاجية.

وفي المجلد، عكست النقاشات قناعة مشتركة بأن التنمية المتوازنة تمثل مدخلاً للوحدة الوطنية، وأن معالجة التفاوتات المكانية والاجتماعية، إلى جانب تمكين رأس المال البشري، تشكل مسارات متكاملة لا يمكن فصلها، وأي خلل في أحدها يعيد إنتاج الاختلالات في المسارات الأخرى، ويقوض فرص الاستقرار والتنمية المستدامة في ليبيا.

2.4. الأسس المنطقية التي أفضت إلى التوصيات

ينطلق البناء المنطقي للتوصيات في هذا المحور من تراكم معرفي وتجريبي طويل في ليبيا، يجمع بين الخبرة التخطيطية التاريخية، والمرجعيات الدستورية والقانونية، والمؤشرات الديموغرافية والاقتصادية، إضافة إلى التحديات الهيكلية الراهنة. ويُظهر هذا التراكم بوضوح أن الاختلالات التي تم تشخيصها في بواث القلق ليست طارئة، بل هي نتيجة مسار ممتد من السياسات والأنماط التنموية التي لم تحقق أهدافها المعلنة.

فعلى مستوى التنمية المكانية، يعود الاهتمام بالتنمية المتوازنة إلى نهاية ستينيات القرن الماضي، مدفوعاً بظاهرة التركز السكاني والهجرة من الأرياف إلى المدن، خاصة مع توسع القطاع الخدمي المرتبط بالنشاط النفطي. وقد استهدفت خطط التنمية المتعاقبة الحد من هذا التركز عبر تشجيع الهجرة العكسية، وإنشاء مناطق وظيفية جديدة، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد، وتوسيع المشاركة في صنع القرار من خلال اللامركزية. غير أن المؤشرات الفعلية على مدى أكثر من نصف قرن تُظهر محدودية تحقق هذه الأهداف؛ إذ استمرت معدلات التحضر في الارتفاع، من 75.78%، في العام 1990 وصولاً إلى ما نسبته 79.8% في العام 2017. وتشير إحصاءات 2013، إلى أن ما نسبته 91.1% من السكان قد تركزوا في منطقة الشريط الساحلي، وعلى وجه الخصوص في مدينتي طرابلس وبنغازي بما نسبته 29.7% من السكان.

كما تعكس بيانات توزيع الإنفاق العام والاستثمارات، سواء في الإسكان والمواصلات أو القطاع الصناعي أو المرافق الصحية، اتجاهاً واضحاً نحو تركّز الموارد في عدد محدود من المدن مقابل ضعف نصيب مناطق أخرى، لا سيما المنطقة الجنوبية. على سبيل المثال، خصص 39.7% من ميزانية أول خطة تنموية للإسكان والمواصلات في المناطق الحضرية؛ حيث استحوذت طرابلس وبنغازي ومصراتة وسرت على 41.8% من مخصصات التنمية في الفترة (1986-2010). وفي القطاع الصحي، نالت طرابلس 21.6% من المرافق، تلتها بنغازي على 9.9%، ثم مصراتة 9.8%، والجفارة 8.2%، في حين لم تتجاوز حصة المنطقة الجنوبية 7.2%، والزاوية 6.1%، والمرقب 6.0%.

35% من الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي خلال الفترة (2000-2012) ذهبت إلى المنطقة الغربية، 32% للمنطقة الشرقية، 28% للمنطقة الوسطى، بينما لم تحظ المنطقة الجنوبية إلا بنسبة 5% فقط.

شهد قطاع التكرير إنشاء عدد من المصافي النفطية في فترات زمنية متباعدة؛ أنشئت أول مصفاة في البريقة عام (1962)، تلتها الزاوية (1974)، ثم رأس لانوف (1985)، وطبرق (1986)، السرير (1988). أما مصفاة الجنوب، والتي تم توقيع عقد إنشائها (1987)، لا تزال ضمن المشروعات المستقبلية.

يستنتج من كل ذلك، أن سياسات وآليات التنمية المتبعة طيلة العقود الماضية لم تنجح في كسر حلقة التركيز السكاني، بل أدت إلى خلق تفاوت تنموي حاد بين المناطق والمدن، ويعزز ذلك استمرار نمط التنمية الفوقية الذي ركز على المدن الكبرى كمحركات للنمو دون تحقيق انتشار متوازن لعوائده، وهو ما يفسر استمرار التفاوتات المكانية رغم تعدد الخطط والبرامج.

ويتكامل هذا البعد مع الأسس المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتي تستند إلى إطار دستوري وقانوني واضح يؤكد على المساواة وتكافؤ الفرص وعدالة توزيع الثروة، كما ورد في مواد الإعلان الدستوري التي تنص على حماية الحقوق، وضمان مستوى معيشي لائق، وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز بين المواطنين. كما تدعم هذه المبادئ منظومة من القوانين الوطنية في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والعمل، إلى جانب التزامات ليبيا بعدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. غير أن الواقع العملي، كما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يكشف عن فجوة بين النصوص والتطبيق، حيث أدت التحولات السياسية والاقتصادية، خاصة منذ 2011، إلى تعميق الاختلالات في توزيع الدخل والخدمات، في ظل اقتصاد يعتمد بشكل شبه كلي على النفط، والتراجع في نصيب الفرد من الدخل، واتساع الفوارق بين الفئات والمناطق. كما ساهم الانقسام المؤسسي والصراعات في تقويض فعالية السياسات العامة، وزيادة الضغوط على الفئات الهشة، في وقت تشير فيه البيانات إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء، بما يعكس محدودية قدرة الاقتصاد على توليد فرص عادلة ومستدامة.

وفي هذا السياق، تبرز الاعتبارات الديموغرافية كعنصر حاسم في فهم منطق التوصيات، حيث يتميز المجتمع الليبي بتركيبة شابة تشكل فيها الفئات العمرية النشطة غالبية السكان، وهو ما يمثل فرصة تنموية كبيرة، لكنه في الوقت ذاته يشكل تحدياً في ظل ضعف استيعاب سوق العمل. ويرتبط ذلك بشكل مباشر بواقع رأس المال البشري، الذي يتسم بعدد من الاختلالات الهيكلية، من أبرزها تضخم القطاع العام واستحواده على النسبة الأكبر من العمالة والإنفاق، مقابل ضعف دور القطاع الخاص، واستمرار الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات السوق، وتراجع جودة التعليم التقني والمهني. كما تتجلى هذه الاختلالات في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، وضعف مشاركة المرأة اقتصادياً، إلى جانب ظاهرة هجرة الكفاءات في القطاعات الحيوية، نتيجة محدودية الفرص وغياب الاستقرار.

ومن منظور اقتصادي واجتماعي، فإن هذه المعطيات تفضي إلى عدد من المرتكزات المنطقية التي تستند إليها التوصيات، أبرزها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي يمرّ عبر خلق فرص عمل منتجة ومستدامة، خاصة في القطاع الخاص، بما يسهم في تقليص الاعتماد على القطاع العام والحد من الاختلالات المالية. كما أن تنمية رأس المال البشري تمثل شرطاً أساسياً لدفع التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال مواءمة التعليم مع احتياجات السوق وتعزيز المهارات القابلة للتوظيف.

وفي الوقت ذاته، فإن تعزيز العدالة في توزيع الموارد والفرص يشكل ركيزة للتماسك الاجتماعي ويحد من دوافع التوتر والانقسام، بما يدعم مسارات المصالحة الوطنية وبناء الدولة. وعليه، فإن الأسس المنطقية التي أفضت إلى التوصيات تقوم على إدراك أن معالجة الاختلالات القائمة تتطلب مقاربة شاملة ومتراصة، تربط بين إعادة التوازن المكاني للتنمية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتفعيل دور رأس المال البشري، في إطار إصلاح مؤسسي واقتصادي يضمن كفاءة توزيع الموارد، ويعزز المشاركة، ويستثمر في الطاقات البشرية كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية.

3.4. ماذا سيحدث إذا لم تتم معالجة هذه الإشكالية

إذا استمرت الاختلالات المرتبطة بالتنمية المكانية، والعدالة الاجتماعية، ورأس المال البشري دون معالجة جادة ضمن رؤية وطنية متكاملة، فإن تداعياتها لن تظل في حدود التفاوتات الاقتصادية، بل ستتطور تدريجياً إلى مخاطر بنيوية تمس استقرار الدولة ووحدتها ووظائفها.

فعلى المستوى المكاني والاجتماعي، سيؤدي استمرار تركيز الاستثمارات والخدمات وفرص العمل في عدد محدود من المدن إلى تعميق الشعور بالتهميش والحرمان لدى سكان المناطق الأخرى، خاصة القرى والأرياف والمدن البعيدة عن مراكز القرار. ومع غياب آليات فعالة لتوزيع الموارد بشكل عادل، سيتحول هذا الشعور إلى حالة من الاحتقان المتصاعد، لا تقتصر على البعد الاقتصادي، بل تمتد لتقويض الثقة في مؤسسات الدولة ومفهوم المواطنة المتساوية. ومع مرور الوقت، قد تتداخل المطالب التنموية مع المطالب السياسية، بما يعزز النزعات، ويجعل من الصعب الوصول إلى تسويات سياسية مستقرة، بل وقد يهدد تماسك الدولة على المدى البعيد.

وفي السياق ذاته، فإن استمرار غياب العدالة في توزيع الدخل والفرص والخدمات سيؤدي إلى اتساع الفجوة بين الفئات والمناطق، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خاصة بين الشباب والفئات الهشة، في ظل اقتصاد ريعي غير قادر على توليد فرص كافية ومستدامة. وسيؤدي ذلك إلى تزايد الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتساعد أنماط الهجرة غير النظامية، وارتفاع معدلات الجريمة، بما يعكس تآكل الأسس الاقتصادية والاجتماعية للاستقرار. كما أن غياب العدالة والمساءلة سيضعف شرعية المؤسسات العامة، ويدفع بعض الفئات إلى البحث عن بدائل خارج إطار الدولة، بما في ذلك الاعتماد على شبكات اجتماعية أو كيانات موازية لحماية المصالح، وهو ما يقوض مسار بناء الدولة ويضعف قدرتها على فرض سيادة القانون.

ويتقاطع ذلك بشكل مباشر مع تداعيات خطيرة في مجال رأس المال البشري، حيث سيؤدي استمرار الاختلالات في سوق العمل ومنظومة التعليم إلى تعطل متزايد لطاقات الشباب، وتحول الميزة الديموغرافية إلى عبء اقتصادي واجتماعي. ومع تزايد إعداد الخريجين سنوياً، واستمرار اعتمادهم على القطاع العام كمصدر شبه وحيد للتوظيف، ستتفاقم الضغوط على المالية العامة، وقد يصل الإنفاق على المرتبات إلى

مستويات غير قابلة للاستدامة، بما يهدد قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الأساسية. وفي المقابل، سيؤدي ضعف الاستثمار في المهارات والتأهيل إلى استمرار فجوة الكفاءات، وتحول الاقتصاد إلى مستورد للخبرات الأجنبية، في وقت تبقى فيه العمالة المحلية غير مستغلة أو منخفضة الإنتاجية.

ومع تراكم هذه العوامل، يبرز خطر التدهور الاجتماعي والأمني بشكل أكثر وضوحاً، حيث إن وجود شريحة واسعة من الشباب المهمش اقتصادياً والمستبعد من سوق العمل الرسمي يشكل بيئة خصبة للانخراط في أنشطة غير قانونية، أو الانضمام إلى تشكيلات مسلحة، أو المشاركة في اضطرابات اجتماعية قد تعرقل أي جهود لتحقيق الاستقرار السياسي. كما أن استمرار غياب العدالة الاجتماعية سيضعف فرص المصالحة الوطنية، ويُبقي على مشاعر الغبن والتهميش، مما يجعل أي تسويات سياسية عرضة للهشاشة وعدم الاستدامة.

وعليه، فإن عدم معالجة هذه الإشكاليات سيؤدي إلى إعادة إنتاج دائرة مغلقة من التفاوت، وضعف الثقة، وتآكل المؤسسات، وتصاعد المخاطر الأمنية، بما يحول قضايا التنمية والعدالة من تحديات قابلة للإصلاح إلى أزمات مركبة تهدد مسار بناء الدولة ذاته، وتحدّ من قدرة الاقتصاد الليبي على تحقيق نمو مستدام وشامل.

4.4. التوصيات

تتطلب هذه التوصيات من تشخيص تراكمي للاختلالات في التنمية المكانية، والعدالة الاجتماعية، ورأس المال البشري، وتُصاغ بوصفها حزمة سياسات قابلة للتنفيذ تتدرج زمنياً وفق أولويات واقعية وقدرات مؤسسية متاحة. وقد تم تنظيمها إلى ثلاث طبقات مترابطة: إجراءات أنية قصيرة المدى لمعالجة الضغوط العاجلة واستعادة الثقة، وإصلاحات متوسطة المدى لإعادة هيكلة آليات التوزيع والإنتاج، وتحولات طويلة المدى لترسيخ نموذج تنموي متوازن قائم على الإنسان والمكان. ولا تقتصر هذه التوصيات على البعد التنفيذي، بل تمتد لتشمل أدوات متنوعة: سياسات عامة، تعديلات وتشريعات لازمة، مبادئ حاكمة (كاللامركزية وتكافؤ الفرص)، وأسس دستورية (المساواة وعدالة توزيع الثروة).

التوصيات للمدى الآني والقصيرة

1. تعزيز الاستقرار السياسي والأمني

- دعم جهود الاستقرار السياسي والأمني باعتباره شرطاً أساسياً لنجاح برامج التنمية.
- تحييد الموارد الاقتصادية والخدمية عن الصراعات السياسية بما يضمن استمرارية الخدمات والمشروعات التنموية.

2. تفعيل اللامركزية وتعزيز دور البلديات

- تفعيل الصلاحيات التنفيذية والخدمية الممنوحة للبلديات.

- تخصيص موازنات طارئة مباشرة للبلديات وفق معايير شفافة تشمل عدد السكان ومستوى الحرمان وفجوات الخدمات.
- إنشاء منصات تشاور محلية تضم البلديات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- إشراك المواطنين في تحديد أولويات الإنفاق والتنمية المحلية.

3. تعزيز العدالة المكانية وتوزيع الموارد

- اعتماد آلية مؤقتة لتخصيص جزء من عائدات الموارد السيادية لصالح المناطق والبلديات الأكثر تهميشاً.
- نشر بيانات توزيع الموارد والإنفاق العام بشكل دوري لتعزيز الشفافية والعدالة المكانية.

4. إطلاق برامج حماية اجتماعية عاجلة

- تنفيذ برامج تحويلات نقدية مؤقتة للفئات الهشة والأسر منخفضة الدخل والنازحين وكبار السن.
- استخدام قواعد البيانات الوطنية وآليات التحقق المجتمعي لضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.
- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية للفئات غير المشمولة.

5. إصلاحات عاجلة لمنظومة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي

- مراجعة التشريعات واللوائح المنظمة للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي لتحديد فجوات التغطية.
- إصدار إجراءات انتقالية تسمح بالتوسع السريع في التغطية الاجتماعية والصحية.
- توحيد معايير الاستحقاق بين المناطق للحد من التفاوتات الجغرافية.

6. تحسين الوصول للخدمات الصحية الأساسية

- إطلاق التشغيل التجريبي لصندوق التأمين الصحي في المناطق ذات الأولوية.
- توفير حزمة خدمات صحية أساسية تشمل الرعاية الأولية والطوارئ وصحة الأم والطفل.
- دعم المرافق الصحية بالأدوية والمستلزمات الطبية الأساسية.
- نشر فرق طبية متنقلة في المناطق النائية وتحسين أنظمة الإحالة الصحية.
- إعفاء الفئات الهشة من الرسوم الصحية وتوفير أدوات دعم مالي لتغطية تكاليف العلاج.

7. تحسين الوصول للخدمات الأساسية والبنية التحتية

- دعم مرافق التعليم والصحة والبنية التحتية الحيوية في المناطق الأقل حظاً.
- معالجة الفجوات الخدمية التي تدفع إلى الهجرة الداخلية نحو المدن الكبرى.

8. تحفيز الاستثمار والتنمية الاقتصادية المحلية

- إعداد خارطة استثمارية وطنية محدثة للفرص الاستثمارية في مختلف البلديات.
- تقديم حوافز استثنائية للمناطق الأقل نمواً تشمل الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإجرائية والدعم اللوجستي.
- تشجيع توطين الصناعات بالقرب من مصادر المواد الخام.

9. تشغيل الشباب والمرأة ودعم المشروعات الصغيرة

- تنفيذ برامج تدريب وتشغيل سريعة مرتبطة باحتياجات سوق العمل.
- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر المنح، والقروض الميسرة، وبرامج الإرشاد، والتوجيه.

10. تعزيز الحوكمة والتحول الرقمي

- إطلاق بوابة إلكترونية موحدة لتلقي شكاوى المواطنين ومتابعتها.
- تطوير الخدمات الحكومية الرقمية الأساسية.
- تعزيز الشفافية من خلال نشر البيانات المالية والخدمية بشكل منتظم.

11. الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة

- دمج منظور الإعاقة في خطط إعادة الإعمار والتنمية.
- اعتماد معايير الوصول الشامل في المباني والمرافق العامة والطرق والخدمات الرقمية.
- تقديم حوافز وتسهيلات مالية ومصرفية للأشخاص ذوي الإعاقة ولمؤسساتهم.
- تمويل مبادرات ومشروعات محلية داعمة لإدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

12. إصلاح وتطوير التعليم العالي

- مراجعة التشريعات المنظمة للتعليم العالي وتعزيز استقلالية الجامعات.
- إعادة هيكلة المؤسسات التعليمية بما يدعم اللامركزية والكفاءة.
- ضبط سياسات القبول الجامعي وفق احتياجات سوق العمل.
- تطوير أنظمة ضمان الجودة والاعتماد المؤسسي والبرامجي.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في التعليم والتدريب.

13.

دعم الشباب وتحسين فرص الحصول على السكن والخدمات الأساسية

– تطوير برامج إسكان اقتصادي موجهة للشباب وذوو الدخل المحدود بشروط تضمن العدالة والاستدامة.

– توفير برامج تمويل ميسرة لاقتناء وسائل النقل الأساسية للفئات المستهدفة.

توصيات للمدى المتوسط والطويل

1. تعزيز نظام الحكم المحلي والتنمية المكانية

– إصلاح الإطار القانوني والمؤسسي للحكم المحلي بما يمنح البلديات صلاحيات مالية وإدارية أوسع.

– بناء قدرات البلديات في التخطيط وإدارة المشاريع والتنمية المحلية.

– إرساء آليات فعالة للتنسيق بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية.

2. إرساء نظام عادل ومستدام لتوزيع الموارد والتنمية المحلية

– اعتماد معادلة وطنية واضحة لتخصيص الموارد والإنفاق العام بين المناطق وفقاً لمعايير السكان ومستوى الحرمان واحتياجات التنمية.

– إنشاء صندوق وطني للتنمية المحلية يضمن توزيعاً عادلاً ومستداماً للموارد وتمويل المشاريع التنموية بالمناطق المختلفة.

3. إعادة توجيه الإنفاق العام نحو العدالة والكفاءة

– ربط الإنفاق العام بتحسين جودة الخدمات الأساسية، خاصة في قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية.

– تعزيز كفاءة الإنفاق ورفع العائد التنموي للاستثمارات العامة.

4. تطوير البنية التحتية وتعزيز التنمية الإقليمية

– تطوير شبكات الطرق والنقل والطاقة والاتصالات بما يعزز الترابط بين المناطق.

– تبني نموذج الأقطاب التنموية الإقليمية من خلال تطوير مراكز اقتصادية خارج المدن الكبرى لدعم التنمية المتوازنة وجذب الاستثمارات.

5. إصلاح وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي

– الانتقال إلى نظام حماية اجتماعية شامل متعدد الركائز يشمل الرعاية الصحية، والتقاعد، والبطالة، والإعاقة.

– إدماج العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً من خلال اشتراكات مرنة وحوافز مناسبة.

- توسيع قاعدة الاشتراك في القطاع الخاص وتطوير نظم التسجيل والرقابة الرقمية.
- إنشاء سجل اجتماعي وطني موحد وربط قواعد البيانات بين المؤسسات ذات العلاقة.
- ضمان الاستدامة المالية للمنظومة عبر تنويع مصادر التمويل وتحسين إدارة واستثمار أموال الضمان الاجتماعي.

- تعزيز الشفافية والرقابة والمساءلة على مؤسسات الحماية الاجتماعية.

6. تطوير نظام التأمين الصحي الوطني وتحسين جودة الخدمات الصحية

- الانتقال إلى نظام التأمين الصحي القائم على الشراء الاستراتيجي للخدمات الصحية.
- تطوير نظام معلومات صحي رقمي متكامل.
- وضع معايير وطنية للجودة والاعتماد للمرافق الصحية.
- تدريب الكوادر الطبية وتحفيزها، خاصة في المناطق النائية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص ضمن إطار تنظيمي يضمن الجودة والكفاءة.

7. موازنة التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل

- تحديث المناهج والبرامج التعليمية بصورة دورية بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل.
- تطوير التعليم التقني والفني وتعزيز التدريب العملي والميداني.
- مراجعة سياسات القبول الجامعي بما يحقق التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

8. بناء القدرات البشرية وتحسين جودة التعليم

- تنفيذ برامج مستدامة لرفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس والكوادر الإدارية.
- تعزيز استخدام التقنيات الحديثة والتعليم الرقمي.
- دعم حصول مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد المؤسسي والبرامجي وتحسين تصنيفها الأكاديمي.

9. دعم البحث العلمي التطبيقي والابتكار

- ربط البحث العلمي باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية.
- توجيه مشاريع التخرج والرسائل العلمية لمعالجة التحديات التنموية الوطنية.
- تعزيز التعاون البحثي مع المؤسسات الدولية والمراكز المتخصصة.

10. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص

- توسيع مساهمة القطاع الخاص في التعليم والتدريب والتشغيل.
- تطوير الأطر التنظيمية التي تضمن الجودة والكفاءة والاستدامة.

– تشجيع الاستثمار في تنمية المهارات ورأس المال البشري.

11. تعزيز ريادة الأعمال والابتكار

– دعم حاضنات ومسرعات الأعمال وبرامج التمويل المستدام للمشروعات الناشئة.

– تعزيز دور مراكز الريادة والابتكار في المؤسسات التعليمية.

– تطوير مراكز خدمات الطلاب والخريجين وربطها بفرص العمل والتدريب.

12. تعزيز الحوكمة والمشاركة المجتمعية والتحول الرقمي

– إرساء آليات مؤسسية دائمة للحوار بين الدولة والمجتمع المدني.

– دعم مبادرات المساءلة المجتمعية والشفافية.

– تطوير الحكومة الإلكترونية ورقمنة الخدمات العامة والمالية والإدارية للحد من الفساد وتحسين الكفاءة.

13. الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة

– إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والمحلية.

– تطوير البنية التحتية والمرافق العامة والخدمات الرقمية وفق معايير الوصول الشامل.

– تعزيز التعليم الدامج والتدريب المهني وفرص العمل.

– اعتماد حوافز وإعفاءات داعمة للتمكين الاقتصادي.

– إنشاء هيئة مستقلة للإدماج الاقتصادي والإتاحة وتطبيق سياسات تمييز إيجابي مناسبة.

– تخصيص موارد ضمن برامج التعافي والتنمية لدعم مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية.

14. تعزيز الإطار المؤسسي والرقابي

– تفعيل التشريعات والسياسات ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

– تطوير أنظمة المتابعة والتقييم وقياس الأداء.

– تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

5.4. آليات تنفيذ التوصيات

صُممت التوصيات مع تحديد أولي للجهات المسؤولة، وآليات التنفيذ، ومؤشرات متابعة. وتستند القابلية للتنفيذ إلى أربع مرتكزات عملية:

● تحييد السياسة عن الخدمات الأساسية لضمان الاستمرارية،

● التمكين الفعلي للمستوى المحلي بموارد وصلاحيات،

● ربط التمويل بالأداء والنتائج،

● الرقمنة والشفافية كأدوات للحوكمة.

ويمكن تقسيم الجهات التي توجه إليها تلك التوصيات إلى جهات قائمة للتنفيذ وجهات داعمة لها، ويمكن توزيع الأدوار بين هذه الجهات على النحو التالي:

أولاً: توصيات آنية: إجراءات احتوائية سريعة الأثر.

1) تفعيل اللامركزية التشغيلية فوراً:

- آلية التنفيذ: يقوم مجلس الوزراء بإصدار قرار نقل المزيد من الصلاحيات للبلديات (الصيانة العاجلة للطرق، الإصحاح البيئي، الرعاية الأولية، التراخيص المحلية) (مرفقاً بدليل إجراءات موحد، على أن يُنجز ذلك خلال 60 يوماً.. تحويلات شهرية مباشرة للبلديات وفق معادلة مؤقتة (عدد السكان 50%، فجوة الخدمات 30%، البعد الجغرافي 20%).
- الجهات المعنية: وزارة الحكم المحلي كجهة قائمة للتنفيذ، أما وزارة المالية، مجلس النواب، البلديات، فهي جهات داعمة للتنفيذ، في حين أن وزارة التخطيط وديوان المحاسبة هي جهات المتابعة والتقييم.

- مؤشر قياس: نسبة المشاريع المنفذة محلياً زمن إنجاز الخدمة.

2) حزمة حماية اجتماعية وصحية عاجلة مستهدفة:

- آلية التنفيذ: إطلاق برنامج تحويلات نقدية مؤقتة عبر قاعدة بيانات الشؤون الاجتماعية وصندوق الزكاة، مع تحقق مجتمعي، تشغيل تجريبي لصندوق التأمين الصحي في بلديات مختارة (الجنوب/الريف)، قسائم صحية للحالات الطارئة.
- الجهات المعنية: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، ووزارة المالية.
- مؤشر: عدد المستفيدين، وانخفاض الإنفاق الصحي من الجيب.

3) رفع جاهزية الخدمات الأساسية في المناطق الأقل نمواً:

- آلية التنفيذ: من خلال ما يعرف بخطة 100 يوم، لتوريد أدوية ومستلزمات، صيانة مرافق أولية، نشر فرق طبية متنقلة، وحلول سريعة للطاقة والاتصالات (مولدات/ ربط مؤقت).
- الجهات المعنية: وزارة الصحة، وزارة التعليم، الشركة العامة للكهرباء، والاتصالات.
- مؤشر القياس: توافر الأدوية، عدد الزيارات، زمن الانتظار.

4) إطلاق خارطة استثمارية رقمية على مستوى البلديات:

- آلية التنفيذ: إطلاق منصة إلكترونية موحدة تتضمن (أراضٍ متاحة، تراخيص، بنية تحتية، حوافز)، مع تجهيز شبكات موحدة في كل بلدية يوفر جميع الخدمات للمستثمرين.

- **الجهات المعنية:** وزارة الاقتصاد كجهة قائدة للتنفيذ، أما الجهات الداعمة فتتمثل في الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، هيئة التعدين، مجلس التخطيط، مركز البحوث الصناعية، والبلديات.

- **مؤشر القياس:** عدد الطلبات الاستثمارية والزمن اللازم للتأسيس.

(5) حوافز فورية لتوطين الاستثمار في المناطق التي تتوفر بها المواد الخام، وخاصة المناطق النائية:

- **آلية التنفيذ:** إصدار قرارات إعفاء ضريبي وجمركي مؤقت (3-5 سنوات)، وتقديم دعم لوجستي (أراضٍ مهيأة مع ربطها بالخدمات) للمشاريع في المناطق ذات الموارد.
- **الجهات المعنية:** وزارة الاقتصاد ووزارة المالية كجهات قائدة للتنفيذ، أما الجهات الداعمة لها فتتمثل في مجلس رئاسة الوزراء، هيئة التعدين، والبلديات.

- **مؤشر القياس:** عدد المشاريع الجديدة خارج المراكز الحضرية.

(6) برامج تشغيل سريعة للشباب والنساء مرتبطة بمشاريع محلية:

- **آلية التنفيذ:** عقود قصيرة الأجل في صيانة البنية التحتية وخدمات تدريب أثناء العمل بالشراكة مع شركات محلية.

- **الجهات المعنية:** وزارة العمل، والبلديات، والقطاع الخاص.

- **مؤشر القياس:** عدد المستفيدين ونسبة الانتقال لوظائف دائمة.

(7) شفافية ومساءلة:

- **آلية التنفيذ:** نشر شهري لتوزيع الإنفاق العام والمشاريع حسب البلديات، مع إطلاق بوابة شكاوى وتتبع إلكتروني.

- **الجهات المعنية:** وزارة المالية، ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية.

- **مؤشر القياس:** عدد الشكاوى المعالجة ومدة الإغلاق.

ثانياً: توصيات متوسطة المدى: إصلاحات هيكلية

(1) إطار قانوني مُحكم للحكم المحلي:

- **آلية التنفيذ:** تعديل تشريعات الحكم المحلي لمنح البلديات صلاحيات مالية (إيرادات محلية/ رسوم) وإدارية أوسع، مع نظام رقابي لاحق قائم على الأداء.
- **الجهات المعنية:** مجلس النواب، رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة الحكم المحلي.
- **مؤشر القياس:** نسبة الإنفاق المنفذ محلياً وجودته.

(2) معادلة وطنية دائمة لتوزيع الموارد، مع إنشاء صندوق للتنمية المحلية:

- آلية التنفيذ: اعتماد معادلة قانونية (عدد السكان، المساحة، درجة الحرمان، الفجوة البنيوية) مع إنشاء صندوق وطني للتنمية المحلية يمول من جزء محدد من عائدات النفط.
- الجهات المعنية: وزارة المالية ووزارة التخطيط، مصرف ليبيا المركزي.
- مؤشر القياس: تضيق فجوات الخدمات بين المناطق.

(3) إعادة توجيه الإنفاق نحو النتائج:

- آلية التنفيذ: إدخال موازنات البرامج والأداء في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية، وربط الصرف بمؤشرات خدمة محددة.
- الجهات المعنية: وزارة المالية ووزارة التخطيط.
- مؤشر القياس: تحسن مؤشرات الجودة مقابل كل دينار منفق.

(4) بنية تحتية تكاملية تربط الأقاليم:

- آلية التنفيذ: حزمة مشاريع طرق، نقل، طاقة، واتصالات ذات أولوية اقتصادية بتمويل مختلط (عام وخاص).
- الجهات المعنية: وزارة المواصلات، الشركة العامة للكهرباء، والاتصالات.
- مؤشر القياس: خفض كلفة النقل وزمنه، وزيادة تدفقات التجارة الداخلية.

(5) أقطاب تنموية إقليمية

- آلية التنفيذ: تحديد (3-5) مناطق اقتصادية خارج المدن الكبرى (مثل سبها للجنوب) مع حزم حوافز واستثمارات موجهة وسلاسل قيمة محلية.
- الجهات المعنية: وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد، والبلديات.
- مؤشر القياس: نمو النشاط الاقتصادي والتشغيل في الأقطاب.

(6) إصلاح شامل للحماية الاجتماعية والتأمين الصحي

- آلية التنفيذ: نظام متعدد الركائز (صحة، بطالة، تقاعد، إعاقة)، مع سجل اجتماعي موحد وربط قواعد البيانات، مع شراء استراتيجي للخدمات الصحية.
- الجهات المعنية: وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة المالية.
- مؤشر القياس: تغطية أوسع، وانخفاض الفقر متعدد الأبعاد.

(7) مواعنة التعليم مع سوق العمل:

- آلية التنفيذ: مجالس مهارية قطاعية تحدد الطلب الفعلي، تحديث دوري للمناهج وطرق التدريس، توسيع التعليم التقني مع تدريب ميداني إلزامي، وضبط القبول الجامعي.
- الجهات المعنية: وزارتا التعليم العالي والمتوسط، وزارة العمل، والقطاع الخاص.

- مؤشر القياس: انخفاض بطالة الخريجين وارتفاع التوظيف النوعي.

(8) شراكات فاعلة مع القطاع الخاص:

- آلية التنفيذ: إطار قانوني للتدريب المزدوج، حوافز ضريبية للتوظيف، ومشتريات حكومية تفضيلية للمؤسسات الصغيرة المحلية.
- الجهات المعنية: وزارة الاقتصاد، وزارة المالية.
- مؤشر القياس: نمو التوظيف في القطاع الخاص.

(9) رقمنة الحكومة والخدمات:

- آلية التنفيذ: منصات موحدة للخدمات البلدية والسجل المدني والمدفوعات مع تتبع المعاملات والحد من التماس المباشر
- الجهات المعنية: الاتصالات، والهيئة العامة للمعلومات، ومشروع التحول الرقمي.
- مؤشر القياس: تقليص زمن الخدمة ومؤشرات الفساد الإداري.

ثالثاً: توصيات طويلة المدى: تحولات استراتيجية

(1) نموذج تنموي متوازن ومتنوع:

- آلية التنفيذ: استراتيجية وطنية للتنوع تقودها قطاعات ذات ميزة نسبية (طاقة، لوجستيات، زراعة، صناعات تحويلية) مع حزم تمويل واستثمار مستدامة.
- الجهات المعنية: وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد.
- مؤشر القياس: ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج والتشغيل.

(2) اقتصاد قائم على المعرفة:

- آلية التنفيذ: تمويل مستقر للتعليم والبحث (نسبة من الناتج)، مراكز تميز، حاضنات أعمال، وربط الجامعات بالصناعة.
- الجهات المعنية: وزارة التعليم العالي، هيئة البحث العلمي.
- مؤشر القياس: براءات، وشركات ناشئة، وتوظيف عالي المهارة.

(3) استدامة مالية للقطاعات الاجتماعية:

- آلية التنفيذ: تنويع مصادر تمويل الحماية الاجتماعية، حوكمة رشيدة للصناديق، وتحسين كفاءة الإنفاق.
- الجهات المعنية: وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق التضامن، وغيرها من الجهات المختصة.
- مؤشر القياس: استدامة الصناديق دون عجز.

(4) ترسيخ العدالة المكانية والاجتماعية كمبدأ مؤسسي:

- آلية التنفيذ: تضمين معايير التوزيع العادل في القوانين واللوائح والموازنات ومراجعتها دورياً بمؤشرات رسمية معلنة
- الجهات المعنية: مجلس النواب، الجهات التنفيذية المختصة، ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية.
- مؤشر القياس: تقلص الفجوات بين المناطق عبر الزمن.

6.4. المخاطر المحتملة

تواجه عملية تنفيذ سياسات التنمية المتوازنة وبناء الدولة وتحقيق العدالة الاقتصادية في ليبيا مجموعة من المخاطر المتداخلة، التي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض، نظراً لارتباطها الوثيق بالسياق السياسي والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي العام. ويمكن تصنيف هذه المخاطر على النحو التالي:

(1) المخاطر السياسية والأمنية:

يُعد استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي أحد أبرز المخاطر التي قد تعيق تنفيذ هذه التوصيات، سواء من خلال تعطيل إصدار التشريعات اللازمة، أو إضعاف قدرة السلطة التنفيذية على تطبيق السياسات على المستوى الوطني. كما أن تداخل الأجندات السياسية مع القضايا التنموية قد يؤدي إلى تسييس توزيع الموارد والمشروعات، بما يقوض مبدأ العدالة المكانية والاجتماعية. وفي السياق ذاته، يشكل ضعف الاستقرار الأمني تحدياً مباشراً أمام تنفيذ المشاريع التنموية، خاصة في المناطق البعيدة عن مراكز القرار، ويؤثر سلباً على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ويحد من قدرة الدولة على بسط نفوذها.

(2) المخاطر التنظيمية والمؤسسية:

تعاني العديد من المؤسسات العامة، لا سيما على المستوى المحلي، من ضعف القدرات الإدارية والفنية، وهو ما قد يحد من فاعلية تطبيق اللامركزية، ويؤدي إلى نقل الاختصاصات دون القدرة على إدارتها بكفاءة. كما أن غياب التنسيق بين الجهات المختلفة، وتداخل الاختصاصات، قد ينتج عنه بطء في التنفيذ أو ازدواجية في السياسات. ويضاف إلى ذلك ضعف نظم البيانات والمعلومات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يحد من دقة التخطيط التنموي، ويؤثر على إعداد خارطة استثمارية واقعية، أو تصميم سياسات قائمة على الأدلة.

(3) المخاطر الاقتصادية والهيكلية:

يرتبط نجاح هذه التوصيات بقدرة الاقتصاد الليبي على تجاوز طبيعته الريعية، إلا أن استمرار الاعتماد المفرط على النفط، وتقلب إيراداته، قد يحد من استدامة تمويل البرامج التنموية والاجتماعية. كما أن

ضعف مناخ الاستثمار، وتعقيد الإجراءات، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، قد يؤدي إلى ضعف استجابة القطاع الخاص، مما يعرقل جهود توطيد التنمية في المناطق المختلفة. ومن جهة أخرى، فإن سوء إدارة الموارد الطبيعية أو غياب الشفافية في توزيع عوائدها قد يؤدي إلى تعميق الفوارق بين المناطق، بدلاً من تقليصها، ويعيد إنتاج مسببات التهميش وعدم المساواة.

(4) المخاطر الاجتماعية وتآكل الثقة:

في حال استمرار اختلالات العدالة الاجتماعية، فإن ذلك قد يؤدي إلى تعميق الشعور بالتمييز والحرمان لدى فئات واسعة من المجتمع، خاصة في المناطق الأقل حظاً والفئات الهشة. ويترتب على ذلك تآكل الثقة في مؤسسات الدولة، وزيادة الاعتماد على الهياكل غير الرسمية (القبلية أو المحلية أو المسلحة) كبديل لتأمين الحقوق والخدمات. كما أن اتساع الفجوة في الدخل والخدمات، واستمرار ضعف الوصول إلى التعليم والصحة، قد يؤدي إلى تفاقم معدلات الفقر والبطالة، ويزيد من احتمالات الاحتقان الاجتماعي، وتحول المطالب المعيشية إلى توترات أو نزاعات، بما يهدد السلم الاجتماعي ويقوض فرص المصالحة الوطنية.

(5) مخاطر رأس المال البشري:

رغم أن الشباب يمثلون كتلة ديموغرافية واعدة، إلا أن استمرار الاختلالات في منظومة التعليم وسوق العمل قد يحول هذه الميزة إلى عبء اقتصادي واجتماعي، فغياب الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات الاقتصاد، واستمرار محدودية فرص العمل المنتجة، قد يؤدي إلى:

- تفاقم البطالة، خاصة بين الشباب والنساء.
- توسع الاقتصاد غير الرسمي.
- زيادة معدلات الهجرة واستنزاف الكفاءات (هجرة العقول).
- ارتفاع احتمالات الانخراط في أنشطة غير منتجة أو غير قانونية.

كما أن استمرار تركيز التوظيف في القطاع العام، دون إصلاح هيكلي، قد يزيد من الأعباء المالية على الدولة، ويضعف الإنتاجية، ويقيد فرص النمو في القطاعات غير النفطية.

(6) المخاطر المرتبطة بضعف التنفيذ والمتابعة:

حتى في حال توفر الإرادة السياسية والتشريعية، فإن غياب آليات فعالة للمتابعة والتقييم قد يؤدي إلى ضعف تنفيذ السياسات أو انحرافها عن أهدافها. كما أن عدم ربط التمويل بالأداء، أو غياب مؤشرات قياس واضحة، قد يجعل من الصعب تقييم الأثر الفعلي لهذه التوصيات على تقليص الفجوات التنموية وتحقيق العدالة. تُظهر هذه المخاطر أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تصميم سياسات جيدة، بل في القدرة على

إدارة التعقيد المؤسسي والسياسي والاقتصادي المحيط بها. كما يتضح أن هذه المخاطر مترابطة؛ حيث يمكن لأي خلل في أحد المحاور (السياسي، المؤسسي، الاقتصادي، أو الاجتماعي) أن ينعكس مباشرة على بقية المحاور. وعليه، فإن التعامل مع هذه المخاطر يتطلب اعتماد نهج استباقي يقوم على:

- تعزيز التنسيق المؤسسي.

- بناء القدرات.

- ترسيخ الشفافية والمساءلة.

وربط السياسات التنموية باعتبارات الاستقرار السياسي والاجتماعي. بما يضمن تحويل مسار التنمية في ليبيا من مصدر محتمل للتوتر إلى ركيزة أساسية للاستقرار وبناء الدولة.

الباب الخامس: السياسات الاقتصادية والاستقرار الكلي

الملخص التنفيذي

التوصيات: اصلاح السياسة المالية

توصيات على المدى الايني والقصير

1. انتهاء الانقسام المالي واعتماد ميزانية وطنية واحدة متوازنة ومنضبطة في حدود الإيرادات المتاحة، تبنى تقديراتها على أساس سعر تحفظي للنفط وتكون مراعية لاحتياجات شرائح المجتمع المختلفة، بحيث تنفذ هذه الميزانية حكومة واحدة.
2. توحيد المنظومات الفنية والإجراءات وأنظمة العمل بين فروع المصرف المركزي خاصة فرعي طرابلس وبنغازي، واحترام استقلالية مصرف ليبيا المركزي كسلطة نقدية والنأي به عن الصراعات والتجاذبات السياسية وعدم مطالبته بسداد أي مبالغ خارج الميزانية المعتمدة، ويحتفظ المحافظ بصلاحياته الممنوحة بموجب القانون ولا يجوز له تفويض غيره بها.
3. عدم التوسع في الإنفاق العام او زيادته نتيجة لارتفاع أسعار النفط، والالتزام بتوجيه الزيادة في إيرادات النفط نحو تنمية احتياطات النقد الاجنبي او سداد الدين العام.
4. وضع سقف ملزمة لجميع بنود الإنفاق الجاري، وتطبيق قاعدة مالية تربط النمو السنوي للإنفاق بمعدل النمو في الإيرادات غير النفطية.
5. عدم استخدام اموال المؤسسات والشركات العامة لتمويل نشاطات بتوجيهات من الحكومة واحترام استقلاليتها لتحقيق أهدافها المنشأة لغرضها.
6. إلزام كافة القطاعات والمؤسسات العامة بمنظومة مرتبك لحظي لضمان عدم الازدواج الوظيفي على ان يكون اخر موعد نهاية شهر 6 ولا يتم صرف أية مرتبات خارج هذه المنظومة بعد هذا التاريخ، وضبط وتنظيم الاستخدام في القطاع العام.
7. إلزام كافة الجهات العامة بتسديد قيمة المحروقات عند شرائها باستخدام مخصصاتها المالية وإيقاف التسويات السنوية عبر وزارة المالية.
8. تحجيم التمثيل الدبلوماسي في السفارات والقنصليات الليبية في الخارج.
9. إصلاح نظام الضرائب والجمارك ومكافحة الفساد، خاصة أن الإيرادات السيادية غير النفطية لا تزال محدودة جداً.

توصيات على المدى المتوسط والطويل

1. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لصالح البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمشروعات الإنتاجية.
2. الحد من التمويل بالعجز، وربطه بحالات استثنائية وبخطط سداد واضحة مع منع التمويل بالعجز الا في حالة الظروف الاستثنائية القاهرة على ان تكون هناك آلية واضحة للسداد الفوري عن تحقق الإيرادات.

3. إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (3 سنوات) لإدارة الدين العام وخفض مخاطره.
4. تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح النظام الضريبي والجمركي وتحسين التحصيل ودعم مشروعات التنويع الاقتصادي.
5. تعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية عن الإيرادات والإنفاق والدين العام.
6. ربط الإنفاق العام بمؤشرات أداء قابلة للقياس لضمان تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي واضح.
7. استعادة دور الضرائب كأداة رئيسية من أدوات السياسة المالية لما لها من دور في تشجيع أو الحد من النشاط الاقتصادي حسب مقتضيات الحاجة
8. إصلاح النظام الضريبي وتعزيز الإيرادات غير النفطية: تطوير الإدارة الضريبية والجمركية، وتحسين كفاءة التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية بصورة عادلة، بما يعزز قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط.
9. العمل على تمويل بعض مشروعات التنمية من خارج الميزانية العامة وذلك من خلال استخدام أدوات التمويل مثل الصكوك الإسلامية والسندات والتي يتم طرحها وتداولها في سوق الأوراق المالية وذلك لتخفيف العبء على الميزانية العامة.
10. انشاء صندوق للتنويع الاقتصادي يخصص لتمويل مشروعات التنويع الاقتصادي والاستثمارات الهيكلية، على أن تُوجَّه موارده نحو القطاعات ذات الأثر التنموي والقدرة على خلق قيمة مضافة مستدامة.
11. توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المشروعات التي ترفع الإنتاجية، وتخلق فرص عمل حقيقية، وتدعم القطاعات غير النفطية، بدلاً من استمرار التركيز على الإنفاق الاستهلاكي قصير الأجل.
12. تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال تفعيل نظم الرقابة والمساءلة، ونشر البيانات المالية بصورة دورية، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، لضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وتحقيق أثر ملموس للسياسات الإصلاحية.
13. تبني خطة زمنية للتحويل الاقتصادي: وضع برنامج وطني مرحلي للتنويع والإصلاح، يتضمن أهدافاً واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، ومراجعات دورية لتقييم التقدم وتصحيح المسار عند الحاجة.

اصلاح السياسة النقدية: توصيات على المدى الآني والقصير

1. اعتماد قانون ميزانية واحدة ومتوازنة.
2. توريد كامل إيرادات النفط إلى المصرف المركزي بصورة منتظمة وشفافة.

3. التزام المصرف المركزي بعدم تمويل العجز المالي.
4. توحيد منظومة السداد الالكتروني والبطاقات المرتبطة بها واستخدام معدات وبرمجيات موحدة بين المصارف وتسوية كافة المعاملات المالية الخاصة بها عبر منظومة المصرف المركزي لضمان عملها بكفاءة وفاعلية والحد من عمليات التوقف والاعطال.
5. تسريع التحول الرقمي والدفع الالكتروني للحد من الفساد الإداري وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.
6. إرساء مبدأ الشفافية والعدالة في بيع النقد الأجنبي لأغراض الاعتمادات المستندية بما يضمن الشمولية ويمنع الامتيازات التفضيلية.
7. وضع أولويات في منح الاعتمادات المستندية للسلع والخدمات الأساسية والأدوية.
8. نشر بيانات دورية موحدة عن المؤشرات المالية والنقدية للاقتصاد الليبي.
9. وضع ضوابط صارمة للتحويلات الخارجية بما يضمن مرورها عبر القنوات الرسمية.
10. تفعيل استراتيجية مصرف ليبيا المركزي للشمول المالي (2025 – 2029م) لتسهيل وصول ذوو الإعاقة والفئات المستبعدة ماليًا للخدمات المصرفية وبناء اقتصاد رقمي داعم.

توصيات على المدى المتوسط والطويل

1. إصلاح القطاع المصرفي لتعزيز السيولة والائتمان الموجه للقطاع الخاص.
2. إصلاح منظومة الدعم وربطها بالاحتياجات الفعلية للسوق الليبي، مع مراقبة التوزيع ومحاربة التهريب.
3. تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد المفرط على النفط.
4. إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتطبيق معايير الامتثال الدولية.
5. توسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد الورقي.
6. تطوير أدوات السياسة النقدية بما يسمح بإدارة أفضل للسيولة داخل النظام المصرفي.
7. تعزيز استقلالية المصرف المركزي مع تفعيل المساءلة والشفافية.
8. إصدار سندات متوسطة الأجل لتمويل مشاريع بنية تحتية منتجة.
9. تنويع مصادر التمويل المصرفية وغير المصرفية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في النظام المالي.
10. إصدار صكوك إسلامية لتمويل بعض مشروعات التنمية من خارج الميزانية العامة مما يحقق خفض للنفقات العامة ويعزز الشراكة مع القطاع الخاص.
11. إنشاء صناديق ضمان واستثمار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشراكات العامة-الخاصة.

12. إعادة هيكلة المصارف المتخصصة بحيث يتم دمج المصرف الزراعي مع المصرفي الريفي وتنتقل تبعية هذه المصارف من وزارة المالية إلى المصرف المركزي. ربط السياسة النقدية بإطار اقتصادي كلي يشمل المالية العامة، والتجارة، والاستثمار، وسوق العمل.

13. تعزيز دور هيئة الرقابة والامتثال في القطاعات المالية والنقدية.

اصلاح السياسة التجارية

توصيات على المدى الآني والقصير:

1. إعداد قائمة وطنية للسلع ذات الأولوية تشمل الغذاء، والدواء، ومدخلات الإنتاج، والسلع الضرورية، مع ربط منح الاعتمادات المستندية بهذه القائمة.

2. ربط السياسة التجارية بالسياسة النقدية بتنسيق قرارات الاستيراد والاعتمادات مع أوضاع سعر الصرف والاحتياطيات، حتى لا تتحول التجارة الخارجية إلى مصدر ضغط مستمر على النقد الأجنبي.

3. التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للاستفادة من الخبرة الفنية في تصميم برامج دعم مستدامة تراعي خصوصية الاقتصاد الليبي والظروف الاجتماعية.

4. إلزام الجهات المختصة بنشر بيانات شهرية حول الكميات المستوردة، والشركات المستفيدة من التراخيص، وحجم الدعم، والكميات الموزعة، بما يعزز الشفافية ويحد من الفساد.

5. تقديم حوافز تشجيعية واعفاءات ضريبية للقطاع الخاص عند توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

توصيات على المدى المتوسط والطويل

1. التحول إلى الدعم الموجه من خلال استبدال الدعم العام تدريجياً بدعم مباشر للفئات المستحقة، باستخدام بطاقات رقمية أو تحويلات مصرفية، مع مراقبة أثرها على الأسعار.

2. اعتماد نظام إلكتروني لمتابعة السلع من الاستيراد إلى التوزيع، بما يقلل التهريب وإعادة البيع خارج القنوات الرسمية.

3. تنشيط القطاع الخاص لخلق فرص عمل وتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

4. تحسين بيئة الاستثمار لتوليد مصادر جديدة للنقد الأجنبي.

5. دعم الإنتاج المحلي من خلال توجيه جزء من الاعتمادات والتمويل نحو مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، بدلاً من التركيز فقط على السلع الاستهلاكية.

6. إطلاق نظام بطاقات رقمية للسلع الأساسية يتم من خلاله توزيع سلع محددة مثل الخبز، والزيوت، والسكر، والأرز، وربط البطاقة بالرقم الوطني لضمان وصول الدعم إلى المستحقين وتقليل التلاعب.

7. تطبيق نظام حصص وتراخيص للاستيراد باعتماد تراخيص شفافة لاستيراد السلع الأساسية، مع إعطاء الأولوية للقمح، والأدوية، والزيوت، والسلع الغذائية الضرورية، وربط الكميات المستوردة بالاحتياجات الفعلية للسوق.
8. تقديم دعم نقدي مباشر بتوجيه دعم نقدي شهري للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل عبر المصارف أو المحافظ الإلكترونية، بما يقلل التهريب والهدر ويرفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي.
9. تعزيز الرقابة على الأسواق والأسعار من خلال إنشاء أو تفعيل جهاز مستقل لحماية المستهلك، تكون له صلاحيات واضحة لمراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار، وضبط المخالفات، ونشر تقارير دورية عن أوضاع السوق.
10. تنمية الصادرات غير النفطية وذلك بدعم القطاعات القابلة للتصدير، وتسهيل إجراءات التصدير، وتحسين المواصفات والجودة، وفتح أسواق إقليمية للمنتجات المحلية.
11. دعم سوق المال الليبي وإعادة التأسيس القانوني لتكون هيئة الرقابة والإشراف على سوق المال هي المنوطة بالإشراف والرقابة ودمج جميع الأدوات المالية غير المصرفية تحت مظلة رقابية واحدة (سوق راس المال، التمويل الإيجاري، سوق التأمين).
12. تقديم برامج تحفيزية تصديرية لدعم الصناعات المحلية المرتبطة بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية.
13. إصدار قانون تأمين تكافلي متكامل، وربط التأمين بالمشاريع التنموية الكبرى.
14. تشكيل لجنة متخصصة لتعديل قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 لجذب الاستثمار الأجنبي مع مراعاة المصلحة الوطنية.

اصلاح سياسة سوق العمل وسياسات التشغيل توصيات على المدى الآتي والقصير:

1. إعداد برنامج تدريجي لإعادة هيكلة القطاع العام دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي.
2. وقف التوسع العشوائي في التوظيف الحكومي وربط التعيينات بالاحتياج الفعلي.
3. توجيه برامج التدريب والتأهيل نحو المهارات المطلوبة في السوق.
4. وقف التوسع العشوائي في التوظيف الحكومي وربط التعيينات بالاحتياج الفعلي.
5. تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة بما يحفظ حقوق العاملين ويدعم الإنتاجية.
6. توجيه برامج التدريب والتأهيل نحو المهارات المطلوبة في السوق.
7. دعم القطاع الخاص ليصبح المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل.

8. إطلاق برامج تدريبية مكثفة لتزويد ذوو الإعاقة بمهارات تقنية ووظيفية تتيح لهم دخول سوق العمل، وتشجيعهم ودعمهم لإطلاق مشاريع خاصة مع توفير التدريب والمشورة لهم.
9. تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. الالتزام الدقيق والصارم بتطبيق القانون رقم (5) لسنة 1987م واللوائح المكملة لقانون العمل رقم (12) لسنة 2010م والتي تضمن حقوق ذوو الإعاقة وتفعيل الزامية توظيفهم في القطاعين العام والخاص ليتماشى مع الاتفاقيات الدولية، مع التركيز على تفعيل مواد التشغيل والوظائف العامة.
10. زيادة المعاشات الأساسية لضمان حياة كريمة للفئات الهشة وذوو الإعاقة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية العاجلة.
11. انشاء "مكاتب دعم وتمكين" بوزارة العمل لتشجيع ذوو الإعاقة على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتوفير المشورة الفنية لإعداد خطط العمل التجارية.
12. دمج ذوو الإعاقة في التحول الرقمي وتدريبهم على المهن التقنية الحديثة لضمان استقلاليتهم المالية.

توصيات على المدى المتوسط والطويل:

1. تحديد الملاك الوظيفي المثالي للقطاع العام مع وضع وصف وتوصيف للوظائف كخطوة أساسية لإصلاح القطاع العام.
2. ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.
3. تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
4. تنظيم سوق العمل والعمالة الوافدة بما يحفظ حقوق العاملين ويدعم الإنتاجية.
5. تحديد الملاك الوظيفي المثالي للقطاع العام مع وضع وصف وتوصيف للوظائف كخطوة أساسية لإصلاح القطاع العام.
6. دعم القطاع الخاص ليصبح المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل.
7. ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.

التنسيق بين السياسات

1. إنشاء مجلس وطني لتنسيق السياسات الاقتصادية يضم وزارة المالية، والمصرف المركزي، ووزارة الاقتصاد، والجهات الرقابية ذات العلاقة.
2. اعتماد موازنة واحدة تكون المرجعية الأساسية للإنفاق العام.
3. وضع إطار مشترك لتبادل البيانات المالية والنقدية في الوقت المناسب.
4. عقد اجتماعات دورية لتقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي.
5. توحيد السياسات المتعلقة بالإيرادات النفطية وآليات تحويلها إلى الخزينة العامة.

6. ربط قرارات الإنفاق العام بأهداف الاستقرار النقدي والمالي.
7. تعزيز دور الأجهزة الرقابية لضمان الالتزام بالقواعد المالية المعتمدة.

الباب الخامس
السياسات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي الكلي

الفريق المكلف بصياغة الباب الخامس

د. أيوب محمد الفارسي	د. زينب عبد السلام محمد
د. محسن علي الدرجة	أ. نجوى أبوسلامة القمودي
أ. أسماء الامين شقلوف	أ. علي أبوصلاح امريغة
أ. أسامة احمد الاحمر	أ. بسمة عبد الله الفرجاني

الفصل الأول: السياسة المالية

تمهيد

يمثل الاقتصاد الركيزة الأساسية لاستقرار المجتمع، والمحرك الرئيس لمسار التنمية والبناء الوطني. ومن ثم، فإن تبني سياسات اقتصادية عادلة وشاملة يعد شرطاً ضرورياً لأي مشروع وطني ناجح، يقوم على تحقيق التوزيع المنصف للدخل، وتكافؤ الفرص الاقتصادية، وتوسيع فرص التعليم والتدريب وبناء المهارات، بما يمكن المواطنين من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي والمنافسة العادلة، ويسهم في تعزيز الانتماء الوطني وحماية موارد الدولة.

وفي السياق الليبي، تبرز الحاجة إلى إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية الوطنية، خاصة في ظل الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية، وما يترتب على ذلك من مخاطر اقتصادية وبيئية وتنموية. فالاعتماد على النفط الأحفوري لم يعد يمثل ضماناً كافية للاستقرار المالي في المدى المتوسط والطويل، في ظل تقلبات أسواق الطاقة عالمياً، والاتجاه المتزايد نحو بدائل الطاقة النظيفة. لذلك، فإن بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة يتطلب إصلاح الأطر التشريعية والمؤسسية، ووضع خطة اقتصادية متوسطة المدى تستثمر الإمكانات المتاحة، وتضمن مشاركة واسعة للمواطنين في عملية التنمية. إن مسار إعادة البناء الاقتصادي ليس سهلاً، بل هو مسار شاق يتطلب إرادة سياسية، وصبراً مجتمعياً، وتضحيات مرحلية، وجهوداً مؤسسية متواصلة لإصلاح ما تراكم من اختلالات. غير أن هذا المسار أصبح ضرورة حتمية للانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد منتج، متنوع، وأكثر قدرة على تحقيق النمو المستدام والازدهار طويل الأجل.

وتلعب المالية العامة دوراً محورياً في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث تمثل الميزانية العامة الأداة الرئيسية التي تعكس برنامج الحكومة وأولوياتها في إدارة الموارد وتوزيعها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وتكتسب الميزانية في ليبيا أهمية خاصة نظراً لطبيعة الاقتصاد الريعي واعتماده الكبير على قطاع النفط، حيث تشكل الإيرادات النفطية نحو 98% من إجمالي الإيرادات العامة. وقد أدى هذا الاعتماد أحادي المصدر إلى إضعاف اهتمام الحكومات المتعاقبة بتطوير مصادر تمويل بديلة، مثل الضرائب والرسوم والإيرادات السيادية الأخرى، نتيجة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية متداخلة.

1.5. واقع السياسة المالية

تُعد السياسة المالية أحد الأعمدة الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية، إذ تضطلع بدور أساسي في تنظيم الإطار المالي للدولة من خلال أدواتها الثلاث: الإيرادات العامة، والإنفاق العام، والدين العام. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو، وتحفيز الاستثمار، وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية.

تتبع أهمية السياسة المالية من قدرتها على تخصيص الموارد وإعادة توزيعها بما يتوافق مع احتياجات الاقتصاد الوطني، وبما يساهم في توفير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. ولكي تكون السياسة المالية فعالة، لا بد من إعادة تصميمها على أسس مؤسسية واضحة، تمكن الدولة من تنفيذ سياسات كلية قادرة على معالجة الاختلالات البنيوية، وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي، والمساهمة الفعلية في خفض البطالة من خلال توظيف الموارد البشرية والطبيعية بكفاءة أعلى، وزيادة قدرة الاقتصاد على الاستيعاب والإنتاج.

كما أن تحقيق الاستدامة المالية يتطلب الانتقال من نمط إنفاق قصير الأجل قائم على الاستجابة للضغوط الجارية، إلى نمط مالي أكثر انضباطاً يرتبط بالأولويات التنموية، ويحافظ على مستوى معيشة كريم للمواطنين دون تحميل الأجيال القادمة أعباء مالية مفرطة.

2.5. أهداف السياسة المالية

وتتمثل أهداف السياسة المالية في التأثير المنظم على النشاط الاقتصادي من خلال أدوات الخزنة العامة، بما في ذلك السياسة الضريبية، والإنفاق العام، والاقتراض. وتشمل هذه الأهداف على وجه الخصوص:

- __ تلبية الاحتياجات العامة وتوفير الخدمات الأساسية بكفاءة وعدالة.
 - __ معالجة المشكلات الاقتصادية، مثل البطالة، والتضخم، وتراجع معدلات النمو.
 - __ تحسين تخصيص الموارد والحد من التفاوت في توزيع الدخل والثروة.
 - __ تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة عليه.
 - __ تحفيز القطاع الخاص للمساهمة في التنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية.
 - __ تعزيز قدرة الدولة على تمويل التنمية دون الإخلال بالتوازنات المالية والنقدية.
- وتتحدد فعالية السياسة المالية بحسب طبيعتها، سواء كانت توسعية أو انكماشية، وبحسب تأثيرها على الطلب الكلي ومستويات التشغيل والاستثمار. ومن ثم، فإن اختيار الأدوات المالية المناسبة يجب أن يستند إلى قراءة دقيقة للواقع الاقتصادي، وإلى تقدير واضح لحجم الموارد المتاحة، وطبيعة الاختلالات القائمة، والآثار المتوقعة على الاستقرار المالي والنقدي.

3.5. متطلبات السياسة المالية الفعالة

تتطلب السياسة المالية الفعالة مجموعة من الشروط المؤسسية والاقتصادية التي تضمن قدرتها على تحقيق أهدافها دون التسبب في اختلالات إضافية. ومن أبرز هذه المتطلبات:

- __ الانضباط المالي: وضع قواعد واضحة لإدارة الإنفاق والإيرادات والدين العام، بما يخلق بيئة اقتصادية مستقرة وقابلة للتنبؤ، ويدعم الاستقرار في مستويات الناتج والتشغيل والأسعار.
- __ إدارة الإنفاق وفق الأولويات: توجيه الموارد العامة نحو القطاعات ذات الأثر التنموي والاجتماعي الأعلى، والحد من التوسع في الإنفاق الجاري غير المنتج.

- معالجة العجز المالي: التعامل الجاد مع حالات العجز المفرط، وتجنب الاعتماد المستمر على التمويل النقدي أو الاقتراض غير المنضبط.
- الحد من مساهمة الدورة الاقتصادية: تجنب زيادة الإنفاق العام بشكل مفرط خلال فترات ارتفاع الإيرادات النفطية، لأن ذلك يؤدي إلى تضخيم التقلبات بدلاً من امتصاصها.
- تعزيز الشفافية والرقابة: نشر بيانات مالية دورية ودقيقة حول الإيرادات والإنفاق والدين العام، وتفعيل أدوات المساءلة لضمان كفاءة استخدام الموارد العامة.

4.5. آثار التوسع المالي وضعف الانضباط

أظهرت قراءة الواقع الاقتصادي في ليبيا أن السياسة المالية تميل في كثير من الأحيان إلى مساهمة الدورة الاقتصادية، حيث يرتفع الإنفاق العام بصورة ملحوظة عند زيادة الإيرادات النفطية، دون ربط هذا التوسع بالموارد المستدامة أو بالأولويات التنموية. ويؤدي هذا النمط إلى تعميق التقلبات الاقتصادية وغياب الاستقرار المالي، خاصة في ظل غياب ميزانية واحدة وضعف قواعد الإنفاق. وتتمثل أبرز الآثار المترتبة على هذا النمط في الآتي:

- ارتفاع الدين العام، وما يترتب عليه من أعباء مستقبلية تقيد قدرة الدولة على تمويل التنمية.
 - زيادة الاعتماد على أدوات التمويل النقدي (التسيير الكمي / خلق النقود) عبر المصرف المركزي.
 - تصاعد الضغوط التضخمية نتيجة التوسع في السيولة والإنفاق.
 - زيادة الطلب على النقد الأجنبي بما يضغط على سعر الصرف والاحتياطيات.
 - تراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب في استقرار البيئة الاقتصادية.
 - استمرار حالة عدم الاستقرار المالي والنقدي.
 - ضعف قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج والتنويع الاقتصادي.
- وبناءً على ذلك، فإن إصلاح السياسة المالية في ليبيا يتطلب الانتقال من إدارة مالية قائمة على ردود الفعل والإنفاق الجاري، إلى إدارة مالية قائمة على التخطيط، والانضباط، والشفافية، وربط الموارد بالأهداف التنموية طويلة الأجل.

الخلاصة

تتطلب معالجة واقع السياسة المالية إعادة هيكلة منهجية تقوم على ضبط الإنفاق العام، تنويع مصادر الإيرادات، بناء أطر مؤسسية وتشريعية قوية، وتبني سياسات مالية متوازنة تقاوم الدورية المفرطة وتدعم الاستقرار والنمو المستدام.

5.5. الميزانية العامة

أهمية الميزانية العامة:

تُعد الميزانية العامة إحدى أهم أدوات السياسة المالية، فهي ليست مجرد جدول للإيرادات والمصروفات، بل وثيقة تخطيطية ومالية تعكس توجهات الدولة وأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية خلال سنة مالية محددة. ومن خلالها يتم تحديد كيفية استخدام الموارد العامة المتاحة في تمويل الخدمات الأساسية، وصيانة البنية التحتية، ودفع المرتبات، وتنفيذ المشروعات التنموية، والوفاء بالالتزامات العامة للدولة. ويتحدد حجم الميزانية العامة بقدرة الدولة على تعبئة مواردها المحققة والمتوقعة، سواء من الإيرادات النفطية أو غير النفطية. وكلما اتسعت القاعدة الإيرادية، زادت قدرة الدولة على توسيع الإنفاق العام بصورة منضبطة، بما يخدم أهداف التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. أما في حال محدودية الموارد أو اعتمادها على مصدر واحد، فإن الميزانية تصبح أكثر عرضة للعجز والتقلبات، وتفقد جزءاً مهماً من قدرتها على التخطيط الفعال.

وعليه، فإن الميزانية العامة تمثل أداة رئيسية لتحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات، كما تُعد إطاراً للمساءلة والشفافية، من خلال توضيح مصادر الإيراد وأوجه الإنفاق، وقياس مدى التزام الحكومة بأولوياتها المالية والتنموية.

6.5. محددات توسيع الإيرادات

تتوقف قدرة الدولة على زيادة مواردها العامة وتمويل مخصصات الميزانية على مجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية، التي تحدد مدى كفاءة الاقتصاد في توليد الدخل وتنويع مصادر التمويل. ومن أبرز هذه المحددات:

- استغلال الموارد غير المستغلة داخل الاقتصاد الوطني، سواء كانت موارد طبيعية أو بشرية أو إنتاجية.
- تحقيق التنوع الاقتصادي والحد من الاعتماد المفرط على مصدر واحد للإيرادات.
- تحسين الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات، وترشيد الواردات، ودعم الإنتاج المحلي.
- تنشيط القطاعات الإنتاجية بما يسهم في رفع الناتج الحقيقي وتوسيع القاعدة الضريبية.
- مكافحة الفساد الإداري والرشاوى، وتطبيق لوائح تنظيمية فعالة تعزز كفاءة التحصيل والإنفاق.
- إدارة سعر الصرف بحذر، لتفادي الآثار السلبية المتمثلة في التضخم والركود الاقتصادي وانخفاض القوة الشرائية.
- تقييم مردود النفقات العامة من منظور اقتصادي وتنموي واجتماعي.
- تحديد أولويات واضحة عند إعداد الميزانية العامة، بالاعتماد على بيانات دقيقة ومعلومات تفصيلية حول كل بند من بنود الإنفاق والإيراد.

إن توسيع الإيرادات لا يعني بالضرورة زيادة الأعباء على المواطنين، بل يتطلب قبل ذلك تحسين الإدارة المالية، وتوسيع النشاط الاقتصادي الرسمي، ورفع كفاءة التحصيل، وتنمية القطاعات المنتجة القادرة على خلق قيمة مضافة حقيقية.

7.5. الميزانية العامة في ليبيا

تُعد الميزانية العامة في ليبيا نتاجاً لتجميع الاحتياجات المالية لمختلف الجهات الممولة من الخزانة العامة، سواء تعلق الأمر بالنفقات التشغيلية، أو النفقات التنموية، أو أوجه الدعم المختلفة. وتقوم وزارة المالية، بالتنسيق مع الجهات المختصة، بإعداد مشروع الميزانية ومطابقته مع الموارد المتاحة والمتوقعة، قبل عرضه على السلطة التشريعية لاعتماده وفق الإجراءات القانونية المعمول بها. وبعد إقرار الميزانية، يتم صرف الاعتمادات المالية عبر الجهات المختصة، غالباً وفق ترتيبات دورية أو ربع سنوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات العامة والوفاء بالالتزامات الأساسية للدولة. غير أن فعالية هذا المسار ترتبط بدرجة كبيرة بوجود ميزانية واحدة، ووضوح في الصلاحيات، والتزام مؤسسي بقواعد الصرف والرقابة.

ومنذ عام 2011، شهد الإنفاق العام في ليبيا توسعاً كبيراً وغير مسبوق، خاصة في بنود الإنفاق الجاري، وعلى رأسها المرتبات والدعم والتسيير. وقد أدى هذا التوسع إلى زيادة الضغط على الميزانية العامة، في ظل محدودية الإيرادات السيادية غير النفطية، وضعف قدرة الدولة على تنمية مصادر تمويل بديلة ومستدامة.

كما أن غياب الاستقرار السياسي والمؤسسي، وتعدد مراكز القرار، وغياب الميزانية الواحدة في بعض السنوات، أسهمت جميعها في إضعاف الانضباط المالي، وتوسيع فجوة العجز، وتقليل كفاءة الإنفاق العام، الأمر الذي جعل المالية العامة أكثر عرضة للصدمات والتقلبات.

آثار الاعتماد الأحادي والمخاطر

إن اعتماد الميزانية العامة في ليبيا على الإيرادات النفطية بنسبة تفوق 98% يجعل المالية العامة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط، أو تراجع الإنتاج، أو اضطراب عمليات التصدير. وهذا الاعتماد الأحادي يحد من قدرة الدولة على بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، ويجعل الإنفاق العام رهيناً لمورد واحد غير مستقر بطبيعته.

ويؤدي هذا النمط إلى زيادة هشاشة المالية العامة، حيث ترتفع المصروفات في فترات تحسن الإيرادات النفطية، ثم تواجه الدولة ضغوطاً مالية حادة عند انخفاض الأسعار أو تراجع الإنتاج. كما يضعف الاعتماد على النفط الحوافز المؤسسية لتطوير مصادر إيرادات بديلة، مثل الضرائب، والرسوم، وعوائد الاستثمار العام، وإيرادات القطاعات الإنتاجية. وتتمثل أبرز المخاطر الناتجة عن هذا الاعتماد في الآتي:

– تعرض الميزانية العامة لتقلبات حادة نتيجة تغير أسعار النفط والإنتاج.

- صعوبة التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل بسبب عدم استقرار الإيرادات.
 - ضعف قدرة الدولة على تمويل التنمية عند تراجع الإيرادات النفطية.
 - استمرار العجز المالي عند ارتفاع الإنفاق الجاري فوق الموارد المستدامة.
 - زيادة الضغوط على سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية.
 - ضعف تنمية القطاعات الإنتاجية غير النفطية.
 - تعقيد جهود تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل.
- وعليه، فإن تقليل هذه المخاطر يتطلب تبني سياسات مالية واقتصادية تستهدف توسيع القاعدة الإيرادية، وتنمية القطاعات المنتجة، وتحسين كفاءة الإنفاق، وبناء احتياطيات مالية قادرة على امتصاص الصدمات، بما يضمن استقرار الميزانية العامة واستدامة المالية العامة على المدى الطويل.
- خاتمة موجزة

تُعد الميزانية العامة أداة مركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية، لكن فعاليتها في ليبيا مرهونة بتنويع مصادر الإيرادات، وتعزيز الحوكمة والشفافية، وبناء قدرات مؤسسية قادرة على إدارة الموارد بكفاءة. يتطلب ذلك إرادة سياسية واضحة، وخططاً إصلاحية متدرجة توازن بين الأولويات التنموية والاستقرار المالي.

8.5. تنويع مصادر الإيرادات

يمثل تنويع مصادر الإيرادات أحد الشروط الأساسية لبناء اقتصاد مستقر وقادر على مواجهة الصدمات. فاستمرار الاعتماد على مصدر واحد للدخل، مهما كانت أهميته، يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات، ويضعف قدرة الدولة على التخطيط طويل الأجل، كما يحد من فرص خلق قطاعات إنتاجية قادرة على توليد قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة.

ومن هذا المنطلق، لا ينبغي النظر إلى التنويع الاقتصادي باعتباره مجرد بديل جزئي للإيرادات النفطية، بل باعتباره تحولاً هيكلياً في طريقة إدارة الاقتصاد الوطني. ويعني ذلك الانتقال من اقتصاد يعتمد على الربيع والإنفاق العام، إلى اقتصاد يقوم على الإنتاج، والاستثمار، والتصدير، ورفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية.

ويهدف هذا التوجه إلى توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وخلق مصادر دخل متعددة تقلل من حساسية الميزانية العامة لتقلبات أسعار النفط. كما يسهم التنويع في تعزيز قدرة الاقتصاد على المنافسة، وفتح أسواق جديدة، وتحسين ميزان التجارة، وتوفير فرص عمل حقيقية خارج القطاع العام.

9.5. عناصر استراتيجية التنوع الأساسية

يتطلب نجاح استراتيجية تنوع مصادر الإيرادات إطاراً مؤسسياً واضحاً، ورؤية طويلة الأجل، وبرامج تنفيذية قابلة للقياس. ويمكن تحديد أبرز عناصر هذه الاستراتيجية في الآتي:

- إنشاء صندوق وطني للتنوع الاقتصادي: يخصص جزءاً من الإيرادات السيادية لتمويل مشروعات إنتاجية واستثمارات استراتيجية في القطاعات غير النفطية، مع إخضاعه لقواعد صارمة للحوكمة والشفافية والرقابة.
- تحديد القطاعات ذات الأولوية: إجراء دراسات جدوى اقتصادية وبيئية ومالية لتحديد القطاعات القادرة على توليد دخل مستدام، مثل الزراعة، والصناعة التحويلية، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والاقتصاد الرقمي.
- إعداد خريطة استثمار وطنية: وضع خطة واضحة تحدد فرص الاستثمار، ومراحل التنفيذ، وحجم التمويل المطلوب، والعائد المتوقع، ومؤشرات قياس الأداء لكل قطاع أو مشروع.
- تنمية رأس المال البشري: تطوير برامج تعليم وتدريب مهني وتقني مرتبطة باحتياجات القطاعات الجديدة، بما يضمن توفر قوة عاملة قادرة على الإنتاج والمنافسة.
- تحديث القطاع الزراعي والتركيز على المنتجات الزراعية التي تحقق ميزة تنافسية مثل الحبوب والتمور والفواكه، والخضروات، والإنتاج الحيواني، والسمكي.
- إعادة هيكلة الشركات العامة واستخدام التقنيات الحديثة في بناء المؤسسات.
- التركيز على السياحيات المتعددة واستغلال طبيعة البلاد المتنوعة.
- وضع جداول زمنية للتحويل: تحديد أهداف مرحلية قابلة للقياس، بحيث يتم تقييم التقدم بصورة دورية وفق مؤشرات واضحة، مثل حجم الاستثمار، وعدد فرص العمل، ونسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الإيرادات العامة والنتائج المحلي.
- تحسين بيئة الأعمال: تبسيط الإجراءات الإدارية، وتطوير التشريعات المنظمة للاستثمار، وحماية حقوق الملكية، وتعزيز الشفافية، بما يسهم في جذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تطوير البنية التحتية: الاستثمار في الموانئ، والطرق، والطاقة، والاتصالات، والمناطق الصناعية واللوجستية، باعتبارها شروطاً أساسية لنجاح أي تحول إنتاجي أو تصديري.
- تحليل الموارد والأسواق: إجراء تقييم شامل للإمكانات البشرية والطبيعية والموقع الجغرافي، وربطها بفرص الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- تعزيز القدرة التنافسية والتصديرية: تقييم قابلية كل منتج أو خدمة للمنافسة في الأسواق الخارجية، وتحديد ما إذا كان موجهاً للاستهلاك المحلي أو للتصدير، مع وضع برامج لدعم الجودة، والتغليف، والمعايير الفنية، وسلاسل الإمداد.

- تنظيم القيمة المضافة للمورد النفطي وإدخال قطاعات صناعية جديدة يمتلك فيها الاقتصاد الوطني ميزة تنافسية تحقق عوائد قد تصل إلى 10 أضعاف بيع النفط الخام، من خلال بناء مجمعات للبتر وكيمياويات واللدائن وتصدير المشتقات النفطية (الإيثيلين - البلاستيك - الامونيا - اليوريا - السيليكا - الميثانول ومشتقاته - الألياف الصناعية - المطاط الصناعي - المواد البلاستيكية الصناعية)، إضافة إلى إقامة صناعات تعتمد مدخلاتها على هذه المنتجات. وبناءً على ذلك، فإن تنويع مصادر الإيرادات لا يتحقق بمجرد إعلان السياسات، بل يتطلب انتقالاً عملياً من التخطيط العام إلى التنفيذ المنظم، ومن الإنفاق الاستهلاكي إلى الاستثمار المنتج، ومن الاعتماد على الموارد الطبيعية وحدها إلى بناء اقتصاد يقوم على المعرفة والإنتاجية والتنافسية.

الخلاصة

تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية للميزانية العامة يمثل أولوية قصوى في ظل اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات محدودة. الحلول السريعة قد تعالج أعراض العجز لكنها تترك آثاراً طويلة الأمد، لذلك يجب أن تُبنى السياسات على تقييم شامل للعواقب المستقبلية، وأولويات تنموية واضحة، ومؤسسات كفؤة قادرة على التنفيذ.

10.5. توصيات إصلاح السياسة المالية

على ضوء الاختلالات القائمة، يتطلب الإصلاح الاقتصادي تبني حزمة من الإجراءات العملية المتدرجة، التي تستهدف استعادة الانضباط المالي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج. وقد تم تقسيم توصيات إصلاح السياسة المالية إلى توصيات على المدى الآني والقصير وتوصيات على المدى المتوسط والطويل كما يلي:

توصيات على المدى الآني والقصير:

1. إنهاء الانقسام المالي واعتماد ميزانية وطنية واحدة متوازنة ومنضبطة في حدود الإيرادات المتاحة، تبني تقديراتها على أساس سعر تحفظي للنفط وتكون مراعية لاحتياجات شرائح المجتمع المختلفة، بحيث تنفذ هذه الميزانية حكومة واحدة.
2. عدم التوسع في الإنفاق العام أو زيادته نتيجة لارتفاع أسعار النفط، والالتزام بتوجيه الزيادة في إيرادات النفط نحو تنمية احتياطات النقد الأجنبي أو سداد الدين العام.
3. وضع سقف مالي ملزمة لجميع بنود الإنفاق الجاري، وتطبيق قاعدة مالية تربط النمو السنوي للإنفاق بمعدل النمو في الإيرادات غير النفطية.
4. توريد كافة إيرادات النفط إلى حساب الخزنة العامة بمصرف ليبيا المركزي وإلزام كل الجهات العامة بتسديد قيمة المحروقات عند شرائها باستخدام مخصصاتها المالية وإيقاف التسويات السنوية عبر وزارة المالية.
5. عدم استخدام أموال المؤسسات والشركات العامة لتمويل نشاطات بتوجيهات من الحكومة واحترام استقلاليتها لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.
6. إلزام كافة القطاعات والمؤسسات العامة بمنظومة) مرتبك لحظي (لضمان عدم الازدواج الوظيفي على أن يكون آخر موعد هو نهاية شهر 7 لسنة 2026، ولا يتم صرف أية مرتبات خارج هذه المنظومة بعد هذا التاريخ، بهدف ضبط وتنظيم الاستخدام في القطاع العام.
7. إصلاح منظومة الدعم) المحروقات والأدوية (وربطها بالاحتياجات الفعلية للسوق الليبي، مع مراقبة التوزيع ومحاربة التهريب.
8. تنويع مصادر الدخل لتقليل الاعتماد المفرط على النفط.
9. دمج وتقليص التمثيل الدبلوماسي في السفارات والقنصليات والبعثات الليبية في الخارج.
10. إصلاح نظام الضرائب والجمارك ومكافحة الفساد، خاصة أن الإيرادات السيادية غير النفطية لا تزال محدودة جداً.
11. الوقف الفوري للعمل بأي إجراءات لنزع الملكية الخاصة، إلا إذا اقتضتها منفعة عامة حقيقية ومحددة، وبموجب القانون، وبعد تعويض عادل ومنصف لأصحاب الحقوق.

توصيات على المدى المتوسط والطويل:

1. إعداد جدول مرتبات يحد من الفروقات الكبيرة ويرتبط بمعايير قياس الكفاءة والإنجاز في أداء الوظيفة على أن يكون الفرق بين الحد الأعلى والحد الأدنى للأجور لا يتجاوز عشرة أضعاف.
2. إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح البنية التحتية، والتعليم، والصحة، والمشروعات الإنتاجية.
3. الحد من التمويل بالعجز، على أن يكون الإنفاق في حدود الموارد المتاحة. وأن تكون الميزانية العامة متوازنة ما لم تحدث اضطرابات اقتصادية تستوجب التمويل بالعجز بموجب قانون يحدد آلية السداد.
4. إعداد استراتيجية متوسطة الأجل (3 سنوات) لإدارة الدين العام وخفض مخاطره.
5. تعزيز الشفافية عبر نشر تقارير دورية عن الإيرادات والإنفاق والدين العام.
6. ربط الإنفاق العام بمؤشرات أداء قابلة للقياس لضمان تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي واضح.
7. استعادة دور الضرائب كأداة رئيسية من أدوات السياسة المالية لما لها من دور في إعادة توزيع الدخل، وتوجيه النشاط الاقتصادي حسب مقتضيات الحاجة.
8. إصلاح النظام الضريبي والجمركي وتعزيز الإيرادات غير النفطية: تطوير الإدارة الضريبية والجمركية، وتحسين كفاءة التحصيل، وتوسيع القاعدة الضريبية بصورة عادلة، بما يعزز قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها بعيداً عن الاعتماد المفرط على النفط.
9. العمل على تمويل بعض مشروعات التنمية من خارج الميزانية العامة وذلك من خلال استخدام أدوات التمويل مثل الصكوك الإسلامية والسندات والتي يتم طرحها وتداولها في سوق الأوراق المالية وذلك لتخفيف العبء على الميزانية العامة.
10. إنشاء صندوق للتنويع الاقتصادي يخصص لتمويل مشروعات التنويع الاقتصادي والاستثمارات الهيكلية، على أن تُوجّه موارده نحو القطاعات ذات الأثر التنموي والقدرة على خلق قيمة مضافة مستدامة.
11. توجيه الإنفاق الاستثماري نحو المشروعات التي ترفع الإنتاجية، وتخلق فرص عمل حقيقية، وتدعم القطاعات غير النفطية، بدلاً من استمرار التركيز على الإنفاق الاستهلاكي قصير الأجل.
12. تعزيز الحوكمة والشفافية من خلال تفعيل نظم الرقابة والمساءلة، ونشر البيانات المالية بصورة دورية، ومكافحة الفساد الإداري والمالي، لضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة وتحقيق أثر ملموس للسياسات الإصلاحية.
13. تبني خطة زمنية للتحويل الاقتصادي من خلال وضع برنامج وطني مرحلي للتنويع والإصلاح الاقتصادي، يتضمن أهدافاً واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، ومراجعات دورية لتقييم التقدم وتصحيح المسار عند الحاجة.

14. إعداد برنامج تنفيذي شامل لمعالجة أوضاع المواطنين الليبيين الذين تضرروا من السياسات والتشريعات الاقتصادية والإجراءات الصادرة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ولا سيما تلك التي مسّت حقوق الملكية العقارية وملكية الأراضي، أو قيّدت أو منعت ممارسة الأنشطة التجارية والاقتصادية الخاصة، أو ترتب عليها تأميم أو مصادرة أو استيلاء على الشركات والمشروعات الخاصة، أو نزعت ملكية أراضيهم أو عقاراتهم للمنفعة العامة دون استخدامها فعلياً لتحقيق تلك المنفعة، بما يضمن جبر الضرر، وتسوية المراكز القانونية، وردّ الحقوق إلى أصحابها أو منح التعويض العادل وفقاً لأحكام القانون.

إن تبني هذه الرؤية يتطلب إرادة سياسية قوية، وتنسيقاً مؤسسياً فعالاً بين الجهات المالية والنقدية والرقابية، واستثماراً منظماً في القدرات الوطنية. ويمثل ذلك شرطاً أساسياً للانتقال من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد متنوع، منتج، وأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار والاستدامة.

الفصل الثاني: السياسة النقدية

واقع السياسة النقدية

تواجه ليبيا في المرحلة الراهنة ضغوطاً نقدية ومالية حادة، انعكست بصورة مباشرة على سعر صرف الدينار الليبي أمام العملات الأجنبية، وعلى مستويات الأسعار والقوة الشرائية للمواطنين. فقد اتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي، حيث تجاوز سعر الدولار في السوق الموازي 10 دنانير في فبراير 2026، مقابل سعر رسمي يدور في حدود 6.37 دينار، وهو ما خلق فارقاً كبيراً عزز المضاربة، ورفع تكلفة الواردات، كما أن التيسير الكمي أدى إلى نمو عرض النقود وهو ما أضعف قدرة المصرف المركزي على التأثير على سعر الصرف وأسهم في موجة تضخم واسعة. ولا تمثل أزمة سعر الصرف مشكلة نقدية منفصلة، بل هي انعكاس لاختلالات هيكلية أعمق في الاقتصاد الليبي، من أبرزها تعدد مراكز الإنفاق، وازدواجية القرارات المالية، وتراكم الدين العام، وضعف الرقابة على الإنفاق، وتذبذب عائدات النفط. لذلك، فإن معالجة الأزمة لا يمكن أن تتم عبر تعديل سعر الصرف فقط، بل تتطلب إصلاحاً متكاملًا يربط بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية. على أن يكون الإنفاق كحد أقصى في حدود الإيرادات المحصلة، ويمكن تلخيص الوضع الاقتصادي والنقدي الراهن في المؤشرات التالية:

- بلغ الدين العام المحلي نحو 303 مليارات دينار ليبي، وهو دين أقرّه مجلس النواب، من بينها 84 مليار دينار تخص المنطقة الغربية.
- بلغ إنتاج النفط إلى أكثر من 1.3 مليون برميل يومياً، مع خطط للوصول إلى 1.6 مليون برميل يومياً.

- تصاعد معدلات التضخم نتيجة تغيرات سعر الصرف ونشاط السوق الموازية.
- استمرار الاعتماد شبه الكامل على النفط، بما يفوق 98% من الإيرادات العامة.
- تزايد الضغوط على الميزانية العامة نتيجة التوسع في الإنفاق وتذبذب الأسعار العالمية للنفط.
- استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، وما نتج عنه من ازدواجية في الإنفاق العام وتضخم في بنود الإنفاق العام.

11.5. تشخيص أسباب الأزمة النقدية والاقتصادية

يتمثل جوهر الأزمة النقدية في ليبيا في اختلال التوازن بين الطلب على النقد الأجنبي والمعروض منه. وقد نشأ هذا الاختلال نتيجة صدمات متزامنة في جانبي العرض والطلب، غداها الانقسام السياسي والمؤسسي وضعف الانضباط المالي.

(1) صدمة جانب العرض: تعني صدمة العرض تراجع قدرة الاقتصاد على توفير النقد الأجنبي بالقدر الكافي لتلبية الطلب المحلي. وتتمثل أبرز أسبابها في الآتي:

- تقلب أسعار النفط عالمياً والإقبال القسري للحقول والموانئ النفطية، وما يترتب عليه من تذبذب الإيرادات العامة.
- عدم توريد كامل عائدات مبيعات النفط إلى المصرف المركزي بصورة منتظمة وشفافة.
- انتشار ممارسات فساد ومخالفات في بعض عمليات التصدير والتوريد.
- ضعف تنويع مصادر النقد الأجنبي خارج قطاع النفط.
- محدودية القطاعات الإنتاجية القادرة على التصدير وتوليد دخل خارجي بديل.

(2) صدمة جانب الطلب: شهد الطلب على النقد الأجنبي توسعاً كبيراً نتيجة الإنفاق العام غير المنضبط، وتعدد أسعار الصرف، وتنامي المضاربة. وتتمثل أبرز أسباب صدمة الطلب في الآتي:

- ارتفاع الإنفاق المزدوج إلى مستويات كبيرة، حيث بلغ حوالي 250 مليار دينار في عام 2025 (متضمنة قيمة المقايضة).

- توسع عرض النقود، والذي بلغ نحو 198 مليار دينار مع نهاية عام 2025.
- تعدد أسعار الصرف، الأمر الذي خلق بيئة مشجعة للمضاربة.
- توجيه جزء كبير من الاعتمادات المستندية إلى السلع الكمالية والخدمات، بنسبة تقارب 59.4%، مقابل 40.6% فقط للسلع الأساسية، مع وجود شبهات فساد في بند الاعتمادات المستندية الأمر الذي يتطلب التفكير بشكل جدي في إدارة النقد الأجنبي.

- استنزاف جزء من النقد الأجنبي عبر تحويلات الهجرة غير النظامية، التي تقدر بنحو 7 مليارات دولار سنوياً خارج القنوات الرسمية.

(أ). آثار الأزمة على المواطنين

انعكست الأزمة النقدية والمالية بصورة مباشرة على حياة المواطنين، من خلال تراجع القوة الشرائية، وارتفاع الأسعار، واتساع الفجوة بين الدخل الحقيقي وتكاليف المعيشة. كما أدى اضطراب سعر الصرف إلى زيادة حالة عدم اليقين، ودفع كثيراً من التجار إلى التسعير وفق سعر السوق الموازي، حتى في الحالات التي يتم فيها توفير النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية. ومن أبرز الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة:

- ارتفاع نسبة الفقر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وتآكل القوة الشرائية للدخل وارتفاع أسعار السلع والخدمات.
- توسع اقتصاد الظل نتيجة الفجوة بين السعر الرسمي والموازي ، وهو ما أدى إلى زيادة المضاربة على العملة الأجنبية.
- انتشار ممارسات فساد مرتبطة بالاعتمادات المستندية والتسعير.
- زعزعة الثقة في القطاع المصرفي.
- استمرار أزمة السيولة في المصارف.
- انتقال عبء الأزمة إلى المواطن من خلال ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية.

(ب). أزمة السيولة

تُعد أزمة السيولة إحدى أبرز النتائج المباشرة لاختلال الثقة في النظام المصرفي منذ أكثر من عقد من الزمن وزادت حدتها مع إجراءات سحب كميات كبيرة من العملة المتداولة، والتي بلغت نحو 47.17 مليار دينار، مع ضعف قدرة المصارف على تلبية طلبات السحب. ورغم أهمية هذه الإجراءات لحماية النظام النقدي، خاصة بعد ظهور عملات مطبوعة خارج الأطر القانونية تمثل نحو 21.5% من المبالغ المسحوبة، إلا أن توقيتها زاد من حدة أزمة السيولة لدى المواطنين.

1) تشخيص أزمة السيولة: تتداخل عدة عوامل في استمرار أزمة السيولة، من أهمها:

- انقسام المؤسسات النقدية: أدى الانقسام بين إدارات المصرف المركزي إلى إضعاف الثقة في وحدة القرار النقدي.
- زعزعة الثقة في القطاع المصرفي: ضعف أداء المصارف وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها للمودعين أدى إلى زعزعة الثقة في النظام المصرفي وتفضيل التجار والمواطنين الاحتفاظ بالنقد خارج المصارف خوفاً من عدم القدرة على السحب لاحقاً.

- تنامي السوق الموازية: يتم تداول مبالغ كبيرة خارج القطاع المصرفي الرسمي بغرض المضاربة على العملات الأجنبية بسبب فجوة سعر الصرف.
- ضعف الحوافز المصرفية: لا تزال الخدمات المصرفية غير جاذبة بما يكفي لإعادة الأموال إلى النظام الرسمي.
- هيمنة التعامل النقدي: استمرار الاعتماد على الكاش يضعف قدرة المصارف على إدارة الدورة النقدية بكفاءة.

(ت). الحلول المقترحة لأزمة السيولة

- لا يكمن الحل في طباعة المزيد من العملة، بل في إصلاحات نقدية ومصرفية تستعيد الثقة وتقلل الاعتماد على النقد الورقي. ومن أهم هذه الحلول:
- توحيد وإصلاح السياسة النقدية: يمثل توحيد المصرف المركزي إدارياً وفنياً وضمان استقلاليتته شرطاً أساسياً لنجاح السياسة النقدية.
- العمل على فتح حسابات الاستثمار في المصارف لجذب المدخرات واستثمارها.
- تسريع التحول الرقمي والدفع الإلكتروني: يعد الدفع الإلكتروني من أسرع الحلول وأكثرها استدامة لمعالجة أزمة السيولة، من خلال تقليل الاعتماد على النقد الورقي. ويتطلب ذلك:
- إلزام المحال والمؤسسات التجارية بتوفير نقاط البيع الإلكتروني.
- تخفيض عمولات المعاملات الإلكترونية.
- تطوير تطبيقات الدفع عبر الهاتف المحمول.
- توسيع حملات التوعية الرقمية.
- ربط الخدمات الحكومية تدريجياً بوسائل الدفع الإلكتروني.
- توحيد منظومة السداد الإلكتروني والبطاقات المرتبطة بها واستخدام معدات وبرمجيات موحدة بين المصارف وتسوية كافة المعاملات المالية الخاصة بها عبر منظومة المصرف المركزي لضمان عملها بكفاءة وفاعلية والحد من عمليات التوقف.
- استعادة الثقة في القطاع المصرفي: يتطلب ذلك ضمان قدرة المودعين على السحب بحرية خلال فترة انتقالية محددة، وتقديم حوافز لأصحاب الحسابات الذين يديرون تعاملاتهم عبر المصارف، بما يساعد على إعادة الكتلة النقدية إلى القنوات الرسمية.

(ث). أزمة سعر الصرف

يمثل سعر الصرف أحد أكثر المؤشرات حساسية في الاقتصاد الليبي، نظراً لاعتماد الدولة على الواردات، وارتباط الإنفاق العام بالإيرادات النفطية المقومة بالدولار. وقد جاء قرار مصرف ليبيا

المركزي في يناير 2026 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 14.7%، ليصبح السعر الرسمي في حدود 6.37 إلى 6.39 دينار للدولار، كإجراء اضطراري لمعالجة اختلالات عميقة في سوق النقد الأجنبي. غير أن تخفيض قيمة العملة لا ينبغي اعتباره هدفاً في ذاته، بل أداة مؤقتة لمعالجة اختلالات العرض والطلب على النقد الأجنبي. فإذا لم يصاحبه ضبط للإنفاق العام، وإصلاح مالي، وتوريد كامل للإيرادات النفطية، فإن أثره سيكون محدوداً وقد يتحول إلى مصدر جديد للتضخم.

(ج). أسباب تعديل سعر الصرف

يمكن تلخيص دوافع تخفيض قيمة الدينار في الآتي:

- مواجهة العجز في النقد الأجنبي: شهدت ليبيا خلال عامي 2024 و2025 طلباً مرتفعاً على الدولار لتغطية الاعتمادات المستندية، وحصل الأفراد، والتحويلات، إضافة إلى المضاربة. وفي المقابل، أدى تذبذب العائدات النفطية إلى تقليص قدرة المصرف المركزي على تلبية هذا الطلب دون استنزاف الاحتياطيات.
- تغطية العجز في الميزانية العامة: يؤدي تخفيض قيمة الدينار إلى زيادة القيمة الاسمية للإيرادات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الدينار، مما يساعد الحكومة على تغطية الإنفاق العام. غير أن هذا الأسلوب يحمل مخاطر تضخمية إذا استُخدم بدلاً عن إصلاح الإنفاق.
- تقليص الفجوة مع السوق الموازية: كلما اتسعت الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، زادت فرص المضاربة والفساد. ومن ثم، فإن تقارب السعرين يمكن أن يقلل من جاذبية السوق الموازية، بشرط توفير النقد الأجنبي عبر القنوات الرسمية وفق ضوابط واضحة.
- امتصاص جزء من السيولة الزائدة: يؤدي رفع تكلفة الحصول على العملة الأجنبية إلى تقليص الطلب المفرط على الواردات والسلع الكمالية. غير أن هذا الأثر يكون مؤلماً اجتماعياً إذا لم يرافقه دعم موجه للفئات الضعيفة ورقابة على الأسواق.
- نقاط ضعف السياسة النقدية: رغم محاولات الإصلاح، لا تزال السياسة النقدية في ليبيا تواجه تحديات هيكلية تحد من فعاليتها. ومن أبرز هذه التحديات:
 - الهيمنة المالية: حيث تصبح السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية، ويُجبر المصرف المركزي على توفير السيولة أو تعديل سعر الصرف لتغطية العجز والمرتبات، بدلاً من التركيز على استقرار الأسعار.
 - استنزاف الاحتياطيات: يؤدي ارتفاع الطلب على الدولار وتذبذب الإيرادات النفطية إلى ضغوط مستمرة على الاحتياطيات الأجنبية، مما يحد من قدرة المصرف المركزي على التدخل الفعال.

- تعدد مراكز القرار: يؤدي الانقسام السياسي والمؤسسي إلى صدور قرارات إنفاق من جهات متعددة دون تنسيق، وهو ما يفقد أدوات السياسة النقدية جزءاً كبيراً من فعاليتها.
- ضعف القطاع المصرفي: ان ضعف أداء وتنوع الخدمات التي يقدمها القطاع المصرفي أدى إلى استمرار أزمة الثقة والسيولة وتعزيز السوق الموازية.
- توسع السوق الموازية: مع استمرار فجوة سعر الصرف تعزز نشاط المضاربة في السوق الموازية وعمليات التحويل خارج القنوات الرسمية مما أدى إلى إضعاف أثر السعر الرسمي.
- ضعف التنوع الاقتصادي: الاعتماد على النفط كمصدر شبه وحيد للنقد الأجنبي يجعل السياسة النقدية رهينة لتقلبات سوق الطاقة.

(ح). التشخيص النهائي: سياسة الإطفاء

يمكن وصف السياسة النقدية في ليبيا بأنها تعمل في كثير من الأحيان بمنطق "سياسة الإطفاء"، أي التدخل لمعالجة الأزمات بعد وقوعها، بدلاً من إدارتها ضمن إطار استباقي واضح. فالمصرف المركزي يجد نفسه مضطراً للتعامل مع نتائج الإنفاق المزدوج، وارتفاع عرض النقود، وتذبذب عائدات النفط، واتساع السوق الموازية، وهي عوامل لا يمكن معالجتها بأدوات نقدية فقط. وعليه، فإن السياسة النقدية لن تنجح بمفردها ما لم تصاحبها سياسة مالية منضبطة، وسياسة تجارية تحد من التهريب والاحتكار، وإصلاح مؤسسي يضمن وحدة القرار الاقتصادي. فاستقرار سعر الصرف لا يبدأ من المصرف المركزي وحده، بل يبدأ من ضبط الإنفاق العام، وتوحيد الميزانية، وتوريد الإيرادات النفطية إلى حساب الخزنة العامة في المصرف المركزي، وتوحيد المؤسسات.

إن أزمة الدينار الليبي ليست أزمة نقدية بحتة، بل هي نتيجة مباشرة لاختلالات مالية ومؤسسية وهيكلية تراكمت خلال السنوات الماضية. فضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وتعدد مراكز الإنفاق، وتوسع الدين العام، وارتفاع عرض النقود، وتراجع الثقة في القطاع المصرفي، كلها عوامل أسهمت في إضعاف قيمة العملة واتساع السوق الموازية.

إن استقرار السياسة النقدية يتطلب معالجة الجذور لا الأعراض، من خلال توحيد القرار الاقتصادي، وضبط الإنفاق العام، ووقف التمويل بالعجز، وتوريد كامل الإيرادات النفطية إلى المصرف المركزي، وإصلاح القطاع المصرفي، وتعزيز الشفافية. وعندها فقط يمكن لسعر الصرف أن يتحول من مصدر للأزمات إلى أداة داعمة للاستقرار والنمو.

12.5. التنسيق مع السياسة المالية واستقلالية السلطة النقدية

لا يمكن للسياسة النقدية أن تحقق أهدافها بمعزل عن السياسة المالية. فإذا استمرت المالية العامة في التوسع غير المنضبط، فإن أدوات المصرف المركزي ستظل عاجزة عن السيطرة على التضخم وارتفاع

سعر الصرف. ولذلك، فإن نجاح السياسة النقدية يتطلب تنسيقاً مؤسسياً واضحاً مع وزارة المالية، يقوم على تبادل البيانات، وضبط العجز، وتحديد سقوف للإنفاق والاقتراض. كما أن استقلالية المصرف المركزي واتمام التوحيد الفني لإدارته تمثل شرطاً ضرورياً لحماية الاستقرار النقدي. ويجب أن يتمتع المصرف بالقدرة القانونية والمؤسسية على استخدام أدواته بعيداً عن الضغوط السياسية، مع خضوعه في الوقت نفسه للشفافية والمساءلة. ومن المهم التأكيد على أن سعر الصرف يعد أداة من أدوات السياسة النقدية وليس علاجاً نهائياً للأزمة. كما أن الاعتماد على طباعة العملة أو تمويل العجز بشكل مباشر يضعف استقلالية المصرف المركزي، ويعرض الاقتصاد لمخاطر التضخم وفقدان الثقة في العملة الوطنية.

13.5. توصيات إصلاح السياسة النقدية

إن إصلاح السياسة النقدية يتطلب حزمة من الإجراءات واتخاذ بعض القوانين والقرارات التي يمكن من خلالها ضمان كفاءة التطبيق ونجاح عملية الإصلاح وفيما يلي توصيات إصلاح السياسة النقدية حسب الآجال:

توصيات على المدى الآني والقصير:

1. توحيد المنظومات المصرفية والإجراءات وأنظمة العمل بين فروع المصرف المركزي خاصة بين الإدارة العامة في طرابلس وفروع المصرف المركزي.
2. التأكيد على احترام استقلالية مصرف ليبيا المركزي كسلطة نقدية والنأي به عن الصراعات والتجاذبات السياسية وبما يكفل حسن إدارة وتنفيذ السياسة النقدية وأهدافها المنصوص عليها في قانون المصارف.
3. عدم مطالبة المصرف المركزي بتمويل أي مصروفات من خارج ميزانية معتمدة والالتزام بأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته بما يتعلق بإدارة مصرف ليبيا المركزي وإلغاء أي تشريع أو قرارات يخالف ذلك.
4. دعم استقرار سعر الصرف من خلال تنسيق أفضل بين السياسة المالية وإدارة الإيرادات النفطية.
5. العمل على إصلاح سعر صرف الدينار الليبي وبما يحقق العدالة في الوصول إليه بسعر واحد للجميع.
6. تفعيل سياسة عمليات السوق المفتوحة من خلال السندات والصكوك الإسلامية وشهادات الإيداع.
7. عدم التماهي مع سعر الصرف في السوق الموازية، أو الاكتفاء باستهداف تقليص فرق السعرين كسياسة لإصلاح سعر الصرف، وأن تكون سياسة المصرف المركزي في عرض النقد الأجنبي مضادة للاتجاهات الدورية وليست مسايرة لها، بهدف استقرار سعر صرف الدينار الليبي على أن

تقوم الجهات المختصة بمراقبة الأسعار وضمان التسعير وفق السعر الرسمي للسلع المستوردة
باعتمادات مستندية

8. بيع النقد الأجنبي) نقدا (للأغراض الشخصية من خلال المصارف التجارية العاملة، وعدم الاكتفاء ببيعه لشركات الصرافة وتفادي اعتبار بيع النقد الأجنبي كمخصصات سنوية، حتى لا يضطر كل الليبي إلى شراء هذا المخصص كل سنة بهدف تحقيق وفر من النقد الأجنبي ولضمان استمرارية هذه السياسة وإعادة الثقة في القطاع المصرفي وعودته لنشاطه الطبيعي من خلال بيع النقد الأجنبي مباشرة للمواطنين.

9. توقف المصرف المركزي عن التمويل بالعجز واستخدام آلية) خلق النقود (لتمويل العجز، إلا في حالات طارئة محددة بالقانون وبسقف نسبي من إجمالي الإنفاق ولفترة محددة قابلة للتجديد بقرار تشريعي.

10. على المصرف المركزي وضع ضوابط تقنية تمنع العمل بالمقاصة الصفرية لمنع ومكافحة الفساد المالي والإداري في هذا الملف.

11. دعم البنية التحتية لمنظومة الدفع الإلكتروني بالمصارف الليبية وكذلك منظومة السداد الإلكتروني والبطاقات المرتبطة بها واستخدام معدات وبرمجيات موحدة بين المصارف وتسوية كافة المعاملات المالية الخاصة بها عبر منظومة المصرف المركزي لضمان عملها بكفاءة وفعالية والحد من عمليات التوقف والأعطال.

12. تسريع التحول الرقمي والدفع الإلكتروني للحد من الفساد الإداري وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه.

13. رفع نسبة مساهمة القطاع المصرفي في تمويل النشاط الاستثماري من خلال تفعيل العمل بحسابات الاستثمار في المصارف التجارية وتوجيهها للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية.

14. إرساء مبدأ الشفافية والعدالة في بيع النقد الأجنبي لأغراض الاعتمادات المستندية بما يضمن الشمولية ويمنع الامتيازات التفضيلية.

15. نشر بيانات دورية موحدة عن المؤشرات المالية والنقدية للاقتصاد الليبي.

16. وضع ضوابط صارمة للتحويلات الخارجية بما يضمن مرورها عبر القنوات الرسمية.

17. تفعيل استراتيجية مصرف ليبيا المركزي للشمول المالي (2025-2029) لتسهيل وصول ذوو الإعاقة والفئات المستبعدة ماليا للخدمات المصرفية وبناء اقتصاد رقمي داعم.

18. تعزيز الرقابة على المصارف ورفع كفاءة القطاع المصرفي.

توصيات على المدى المتوسط والطويل:

1. إعادة هيكلة وإصلاح القطاع المصرفي، وتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة التي تقتضي فصل الملكية عن الإدارة والمراقبة، وتكفل الالتزام بمعايير الامتثال الدولية، لتعزيز الثقة في المعاملات المصرفية وتعزيز دور القطاع المصرفي كقاطرة للنشاط الاقتصادي والنمو بالاقتصاد الليبي.
2. تطوير أدوات السياسة النقدية بما يسمح بإدارة أفضل للسيولة داخل النظام المصرفي.
3. تنويع مصادر التمويل المصرفية وغير المصرفية وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في النظام المالي.
4. إصدار صكوك إسلامية لتمويل بعض مشروعات التنمية من خارج الميزانية العامة مما يحقق خفض للنفقات العامة ويعزز الشراكة مع القطاع الخاص.
5. إنشاء صناديق ضمان واستثمار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
6. ربط السياسة النقدية بإطار سياسات اقتصادية كلية، يشمل السياسة المالية، والسياسة التجارية، وسياسات الاستثمار، وسياسات سوق العمل.
7. إلزام المصارف المتخصصة بإقفال حساباتها الختامية لتتم إعادة هيكلتها من الجهة المالكة لها بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
8. تعزيز وتفعيل دور إدارات الامتثال والمخاطر والمراجعة بالمصارف الليبية.

الفصل الثالث: السياسة التجارية

تُعد السياسة التجارية إحدى الأدوات الرئيسية في إدارة الاقتصاد الكلي، لما لها من دور مباشر في تنظيم حركة التجارة الخارجية، وتوجيه الواردات والصادرات، وتأمين احتياجات السوق المحلي، وجذب التكنولوجيا، وتوفير النقد الأجنبي، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الوطنية. كما تسهم السياسة التجارية الفعالة في دعم النمو الاقتصادي، وتحفيز الاستثمار، وخلق فرص عمل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على الاندماج في الأسواق الإقليمية والدولية.

وفي الحالة الليبية، تكتسب السياسة التجارية أهمية خاصة بسبب اعتماد الاقتصاد شبه الكامل على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات والنقد الأجنبي. فهذا الاعتماد يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار الطاقة، واضطرابات الإنتاج والتصدير، والتحولت العالمية المتسارعة نحو الطاقة النظيفة. لذلك، فإن ضعف السياسة التجارية لا يقتصر أثره على التجارة الخارجية فقط، بل يمتد إلى سعر الصرف، ومستويات الأسعار، والميزان التجاري، وقدرة الدولة على تمويل الواردات الأساسية.

ومن ثم، فإن إصلاح السياسة التجارية في ليبيا يجب أن يكون جزءاً من رؤية اقتصادية شاملة تستهدف ضبط الأسواق، وترشيد الواردات، وتنمية الصادرات غير النفطية، وحماية المستهلك، وتقليل الضغط على النقد الأجنبي، مع تشجيع الإنتاج المحلي والحد من التهريب والاحتكار.

14.5. سياسة تجارية تستهدف ضبط الأسعار والإصلاح الاقتصادي

في ظل ارتفاع الأسعار، وتراجع القوة الشرائية، واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، تصبح السياسة التجارية أداة مهمة لدعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولا يعني ذلك العودة إلى القيود العشوائية أو إغلاق الأسواق، بل اعتماد أدوات منظمة وشفافة تساعد على ضبط الأسعار، وتوجيه الواردات نحو السلع ذات الأولوية، وتقليل الهدر في استخدام النقد الأجنبي. وقد أظهرت تجارب العديد من الدول التي واجهت أزمات مشابهة أن معالجة اختلالات السوق تتطلب مزيجاً من السياسات، يشمل الرقابة على الأسعار، وتنظيم الاستيراد، وتوجيه الدعم إلى مستحقيه، ومكافحة الاحتكار والتهريب. كما أن التجارب الناجحة لم تعتمد على الدعم العام المفتوح، بل انتقلت تدريجياً نحو الدعم الموجه، سواء للسلع الأساسية أو للفئات الأكثر احتياجاً، باستخدام قواعد بيانات وأنظمة دفع رقمية تقلل التسرب والفساد. وفي ليبيا، يمكن للسياسة التجارية أن تلعب دوراً محورياً من خلال:

- إعطاء الأولوية لاستيراد السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء ومستلزمات الإنتاج.
- منع الاحتكار وحماية الأمن الغذائي والدوائي عبر تتبع لحظي لسلاسل التوريد والإمداد.
- ضمان وصول الأدوية المدعومة لمستحقيها من خلال احكام الرقابة على سلاسل التوريد والتوزيع التابعة لجهاز الامداد الطبي واعتماد آلية الصرف الالكتروني المباشر للمرضى.
- تقييد أو تنظيم استيراد السلع والخدمات التي تستنزف النقد الأجنبي دون أثر إنتاجي واضح.
- مراقبة الأسعار وهوامش الربح في السلع الأساسية.
- ربط الاعتمادات المستندية باحتياجات السوق الفعلية، والعمل على متابعة عملية توريد السلع والخدمات.
- الحد من التهريب وإعادة تصدير السلع المدعومة.
- دعم الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات.
- استخدام الأنظمة الرقمية لتتبع السلع والدعم والتحويلات.
- تعزيز الشفافية في منح تراخيص الاستيراد والاعتمادات.
- تكوين شراكة بين الشركات الليبية الصغرى ونظيراتها من خارج البلاد لنقل المعرفة وفتح الأسواق امام المنتجات الليبية.
- حماية الصناعات الناشئة من خلال الإعفاء الضريبي وتسهيل الحصول على التمويل.

- العمل على عقد اتفاقيات توريد طويلة الأجل لتوريد السلع الأساسية بغرض تحقيق الامن الغذائي.
- انشاء قاعدة بيانات تجارية رقمية للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي لمنع الاحتكار وحماية المنافسة.
- انشاء قاعدة بيانات لتقديم دعم للسلع الأساسية للفئات الهشة وذوو الدخل المحدود وذلك لضمان حصولهم على الحد الأدنى من مستوى المعيشة.
- تفعيل دور جهاز حماية المستهلك.

15.5. سياسة ضبط الأسعار ودعم السلع

تقدم التجارب الدولية دروساً مهمة يمكن الاستفادة منها عند تصميم سياسة تجارية وإصلاحية مناسبة للواقع الليبي. ورغم اختلاف الظروف الاقتصادية والمؤسسية بين الدول، فإن القاسم المشترك في التجارب الناجحة يتمثل في وضوح الأهداف، ودقة الاستهداف، وقوة الرقابة، والاعتماد على أدوات رقمية تقلل الفساد والتسرب.

أولاً: ضبط الأسعار والرقابة

اعتمدت بعض الدول على آليات رقابية لضمان توفر السلع الأساسية بأسعار مستقرة، خاصة في فترات الأزمات أو ارتفاع التضخم. ومن أبرز هذه التجارب:

- مصر: اعتمدت على جهاز حماية المستهلك، وفرضت تسعيراً منظماً لبعض السلع الأساسية، وفي مقدمتها الخبز، مع استخدام البطاقات الذكية لضبط توزيع الدعم وتقليل التلاعب.
- المغرب: استخدم نظام صندوق المقاصة لدعم أسعار بعض السلع الأساسية، مثل القمح والسكر والوقود، مع مراجعات دورية للأسعار بهدف تقليل الفجوات بين التكلفة الحقيقية وسعر البيع.
- الهند: طبقت نظام الأسعار الدنيا المضمونة لبعض المنتجات الزراعية، بما يساهم في حماية المنتجين، واستقرار أسعار الغذاء، والحد من المضاربة في السلع الأساسية.
- وتشير هذه التجارب إلى أن الرقابة السعرية لا تنجح بمجرد إصدار قرارات إدارية، بل تحتاج إلى قاعدة بيانات دقيقة، وآليات متابعة ميدانية، وعقوبات واضحة ضد الاحتكار والمضاربة، مع ضمان توفر السلع في السوق حتى لا تؤدي التسعيرة إلى خلق سوق موازية.

ثانياً: تنظيم الكميات المستوردة

تلجأ الدول في فترات الضغط على النقد الأجنبي إلى تنظيم الاستيراد، ليس بهدف تعطيل التجارة، بل لتحديد الأولويات وحماية الاحتياطيات. ويتم ذلك عبر تراخيص، أو حصص، أو قوائم سلع ذات أولوية. ومن أبرز التجارب في هذا المجال:

- الأردن: استخدم نظام تراخيص الاستيراد وتحديد حصص لبعض السلع الاستراتيجية، مثل القمح والشعير، بما ساعد على ضبط السوق وتقليل الضغط على العملة الأجنبية.

- تونس: فرضت قيوداً على استيراد بعض السلع غير الأساسية، مع منح الأولوية للمواد الغذائية والدوائية ومدخلات الإنتاج.

- تركيا: اعتمدت على اتفاقيات توريد طويلة الأجل لبعض السلع الاستراتيجية، مثل القمح والزيوت، بهدف تأمين الكميات بأسعار أكثر استقراراً وتقليل مخاطر تقلبات السوق العالمية. وتفيد هذه التجارب بأن إدارة الاستيراد يجب أن تقوم على بيانات دقيقة حول الاستهلاك المحلي، والمخزون، والطلب المتوقع، حتى لا تتحول القيود إلى سبب في نقص السلع أو ارتفاع أسعارها.

ثالثاً: دعم السلع الأساسية والفئات المستهدفة

أظهرت التجارب الدولية أن الدعم العام للسلع غالباً ما يؤدي إلى الهدر، والتهديب، واستفادة غير المستحقين، خاصة في الدول التي تعاني ضعفاً في الرقابة. لذلك اتجهت عدة دول إلى التحول التدريجي من الدعم السلعي المفتوح إلى الدعم النقدي أو شبه النقدي الموجه. ومن أبرز هذه التجارب:

- المغرب ومصر: اتجهتا تدريجياً إلى ترشيد الدعم السلعي، واستخدام بطاقات التموين أو آليات تحويل أكثر استهدافاً للأسر محدودة الدخل.

- البرازيل: طبق برنامج "بولسا فاميليا" للدعم النقدي المشروط، حيث رُبط الدعم بالتعليم والصحة، ما ساعد على تقليل الهدر وتحسين الأثر الاجتماعي للدعم.

- إيران: استبدلت جزءاً من الدعم السلعي بتحويلات نقدية شهرية للأسر، غير أن التجربة واجهت تحديات بسبب التضخم وضعف الرقابة على الأسعار.

وتوضح هذه التجارب أن نجاح الدعم النقدي أو الموجه يتطلب قاعدة بيانات دقيقة للأسر، ونظام دفع موثوق، ورقابة على الأسعار، حتى لا تتحول التحويلات النقدية إلى عامل إضافي للتضخم.

رابعاً: الدروس المستفادة للحالة الليبية

يمكن لليبيا الاستفادة من هذه التجارب عبر تصميم سياسة تجارية واقعية تراعي خصوصية الاقتصاد الوطني، خاصة اعتماده على النفط، وضعف الإنتاج المحلي، واتساع السوق الموازية، وتعدد مراكز القرار. ولا ينبغي نقل التجارب الدولية بشكل حرفي، بل تكيفها مع البيئة الليبية من خلال أدوات تدريجية قابلة للتنفيذ. وتتمثل أهم الدروس المستفادة في الآتي:

- ضرورة ربط الاستيراد بأولويات واضحة، بحيث تُمنح الأولوية للغذاء والدواء ومدخلات الإنتاج.

- تقليل الاعتمادات المستندية الموجهة للسلع الكمالية أو منخفضة الأثر التنموي.

- اعتماد نظام رقمي لتتبع السلع المدعومة من مرحلة الاستيراد إلى التوزيع النهائي.

- التحول التدريجي من الدعم العام إلى الدعم الموجه للأسر المستحقة.

- تعزيز الرقابة على الأسعار والأسواق دون الإضرار بتوفر السلع.

- مكافحة الاحتكار والتهريب باعتبارهما من أهم أسباب ارتفاع الأسعار واستنزاف النقد الأجنبي.
 - تشجيع الإنتاج المحلي لتقليل فاتورة الاستيراد.
 - تطوير قاعدة بيانات وطنية للاستهلاك والمخزون والأسعار، لدعم القرار التجاري والمالي.
- إن السياسة التجارية في ليبيا يجب أن تتحول من دورها التقليدي في تنظيم الاستيراد والتصدير إلى أداة إصلاح اقتصادي شاملة، تساهم في ضبط الأسعار، وحماية المستهلك، وتقليل الضغط على النقد الأجنبي، وتشجيع الإنتاج المحلي، وتنويع مصادر الدخل.
- ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال سياسة تجارية منسقة مع السياسة المالية والنقدية، تقوم على الشفافية، والرقمنة، وتحديد الأولويات، ومكافحة التهريب والاحتكار. فاستقرار الأسعار وسعر الصرف لا يتحقق فقط عبر قرارات نقدية، بل يتطلب أيضاً إدارة رشيدة للتجارة الخارجية، وضبطاً للسلع المستوردة، ودعمًا موجهاً للفئات المستحقة، وتحفيزاً حقيقياً للقطاعات الإنتاجية.

16.5. مقارنة بين النماذج

جدول 21 مقارنة النماذج الدولية في السياسة التجارية

الدولة	آلية ضبط الأسعار	آلية الاستيراد	نوع الدعم
مصر	تسعيرة جبرية + بطاقات ذكية	تراخيص محدودة	دعم سلعي + نقدي
المغرب	صندوق المقاصة	حصص للسلع الأساسية	دعم سلعي تدريجي
الأردن	رقابة حكومية	تراخيص وحصص	دعم جزئي
البرازيل	لا تسعيرة مباشرة	سوق مفتوح	دعم نقدي مشروط
إيران	تحويلات نقدية	قيود على الاستيراد	دعم نقدي شامل

17.5. التحديات والاعتبارات لليبيا

- عند تصميم سياسة تجارية أو برنامج دعم في ليبيا، ينبغي مراعاة مجموعة من التحديات الهيكلية والمؤسسية التي قد تحد من فعالية أي تدخل حكومي إذا لم تتم معالجتها منذ البداية. فالمشكلة لا تتعلق فقط بتوفير السلع أو تخفيض أسعارها، بل بكيفية ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، ومنع تسربه، وتقليل أثره على النقد الأجنبي والمالية العامة. وتتمثل أبرز التحديات والاعتبارات في الآتي:
- تهريب السلع: يؤدي الدعم السلعي التقليدي إلى ارتفاع مخاطر التسرب والتهريب عبر الحدود، خاصة في ظل ضعف الرقابة واتساع الفجوة السعرية بين ليبيا ودول الجوار. ولذلك، فإن دعم السلع الغذائية للفئات الهشة وذوو الدخل المحدود من خلال البطاقات الرقمية يمثل خياراً أكثر كفاءة للحد من الهدر.

- الضغط على النقد الأجنبي: يؤدي الاستيراد غير المنظم إلى زيادة الطلب المفاجئ على العملة الصعبة، بما يضغط على سعر الصرف والاحتياطيات. ويمكن لنظام الحصص والتراخيص أن يساهم في ضبط الطلب على النقد الأجنبي وتوجيهه نحو السلع ذات الأولوية.
- ضعف منظومة الدعم الحالية: في ظل غياب نظام دعم سلمي منظم وشامل، يمكن البدء ببرنامج تجريبي محدود للسلع الأساسية، مثل الخبز والزيت والسكر، عبر بطاقات إلكترونية مرتبطة بالرقم الوطني، قبل التوسع التدريجي في البرنامج.
- ارتفاع معدلات الفقر وتراجع القدرة الشرائية: يجعل ذلك الدعم النقدي المباشر للفئات الأشد احتياجاً أكثر عدالة وفعالية لتخفيض معدلات الفقر.
- وجود جهة رقابية مستقلة وقادرة على متابعة الأسعار والكميات والتوزيع، ومنع الاحتكار والتلاعب.
- الحاجة إلى قاعدة بيانات دقيقة: لا يمكن تنفيذ دعم موجه دون بيانات محدثة عن الأسر، والدخل، والحالة الاجتماعية، والاستهلاك، وهو ما يتطلب ربطاً رقمياً بين السجل المدني، والضمان الاجتماعي، والمصارف، والجهات الرقابية.
- لتحويل السياسة التجارية والدعم إلى أدوات فعالة لضبط الأسعار وحماية الفئات الضعيفة، يمكن تبني التوصيات التالية:
- إطلاق نظام بطاقات رقمية للسلع الأساسية: يتم من خلاله توزيع سلع محددة مثل الخبز، والزيت، والسكر، والأرز، وربط البطاقة بالرقم الوطني لضمان وصول الدعم إلى المستحقين وتقليل التلاعب.
- تطبيق نظام حصص وتراخيص للاستيراد: اعتماد تراخيص شفافة لاستيراد السلع الأساسية، مع إعطاء الأولوية للقمح، والأدوية، والزيت، والسلع الغذائية الضرورية، وربط الكميات المستوردة بالاحتياجات الفعلية للسوق.
- تقديم دعم نقدي مباشر: توجيه دعم نقدي شهري للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل عبر المصارف أو المحافظ الإلكترونية، بما يقلل التهريب والهدر ويرفع كفاءة الإنفاق الاجتماعي.
- تعزيز الرقابة على الأسواق والأسعار: إنشاء أو تفعيل جهاز مستقل لحماية المستهلك، تكون له صلاحيات واضحة لمراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار، وضبط المخالفات، ونشر تقارير دورية عن أوضاع السوق.
- الاستفادة من الخبرة الدولية: التعاون مع المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للاستفادة من الخبرة الفنية في تصميم برامج دعم مستدامة تراعي خصوصية الاقتصاد الليبي والظروف الاجتماعية.

- نشر بيانات الاستيراد والدعم دورياً: إلزام الجهات المختصة بنشر بيانات شهرية حول الكميات المستوردة، والشركات المستفيدة من التراخيص، وحجم الدعم، والكميات الموزعة، بما يعزز الشفافية ويحد من الفساد.

1. مقترح برنامج دعم مختلط سلعي-نقدي

❖ الهيكل المقترح للبرنامج:

يمكن تبني برنامج دعم مختلط يجمع بين الدعم السلعي الموجه والدعم النقدي المباشر، بهدف تحقيق توازن بين ضبط أسعار السلع الأساسية، وتقليل الضغط على النقد الأجنبي، والحد من التهريب والهدر. ويقوم هذا البرنامج على ثلاثة محاور رئيسية:

- الدعم السلعي الموجه: يستهدف هذا المحور ضمان توفر السلع الأساسية بأسعار مستقرة للفئات المستحقة، مع تقليل فرص التسرب والتهريب.
 - السلع المستهدفة: الدقيق، الزيوت النباتية، السكر، الأرز، معجون الطماطم، واللحوم المجمدة.
 - آلية التوزيع: استخدام بطاقات إلكترونية مرتبطة بالرقم الوطني، تُستخدم في المخازن والمتاجر المعتمدة، بحيث يتم تحديد حصة شهرية لكل أسرة وفق عدد أفرادها واحتياجاتها الأساسية..
 - نظام الرقابة: ربط نقاط البيع بنظام مركزي يتيح متابعة الكميات المصروفة يومياً، ومقارنتها بالكميات المستوردة والمخزنة، بما يساعد على كشف أي تلاعب أو تسرب في وقت مبكر.
 - إدارة الأسعار: تحديد أسعار مرجعية للسلع المدعومة، مع مراجعتها دورياً وفق تغيرات تكلفة الاستيراد وسعر الصرف، حتى لا تتحول الفجوة السعرية إلى حافز للتهريب.
- الدعم النقدي المباشر: يستهدف هذا المحور الأسر الفقيرة ومحدودة الدخل، بما يضمن وصول الدعم إلى المستحقين بصورة أكثر عدالة ومرونة.
 - الفئات المستهدفة: الأسر الواقعة تحت خط الفقر، ويتم تحديدها من خلال بيانات السجل المدني، وصندوق الضمان الاجتماعي، وصندوق التضامن، وقواعد بيانات الدخل والدعم.
 - آلية الصرف: تحويلات شهرية مباشرة عبر الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية، بما يقلل التعامل النقدي، ويدعم الشمول المالي، ويعزز الرقابة على حركة الأموال.
 - ضوابط الاستحقاق: تحديث قاعدة بيانات المستفيدين بشكل دوري، وإيقاف الدعم تلقائياً في حال تحسن دخل الأسرة أو ثبوت ازدواجية الاستفادة.
- حصر وتنظيم الكميات المستوردة يستهدف هذا المحور تقليل الضغط على النقد الأجنبي، وضمان أن تذهب الاعتمادات والتراخيص إلى السلع ذات الأولوية.

- نظام التراخيص والحصص: إعطاء أولوية في منح التراخيص لاستيراد السلع الأساسية، مثل الدقيق، والزيوت، والسكر، والأرز، وباقي السلع الأساسية، لشركات معتمدة وملتزمة بشروط الإفصاح والتوزيع.
- تحديد سقف سنوي للاستيراد: ربط الكميات المسموح باستيرادها بحجم الاستهلاك الفعلي، والمخزون الاستراتيجي، وعدد السكان، وتوقعات الطلب.
- العقود طويلة الأجل: إبرام عقود توريد طويلة الأجل مع موردين دوليين موثوقين، بهدف تقليل أثر تقلبات الأسعار العالمية وضمان استقرار الإمدادات.
- الشفافية والإفصاح: نشر بيانات الاستيراد شهرياً على الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد، بما يشمل الكميات، وقيم الاعتمادات، وأسماء الشركات المستوردة، والسلع المستوردة، ومناطق التوزيع.

❖ المزايا المتوقعة للبرنامج

- من المتوقع أن يحقق برنامج الدعم المختلط عدداً من النتائج الإيجابية إذا تم تنفيذه وفق قواعد شفافة ورقابة فعالة، من أبرزها:
- تقليل تهريب السلع عبر ربط دعم السلع الغذائية بالبطاقات الإلكترونية والرقم الوطني.
- تخفيف الضغط على النقد الأجنبي من خلال تنظيم الاستيراد بنظام الحصص والتراخيص.
- توجيه الدعم إلى الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل بدلاً من الدعم العام غير المميز.
- تقليل الهدر والازدواجية في توزيع الدعم.
- تحسين قدرة الدولة على مراقبة الأسعار والكميات المتداولة في السوق.
- تعزيز الثقة بين المواطن والدولة من خلال الإفصاح والشفافية.
- دعم التحول الرقمي والشمول المالي عبر استخدام المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية.
- تحسين كفاءة الإنفاق العام وربطه بأهداف اجتماعية واقتصادية واضحة.

❖ متطلبات نجاح البرنامج

- حتى يحقق البرنامج أهدافه، لا بد من توفير مجموعة من المتطلبات المؤسسية والفنية، أهمها:
- بناء قاعدة بيانات موحدة ومحدثة للمواطنين والأسر المستحقة.
- ربط منظومة الدعم بالرقم الوطني، والسجل المدني، والضمان الاجتماعي، والتضامن.
- اعتماد نظام إلكتروني موحد لنقاط البيع والمتاجر المعتمدة.
- توفير آلية شكاوى وتظلمات للمواطنين لضمان العدالة والشفافية.
- تفعيل الرقابة الميدانية والرقمية على التوزيع والأسعار.
- التنسيق بين وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، والمصرف المركزي، والجهات الرقابية.

- مراجعة دورية لقيمة الدعم والكميات المستهدفة وفق التضخم وسعر الصرف.
- فرض عقوبات واضحة على التهريب، والاحتكار، والتلاعب في الكميات أو الأسعار.
- إن تصميم سياسة دعم فعالة في ليبيا يتطلب الانتقال من الدعم العام غير المنظم إلى دعم موجه، رقمي، وشفاف، يجمع بين توفير السلع الأساسية بأسعار مستقرة، وتقديم دعم نقدي مباشر للفئات الأكثر احتياجاً. كما أن تنظيم الاستيراد عبر نظام حصص وتراخيص شفاف سيساعد على تقليل الضغط على النقد الأجنبي، والحد من المضاربة، وضمان توفر السلع الضرورية.
- ويُعد البرنامج المختلط، السلعي والنقدي، خياراً عملياً للمرحلة الانتقالية، لأنه يوازن بين حماية المواطن من ارتفاع الأسعار، والحفاظ على موارد الدولة، وتقليل التهريب والهدر. غير أن نجاحه سيظل مرهوناً بوجود قاعدة بيانات دقيقة، ورقابة فعالة، وشفافية كاملة في الاستيراد والتوزيع، وتنسيق مؤسسي مستمر بين الجهات الاقتصادية والمالية والرقابية.

❖ ملخص السيناريوهين المقترحين

يمكن تنفيذ برنامج إصلاح الدعم والسياسة التجارية من خلال مسارين متوازيين أو متدرجين، بحسب قدرة الدولة الإدارية والرقابية، ومدى جاهزية قاعدة البيانات ومنظومة الدفع الإلكتروني.

● سيناريو A: دعم سلعي محسّن

يركز هذا السيناريو على الإبقاء على الدعم السلعي، لكن مع إعادة تنظيمه رقمياً ومؤسسياً للحد من التهريب والهدر، وضمان وصول السلع الأساسية إلى المستحقين. وتتمثل خطوات التنفيذ في الآتي:

- اعتماد بطاقات إلكترونية مرتبطة بالرقم الوطني، تُستخدم في المخازن والمتاجر المعتمدة.
- تحديد قائمة رسمية للسلع المدعومة، مثل الدقيق، والزيوت، والسكر، والأرز، والسلع الغذائية الأساسية.
- اعتماد قوائم واضحة للموردين المؤهلين وفق معايير الشفافية والقدرة على التوريد.
- إصدار تراخيص استيراد سنوية للقمح والزيوت والسكر وباقي السلع الأساسية.
- ربط الاعتمادات المستندية بالكميات الفعلية المطلوبة للسوق المحلي.
- إنشاء نظام رقابة مركزي لتتبع الكميات المستوردة والمخزنة والمصروفة يومياً.
- نشر بيانات دورية حول الكميات المستوردة والموزعة والأسعار المعتمدة.
- فرض عقوبات واضحة على التهريب، والاحتكار، والتلاعب في الكميات أو الأسعار.

● سيناريو B: تحول نقدي تدريجي

يقوم هذا السيناريو على الانتقال التدريجي من الدعم السلعي العام إلى الدعم النقدي المباشر للفئات المستحقة، مع الإبقاء على دعم سلعي محدود خلال الفترة الانتقالية لحماية الأمن الغذائي.

جدول 22 سيناريو A و B لإصلاح السياسة التجارية في ليبيا

المعيار	سيناريو A: دعم سلمي محسن	سيناريو B: تحول تدريجي إلى دعم نقدي
آلية	بطاقات إلكترونية للمخابز والمتاجر؛ رقابة ميدانية	تحويلات شهرية مستهدفة + بطاقات مؤقتة خلال الانتقال
السرعة	يمكن إطلاقه خلال 3-6 أشهر	يحتاج 12-36 شهراً لبناء قواعد بيانات وبنية دفع آمنة
الفعالية ضد التهريب	متوسطة (يعتمد على ربط نقاط البيع)	عالية إذا كانت التحويلات مشروطة ومراقبة رقمياً
الضغط على النقد الأجنبي	مستمر إن استمر الاستيراد الحر	ينخفض مع حصر الاستيراد وتعاقبات طويلة الأجل
تكلفة إدارية	متوسطة إلى عالية (شبكة توزيع)	عالية مبدئياً (بناء نظام استهداف) لكن أقل هدر لاحقاً

وتتمثل خطوات التنفيذ في الآتي:

- بناء قاعدة بيانات اجتماعية موحدة لتحديد الأسر المستحقة للدعم.
- ربط قاعدة البيانات بالسجل المدني، والضمان الاجتماعي، والمصارف، والمحافظ الإلكترونية.
- إطلاق تحويلات نقدية شهرية مباشرة للأسر الفقيرة ومحدودة الدخل.
- اعتماد آليات مراجعة دورية لتحديث قوائم المستفيدين ومنع الازدواجية.
- الإبقاء على دعم سلمي محدود للخبز وبعض السلع الأساسية كشبكة أمان أثناء التحول.
- ربط قيمة الدعم النقدي بمؤشرات الأسعار والتضخم لضمان الحفاظ على القوة الشرائية.
- تنفيذ التحول تدريجياً عبر مناطق تجريبية قبل تعميمه على مستوى الدولة.
- توفير آلية شكاوى وتظلمات لضمان العدالة والشفافية في الاستحقاق.

الخلاصة

أنسب مسار لليبيا هو برنامج مختلط تدريجي: بدء دعم سلمي موجه عبر بطاقات إلكترونية للسلع الحرجة مع تحويلات نقدية شهرية مستهدفة للأسر الأشد فقراً وذوو الإعاقة، وتطبيق نظام تراخيص وحصر للاستيراد لتقليل ضغط العملة والتهريب. هذا النهج مدعوم بخبرات دولية تُظهر أن التحويلات النقدية المصممة جيداً تخفف أثر إصلاحات الدعم وتقلل الهدر إذا رافقها رقابة وشفافية.

18.5. المخاطر والاحترازمات العملية

رغم أهمية التحول نحو دعم أكثر كفاءة وعدالة، إلا أن تنفيذ هذه السياسات يواجه عدداً من المخاطر التي يجب إدارتها مسبقاً حتى لا تتحول الإصلاحات إلى مصدر جديد للضغوط الاقتصادية والاجتماعية.

- التضخم وارتفاع الأسعار: قد تؤدي التحويلات النقدية غير المنضبطة إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار، خاصة إذا لم تتزامن مع ضبط الإنفاق العام والسيولة وسعر الصرف. لذلك يجب تنسيق برنامج الدعم مع السياسة المالية والنقدية، وتحديث قيمة الدعم وفق مؤشرات دقيقة.
- التهريب والفساد: قد يستمر تسرب السلع المدعومة إذا لم تُربط منظومة الدعم ببطاقات رقمية ونظام تتبع لنقاط البيع والاستيراد. كما أن نشر بيانات الاستيراد والتوزيع يمثل أداة مهمة للحد من الفساد والمضاربة.
- ضعف القدرة الإدارية: يتطلب التحول النقدي وجود قاعدة بيانات موثوقة، وبنية دفع رقمية فعالة، وقدرة مؤسسية على التحقق والمتابعة. لذلك، فإن البدء بتجارب إقليمية محدودة يساعد على اختبار النظام وتقليل المخاطر قبل التوسع.
- ضعف الثقة في المصارف: نجاح الدعم النقدي يعتمد على قدرة المواطنين على استلام مستحقاتهم بسهولة. لذلك يجب ربط البرنامج بإصلاحات مصرفية تضمن سهولة السحب والدفع الإلكتروني.
- القبول الاجتماعي: قد يواجه التحول من الدعم السلعي إلى النقدي مقاومة من المواطنين إذا لم يكن مصحوباً بتوعية واضحة وضمانات لحماية الفئات الضعيفة.

❖ توصية عملية فورية: خمس خطوات خلال 3 أشهر

1. البدء في تنفيذ برنامج إصلاح الدعم بصورة واقعية وقابلة للقياس، يمكن اعتماد حزمة عاجلة خلال الأشهر الثلاثة الأولى، على النحو التالي:
1. إطلاق برنامج تجريبي للبطاقات الإلكترونية: تطبيق البرنامج في منطقتين مختاريتين، بما في ذلك بنغازي، لاختبار آلية توزيع السلع الأساسية عبر بطاقات مرتبطة بالرقم الوطني.
2. تحديد الموردين المعتمدين: إعداد قائمة شفافة بالموردين المؤهلين، وإصدار تراخيص استيراد مؤقتة للسلع الأساسية وفق احتياجات السوق الفعلية.
3. تنفيذ مسح اجتماعي سريع: البدء في بناء قاعدة بيانات للأسر الأشد فقراً، بالتنسيق بين السجل المدني، والضمان الاجتماعي، والبلديات، والمصارف.
4. إنشاء وحدة رقابة مستقلة: تتولى متابعة الأسعار والكميات والتوزيع، ونشر تقارير شهرية للرأي العام حول نتائج البرنامج ومؤشرات الأداء.
5. التفاوض على عقود استيراد طويلة الأجل: إبرام اتفاقيات توريد للقمح والزيوت والسكر والسلع الأساسية بأسعار مستقرة، لتقليل أثر تقلبات الأسواق العالمية.

19.5. توصيات إصلاح السياسة التجارية

لتحويل السياسة التجارية إلى أداة داعمة للاستقرار والإصلاح الاقتصادي، يقترح التالي:

توصيات على المدى الآني والقصير:

1. اعتماد سياسة تجارية عاجلة قائمة على تحديد الاحتياجات الفعلية من السلع المحددة من خلال إعداد موازنة سلعية استيرادية خلال مدة لا تتجاوز شهراً، تحدد فيها أولويات السلع الأساسية تشمل الغذاء، والدواء، ومدخلات الإنتاج، والسلع الضرورية، مع ربط منح الاعتمادات المستندية بهذه القائمة وبالتنسيق مع المصرف ليبيا المركزي.
2. تعزيز الامن الغذائي وبناء مخزون استراتيجي من السلع الأساسية لمدة لا تقل عن 6 أشهر تفادياً لما قد تتعرض له سلاسل الإمداد من انقطاعات أو تعثر حركة التجارة الدولية ؛ تحوطاً لما قد يحدث من أزمات في الاقتصاد العالمي، بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد ومصرف ليبيا المركزي.
3. المواءمة بين السياسة التجارية والسياسة النقدية بالتنسيق بين وزارة الاقتصاد ومصرف ليبيا المركزي لضمان توفير احتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات واستقرار المستوى العام للأسعار.
4. وضع أولويات في منح الاعتمادات المستندية للسلع والخدمات الأساسية والأدوية والنظر في إمكانية اشتراط تقديم ضمانات (تأمينات نقدية) مقابل ما يتم تخصيصه من نقد أجنبي لأغراض فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع، بحيث يتم استرجاعها بعد التأكد من وصول السلع إلى الحضائر الجمركية والافراج عنها.
5. نظراً للارتفاع الذي تشهده اسعار السلع الاستهلاكية الأساسية نتيجة لارتفاع تكاليف الشحن والنقل والتأمين دولياً بسبب التوترات التي يشهدها العالم، نوصي بتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية (الغذائية) (مدعومة للفئات الهشة المستهدفة، في إطار استراتيجية للحماية الاجتماعية، ورصد وتخصيص النقد الأجنبي اللازم لتنفيذها.
6. تبني سياسة تفضي إلى بناء مخزون استراتيجي من المحروقات (البنزين والديزل) كإجراء تحوطي في مواجهة أية نقص أو صعوبات قد تطرأ على استيراد المحروقات.
7. مراقبة تدفق السلع إلى السوق الليبي وعدم التلاعب بالاعتمادات واتباع السبل الكفيلة بمنع تهريب البضائع عبر الحدود.
8. الاستفادة من المخاطر التي تواجه سوق النفط العالمية، نتيجة للتوترات التي يشهدها العالم اليوم وغلق الممرات البحرية الدولية وذلك بفرض علاوة خطر على سعر برميل النفط، متى سمحت الظروف بذلك.

9. إلزام الجهات المختصة بنشر بيانات شهرية حول الكميات المستوردة من المحروقات والأدوية، والشركات المستفيدة من التراخيص، وحجم الدعم، والكميات الموزعة، بما يعزز الشفافية ويحد من الفساد.

10. تعزيز المنافسة ومحاربة الممارسات الاحتكارية ودعم الأجهزة المختصة بمراقبة الأسواق ومتابعتها وحماية المستهلك ونشر تقارير دورية عن أوضاع السوق.

11. تقديم حوافز تشجيعية واعفاءات ضريبية للقطاع الخاص عند توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

توصيات على المدى المتوسط والطويل:

1. التحول إلى الدعم الموجه من خلال استبدال الدعم العام تدريجياً بدعم مباشر للفئات المستحقة، باستخدام بطاقات رقمية أو تحويلات مصرفية، مع مراقبة أثرها على الأسعار.

2. اعتماد نظام إلكتروني لمتابعة السلع من الاستيراد إلى التوزيع، بما يقلل التهريب وإعادة البيع خارج القنوات الرسمية.

3. تنشيط القطاع الخاص لخلق فرص عمل وتخفيف الضغط على الموازنة العامة.

4. تحسين بيئة الاستثمار لتوليد مصادر جديدة للنقد الأجنبي.

5. دعم الإنتاج المحلي من خلال توجيه جزء من الاعتمادات والتمويل نحو مدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي، بدلاً من التركيز فقط على السلع الاستهلاكية.

6. إصدار قانون حماية المستهلك.

7. تنمية الصادرات غير النفطية وذلك بدعم القطاعات القابلة للتصدير، وتسهيل إجراءات التصدير، وتحسين المواصفات والجودة وفتح أسواق إقليمية للمنتجات القابلة للتصدير.

8. إعادة النظر في التشريعات المنظمة للمؤسسات المالية غير المصرفية وبما يمكن هيئة الإشراف والرقابة على سوق المال في القيام بمهامها وفق التشريعات النافذة.

9. إصدار قانون تأمين تكافلي متكامل، وربط التأمين بالمشاريع التنموية الكبرى.

10. تشكيل لجنة متخصصة لتعديل قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 لجذب الاستثمار الأجنبي مع مراعاة المصلحة الوطنية.

الفصل الرابع: سوق العمل وسياسات التشغيل

يمثل سوق العمل في ليبيا إحدى أبرز مظاهر الاختلال الاقتصادي، حيث يعتمد جزء كبير من القوة العاملة على القطاع العام كمصدر رئيسي للدخل والتوظيف. وقد أدى ذلك إلى تضخم الجهاز الإداري، وانخفاض الإنتاجية، وضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق فرص العمل.

إن تجاوز عدد العاملين في القطاع العام نحو 2.3 مليون موظف يعكس نمطاً غير مستدام في التشغيل، إذ تتحول الدولة من منظم ومحفز للنشاط الاقتصادي إلى رب عمل رئيسي يستوعب البطالة بصورة شكلية دون إنتاجية حقيقية.

إن إصلاح سوق العمل لا يعني فقط خفض عدد العاملين في القطاع العام، بل يعني إعادة توجيه الموارد البشرية نحو أنشطة منتجة قادرة على دعم النمو والتنويع الاقتصادي..

20.5. توصيات إصلاح سوق العمل وسياسات التشغيل

لإصلاح سوق العمل وسياسات التشغيل فقد تم تقسيم التوصيات حسب المدى كما يلي:

توصيات على المدى الآني والقصير:

1. إعداد برنامج تدريجي لإعادة هيكلة القطاع العام دون الإضرار بالاستقرار الاجتماعي.
2. توجيه برامج التدريب والتأهيل نحو المهارات المطلوبة في السوق.
3. وقف التوسع العشوائي في التوظيف الحكومي وربط التعيينات بالاحتياج الفعلي.
4. تنظيم سوق العمل واستخدام العمالة الوافدة النظامية بما يضمن حفظ الحقوق والالتزام بالواجبات.
5. إطلاق برامج تدريبية مكثفة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتزويد ذوو الإعاقة بمهارات تقنية ووظيفية تتيح لهم دخول سوق العمل، وتشجيعهم ودعمهم لإطلاق مشاريع خاصة مع توفير المشورة لهم.
6. تشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والالتزام الدقيق والصارم بتطبيق قانون ذوي الإعاقة رقم (5) لسنة 1987 واللوائح المكملة له، لقانون العمل رقم (12) لسنة 2010 والتي تضمن حقوق ذوي الإعاقة وتفعيل الزامية توظيفهم في القطاعين العام والخاص ليتماشى مع الاتفاقيات الدولية.
7. زيادة المعاشات الأساسية لضمان حياة كريمة للفئات الهشة وذوو الإعاقة، وتحسين خدمات الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية العاجلة.
8. انشاء " مكاتب دعم وتمكين "بوزارة العمل لتشجيع ذوو الإعاقة على إطلاق مشاريعهم الخاصة وتوفير المشورة الفنية لإعداد خطط العمل التجارية.
9. إدماج ذوو الإعاقة في التحول الرقمي وتدريبهم على المهن التقنية الحديثة لضمان استقلاليتهم المالية.

توصيات على المدى المتوسط والطويل:

1. وضع تصور مثالي للكادر الوظيفي للدولة يشمل وصف الوظائف ومعايير توليها ليكون هدف على المدى المتوسط لمعالجة حجم القطاع العام
2. ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.
3. تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. دعم القطاع الخاص ليصبح المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل.

21.5. آليات التنسيق بين السياسات

يعد التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسات التشغيل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. فغياب التنسيق يؤدي إلى تضارب القرارات، حيث قد تتجه السياسة المالية نحو التوسع في الإنفاق بينما تحاول السياسة النقدية ضبط التضخم والسيولة، مما يضعف أثر السياسات ويزيد تكلفة الإصلاح. ومن أجل تحسين التنسيق، يقترح الآتي:

1. تشكيل مجلس لتنسيق السياسات الاقتصادية يضم الوزارات المعنية، وينبثق عن هذا المجلس لجنة فنية من الخبراء والمسؤولين من الوزارات المعنية لإعداد الدراسات المطلوبة التي يحددها المجلس.
 2. عقد اجتماعات دورية للمجلس لتقييم مؤشرات الاقتصاد الكلي.
 3. ربط قرارات الإنفاق العام بأهداف الاستقرار النقدي والمالي.
 4. تعزيز دور الأجهزة الرقابية لضمان الالتزام بالقواعد المالية المعتمدة.
- إن وجود آلية تنسيقية دائمة سيحد من القرارات المنفردة، ويساعد على بناء سياسة اقتصادية أكثر اتساقاً وقدرة على مواجهة الأزمات. كما يتطلب التنفيذ إرادة سياسية قوية، بناءً مؤسسياً متيناً، وتخطيطاً زمنياً مرحلياً يضمن انتقال الاقتصاد من حالة هشاشة ريعية إلى مسار نمو متنوع ومستدام.

الخلاصة

يمثل هذا المحور رؤية متكاملة لإصلاح السياسات الاقتصادية في ليبيا، من خلال معالجة الاختلالات التي نشأت عن غياب التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية. فقد أدى تعدد مراكز القرار، والانقسام المؤسسي، وغياب الميزانية الموحدة، إلى توسع الإنفاق غير المنضبط، وضعف القدرة على إدارة سعر الصرف، وتراجع فاعلية أدوات السياسة النقدية، وزيادة الضغوط على الاحتياطات الأجنبية. وتؤكد الدراسة أن معالجة هذه الاختلالات لا يمكن أن تتم عبر إجراءات جزئية أو مؤقتة، بل تتطلب نهجاً اقتصادياً متكاملاً يعيد التوازن بين أدوات السياسة الاقتصادية، ويضع قواعد واضحة لإدارة المال العام، وضبط السيولة، وتنظيم التجارة الخارجية، وتحسين كفاءة الدعم.

ففي جانب المالية العامة، تبرز الحاجة إلى ضبط الإنفاق وفق أولويات تنموية واجتماعية واضحة، وإصلاح النظام الضريبي والجمركي لتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، ومنع تمويل العجز عبر المصرف المركزي إلا في حالات طارئة ومحددة زمنياً. كما أن إقرار ميزانية موحدة يمثل المدخل الأساسي لاستعادة الانضباط المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة.

أما في جانب السياسة النقدية، فإن تعزيز استقلالية المصرف المركزي، وضبط عرض النقود، وإعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي، وتوسيع استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، تعد شروطاً أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي. كما ينبغي توجيه برامج انتمائية مدروسة نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في دعم النشاط الإنتاجي وخلق فرص عمل.

وفيما يتعلق بسوق العمل، فإن إصلاح السياسات الاقتصادية يجب أن يضع التشغيل في قلب العملية التنموية، من خلال تطوير مهارات القوى العاملة، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، وتخفيف الاعتماد المفرط على القطاع العام كمصدر رئيسي للتوظيف.

كما تؤكد الدراسة أهمية التنسيق الدائم بين وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد، والمصرف المركزي، والجهات الرقابية، والقطاع الخاص، لضمان اتساق القرارات المالية والنقدية والتجارية. ويمثل هذا التنسيق شرطاً ضرورياً لتجنب تضارب السياسات، وتحقيق الاستقرار، ورفع كفاءة استخدام الموارد.

وفي جانب التمويل والتنويع، تبرز الحاجة إلى تبني أدوات تمويلية وتنموية جديدة، مثل إصدار سندات متوسطة الأجل، وإنشاء صناديق ضمان واستثمار لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح وتفعيل حسابات الاستثمار والصكوك الإسلامية وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية. كما تكشف الدراسة هشاشة الميزانية العامة نتيجة الاعتماد شبه الكامل على النفط، الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجية واضحة للتنويع الاقتصادي، تشمل إصلاح النظام الضريبي، ومكافحة الفساد، وتنمية القطاعات غير النفطية القادرة على خلق قيمة مضافة.

وفي معالجة الأزمة النقدية والتجارية، تؤكد الدراسة ضرورة التعامل مع أزمة السيولة وتعدد أسعار الصرف باعتبارهما نتيجة لاختلالات أعمق في المالية العامة والقطاع المصرفي والتجارة الخارجية. كما توصي بالاستمرار في سياسات التحول الرقمي والدفع الإلكتروني، التي حقق فيها المصرف المركزي تقدماً مهماً، إلى جانب اعتماد سياسات تجارية أكثر انضباطاً لتنظيم الاستيراد، وضبط الأسعار، وتوجيه الدعم إلى مستحقيه.

وفي الختام، توصي الدراسة بضرورة إقرار ميزانية واحدة وموحدة تنفذها حكومة واحدة، وتعزيز استقلالية المصرف المركزي، وإطلاق خطة وطنية للتشغيل، وتبني برنامج زمني واضح للتحول الاقتصادي. غير أن نجاح هذه السياسات يظل مرهوناً بوجود إرادة سياسية قوية، وبناء مؤسسي

متين، وتنسيق فعال بين الجهات المعنية، لضمان انتقال ليبيا من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد متنوع، منتج، ومستدام.

الباب السادس: الشفافية والمساءلة الاقتصادية

الملخص التنفيذي

تمهيد

تُعدّ ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الدولة الليبية في المرحلة الراهنة، نظراً لما تتركه من آثار سلبية عميقة على الأمن الاقتصادي والاستقرار المالي والتنمية المستدامة. ولا تقتصر خطورة الفساد على كونه مخالفة قانونية أو إدارية، بل تمتد لتشمل إضعاف مؤسسات الدولة وتشويه آليات عمل الاقتصاد الوطني وتقويض الثقة العامة في الإدارة الحكومية. وقد ازدادت حدة هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة نتيجة الانقسام السياسي والمؤسسي الذي استمر لأكثر من عقد، وأدى إلى تعدد مراكز القرار المالي والرقابي، وازدواج بعض المؤسسات السيادية، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد. وتشير البيانات الدولية إلى استمرار تراجع ليبيا في مؤشرات النزاهة والشفافية؛ إذ حصلت على درجة تقارب 13-18 نقطة من أصل 100 نقطة في مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات الأخيرة، وظلت ضمن أدنى 10% من دول العالم في هذا المؤشر لعام 2025، بما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بالحوكمة وضعف المساءلة والشفافية. ويؤدي الفساد إلى إحداث اختلالات جوهرية في الاقتصاد الليبي من خلال إضعاف بيئة الاستثمار ورفع تكاليف المعاملات الاقتصادية وتوسيع نطاق الاقتصاد غير الرسمي، الذي تشير بعض التقديرات إلى أنه قد يمثل أكثر من 30% من النشاط الاقتصادي. كما يسهم الفساد في سوء تخصيص الموارد العامة، حيث يوجه جزء من الإنفاق العام بعيداً عن الأولويات التنموية، ويؤثر سلباً على كفاءة تنفيذ المشروعات العامة وجودة الخدمات الأساسية. وتتجلى آثار الفساد بصورة واضحة في قطاع النفط الذي يمثل أكثر من 90% من الصادرات الليبية وما يزيد على 95% من الإيرادات العامة للدولة، حيث تؤدي التعاقدات غير الشفافة وعمليات التهريب والفاقد المالي والإداري إلى إضعاف كفاءة إدارة هذا القطاع الحيوي. كما ينعكس الفساد على القطاع المالي والمصرفي من خلال غسل الأموال والتحويلات غير المشروعة واستنزاف الموارد المالية، الأمر الذي يؤثر على الاستقرار النقدي وسعر الصرف ويحد من فعالية السياسات الاقتصادية. كما يرتبط الفساد بشكل مباشر بأزمة المالية العامة، حيث تشير تقديرات الدين العام الليبي إلى تراوحه بين 284 و303 مليارات دينار ليبي، وهو مستوى يعكس اختلالات هيكلية تراكمت نتيجة الإنفاق خارج الأطر القانونية والميزانيات المعتمدة، وضعف الرقابة والمساءلة. وعلى المستوى الاجتماعي، يسهم الفساد في تراجع جودة الخدمات العامة واتساع الفجوات التنموية والاجتماعية، نتيجة ضعف كفاءة الإنفاق العام وتراجع قدرة الدولة على توجيه الموارد نحو القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والبنية التحتية. وفي ضوء ذلك، تمثل مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة ضرورة استراتيجية لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتحسين إدارة الموارد العامة، من خلال ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

أولاً: الرؤية والأهداف الاستراتيجية

الرؤية:

بناء منظومة اقتصادية ومالية وطنية قائمة على الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة، تضمن إدارة عادلة وفعالة للموارد العامة، وتعزز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الأهداف الاستراتيجية:

1. تعزيز الشفافية المالية وذلك بتطوير نظم الإفصاح المالي ونشر البيانات المالية بصورة دورية ومنتظمة وتعزيز الوصول إلى المعلومات المالية العامة.
2. تعزيز كفاءة الرقابة والمساءلة من خلال دعم استقلال الأجهزة الرقابية وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية ورفع كفاءة المتابعة والتقييم المالي.
3. مكافحة الفساد المالي والإداري وذلك بتشديد العقوبات على جرائم الفساد وتفعيل الإفصاح عن الذمة المالية وتعزيز الرقابة على التعاقدات الحكومية.
4. تحسين إدارة الموارد السيادية من خلال تعزيز الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية وإخضاع المؤسسات السيادية للمراجعة المستقلة وتطوير آليات عادلة لتوزيع الإيرادات.
5. تطوير الإدارة المالية العامة وذلك بالتحول نحو الإدارة المالية الرقمية واعتماد موازنة البرامج والأداء ورفع كفاءة الإنفاق العام.
6. دعم التنوع الاقتصادي من خلال تقليل الاعتماد على النفط ودعم القطاعات الإنتاجية وتنشيط القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. تعزيز المشاركة المجتمعية ويكون بدعم الإعلام الاقتصادي الاستقصائي وإشراك المجتمع المدني والجامعات وتعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة.

ثانياً: مؤشرات الوضع الراهن

- يعكس الوضع المالي والاقتصادي الراهن في ليبيا مجموعة من الاختلالات الهيكلية التي تؤثر بصورة مباشرة على مستوى الشفافية وكفاءة إدارة المال العام، ويمكن إبراز أهم المؤشرات على النحو الآتي:
- الاعتماد المفرط على النفط: تشكل الإيرادات النفطية أكثر من 85% من إجمالي الإيرادات العامة وبلغت الإيرادات النفطية خلال عام 2025 نحو 99.6 مليار دينار.
 - ارتفاع الإنفاق التشغيلي: حيث بلغ بند المرتبات حوالي 73.3 مليار دينار الذي يمثل أكثر من 53% من إجمالي الإنفاق العام.
 - ارتفاع بند الدعم: حيث بلغ الدعم حوالي 34.5 مليار دينار الذي يعاني من الهدر والتهريب وضعف الاستهداف.

- ضعف الإنفاق التنموي: لم يتجاوز الإنفاق التنموي 20 مليار دينار الذي يمثل حوالي 14.6% فقط من الإنفاق العام.
- الانقسام المؤسسي: استمرار تعدد مراكز القرار المالي أثر على تضارب البيانات والتقارير المالية.
- ضعف الإفصاح المالي: محدودية نشر البيانات التفصيلية للإنفاق والعقود وغياب منصات وطنية موحدة للبيانات المالية.
- انتشار الاقتصاد الموازي: ارتفاع حجم التعاملات النقدية بسبب ضعف تتبع التدفقات المالية.
- ضعف الرقابة الداخلية: محدودية استقلالية وحدات المراجعة الداخلية أدى إلى ضعف الكفاءات والأنظمة الحديثة.
- ارتفاع مخاطر الفساد: انتشار الرشوة والمحسوبية بسبب ضعف الردع القانوني والرقابي.
- محدودية المشاركة المجتمعية: أدى إلى ضعف الوصول إلى المعلومات ومحدودية دور المجتمع المدني والإعلام الرقابي.

ثالثاً: أبرز الإشكاليات والتحديات

- الانقسام المؤسسي والسياسي: أدى الانقسام إلى تعدد السلطات المالية والرقابية، وغياب مرجعية موحدة للسياسات الاقتصادية.
- ضعف الشفافية المالية: لا تزال البيانات المتعلقة بالإيرادات والإنفاق والعقود الحكومية تعاني من ضعف الإفصاح وعدم الانتظام.
- ضعف أنظمة الرقابة: تعاني الأجهزة الرقابية من محدودية الاستقلالية وضعف الإمكانيات الفنية والتقنية.
- الفساد المالي والإداري: تزايد مظاهر الفساد نتيجة ضعف الحوكمة وغياب الردع الفعال.
- ضعف إدارة الإيرادات السيادية: عدم وضوح آليات إدارة وتوزيع الإيرادات النفطية.
- تضخم الجهاز الإداري: ارتفاع أعداد العاملين في القطاع العام بصورة تفوق الاحتياجات الفعلية.
- ضعف التخطيط التنموي: استمرار هيمنة الإنفاق التشغيلي على حساب التنمية والاستثمار.
- ضعف إدارة الدعم: اتساع عمليات تهريب الوقود وهدر الموارد المالية.
- ضعف النظام الضريبي: محدودية الإيرادات غير النفطية وضعف الامتثال الضريبي.
- ضعف البيئة الاستثمارية: ارتفاع المخاطر الاقتصادية والإدارية وضعف الثقة بالمؤسسات.

رابعاً: نتائج التقرير

توصل التقرير إلى مجموعة من النتائج الأساسية، أبرزها:

1. هشاشة منظومة الشفافية: لا تزال ليبيا تعاني من ضعف واضح في الإفصاح المالي وتوفير المعلومات.
2. محدودية فعالية الرقابة: تعاني الأجهزة الرقابية من ضعف التنسيق والاستقلالية والإمكانيات.
3. هيمنة الاقتصاد الريعي: يشكل النفط المصدر الرئيسي للإيرادات، مما يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني.
4. ارتفاع معدلات الفساد: ضعف الحوكمة والرقابة ساهم في تفشي الفساد المالي والإداري.
5. ضعف كفاءة الإنفاق العام: توجه معظم الموارد إلى الإنفاق التشغيلي والدعم بدل الاستثمار والتنمية.
6. ضعف المشاركة المجتمعية: محدودية إشراك المواطنين والخبراء في متابعة السياسات المالية.
7. تراجع الثقة بالمؤسسات: أدى غياب الشفافية والمساءلة إلى انخفاض ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.
8. الحاجة لإصلاحات هيكلية: يتطلب تحسين الشفافية والمساءلة إصلاحات مؤسسية وتشريعية وإدارية متكاملة.

التوصيات:

1. العمل على توحيد المؤسسات المالية والرقابية ضمن إطار مالي وطني موحد يضمن تكامل الاختصاصات وتنسيق السياسات المالية والرقابية، مع توحيد البيانات والإجراءات المالية بما يعزز الشفافية وكفاءة إدارة المال العام ويدعم فعالية الرقابة والمساءلة الاقتصادية.
2. تطوير منظومة الإفصاح المالي من خلال إصدار تشريع وطني لحرية تداول المعلومات المالية، وإلزام الجهات العامة بنشر التقارير المالية والبيانات الختامية بصورة دورية ومنتظمة، بما يعزز الشفافية ويرفع مستوى المساءلة ويحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.
3. الإسراع في رقمنة الإدارة المالية الحكومية من خلال تطبيق أنظمة مالية إلكترونية موحدة وإنشاء بوابات رقمية للإنفاق والمشتريات العامة، بما يعزز الشفافية المالية وكفاءة الرقابة ويرفع مستوى الإفصاح والحوكمة والحد من مخاطر الفساد وسوء استخدام المال العام.
4. تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية عبر إقرار ضمانات قانونية ومالية تكفل استقلالها المؤسسي في أداء مهامها، وتوفير الحماية التشريعية للقيادات الرقابية من الإغفاء أو التدخلات التعسفية، بما يضمن فعالية الرقابة وترسيخ مبادئ النزاهة والمساءلة.

5. تعزيز منظومة مكافحة الفساد من خلال تشديد العقوبات الرادعة على جرائم الفساد المالي والإداري، وتفعيل إلزامية الإفصاح عن الذمة المالية للمسؤولين والعاملين في المناصب الحساسة، إلى جانب إقرار آليات فعالة لحماية المبلغين والشهود بما يضمن كشف التجاوزات وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية.
6. تطوير إدارة الإيرادات النفطية من خلال إلزام الجهات المختصة بنشر تقارير دورية تفصيلية وشفافة حول حجم الإيرادات وتوزيعها واستخداماتها، مع العمل على تبني وتطبيق معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، بما يعزز الإفصاح المالي ويرفع مستوى الحوكمة في قطاع النفط.
7. إصلاح نظام إعداد وتنفيذ الموازنة العامة من خلال التحول إلى موازنة البرامج والأداء بما يربط الإنفاق بالنتائج والمؤشرات القابلة للقياس، مع تعزيز دور الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام لضمان كفاءة تخصيص الموارد وترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة المالية.
8. إصلاح منظومة الدعم عبر التدرج في التحول من الدعم السلعي العام إلى الدعم الموجه أو النقدي للفئات المستحقة، بما يضمن عدالة التوزيع وكفاءة الإنفاق العام، مع تطوير أنظمة إلكترونية متكاملة لتوزيع الوقود والسلع المدعومة بما يعزز الشفافية ويحد من التسرب والفساد.
9. تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال دعم وتطوير القطاعات الإنتاجية غير النفطية بما يسهم في خلق قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة، إلى جانب تعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية الاقتصادية عبر تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الاستثمار وتشجيع المبادرات الإنتاجية.
10. تعزيز المشاركة المجتمعية في صنع ومتابعة السياسات الاقتصادية من خلال دعم الإعلام الاقتصادي لرفع مستوى الوعي والشفافية، وإشراك الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في التحليل والرقابة والتقييم، بما يسهم في ترسيخ ثقافة المساءلة وتعزيز الحوكمة الرشيدة.

المخاطر المحتملة

1. استمرار الانقسام السياسي قد يؤدي إلى إضعاف فاعلية مؤسسات الدولة وتعدد مراكز اتخاذ القرار، بما ينعكس سلباً على تماسك الإطار المؤسسي ويؤدي إلى تعطيل أو تباطؤ تنفيذ برامج الإصلاح، ويحد من القدرة على صياغة وتنفيذ سياسات عامة موحدة، مما ينعكس على استقرار الأداء الاقتصادي والإداري للدولة.
2. قد يؤدي وجود مقاومة للتغيير المؤسسي، نتيجة تأثر مصالح قائمة من برامج الإصلاح، إلى إبطاء عمليات التنفيذ أو تعطيلها، بما يحد من فاعلية الإصلاحات ويؤثر على تحقيق أهداف التطوير المؤسسي والحوكمة الرشيدة.

3. قد يؤدي ضعف الإمكانيات الفنية، بما في ذلك محدودية البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، إلى إعاقة تنفيذ البرامج الإصلاحية بالشكل المطلوب، مما ينعكس على كفاءة الأداء المؤسسي ويحد من سرعة وجودة التحول نحو الأنظمة الحديثة والرقمنة.
4. قد يؤدي ضعف الإمكانيات الفنية، بما في ذلك محدودية البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشرية المؤهلة، إلى إعاقة تنفيذ البرامج الإصلاحية، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي، ويحد من سرعة التحول الرقمي وجودة مخرجاته.
5. قد يؤدي استمرار مظاهر الفساد إلى تقويض فعالية الإصلاحات المقترحة، وإضعاف أثرها على الأداء المؤسسي، بما يحد من تحقيق أهداف الشفافية والنزاهة، ويؤثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد العامة واستدامة نتائج الإصلاح.
6. قد تشكل تقلبات أسعار النفط تهديداً مباشراً للاستقرار المالي، من خلال التأثير على مستوى الإيرادات العامة، وزيادة حالة عدم اليقين في التخطيط المالي والاقتصادي، بما قد ينعكس على قدرة الدولة في تمويل الإنفاق العام وتنفيذ برامج التنمية والإصلاح.
7. قد يؤدي ضعف الاستقرار الأمني إلى إعاقة تنفيذ المشاريع والبرامج الإصلاحية، من خلال زيادة المخاطر التشغيلية وتعطيل سلاسل التنفيذ، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء المؤسسي، ويحد من قدرة الدولة على إنجاز خطط التنمية والإصلاح في مواعيدها المحددة.
8. قد يؤدي ضعف التنسيق بين المؤسسات إلى بطء في تنفيذ السياسات والبرامج، وظهور تضارب في الإجراءات والاختصاصات، مما ينعكس سلباً على كفاءة الأداء الحكومي ويحد من فعالية تنفيذ الإصلاحات وتحقيق أهدافها في الوقت المحدد.
9. قد تؤدي محدودية التمويل إلى تقييد القدرة على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي وبرامج الإصلاح الإداري، مما ينعكس على وتيرة التطوير المؤسسي، ويحد من تحديث البنية التحتية وتعزيز كفاءة الخدمات العامة وجودتها.

الخلاصة

يؤكد التقرير أن تعزيز الشفافية والمساءلة الاقتصادية يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي في ليبيا، وأن الإصلاح الحقيقي لا يقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل يتطلب إصلاحاً شاملاً لمنظومة الحوكمة والإدارة العامة. كما يبرز التقرير أن استمرار الانقسام المؤسسي وضعف الإفصاح المالي وارتفاع معدلات الفساد يشكل تحدياً مباشراً أمام جهود التنمية والاستقرار، ويؤثر سلباً على ثقة المواطنين والمستثمرين في مؤسسات الدولة. وفي المقابل، فإن تبني إصلاحات جادة تشمل

توحيد المؤسسات، وتعزيز استقلال الأجهزة الرقابية، ورقمنة الإدارة المالية، وتطوير منظومة الإفصاح، وتنويع الاقتصاد، يمكن أن يساهم بصورة كبيرة في بناء اقتصاد أكثر كفاءة واستدامة وعدالة. ويختتم التقرير بالتأكيد على أن نجاح الإصلاحات المقترحة يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتعاوناً مؤسسياً واسعاً، ومشاركة مجتمعية فعالة، بما يضمن بناء دولة قائمة على الشفافية وسيادة القانون والإدارة الرشيدة للموارد العامة.

الباب السادس

الشفافية والمساءلة الاقتصادية

الفريق المكلف بصياغة الباب السادس

أ. عبد الباسط رمضان ابراهيم جبوع	أ. بسمة عبد الله مفتاح الفرجاني
ا. محمد بشير مصباح بن مسكين	ا. اسماء الامين عاشور شقوف
ا. نجوى أبوسلامة الصادق القمودي	ا. مراد محمد بشير أبوجنوب
د. أم السعد محمد نور الدين	أ. علاء محمد عبد السلام العروش
أ. ملاك مفتاح اسماعيل عجيل	

الفصل الأول: الشفافية المالية في ليبيا: التحديات وآليات المعالجة

تمهيد

تُعد الشفافية والمساءلة الاقتصادية من الركائز الأساسية لبناء الدولة الحديثة وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، لما لهما من دور محوري في ضمان كفاءة إدارة الموارد العامة، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة. وفي السياق الليبي، تكتسب هذه القضية أهمية استثنائية في ظل التحديات السياسية والمؤسسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الماضية، وما نتج عنها من انقسام مؤسسي، وتعدد مراكز القرار المالي، وضعف آليات الرقابة والإفصاح المالي. ويواجه الاقتصاد الليبي جملة من الإشكاليات البنيوية، أبرزها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وارتفاع الإنفاق التشغيلي، وضعف الإنفاق التنموي، إلى جانب محدودية الإفصاح عن البيانات المالية، وضعف الرقابة الداخلية، واستمرار مظاهر الفساد المالي والإداري، الأمر الذي انعكس سلباً على كفاءة إدارة المال العام ومستوى الثقة في المؤسسات الاقتصادية والرقابية. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على واقع الشفافية والمساءلة الاقتصادية في ليبيا، من خلال تحليل أبرز التحديات والإشكاليات المرتبطة بالإدارة المالية العامة، والرقابة، وإدارة الإيرادات السيادية، والإنفاق العام، والتعاقدات الحكومية، إضافة إلى دراسة الآثار الاقتصادية والمؤسسية المترتبة على ضعف الشفافية والمساءلة.

الشفافية المالية

تعتبر الشفافية المالية أحد أهم ركائز الحكم الرشيد، إذ تقوم على الإفصاح الواضح والدوري عن الإيرادات العامة، أوجه الإنفاق، الديون، العقود الحكومية، وآليات الرقابة والمساءلة، وكذلك قفل الميزانيات العامة للدولة، وفي الحالة الليبية، تبرز أهمية الشفافية المالية بصورة أكبر بسبب اعتماد الاقتصاد شبه الكامل على النفط، والانقسام المؤسسي الذي عرفته البلاد منذ عام 2014، وما ترتب عليه من تعدد مراكز القرار المالي وضعف التنسيق بين المؤسسات. وعلى الرغم من التحسن النسبي في الإفصاح خلال السنوات الأخيرة، خصوصاً عبر نشر البيانات الشهرية من مصرف ليبيا المركزي ولو بشكل متقطع، إلا أن إشكالية الشفافية لا تزال قائمة بسبب فجوات البيانات، تضارب الأرقام أحياناً، ضعف الرقابة على الإنفاق العام، واستمرار الاقتصاد الريعي.

الشفافية المالية تعني نشر البيانات المالية الحقيقية بشكل دوري، ووضوح مصادر الإيرادات العامة، وبيان تفاصيل الإنفاق الحكومي، وتمكين الأجهزة الرقابية من المتابعة، ومحاسبة المسؤولين عن الهدر أو الفساد، وإتاحة المعلومات للمواطنين والباحثين ويعطى ثقة للمستثمرين المحليين والأجانب. وفي الدول الريعية مثل ليبيا، تصبح الشفافية ضرورة لأنها الوسيلة الأساسية لضمان عدالة توزيع الثروة النفطية.

(أ). الانقسام المؤسسي وضعف توحيد البيانات المالية، حيث إن وجود حكومات ومؤسسات منقسمة أو غير منسقة يؤدي إلى تعدد مراكز القرار المالي واختلاف البيانات المتعلقة بالإيرادات والإنفاق والدين العام، وهو ما يرتبط بعدد من العوامل أبرزها الانقسام السياسي والمؤسسي، وضعف التنسيق بين المؤسسات المالية والرقابية، وغياب قاعدة بيانات مالية وطنية موحدة، إلى جانب تضارب الاختصاصات القانونية بين الجهات ذات العلاقة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى العمل على توحيد المؤسسات المالية والرقابية تدريجياً، وإنشاء منصة وطنية موحدة للبيانات المالية العامة، واعتماد معايير موحدة لإعداد التقارير المالية، إضافة إلى تشكيل لجنة تنسيق مالية عليا تضم الجهات السيادية والرقابية بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة إدارة البيانات والقرار المالي.

(ب). الإشكالية الثانية في ضعف الإفصاح والشفافية في الإنفاق العام، وذلك من خلال عدم نشر تفاصيل الميزانيات والعقود والإنفاق الفعلي بصورة دورية وواضحة، وعدم توفر بيانات مالية تفصيلية ومحدثة بشكل منتظم لجميع مؤسسات الدولة، وهو ما يرتبط بعدد من العوامل أبرزها غياب قوانين فعالة لحرية تداول المعلومات، وضعف الثقافة المؤسسية المرتبطة بالشفافية، والخوف من المساءلة أو كشف التجاوزات، إضافة إلى الاعتماد على أنظمة تقليدية غير رقمية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى إصدار قانون لحرية المعلومات والشفافية المالية، وإلزام المؤسسات بنشر تقارير مالية ربع سنوية، وإنشاء بوابة إلكترونية للإنفاق العام والمشتريات الحكومية، ورقمنة المعاملات المالية الحكومية، ونشر الميزانية العامة كاملة، وإصدار تقارير شهرية للإيرادات والإنفاق بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحسين الإفصاح المالي ورفع مستوى الثقة في إدارة المال العام.

(خ). الإشكالية الثالثة فتتمثل في ضعف الرقابة الداخلية في المؤسسات العامة، نتيجة قصور أنظمة الرقابة الداخلية وعدم اكتشاف المخالفات المالية مبكراً، وهو ما يعود إلى نقص الكفاءات المؤهلة، وضعف استقلال إدارات المراجعة الداخلية، والتدخلات الإدارية والسياسية، وغياب معايير الحوكمة.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تعزيز استقلال وحدات الرقابة الداخلية، وتدريب الكوادر على المعايير الدولية للمراجعة، واعتماد أنظمة إدارة مخاطر ورقابة حديثة، ووضع معايير واضحة للتعيين والإقالة في الوظائف الرقابية بما يسهم في تعزيز النزاهة وتحسين كفاءة الرقابة المالية والإدارية داخل المؤسسات العامة.

(د). **الإشكالية الرابعة** في الفساد المالي والإداري، من خلال انتشار الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ وهدر المال العام، وهو ما يرتبط بضعف إنفاذ القانون، وغياب الردع القضائي السريع، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف الشفافية في العقود والمناقصات.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تفعيل منظومة الإفصاح عن الذمة المالية، وإنشاء نظام إلكتروني للمشتريات والعطاءات، ودعم استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية، وتشديد العقوبات المتعلقة بالفساد المالي، إلى جانب حماية المبلغين والشهود بما يساهم في تعزيز النزاهة والحد من مظاهر الفساد المالي والإداري.

(ذ). **الإشكالية الخامسة** تتمثل في ضعف الشفافية في إدارة الإيرادات السيادية، نتيجة عدم وضوح آليات إدارة وتوزيع الإيرادات النفطية والإيرادات السيادية الأخرى، وهو ما يرتبط بمحدودية الإفصاح عن الإيرادات والتحويلات، وغياب قواعد توزيع عادلة وواضحة، وضعف الرقابة على المؤسسات السيادية، والتدخل السياسي في إدارة الموارد.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى نشر تقارير دورية مفصلة عن الإيرادات النفطية، وإخضاع المؤسسات السيادية لمراجعة مستقلة، واعتماد معايير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، وإنشاء آلية وطنية شفافة لتوزيع الإيرادات بما يعزز العدالة والشفافية في إدارة الموارد السيادية.

(ر). **الإشكالية السادسة** في ضعف المساءلة عن تنفيذ الميزانية، نتيجة ضعف متابعة مدى الالتزام بتنفيذ الميزانية وفق الأهداف المعتمدة، وهو ما يعود إلى غياب مؤشرات الأداء، وضعف التنسيق بين التخطيط والمالية، وعدم وجود تقييم دوري للإنفاق، ومحدودية دور البرلمان والمجتمع المدني.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى التحول نحو موازنة البرامج والأداء، وإعداد تقارير تقييم نصف سنوية وسنوية، وتعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق، وإشراك المجتمع المدني والخبراء في المتابعة بما يساهم في رفع كفاءة الإنفاق العام وتعزيز المساءلة المالية.

(ز). **الإشكالية السابعة** تتمثل في ضعف الشفافية في التعاقدات والمشتريات العامة، من خلال وجود شبهات فساد أو غياب المنافسة العادلة في العقود العامة، وهو ما يرتبط بغياب نظام مشتريات موحد، وضعف الإعلان عن المناقصات، والاستثناءات الواسعة في التعاقد المباشر، وضعف الرقابة اللاحقة. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إنشاء منصة إلكترونية وطنية للمشتريات الحكومية، وتوحيد إجراءات المناقصات والعقود، ونشر العقود الكبرى للعلن، وتفعيل الرقابة المسبقة واللاحقة على التعاقدات بما يعزز الشفافية والمنافسة العادلة في الإنفاق العام.

(س). **الإشكالية الثامنة** في اتساع حجم الاقتصاد الموازي والتهريب وضعف الرقابة على التدفقات المالية، نتيجة صعوبة تتبع الأموال والتحويلات، وهو ما يرتبط بضعف النظام المصرفي، والاعتماد الكبير على النقد، والتهريب والأنشطة غير الرسمية، وضعف الامتثال والجباية الضريبية، واستمرار أزمة السيولة.

وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني والشمول المالي، وتطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال، وتحسين النظام الضريبي وتبسيطه، وتشديد الرقابة على المنافذ والتحويلات بما يسهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الاستقرار المالي.

(ش). **الإشكالية التاسعة** فتتمثل في ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية، نتيجة تأثر بعض الأجهزة الرقابية بالتجاذبات السياسية أو الضغوط الإدارية، وهو ما يعود إلى غياب ضمانات قانونية كافية للاستقلال، والتدخل في التعيينات والإقالات، وضعف الموارد الفنية والمالية.

وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إصدار تشريعات تضمن الاستقلال الإداري والمالي، واعتماد معايير شفافة للتعيين، وحماية القيادات الرقابية من الإغفاء التعسفي، وتوفير ميزانيات مستقلة للأجهزة الرقابية بما يعزز فعالية الرقابة واستقلاليتها.

(ص). **الإشكالية العاشرة** في ضعف المشاركة المجتمعية والوصول إلى المعلومات، نتيجة محدودية مشاركة المواطنين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة على المال العام، وهو ما يرتبط بنقص المعلومات المتاحة، وضعف الثقافة الرقابية المجتمعية، وغياب آليات المشاركة المؤسسية. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة، ونشر البيانات المالية بصيغة مبسطة، ودعم الإعلام الاقتصادي الاستقصائي، وإشراك الجامعات والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة بما يعزز الشفافية والمساءلة المجتمعية.

(ض). **الإشكالية الحادية عشرة** فتتمثل في الاعتماد المفرط على النفط، حيث يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بنسبة تتجاوز 90% من الإيرادات العامة في معظم السنوات، وقد بلغت الإيرادات النفطية خلال النصف الأول من سنة 2025 حوالي 51.1 مليار دينار، وهو ما يرتبط بغياب التنويع الاقتصادي الحقيقي، وضعف القطاعات الإنتاجية البديلة كالصناعة والزراعة والسياحة والخدمات، واعتماد الدولة على الربيع النفطي لتمويل المرتبات والدعم والإنفاق التشغيلي، إضافة إلى ضعف الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تحسين إدارة الإيرادات النفطية ورفع الإفصاح عنها، وإنشاء قواعد شفافة لتوزيع الإنفاق، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وبناء اقتصاد متنوع قائم على الإنتاج، وتطوير قطاعات الطاقة البديلة والصناعة والاقتصاد الرقمي والخدمات اللوجستية بما يسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط.

(ط). الإشكالية الثانية عشرة في تضخم بند المرتبات، حيث بلغ بند المرتبات في سنة 2025 حوالي 73.3 مليار دينار، وهو من أعلى بنود الإنفاق العام، نتيجة التوسع الكبير في التوظيف الحكومي، واستخدام الوظيفة العامة كأداة اجتماعية وسياسية، وضعف الإنتاجية والكفاءة، وغياب التخطيط الوظيفي، وازدواجية بعض المرتبات والوظائف. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى مراجعة قاعدة بيانات المرتبات، ومعالجة الازدواج الوظيفي، وتفعيل الرقم الوطني والرقم الوظيفي الموحد، وإصلاح الخدمة المدنية، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري، وربط الأجور بالإنتاجية، وتنشيط القطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على الوظيفة الحكومية بما يسهم في تحقيق قدر أكبر من الاستفادة المالية وكفاءة الإنفاق العام.

(ظ). الإشكالية الثالثة عشرة في ضعف الإنفاق التنموي، حيث إنه رغم ارتفاع الإيرادات، بلغ الإنفاق التنموي سنة 2025 حوالي 20 مليار دينار فقط، وهو ما يرتبط بارتفاع الإنفاق التشغيلي، وضعف التخطيط الاستراتيجي، والفساد في تنفيذ المشاريع، إضافة إلى توقف العديد من المشاريع بسبب الانقسام السياسي. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى زيادة نسبة الإنفاق التنموي تدريجياً، واعتماد موازنة البرامج والأداء، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع، وإخضاع المشاريع الكبرى للرقابة الفنية والمالية بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتعزيز التنمية المستدامة وتحسين تنفيذ المشاريع العامة.

(ع). الإشكالية الرابعة عشرة فتتمثل في الدعم غير الفعال، حيث بلغ بند الدعم سنة 2025 حوالي 34.5 مليار دينار، بينما يتعرض جزء كبير منه للهدر والتهريب، وهو ما يرتبط بوجود دعم شامل غير موجه، وضعف الرقابة على توزيع الوقود، وانتشار السوق السوداء، واستمرار الفساد والتهريب عبر الحدود. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى تشديد الرقابة على توزيع الوقود، واستخدام منظومات إلكترونية للتتبع، وإصلاح منظومة الدعم تدريجياً، وتوجيه الدعم للفئات المستحقة، والتحول إلى دعم نقدي أو دعم ذكي بشكل تدريجي، وربط الدعم بقاعدة بيانات اجتماعية موحدة بما يسهم في الحد من الهدر وتحسين كفاءة الدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية.

ثانيا : النقاشات والآراء :

- الضبابية المستمرة في الإنفاق العام وتوزيع الإيرادات
- زيادة فرص التهريب وحرف المسار والتهريب المالي
- القصور في الرقابة البرلمانية والعامة على قرارات الإنفاق الهامة
- تعرض التوريد للتلاعب والفساد بشكل أكبر
- انعدام الثقة بين أوساط العامة نظرا لضبابية الادارة المالية

- شفافية اعداد وتنفيذ الموزانة العامة
- الافصاح عن الايرادات العامة وخاصة ايرادات النفط
- وضوح اجراءات الانفاق العام والتعاقدات الحكومية
- تمكين الاجهزة الرقابية من اداء مهامها باستقلالية .
- تُعد أنظمة الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول لحماية المال العام وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، إذ يبدأ الإصلاح المالي من داخل المؤسسات قبل تدخل الأجهزة الرقابية العليا، وفي الحالة الليبية، لا تكمن الإشكالية الرئيسية في نقص التشريعات، بل في ضعف تفعيل الرقابة الداخلية وتحولها في بعض الجهات إلى إجراء شكلي محدود الأثر.
- يُعدّ المراقب المالي والمراجع الداخلي ركيزتين للرقابة الوقائية والكشف المبكر عن المخاطر، غير أن محدودية الاستقلالية وتضارب الاختصاصات والتدخلات التنفيذية تُضعف دورهما وتُفرغ الرقابة من أثرها التصحيحي.
- إن الاعتماد المفرط على الأجهزة الرقابية العليا لمعالجة قصور الرقابة الداخلية يعكس خللاً هيكلياً في المنظومة، إذ تُعالج المخالفات بعد وقوعها بدلاً من منعها وقائياً من المصدر.
- يشهد واقع المساءلة الاقتصادية في ليبيا ضعفاً هيكلياً ناتجاً عن الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار، ما أفرز بيئة مؤسسية محدودة المحاسبة على المستويات التشريعية والتنفيذية والإدارية، وأضعف قدرة الجهات المختصة على الرقابة والمتابعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية.
- يرتبط هذا الوضع بجملة من العوامل المتداخلة، أبرزها الانقسام السياسي والمؤسسي، وتضارب المصالح، وضعف معايير اختيار القيادات، واستمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني، إلى جانب تراكمات ثقافية وسلوكية أضعفت ثقافة النزاهة، وما نتج عن ذلك من قصور في التخطيط الاقتصادي طويل المدى.
- يؤدي ضعف الشفافية والمساءلة في ليبيا إلى اختلالات اقتصادية وإدارية عميقة، تتمثل في ارتفاع مستويات الفساد المالي والإداري نتيجة غياب الرقابة الفعالة، مما يسمح بسوء استخدام الموارد العامة. كما يترتب على ذلك هدر كبير في الموارد الاقتصادية، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على الإيرادات الريعي، ويؤدي ضعف الحوكمة إلى تراجع ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، نتيجة الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة. إضافة إلى ذلك، يحد غياب المساءلة من جاذبية البيئة الاستثمارية، حيث ترتفع المخاطر ويقل تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وتشير المؤشرات الدولية إلى ارتفاع معدلات الفساد في ليبيا، مما يعكس ضرورة إصلاح منظومة الحوكمة وتعزيز آليات الشفافية والمساءلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- تُعد الشفافية والمساءلة الاقتصادية دعامة محورية للحوكمة الرشيدة وكفاءة إدارة الموارد، فيما يؤدي غيابهما إلى إضعاف الثقة العامة وتعطيل مسارات الإصلاح. وفي السياق الليبي، تبرز التحديات السياسية والمؤسسية كعائق رئيسي، مما يجعل تحقيق الإصلاح الاقتصادي رهيناً بإصلاح مؤسسي متكامل وموازٍ.
- يتسم واقع المساءلة الاقتصادية في ليبيا بضعف هيكلي ممتد عبر مختلف المستويات المؤسسية، بما يحدّ من فاعلية الحوكمة والرقابة. ويتجلى ذلك في قصور الرقابة التشريعية، ومحدودية مساءلة السلطة التنفيذية لمؤسساتها، إلى جانب هشاشة آليات المساءلة الداخلية داخل الأجهزة العامة.
- تعود اختلالات المساءلة الاقتصادية في ليبيا إلى تداخل الانقسام السياسي والمؤسسي مع تضارب المصالح، وهيمنة الاعتبارات السياسية والجهوية على معايير الكفاءة. كما يعمّق عدم الاستقرار وتراكم ثقافة التساهل مع التجاوزات، إلى جانب ضعف التخطيط الاقتصادي طويل الأمد، من هشاشة منظومة المساءلة ويقوّض فاعليتها.
- يؤدي غياب الشفافية والمساءلة في ليبيا إلى تفشي الفساد المالي والإداري وهدر الموارد العامة، لا سيما في ظل الطبيعة الريعية للاقتصاد، بما يضعف كفاءة تخصيص الموارد. كما ينعكس ذلك في تآكل ثقة المواطنين، وتدهور مناخ الاستثمار، وتراجع فرص التنمية المستدامة، مع استمرار تصنيف ليبيا ضمن الدول الأعلى عرضة لمخاطر الفساد.
- الواقع المالي الليبي بالأرقام : تشير بيانات مصرف ليبيا المركزي لعام 2025 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة في ليبيا بلغ نحو 136.87 مليار دينار ليبي، مقابل إنفاق عام قُدّر بحوالي 136.8 مليار دينار، ما يعكس حالة من التوازن شبه الكامل بين الإيرادات والمصروفات. وتعتمد المالية العامة الليبية بصورة رئيسية على القطاع النفطي، حيث شكّلت مبيعات النفط نحو 99.6 مليار دينار بما يعادل 72.8% من إجمالي الإيرادات، إضافة إلى إتوات نفطية بقيمة 17.2 مليار دينار بنسبة 12.6%، بينما ظلت مساهمة الضرائب والرسوم الجمركية محدودة للغاية. ويكشف هذا الواقع أن أكثر من 85% من الإيرادات العامة ترتبط بشكل مباشر بالنفط، مما يجعل الاقتصاد الليبي شديد التأثر بتقلبات أسعار النفط أو أي اضطرابات سياسية تؤثر على الإنتاج والتصدير.
- أما على مستوى الإنفاق العام، فقد استحوذت المرتبات على النصيب الأكبر بقيمة 73.3 مليار دينار، أي ما يزيد عن نصف الإنفاق العام بنسبة 53.6%، في حين بلغ بند الدعم نحو 34.5 مليار دينار بنسبة 25.2%. وفي المقابل، لم يتجاوز الإنفاق التنموي 20 مليار دينار بنسبة 14.6% فقط، وهو ما يعكس محدودية الإنفاق الموجّه للتنمية والاستثمار مقارنة بحجم الموارد المتاحة، واستمرار هيمنة الإنفاق التشغيلي والاستهلاكي على هيكل الميزانية العامة للدولة.

1. **التوصية الأولى في توحيد الإطار المؤسسي المالي والرقابي،** من خلال العمل على توحيد المؤسسات المالية والرقابية ضمن إطار وطني موحد يضمن توحيد القرار المالي وتقليل الازدواجية، وذلك عبر تشكيل لجنة وطنية عليا لتوحيد المؤسسات المالية، وإعداد خطة مرحلية لتوحيد الهياكل والإجراءات، وتوحيد الدورة المستندية والإجراءات المالية، واعتماد نظام محاسبي حكومي موحد، إلى جانب توحيد التقارير المالية الدورية بين المؤسسات بما يساهم في تعزيز كفاءة الإدارة المالية وتحسين التنسيق والرقابة على المال العام.
2. **التوصية الثانية في إنشاء منصة وطنية موحدة للبيانات المالية العامة،** من خلال إنشاء قاعدة بيانات مركزية تضم بيانات الإيرادات والإنفاق والدين العام والمشاريع والحسابات الحكومية، وذلك عبر إنشاء مركز وطني للمعلومات المالية، والربط الإلكتروني بين وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي والأجهزة الرقابية والمؤسسات السيادية، وتحديث البيانات بصورة دورية وآلية، واعتماد معايير موحدة لتبادل البيانات، إلى جانب تأمين المنصة إلكترونياً لضمان سلامة المعلومات بما يساهم في تعزيز الشفافية ودقة البيانات المالية وتحسين كفاءة إدارة المال العام.
3. **التوصية الثالثة فتتمثل في تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية والرقابية،** من خلال إنشاء آلية تنسيق مؤسسية دائمة بين الجهات المالية والرقابية لضمان تبادل المعلومات وتوحيد القرارات، وذلك عبر تشكيل لجنة تنسيق مالية عليا تضم وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، وعقد اجتماعات دورية لتبادل البيانات، وإصدار تقارير مشتركة دورية، وتحديد الاختصاصات بوضوح لمنع التضارب بما يساهم في رفع مستوى التنسيق المؤسسي وتعزيز فعالية الرقابة المالية.
4. **التوصية الرابعة في توحيد معايير إعداد التقارير المالية،** من خلال اعتماد معايير وطنية موحدة لإعداد وإصدار التقارير المالية الحكومية، وذلك عبر إعداد دليل موحد للتقارير المالية، وتدريب الموظفين على المعايير الدولية، وإلزام الجهات العامة بالنماذج الموحدة، وإجراء مراجعة دورية لجودة التقارير المالية بما يساهم في تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز موثوقية البيانات والتقارير الحكومية.
5. **التوصية الخامسة فتتمثل في إصدار قانون حرية المعلومات والشفافية المالية،** من خلال إقرار إطار قانوني يلزم المؤسسات العامة بنشر المعلومات المالية وإتاحتها للمواطنين، وذلك عبر إعداد مشروع قانون متكامل لحرية المعلومات، وتحديد البيانات الواجب نشرها إلزامياً، ووضع عقوبات لعدم الإفصاح، وإنشاء وحدة مختصة بمتابعة تنفيذ القانون بما يعزز الشفافية ويضمن الحق في الوصول إلى المعلومات المالية.

6. **التوصية السادسة في إلزام المؤسسات بنشر التقارير المالية الدورية**، من خلال إلزام كافة الجهات العامة بنشر تقارير دورية عن الإيرادات والمصروفات والعقود ونسب تنفيذ الميزانية، وذلك عبر إصدار قرار حكومي ملزم بالنشر الدوري، وتحديد نموذج موحد للتقارير، ونشر التقارير عبر المواقع الرسمية، وإخضاع التقارير للمراجعة الرقابية بما يسهم في تعزيز الإفصاح المالي ورفع مستوى الشفافية والمساءلة العامة.

7. **التوصية السابعة في إنشاء بوابة إلكترونية للإنفاق العام والمشتريات**، من خلال تطوير منصة إلكترونية موحدة تتيح الاطلاع على الإنفاق العام والعقود الحكومية، وذلك عبر إنشاء بوابة وطنية للشفافية المالية، ونشر بيانات المناقصات والعقود والمشتريات والمدفوعات الحكومية، وتحديث البيانات بشكل شهري، وتوفير إمكانية الوصول المفتوح للبيانات بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحسين الرقابة على الإنفاق العام.

8. **التوصية الثامنة فتتمثل في رقمنة الإدارة والمعاملات المالية الحكومية**، من خلال التحول من الأنظمة التقليدية إلى أنظمة رقمية متكاملة للإدارة المالية، وذلك عبر تطبيق نظام مالي إلكتروني موحد، ورقمنة المدفوعات الحكومية، والربط الإلكتروني بين المؤسسات، وتدريب الكوادر على الأنظمة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني للبيانات المالية بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المالية وتحسين دقة وسرعة الإجراءات الحكومية.

9. **التوصية التاسعة في تعزيز الشفافية في إعداد الميزانية العامة**، من خلال نشر الميزانية العامة بشكل تفصيلي ومبسط يوضح أوجه الإنفاق والإيرادات، وذلك عبر نشر مشروع الميزانية قبل اعتمادها، وإصدار تقارير شهرية للإيرادات والإنفاق، وإعداد نسخة مبسطة للمواطنين، وعقد جلسات استماع ومشاورات عامة حول الميزانية بما يعزز المشاركة المجتمعية ويرفع مستوى الشفافية المالية.

10. **التوصية العاشرة فتتمثل في تعزيز استقلال وحدات الرقابة الداخلية**، من خلال منح إدارات الرقابة الداخلية استقلالاً إدارياً وفنياً يضمن حياديتها، وذلك عبر تعديل اللوائح المنظمة للرقابة الداخلية، وربط إدارات المراجعة العليا مباشرة بالإدارة العليا أو مجالس الإدارة، ومنع التدخل في عمل المفتشين والمراجعين، وتوفير ميزانيات تشغيل مستقلة لوحدات الرقابة بما يعزز فعالية الرقابة الداخلية واستقلاليتها.

11. **التوصية الحادية عشرة في تطوير قدرات الكوادر الرقابية**، من خلال رفع كفاءة العاملين في الرقابة الداخلية وفق المعايير الدولية الحديثة، وذلك عبر تنفيذ برامج تدريب تخصصية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الرقابية، واعتماد شهادات مهنية للمراجعين، وإعداد أدلة عمل وإجراءات رقابية حديثة بما يسهم في تعزيز كفاءة الأداء الرقابي وتطوير القدرات المؤسسية.

12. **التوصية الثانية عشرة فتمثل في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة، من خلال** اعتماد منهج رقابي قائم على تقييم المخاطر والحوكمة المؤسسية، وذلك عبر إنشاء وحدات لإدارة المخاطر، وإعداد خرائط للمخاطر المالية والإدارية، وتطبيق مؤشرات إنذار مبكر للمخالفات، وربط الرقابة بالتخطيط المؤسسي بما يسهم في تعزيز الرقابة الاستباقية وتحسين كفاءة الإدارة المؤسسية.

13. **التوصية الثالثة عشرة في تنظيم آليات التعيين والإقالة في الوظائف الرقابية، من خلال** وضع معايير شفافة ومهنية لشغل الوظائف الرقابية، وذلك عبر اعتماد شروط مهنية واضحة للتعين، ومنع الإقالة التعسفية، وإنشاء لجان مستقلة للاختيار والتقييم، واعتماد مبدأ الكفاءة والخبرة بما يعزز استقلالية الوظائف الرقابية ويرفع مستوى النزاهة المهنية.

14. **التوصية الرابعة عشرة فتمثل في تفعيل منظومة الإفصاح عن الذمة المالية، من خلال** إلزام كبار المسؤولين والقيادات التنفيذية بالإفصاح الدوري عن الذمة المالية، وذلك عبر إصدار تشريع منظم للإفصاح المالي، وإنشاء قاعدة بيانات للذمم المالية، وإجراء مراجعات دورية للإقرارات، وفرض عقوبات على الإخفاء أو التضليل بما يسهم في تعزيز النزاهة والحد من الفساد المالي والإداري.

15. **التوصية الخامسة عشرة في إنشاء نظام إلكتروني للمشتريات والعطاءات، من خلال** رقمنة عمليات التعاقد والمشتريات الحكومية لضمان الشفافية والمنافسة العادلة، وذلك عبر إنشاء منصة وطنية للمناقصات، ونشر جميع العطاءات والعقود إلكترونياً، وتوحيد إجراءات التعاقد، وتقليل التعاقد المباشر إلا في حالات استثنائية، وتمكين الأجهزة الرقابية من الوصول الفوري للبيانات بما يعزز الشفافية ويحد من شبهات الفساد في العقود العامة.

16. **التوصية السادسة عشرة فتمثل في تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية، من خلال** ضمان استقلال الجهات الرقابية والقضائية عن التأثيرات السياسية والإدارية، وذلك عبر تعديل القوانين المنظمة للاستقلال المؤسسي، وتوفير ميزانيات مستقلة، وحماية العاملين في الأجهزة الرقابية، ومنع التدخل في التحقيقات والقضايا المالية بما يعزز سيادة القانون ويرفع كفاءة الرقابة والمساءلة.

17. **التوصية السابعة عشرة في تشديد العقوبات على جرائم الفساد المالي، من خلال تعزيز** الردع القانوني لجرائم الرشوة واستغلال النفوذ وهدر المال العام، وذلك عبر تحديث التشريعات الجنائية المتعلقة بالفساد، وتسريع إجراءات التقاضي، وإنشاء دوائر قضائية متخصصة بالفساد، وتفعيل استرداد الأموال والأصول المنهوبة بما يسهم في الحد من الجرائم المالية وتعزيز النزاهة والشفافية.

18. **التوصية الثامنة عشرة فتمثل في حماية المبلغين والشهود، من خلال إنشاء منظومة قانونية وأمنة لحماية المبلغين عن الفساد، وذلك عبر إصدار قانون لحماية المبلغين، وإنشاء قنوات آمنة وسرية للإبلاغ، وتوفير حماية قانونية ووظيفية للمبلغين، ومنع أي إجراءات انتقامية ضدهم بما يسهم في تعزيز مكافحة الفساد وتشجيع الإبلاغ عن المخالفات المالية والإدارية.**

19. **التوصية التاسعة عشرة في تعزيز الإفصاح عن الإيرادات النفطية والسيادية، من خلال إلزام المؤسسات السيادية بنشر بيانات تفصيلية ودورية حول الإيرادات النفطية وأوجه توزيعها واستخدامها، وذلك عبر إصدار تقارير شهرية وربع سنوية عن الإيرادات والتحويلات، ونشر بيانات الإنتاج والتصدير والإيرادات النفطية، وتوحيد نماذج التقارير المالية للمؤسسات السيادية، وإنشاء منصة إلكترونية للإفصاح المالي السيادي، وتمكين الجهات الرقابية من الوصول المباشر للبيانات بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحسين إدارة الموارد السيادية.**

20. **التوصية العشرون فتمثل في إخضاع المؤسسات السيادية للمراجعة المستقلة، من خلال إجراء مراجعات مالية وفنية دورية مستقلة للمؤسسات السيادية لضمان النزاهة والشفافية، وذلك عبر تكليف جهات رقابية ومراجعين مستقلين بالمراجعة السنوية، ونشر نتائج المراجعات للرأي العام، ووضع آلية لمتابعة تنفيذ الملاحظات والتوصيات، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات السيادية والأجهزة الرقابية بما يسهم في رفع كفاءة الرقابة وتعزيز الثقة في الإدارة المالية للمؤسسات السيادية.**

21. **التوصية الحادية والعشرون في اعتماد معايير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، من خلال موازنة إدارة قطاع النفط والغاز مع المعايير الدولية للشفافية والإفصاح، وذلك عبر تشكيل لجنة وطنية لتطبيق معايير EITI، وإعداد تقارير مطابقة للمعايير الدولية، وإشراك المجتمع المدني والخبراء في عملية المتابعة، وتطوير قواعد الإفصاح المتعلقة بالعقود والإيرادات النفطية بما يعزز الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية.**

22. **التوصية الثانية والعشرون فتمثل في إنشاء آلية وطنية شفافة لتوزيع الإيرادات، من خلال وضع إطار وطني واضح وعادل لتوزيع الإيرادات العامة بين أبواب الإنفاق والمناطق المختلفة، وذلك عبر إعداد معايير موضوعية لتوزيع الموارد، وربط التوزيع بمؤشرات التنمية والكثافة السكانية والاحتياجات، ونشر تفاصيل التوزيع المالي بصورة دورية، وإخضاع آلية التوزيع للرقابة البرلمانية والرقابية بما يسهم في تحقيق العدالة وتعزيز كفاءة توزيع الموارد العامة.**

23. **التوصية الثالثة والعشرون في التحول إلى موازنة البرامج والأداء، من خلال ربط الإنفاق العام بالأهداف والنتائج الفعلية بدل الاقتصار على البنود التقليدية، وذلك عبر تطوير نظام**

إعداد الميزانية على أساس البرامج، وتحديد مؤشرات أداء لكل جهة عامة، وتدريب الكوادر المالية والتخطيطية، وربط التمويل بمستوى الإنجاز الفعلي بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين الأداء المؤسسي.

24. **التوصية الرابعة والعشرون فتتمثل في إعداد تقارير تقييم دورية لتنفيذ الميزانية، من خلال إعداد تقارير نصف سنوية وسنوية تقيس مستوى تنفيذ الإنفاق ومدى تحقيق الأهداف، وذلك عبر وضع نماذج موحدة لتقييم الأداء المالي، وإلزام الجهات العامة بتقديم تقارير دورية، ونشر نتائج التقييم للجهات الرقابية والتشريعية، ومراجعة الانحرافات المالية ومعالجتها بما يعزز المساءلة ويرفع كفاءة إدارة الميزانية العامة.**

25. **التوصية الخامسة والعشرون في تعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام، من خلال تفعيل الدور الرقابي للسلطة التشريعية في متابعة تنفيذ الميزانية العامة، وذلك عبر عقد جلسات دورية لمناقشة تقارير الإنفاق، واستدعاء الجهات التنفيذية للمساءلة، ودعم اللجان المالية والفنية بالخبرات المتخصصة، وتمكين البرلمان من الوصول الكامل للبيانات المالية بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة المالية.**

26. **التوصية السادسة والعشرون فتتمثل في إشراك المجتمع المدني والخبراء في متابعة الميزانية، من خلال توسيع المشاركة المجتمعية في تقييم الإنفاق العام والسياسات المالية، وذلك عبر تنظيم جلسات استماع عامة حول الميزانية، ودعم المبادرات الرقابية المجتمعية، وإشراك الجامعات والخبراء الاقتصاديين، ونشر نسخ مبسطة من الميزانية للمواطنين بما يعزز المشاركة المجتمعية ويرفع مستوى الشفافية في إدارة المال العام.**

27. **التوصية السابعة والعشرون في إنشاء منصة إلكترونية وطنية للمشتريات الحكومية، من خلال تطوير نظام إلكتروني موحد لإدارة جميع المناقصات والعقود الحكومية، وذلك عبر رقمنة إجراءات الطرح والترسية والتعاقد، ونشر المناقصات إلكترونياً بصورة علنية، وتمكين الشركات من التقديم إلكترونياً، وربط المنصة بالأجهزة الرقابية بما يسهم في تعزيز الشفافية ورفع كفاءة إدارة المشتريات العامة.**

28. **التوصية الثامنة والعشرون فتتمثل في توحيد إجراءات المناقصات والعقود، من خلال اعتماد إطار موحد وشفاف ينظم جميع عمليات الشراء والتعاقد الحكومي، وذلك عبر إعداد دليل وطني موحد للمشتريات، وتقليل الاستثناءات في التعاقد المباشر، وتوحيد نماذج العقود والمواصفات، وتدريب لجان العطاءات والمشتريات بما يعزز النزاهة والمنافسة العادلة في التعاقدات الحكومية.**

29. التوصية التاسعة والعشرون في تعزيز الشفافية في العقود الكبرى، من خلال إلزام الجهات العامة بنشر العقود والمشروعات الكبرى للرأي العام، وذلك عبر نشر ملخصات العقود الكبرى إلكترونياً، والإفصاح عن قيمة العقود والشركات المنفذة، ونشر نسب الإنجاز والتعديلات التعاقدية، وإخضاع العقود الكبرى للمراجعة المسبقة بما يسهم في تعزيز الشفافية والحد من شبهات الفساد في المشروعات العامة.

30. التوصية الثلاثون فتتمثل في تفعيل الرقابة المسبقة واللاحقة على التعاقدات، من خلال تعزيز دور الأجهزة الرقابية في مراجعة العقود قبل التنفيذ وبعده، وذلك عبر إخضاع العقود الكبرى للمراجعة القانونية والمالية، وإجراء تدقيق دوري على تنفيذ العقود، وتقييم الأداء الفني والمالي للمشروعات، وإحالة المخالفات للجهات المختصة بما يعزز كفاءة الرقابة ويحسن جودة تنفيذ المشروعات العامة.

31. التوصية الحادية والثلاثون في تعزيز الدفع الإلكتروني والشمول المالي، من خلال تقليل الاعتماد على النقد وتوسيع استخدام الخدمات المصرفية الرقمية، وذلك عبر تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، وتشجيع فتح الحسابات المصرفية، وإلزام بعض المعاملات بالدفع الإلكتروني، وتحسين البنية التحتية الرقمية للمصارف بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتقليل الاقتصاد النقدي غير الرسمي.

32. التوصية الثانية والثلاثون فتتمثل في تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال والتهريب، من خلال تعزيز الرقابة على التدفقات المالية والتحويلات المشبوهة، وذلك عبر تحديث أنظمة الرقابة المالية، وضمان استقلالية وحدة المعلومات المالية الليبية تشغيلياً ومالياً، واعتماد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المعايير الدولية، وتعزيز التعاون بين الأجهزة الأمنية والمالية، وتطوير قواعد بيانات التحويلات المالية. كما تشمل آليات التنفيذ إلزام مصرف ليبيا المركزي بتطوير وتحديث أدلة العمل والإجراءات الرقابية الخاصة بمتابعة التحويلات المالية الداخلية والخارجية بما يتوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي **FATF** ومبادئ الامتثال وإدارة المخاطر المعتمدة دولياً، بما يعزز كفاءة التتبع والرقابة والشفافية المالية، إضافة إلى تفعيل وتعزيز وحدات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتطوير آليات الرقابة على التحويلات المشبوهة المرتبطة بمنظومة الاعتمادات المستندية الخاصة بالجهات العامة، وتعزيز إجراءات العناية الواجبة والتحقق من المستفيد الحقيقي ومصادر الأموال. كما تتضمن التوصية تطوير أداء إدارة الرقابة على المصارف والنقد من خلال تعزيز منظومات التفتيش المكتبي والميداني على المصارف التجارية، واعتماد منهجية الرقابة المبنية على المخاطر وفق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والممارسات الدولية الحديثة، إلى جانب تفعيل وتطوير

منظومة إدارة المخاطر المؤسسية والمصرفية بما يشمل مخاطر التشغيل والامتثال والسيولة والمخاطر الائتمانية ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفق الأطر الدولية لإدارة المخاطر بما يضمن تعزيز الاستقرار المالي ورفع كفاءة الرقابة والحوكمة داخل القطاع المصرفي.

33. **التوصية الثالثة والثلاثون في إصلاح النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات، من خلال تحسين الامتثال الضريبي وتقليل التهرب الضريبي، وذلك عبر رقمنة الإدارة الضريبية، وتبسيط إجراءات التسجيل والسداد، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعزيز الرقابة على الأنشطة غير الرسمية بما يسهم في رفع كفاءة النظام الضريبي وتعزيز الإيرادات العامة للدولة.**

34. **التوصية الرابعة والثلاثون فتتمثل في تشديد الرقابة على المنافذ والتحويلات، من خلال تعزيز الرقابة الجمركية والمالية على الحدود والمنافذ، وذلك عبر تطوير أنظمة التفتيش الجمركي، واستخدام أنظمة تتبع إلكترونية، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجمركية، ومكافحة التهريب عبر المنافذ البرية والبحرية بما يسهم في الحد من التهريب وتعزيز الرقابة على التدفقات المالية والتجارية.**

35. **التوصية الخامسة والثلاثون في إصدار تشريعات تضمن الاستقلال الإداري والمالي، من خلال تعزيز الحماية القانونية لاستقلال الأجهزة الرقابية، وذلك عبر تعديل القوانين المنظمة للأجهزة الرقابية، ومنح الأجهزة ميزانيات مستقلة، ومنع التدخل التنفيذي في أعمال الرقابة، وتنظيم العلاقة بين الأجهزة الرقابية والسلطات الأخرى بما يعزز استقلالية الأجهزة الرقابية ويرفع كفاءة أدائها.**

36. **التوصية السادسة والثلاثون فتتمثل في اعتماد معايير شفافة للتعين في المناصب الرقابية، من خلال ضمان اختيار القيادات الرقابية وفق الكفاءة والخبرة والنزاهة، وذلك عبر وضع شروط مهنية واضحة للتعين، وتشكيل لجان مستقلة للاختيار، واعتماد معايير النزاهة والخبرة، ومنع التعيينات القائمة على المحاصصة بما يسهم في تعزيز الحوكمة وترسيخ مبادئ الكفاءة والاستقلالية داخل المؤسسات الرقابية.**

37. **التوصية السابعة والثلاثون تركز تدعو حماية القيادات الرقابية من الإعفاء التعسفي، وذلك من خلال توفير ضمانات قانونية لاستقرار القيادات الرقابية أثناء أداء مهامها بما يعزز استقلالية الأجهزة الرقابية ويحميها من الضغوط والتدخلات، ويتم تنفيذ ذلك عبر تحديد حالات الإعفاء قانونياً، واشتراط إجراءات قانونية واضحة للإقالة، وتمكين القضاء من الرقابة على قرارات الإعفاء، إضافة إلى حماية العاملين من الضغوط السياسية، بما يضمن استقرار العمل الرقابي وتعزيز النزاهة والحياد المؤسسي.**

38. التوصية الثامنة والثلاثون تدعو إلى دعم القدرات الفنية والمالية للأجهزة الرقابية من خلال رفع كفاءة الأجهزة الرقابية وتمكينها تقنياً ومالياً بما يعزز قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وفعالية، ويتم تنفيذ ذلك عبر توفير ميزانيات تشغيل كافية، وتدريب الكوادر الرقابية، وتحديث الأنظمة والأدوات التقنية، إضافة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات، بما يسهم في تطوير الأداء الرقابي ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية والفنية للأجهزة الرقابية.

39. التوصية التاسعة والثلاثون تدعو إلى تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة بسبب ضعف المشاركة المجتمعية والوصول إلى المعلومات، وذلك من خلال توسيع إتاحة المعلومات العامة للمواطنين والمؤسسات بما يعزز الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية، ويتم تنفيذ ذلك عبر إصدار سياسات واضحة للبيانات المفتوحة، ونشر المعلومات الحكومية بصورة دورية، وتسهيل الوصول الإلكتروني للبيانات، إضافة إلى تطوير منصات حكومية تفاعلية، بما يسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع وتحسين الوصول إلى المعلومات العامة.

40. التوصية الأربعون تدعو إلى نشر البيانات المالية بصيغة مبسطة للمواطنين من خلال تبسيط المعلومات المالية بما يسهل فهمها ومتابعتها من قبل الرأي العام ويعزز الرقابة المجتمعية على المال العام، ويتم تنفيذ ذلك عبر إعداد نسخة مبسطة من الميزانية العامة، واستخدام الرسوم البيانية والمؤشرات التوضيحية، ونشر تقارير توعوية دورية، إضافة إلى ترجمة البيانات إلى لغة مبسطة وواضحة، بما يسهم في رفع الوعي المالي وتعزيز الشفافية والمساءلة المجتمعية.

41. التوصية الواحدة والأربعون تدعو إلى دعم الإعلام الاقتصادي الاستقصائي من خلال تعزيز دور الإعلام في كشف قضايا الفساد ومتابعة الإنفاق العام بما يسهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة، ويتم تنفيذ ذلك عبر توفير المعلومات للصحفيين، وحماية الصحفيين العاملين في قضايا الفساد، وتنظيم برامج تدريب للإعلام الاقتصادي، إضافة إلى تشجيع الصحافة الاستقصائية المتخصصة، بما يعزز قدرة وسائل الإعلام على متابعة القضايا الاقتصادية والمالية وكشف التجاوزات والفساد بصورة مهنية وفعالة.

42. التوصية الثانية والأربعون تدعو إلى إشراك الجامعات والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة من خلال توسيع مساهمة المؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في الرقابة والتقييم بما يعزز المشاركة المجتمعية وجودة صنع القرار، ويتم تنفيذ ذلك عبر تنظيم جلسات حوار ومشاورات عامة، وإشراك الخبراء في إعداد الدراسات والتقييمات، ودعم المبادرات الرقابية المجتمعية، إضافة إلى إنشاء شراكات بين الحكومة والجامعات ومراكز البحوث، بما يسهم في تطوير السياسات العامة وتعزيز الرقابة المجتمعية والمؤسسية.

43. التوصية الثالثة والأربعون تدعو إلى إعداد استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي بسبب

الاعتماد المفرط على النفط، وذلك من خلال وضع استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وتطوير القطاعات الإنتاجية البديلة بما يعزز الاستدامة الاقتصادية، ويتم تنفيذ ذلك عبر إعداد خطة اقتصادية وطنية متعددة السنوات، وتحديد القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات والاقتصاد الرقمي، وتخصيص جزء من الإيرادات النفطية لتمويل مشاريع التنويع الاقتصادي، وإنشاء صندوق وطني لدعم التنويع الاقتصادي، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص والجامعات والخبراء في إعداد الاستراتيجية، بما يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً واستقراراً.

44. التوصية الرابعة والأربعون تدعو إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار

المنتج من خلال تعزيز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة باعتبارها محركاً للتنمية وتوليد فرص العمل بما يدعم الاقتصاد الوطني، ويتم تنفيذ ذلك عبر إنشاء برامج تمويل ميسرة للمشروعات الإنتاجية، وتقديم حوافز ضريبية وجمركية للاستثمار، وإنشاء حاضنات أعمال ومراكز ريادة أعمال، وتبسيط إجراءات الترخيص والاستثمار، إضافة إلى دعم الصناعات الوطنية والمنتجات المحلية، بما يسهم في تعزيز الإنتاج المحلي وخلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام.

45. التوصية الخامسة والأربعون في تحسين إدارة الإيرادات النفطية وتعزيز الشفافية، من

خلال رفع كفاءة إدارة الإيرادات النفطية وضمان استخدامها وفق أولويات تنمية واضحة، وذلك عبر نشر تقارير دورية للإيرادات النفطية وأوجه الإنفاق، واعتماد قواعد شفافة لتوزيع الموارد العامة، وإخضاع الإيرادات النفطية للرقابة والتدقيق المستقل، وتعزيز دور الأجهزة الرقابية في متابعة الإنفاق النفطي بما يسهم في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة إدارة الموارد السيادية.

46. التوصية السادسة والأربعون فتمثل في تطوير قطاعات الاقتصاد البديل، من خلال

الاستثمار في القطاعات القادرة على تحقيق قيمة مضافة وتنويع مصادر الدخل الوطني، وذلك عبر تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، وإنشاء مناطق صناعية ولوجستية متخصصة، ودعم التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية للسياحة والخدمات، وتشجيع الشراكات مع المستثمرين الدوليين بما يسهم في بناء اقتصاد متنوع وتقليل الاعتماد على النفط.

47. التوصية السابعة والأربعون في إصلاح منظومة الوظيفة العامة بسبب تضخم بند

المرتبات، من خلال إعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة بما يحقق الكفاءة والاستدامة المالية، وذلك عبر مراجعة وتحديث قاعدة بيانات الموظفين، وتفعيل الرقم الوطني والرقم الوظيفي الموحد، ومعالجة الازدواج الوظيفي والمرتبات الوهمية، وإجراء تقييم شامل للاحتياجات الوظيفية، ووضع

سقوف وضوابط للتوظيف الحكومي بما يسهم في تحسين كفاءة الجهاز الإداري والحد من التضخم الوظيفي.

48. التوصية الثامنة والأربعون فتمثل في ربط الأجور بالإنتاجية والكفاءة، من خلال

إصلاح نظام المرتبات بما يعزز الأداء ويحد من التضخم الوظيفي، وذلك عبر إعداد نظام تقييم أداء دوري للموظفين، وربط الحوافز والترقيات بالإنتاجية، ومراجعة هيكل المرتبات والمزايا، وتطوير برامج التدريب والتأهيل الوظيفي بما يعزز الكفاءة ويرفع مستوى الأداء المؤسسي.

49. التوصية التاسعة والأربعون في إعادة هيكلة الجهاز الإداري، من خلال تقليص التضخم

الإداري وتحسين توزيع الموارد البشرية داخل المؤسسات، وذلك عبر دمج الإدارات المتشابهة، وإعادة توزيع الموظفين وفق الاحتياجات، وتطوير الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة، والتوسع في الخدمات الإلكترونية لتقليل التكسب الإداري بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة العامة وتحسين استخدام الموارد البشرية.

50. التوصية الخمسون فتمثل في تنشيط القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الوظيفة

الحكومية، من خلال خلق بيئة اقتصادية تشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص والإنتاجي، وذلك عبر تقديم حوافز للاستثمار الخاص، ودعم ريادة الأعمال والمشاريع الناشئة، وتوفير برامج تدريب مهني للشباب، وتحسين بيئة الأعمال والتشريعات الاقتصادية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

51. التوصية الحادية والخمسون في زيادة مخصصات الإنفاق التنموي، من خلال إعادة

توجيه جزء أكبر من الميزانية العامة نحو مشاريع التنمية والخدمات الأساسية، وذلك عبر وضع حد أدنى لنسبة الإنفاق التنموي في الميزانية، ومراجعة أولويات الإنفاق العام، وتقليل المصروفات التشغيلية غير الضرورية، وتخصيص موارد إضافية للبنية التحتية والخدمات بما يعزز التنمية المستدامة ويحسن جودة الخدمات العامة.

52. التوصية الثانية والخمسون فتمثل في اعتماد موازنة البرامج والأداء، من خلال ربط

الإنفاق التنموي بالأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء، وذلك عبر إعداد مؤشرات أداء للمشاريع التنموية، وربط التمويل بمستوى الإنجاز، وإجراء تقييم دوري للأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، وتدريب الكوادر المالية والتخطيطية على موازنة الأداء بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق وتحسين نتائج التنمية.

53. التوصية الثالثة والخمسون في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع التنموية، من خلال

تطوير منظومة وطنية موحدة لحصر ومتابعة المشاريع العامة، وذلك عبر تسجيل جميع المشاريع الحكومية إلكترونياً، ومتابعة نسب الإنجاز والتكلفة الزمنية والمالية، وربط قاعدة البيانات بالأجهزة

الرقابية، ونشر معلومات المشاريع الكبرى للرأي العام بما يعزز الشفافية ويرفع كفاءة متابعة المشروعات العامة.

54. **التوصية الرابعة والخمسون فتمثل في تعزيز الرقابة الفنية والمالية على المشاريع،** من خلال تقوية الرقابة على تنفيذ المشاريع للحد من الفساد والهدر المالي، وذلك عبر إخضاع المشاريع الكبرى للتدقيق المسبق واللاحق، وتشكيل لجان فنية مستقلة للتقييم، وإجراء مراجعات دورية للتكلفة والجودة، وتفعيل المساءلة القانونية للمخالفات بما يسهم في تحسين جودة تنفيذ المشاريع وتعزيز النزاهة المالية والإدارية.

55. **التوصية الخامسة والخمسون في إصلاح منظومة الدعم تدريجياً،** من خلال إعادة هيكلة الدعم لضمان وصوله للفئات المستحقة وتقليل الهدر المالي، وذلك عبر إعداد خطة تدريجية لإصلاح الدعم، وتقييم أثر الإصلاحات على الفئات الاجتماعية، وتنفيذ برامج حماية اجتماعية موازية، وتوعية المواطنين بأهداف الإصلاح بما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين كفاءة الإنفاق على الدعم.

56. **التوصية السادسة والخمسون فتمثل في تطوير منظومة إلكترونية لتوزيع الوقود والدعم،** من خلال استخدام أنظمة رقمية لتتبع توزيع الوقود والسلع المدعومة، وذلك عبر تطبيق منظومات إلكترونية لتوزيع الوقود، واستخدام بطاقات ذكية أو منظومات رقم وطني، وربط محطات الوقود بمنظومة مركزية، ومراقبة حركة التوزيع إلكترونياً بما يسهم في الحد من التهريب والهدر وتعزيز الرقابة على منظومة الدعم.

57. **التوصية السابعة والخمسون في توجيه الدعم للفئات المستحقة،** من خلال الانتقال من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه وفق معايير اجتماعية واقتصادية واضحة، وذلك عبر إنشاء قاعدة بيانات اجتماعية موحدة، وتحديد الفئات المستحقة وفق معايير الدخل والحالة الاجتماعية، وربط منظومة الدعم بالرقم الوطني، ومراجعة بيانات المستفيدين بصورة دورية بما يسهم في تحسين كفاءة الدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية.

58. **التوصية الثامنة والخمسون في مكافحة تهريب الوقود والفساد المرتبط بالدعم،** من خلال تعزيز الرقابة على منظومة الوقود والدعم لمنع التهريب والهدر، وذلك عبر تشديد الرقابة على المنافذ الحدودية، وتعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والرقابية، واستخدام أنظمة تتبع إلكترونية للشحنات، وتشديد العقوبات على جرائم التهريب والفساد بما يسهم في الحد من الهدر المالي وتعزيز كفاءة منظومة الدعم والرقابة على توزيع الوقود.

59. **التوصية التاسعة والخمسون فتمثل في دراسة التحول التدريجي إلى الدعم النقدي أو الدعم الذكي،** من خلال تصميم منظومة دعم حديثة تحقق العدالة والكفاءة المالية، وذلك عبر تنفيذ

مشاريع تجريبية للدعم النقدي، وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي قبل التوسع، وتطوير البنية الرقمية للمدفوعات، وضمان وجود شبكات حماية اجتماعية فعالة بما يساهم في تحسين كفاءة الدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستدامة المالية.

1.6 الاسس المنطقية التي افضت الى هذه التوصيات

1. **التوصية الأولى في توحيد الإطار المؤسسي المالي والرقابي**، استناداً إلى أن الانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القرار المالي أدبا إلى ازدواجية الإنفاق وتضارب البيانات المالية وضعف القدرة على إعداد سياسات مالية موحدة، الأمر الذي انعكس سلباً على الشفافية والاستقرار المالي. وتبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن توحيد المؤسسات المالية والرقابية يمثل الأساس لأي إصلاح مالي حقيقي، ويضمن وجود مرجعية مالية موحدة قادرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة، بما يساهم في توحيد البيانات المالية، وتقليل الازدواجية والهدر، وتعزيز الاستقرار المالي والمؤسسي، ورفع كفاءة الرقابة والحوكمة.

2. **التوصية الثانية فتتمثل في إنشاء منصة وطنية موحدة للبيانات المالية العامة**، استناداً إلى أن المؤسسات العامة تعاني من تشتت البيانات وعدم تكاملها، مما يصعب عملية المتابعة والرقابة واتخاذ القرار المالي السليم. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن وجود قاعدة بيانات مالية مركزية يساهم في تحسين الشفافية ودقة المعلومات وسرعة الوصول إليها، بما يؤدي إلى تحسين جودة البيانات المالية، وتسهيل الرقابة والتحليل المالي، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات، ودعم اتخاذ القرار الاقتصادي.

3. **التوصية الثالثة في تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية والرقابية**، استناداً إلى أن ضعف التنسيق بين الجهات المالية والرقابية يؤدي إلى تضارب الاختصاصات وضعف تبادل المعلومات وتأخر اكتشاف المخالفات. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن التنسيق المؤسسي يعزز فعالية الرقابة ويمنع تضارب القرارات المالية، بما يساهم في تحسين تبادل المعلومات، ورفع كفاءة الرقابة المالية، وتقليل التضارب المؤسسي، وتسريع معالجة المخالفات.

4. **التوصية الرابعة فتتمثل في توحيد معايير إعداد التقارير المالية**، استناداً إلى أن اختلاف أساليب إعداد التقارير المالية يضعف القدرة على المقارنة والتحليل ويؤثر على مصداقية البيانات الحكومية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن المعايير الموحدة تضمن دقة وشفافية التقارير المالية وقابليتها للمراجعة والمقارنة، بما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الثقة في البيانات الحكومية، وتسهيل التدقيق والمراجعة، ودعم الشفافية المالية.

5. **التوصية الخامسة في إصدار قانون حرية المعلومات والشفافية المالية**، استناداً إلى أن غياب إطار قانوني واضح يحد من حق الوصول للمعلومات ويضعف المساءلة المجتمعية والرقابية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الشفافية لا تتحقق بشكل مستدام دون ضمان قانوني ملزم للإفصاح المالي،

بما يسهم في تعزيز الحق في الوصول للمعلومات، وزيادة مستوى الشفافية، وتقوية الرقابة المجتمعية، والحد من الفساد المالي.

6. **التوصية السادسة في إلزام المؤسسات بنشر التقارير المالية الدورية**، استناداً إلى أن عدم النشر المنتظم للبيانات المالية يضعف الرقابة ويؤدي إلى غياب الوضوح حول كيفية إدارة المال العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن النشر الدوري للبيانات المالية يعزز الإفصاح والمساءلة ويحد من إخفاء التجاوزات، بما يسهم في رفع مستوى الإفصاح المالي، وتحسين المتابعة الرقابية، وتعزيز ثقة المواطنين، وكشف الانحرافات مبكراً.

7. **التوصية السابعة فتتمثل في إنشاء بوابة إلكترونية للإنفاق العام والمشتريات**، استناداً إلى أن غياب المعلومات المتعلقة بالعقود والإنفاق العام يفتح المجال للفساد وضعف المنافسة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الرقمنة والنشر العلني للعقود يرفعان مستوى الشفافية ويقللان من التدخلات غير المشروعة، بما يسهم في تعزيز نزاهة التعاقدات، وتحسين المنافسة العادلة، والحد من الفساد، وتسهيل الرقابة المجتمعية.

8. **التوصية الثامنة في رقمنة الإدارة والمعاملات المالية الحكومية**، استناداً إلى أن الأنظمة التقليدية اليدوية تزيد من مخاطر التلاعب والفساد وضعف كفاءة الإدارة المالية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن التحول الرقمي يرفع كفاءة الإدارة ويعزز سرعة ودقة العمليات المالية، بما يسهم في تقليل التلاعب المالي، وتسريع الإجراءات، وتحسين كفاءة الإدارة، وتعزيز الشفافية والرقابة.

9. **التوصية التاسعة فتتمثل في تعزيز الشفافية في إعداد الميزانية العامة**، استناداً إلى أن غياب الشفافية في إعداد الميزانية يضعف الرقابة العامة ويؤدي إلى ضعف الثقة في إدارة المال العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الميزانية تمثل الأداة الرئيسية لإدارة الموارد العامة ويجب أن تكون واضحة ومتاحة للمواطنين، بما يسهم في زيادة وضوح السياسات المالية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين الرقابة على الإنفاق، ورفع الثقة بالمؤسسات العامة.

10. **التوصية العاشرة في تعزيز استقلال وحدات الرقابة الداخلية**، استناداً إلى أن ضعف استقلالية وحدات الرقابة يؤدي إلى محدودية قدرتها على كشف المخالفات والتجاوزات. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الرقابة الداخلية الفعالة تتطلب استقلالاً إدارياً وفنياً يحميها من التدخلات، بما يسهم في تحسين كفاءة الرقابة الداخلية، واكتشاف المخالفات مبكراً، وتقليل الفساد والهدر، وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

11. **التوصية الحادية عشرة فتتمثل في تطوير قدرات الكوادر الرقابية**، استناداً إلى أن ضعف التأهيل المهني يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على مواكبة المعايير الدولية وأساليب الفساد الحديثة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن بناء القدرات البشرية يمثل أساس نجاح أي منظومة رقابية، بما يسهم في

رفع كفاءة الكوادر الرقابية، وتحسين جودة التدقيق والمراجعة، وتعزيز فعالية مكافحة الفساد، وتطوير الأداء المؤسسي.

12. **التوصية الثانية عشرة في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة**، استناداً إلى أن الرقابة التقليدية القائمة على رد الفعل لا تكفي لمنع المخاطر المالية والإدارية الحديثة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن إدارة المخاطر تساعد على اكتشاف نقاط الضعف قبل تحولها إلى أزمات أو مخالفات، بما يساهم في تعزيز الوقاية من الفساد، وتحسين كفاءة اتخاذ القرار، وتقليل المخاطر المالية، ودعم الاستدامة المؤسسية.

13. **التوصية الثالثة عشرة فتتمثل في تنظيم آليات التعيين والإقالة في الوظائف الرقابية**، استناداً إلى أن التدخلات السياسية والإدارية في التعيينات والإقالات تضعف استقلالية الأجهزة الرقابية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن ضمان المهنية والاستقرار الوظيفي يعزز حياد وفعالية العمل الرقابي، بما يساهم في تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية، ورفع مستوى النزاهة والكفاءة، وتقليل التدخلات السياسية، واستقرار العمل الرقابي.

14. **التوصية الرابعة عشرة في تفعيل منظومة الإفصاح عن الذمة المالية**، استناداً إلى أن غياب الإفصاح المالي للمسؤولين يزيد من مخاطر تضارب المصالح والإثراء غير المشروع. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الإفصاح عن الذمة المالية يعد من أهم أدوات الوقاية من الفساد، بما يساهم في تعزيز النزاهة والشفافية، والحد من تضارب المصالح، وكشف الإثراء غير المشروع، وتعزيز ثقة المواطنين.

15. **التوصية الخامسة عشرة فتتمثل في إنشاء نظام إلكتروني للمشتريات والعطاءات**، استناداً إلى أن الإجراءات التقليدية للمشتريات تزيد من احتمالات المحاباة وضعف المنافسة والفساد. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الأنظمة الإلكترونية تضمن الشفافية وتكافؤ الفرص وسهولة الرقابة، بما يساهم في رفع شفافية التعاقدات، وتعزيز المنافسة العادلة، وتقليل الفساد الإداري، وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

16. **التوصية السادسة عشرة في تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية**، استناداً إلى أن تأثير الأجهزة الرقابية والقضائية بالضغط السياسية يضعف قدرتها على تطبيق القانون ومكافحة الفساد. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن استقلال المؤسسات الرقابية والقضائية شرط أساسي لتحقيق المساءلة الفعالة، بما يساهم في تعزيز سيادة القانون، ورفع فعالية مكافحة الفساد، وتعزيز الثقة بالمؤسسات، وحماية المال العام.

17. **التوصية السابعة عشرة في تشديد العقوبات على جرائم الفساد المالي**، استناداً إلى أن ضعف العقوبات أو بطء إجراءات التقاضي في جرائم الفساد المالي يؤدي إلى انخفاض مستوى الردع،

ويشجع على استمرار الرشوة واستغلال النفوذ وهدر المال العام، خاصة في البيئات التي تعاني من ضعف الرقابة والشفافية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن مكافحة الفساد لا تكتمل دون وجود منظومة عقابية فعالة وسريعة وقادرة على استرداد الأموال المنهوبة ومحاسبة المتورطين بشكل حقيقي، بما يسهم في رفع مستوى الردع القانوني، وتقليل جرائم الفساد المالي، وتعزيز الثقة في مؤسسات العدالة، وحماية المال العام واسترداد الأصول المنهوبة.

18. **التوصية الثامنة عشرة فتمثل في حماية المبلغين والشهود، استناداً إلى أن الخوف من الانتقام الوظيفي أو الشخصي يعد من أهم أسباب عدم الإبلاغ عن قضايا الفساد، مما يؤدي إلى استمرار المخالفات دون كشفها.** وتبرز أهمية هذه التوصية لأن حماية المبلغين والشهود تشجع على كشف الفساد وتعزز التعاون المجتمعي مع الجهات الرقابية والقضائية، بما يسهم في زيادة الإبلاغ عن قضايا الفساد، وتحسين قدرة الأجهزة الرقابية على كشف المخالفات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتقوية الثقة في منظومة مكافحة الفساد.

19. **التوصية التاسعة عشرة في تعزيز الإفصاح عن الإيرادات النفطية والسيادية، استناداً إلى أن الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية مع محدودية الإفصاح حول إدارتها وتوزيعها يزيد من مخاطر الفساد والصراع حول الموارد.** وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الشفافية في إدارة الإيرادات السيادية تمثل أساساً لبناء الثقة وضمان الاستخدام العادل للموارد العامة، بما يسهم في تعزيز الشفافية المالية، وتقليل شبهات الفساد وسوء الإدارة، ورفع كفاءة إدارة الموارد السيادية، وتعزيز الثقة المحلية والدولية.

20. **التوصية العشرون فتمثل في إخضاع المؤسسات السيادية للمراجعة المستقلة، استناداً إلى أن غياب المراجعة المستقلة للمؤسسات السيادية يضعف الرقابة ويزيد من احتمالات سوء الإدارة والهدر المالي.** وتبرز أهمية هذه التوصية لأن المراجعة المستقلة توفر تقييماً محايداً وموضوعياً للأداء المالي والإداري للمؤسسات السيادية، بما يسهم في تعزيز النزاهة والشفافية، وتحسين كفاءة إدارة المؤسسات السيادية، واكتشاف المخالفات والاختلالات مبكراً، ورفع مستوى الثقة بالمؤسسات العامة.

21. **التوصية الحادية والعشرون في اعتماد معايير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، استناداً إلى أن قطاع النفط والغاز يعد الأكثر حساسية وتأثيراً على الاقتصاد الوطني، ومع غياب معايير الإفصاح الدولية تزداد مخاطر الفساد وضعف الثقة.** وتبرز أهمية هذه التوصية لأن معايير EITI توفر إطاراً دولياً معترفاً به لتعزيز الشفافية والإفصاح في الصناعات الاستخراجية، بما يسهم في تحسين إدارة قطاع النفط والغاز، ورفع مستوى الإفصاح المالي، وتعزيز الثقة الدولية بقطاع الطاقة الليبي، ودعم مكافحة الفساد في الموارد الطبيعية.

22. **التوصية الثانية والعشرون فتمثل في إنشاء آلية وطنية شفافة لتوزيع الإيرادات، استناداً إلى** أن غياب قواعد واضحة لتوزيع الإيرادات يساهم في زيادة النزاعات وعدم العدالة في توزيع الموارد بين المناطق والقطاعات. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن وجود آلية عادلة وشفافة يحد من التوترات ويعزز الاستقرار المالي والاجتماعي، بما يساهم في تعزيز العدالة في توزيع الموارد، وتقليل النزاعات حول الإيرادات، وتحسين توجيه الإنفاق العام، ودعم الاستقرار الوطني.

23. **التوصية الثالثة والعشرون في التحول إلى موازنة البرامج والأداء، استناداً إلى أن الموازنات** التقليدية تركز على بنود الإنفاق دون قياس النتائج أو تقييم كفاءة استخدام الموارد العامة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن موازنة البرامج والأداء تربط الإنفاق بالأهداف والنتائج الفعلية، مما يعزز كفاءة الإنفاق العام، بما يساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتعزيز المساءلة عن النتائج، ورفع جودة الخدمات العامة، وتقليل الهدر المالي.

24. **التوصية الرابعة والعشرون فتمثل في إعداد تقارير تقييم دورية لتنفيذ الميزانية، استناداً إلى** أن غياب التقييم الدوري لتنفيذ الميزانية يؤدي إلى استمرار الانحرافات المالية دون معالجة أو تصحيح. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن التقارير الدورية تساعد على قياس الأداء واكتشاف أوجه القصور بشكل مبكر، بما يساهم في تحسين متابعة الإنفاق العام، ومعالجة الانحرافات المالية مبكراً، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة تنفيذ الميزانية.

25. **التوصية الخامسة والعشرون في تعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام، استناداً إلى أن** ضعف الرقابة التشريعية يحد من فعالية المساءلة الحكومية ويؤثر على شفافية إدارة المال العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن البرلمان يمثل الجهة الدستورية المختصة بمراقبة أداء السلطة التنفيذية والإنفاق العام، بما يساهم في تعزيز المساءلة الحكومية، وتحسين الرقابة على الميزانية، ورفع مستوى الشفافية، وتقوية التوازن بين السلطات.

26. **التوصية السادسة والعشرون فتمثل في إشراك المجتمع المدني والخبراء في متابعة الميزانية،** استناداً إلى أن ضعف المشاركة المجتمعية يؤدي إلى محدودية الرقابة الشعبية على السياسات المالية والإنفاق العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن مشاركة الخبراء والمجتمع المدني تعزز الشفافية وتدعم الرقابة المستقلة، بما يساهم في توسيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز الرقابة على المال العام، وتحسين جودة السياسات المالية، وزيادة ثقة المواطنين بالمؤسسات.

27. **التوصية السابعة والعشرون في إنشاء منصة إلكترونية وطنية للمشتريات الحكومية، استناداً** إلى أن الإجراءات التقليدية للمشتريات الحكومية تزيد من احتمالات الفساد وضعف المنافسة وعدم تكافؤ الفرص. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن المنصات الإلكترونية تقلل التدخل البشري وتوفر

شفافية كاملة في التعاقدات الحكومية، بما يسهم في رفع شفافية المشتريات العامة، وتعزيز المنافسة العادلة، وتقليل الفساد الإداري، وتسهيل الرقابة على العقود.

28. **التوصية الثامنة والعشرون فتتمثل في توحيد إجراءات المناقصات والعقود، استناداً إلى أن** اختلاف الإجراءات وغياب المعايير الموحدة يؤدي إلى تضارب الممارسات وضعف النزاهة في التعاقدات. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن توحيد الإجراءات يعزز الشفافية والعدالة ويقلل من الاستثناءات غير المبررة، بما يسهم في تحسين كفاءة التعاقدات الحكومية، وتعزيز النزاهة والشفافية، وتقليل فرص الفساد والمحسوبية، وتسهيل المتابعة والرقابة.

29. **التوصية التاسعة والعشرون في تعزيز الشفافية في العقود الكبرى، استناداً إلى أن العقود الكبرى** تمثل أكثر المجالات عرضة للفساد بسبب ارتفاع قيمتها وضعف الإفصاح عنها. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن نشر تفاصيل العقود الكبرى يعزز الرقابة العامة ويحد من التلاعب، بما يسهم في رفع مستوى الإفصاح في التعاقدات، وتقليل شبكات الفساد، وتعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين، وتحسين كفاءة إدارة المشاريع الكبرى.

30. **التوصية الثلاثون فتتمثل في تفعيل الرقابة المسبقة واللاحقة على التعاقدات، استناداً إلى أن** ضعف الرقابة قبل وبعد التعاقد يسمح بمرور مخالفات مالية وفنية تؤدي إلى الهدر وسوء التنفيذ. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الرقابة الشاملة على دورة التعاقد تقلل المخاطر وتحسن جودة الإنفاق العام، بما يسهم في الحد من التجاوزات المالية، وتحسين جودة تنفيذ العقود، وتقليل الهدر والفساد، وتعزيز كفاءة المشروعات العامة.

31. **وتتمثل التوصية الحادية والثلاثون في تعزيز الدفع الإلكتروني والشمول المالي، استناداً إلى أن** الاعتماد الكبير على النقد يساهم في توسع الاقتصاد الموازي وصعوبة تتبع المعاملات المالية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الدفع الإلكتروني يعزز الشفافية ويسهل الرقابة المالية ويقلل التعاملات غير الرسمية، بما يسهم في تقليل الاقتصاد النقدي غير الرسمي، وتعزيز الشمول المالي، وتحسين الرقابة على التدفقات المالية، وتسهيل المعاملات الاقتصادية.

32. **التوصية الثانية والثلاثون في تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال والتهريب، استناداً إلى أن** ضعف الرقابة على التحويلات المالية والحدود يسهل عمليات غسل الأموال والتهريب وتمويل الأنشطة غير المشروعة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تعزيز الامتثال المالي والرقابة المصرفية يمثل خط الدفاع الأساسي لحماية الاقتصاد الوطني، بما يسهم في تعزيز سلامة النظام المالي، وتقليل مخاطر غسل الأموال والتهريب، ورفع كفاءة الرقابة المصرفية، وتحسين التزام ليبيا بالمعايير الدولية.

33. التوصية الثالثة والثلاثون فتتمثل في إصلاح النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات، استناداً إلى أن تعقيد الإجراءات وضعف الإدارة الضريبية يؤديان إلى انخفاض الامتثال وارتفاع التهرب الضريبي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن النظام الضريبي الفعال يمثل مصدراً مهماً لتنويع الإيرادات العامة وتحقيق العدالة الضريبية، بما يسهم في زيادة الإيرادات غير النفطية، ورفع الامتثال الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي، وتحسين بيئة الأعمال.

34. التوصية الرابعة والثلاثون في تشديد الرقابة على المنافذ والتحويلات، استناداً إلى أن ضعف الرقابة على الحدود والمنافذ يسهل عمليات التهريب والتدفقات المالية غير المشروعة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن حماية المنافذ تمثل عنصراً أساسياً للأمن الاقتصادي والمالي للدولة، بما يسهم في تقليل التهريب، وتعزيز الرقابة الجمركية، وحماية الإيرادات العامة، ورفع مستوى الأمن الاقتصادي.

35. التوصية الخامسة والثلاثون فتتمثل في إصدار تشريعات تضمن الاستقلال الإداري والمالي، استناداً إلى أن غياب الضمانات القانونية يضعف استقلالية الأجهزة الرقابية ويعرضها للتدخلات السياسية والإدارية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الاستقلال المؤسسي شرط أساسي لفعالية الرقابة والنزاهة، بما يسهم في تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية، ورفع فعالية الرقابة والمساءلة، وتقليل التدخلات السياسية، وحماية نزاهة المؤسسات العامة.

36. التوصية السادسة والثلاثون في اعتماد معايير شفافة للتعين في المناصب الرقابية، استناداً إلى أن التعيينات غير المبنية على الكفاءة تؤدي إلى ضعف الأداء وفقدان الثقة بالأجهزة الرقابية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن المناصب الرقابية تتطلب كفاءات مهنية مستقلة وذات نزاهة عالية، بما يسهم في رفع كفاءة القيادات الرقابية، وتعزيز النزاهة والحياد، وتحسين الأداء المؤسسي، وتقوية الثقة في الأجهزة الرقابية.

37. التوصية السابعة والثلاثون فتتمثل في حماية القيادات الرقابية من الإغواء التعسفي، استناداً إلى أن الخوف من الإقالة أو الضغوط السياسية قد يؤثر على استقلالية وجرأة العمل الرقابي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الاستقرار الوظيفي للقيادات الرقابية يعزز قدرتها على أداء مهامها باستقلالية، بما يسهم في تعزيز استقلال القرار الرقابي، وتقوية الحماية المؤسسية، ورفع فعالية مكافحة الفساد، وتقليل التدخلات السياسية.

38. التوصية الثامنة والثلاثون في دعم القدرات الفنية والمالية للأجهزة الرقابية، استناداً إلى أن ضعف الإمكانيات الفنية والمالية يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على أداء مهامها بكفاءة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الرقابة الحديثة تتطلب أدوات تقنية وكوادر متخصصة وموارد كافية، بما

يسهم في رفع كفاءة الأجهزة الرقابية، وتحسين جودة التدقيق والرقابة، وتطوير الأداء المؤسسي، وتعزيز مكافحة الفساد.

39. **التوصية التاسعة والثلاثون في تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة**، استناداً إلى أن محدودية الوصول إلى المعلومات تضعف المشاركة المجتمعية والرقابة الشعبية على المال العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الحكومة المفتوحة تعزز الشفافية والمساءلة وتبني الثقة مع المواطنين، بما يسهم في زيادة الشفافية الحكومية، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتحسين الثقة بالمؤسسات، ودعم الرقابة العامة.

40. **التوصية الأربعون فتتمثل في نشر البيانات المالية بصيغة مبسطة للمواطنين**، استناداً إلى أن تعقيد البيانات المالية الحكومية يجعلها غير مفهومة لغالبية المواطنين ويحد من الاستفادة منها. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تبسيط المعلومات المالية يعزز وعي المواطنين ويمكنهم من متابعة الإنفاق العام، بما يسهم في رفع الوعي المالي المجتمعي، وتعزيز الرقابة الشعبية، وتحسين فهم السياسات المالية، وزيادة الشفافية والثقة العامة.

41. **التوصية الحادية والأربعون في دعم الإعلام الاقتصادي الاستقصائي**، استناداً إلى أن ضعف الوصول إلى المعلومات المالية وقصور الرقابة المؤسسية يؤديان إلى صعوبة كشف حالات الفساد أو سوء إدارة المال العام في وقت مبكر، كما أن الإعلام الاقتصادي الاستقصائي يمثل أداة رقابية مجتمعية مكتملة لدور الأجهزة الرسمية ويساهم في رفع مستوى الشفافية والمساءلة العامة، خاصة في البيانات التي تعاني من ارتفاع مخاطر الفساد وضعف الإفصاح. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تعزيز دور الإعلام الاقتصادي يساعد على كشف قضايا الفساد والهدر المالي، ورفع وعي المواطنين بالسياسات المالية والاقتصادية، ودعم مبدأ الشفافية والرقابة المجتمعية، وتعزيز الضغط المؤسسي لتحسين الأداء المالي والإداري، ودعم ثقة المواطن في مؤسسات الدولة عندما تكون المعلومات متاحة للرأي العام، بما يسهم في زيادة الشفافية في إدارة المال العام، وكشف المخالفات بصورة مبكرة، وتعزيز المساءلة العامة، ورفع جودة النقاش العام حول السياسات الاقتصادية، والحد من الفساد المالي والإداري تدريجياً.

42. **التوصية الثانية والأربعون فتتمثل في إشراك الجامعات والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة**، استناداً إلى أن السياسات المالية والاقتصادية تصبح أكثر كفاءة واستدامة عندما تخضع للتقييم العلمي والمجتمعي المستقل، وأن الاقتصار على التقييم الحكومي الداخلي قد يؤدي إلى ضعف الموضوعية وعدم اكتشاف أوجه القصور بصورة كافية، في حين تساهم الجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني في تقديم رؤى فنية مستقلة تدعم جودة صنع القرار. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن إشراك المؤسسات الأكاديمية والمجتمعية يؤدي إلى تعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين

جودة السياسات العامة، والاستفادة من الخبرات الوطنية المتخصصة، وتعزيز ثقة المجتمع في القرارات الاقتصادية، وتوسيع المشاركة المجتمعية في إدارة الشأن العام، بما يسهم في تطوير سياسات أكثر واقعية وفعالية، وتحسين تقييم الإنفاق العام والمشروعات، ورفع مستوى الرقابة المجتمعية، وتعزيز الحوار بين الدولة والمجتمع، ودعم الاستقرار المؤسسي والاقتصادي.

43. التوصية الثالثة والأربعون في إعداد استراتيجية وطنية للتنوع الاقتصادي، استناداً إلى أن الاعتماد المفرط على النفط يجعل الاقتصاد الليبي شديد التأثر بتقلبات أسعار الطاقة والأزمات الدولية، كما يحد من قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل مستدامة وتنمية متوازنة، ويؤدي الاقتصاد الربيعي إلى ضعف القطاعات الإنتاجية وارتفاع الاعتماد على الإنفاق الحكومي كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن التنوع الاقتصادي يساعد على تقليل المخاطر المرتبطة بتذبذب الإيرادات النفطية، وخلق مصادر دخل بديلة ومستدامة، ودعم الاستقرار المالي طويل المدى، وتعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي، وتوفير فرص عمل للشباب خارج القطاع الحكومي، بما يسهم في تقليل الاعتماد على النفط تدريجياً، ونمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات، وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة.

44. التوصية الرابعة والأربعون فتتمثل في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المنتج، استناداً إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تُعد من أهم محركات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الاقتصادات الحديثة، كما تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على القطاع العام، في حين ما تزال هذه المشاريع في ليبيا تواجه تحديات تتعلق بالتمويل والإجراءات الإدارية وضعف بيئة الأعمال. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن دعم المشاريع الإنتاجية يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، ودعم الابتكار وريادة الأعمال، وتقليل البطالة والاعتماد على الوظيفة العامة، وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي، بما يسهم في زيادة عدد المشاريع الإنتاجية، ورفع معدلات التشغيل، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز النمو الاقتصادي غير النفطي.

45. تتمثل التوصية الخامسة والأربعون في تحسين إدارة الإيرادات النفطية وتعزيز الشفافية، استناداً إلى أن غياب الإفصاح الكافي عن الإيرادات النفطية وآليات توزيعها يضعف الثقة العامة ويزيد من مخاطر الفساد وسوء استخدام الموارد السيادية، كما أن النفط يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، مما يجعل الشفافية في إدارته ضرورة للاستقرار الاقتصادي والمالي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تحسين إدارة الإيرادات النفطية يساعد على تعزيز الثقة في المؤسسات المالية، وتقليل النزاعات حول توزيع الموارد، وتحسين كفاءة استخدام الإيرادات العامة، ودعم الرقابة والمساءلة

المالية، ورفع مستوى الإفصاح المالي وفق المعايير الدولية، بما يسهم في زيادة الشفافية في إدارة الموارد النفطية، وتحسين الرقابة على الإنفاق العام، والحد من شبهات الفساد المالي، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، ورفع ثقة المواطنين والمجتمع الدولي.

46. **التوصية السادسة والأربعون فتمثل في تطوير قطاعات الاقتصاد البديل**، استناداً إلى أن الاقتصادات المستقرة تعتمد على تعدد القطاعات الإنتاجية وعدم الارتباط بمورد واحد فقط، كما أن ليبيا تمتلك إمكانيات كبيرة في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والخدمات اللوجستية والاقتصاد الرقمي لم تُستغل بالشكل الكافي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تطوير القطاعات البديلة يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني، وخلق فرص عمل مستدامة، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة القيمة المضافة للاقتصاد، وتعزيز التنمية الإقليمية المتوازنة، بما يسهم في نمو القطاعات غير النفطية، وتحسين مساهمة الاقتصاد الحقيقي في الناتج المحلي، ورفع تنافسية الاقتصاد الليبي، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي طويل المدى.

47. **التوصية السابعة والأربعون في إصلاح منظومة الوظيفة العامة**، استناداً إلى أن تضخم بند المرتبات وارتفاع أعداد الموظفين دون ارتباط فعلي بالإنتاجية يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة ويحد من قدرة الدولة على توجيه الإنفاق نحو التنمية والاستثمار. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن إصلاح الوظيفة العامة يساعد على تقليل الهدر المالي، ورفع كفاءة الجهاز الإداري، وتحسين توزيع الموارد البشرية، ومعالجة الازدواج الوظيفي والمرتبات الوهمية، وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، بما يسهم في خفض الإنفاق التشغيلي غير المنتج، ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وتحسين إدارة الموارد البشرية، وتعزيز العدالة الوظيفية.

48. **التوصية الثامنة والأربعون فتمثل في ربط الأجور بالإنتاجية والكفاءة**، استناداً إلى أن أنظمة المرتبات غير المرتبطة بالأداء تؤدي إلى ضعف الإنتاجية وغياب الحوافز وتحول الوظيفة العامة إلى أداة اجتماعية أكثر من كونها أداة إنتاجية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن ربط الأجور بالأداء يؤدي إلى تحسين كفاءة الموظفين، وتعزيز ثقافة الإنجاز والمساءلة، ورفع جودة الخدمات العامة، وتقليل التضخم الوظيفي غير المنتج، بما يسهم في زيادة الإنتاجية داخل المؤسسات العامة، وتحسين الأداء الإداري، ورفع كفاءة الإنفاق على المرتبات، وتعزيز العدالة في الحوافز والترقيات.

49. **التوصية التاسعة والأربعون في إعادة هيكلة الجهاز الإداري**، استناداً إلى أن التضخم الإداري وتكرار الاختصاصات يؤديان إلى ضعف الكفاءة وارتفاع المصروفات التشغيلية وتعقيد الإجراءات الحكومية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن إعادة الهيكلة تساعد على تقليل الازدواجية الإدارية، وتحسين سرعة وكفاءة الخدمات، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتعزيز الحوكمة المؤسسية، بما يسهم

في بناء جهاز إداري أكثر كفاءة ومرونة، وخفض المصروفات التشغيلية، وتحسين جودة الخدمات العامة، ورفع كفاءة اتخاذ القرار.

50. **التوصية الخمسون فتمثل في تنشيط القطاع الخاص** وتقليل الاعتماد على الوظيفة الحكومية، استناداً إلى أن الاعتماد المفرط على التوظيف الحكومي يضع ضغطاً كبيراً على الميزانية العامة ويحد من نمو الاقتصاد الإنتاجي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تنشيط القطاع الخاص يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وتخفيف الضغط على الوظيفة العامة، وتنشيط الاستثمار والإنتاج، ودعم التنوع الاقتصادي، بما يسهم في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وتقليل البطالة المقنعة، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

51. **التوصية الحادية والخمسون في زيادة مخصصات الإنفاق التنموي**، استناداً إلى أن ارتفاع الإنفاق التشغيلي، خصوصاً على المرتبات والدعم، أدى إلى تراجع نسبة الإنفاق الموجه لمشاريع التنمية والبنية التحتية رغم ارتفاع الإيرادات العامة، كما أن ضعف الإنفاق التنموي ينعكس مباشرة على تدهور الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والصحة والتعليم والإسكان والطرق، ويؤدي غياب التوازن بين الإنفاق التشغيلي والإنفاق التنموي إلى ضعف النمو الاقتصادي الحقيقي وتراجع جودة الحياة للمواطنين. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن زيادة الإنفاق التنموي تساعد على تحسين البنية التحتية والخدمات العامة، وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والتنمية المكانية المتوازنة، وتحويل الإيرادات العامة إلى مشاريع ملموسة يستفيد منها المواطن، بما يسهم في تحسين الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة، ورفع جودة الحياة للمواطنين، وتقليل الفجوة التنموية بين المناطق.

52. **التوصية الثانية والخمسون في اعتماد موازنة البرامج والأداء**، استناداً إلى أن الموازنات التقليدية تركز على بنود الصرف دون قياس النتائج الفعلية للإنفاق، مما يؤدي إلى ضعف الكفاءة وصعوبة تقييم الأداء الحكومي، في حين تعتمد موازنة البرامج والأداء على ربط التمويل بالأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء بما يعزز كفاءة استخدام الموارد العامة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن موازنة الأداء تساعد على تحسين كفاءة الإنفاق العام، وقياس نتائج المشاريع والبرامج الحكومية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتوجيه الموارد نحو الأولويات الأكثر تأثيراً، والحد من الهدر المالي وضعف التنفيذ، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الميزانية العامة، وتحسين نتائج المشاريع الحكومية، وزيادة فعالية الإنفاق التنموي، وتعزيز الرقابة على الأداء الحكومي، وتحسين جودة الخدمات العامة.

53. **التوصية الثالثة والخمسون فتمثل في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع التنموية**، استناداً إلى أن غياب قاعدة بيانات موحدة للمشاريع يؤدي إلى ضعف المتابعة وتكرار المشاريع وتعثر

التنفيذ وصعوبة الرقابة على التكاليف ونسب الإنجاز، كما أن تعدد الجهات المنفذة دون منظومة معلومات مركزية يضعف التخطيط والتنسيق المؤسسي. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن قاعدة البيانات الوطنية تساعد على حصر المشاريع الحكومية ومتابعتها بدقة، وتعزيز الشفافية في الإنفاق التنموي، وتسهيل الرقابة الفنية والمالية، وتحسين التخطيط واتخاذ القرار، والحد من ازدواجية المشاريع والتأخير في التنفيذ، بما يسهم في تحسين إدارة المشاريع العامة، ورفع نسب الإنجاز والمتابعة، وتقليل الهدر والتعثر المالي والإداري، وتعزيز الرقابة والشفافية، وتحسين كفاءة التخطيط التنموي.

54. التوصية الرابعة والخمسون في تعزيز الرقابة الفنية والمالية على المشاريع، استناداً إلى أن

ضعف الرقابة على تنفيذ المشاريع العامة يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وضعف الجودة، وتأخر الإنجاز، وانتشار شبكات الفساد والهدر المالي، كما أن غياب المتابعة الفنية المستقلة يحد من قدرة الدولة على تقييم كفاءة التنفيذ الفعلي للمشروعات. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن تعزيز الرقابة يساعد على حماية المال العام من الهدر والتجاوزات، وتحسين جودة تنفيذ المشاريع، وضمان الالتزام بالموصفات والجداول الزمنية، وتعزيز المساءلة القانونية والفنية، ورفع كفاءة الإنفاق التنموي، بما يسهم في تقليل الفساد في المشاريع العامة، وتحسين جودة البنية التحتية والخدمات، ورفع كفاءة التنفيذ والالتزام الزمني، وتعزيز الثقة في المشروعات الحكومية، وتحسين استخدام الموارد العامة.

55. التوصية الخامسة والخمسون فتمثل في إصلاح منظومة الدعم تدريجياً، استناداً إلى أن منظومة

الدعم الحالية تعاني من ارتفاع التكلفة وضعف الكفاءة، حيث يستفيد منها غير المستحقين ويتسرب جزء كبير منها عبر التهريب والسوق السوداء، خصوصاً في قطاع الوقود، كما أن الدعم الشامل يشكل عبئاً كبيراً على الميزانية العامة ويحد من قدرة الدولة على توجيه الإنفاق للتنمية. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن إصلاح الدعم يساعد على تقليل الهدر المالي، وتحسين العدالة الاجتماعية في توزيع الدعم، وتوجيه الموارد للفئات الأكثر احتياجاً، وتخفيف الضغط على الميزانية العامة، والحد من التهريب والفساد المرتبط بالدعم، بما يسهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام، وتقليل تسرب الدعم والتهريب، وزيادة العدالة الاجتماعية، وتعزيز الاستدامة المالية للدولة، وتحسين توجيه الموارد نحو التنمية والخدمات.

56. التوصية السادسة والخمسون في تطوير منظومة إلكترونية لتوزيع الوقود والدعم، استناداً إلى

أن غياب أنظمة التتبع الإلكترونية يسهل تهريب الوقود والتلاعب في الكميات المدعومة، ويضعف قدرة الدولة على الرقابة والمتابعة الدقيقة لحركة التوزيع. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الأنظمة الإلكترونية تساعد على تتبع حركة الوقود والسلع المدعومة، وتقليل التهريب والتلاعب، وتعزيز الرقابة والشفافية، وتحسين كفاءة إدارة الدعم، وتوفير بيانات دقيقة لصناع القرار، بما يسهم في

خفض معدلات تهريب الوقود، وتحسين الرقابة على منظومة الدعم، وتقليل الهدر المالي، وتعزيز كفاءة توزيع الموارد المدعومة، وتحسين جودة البيانات الحكومية.

57. التوصية السابعة والخمسون فتمثل في توجيه الدعم للفئات المستحقة، استناداً إلى أن الدعم الشامل لا يحقق العدالة الاجتماعية الكاملة، إذ يستفيد منه أصحاب الدخل المرتفعة والمهربون أحياناً أكثر من الفئات المحتاجة، كما أن غياب قاعدة بيانات اجتماعية موحدة يضعف دقة الاستهداف. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن توجيه الدعم يساعد على تحقيق عدالة أكبر في توزيع الموارد، وحماية الفئات الضعيفة وذوي الدخل المحدود، وتقليل الهدر المالي، وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي، ودعم الاستقرار الاجتماعي، بما يسهم في وصول الدعم لمستحقيه بصورة أكثر دقة، وتقليل الاستغلال والفساد، ورفع كفاءة برامج الحماية الاجتماعية، وتحسين العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

58. التوصية الثامنة والخمسون في مكافحة تهريب الوقود والفساد المرتبط بالدعم، استناداً إلى أن تهريب الوقود يمثل أحد أكبر مصادر استنزاف المال العام، ويؤدي إلى خسائر مالية ضخمة وخلق اقتصاد غير رسمي مرتبط بشبكات الفساد والجريمة المنظمة. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن مكافحة التهريب تساعد على حماية الموارد المالية للدولة، وتقليل استنزاف الدعم، وتعزيز الأمن الاقتصادي، ودعم استقرار السوق المحلية، والحد من الفساد المرتبط بمنظومة الوقود، بما يسهم في انخفاض عمليات التهريب، وتقليل خسائر الدعم، وتعزيز الرقابة على المنافذ والوقود، ورفع كفاءة إدارة الموارد المدعومة، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

59. التوصية التاسعة والخمسون فتمثل في دراسة التحول التدريجي إلى الدعم النقدي أو الدعم الذكي، استناداً إلى أن نظم الدعم التقليدية غالباً ما تكون مرتفعة التكلفة وضعيفة الكفاءة، بينما تسمح أنظمة الدعم النقدي أو الذكي بتوجيه الدعم بصورة أكثر عدالة وشفافية وكفاءة، كما أن التحول التدريجي يقلل من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الإصلاح المفاجئ. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن الدعم النقدي أو الذكي يساعد على تقليل الهدر والتهريب، وتوجيه الدعم مباشرة للمستحقين، وتحسين كفاءة الإنفاق العام، وتعزيز الشفافية في إدارة الدعم، ودعم الإصلاح المالي التدريجي، بما يسهم في رفع كفاءة منظومة الدعم، وتقليل استنزاف الميزانية العامة، وتحسين العدالة الاجتماعية، وتعزيز الشمول المالي والرقمنة، وبناء نظام دعم أكثر استدامة وفعالية.

2.6 طبيعة التوصيات

1. توحيد الإطار المؤسسي المالي والرقابي، باعتبارها توصية مؤسسية وتشريعية وإدارية تتدرج ضمن سياسة الإصلاح المالي والمؤسسي والحوكمة العامة، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، والمجلس الرئاسي، ورئاسة الحكومة، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة،

وهيئة الرقابة الإدارية، والجهات التشريعية والرقابية ذات العلاقة، بهدف توحيد القرار المالي وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة والرقابة المالية.

2. إنشاء منصة وطنية موحدة للبيانات المالية العامة، باعتبارها توصية تقنية ومؤسسية ورقمية تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والهيئة العامة للمعلومات، ومصلحة الإحصاء والتعداد، والأجهزة الرقابية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، بما يسهم في تطوير قاعدة بيانات مالية موحدة وتعزيز دقة المعلومات والشفافية المالية.

3. تعزيز التنسيق بين المؤسسات المالية والرقابية، باعتبارها توصية تنظيمية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة الحوكمة والتنسيق المؤسسي، وتتولى تنفيذها رئاسة الوزراء، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، بما يعزز تبادل المعلومات ويرفع كفاءة الرقابة المالية والمؤسسية.

4. توحيد معايير إعداد التقارير المالية، باعتبارها توصية فنية وتنظيمية تدرج ضمن سياسة تطوير الإدارة المالية العامة والمعايير المحاسبية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، ومصلحة المحاسبة الحكومية، ومعاهد التدريب المالي والإداري، بما يسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وتحقيق الشفافية وقابلية المراجعة والتدقيق.

5. إصدار قانون لحرية المعلومات والشفافية المالية، باعتبارها توصية تشريعية وحقوقية تدرج ضمن سياسة الشفافية والحوكمة الرشيدة، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، ووزارة العدل، ووزارة المالية، والجهات الرقابية، والمفوضية الوطنية للمعلومات أو الجهة المختصة بالشفافية، بما يعزز الحق في الوصول إلى المعلومات ويرفع مستوى الإفصاح والمساءلة المالية.

6. إلزام المؤسسات بنشر التقارير المالية الدورية، باعتبارها توصية تنظيمية ورقابية تدرج ضمن سياسة الإفصاح والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وجميع المؤسسات والجهات العامة، بما يسهم في تعزيز الإفصاح المالي وتحسين المتابعة والرقابة على المال العام.

7. إنشاء بوابة إلكترونية للإنفاق العام والمشتريات، باعتبارها توصية رقمية وتقنية ورقابية تدرج ضمن سياسة الحكومة الإلكترونية والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، وهيئة المشتريات الحكومية، والأجهزة الرقابية، ومركز المعلومات والتوثيق، بما يعزز شفافية التعاقدات والإنفاق العام.

8. رقمنة الإدارة والمعاملات المالية الحكومية، باعتبارها توصية إدارية وتقنية وتحولاً رقمياً تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والإصلاح الإداري، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة

الاتصالات والمعلوماتية، ومصرف ليبيا المركزي، والهيئة العامة للمعلومات، وكافة الجهات الحكومية، بما يسهم في رفع كفاءة الإدارة المالية وتعزيز الشفافية والرقابة الرقمية.

9. تعزيز الشفافية في إعداد الميزانية العامة، باعتبارها توصية مالية ورقابية ومجتمعية تدرج ضمن سياسة الشفافية والمشاركة العامة في المالية العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومجلس النواب، وديوان المحاسبة، ومراكز البحوث الاقتصادية، ومؤسسات المجتمع المدني، بما يعزز وضوح السياسات المالية ويرفع مستوى المشاركة والرقابة المجتمعية.

10. تعزيز استقلال وحدات الرقابة الداخلية، باعتبارها توصية مؤسسية ورقابية تدرج ضمن سياسة النزاهة والحوكمة والرقابة الداخلية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وإدارات المؤسسات العامة، والجهات التشريعية المختصة، بما يعزز استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية.

11. تطوير قدرات الكوادر الرقابية، باعتبارها توصية فنية ومؤسسية وبناء قدرات تدرج ضمن سياسة تطوير القدرات المؤسسية والحوكمة والرقابة المالية، وتتولى تنفيذها ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة المالية، والمعهد الوطني للإدارة، ومصرف ليبيا المركزي، والجهات التدريبية والرقابية الدولية، بما يسهم في رفع كفاءة الأجهزة الرقابية وتحسين جودة التدقيق والمراجعة.

12. تطبيق أنظمة إدارة المخاطر والحوكمة، باعتبارها توصية تنظيمية وفنية ورقابية تدرج ضمن سياسة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والمؤسسات العامة والمصارف التجارية، بما يعزز الوقاية من المخاطر المالية والإدارية وتحسين كفاءة اتخاذ القرار.

13. تنظيم آليات التعيين والإقالة في الوظائف الرقابية، باعتبارها توصية تشريعية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة النزاهة والحوكمة والإصلاح الإداري، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، ووزارة الخدمة المدنية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والجهات القضائية المختصة، بما يعزز استقلالية الأجهزة الرقابية ويرفع مستوى النزاهة والكفاءة.

14. تفعيل منظومة الإفصاح عن الذمة المالية، باعتبارها توصية تشريعية ورقابية ومكافحة فساد تدرج ضمن سياسة النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة العدل، والأجهزة الرقابية والقضائية، والجهات العامة المشمولة بالإفصاح، بما يسهم في الحد من تضارب المصالح والإثراء غير المشروع وتعزيز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة.

15. إنشاء نظام إلكتروني للمشتريات والعطاءات، باعتبارها توصية تقنية وتنظيمية ورقابية تدرج ضمن سياسة الحكومة الإلكترونية والشفافية في التعاقدات العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وهيئة المشتريات الحكومية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، بما يسهم في تعزيز الشفافية ورفع كفاءة إدارة المشتريات والعطاءات الحكومية.
16. تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية، باعتبارها توصية تشريعية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة استقلال السلطة الرقابية والقضائية وتعزيز سيادة القانون، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، والمجلس الأعلى للقضاء، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة العدل، بما يعزز استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية ويرفع فعالية مكافحة الفساد وحماية المال العام.
17. تشديد العقوبات على جرائم الفساد المالي، باعتبارها توصية تشريعية وقضائية وردعية تدرج ضمن سياسة مكافحة الفساد وتعزيز العدالة الجنائية، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، ووزارة العدل، والنيابة العامة، والأجهزة القضائية والرقابية، وهيئة مكافحة الفساد، بما يسهم في تعزيز الردع القانوني وتقوية منظومة العدالة ومكافحة جرائم الفساد المالي.
18. حماية المبلغين والشهود، باعتبارها توصية تشريعية وحقوقية وأمنية تدرج ضمن سياسة حماية النزاهة ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، والنيابة العامة، وهيئة مكافحة الفساد، بما يعزز حماية المبلغين والشهود ويرفع مستوى الشفافية والمساءلة في قضايا الفساد.
19. تعزيز الإفصاح عن الإيرادات النفطية والسيادية، باعتبارها توصية مالية ورقابية وشفافية سيادية تدرج ضمن سياسة الشفافية المالية وإدارة الموارد السيادية، وتتولى تنفيذها المؤسسة الوطنية للنفط، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، والجهات السيادية والرقابية المختصة، بما يسهم في تعزيز الإفصاح المالي وتحسين إدارة الإيرادات النفطية والسيادية.
20. إخضاع المؤسسات السيادية للمراجعة المستقلة، باعتبارها توصية رقابية وفنية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة التدقيق المستقل والحوكمة الرشيدة، وتتولى تنفيذها ديوان المحاسبة، ومجلس النواب، والمؤسسات السيادية، ومكاتب المراجعة المستقلة المعتمدة، وهيئة الرقابة الإدارية، بما يعزز النزاهة والشفافية ويرفع كفاءة إدارة المؤسسات السيادية.
21. اعتماد معايير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، باعتبارها توصية دولية وفنية وشفافية قطاعية تدرج ضمن سياسة الحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية والشفافية الاستخراجية، وتتولى تنفيذها المؤسسة الوطنية للنفط، ووزارة النفط والغاز، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، ومؤسسات المجتمع المدني والخبراء المختصون، بما يسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية ودعم الثقة الدولية بقطاع الطاقة الليبي.

22. إنشاء آلية وطنية شفافة لتوزيع الإيرادات، باعتبارها توصية مالية ومؤسسية وتنموية تدرج ضمن سياسة العدالة المالية والتنمية المكانية المتوازنة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومجلس النواب، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة التخطيط، والأجهزة الرقابية، بما يعزز العدالة في توزيع الموارد ويرفع كفاءة توجيه الإنفاق العام.

23. التحول إلى موازنة البرامج والأداء، باعتبارها توصية مالية وفنية وإصلاحاً إدارياً تدرج ضمن سياسة إصلاح المالية العامة وكفاءة الإنفاق، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهات العامة كافة، وديوان المحاسبة، ومعاهد التدريب المالي والإداري، بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الميزانية وتعزيز الرقابة على الأداء الحكومي.

24. إعداد تقارير تقييم دورية لتنفيذ الميزانية، باعتبارها توصية رقابية وفنية ومالية تدرج ضمن سياسة المتابعة والتقييم والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والجهات العامة المنفذة للميزانية، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويحسن متابعة تنفيذ الإنفاق العام.

25. تعزيز الرقابة البرلمانية على الإنفاق العام، باعتبارها توصية تشريعية ورقابية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة المساءلة الديمقراطية والرقابة على المالية العامة، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، واللجان المالية والاقتصادية البرلمانية، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، بما يسهم في تعزيز الرقابة التشريعية وتحسين الشفافية في إدارة المال العام.

26. إشراك المجتمع المدني والخبراء في متابعة الميزانية، باعتبارها توصية مجتمعية وتشاركية ورقابية تدرج ضمن سياسة المشاركة المجتمعية والشفافية العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومجلس النواب، ومؤسسات المجتمع المدني، والجامعات ومراكز البحوث، ووسائل الإعلام الاقتصادية، بما يعزز الرقابة المجتمعية ويرفع جودة السياسات المالية والاقتصادية.

27. إنشاء منصة إلكترونية وطنية للمشتريات الحكومية، باعتبارها توصية تقنية ورقابية وتنظيمية تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والحوكمة في التعاقدات العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وهيئة المشتريات الحكومية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، بما يسهم في رفع شفافية وكفاءة المشتريات الحكومية وتعزيز الرقابة على العقود العامة.

28. توحيد إجراءات المناقصات والعقود، باعتبارها توصية تنظيمية وتشريعية وفنية تدرج ضمن سياسة إصلاح المشتريات العامة والحوكمة المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وهيئة المشتريات الحكومية، وديوان المحاسبة، وإدارة القضايا والجهات القانونية المختصة، بما يعزز النزاهة والشفافية ويوحد المعايير والإجراءات الخاصة بالتعاقدات الحكومية.

29. تعزيز الشفافية في العقود الكبرى، باعتبارها توصية رقابية وشفافية مالية تدرج ضمن سياسة الإفصاح ومكافحة الفساد في العقود العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، والجهات التعاقدية العامة، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، بما يسهم في تعزيز الإفصاح والشفافية في التعاقدات الكبرى والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري.

30. تفعيل الرقابة المسبقة واللاحقة على التعاقدات، باعتبارها توصية رقابية وقانونية وفنية تدرج ضمن سياسة الرقابة المالية وحماية المال العام، وتتولى تنفيذها ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة المالية، وإدارات الشؤون القانونية بالجهات العامة، والنيابة العامة عند وجود مخالفات جسيمة، بما يعزز الرقابة على دورة التعاقد ويحمي المال العام من التجاوزات والمخالفات.

31. التوصية الحادية والثلاثون في تعزيز الدفع الإلكتروني والشمول المالي، باعتبارها توصية إصلاحية تنظيمية وتقنية ومالية تدرج ضمن سياسة مالية ومصرفية ورقمية، وتتولى تنفيذها مصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، والمصارف التجارية، وهيئة الرقابة الإدارية، والجهات الأمنية المختصة بالأمن السيبراني، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي وتقليل الاعتماد على النقد وتحسين الرقابة على التدفقات المالية.

32. التوصية الثانية والثلاثون فتتمثل في تطوير منظومة مكافحة غسل الأموال والتهريب، باعتبارها توصية تشريعية ورقابية وأمنية ومصرفية تدرج ضمن سياسة مالية وأمنية واقتصادية وتشريعية، وتتولى تنفيذها مصرف ليبيا المركزي، ووحدة المعلومات المالية الليبية، والنائب العام، ووزارة الداخلية، ومصلحة الجمارك، والأجهزة الأمنية والرقابية، ومجلس النواب، بما يعزز سلامة النظام المالي ويرفع كفاءة مكافحة غسل الأموال والتهريب وتمويل الأنشطة غير المشروعة.

33. التوصية الثالثة والثلاثون في إصلاح النظام الضريبي وتبسيط الإجراءات، باعتبارها توصية إصلاحية مالية وإدارية ورقمية تدرج ضمن سياسة مالية واقتصادية وإدارية، وتتولى تنفيذها مصلحة الضرائب، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ومصلحة السجل التجاري، والجهات الرقابية، بما يسهم في رفع الامتثال الضريبي وتحسين بيئة الأعمال وزيادة الإيرادات غير النفطية.

34. تشديد الرقابة على المنافذ والتحويلات، باعتبارها توصية رقابية وأمنية ومالية تدرج ضمن سياسة الأمن الاقتصادي وأمن الحدود والسياسة المالية، وتتولى تنفيذها مصلحة الجمارك، ووزارة الداخلية، وحرس الحدود، ومصرف ليبيا المركزي، والأجهزة الأمنية والرقابية، وجهاز مكافحة التهريب، بما يعزز الرقابة على الحدود والمنافذ ويحمي الاقتصاد الوطني من التهريب والتدفقات المالية غير المشروعة.

35. إصدار تشريعات تضمن الاستقلال الإداري والمالي، باعتبارها توصية تشريعية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة الحوكمة والإصلاح المؤسسي وسياسة مكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة عند اللزوم التشاوري، والأجهزة الرقابية، ووزارة العدل، بما يعزز استقلالية المؤسسات الرقابية ويرفع فعالية الحوكمة والمساءلة.
36. اعتماد معايير شفافة للتعين في المناصب الرقابية، باعتبارها توصية تنظيمية وإصلاحية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة الحوكمة والإصلاح الإداري ومكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، والأجهزة الرقابية، ووزارة الخدمة المدنية، والجهات المختصة بالتوظيف العام، بما يعزز النزاهة والكفاءة والحياد في شغل المناصب الرقابية.
37. حماية القيادات الرقابية من الإغفاء التعسفي، باعتبارها توصية تشريعية وضمانية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة الحوكمة وسيادة القانون واستقلال المؤسسات، وتتولى تنفيذها مجلس النواب، والسلطة القضائية، والأجهزة الرقابية، ووزارة العدل، بما يعزز استقلالية القرار الرقابي ويوفر الحماية المؤسسية للقيادات الرقابية.
38. دعم القدرات الفنية والمالية للأجهزة الرقابية، باعتبارها توصية مؤسسية وفنية ومالية تدرج ضمن سياسة التطوير المؤسسي وبناء القدرات ومكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، والأجهزة الرقابية، ووزارة التخطيط، والجهات الدولية الداعمة وبرامج التعاون الفني، بما يسهم في رفع كفاءة الأجهزة الرقابية وتحسين جودة التدقيق والرقابة المؤسسية.
39. تعزيز مبدأ الحكومة المفتوحة، باعتبارها توصية إصلاحية وشفافية ورقمية تدرج ضمن سياسة الشفافية والحوكمة الرقمية والمشاركة المجتمعية، وتتولى تنفيذها الحكومة، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، ووزارة المالية، والأجهزة الرقابية، والمؤسسات العامة، بما يعزز الوصول إلى المعلومات ويرفع مستوى الشفافية والمشاركة المجتمعية والرقابة العامة.
40. نشر البيانات المالية بصيغة مبسطة للمواطنين، باعتبارها توصية توعوية وشفافية واتصال حكومي تدرج ضمن سياسة الشفافية المالية والتواصل الحكومي، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصلحة الإحصاء والتعداد، والمؤسسات الحكومية، ووحدات الإعلام الحكومي، بما يسهم في تعزيز الوعي المالي المجتمعي وتحسين فهم المواطنين للسياسات المالية والإنفاق العام.
41. دعم الإعلام الاقتصادي الاستقصائي، باعتبارها توصية رقابية وإعلامية وداعمة للشفافية تدرج ضمن سياسة الإعلام والشفافية ومكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها وزارة الإعلام أو الجهات المنظمة للإعلام، والنقابات الصحفية، والأجهزة الرقابية، ووزارة العدل، والمؤسسات الإعلامية، بما يعزز دور الإعلام في كشف المخالفات والفساد ودعم الشفافية والمساءلة العامة.

42. إشراك الجامعات والمجتمع المدني في تقييم السياسات العامة، باعتبارها توصية تشاركية واستشارية ومؤسسية تدرج ضمن سياسة المشاركة المجتمعية والحوكمة الرشيدة، وتتولى تنفيذها وزارة التعليم العالي، والجامعات، ومنظمات المجتمع المدني، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، بما يسهم في تعزيز الرقابة المجتمعية وتحسين جودة السياسات العامة والاقتصادية.

43. إعداد استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي، باعتبارها توصية استراتيجية وتنموية واقتصادية تدرج ضمن سياسة اقتصادية وتنموية طويلة المدى، وتتولى تنفيذها الحكومة، ووزارة التخطيط، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة الصناعة، ووزارة الزراعة، والمؤسسة الوطنية للنفط، والقطاع الخاص، بما يعزز تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

44. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاستثمار المنتج، باعتبارها توصية اقتصادية وتنموية وتمويلية تدرج ضمن سياسة التنمية الاقتصادية ودعم القطاع الخاص والتشغيل، وتتولى تنفيذها وزارة الاقتصاد والتجارة، والمصارف، وجهاز تنمية المشروعات، ووزارة العمل، وصناديق التمويل والاستثمار، بما يسهم في دعم ريادة الأعمال وتنشيط الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة.

45. تحسين إدارة الإيرادات النفطية وتعزيز الشفافية، باعتبارها توصية مالية ورقابية وسيادية تدرج ضمن سياسة إدارة الموارد الطبيعية والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها المؤسسة الوطنية للنفط، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، والأجهزة الرقابية، بما يعزز الإفصاح المالي ويرفع كفاءة إدارة الإيرادات النفطية والسيادية.

46. تطوير قطاعات الاقتصاد البديل، باعتبارها توصية تنموية واستثمارية وهيكلية تدرج ضمن سياسة التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتتولى تنفيذها وزارة الاقتصاد، ووزارة الصناعة، ووزارة السياحة، ووزارة الاتصالات، ووزارة الاستثمار، والقطاع الخاص، بما يسهم في تنمية القطاعات غير النفطية وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

47. إصلاح منظومة الوظيفة العامة، باعتبارها توصية إدارية ومالية وهيكلية تدرج ضمن سياسة الإصلاح الإداري والاستدامة المالية، وتتولى تنفيذها وزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، ومصلحة الأحوال المدنية، وديوان المحاسبة، والجهات الحكومية، بما يعزز كفاءة الجهاز الإداري ويرفع كفاءة إدارة الموارد البشرية ويحد من الهدر المالي.

48. ربط الأجور بالإنتاجية والكفاءة، باعتبارها توصية إصلاحية إدارية ومالية تدرج ضمن سياسة الموارد البشرية والإصلاح الإداري، وتتولى تنفيذها وزارة الخدمة المدنية، ووزارة المالية، والجهات الحكومية، ومعاهد التدريب والتطوير الإداري، بما يسهم في تحسين الأداء الوظيفي وتعزيز ثقافة الكفاءة والإنتاجية داخل المؤسسات العامة.

49. إعادة هيكلة الجهاز الإداري، باعتبارها توصية تنظيمية وهيكلية وإدارية تدرج ضمن سياسة الإصلاح المؤسسي والإدارة العامة، وتتولى تنفيذها الحكومة، ووزارة التخطيط، والجهات الحكومية المختصة بالتنظيم الإداري، بما يسهم في رفع كفاءة الجهاز الإداري وتحسين جودة الخدمات العامة وترشيد الإنفاق الحكومي.

50. تنشيط القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على الوظيفة الحكومية، باعتبارها توصية اقتصادية وتنموية وتشغيلية تدرج ضمن سياسة سوق العمل والتنمية الاقتصادية، وتتولى تنفيذها وزارة الاقتصاد والتجارة، ووزارة العمل، والمصارف، وهيئة الاستثمار، والقطاع الخاص، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتقليل الضغط على الوظيفة العامة.

51. زيادة مخصصات الإنفاق التنموي، باعتبارها توصية مالية وتنموية واستراتيجية تدرج ضمن سياسة مالية وتنموية واستثمار عام، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية، بما يسهم في تعزيز الإنفاق التنموي وتحسين البنية التحتية والخدمات العامة ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

52. اعتماد موازنة البرامج والأداء، باعتبارها توصية إصلاحية مالية وإدارية تدرج ضمن سياسة الإدارة المالية العامة والإصلاح المؤسسي، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والجهات العامة، والأجهزة الرقابية، بما يعزز كفاءة إدارة الميزانية ويربط الإنفاق بالأهداف والنتائج ومؤشرات الأداء.

53. التوصية الثالثة والخمسون في إنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشاريع التنموية، باعتبارها توصية رقمية ورقابية وتنظيمية تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والشفافية المالية، وتتولى تنفيذها وزارة التخطيط، ووزارة المالية، ومصلحة المعلومات والتوثيق، والأجهزة الرقابية، بما يسهم في تحسين متابعة المشاريع التنموية وتعزيز الشفافية والرقابة على الإنفاق العام.

54. التوصية الرابعة والخمسون فتتمثل في تعزيز الرقابة الفنية والمالية على المشاريع، باعتبارها توصية رقابية وفنية ومالية تدرج ضمن سياسة الحوكمة والرقابة على الإنفاق العام، وتتولى تنفيذها ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة التخطيط، والجهات المنفذة للمشروعات، والنائب العام، بما يعزز حماية المال العام ويرفع كفاءة تنفيذ المشاريع وجودة الخدمات والبنية التحتية

55. التوصية الخامسة والخمسون في إصلاح منظومة الدعم تدريجياً، باعتبارها توصية اقتصادية واجتماعية ومالية تدرج ضمن سياسة الحماية الاجتماعية والإصلاح المالي، وتتولى تنفيذها وزارة الاقتصاد، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الخدمة المالية ووزارة المالية، ومصرف ليبيا

المركزي، والحكومة، بما يسهم في تحسين كفاءة منظومة الدعم وتقليل الهدر المالي وتعزيز العدالة الاجتماعية.

56. التوصية السادسة والخمسون فتتمثل في تطوير منظومة إلكترونية لتوزيع الوقود والدعم، باعتبارها توصية تقنية ورقابية وإدارية تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والرقابة على الدعم، وتتولى تنفيذها وزارة الاقتصاد، وشركة البريقة لتسويق النفط، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة الاتصالات، والأجهزة الرقابية، بما يعزز الرقابة على منظومة الدعم ويحد من التهريب والتلاعب في الموارد المدعومة.

57. التوصية السابعة والخمسون في توجيه الدعم للفئات المستحقة، باعتبارها توصية اجتماعية ومالية وتنظيمية تدرج ضمن سياسة الحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، وتتولى تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، ومصلحة الأحوال المدنية، والجهات المختصة بالدعم الاجتماعي، بما يسهم في تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدعم وتحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي.

58. التوصية الثامنة والخمسون فتتمثل في مكافحة تهريب الوقود والفساد المرتبط بالدعم، باعتبارها توصية أمنية ورقابية ومالية تدرج ضمن سياسة الأمن الاقتصادي ومكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها وزارة الداخلية، ومصلحة الجمارك، والأجهزة الأمنية، والنائب العام، والأجهزة الرقابية، وشركة البريقة لتسويق النفط، بما يعزز حماية الموارد المالية للدولة ويحد من التهريب والفساد المرتبط بمنظومة الدعم.

59. التوصية التاسعة والخمسون في دراسة التحول التدريجي إلى الدعم النقدي أو الدعم الذكي، باعتبارها توصية إصلاحية اقتصادية واجتماعية ورقمية تدرج ضمن سياسة الإصلاح المالي والحماية الاجتماعية والتحول الرقمي، وتتولى تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة الاقتصاد، والجهات المختصة بالتحول الرقمي والدعم الاجتماعي، بما يسهم في تطوير منظومة دعم أكثر كفاءة وعدالة واستدامة مالية.

3.6 آلية التنفيذ

المرحلة الأولى: المرحلة التأسيسية والتشريعية (0 - 6 أشهر)

تتمثل المرحلة الأولى من آلية التنفيذ، وهي المرحلة التأسيسية والتشريعية الممتدة من (0 - 6 أشهر)، في إنشاء الأساس القانوني والمؤسسي والإداري اللازم لتنفيذ الإصلاحات، وذلك من خلال تشكيل لجنة وطنية عليا للإصلاح المالي والرقابي تضم وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، ووزارة التخطيط، والمؤسسة الوطنية للنفط، وممثلين عن السلطة التشريعية والقضائية، إلى جانب إنشاء وحدات تنفيذ فنية داخل كل مؤسسة، واعتماد هيكل تنسيقي

موحد بين الجهات المعنية، بما يسهم في تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود الرقابية والتنفيذية. كما تهدف هذه المرحلة إلى إعداد الإطار القانوني والتنظيمي اللازم للإصلاح، من خلال مراجعة التشريعات المالية والرقابية الحالية، وإعداد مشاريع قوانين تتعلق بحرية المعلومات والشفافية المالية، وحماية المبلغين والشهود، واستقلال الأجهزة الرقابية، والإفصاح عن الذمة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعديل قانون مكافحة الفساد بما يتوافق مع المعايير الدولية، إضافة إلى تعديل اللوائح المنظمة للمشتريات العامة والرقابة الداخلية، وإصدار قرارات حكومية مؤقتة للنشر والإفصاح المالي لحين اعتماد القوانين، بما يعزز الإطار التشريعي والمؤسسي للحوكمة والشفافية. بينما المرحلة الأولى كذلك تنفيذ تقييم شامل للبنية المؤسسية المالية والرقابية، والأنظمة الرقمية الحالية، والقدرات البشرية، ومنظومات الدعم والوظيفة العامة، إلى جانب إعداد خرائط المخاطر المالية والإدارية، وحصر قواعد البيانات الحكومية القائمة، بهدف تشخيص التحديات المؤسسية والفنية وتحديد أولويات الإصلاح. كما تتضمن هذه المرحلة إعداد خطط التحول الرقمي، من خلال تصميم المنصة الوطنية للبيانات المالية، وبوابة الإنفاق العام والمشتريات، ومنظومة المشتريات الإلكترونية، ومنظومة تتبع الوقود والدعم، إضافة إلى إعداد المواصفات الفنية ومتطلبات الأمن السيبراني، ووضع معايير تبادل البيانات الحكومية، بما يسهم في بناء بنية رقمية متكاملة تدعم الشفافية والرقابة وكفاءة إدارة المال العام.

المرحلة الثانية: مرحلة البناء المؤسسي والتحول الرقمي (6 - 18 شهراً)

المرحلة الثانية من آلية التنفيذ، وهي مرحلة البناء المؤسسي والتحول الرقمي الممتدة من (6 - 18 شهراً)، في الانتقال العملي نحو التنفيذ المؤسسي والتقني للإصلاحات، وذلك من خلال توحيد المنظومة المالية والرقابية عبر البدء في توحيد الإجراءات المالية، والنظم المحاسبية، والتقارير الحكومية، والدورة المستندية، واعتماد دليل موحد للتقارير المالية، وتوحيد نماذج العقود والمشتريات الحكومية، بما يسهم في تعزيز التنسيق المؤسسي ورفع كفاءة الإدارة المالية والرقابية. حيث تهدف هذه المرحلة إلى إطلاق الأنظمة والمنصات الإلكترونية، من خلال تشغيل منصة البيانات المالية الوطنية، وبوابة الشفافية والإنفاق العام، ومنصة المشتريات الحكومية، ونظام الدفع الإلكتروني الحكومي، وربط وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات السيادية، والأجهزة الرقابية، والجمارك والضرائب ضمن منظومة إلكترونية موحدة، إلى جانب تطبيق التوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية، بما يعزز الشفافية والتحول الرقمي وكفاءة تبادل البيانات الحكومية.

وتشمل المرحلة الثانية كذلك تطوير الرقابة والحوكمة، عبر إنشاء وحدات لإدارة المخاطر، والامتثال، ومكافحة غسل الأموال، والتدقيق الداخلي، واعتماد الرقابة المبنية على المخاطر، وتفعيل مؤشرات الإنذار المبكر للمخالفات المالية، بهدف تعزيز فعالية الرقابة والحد من المخاطر المالية والإدارية ومكافحة الفساد.

كما تتضمن هذه المرحلة بناء القدرات البشرية من خلال تنفيذ برامج تدريب وطنية في مجالات الرقابة والتدقيق، ومكافحة الفساد، والمحاسبة الحكومية، والحوكمة، والأمن السيبراني، وموازنة البرامج والأداء، إلى جانب اعتماد شهادات مهنية للمراجعين والمحاسبين، والتعاون مع المؤسسات الدولية والخبراء، بما يسهم في تطوير الكفاءات الوطنية ورفع مستوى الأداء المؤسسي والفني للأجهزة المالية والرقابية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الشفافية والإفصاح والمساءلة (18 – 36 شهراً)

المرحلة الثالثة من آلية التنفيذ، وهي مرحلة الشفافية والإفصاح والمساءلة الممتدة من (18 – 36 شهراً)، في ترسيخ الشفافية والرقابة المجتمعية وتعزيز المساءلة المالية والمؤسسية، وذلك من خلال تعزيز الإفصاح المالي عبر نشر الميزانية العامة، والإيرادات النفطية، والإنفاق الحكومي، والعقود الكبرى، وتقارير تنفيذ المشروعات، إلى جانب إصدار نسخ مبسطة للمواطنين، وتطبيق معايير الحكومة المفتوحة، بما يسهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة المواطنين في إدارة المال العام. حيث تهدف هذه المرحلة إلى تطبيق المعايير الدولية، من خلال البدء في تطبيق معايير مبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، ومعايير FATF، ومعايير الحوكمة الدولية، ومعايير بازل للرقابة المصرفية، إضافة إلى إصدار تقارير توافق دولية دورية، بما يعزز التزام الدولة بالمعايير الدولية ويرفع مستوى النزاهة والحوكمة والرقابة المالية والمصرفية.

المرحلة الثالثة كذلك تعزيز الرقابة البرلمانية والمجتمعية، عبر تنظيم جلسات استماع عامة حول الميزانية، والإنفاق التنموي، والدعم، والعقود الكبرى، وتمكين الجامعات والمجتمع المدني من الوصول إلى البيانات، ودعم الإعلام الاقتصادي والصحافة الاستقصائية، بهدف تعزيز المشاركة المجتمعية وتوسيع الرقابة الشعبية والمؤسسية على السياسات المالية والإنفاق العام. حيث تتضمن هذه المرحلة تعزيز مكافحة الفساد من خلال إنشاء دوائر قضائية متخصصة بالفساد المالي، وتفعيل أنظمة حماية المبلغين، واسترداد الأموال، وتتبع التحويلات المشبوهة، وتشديد الرقابة على المنافذ والاعتمادات المستندية، بما يسهم في تعزيز فعالية مكافحة الفساد وحماية المال العام والحد من الجرائم المالية والإدارية.

المرحلة الرابعة: مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة (3 – 5 سنوات)

المرحلة الرابعة من آلية التنفيذ، وهي مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة الممتدة من (3 – 5 سنوات)، في تحقيق الاستدامة المالية والتنويع الاقتصادي، وذلك من خلال إصلاح منظومة الدعم عبر تطبيق منظومة الدعم الذكي تدريجياً، وإطلاق مشاريع تجريبية للدعم النقدي، وإنشاء قاعدة بيانات اجتماعية موحدة، وربط الدعم بالرقم الوطني، بما يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين كفاءة الدعم وتقليل الهدر والتهريب. كما تهدف هذه المرحلة إلى إصلاح منظومة الوظيفة العامة من خلال مراجعة قاعدة بيانات الموظفين، ومعالجة الازدواج الوظيفي، والمرتبات الوهمية، والتضخم الإداري، وربط

الأجور بالإنتاجية، بما يعزز كفاءة الجهاز الإداري ويرفع مستوى الاستدامة المالية ويحسن إدارة الموارد البشرية داخل مؤسسات الدولة. وتشمل المرحلة الرابعة كذلك تنويع الاقتصاد عبر تنفيذ استراتيجية وطنية للتنويع الاقتصادي، ودعم قطاعات الصناعة، والزراعة، والسياحة، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، وإنشاء صناديق تمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي وخلق فرص عمل مستدامة. وأيضاً تتضمن هذه المرحلة رفع الإنفاق التنموي من خلال زيادة مخصصات التنمية والبنية التحتية، واعتماد موازنة البرامج والأداء، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمشروعات، وتقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات العامة وتعزيز التنمية المكانية والاقتصادية المستدامة.

وفي إطار آلية المتابعة والتقييم، يتم إنشاء وحدة مركزية للمتابعة تتولى متابعة تنفيذ التوصيات، وقياس نسب الإنجاز، وإعداد تقارير فصلية ونصف سنوية، ومعالجة المعوقات الفنية والتشريعية، إلى جانب اعتماد مؤشرات لقياس الأداء تشمل مستوى الإفصاح المالي، ونسبة الرقمنة الحكومية، ومستوى الامتثال الضريبي، وحجم الإنفاق التنموي، ونسبة انخفاض الفساد والهدر، ومستوى الشفافية في العقود والإيرادات النفطية، بالإضافة إلى إعداد تقارير شهرية تنفيذية، وتقارير نصف سنوية تقييمية، وتقارير وطني سنوي للإصلاح المالي والحوكمة، والاستعانة بجهات مراجعة مستقلة محلية ودولية لمراجعة الأهداف والتشريعات والسياسات بصورة دورية، وتحديث خارطة الطريق وفق المستجدات الاقتصادية والمؤسسية، بما يضمن استدامة الإصلاحات ورفع كفاءة الحوكمة والإدارة المالية العامة.

4.6 المخاطر المحتملة

1. تتمثل المخاطر السياسية والمؤسسية في احتمال استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي بين المؤسسات التنفيذية والمالية والرقابية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطل تنفيذ الإصلاحات، وازدواجية القرارات المالية، وصعوبة توحيد البيانات والأنظمة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، كما قد تواجه الإصلاحات ضعفاً في الإرادة السياسية نتيجة مقاومة بعض الأطراف المستفيدة من الوضع القائم، بما يؤدي إلى تعطيل القوانين والتشريعات، وإبطاء تنفيذ خطط الإصلاح، والتدخل في عمل الأجهزة الرقابية. كذلك فإن تضارب الاختصاصات بين المؤسسات وغياب التحديد الواضح للصلاحيات قد ينتج عنه تنازع بين الأجهزة الرقابية والتنفيذية، وازدواجية الرقابة، وتعطيل الإجراءات المالية والإدارية، إضافة إلى أن عدم الاستقرار الحكومي والتغير المستمر في الحكومات أو القيادات الإدارية قد يؤدي إلى توقف البرامج الإصلاحية، وغياب الاستمرارية المؤسسية، وإعادة تغيير الأولويات والخطط، بما ينعكس سلباً على فعالية تنفيذ الإصلاحات المالية والرقابية واستدامتها.

2. المخاطر القانونية والتشريعية في احتمال بطء إصدار التشريعات المتعلقة بالشفافية، ومكافحة الفساد، وحماية المبلغين، واستقلال الأجهزة الرقابية، الأمر الذي قد يعرقل تنفيذ الإصلاحات المؤسسية ويؤخر استكمال الأطر القانونية اللازمة لدعم الحوكمة والرقابة المالية. كما قد تظهر تحديات مرتبطة بضعف تطبيق القوانين، حتى في حال وجود تشريعات جيدة، نتيجة ضعف التنفيذ، وغياب المساءلة، والتدخلات السياسية، وضعف استقلال القضاء، بما يحد من فعالية الإصلاحات ويؤثر على كفاءة إنفاذ القانون. كذلك قد يشكل التعارض بين التشريعات الحالية والإصلاحات الجديدة عائقاً أمام تنفيذ الإصلاحات، إذ إن بعض القوانين القديمة قد تعيق التحول الرقمي، والإفصاح المالي، وتوحيد الإجراءات، وتحديث منظومة المشتريات، مما يستوجب مراجعة وتحديث الإطار التشريعي بما يتوافق مع متطلبات الإصلاح المالي والإداري والحوكمة الحديثة.

3. المخاطر المالية والاقتصادية في احتمال محدودية التمويل اللازم لتنفيذ الإصلاحات، حيث إن الإصلاحات الرقمية والمؤسسية تتطلب بنية تحتية تقنية، وتدريباً وتأهيلاً، وأنظمة إلكترونية، وكوادر متخصصة، وقد تواجه الدولة صعوبة في توفير التمويل الكافي لهذه المتطلبات. كما أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل الإصلاحات عرضة لتقلب الإيرادات النفطية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطل مشاريع التنمية والإصلاح. كذلك قد تواجه إصلاحات منظومة الدعم مقاومة اجتماعية وشعبية تتمثل في الرفض الشعبي، والاحتجاجات الاجتماعية، وارتفاع تكاليف المعيشة، والاستغلال السياسي للإصلاحات، خاصة في حال عدم تنفيذ برامج حماية اجتماعية فعالة تراعي الفئات الأكثر احتياجاً. إضافة إلى ذلك، قد تؤدي بعض الإصلاحات الاقتصادية بصورة مؤقتة إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة معدلات التضخم، وتراجع القدرة الشرائية، وارتفاع معدلات البطالة قصيرة الأجل، مما قد ينعكس على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي إذا لم تتم إدارة الإصلاحات بصورة تدريجية ومتوازنة.

4. المخاطر الإدارية والفنية في احتمال ضعف القدرات البشرية داخل المؤسسات، بما يشمل نقص الكفاءات الفنية، وضعف الخبرة في الأنظمة الحديثة، ومحدودية الخبرات في مجالات الحوكمة والرقمنة، الأمر الذي قد يؤثر على كفاءة تنفيذ الإصلاحات والتحول المؤسسي. كما قد تواجه الإصلاحات مقاومة للتغيير داخل بعض المؤسسات من قبل بعض الموظفين أو الإدارات تجاه الرقمنة، والشفافية، والإفصاح المالي، وأنظمة الرقابة الحديثة، خوفاً من فقدان النفوذ أو كشف المخالفات والتجاوزات. إضافة إلى ذلك، قد تعيق ضعف البنية التحتية الرقمية عملية تشغيل المنصات الوطنية، والربط الإلكتروني بين المؤسسات، وحماية البيانات، وتطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، بما يحد من فعالية التحول الرقمي. كذلك فإن التوسع في استخدام الأنظمة الرقمية

يرفع من مخاطر الأمن السيبراني، بما في ذلك الاختراقات الإلكترونية، وتسريب البيانات، وتعطيل الأنظمة المالية، والهجمات السيبرانية التي قد تستهدف المؤسسات السيادية والمالية، مما يستوجب تعزيز منظومات الحماية والأمن السيبراني بصورة مستمرة.

5. مخاطر الفساد والحوكمة في احتمال اختراق الإصلاحات من قبل شبكات الفساد والمصالح، حيث قد تحاول بعض الجهات تعطيل الرقابة، والتأثير على العقود، وإخفاء البيانات، والالتفاف على الأنظمة الجديدة، بما يضعف فعالية الإصلاحات المالية والإدارية. كما قد تظهر مظاهر فساد مرتبطة بمشاريع التحول الرقمي، من خلال إبرام عقود مبالغ فيها، أو احتكار الشركات المنفذة، أو ضعف جودة الأنظمة، أو وجود فساد في عمليات التوريد والتعاقد، الأمر الذي قد يؤثر على كفاءة التحول الرقمي وشفافية الإنفاق العام. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف استقلال الأجهزة الرقابية وعدم توفير الحماية الكافية لها قد يعرضها لضغوط سياسية، وتدخلات تنفيذية، وقيود مالية وإدارية، فضلاً عن استهداف المبلغين والمفتشين، بما يحد من قدرتها على أداء مهامها بكفاءة واستقلالية ويضعف منظومة الحوكمة والمساءلة.

6. المخاطر الاجتماعية والمجتمعية في احتمال ضعف ثقة المواطنين بالإصلاحات في حال عدم ظهور نتائج ملموسة بصورة سريعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى فقدان الثقة بالإصلاحات، وتراجع المشاركة المجتمعية، وزيادة حالة الإحباط العام. كما قد يساء فهم بعض السياسات الإصلاحية مثل إصلاح الدعم، والرقمنة، والإفصاح المالي، وإعادة هيكلة الوظيفة العامة، نتيجة ضعف الوعي المجتمعي بطبيعة الإصلاحات وأهدافها، مما قد يخلق مقاومة مجتمعية ويؤثر على قبول الإصلاحات وتنفيذها. إضافة إلى ذلك، فإن ضعف مشاركة المجتمع المدني والإعلام وغياب البيئة الآمنة الداعمة للعمل الرقابي والمجتمعي قد يؤدي إلى ضعف الرقابة المجتمعية، ومحدودية الصحافة الاستقصائية، وتراجع دور الجامعات والخبراء في متابعة السياسات العامة وتقييمها، بما يحد من فعالية الشفافية والمساءلة المجتمعية.

7. المخاطر الأمنية في احتمال استمرار الوضع الأمني غير المستقر ووجود توترات أمنية قد تؤدي إلى تعطيل المؤسسات، وتوقف المشاريع التقنية، وضعف الرقابة على المنافذ والحدود، وزيادة التهريب والاقتصاد الموازي، بما ينعكس سلباً على تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارية والرقابية. كما قد تستمر شبكات التهريب والجريمة المنظمة في مقاومة الإصلاحات، من خلال أنشطة تهريب الوقود، وغسل الأموال، والتهريب الجمركي، والفساد المالي العابر للحدود، الأمر الذي يحد من فعالية الرقابة ويهدد جهود تعزيز الشفافية والحوكمة وحماية الاقتصاد الوطني.

8. المخاطر المرتبطة بالتنسيق الدولي في احتمال ضعف الدعم الفني الدولي، بما يشمل محدودية الدعم التقني، وضعف التمويل الدولي، وصعوبة نقل الخبرات والمعارف الفنية اللازمة لتنفيذ

الإصلاحات المؤسسية والرقمية، الأمر الذي قد يحد من قدرة الدولة على استكمال برامج الإصلاح وفق المعايير الحديثة. كما أن عدم الالتزام بالمعايير الدولية، مثل معايير FATF، ومبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية EITI، ومعايير الحوكمة الدولية، قد يؤدي إلى تراجع الثقة الدولية، وصعوبة جذب الاستثمارات، وزيادة القيود على القطاع المصرفي الليبي، بما ينعكس سلباً على الاستقرار المالي والاقتصادي وعلاقات التعاون الدولي.

9. وفي هذا السياق، تتمثل المخاطر الاستراتيجية الكبرى في استمرار الانقسام المؤسسي، وغياب الإرادة السياسية الحقيقية، ومقاومة شبكات الفساد للإصلاح، وضعف القدرات الفنية والتنفيذية، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي، وفشل إصلاح الدعم في حال غياب برامج حماية اجتماعية فعالة، وضعف التنسيق بين الجهات المنفذة، وتعرثر التحول الرقمي والأمن السيبراني، وضعف استقلال القضاء والأجهزة الرقابية، إضافة إلى احتمال فقدان ثقة المواطنين في جدية الإصلاحات، الأمر الذي قد يؤثر بصورة مباشرة على استدامة الإصلاحات المالية والاقتصادية والرقابية وتحقيق أهداف الحوكمة والشفافية والتنمية المستدامة.

تتمثل آليات الحد من المخاطر في تنفيذ الإصلاحات بصورة تدريجية وليس بشكل صادم، بما يساهم في تقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ورفع فرص نجاح الإصلاحات واستدامتها، إلى جانب العمل على بناء توافق سياسي ومؤسسي واسع بين مختلف الجهات المعنية لضمان دعم الإصلاحات وتعزيز التنسيق في تنفيذها. كما تشمل هذه الآليات توفير برامج حماية اجتماعية موازية لحماية الفئات الأكثر تأثراً بالإصلاحات، وتعزيز الشفافية والإفصاح المبكر عن السياسات والإجراءات الإصلاحية لرفع مستوى الثقة العامة وتقليل مقاومة التغيير. كذلك تتضمن إشراك المجتمع المدني، والجامعات، والخبراء في متابعة وتقييم الإصلاحات، وتوفير دعم فني وتقني دولي لتعزيز القدرات المؤسسية والتنفيذية، إضافة إلى تطوير الأمن السيبراني والبنية الرقمية لحماية الأنظمة والمنصات الإلكترونية من المخاطر التقنية والهجمات السيبرانية. كما تركز آليات الحد من المخاطر على حماية استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية لضمان فعالية المساءلة ومكافحة الفساد، وإنشاء وحدة مركزية لإدارة المخاطر والمتابعة تتولى تقييم المخاطر بصورة دورية وتحديث خطط المعالجة وفق المستجدات الاقتصادية والمؤسسية والأمنية، بما يعزز كفاءة تنفيذ الإصلاحات واستمراريتها.

5.6 الأجهزة الرقابية

تعتبر الأجهزة الرقابية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، حيث تضطلع بدور محوري في ضمان الشفافية، ومكافحة الفساد، وحماية المال العام، وتعزيز مبدأ المساءلة. وفي السياق الليبي، اكتسبت هذه الأجهزة أهمية متزايدة خاصة في ظل التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة. غير أن الواقع يكشف عن وجود العديد من التحديات التي تعيق أداء هذه الأجهزة لدورها

بكفاءة، مثل ضعف الاستقلالية، وتداخل الاختصاصات، وغياب التنسيق بينها، إضافة إلى التأثيرات السياسية التي قد تحد من فعاليتها، وباعتبار أن إدارة قطاعات الدولة تعتمد بشكل شبه كامل على نفقاتها من تمويلات الميزانية العامة مما يجعل نطاق العمل كثيف وموسع وهو تحد كبير لقدرة الأجهزة الرقابية على ممارسة مهامها بشكل يغطي كافة قطاعات الدولة والمؤسسات والهيئات التابعة لها ، مما يجعل التفكير في خلق آليات مبتكرة لتسهيل مهمة الأجهزة الرقابية ضرورة ملحة. سنعرض الاشكاليات التي تواجه الأجهزة الرقابية على مستوى الدولة الليبية:

1. الاشكالية الأولى : الانقسام المؤسسي : تسبب الصراع السياسي في الانقسام المؤسسي :

تعتبر الإشكالية الأولى التي تواجه الأجهزة الرقابية على مستوى الدولة الليبية في الانقسام المؤسسي الناتج عن الصراع السياسي، حيث تسبب الانقسام السياسي الحاد بين سلطات متوازية في ازدواجية الشرعية ووجود أكثر من قيادة لنفس المؤسسة، الأمر الذي أدى إلى تسييس الأجهزة الرقابية واستخدامها كأدوات للصراع بدلاً من كونها مؤسسات مهنية مستقلة. كما ساهم غياب مرجعية دستورية موحدة تنظم العلاقة بين السلطات وتحدد تبعية الأجهزة الرقابية بشكل واضح، إلى جانب تضارب التشريعات والقرارات الصادرة عن جهات مختلفة، في خلق حالة من الازدواج القانوني والإداري. كذلك أدى ضعف التنسيق والتكامل المؤسسي بين الأجهزة الرقابية، وغياب قواعد موحدة لتبادل المعلومات، والتدخلات التنفيذية المباشرة في عمل الأجهزة الرقابية، إلى التأثير على استقلاليتها وكفاءة أدائها، فضلاً عن هجرة الكفاءات والانقسام الإداري الداخلي داخل نفس الأجهزة، وضعف نظم الحوكمة الرقابية الداخلية داخل المؤسسات العامة، مما زاد من الاعتماد على رقابة خارجية منقسمة أصلاً وأضعف فعالية الرقابة والمساءلة على مستوى الدولة. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر تبني حزمة إصلاحات متكاملة على المستويين السياسي والمؤسسي، تبدأ بتوحيد المؤسسات السيادية والرقابية ضمن إطار تسوية سياسية شاملة باعتبارها شرطاً أساسياً لفعالية الرقابة، إلى جانب إصدار إطار قانوني موحد ينظم عمل الأجهزة الرقابية ويحدد اختصاصاتها بشكل دقيق لمنع التداخل والازدواجية. كما تشمل الحلول تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية عبر ضمانات قانونية ومؤسسية تحميها من التدخلات السياسية والتنفيذية، وإنشاء آلية تنسيق عليا بين الأجهزة الرقابية، مثل مجلس تنسيقي أو لجنة مشتركة، لتبادل المعلومات وتوحيد الجهود. كذلك تتضمن تطوير نظم رقابة داخلية فعالة داخل المؤسسات الحكومية لتقليل الضغط على الأجهزة الرقابية العليا، وإعادة هيكلة الأجهزة المنقسمة وفق معايير مهنية من خلال دمج الكوادر وتوحيد الهياكل التنظيمية، وبناء القدرات المؤسسية عبر التدريب والتأهيل واعتماد نظم رقمية موحدة لتعزيز الشفافية، إضافة إلى إرساء مبدأ المساءلة الشاملة بحيث تخضع جميع السلطات دون استثناء لرقابة قانونية موحدة، مع الاستفادة من

دعم دولي فني محايد للمساعدة في توحيد المؤسسات وبناء نظم رقابية حديثة دون المساس بالسيادة الوطنية.

الاشكالية الثانية : ضعف الوصول إلى المعلومات

حيث تواجه الأجهزة الرقابية صعوبة في الحصول على البيانات من بعض الجهات الحكومية، إلى جانب تعتمد بعض المؤسسات حجب المعلومات أو تأخير تقديمها، فضلاً عن غياب قواعد بيانات موحدة ومحدثة، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الرقابة وسرعة اكتشاف المخالفات وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية والإدارية. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر سنّ تشريعات تلزم الجهات الحكومية بالإفصاح وتبادل البيانات بصورة منتظمة وشفافة، إلى جانب إنشاء منظومة إلكترونية وطنية موحدة للمعلومات تضمن تكامل البيانات وسهولة الوصول إليها وتحديثها بصورة مستمرة، مع فرض عقوبات على الجهات التي تمتنع عن تقديم البيانات أو تعتمد حجبها أو تأخيرها، بما يعزز فعالية الأجهزة الرقابية ويرفع مستوى الشفافية والحوكمة داخل مؤسسات الدولة.

الاشكالية الثالثة: عدم تعاون الجهات الخاضعة للرقابة

حيث يتمثل ذلك في رفض أو تعطيل تنفيذ قرارات وتوصيات الأجهزة الرقابية، وعدم حضور المسؤولين للتحقيق أو المساءلة، إضافة إلى التعامل مع الرقابة باعتبارها تهديداً وليس أداة للإصلاح وتحسين الأداء المؤسسي، الأمر الذي يضعف فعالية الرقابة ويحد من قدرة الأجهزة الرقابية على فرض المساءلة ومعالجة المخالفات والتجاوزات. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر إقرار إلزام قانوني بتنفيذ قرارات الأجهزة الرقابية وتوصياتها، على أن يترافق هذا الإلزام مع إجراءات قانونية وعقابية قد تصل إلى الفصل ومحاسبة من هم في موقع المسؤولية عن عدم الامتثال للقرارات، إلى جانب ربط المسؤولية الإدارية بمدى تنفيذ التوصيات الرقابية، والعمل على نشر التقارير الرقابية بما يعزز الشفافية ويخلق ضغطاً عاماً يدعم تنفيذ الإصلاحات ويعزز ثقافة المساءلة داخل المؤسسات العامة.

الاشكالية الرابعة : ازدواجية التقارير وتضارب النتائج

تصدر تقارير مختلفة من أجهزة رقابية متعددة حول نفس الموضوع، مع اختلاف التقييمات نتيجة غياب معايير موحدة للعمل الرقابي، الأمر الذي يؤدي إلى إرباك صناع القرار بسبب تضارب المعلومات، فضلاً عن تكرار الملاحظات في التقارير الدورية بما يدل على ضعف متابعة الملاحظات ووجود خلل في عمليات التفتيش والمتابعة الرقابية. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر توحيد معايير وأساليب العمل الرقابي بما يضمن اتساق التقارير ورفع جودة المخرجات الرقابية، إلى جانب إنشاء جهة تنسيقية عليا بين الأجهزة الرقابية لتعزيز التكامل المؤسسي ومنع الازدواجية، والعمل على تبادل البيانات والتقارير بصورة دورية بما يساهم في توحيد المعلومات وتحسين فعالية الرقابة ودعم عملية اتخاذ القرار.

الاشكالية الخامسة : ضعف المتابعة اللاحقة (Post-Audit)

يتركز عمل بعض الأجهزة الرقابية على كشف المخالفات دون متابعة تصحيحها، مع غياب آليات واضحة لمراقبة تنفيذ التوصيات، الأمر الذي يؤدي إلى تكرار نفس الأخطاء والمخالفات داخل المؤسسات العامة ويضعف فعالية الرقابة والإصلاح المؤسسي. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر إنشاء وحدات خاصة لمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية، وتحديد آجال زمنية ملزمة للتصحيح واتخاذ الإجراءات التأديبية والجزائية اللازمة في حالة عدم الامتثال، إلى جانب إعداد تقارير دورية حول مستوى الالتزام بتنفيذ الملاحظات والتوصيات، بما يعزز فعالية الرقابة والمتابعة المؤسسية.

الاشكالية السادسة : انتشار الفساد الإداري الصغير (الروتيني)

تواجه الأجهزة الرقابية صعوبة في رصد المخالفات اليومية البسيطة، في ظل وجود ثقافة "التطبيع مع الفساد" داخل بعض الإدارات، ومحدودية أدوات الرقابة في التعامل مع هذا النوع من الممارسات، الأمر الذي يؤدي إلى ترسيخ سلوكيات إدارية غير سليمة تؤثر على كفاءة الخدمات العامة وثقة المواطنين بالمؤسسات. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر تبسيط الإجراءات الإدارية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، واعتماد الخدمات الإلكترونية والحوكمة الرقمية، إلى جانب نشر ثقافة النزاهة والالتزام المهني داخل المؤسسات العامة، بما يسهم في الحد من الفساد الإداري وتعزيز الشفافية والكفاءة المؤسسية.

الاشكالية السابعة : غياب الحماية للمبلغين عن الفساد

حيث يخشى العديد من الموظفين من الانتقام الوظيفي أو الشخصي، في ظل عدم وجود نظام فعال لحماية الشهود والمبلغين وضعف قنوات الإبلاغ الآمنة، الأمر الذي يحد من الكشف المبكر عن قضايا الفساد والمخالفات الإدارية والمالية. ولمعالجة هذه الإشكالية، يتطلب الأمر إصدار قانون خاص لحماية المبلغين والشهود، وإنشاء قنوات سرية وآمنة للإبلاغ عن الفساد، إضافة إلى تقديم حوافز للمبلغين عن قضايا الفساد، بما يعزز ثقافة الإبلاغ ويدعم جهود مكافحة الفساد وحماية المال العام.

الاشكالية الثامنة : ضعف التنسيق الفعال مع الجهات القضائية

يؤدي تأخر البت في القضايا المحالة من الأجهزة الرقابية، وضياح أو تعطيل بعض الملفات، وعدم وجود دوائر متخصصة في قضايا الفساد بشكل كافٍ، إلى إضعاف فعالية المساءلة ومكافحة الفساد، بما يحد من قدرة الأجهزة الرقابية والقضائية على معالجة المخالفات المالية والإدارية بصورة سريعة وفعالة. أما الحلول، فتتمثل في إنشاء دوائر قضائية متخصصة في قضايا الفساد، وتسريع إجراءات النظر في القضايا الرقابية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الرقابية والنيابة العامة، بما يسهم في رفع كفاءة التحقيقات، وتعزيز فعالية المساءلة، وتحسين قدرة الدولة على مكافحة الفساد وحماية المال العام.

الاشكالية التاسعة : التحديات الأمنية

تواجه الأجهزة الرقابية صعوبة في العمل داخل بعض المناطق غير المستقرة، إضافة إلى تعرض بعض الموظفين للتهديد أو الضغط، وتعذر تنفيذ مهام التفتيش الميداني، الأمر الذي يحد من قدرة الأجهزة الرقابية على أداء مهامها بكفاءة وفعالية ويؤثر سلباً على مستوى الرقابة والمتابعة الميدانية. أما الحلول، فتتمثل في توفير حماية أمنية لموظفي الأجهزة الرقابية، واستخدام وسائل رقابة عن بُعد مثل الرقمنة والتقارير الإلكترونية، إلى جانب دعم استقرار المؤسسات كجزء من الإصلاح العام، بما يساهم في تعزيز قدرة الأجهزة الرقابية على تنفيذ مهامها في مختلف المناطق، وتحسين فعالية العمل الرقابي، وضمان استمرارية عمليات المتابعة والتفتيش.

الاشكالية العاشرة : البيروقراطية داخل الأجهزة الرقابية نفسها

يؤدي بطء الإجراءات الداخلية، وتعقيد المسارات الإدارية، وضعف المرونة في اتخاذ القرار، إلى إعاقة سرعة وكفاءة العمل الرقابي، والتأثير سلباً على قدرة الأجهزة الرقابية على الاستجابة الفعالة للمخالفات والتحديات المالية والإدارية. أما الحلول، فتتمثل في إعادة هيكلة الأجهزة الرقابية، وتبسيط الإجراءات الداخلية، ومنح صلاحيات أوسع للمفتشين، بما يساهم في رفع كفاءة ومرونة العمل الرقابي، وتسريع عمليات المتابعة واتخاذ القرار، وتعزيز فعالية الأجهزة الرقابية في أداء مهامها.

الاشكالية الحادية عشر : ضعف ثقة المواطنين

نتيجة قلة اطلاع الرأي العام على نتائج عمل الأجهزة الرقابية، واعتقاد بغياب المحاسبة الفعلية، وضعف مشاركة المجتمع في دعم الرقابة، الأمر الذي يؤثر سلباً على مستوى الثقة العامة بالمؤسسات الرقابية ويحد من فعالية الرقابة المجتمعية ومكافحة الفساد. أما الحلول، فتتمثل في نشر التقارير الرقابية بشكل دوري وشفاف، وإشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد، وتوعية المواطنين بدور الأجهزة الرقابية، بما يساهم في تعزيز الشفافية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي، وتقوية الثقة العامة بالمؤسسات الرقابية ودورها في حماية المال العام وتعزيز المساءلة.

الاشكالية الثانية عشر : ضعف تطبيق القوانين وهشاشة ممارسات الحوكمة، وليس في نقص الأطر التشريعية.

إن المشكلة ذات طابع تنفيذي ومؤسسي بالأساس، الأمر الذي ينعكس في ضعف إنفاذ القوانين، وعدم تفعيل المساءلة بصورة فعالة، وضعف الحوكمة المؤسسية، واستمرار التداخل والازدواجية في الاختصاصات، إلى جانب محدودية الرقمنة، وضعف الرقابة الداخلية، ونقص القدرات الفنية، وضعف حماية المبلغين، وعدم ربط الأداء بالمساءلة والحوافز، إضافة إلى محدودية الشفافية والتنسيق بين الأجهزة الرقابية، بما يحد من فعالية الرقابة والإصلاح المؤسسي. أما الحلول، فتتمثل في تعزيز آليات الإنفاذ

والمساءلة من خلال تفعيل العقوبات على المخالفات وربط نتائج الرقابة بإجراءات تصحيحية ملزمة، وإرساء حوكمة مؤسسية واضحة عبر اعتماد أدلة إجراءات موحدة تحدد المسؤوليات وسلاسل القرار وتمنع التداخل والازدواجية، إلى جانب رقمنة العمليات المالية والإدارية من خلال تطوير نظم معلومات متكاملة (IFMIS) تضمن الشفافية وسهولة تتبع العمليات وتقليل التدخل البشري. كما تشمل الحلول تمكين الرقابة الداخلية ومنح وحدات المراجعة الداخلية استقلالاً وظيفياً وربطها مباشرة بالإدارة العليا أو مجالس الإدارة، وتنفيذ برامج تدريب تخصصية مستمرة في مجالات التدقيق والامتثال وإدارة المخاطر، إضافة إلى حماية المبلغين وتعزيز النزاهة عبر إنشاء قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد مع ضمان الحماية القانونية والوظيفية، وربط الأداء بالحوافز والمساءلة من خلال اعتماد مؤشرات أداء واضحة للمسؤولين وربطها بالترقيات والعقوبات، فضلاً عن تعزيز الشفافية والإفصاح عبر نشر البيانات المالية والتقارير الرقابية بشكل دوري، وتفعيل التنسيق بين الأجهزة الرقابية من خلال إنشاء منصات لتبادل البيانات وتحقيق التكامل في الاختصاصات بما يقلل التضارب ويحسن فعالية الرقابة والحوكمة المؤسسية.

الإشكالية الثالثة عشر : تداخل الاختصاصات وتضارب الصلاحيات

الإشكالية الثالثة عشر في تداخل الاختصاصات وتضارب الصلاحيات بين الجهات الرقابية، الأمر الذي يؤدي إلى ازدواجية التفتيش والتحقيق، وتضارب الصلاحيات، وتضارب التقارير الرقابية، وغياب جهة تنسيق عليا قادرة على تنظيم العمل الرقابي وتوحيد المرجعيات، بما ينعكس سلباً على كفاءة الرقابة وفعالية المساءلة، ويؤدي إلى تكرار الإجراءات وإرباك الجهات الخاضعة للرقابة وصناع القرار. أما الحلول، فتتمثل في التحول من "الرقابة المنعزلة" إلى "الرقابة الذكية والمشاركة" القائمة على التنسيق الرقمي وتوحيد المرجعيات، من خلال تنفيذ مجموعة من الحلول الهيكلية والقانونية والتشغيلية والحوكومية، تشمل إعداد "مصفوفة الصلاحيات" لتوثيق اختصاصات كل جهة رقابية بشكل دقيق، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة لعمل الجهات الرقابية لإزالة أسباب التضارب وتحديد المرجعيات القانونية بصورة واضحة، وإنشاء "لجنة تنسيق عليا" تضم ممثلين عن كافة الجهات الرقابية وتتبع أعلى سلطة في الدولة بهدف تنسيق الخطط وتوحيد الجهود. كما تشمل الحلول تفعيل "التفتيش المشترك" في بعض الحالات لتجنب تعدد حملات التفتيش، وإنشاء "منصة رقابية إلكترونية موحدة" تربط الجهات الرقابية وتوحد قواعد البيانات والتقارير ونتائج التحقيقات، إضافة إلى توحيد نماذج التفتيش والتقارير لضمان اعتماد معايير رقابية موحدة. كذلك تتضمن الحلول تفعيل مبدأ "المحطة الواحدة" لاستقبال الشكاوى وتوزيعها على الجهات المختصة ومنع تكرار التحقيق في نفس الواقعة، ووضع آلية واضحة لفض النزاعات داخل لجنة التنسيق العليا عند تضارب التقارير الرقابية، إلى جانب تنظيم ورش عمل مشتركة لمفتشي ومحققي

الجهات المختلفة لتوحيد المفاهيم القانونية والرقابية ووضع ضوابط وإجراءات تحكم أي مخالفات، بما يعزز كفاءة الرقابة والحوكمة المؤسسية ويحد من تضارب الاختصاصات.

الإشكالية الرابعة عشر : ضعف الأدوات التقنية

تتمثل الإشكالية الرابعة عشر في ضعف الأدوات التقنية داخل الأجهزة الرقابية، حيث تعاني المؤسسات من عدم وجود أنظمة تحليل بيانات، وغياب الربط الإلكتروني بين الجهات، والاعتماد على المراسلات الورقية، الأمر الذي يحد من كفاءة العمل الرقابي، ويؤخر تبادل المعلومات، ويضعف القدرة على اكتشاف المخالفات المالية والإدارية بصورة سريعة وفعالة. أما الحلول، فتتمثل في تنفيذ "مشروع وطني للتحويل الرقمي الرقابي" يبدأ بتشريع قوي وينتهي بمنظومة إلكترونية مترابطة تعتمد على تحليل البيانات والاستغناء التدريجي عن الورق، من خلال تحديث البنية التحتية المعلوماتية عبر توفير خوادم حديثة، وشبكات آمنة، وأجهزة متطورة، والاستثمار في حلول الحوسبة السحابية لتخزين البيانات بشكل آمن وسهل الوصول إليه، إلى جانب تفعيل الربط الإلكتروني بين الجهات الرقابية والمؤسسات الحكومية لتبادل البيانات بصورة لحظية، وتطبيق أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية لاستبدال المراسلات الورقية بمراسلات إلكترونية مؤرشفة وموثقة. كما تشمل الحلول بناء منظومة حديثة لتحليل البيانات الضخمة باستخدام برمجيات متخصصة للكشف عن الأنماط غير الطبيعية في المعاملات المالية تلقائياً، وتفعيل الرقابة السابقة والمصاحبة إلكترونياً عبر ربط أنظمة الدفع بمنظومات الميزانيات الحكومية لفحص المعاملات قبل صرفها. كذلك تتضمن الحلول إصدار تشريعات تعتمد التوقيع الإلكتروني والمستند الإلكتروني قانونياً، وتحديث أدلة وإجراءات العمل الرقابي لتتوافق مع بيئة العمل الرقمية، إضافة إلى تنفيذ برامج تدريب وتأهيل للكوادر في مجالات تحليل البيانات والأمن السيبراني وفحص الأنظمة المالية الإلكترونية، والاستعانة بخبرات تقنية متخصصة في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي، إلى جانب بناء منظومة قوية للأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة من الاختراق أو التلاعب باستخدام تقنيات التشفير وجدران الحماية المتطورة، بما يعزز كفاءة الرقابة والحوكمة الرقمية.

النقاشات / الآراء

تم عرض الإشكاليات التي تواجه منظومة الرقابة في ليبيا ، تقديم مقارنة إصلاحية عملية تتناسب مع الواقع السياسي والمؤسسي الحالي ، مراعاة الانقسام وضعف الاستقرار التشريعي ، حيث طرح الواقع الرقابي في ليبيا على أن تركز الأجهزة الرقابية تحت السلطة التشريعية ، وغياب رقابة تنفيذية داخل الحكومة ، ووجود انقسام مؤسسي فعلي ، وتضخم إداري وتفاوت في الكفاءة ، وتداخل الاختصاصات وتحميل الأجهزة أدوار تنفيذية. حيث تبين أصل المشكلة الخلل في توزيع الأدوار الرقابية وليس في عدد الأجهزة ، وغياب الرقابة الداخلية داخل الجهاز التنفيذي ، وازدواجية في العمل الرقابي وبطء المعالجة ،

وضعف الأثر العملي للتقارير، و محدودية جدوى فكرة دمج الأجهزة في الظروف الحالية. والرؤية الإصلاحية المقترحة لذلك وفق التالي :

- تعزيز الرقابة التنفيذية داخل الحكومة
- تكريس دور ديوان المحاسبة كرقابة مالية عليا مستقلة
- تنظيم العلاقة بين الأجهزة الرقابية ومنع التداخل
- الإبقاء على مسار قضائي مستقل لمكافحة الفساد.

الأثر المتوقع لهذه الاشكالية هو سد الفجوة الرقابية داخل الجهاز التنفيذي ، و تقليل التداخل بين الأجهزة، وتحسين سرعة وكفاءة المعالجة، ودعم الاستقرار المؤسسي، وتقليل الحاجة لدمج الأجهزة. رأى البعض أن المبادئ الحاكمة لحماية الأجهزة الرقابية هي : الاستقلال الحقيقي (وليس الشكلي)، والشرعية القانونية الواضحة ، والفصل بين الرقابة والإدارة. عرضت الضمانات المؤسسية من قبل البعض وفق التالي : معايير مهنية للتعيين و مدة ولاية محددة ، وصعوبة الإقالة إلا بضوابط قانونية، واستقلال مالي وإداري، وحماية المراجعين والمبلغين. الضمانات الوظيفية والعملية هي: إلزام الجهات بتنفيذ نتائج الرقابة ، وربط التقارير بالمساءلة وليس الإعلام ، واعتماد إجراءات تصحيحية واضحة. وكذلك ضمانات خاصة بالبيئة الليبية والمتمثلة في تحييد الأجهزة الرقابية عن الصراع السياسي، وبناء ثقة المجتمع، واعتماد الشفافية المهنية.

الأجهزة الرقابية العاملة في ليبيا سواء السياسية أو القضائية أو الادارية المركزية ودورها في متابعة وتقييم المؤسسات الحكومية والصلاحيات الممنوحة لها في هذا الخصوص منها رقابة مجلس النواب، حيث نص الاعلان الدستوري الليبي فيما يخص الرقابة في ليبيا على وجوب رقابة متبادلة بين السلطات الرئيسية في الدولة (السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية و السلطة القضائية)، حيث تباشر السلطة التشريعية في ليبيا المتمثلة بمجلس النواب الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والجهات التابعة لها وفق نص المادة (10): وتتضمن الرقابة التي يمارسها مجلس النواب الصلاحيات الاتية وفق قانون رقم 4 لسنة 2014 :

- مساءلة واستجواب اعضاء مجلس الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء واى مسؤول اخر فى السلطة التنفيذية او احدى الجهات التابعة له .
- اجراء التحقيق مع أى من المسؤولين المشار اليهم فى الفقرة اعلاه بشأن اى واقعة يرى المجلس ان لها علاقة بالمصلحة العامة او حقوق المواطنين .
- طلب المعلومات والوثائق من اية جهة رسمية بشأن اى موضوع يتعلق بالمصلحة العامة او حقوق المواطنين او تنفيذ القوانين او تطبيقها من قبل هيئات ومؤسسات السلطة التنفيذية .

- طلب حضور أى شخص امامه للدلاء بشهادة او توضيح موقف او بيان معلومات بشأن أى موضوع كان معروضا امام مجلس النواب .
- لاعضاء مجلس النواب وفقا للضوابط المنصوص عليها فى النظام الداخلى القيام بزيارات تفقدية الى الوزارات ودوائر الدولة للاطلاع على حسن السير وتطبيق احكام القانون .
- ويقوم ايضا مجلس النواب بالرقابة عبر اللجان البرلمانية حيث يوجد فى مجلس النواب الليبي عدد اثنا وعشرون لجنة ، منها لجنة الادارة والحكم المحلى التى تختص بمراقبة تنفيذ قوانين الادارة المحلية وشؤون المحافظات والبلديات والوحدات الادارية التابعة لها ، ولجنة الاقتصاد والتجارة والاستثمار وتختص بمراقبة ومتابعة الالتزام بصحة وسلامة معايير الجودة والمواصفات والمقاييس ومستوى تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بشؤون الاقتصاد والتجارة والاستثمار ومتابعة المصارف والائتمان والقروض والتأمين ومراقبة التجارة الداخلية والخارجية ، ولجنة التخطيط والمالية والموازنة العامة وتختص بمتابعة الموازنة العامة للدولة والمناقلة بين ابوابها ومراقبة وتتبع الانفاق العمومى للحكومة ومتابعة التقارير الموضوعية لديوان المحاسبة والاجهزة الرقابية الاخرى ومتابعة السياسة المالية والنقدية للدولة ، ولجنة متابعة الاجهزة الرقابية بالدولة وتختص بمتابعة قضايا الفساد الادارى والمالى فى مختلف اجهزة الدولة ومتابعة ومراقبة عمل هيئات ومؤسسات النزاهة .

ومن الوسائل الاخرى لرقابة مجلس النواب على المؤسسات العامة فى الدولة هى :

- اصدار الميزانية : يعتبر اصدار الميزانية العامة للدولة سياسة هامة تمكن الهيئات التشريعية من محاسبة الاجهزة التنفيذية فى الدولة وتحديد النقد لها او الزامها بالسير ضمن مسارات محددة والحد من نشاطها فى بعض القطاعات ، فالمتابعة عبر بنود الميزانية سواء المتعلقة بالنفقات التسييرية بمكوناتها الثلاثة : مرتبات ومصروفات عمومية ونفقات التنمية والمتابعة للميزانية العامة تتم عبر اجراءات اعداد قواعد بيانات وحصر دقيق بكافة الجهات التى تتولى جباية ايرادات سيادية تتضمن نوع الايراد والحسابات المصرفية والموارد السيادية ، وايضا عبر حصر كافة المخصصات والتفويضات المسيلة للجهات الممولة من الخزنة العامة والتى تقع ضمن الاختصاص المكانى لعمل الفرع .

- اصدار التشريعات : تعتبر القوانين التى تصدرها الهيئات التشريعية أداة أخرى من أدوات الرقابة فهى تحدد المسارات التى تعمل الادارة فى إطارها ولايجوز لها تجاوزها دون أن تتعرض للمساءلة من جانب الهيئة التشريعية ، فنجد أحيانا أن هذه الهيئة ترفض مشاريع القوانين المقدمة من قبل الحكومة كتعبير عن عدم رضاها عن نشاطها ومن ناحية أخرى تحرص الهيئات التشريعية

على متابعة عملية تفسير القوانين التي تقوم بها بعض الأجهزة الإدارية من خلال إصدار اللوائح التنفيذية والقوانين

- أما الأجهزة الرقابية في ليبيا المتمثلة في ديوان المحاسبة وهو مختص برقابة مالية ومراجعة الإنفاق ، وهيئة الرقابة الإدارية تختص بمتابعة الأداء الإداري، وهيئة مكافحة الفساد اختصاصها كشف جرائم الفساد، ومجلس النواب هو صاحب اختصاص للرقابة التشريعية، وهناك آليات مؤقتة رقابية غالباً مسيئة وضعيفة الفاعلية.

- تقييم مستوى الفساد هو الفساد ظاهرة هيكلية ، ويستخدم أحياناً كأداة لتوزيع النفوذ ، وانتشار التجاوزات المالية والإدارية ، وتصنيف دولي متأخر في مؤشرات الفساد ، واستمرار المخالفات رغم وجود الأجهزة الرقابية . والتحديات التي تواجه الأجهزة الرقابية كونها تعاني من ضعف الاستقلالية المؤسسية وخضوع القيادات للتجاوزات السياسية، إلى جانب محدودية الكفاءات الفنية، وبطء الإجراءات، وضعف النفاذ إلى البيانات، وغياب أطر فعالة لحماية المبلغين. وكذلك تتأثر فعالية الأجهزة الرقابية بالانقسام السياسي والمؤسسي وغياب الإرادة السياسية، إضافة إلى ضعف تعاون الجهات الخاضعة للرقابة، وتضارب الاختصاصات، وقصور المنظومة القضائية المتخصصة. وأيضاً ترتبط التحديات ببنية حوكمة غير متكاملة، وضعف السيطرة على الموارد العامة، واتساع الاقتصاد غير الرسمي، ومحدودية إسهام المجتمع المدني في دعم الشفافية والمساءلة.

- تم عرض اختصاصات الأجهزة الرقابية العليا في ليبيا، تقوم الفكرة الأساسية على: التكامل الوظيفي ، والتمييز بي الاختصاصات ، وليس التزاحم أو تضارب الصلاحيات. ، و الخلط بين الأدوار يؤدي إلى إضعاف منظومة الرقابة بدل تعزيزها.

- اختصاصات ديوان المحاسبة وهي الجهة المختصة ب الرقابة على المال العام ، ويشمل ذلك: سلامة تحصيل الإيرادات، ومشروعية وكفاءة وفعالية الإنفاق العام ، و حماية الأصول العامة ، و التأكد من استخدام الموارد للأغراض المعتمدة ، و يركز على المال العام بوصفه قيمة وذمة مالية للدولة، سواء كان ثابتاً أو منقولاً.

- تم عرض اختصاصات هيئة الرقابة الإدارية وهي الجهة المختصة ب الرقابة على التصرف الإداري، تركز رقابتها على: سلامة الإجراءات الإدارية ، ومشروعية القرارات التنظيمية ، والالتزام بالقوانين واللوائح ، وسلوك الموظف العام أثناء أداء مهامه ، ولا تنظر إلى الأثر المالي مباشرة، بل إلى مشروعية وانضباط الفعل الإداري نفسه.

- عرض اختصاصات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وهي تختص بمواجهة الفساد كظاهرة مركبة، وتشمل مهامها:

جرائم الفساد المالي والإداري، وإساءة استعمال الوظيفة ، و الكسب غير المشروع، و غسل الأموال المرتبط بالوظيفة العامة.

تعمل بالتكامل مع: مكتب النائب العام ، وبقية الأجهزة الرقابية، وتمثل مصدراً مهماً للتحليل الاستراتيجي وصياغة سياسات

مكافحة الفساد

- مبدأ التكامل المؤسسي، تقوم منظومة الرقابة على: ديوان المحاسبة → يراقب المال العام، هيئة الرقابة الإدارية → تراقب التصرف الإداري ، هيئة مكافحة الفساد → تواجه الجرائم والظواهر الفاسدة المركبة . أي تداخل يجب أن يُدار عبر: التنسيق، وتبادل المعلومات، ولا عبر ازدواجية الإجراءات أو التنافس المؤسسي.

- مخاطر الخلط بين الاختصاصات، يؤدي إلى تضارب قرارات الرقابة ، و إرباك الجهات الخاضعة و إضعاف فاعلية المساءلة، يؤثر سلباً بشكل خواص على: القطاعات السيادية، والنفط ، والموارد السيادية، وترسيخ الفهم الوظيفي شرط أساسي لاستعادة الثقة في منظومة الرقابة.

- عرض الموضوع الآخر وهو إصلاح المالية العامة مشروط بتحقيق إصلاح مؤسسي شامل يعزز الكفاءة والاستقلالية ، تمثل أنظمة الرقابة الداخلية خط الدفاع الأول لحماية المال العام، وتسبق في أهميتها دور الأجهزة الرقابية العليا، و تكمن الإشكالية في ضعف تطبيق القوانين وهشاشة ممارسات الحوكمة، وليس في نقص الأطر التشريعية ، يعكس الاعتماد المفرط على الرقابة اللاحقة خللاً بنيوياً في إدارة المالية العامة، ويحد من فعالية الرقابة الوقائية والاستباقية. إصلاح المالية العامة يركز على إصلاح مؤسسي شامل يعزز الكفاءة والاستقلالية، الرقابة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول لحماية المال العام وتسبق الرقابة العليا ، الإشكال الجوهرى يتمثل في ضعف إنفاذ القوانين وهشاشة ممارسات الحوكمة، لا في نقص التشريعات ، الاعتماد المفرط على الرقابة اللاحقة يعكس خللاً هيكلياً ويحد من فعالية الرقابة الوقائية والاستباقية. الإصلاح الفعّال لمنظومة الحوكمة المالية يستوجب إعادة تفعيل دور الرقابة الداخلية كآلية وقائية مستقلة ومؤسسية، من خلال تمكين المراجع الداخلي والمراقب المالي من أداء وظائفهما وفق معايير مهنية قائمة على تقييم المخاطر والرقابة الاستباقية، بما يضمن منع الانحرافات قبل وقوعها وتعزيز كفاءة تنفيذ الميزانية من داخل الوحدات التنفيذية.

- يُفترض أن يعمل كل من المراقب المالي والمراجع الداخلي كأدوات إنذار مبكر لضمان سلامة الإنفاق العام، إلا أن الواقع العملي يُظهر تراجع فاعليتهما نتيجة غياب الاستقلالية الوظيفية وتعرضهما

لضغوط إدارية وسياسية، إلى جانب تداخل الأدوار وتضارب المسؤوليات، مما أدى إلى تحويل الرقابة من وظيفة وقائية وتصحيحية إلى إجراء لاحق شكلي محدود الأثر في تحسين الانضباط المالي.

- يؤدي اختلال العلاقة بين الرقابة الداخلية والرقابة العليا إلى تحميل الأجهزة الرقابية العليا أعباءً تعويضية عن ضعف أو تعطل الرقابة الداخلية، وهو ما يُعد خللاً مؤسسياً يخلّ بمنظومة الحوكمة، إذ يحوّل دور الرقابة من الوقاية إلى المعالجة اللاحقة للمخالفات بعد وقوعها، مما يحدّ من فاعلية الأجهزة العليا ويضعف قدرتها على أداء دورها الاستراتيجي في تعزيز الشفافية وترشيد الإنفاق العام.

- الأجهزة الرقابية العليا يُفترض أن تضطلع بدور رقابي استراتيجي شامل يدعم الحوكمة ولا يعوض غيابها، إلا أن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي عملياً إلى انحسار دورها في التشخيص ورصد الاختلالات دون أن تُترجم تقاريرها في الغالب إلى إجراءات تصحيحية فعّالة، مما يحدّ من أثرها في تحسين الأداء المالي والإداري.

6.6 الجهات الرقابية

إعتمدت الدولة الليبية في مكافحة الفساد على الادوات الرقابية التقليدية مؤسسات قارة لها قوانينها التي تحدد إطار عملها والصلاحيات الممنوحة لها لتحقيق ذلك ويغلب على طبيعة أدائها العمل مع أجهزة وشركات الدولة العامة وهي :

أولاً : ديوان المحاسبة :

يعمل ديوان المحاسبة الليبي وفق القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة وهو جهاز رقابي مستقل يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع السلطة التشريعية مباشرة ، يهدف الى ضمان الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية ويختص بدور الرقابة المالية على الإيرادات والانفاق والرقابة على الأداء و التأكد من الالتزام بالقوانين وتطبيق الضوابط الرقابية ودراسة الانظمة المالية ومراجعة قرارات التعيين والمكافآت وفحص وتقييم انظمة الرقابة الداخلية وكفاءة المؤسسات وتحقيق الأهداف كما يقوم بمراجعة الميزانيات الختامية وفحص العقود الحكومية والكشف عن التجاوزات ويصدر بذلك تقرير سنوي يفصل حالات الفساد والهدر والتجاوزات ، وهو عضو في المنظمات الدولية والافريقية والعربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة .

ثانياً : هيئة الرقابة الإدارية :

أنشأت هيئة الرقابة الادارية بناء على قانون رقم (20) لسنة 2013 الصادر من المؤتمر الوطني العام ، لتساهم في الحد من الفساد الاداري ، حيث تضمنت المادة الاولى من القانون المشار اليه تمتع هيئة الرقابة الادارية بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ، وتهدف الهيئة بحسب نص المادة (24)

من قانون انشائها على انه (تهدف الهيئة الى تحقيق رقابة ادارية فعالة على الاجهزة التنفيذية فى الدولة ومتابعة اعمالها للتأكد من مدى تحقيقها لمسؤوليتها وأدائها لواجباتها فى مجالات اختصاصاتها وتنفيذها للقوانين واللوائح ، ومن ان العاملين بها يستهدفون فى اداء اعمالهم خدمة المواطن ، كما تعمل الهيئة على الكشف عن جرائم والمخالفات المتعلقة باداء واجبات الوظيفة العامة وكرامتها والتحقيق فيها واتخاذ الاجراءات اللازمة لمساءلة مرتكبيها) أما اختصاصاتها وهي جهاز يهتم بمتابعة سير العمل في الجهات العامة وضمان سلامة الأداء الإداري والكشف عن حالات الإهمال وسوء الإدارة والانحراف الوظيفي كما تقوم بالتحقيق في إساءة استعمال السلطة والمحسوبية وإستغلال النفوذ من خلال القيام بال جولات التفتيشية ومراجعة الإجراءات داخل مؤسسات الدولة وفي نفس الوقت تتلقى الهيئة شكاوى المواطنين والموظفين والتحقيق فيها وإتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها إذا لزم الامر احوالتها للنيابة العامة والجهات المختصة عموما .

ثالثاً: هيئة مكافحة الفساد :

أنشأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب قانون رقم 63 لسنة 2012: بإنشاء هيئة مكافحة الفساد (كإطار تأسيسي أول) المعدل بقانون رقم 11 لسنة 2014: بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والذي تم تعديله بموجب القانون رقم 5 لسنة 2024 بشأن إنشاء الهيئة.و كذلك قرار رقم 5 لسنة 2024 المتعلق باعتماد اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الهيئة مع العلم بأن الدولة الليبية صاقت بموجب قانون رقم 10 لسنة 2005 على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. تعمل الهيئة كجهاز رقابي مستقل وتكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتتبع للسلطة التشريعية ، وحدد القانون أهداف الهيئة واختصاصاتها ، كما نص على عدم خضوع قضايا الفساد للتقادم ، ويهدف لمنع الفساد وكشفه ومكافحته بكافة صوره وتعتبر الهيئة الأكثر تخصصا في مكافحة الفساد مقارنة بباقي الأجهزة وتشمل مهامها البحث عن جرائم الفساد وجمع الأدلة والمعلومات ومتابعة قضايا الاثراء غير المشروع كما تلزم المسؤولين بتقديم إقرارات الذمة المالية كما يجوز للهيئة إقتراح سياسيات وتشريعات لمكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية الاخرى .كما تختص الهيئة بتطوير التشريعات ومتابعة التقارير الدولية وادارة اقرارات الذمة المالية والمساهمة فى قوائم الحراسة واسترداد الاموال والتمثيل الدولى والتحقق والكشف عن الجرائم .

رابعاً: وحدة المعلومات المالية الليبية:

تُعد وحدة المعلومات المالية الليبية، المركز الوطني المسؤول عن مكافحة الجرائم المالية في ليبيا، وهي تعمل كحلقة وصل بين المؤسسات المالية والجهات القضائية والأمنية. أنشئت الوحدة في عام 2002 بموجب قرار محافظ مصرف ليبيا المركزي رقم (40)، وكانت تتبع في بدايتها إدارة الرقابة على

المصارف والنقد. تعزز دورها بصدر القانون رقم (2) لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال، وصولاً إلى القانون رقم (1013) لسنة 2017 الذي حدد مهامها وصلاحياتها بشكل تفصيلي تماشياً مع المعايير الدولية. ومن ضمن أهدافها:

- حماية النظام المالي: حماية نزاهة وسمعة القطاع المصرفي والمالي الليبي من الاستغلال في أنشطة غير مشروعة.

- الامتثال الدولي: ضمان التزام الدولة الليبية بالمعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF).

- مكافحة الجرائم: الكشف عن الأنشطة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل

وبموجب التشريعات النافذة، تتولى الوحدة الاختصاصات والمهام التالية:

- تلقي البلاغات: استقبال تقارير المعاملات المشبوهة (STRs) من المصارف والمؤسسات المالية والمهنة غير المالية (مثل المحامين والمحاسبين وتجار المعادن الثمينة).

- التحليل المالي: إجراء تحليل فني وعملي للبلاغات والمعلومات الواردة لتحديد مدى ارتباطها بجرائم مالية.

- الإحالة القانونية: إحالة نتائج التحليل إلى النيابة العامة وسلطات إنفاذ القانون في حال وجود أدلة على شبهة جنائية.

- الرقابة والتوجيه: إصدار التعليمات والنماذج الخاصة بالإبلاغ وتعميمها، والتأكد من التزام الجهات الخاضعة للرقابة بإجراءات "العناية الواجبة بالعملاء".

- التعاون الدولي: تبادل المعلومات مع وحدات المعلومات المالية المناظرة في دول أخرى (عبر منظمة إيغمونت) لملاحقة الأموال المهربة والجرائم العابرة للحدود.

- بالإضافة إلى : منظومة : GOAML أطلقت الوحدة رسمياً في مايو 2025 منظومة GOAML، وهي منصة إلكترونية متطورة طورتها الأمم المتحدة، تتيح للمصارف تقديم البلاغات بشكل آمن وسريع، مما يعزز دقة التحليل الاستراتيجي.

- الموقع الإلكتروني: دشنت الوحدة موقعها الرسمي الجديد (fiu.gov.ly) ليكون منصة للشفافية وتوفير أدلة إرشادية للمؤسسات والمواطنين حول كيفية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

- التقارير السنوية: تلتزم الوحدة بنشر تقارير سنوية تتضمن إحصائيات حول أنماط واتجاهات غسل الأموال في ليبيا لرفع مستوى الوعي العام.

آليات الرقابة المؤقتة

بالإضافة الى الأجهزة الرقابية الدائمة هناك الحملات المؤقتة مثل قانون من أين لك هذا او لجان التطهير والتي عادة ما تكون ذات طابع سياسي وهي آلية قانونية لمساءلة المسؤولين عن مصدر ثرواتهم وتقوم التحقيقات على معلومات او وشاية او مقارنة الدخل المشروع مع حجم الأصول والثروة الظاهرة ولا يطبق هذا المبدأ كقانون مستقل ودائم بل مرتبط بقرارات سياسية أو بتحقيقات أمنية مؤقتة نتيجتها تسييس مكافحة الفساد وإستهداف الخصوم وحماية المقربين من السلطة كما تخلق مناخ خوف إداري يجعل المسؤول يتخذ قراراته بناء على تجنب المساءلة وليس على المبادرة والجرأة.

7.6 التوصيات

1. إصلاح البنية الرقابية والمؤسسية وتعزيز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة الرقابية من خلال إنهاء انقسام الأجهزة الرقابية وتوحيد الإطار التشريعي المنظم لها، وإنشاء إطار وطني موحد للحوكمة والتنسيق الرقابي مثل "مجلس أعلى للرقابة والحوكمة" أو "مجلس تنسيق الأجهزة الرقابية"، بما يضمن تنظيم العلاقة بين الجهات الرقابية المختلفة ومنع التداخل والازدواجية وتعزيز التكامل المؤسسي ورفع كفاءة العمل الرقابي. ويمكن الحل العملي في إنشاء منصة تنسيق رقابي وطنية مشتركة أو "منصة تنسيق رقابي مشتركة" تضم الجهات الرئيسية مثل ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، وتعمل وفق نظام مؤسسي واضح يقوم على تبادل المعلومات بصورة دورية ومنظمة، وتوحيد الأولويات الرقابية، وإعداد خطة رقابية وطنية سنوية موحدة، وإنشاء قاعدة بيانات رقابية مركزية مشتركة للحالات والمخاطر، وتشكيل فرق عمل وتحقيق مشتركة للقضايا الكبرى أو العابرة للجهات، واعتماد نماذج موحدة للتقارير وتبادل المعلومات، إضافة إلى عقد اجتماعات تنسيقية دورية شهرية أو ربع سنوية بين رؤساء الأجهزة لتقييم الأداء وتحديد الأولويات، ومنع ازدواجية التحقيق في نفس الموضوع دون تنسيق مسبق بما يحد من تضارب الإجراءات والتقارير ويعزز فعالية الرقابة المؤسسية. ويتطلب تنفيذ ذلك إصدار قانون موحد أو قرار حكومي ينظم الاختصاصات ويمنع التداخل بين الجهات الرقابية ويلزم الأجهزة الرقابية بالتعاون وتبادل المعلومات، مع تحديد صلاحيات واضحة لآليات التنسيق وتوزيع الاختصاصات بين الجهات المختلفة وتفاذي التضارب المؤسسي، إلى جانب إنشاء لجنة عليا للتنسيق الرقابي تضم رؤساء الأجهزة، وإنشاء منصة رقمية مشتركة تربط بين المراجعة الداخلية والمراقب المالي والرقابة العليا، وتطوير نظام إلكتروني لتبادل البيانات بشكل آمن وفوري وربط قواعد البيانات عبر بروتوكولات موحدة ضمن مسار التحول الرقمي، مع تحديد مسارات تدقيق

واضحة تشمل التدقيق الوقائي واللاحق والاستراتيجي، وتنفيذ برامج تدريب مشتركة في مجالات التدقيق والتحري المالي وتبادل الخبرات والكوادر بين الأجهزة بصورة دورية، واعتماد منهجية موحدة لتقييم المخاطر على المستوى الوطني، وتخصيص فرق مشتركة لمعالجة قضايا الفساد الكبرى، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء لقياس مستوى التعاون مثل عدد العمليات المشتركة وسرعة تبادل المعلومات، وإصدار تقارير دورية مشتركة تعكس نتائج التنسيق، مع تعزيز الشراكات الخارجية من خلال التنسيق مع السلطة القضائية والنيابة العامة والانفتاح على المنظمات الدولية للاستفادة من أفضل الممارسات والخبرات الدولية في مجالات التنسيق والحوكمة والرقابة، بما يعزز التكامل المؤسسي ويرفع كفاءة استخدام الموارد وفعالية العمل الرقابي والحوكمة المؤسسية.

2. تعزيز استقلالية الرقابة وحماية الكوادر من خلال ضمان الاستقلال المالي للأجهزة الرقابية وتوفير الحماية القانونية للمحققين والمراجعين، عبر تمويل الأجهزة الرقابية مباشرة من بند مستقل في الميزانية العامة، وضمان عدم عزل أو نقل المراجع أو المحقق إلا بقرار قضائي أو من خلال لجنة مستقلة، بما يعزز استقلالية العمل الرقابي ويحمي الكوادر من الضغوط والتدخلات. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر إجراء تعديلات تشريعية على قوانين الخدمة المدنية والرقابة، وإنشاء وحدة حماية قانونية للمحققين، واعتماد نظام شكاوى رقابي مستقل عن السلطة التنفيذية، بما يساهم في تعزيز النزاهة والحياد وفعالية الأجهزة الرقابية.

3. تعزيز التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية من خلال رقمنة المشتريات والعقود وتوسيع استخدام الدفع الإلكتروني، وذلك عبر إلغاء المعاملات الورقية تدريجياً وربط جميع العمليات المالية بمنصة رقمية موحدة، بما يساهم في تعزيز الشفافية والرقابة وتقليل التدخل البشري ومخاطر الفساد. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر تطبيق نظام مشتريات حكومي إلكتروني، وإلزام العقود الحكومية بالتسجيل الرقمي، وربط الإنفاق الحكومي بمنظومة الدفع الإلكتروني والبنوك، إضافة إلى استخدام التوقيع الرقمي وأنظمة التتبع الآلي للعمليات، بما يعزز كفاءة الإدارة المالية والحوكمة الرقمية.

4. تعزيز الشفافية المالية والإيرادات السيادية من خلال دعم شفافية قطاع النفط ونشر التقارير المالية الدورية، عبر نشر بيانات الإيرادات والمصروفات بصورة ربع سنوية ومفصلة، بما يرفع مستوى الإفصاح المالي ويعزز الثقة العامة. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر إنشاء بوابة وطنية للشفافية المالية، وإلزام الجهات السيادية بإعداد تقارير وفق معايير دولية، إضافة إلى إخضاع البيانات المالية لتدقيق خارجي سنوي مستقل، بما يدعم الحوكمة الرشيدة والمساءلة المالية.

5. تطوير الإطار القانوني لمكافحة الفساد من خلال اعتماد قانون لحق الحصول على المعلومات، وحماية المبلغين، وإنشاء نيابة وقضاء متخصص في قضايا الفساد، وذلك عبر بناء منظومة قانونية

متكاملة للشفافية والمساءلة. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر إصدار قانون للمعلومات العامة وإتاحة البيانات غير السرية، وإنشاء مكتب وطني لحماية المبلغين مع توفير ضمانات السرية والحماية القانونية، إضافة إلى تأسيس نيابة ومحاكم متخصصة في جرائم الفساد المالي والإداري، بما يعزز فعالية مكافحة الفساد وترسيخ سيادة القانون.

6. إصلاح منظومة الدعم، وهي توصية مرتبطة بالمحور الأول للمسار الاقتصادي، وتهدف إلى معالجة الاختلالات المرتبطة بالدعم وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة بما يحقق العدالة والاستدامة المالية.

7. التوصية السابعة: فتنمثل في تعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية من خلال دعم دور المجتمع المدني والإعلام الاستقصائي في متابعة الأداء المالي وتعزيز الشفافية، وذلك عبر فتح المجال للرقابة غير الحكومية على إدارة المال العام. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر توفير حماية قانونية للإعلام الاستقصائي، ونشر البيانات المفتوحة، ودعم منظمات المجتمع المدني في متابعة الإنفاق العام، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والرقابة المجتمعية.

8. التوصية الثامنة: في تنظيم الرقابة الداخلية والمالية من خلال تنظيم عمل المراقبين والمراجعين الماليين وإعادة هيكلة وظيفة الرقابة الداخلية لتصبح رقابة وقائية فعلية، بما يعزز كفاءة الحوكمة والرقابة المؤسسية. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر اعتماد معايير مهنية موحدة للمراجعة الداخلية، وتحقيق فصل واضح بين الاعتماد المالي والمراجعة، إضافة إلى إجراء تقييم دوري للأداء الرقابي داخل الجهات العامة، بما يسهم في رفع فعالية الرقابة وتقليل المخاطر والتجاوزات.

9. التوصية التاسعة: فتنمثل في دعم الإصلاح الاقتصادي والهيئات المالية من خلال تعزيز كفاءة الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن إدارة المال العام، وذلك عبر إعادة هيكلة وزارات المالية والتخطيط، وإدخال أنظمة تخطيط مالي متوسط وطويل المدى، وربط الموازنة بالأداء، بما يساهم في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتعزيز التخطيط المالي والاستدامة الاقتصادية.

10. التوصية العاشرة: وضع تحديد واضح للاختصاصات والصلاحيات ومنع التداخل، من خلال اعتماد إطار وطني موحد لتنظيم اختصاصات وصلاحيات الأجهزة الرقابية بما يضمن الفصل الواضح بين الأدوار ويمنع الازدواجية، مع إرساء آلية تنسيق مؤسسية دائمة تعزز التكامل وتبادل المعلومات. ويشمل الحل العملي إعداد "مصفوفة اختصاصات رقابية" تحدد بدقة مهام كل جهاز رقابي ونطاق تدخله، ومراجعة شاملة للتشريعات القائمة ودمج أو تعديل النصوص المتعارضة، وإنشاء لجنة تنسيقية عليا دائمة تضم ممثلين عن كافة الأجهزة الرقابية لتوزيع المهام ومعالجة حالات التداخل، إضافة إلى اعتماد نظام إحالة إلزامي يحدد الجهة المختصة بكل ملف رقابي منذ البداية، وتطوير منصة رقمية مشتركة لتبادل البيانات والتقارير بصورة فورية. ولتنفيذ

ذلك، يتطلب الأمر تشريعياً تكليف جهة مختصة بإعداد مشروع قانون أو لائحة تنظيمية موحدة خلال مدة زمنية محددة وعرضها للاعتماد من السلطة المختصة، ومؤسسياً تشكيل اللجنة التنسيقية العليا بقرار رسمي وتحديد اختصاصاتها وصلاحياتها وتسمية نقاط اتصال داخل كل جهاز رقابي لضمان التنسيق المستمر، وإجرائياً إعداد دليل إجراءات موحد يوضح مسارات العمل وآليات الإحالة بين الأجهزة وإلزام الجهات بتطبيق المصفوفة وتوثيق حالات التداخل لمعالجتها، وتقنياً تصميم وتشغيل منصة إلكترونية مؤمنة لربط الأجهزة الرقابية وتدريب الكوادر على استخدامها، إضافة إلى وضع مؤشرات أداء (KPIs) لقياس مستوى التنسيق وتقليل الازدواجية وإجراء تقييم دوري نصف سنوي لمدى الالتزام بالإطار الموحد ومعالجة أوجه القصور.

11. التوصية الحادية عشر: فنتمثل في تعزيز الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية بما يضمن قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وحياد، من خلال تحصين موازنتها من التدخلات ومنحها صلاحيات إدارية كاملة لإدارة مواردها البشرية والمالية ضمن إطار قانوني يوازن بين الاستقلال والمساءلة. ويتضمن الحل العملي إقرار موازنات مستقلة للأجهزة الرقابية تُدرج كبند واحد في الميزانية العامة مع منحها حرية التوزيع الداخلي، ومنح الأجهزة الرقابية سلطة كاملة في التوظيف والترقية والتأديب وفق لوائح خاصة بها، وإنشاء وحدات مالية وإدارية داخلية مستقلة عن السلطة التنفيذية، ووضع نظام شفاف للإفصاح المالي والتدقيق الداخلي لضمان عدم إساءة استخدام الاستقلال، وربط هذا الاستقلال بمؤشرات أداء ومساءلة أمام السلطة التشريعية. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر تشريعياً تعديل القوانين المنظمة للأجهزة الرقابية لتكريس الاستقلال المالي والإداري بشكل صريح والنص على آلية اعتماد الميزانية مباشرة من السلطة التشريعية دون تدخل تنفيذي، ومؤسسياً إعادة هيكلة الإدارات المالية والإدارية وإنشاء لجان داخلية للحوكمة والتدقيق، ومالياً تخصيص بند مستقل في الميزانية العامة لكل جهاز رقابي ووضع قواعد واضحة للصرف وإدارة الموارد، وإدارياً اعتماد لوائح موارد بشرية خاصة بالأجهزة الرقابية وتطوير نظم تقييم أداء مستقلة للعاملين، إضافة إلى إخضاع الأجهزة لرقابة برلمانية دورية دون المساس باستقلالها ونشر تقارير سنوية للشفافية المالية والإدارية، مع تنفيذ الإصلاحات وفق إطار زمني يبدأ خلال (0-3 أشهر) بإعداد التعديلات التشريعية والمقترحات، ثم (3-6 أشهر) لاعتماد القوانين وإصدار اللوائح التنفيذية، و(6-12 شهراً) لاستكمال بناء الأنظمة المالية والإدارية المستقلة.

12. تتمثل التوصية الثانية عشر: إقرار إطار قانوني ملزم يفرض على الجهات الخاضعة للرقابة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأجهزة الرقابية خلال آجال زمنية محددة، مع ربط عدم الامتثال بمساءلة إدارية وجزائية ومالية واضحة، وإنشاء نظام وطني لمتابعة التنفيذ والإفصاح عنه. ويشمل الحل العملي اعتماد آلية "خطة إجراء تصحيحي" (CAP) تُلزم كل جهة بوضع

خطة زمنية لتنفيذ التوصيات خلال مدة محددة، مثل (30-60 يوماً) من استلام التقرير، وإنشاء سجل وطني إلكتروني لمتابعة التوصيات، يوضح حالة كل توصية سواء كانت منفذة أو قيد التنفيذ أو متأخرة، إضافة إلى ربط تقييم أداء القيادات التنفيذية بنسبة تنفيذ التوصيات الرقابية، وتطبيق نظام تصعيد تدريجي يبدأ بالإنذار ثم منح مهلة إضافية ثم الإحالة إلى الجهات المختصة بالمساءلة، مع نشر تقارير دورية مختصرة عن نسب التنفيذ لتعزيز الشفافية والضغط المؤسسي. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر تشريعياً تعديل أو إصدار نصوص تلزم الجهات بالرد على التقارير الرقابية خلال مدة محددة، مثل 30 يوماً، وتقديم خطة تنفيذ، مع النص على جزاءات إدارية ومالية وتأديبية لعدم الامتثال وتحديد جهة الاختصاص بتوقيعها، ومؤسسياً إنشاء وحدة مركزية لمتابعة تنفيذ التوصيات داخل كل جهاز رقابي وتعيين نقاط اتصال في كل جهة خاضعة للرقابة تكون مسؤولة عن التنسيق وتحديث حالة التنفيذ، وإجرائياً إصدار دليل إجراءات موحد يحدد دورة حياة التوصية بدءاً من إصدارها وتبليغها ورد الجهة المعنية وخطة الإجراء والمتابعة وحتى الإغلاق، مع اعتماد نماذج قياسية لخطط التنفيذ والتقارير المرحلية، وتقنياً تطوير منصة رقمية مشتركة لتسجيل التوصيات وتتبعها وفق صلاحيات وصول محددة وتفعيل التنبيهات الآلية عند قرب انتهاء المهل أو التعثر، ورقابياً وتقييمياً تحديد مؤشرات أداء مثل نسبة التوصيات المنفذة ومتوسط زمن التنفيذ ونسبة التعثر، وإجراء مراجعات دورية ربع سنوية ورفع تقارير للسلطة المختصة، إضافة إلى تفعيل منظومة المساءلة والتصعيد عند عدم الالتزام من خلال الإنذار الرسمي المكتوب ومنح مهلة تصحيح محددة ثم الإحالة إلى الجهات المختصة تأديبياً أو قضائياً بحسب الحالة، مع تنفيذ هذه الإجراءات زمنياً عبر مرحلة أولى خلال (0-3 أشهر) لإعداد التعديلات التشريعية وتصميم النماذج، ثم مرحلة ثانية خلال (3-6 أشهر) لإطلاق المنصة وتشكيل الوحدات المختصة، تليها مرحلة ثالثة خلال (6-12 شهراً) للتطبيق الكامل وبدء القياس وإصدار التقارير الدورية.

13. التوصية الثالثة عشرة: تتمثل إقرار منظومة قانونية ومؤسسية صارمة وشفافة لتنظيم التعيين والإعفاء في المناصب القيادية بالأجهزة الرقابية، تقوم على معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلال، وتمنع التدخلات السياسية أو الإدارية غير المبررة، مع ضمان إجراءات واضحة ومعلنة وقابلة للطعن، وذلك من خلال اعتماد معايير موحدة ومعلنة لشغل المناصب الرقابية تشمل المؤهلات والخبرة والنزاهة وعدم تضارب المصالح، وإنشاء لجنة مستقلة للاختيار والتقييم تضم خبرات قانونية ورقابية تتولى الفرز والمقابلات والترشيح، وتطبيق نظام تنافسي مفتوح يقوم على الإعلان والتقديم والتقييم وإعداد قائمة مختصرة، مع تحديد مدد شغل المناصب بشكل واضح وحظر الإعفاء التعسفي خارج الحالات المحددة قانوناً، واشتراط تسبب قرارات الإقالة وربطها بمعايير موضوعية تتعلق بالأداء أو المخالفات المثبتة أو فقدان شروط المنصب، إضافة إلى إقرار

آلية طعن مستقلة تتيح مراجعة قرارات التعيين والإعفاء، وإلزام شاغلي المناصب بإقرارات الذمة المالية ومدونات السلوك المهني. ويتم تنفيذ ذلك تشريعياً عبر إصدار أو تعديل نصوص تنظم التعيين والإعفاء وتحدد شروط الترشيح وإجراءات الاختيار ومدة الولاية وأسباب الإعفاء وحق الطعن، مع النص على استقلال لجنة الاختيار وآلية اعتماد نتائجها، ومؤسسياً من خلال تشكيل لجنة الاختيار بقرار رسمي يحدد تشكيلها القانوني والمالي والحوكمي ويضمن استقلالها، وإنشاء وحدة لحوكمة الموارد القيادية داخل كل جهاز رقابي للإشراف على الالتزام بالإجراءات، وإجرائياً عبر إعداد دليل تفصيلي يشمل الإعلان واستلام الطلبات ومعايير التقييم والمقابلات وإعداد القائمة القصيرة وآلية الاختيار النهائي، واعتماد نماذج قياسية للترشيح والتقييم والتقارير وقرارات التسبيب، وتقنياً عبر إطلاق منصة إلكترونية للتقديم والتقييم تضمن الشفافية وتوثيق جميع مراحل العملية، مع أرشفة رقمية لقرارات التعيين والإعفاء وأسبابها وإتاحة الاطلاع عليها للجهات المختصة، ورقابياً وتقييمياً من خلال تحديد مؤشرات أداء تتعلق بنسبة الالتزام بالإجراءات وزمن شغل الوظائف وعدد الطعون ونسبة قبولها، وإجراء مراجعة سنوية مستقلة لقياس نزاهة وفعالية منظومة التعيين والإعفاء، إضافة إلى إقرار بطلان أي تعيين أو إعفاء يتم خارج الإطار المعتمد ومساءلة الجهات أو المسؤولين عن التدخل غير المشروع أو مخالفة الإجراءات، على أن يتم تنفيذ ذلك وفق إطار زمني يبدأ خلال الأشهر الثلاثة الأولى بإعداد الإطار التشريعي ودليل الإجراءات، ثم خلال الفترة من ثلاثة إلى ستة أشهر بتشكيل اللجان وإطلاق المنصة واعتماد النماذج، وصولاً إلى التطبيق الكامل والتقييم الأولي وإدخال التحسينات خلال مدة تتراوح بين ستة واثني عشر شهراً.

14. التوصية الرابعة عشر: إقرار إطار حوكمة ملزم لتنظيم التعيين والإعفاء في إدارات الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية، بما يضمن الاستقلال الوظيفي والمهني لهذه الإدارات، ويربط شاغليها بمعايير الكفاءة والنزاهة والتخصص، مع تحصينهم من الإعفاء التعسفي، وإخضاع قرارات التعيين والإقالة لإجراءات شفافة وقابلة للمراجعة. ويشمل الحل العملي اعتماد معايير موحدة لشغل وظائف الرقابة الداخلية، تتضمن التأهيل المهني، والخبرة في التدقيق وإدارة المخاطر، والشهادات التخصصية، وسجل النزاهة، مع جعل التعيين يتم عبر لجنة مستقلة بمشاركة لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة وليس الإدارة التنفيذية فقط، وربط إدارة الرقابة الداخلية وظيفياً بلجنة المراجعة وإدارياً بالإدارة العليا لضمان الاستقلال، إضافة إلى تحديد مدة شغل المنصب، مثل (3-4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة)، مع تقييم دوري للأداء، واشتراط تسبيب قرارات الإقالة وربطها بحالات محددة مثل ضعف الأداء المثبت أو المخالفات أو فقدان شروط الأهلية، مع إلزام المؤسسة بالحصول على موافقة مسبقة من لجنة المراجعة، وأحياناً من الجهة الرقابية

العليا، قبل إعفاء مدير الرقابة الداخلية، واعتماد مدونة سلوك وإقرارات تضارب المصالح لشاغلي الوظائف. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر تشريعاً وتنظيماً إصدار لائحة موحدة من الجهة الرقابية المختصة بالقطاع المالي تُحدد شروط وإجراءات التعيين والإعفاء، مع النص صراحة على استقلالية إدارة الرقابة الداخلية وخضوعها المهني للجنة المراجعة، ومؤسسياً إنشاء أو تفعيل لجنة المراجعة داخل كل مؤسسة ومنحها صلاحيات اعتماد التعيين والإعفاء، إضافة إلى تشكيل لجنة فرعية للاختيار تتولى الفرز والتقييم وإعداد قائمة مختصرة، وإجراءً إعداد دليل إجراءات يشمل الإعلان والترشح ومعايير التقييم والمقابلات والترشيح النهائي وآلية الإعفاء، مع اعتماد نماذج موحدة مثل نموذج التقييم وتقرير المقابلة ونموذج تسبب قرار الإقالة، وتقنياً إطلاق نظام إلكتروني لإدارة عمليات التوظيف والتقييم يضمن الشفافية والتوثيق، مع أرشفة جميع قرارات التعيين والإقالة وأسبابها وإتاحتها للجهات الرقابية عند الطلب، ورقابياً وتقييمياً وضع مؤشرات أداء تشمل مستوى استقرار الوظائف وعدد الإقالات غير المبررة ونتائج تقييم الأداء، وإجراء مراجعة دورية من قبل التدقيق الخارجي أو الجهة الرقابية العليا، إضافة إلى تفعيل المساءلة من خلال اعتبار أي تعيين أو إعفاء يتم دون الالتزام بالإجراءات المعتمدة باطلاً، ومساءلة الإدارة التنفيذية في حال التدخل أو التأثير غير المشروع على قرارات التعيين أو الإقالة، مع تنفيذ ذلك زمنياً عبر مرحلة أولى خلال (0-3 أشهر) لإعداد اللائحة الموحدة ودليل الإجراءات، ثم مرحلة ثانية خلال (3-6 أشهر) لتشكيل اللجان واعتماد النماذج والأنظمة، تليها مرحلة ثالثة خلال (6-12 شهراً) للتطبيق الكامل والمتابعة والتقييم الأولي.

15. التوصية الخامسة عشر: إقرار برنامج وطني مستدام لتأهيل وتطوير الكادر الرقابي يهدف إلى رفع الكفاءة المهنية والتخصصية، وربط التدريب بالمسار الوظيفي ومعايير الأداء، بما يضمن بناء قدرات رقابية حديثة قادرة على مواكبة المخاطر المالية والإدارية المعاصرة. ويشمل الحل العملي إعداد إطار وطني للكفاءات الرقابية يحدد المهارات والمعارف المطلوبة لكل مستوى وظيفي، وإجراء تقييم دوري لفجوات القدرات (Training Needs Assessment) لتحديد أولويات التدريب، وتصميم برامج تدريب متخصصة في مجالات التدقيق المالي، ومكافحة الفساد، وتحليل البيانات، والحوكمة، وإدارة المخاطر، مع اعتماد نظام تدريب إلزامي مستمر (CPD) مرتبط بالترقية والتقييم السنوي، وإبرام شراكات مع مؤسسات تدريب محلية ودولية لنقل المعرفة وأفضل الممارسات، وإنشاء أكاديمية أو مركز تدريب رقابي، فعلي أو افتراضي، لتوحيد الجهود التدريبية. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر تشريعاً وتنظيماً إصدار لائحة تلزم الأجهزة الرقابية باعتماد خطط تدريب سنوية وربطها بالمسار الوظيفي، مع النص على حد أدنى من ساعات التدريب الإلزامي لكل موظف سنوياً، ومؤسسياً إنشاء وحدة مركزية للتدريب وبناء القدرات داخل كل

جهاز رقابي، وتعيين منسقي تدريب لضمان التنفيذ والمتابعة، وإجرائياً إعداد خطة تدريب سنوية مبنية على تقييم الاحتياجات واعتماد برامج متنوعة تشمل التدريب الحضوري والإلكتروني وورش العمل والتدريب أثناء العمل، مع إدراج التدريب ضمن تقييم الأداء الوظيفي، وتقنياً إطلاق منصة تعليم إلكتروني تتيح الوصول المستمر للمواد التدريبية، وإنشاء قاعدة بيانات للبرامج التدريبية وسجل مهارات لكل موظف، ومالياً تخصيص بند واضح ومستدام للتدريب ضمن موازنات الأجهزة الرقابية مع ترشيد الإنفاق من خلال التدريب المشترك والتعلم الإلكتروني، ورقابياً وتقييمياً وضع مؤشرات أداء تشمل عدد ساعات التدريب ونسبة الموظفين المؤهلين وأثر التدريب على الأداء، وإجراء تقييم دوري لفعالية البرامج التدريبية قبل وبعد التدريب، مع تنفيذ ذلك زمنياً عبر مرحلة أولى خلال (0-3 أشهر) لإعداد إطار الكفاءات وتقييم الاحتياجات، ثم مرحلة ثانية خلال (3-6 أشهر) لإطلاق البرامج التدريبية والمنصة الإلكترونية، تليها مرحلة ثالثة خلال (6-12 شهراً) للتقييم والتحسين المستمر وربط التدريب بالترقيات.

16. التوصية السادسة عشر: اعتماد نظام وطني ملزم للرقابة المسبقة على الإنفاق العام، يهدف إلى التأكد من سلامة الإجراءات المالية والإدارية قبل الالتزام بالصرف، بما يعزز الانضباط المالي ويمنع المخالفات والتجاوزات قبل حدوثها. ويتمثل الحل العملي في تطبيق نموذج "الرقابة المسبقة الذكية" داخل جميع الجهات العامة، من خلال إنشاء وحدات رقابة مالية داخلية مرتبطة فنياً بجهة مركزية وتعمل وفق نظام إلكتروني موحد، بحيث يتم فحص مشروعية النفقة قبل اعتمادها، والتحقق من توفر التغطية المالية والالتزام بالموازنة، ومراجعة إجراءات التعاقد والمشتريات قبل إبرامها، ومنع صرف أي نفقة غير مستوفية للاشتراطات القانونية. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر ضمن الإطار القانوني والتنظيمي إصدار تشريع أو قرار حكومي يلزم جميع الجهات بتطبيق الرقابة المسبقة، مع تحديد واضح لنطاق الرقابة ليشمل العقود والتوريدات والمرتبات الاستثنائية والمشاريع وغيرها، وتنظيم العلاقة بين الرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة لتنفاذي التعارض، إضافة إلى إعادة هندسة الإجراءات المالية من خلال إدراج خطوة إلزامية للرقابة المسبقة ضمن دورة الصرف، وتصميم نماذج موحدة لاعتماد النفقة قبل التنفيذ، وتحديد سقف مالية تستوجب موافقة مسبقة مركزية للحالات الكبيرة، وتقنياً ضمن مسار التحول الرقمي إنشاء نظام إلكتروني لإدارة الالتزامات وربطه بمنظومة الموازنة والخزانة العامة، واعتماد التوقيع الإلكتروني وسير العمل الرقمي لمنع التلاعب، إلى جانب تعزيز دور الرقابة الداخلية عبر تمكين إدارات الرقابة الداخلية ومنحها صلاحيات إيقاف الصرف عند المخالفة، وربطها فنياً بمعايير وإشراف جهة رقابية عليا، وضمان استقلاليتها الإدارية داخل المؤسسة. كما يتطلب التنفيذ بناء القدرات والتأهيل من خلال تدريب الموظفين على الفحص المسبق للعقود والمشتريات، وتطوير

مهارات التحليل المالي وتقييم المخاطر، وإعداد أدلة إجرائية واضحة للرقابة المسبقة، إضافة إلى اعتماد منهجية قائمة على المخاطر ضمن إدارة المخاطر لتحديد أولويات الرقابة، مع التركيز على القطاعات عالية الإنفاق مثل المشروعات والصحة والدفاع، وتحديث قائمة المخاطر بشكل دوري، ورقابياً وتقييمياً وضع مؤشرات أداء تشمل نسبة العمليات التي خضعت لرقابة مسبقة وعدد العمليات المرفوضة أو المعدلة، وإصدار تقارير دورية توضح نتائج الرقابة، ومساءلة الجهات التي تتجاوز النظام أو تتحايل عليه، مع اعتماد التدرج في التطبيق من خلال البدء بالجهات ذات الإنفاق المرتفع، وتنفيذ تطبيق تجريبي قبل التعميم، ثم التوسع التدريجي بناءً على نتائج التقييم والمتابعة المستمرة.

17. السابعة عشر: إقرار مبدأ الفصل المؤسسي والوظيفي بين مهام الإدارة التنفيذية ووظائف الرقابة، بحيث تُمارس الرقابة باستقلالية تامة عن متخذي القرار التنفيذي، مع ضمان عدم الجمع بين الاختصاصين داخل نفس الهيكل أو الشخص. ويتمثل الحل العملي في إعادة تصميم الهياكل التنظيمية للمؤسسات العامة وفق نموذج "الفصل الوظيفي المتكامل"، من خلال إنشاء وحدات رقابة داخلية مستقلة تنظيمياً وترتبط مباشرة بأعلى سلطة إدارية مثل رئيس المؤسسة أو مجلس الإدارة، ومنع تكليف أي مسؤول تنفيذي بمهام رقابية على نفس النشاط الذي يديره، واعتماد نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي يقوم على الإدارة والرقابة الداخلية والرقابة الخارجية، إضافة إلى الفصل بين اعتماد القرار وتنفيذه ومراجعته. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر ضمن الإطار القانوني والتنظيمي إصدار تشريعات أو لوائح تلزم بالفصل بين الوظائف التنفيذية والرقابية، مع النص صراحة على حالات عدم التوافق الوظيفي، وتجرى أو منع تضارب المصالح المؤسسي، إضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات من خلال مراجعة الهياكل التنظيمية الحالية وإزالة التداخل بين الإدارات، واعتماد توصيف وظيفي واضح يحدد المهام والصلاحيات لكل وظيفة، وفصل إدارات المالية والمشتريات والرقابة الداخلية عن بعضها تنظيمياً. كما يشمل التنفيذ تعزيز استقلالية الرقابة الداخلية عبر ربط إدارات الرقابة الداخلية مباشرة بالإدارة العليا أو مجلس الإدارة، ومنحها صلاحية الوصول الكامل للمعلومات، وحمايتها من التدخلات الإدارية أو الضغوط، إلى جانب تطبيق مبدأ فصل المهام من خلال توزيع العمليات المالية على أكثر من موظف يشمل الاعتماد والتنفيذ والمراجعة، ومنع شخص واحد من السيطرة على كامل دورة العملية، واعتماد أنظمة تحقق مزدوج. وتقنياً، يتطلب التنفيذ استخدام أنظمة إلكترونية تمنع تضارب الصلاحيات تلقائياً، وتحديد صلاحيات المستخدمين وفق أدوار محددة، مع توثيق جميع العمليات لضمان التتبع والمساءلة وتعزيز الحوكمة والشفافية داخل المؤسسات العامة.

18. التوصية الثامنة عشر: إقرار ضمانات قانونية ومؤسسية تكفل استقلال القرار الرقابي للأجهزة الرقابية، بحيث تُمارس صلاحياتها في الفحص والتحقيق والتقارير دون أي تدخل أو تأثير من السلطة التنفيذية، مع إخضاعها فقط للقانون وآليات المساءلة المهنية. ويتمثل الحل العملي في تطبيق نموذج "الاستقلال الوظيفي المحمي" للأجهزة الرقابية، من خلال فصل سلطة اتخاذ القرار الرقابي، بما يشمل التقارير والإحالات والملاحظات، عن أي توجيه تنفيذي، واعتماد آليات تعيين وإعفاء القيادات الرقابية بضمانات محايدة، وتوفير استقلال مالي وإداري نسبي للأجهزة الرقابية، وإنشاء قنوات مباشرة بين الأجهزة الرقابية والسلطة التشريعية أو القضائية دون وسيط تنفيذي. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر ضمن الإطار القانوني والدستوري تضمين مبدأ استقلال الأجهزة الرقابية في القوانين المنظمة لها، والنص صراحة على عدم جواز التدخل في أعمالها أو التأثير على قراراتها، مع تحديد مسؤوليات واضحة لأي جهة تحاول التأثير أو العرقلة، إضافة إلى اعتماد آليات تعيين وإعفاء تقوم على الشفافية والكفاءة عبر لجان مستقلة أو بموافقة السلطة التشريعية، وتحديد مدد ثابتة للقيادات الرقابية، ومنع الإعفاء التعسفي إلا وفق شروط قانونية محددة. كما يشمل التنفيذ تعزيز الاستقلال المالي والإداري من خلال تخصيص ميزانيات مستقلة تُعتمد مباشرة من السلطة التشريعية، ومنح الأجهزة الرقابية صلاحية إدارة مواردها البشرية والمالية، وتقليل الاعتماد على الأجهزة التنفيذية في الشؤون الإدارية، إلى جانب تنظيم العلاقة مع السلطة التنفيذية عبر وضع بروتوكولات رسمية تحدد حدود التواصل، وإلزام الجهات التنفيذية بالتعاون دون التدخل في مضمون العمل الرقابي، وحظر إصدار تعليمات تنفيذية تُقيد عمل الأجهزة الرقابية. ويتطلب التنفيذ كذلك تعزيز الشفافية والإفصاح من خلال نشر التقارير الرقابية بشكل دوري للرأي العام، ورفعها مباشرة إلى السلطة التشريعية، وتمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني من الاطلاع عليها ضمن الأطر القانونية، إضافة إلى توفير حماية قانونية ومهنية للعاملين في الأجهزة الرقابية من الضغوط أو الانتقام، واعتماد مدونات سلوك مهني تعزز النزاهة والاستقلال، وإنشاء آلية للإبلاغ عن أي تدخل أو تأثير غير مشروع. كما يشمل التنفيذ بناء القدرات وتعزيز المهنية عبر تدريب الكوادر على المعايير الدولية للاستقلالية والحياد، والاستفادة من تجارب الأجهزة الرقابية الدولية، وتبني منهجيات عمل قائمة على الأدلة والحوكمة، مع الحفاظ على مبدأ المساءلة المتوازنة من خلال إخضاع الأجهزة الرقابية لرقابة لاحقة من السلطة التشريعية دون التأثير على قراراتها، وتقييم الأداء بناءً على مؤشرات مهنية مثل جودة التقارير والأثر الرقابي، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستقلال والمساءلة.

19. التوصية التاسعة عشر: تعزيز الدور الفعّال للسلطة القضائية في متابعة ومعالجة المخالفات المالية والإدارية، من خلال إنشاء آليات تكامل مؤسسي مع الأجهزة الرقابية تضمن

سرعة الإحالة، وكفاءة التحقيق، وفعالية الفصل القضائي. ويتمثل الحل العملي في تطبيق نموذج "المسار المتكامل للمساءلة" الذي يربط بين الأجهزة الرقابية والنيابة العامة والقضاء عبر منظومة عمل موحدة، وذلك من خلال إنشاء دوائر أو محاكم متخصصة في قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية، وتخصيص نيابات متخصصة للتعامل مع القضايا المحالة من الأجهزة الرقابية، ووضع مسارات سريعة للقضايا ذات الأولوية، واعتماد نظام إلكتروني لتتبع القضايا من الإحالة حتى الحكم. ولتنفيذ ذلك، يتطلب الأمر ضمن الإطار القانوني والتنظيمي تعديل أو إصدار تشريعات تُنظم إحالة المخالفات من الأجهزة الرقابية إلى القضاء بشكل مباشر وواضح، وتحديد مدد زمنية ملزمة للنظر في القضايا المرتبطة بالمال العام، وتنظيم الأدلة والتقارير الرقابية كحجج قانونية معترف بها. كما يشمل التنفيذ تعزيز التخصص القضائي عبر إنشاء دوائر قضائية متخصصة في الجرائم الاقتصادية والمالية، ودعم النيابة العامة بوحدة متخصصة في قضايا الفساد، وتعيين قضاة وأعضاء نيابة ذوي خبرة في القضايا المالية المعقدة، إلى جانب تعزيز التنسيق المؤسسي من خلال إبرام مذكرات تفاهم بين الأجهزة الرقابية والسلطة القضائية، وإنشاء نقاط اتصال رسمية لتبادل المعلومات، وعقد اجتماعات دورية لمتابعة القضايا المحالة. ويتطلب التنفيذ كذلك تطوير نظام إلكتروني مشترك لإدارة القضايا، وربط الأجهزة الرقابية بالنيابة العامة لتبادل الملفات إلكترونياً، وتتبع حالة القضايا بشكل لحظي لضمان الشفافية، إضافة إلى بناء القدرات عبر تدريب القضاة وأعضاء النيابة على الجرائم المالية وغسل الأموال، وتطوير مهارات تحليل التقارير الرقابية والأدلة المحاسبية، والاستفادة من الخبرات الدولية في التحقيق المالي. كما يشمل التنفيذ تسريع الإجراءات من خلال اعتماد مسارات سريعة للقضايا ذات الأثر الكبير، وتقليل الإجراءات البيروقراطية في الإحالة والتحقيق، وتحديد أولويات للقضايا المرتبطة بالمال العام، مع إقرار آليات قانونية لحماية المبلغين والشهود، وضمان سرية المعلومات خلال مراحل التحقيق، وتوفير بيئة آمنة تشجع على الإبلاغ عن الفساد. ويُستكمل ذلك بتعزيز المساءلة والشفافية عبر نشر إحصائيات دورية حول القضايا، تشمل عدد الإحالات والأحكام ونسب الإنجاز، وتقييم أداء الجهات القضائية في التعامل مع قضايا الفساد، بما يعزز ثقة المجتمع في العدالة من خلال الإفصاح والشفافية.

20. التوصية العشرون: إرساء منظومة مساءلة فعّالة ومُلزمة تربط مخرجات الأجهزة الرقابية مباشرة بإجراءات قانونية وتنفيذية محددة، بحيث لا يُكتفى بنشر التقارير، بل يتم تحويلها تلقائياً إلى مسارات تحقيق أو تأديب أو استرداد أموال وفق أطر زمنية واضحة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "سلسلة المساءلة المتكاملة" الذي يحوّل كل ملاحظة رقابية إلى إجراء مُلزم عبر تصنيف نتائج الرقابة حسب مستوى الخطورة (إدارية أو مالية أو جنائية)، وربط كل تصنيف بمسار

الإلزامي محدد سواء كان تأديبياً أو قضائياً أو تصحيحياً، وإنشاء وحدة مركزية لمتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات، مع تقييد النشر الإعلامي بمرحلة لاحقة بعد بدء إجراءات المساءلة وليس بديلاً عنها. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية، ضمن الإطار القانوني والتنظيمي، تعديل القوانين بما يلزم الجهات باتخاذ إجراءات على التقارير الرقابية خلال مدد محددة، ومنح التقارير الرقابية حجية قانونية تُرتب التزاماً بالتحرك من خلال الإحالة أو التحقيق، وتنظيم النشر الإعلامي بحيث لا يسبق أو يُعطل مسار المساءلة. كما يشمل التنفيذ إنشاء نظام وطني لمتابعة المساءلة عبر تأسيس "وحدة متابعة المساءلة" على مستوى مركزي تتولى تتبع كل ملاحظة رقابية من لحظة إصدارها حتى إغلاقها، وإصدار تقارير دورية عن نسب التنفيذ والالتزام، إلى جانب ربط الرقابة بالقضاء والتأديب من خلال الإحالة التلقائية للمخالفات الجسيمة إلى النيابة العامة، وإلزام الجهات الإدارية بفتح تحقيقات داخلية للمخالفات الإدارية، وتحديد مسؤوليات واضحة لحالات عدم التنفيذ أو التراخي. ويتطلب التنفيذ كذلك تحديد مسارات زمنية ملزمة عبر وضع سقف زمني لكل مرحلة من مراحل الإحالة والتحقيق واتخاذ القرار، واعتبار التأخير غير المبرر مخالفة بحد ذاته، وإدراج مؤشرات زمنية ضمن تقييم الأداء المؤسسي، إضافة إلى تعزيز المساءلة الإدارية عبر تفعيل لجان التأديب داخل المؤسسات، وربط تقييم القيادات بمدى استجابتهم للتقارير الرقابية، وتطبيق مبدأ "المساءلة على عدم المساءلة". كما تشمل آليات التنفيذ ضبط العلاقة مع الإعلام من خلال اعتماد سياسة إعلامية مؤسسية تُوازن بين الشفافية وسرية التحقيق، وتأجيل نشر التفاصيل إلى حين بدء أو استكمال الإجراءات القانونية، ونشر نتائج نهائية مدعومة بالإجراءات المتخذة وليس فقط المخالفات، إلى جانب دعم التحول الرقمي عبر إنشاء منصة إلكترونية لتتبع التوصيات والإجراءات وربطها بالأجهزة الرقابية والنيابة والجهات التنفيذية وتمكين الرقابة اللحظية على مستوى تنفيذ المساءلة، فضلاً عن بناء القدرات من خلال تدريب الكوادر على إعداد تقارير قابلة للتنفيذ قانونياً، وتطوير مهارات التحقيق الإداري والمتابعة، ونشر ثقافة "المساءلة المبنية على الأدلة" داخل المؤسسات.

21. التوصية الحادية والعشرون : إقرار سياسة وطنية ملزمة للنشر الدوري والمنتظم للتقارير الرقابية، تضمن إتاحة المعلومات للرأي العام بشكل واضح ومهني، مع مراعاة سرية التحقيقات وحماية البيانات، وربط النشر بنتائج المساءلة وليس بمجرد عرض المخالفات، وذلك من خلال تطبيق نموذج "الشفافية المنضبطة" عبر إنشاء منظومة نشر رقابي مؤسسية تشمل إعداد تقارير دورية ربع سنوية وسنوية موحدة الصياغة، ونشر ملخصات مبسطة موجهة للجمهور إلى جانب التقارير الفنية، وإنشاء منصة إلكترونية مركزية لنشر جميع التقارير، وربط كل تقرير بحالة المتابعة سواء كانت قيد المعالجة أو أُحيلت للقضاء أو تمت معالجتها. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية،

ضمن الإطار القانوني والتنظيمي، إصدار تشريع أو لائحة تلزم الأجهزة الرقابية بالنشر الدوري، وتحديد نطاق ما يُنشر وما يُستثنى بما يضمن حماية الأمن والتحقيقات الجارية والبيانات الشخصية، وإلزام الجهات بالرد على التقارير خلال مدد محددة، إلى جانب توحيد منهجية إعداد التقارير عبر اعتماد نماذج موحدة من حيث الهيكل واللغة والمؤشرات، وتصنيف المخالفات حسب القطاعات ومستوى الخطورة، وتضمين التوصيات والإجراءات المتخذة بوضوح. كما يشمل التنفيذ إنشاء منصة نشر إلكترونية من خلال تطوير بوابة وطنية للشفافية الرقابية تتيح التقارير بصيغ متعددة مثل PDF والملخصات التفاعلية، وتمكن من البحث والتصفح حسب القطاع أو الجهة، وربط النشر بمسارات المساءلة عبر إرفاق حالة كل ملاحظة سواء تمت معالجتها أو كانت قيد التحقيق أو أُغلقت، مع تحديث دوري لحالة تنفيذ التوصيات، وتجنب نشر تقارير دون بيان ما تم بشأنها. ويتطلب التنفيذ كذلك اعتماد تدرج زمني للنشر من خلال نشر ملخصات أولية بعد انتهاء الفحص، ونشر التقارير الكاملة بعد استكمال إجراءات الإحالة أو التحقيق، وإصدار تقرير سنوي شامل يقيّم الأداء العام، إضافة إلى ضبط العلاقة مع الإعلام عبر اعتماد متحدث رسمي أو وحدة إعلامية لكل جهاز رقابي، وتقديم معلومات دقيقة ومبسطة للرأي العام، وتجنب التسريبات غير الرسمية التي قد تضر بالإجراءات القانونية. كما تشمل آليات التنفيذ حماية المعلومات والبيانات من خلال حجب البيانات الحساسة أو الشخصية، وضمان عدم التأثير على سير القضايا القضائية، واعتماد سياسات واضحة لتصنيف المعلومات، إلى جانب بناء القدرات عبر تدريب الكوادر على إعداد تقارير قابلة للنشر العام، وتطوير مهارات التواصل المؤسسي والشفافية، والاستفادة من المعايير الدولية في إعداد التقارير الرقابية. ويُستكمل ذلك بتعزيز المساءلة والمتابعة من خلال قياس مدى التزام الأجهزة بالنشر الدوري، ونشر مؤشرات أداء تشمل عدد التقارير ونسبة النشر ومستوى التفاعل المجتمعي، ومساءلة الجهات التي تتأخر أو تمتنع عن النشر دون مبرر.

22. التوصية الثانية والعشرون التحول إلى موازنة البرامج والأداء، استناداً إلى أن الموازنات التقليدية تركز على بنود الإنفاق دون قياس النتائج أو تقييم كفاءة استخدام الموارد العامة، الأمر الذي يحد من فعالية التخطيط المالي ويضعف القدرة على قياس أثر الإنفاق العام. وتبرز أهمية هذه التوصية لأن موازنة البرامج والأداء تربط الإنفاق بالأهداف والنتائج الفعلية، بما يعزز كفاءة الإنفاق العام ويرفع مستوى المساءلة عن النتائج، ويسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد ورفع جودة الخدمات العامة وتحقيق إدارة مالية أكثر فاعلية وكفاءة.

23. التوصية الثالثة والعشرون توسيع نطاق الاختصاص الرقابي ليشمل جميع الجهات شبه الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة كلياً أو جزئياً، وإخضاعها لنفس معايير

الشفافية والمساءلة المطبقة على الجهات الحكومية، وذلك من خلال تطبيق نموذج "الرقابة الشاملة للقطاع العام الموسع" عبر إعداد سجل وطني موحد لكافة الكيانات العامة وشبه العامة، وإخضاعها لرقابة دورية مبنية على المخاطر، وتوحيد معايير التقارير والامتثال المالي والإداري، وإلزام هذه الجهات بإنشاء وحدات رقابة داخلية فعّالة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية ضمن الإطار القانوني تعديل القوانين لتوسيع تعريف "الجهة الخاضعة للرقابة" وإدراج الشركات المملوكة للدولة ضمن نطاق الأجهزة الرقابية، إلى جانب تنفيذ عمليات حصر وتصنيف شاملة عبر إعداد قاعدة بيانات متكاملة تضم الشركات والصناديق والهيئات والمؤسسات، وتصنيفها حسب مستوى المخاطر وحجم الإنفاق. كما يشمل التنفيذ اعتماد الرقابة المبنية على المخاطر من خلال إعطاء أولوية للجهات ذات الإنفاق المرتفع أو الإيرادات الحساسة، وإعداد خطط رقابية سنوية تغطي هذه الجهات، إضافة إلى توحيد المعايير عبر اعتماد معايير موحدة للمحاسبة والإفصاح، وإلزام الجهات بتقديم تقارير مالية دورية وفق نماذج موحدة. ويتطلب التنفيذ كذلك تعزيز الرقابة الداخلية عبر فرض إنشاء إدارات رقابة داخلية مستقلة وربطها فنياً بالأجهزة الرقابية العليا، إلى جانب دعم التحول الرقمي من خلال إدماج هذه الجهات ضمن الأنظمة المالية الحكومية وربطها بمنصات تبادل البيانات الرقابية بما يعزز الشفافية وكفاءة المتابعة والرقابة المؤسسية.

24. التوصية الرابعة والعشرون: إقرار آلية قانونية مُلزمة تُوجب على الجهات الخاضعة للرقابة الرد على الملاحظات خلال مدد زمنية محددة، وربط التقارير الرقابية بخطط تصحيحية واضحة وقابلة للقياس والمتابعة، وذلك من خلال تطبيق نموذج "إدارة التوصيات والإجراءات التصحيحية" عبر إلزام كل جهة بإعداد خطة عمل لمعالجة الملاحظات، وتحديد مسؤوليات واضحة لكل إجراء تصحيحي، ومتابعة التنفيذ عبر نظام مركزي، وربط مستوى الالتزام بالتقييم المؤسسي والوظيفي. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي النص على إلزامية الرد خلال مدة محددة، مثل ثلاثين يوماً، واعتبار عدم الرد مخالفة إدارية تستوجب المساءلة، إلى جانب إنشاء سجل مركزي للملاحظات والتوصيات وتصنيفها حسب الأولوية إلى عاجلة ومتوسطة وطويلة الأجل. كما يشمل التنفيذ إلزام الجهات بإعداد خطط عمل تصحيحية تتضمن الإجراءات المطلوب، والمسؤول عن التنفيذ، والجدول الزمني، ومؤشرات قياس الأداء، إضافة إلى إنشاء وحدة متابعة داخل الجهاز الرقابي تتولى تحديث حالة التنفيذ بشكل دوري سواء كانت منفذة أو قيد التنفيذ أو متأخرة. ويتطلب التنفيذ كذلك دعم التحول الرقمي من خلال تطوير منصة إلكترونية لإدارة الملاحظات، وتمكين الجهات من الرد إلكترونياً وتتبع مستوى التقدم، إلى جانب ربط التنفيذ بمسارات المساءلة عبر إحالة الحالات غير المنفذة إلى الجهات التأديبية أو القضائية، وتحميل القيادات مسؤولية التأخير أو الإهمال. كما تشمل آليات التنفيذ تعزيز الشفافية

من خلال نشر نسب الاستجابة والتنفيذ ضمن التقارير الدورية، وإبراز الجهات الملزمة وغير الملزمة بما يعزز المساءلة والالتزام المؤسسي.

25. التوصية الخامسة والعشرون: رفع كفاءة التدقيق الفني داخل الأجهزة الرقابية عبر تطوير تخصصات دقيقة قادرة على التعامل مع القضايا المالية والتقنية المعقدة، ويكمن الحل العملي في إنشاء وحدات تدقيق متخصصة تشمل التدقيق المالي المتقدم، وتدقيق نظم المعلومات، وتدقيق العقود والمشروعات الكبرى، بما يعزز من فعالية الرقابة وقدرتها على اكتشاف المخاطر والمخالفات المالية والإدارية المعقدة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية توفير تدريب مهني متخصص للعاملين داخل الأجهزة الرقابية من خلال الحصول على شهادات دولية مثل CIA و CFE، إلى جانب استقطاب خبراء في المحاسبة الجنائية وتحليل البيانات، وإعداد أدلة تدقيق قطاعية موحدة، فضلاً عن استخدام أدوات تحليل البيانات الضخمة بما يدعم عمليات الفحص والتحليل ويرفع كفاءة الأداء الرقابي.

26. التوصية السادسة والعشرون إلزام الجهات العامة بتنفيذ توصيات التقارير الرقابية وربطها بنظام متابعة واضح وملزم، ويكمن الحل العملي في إنشاء نظام وطني إلكتروني لتتبع تنفيذ التوصيات منذ لحظة إصدار التقرير وحتى إغلاقه، بما يضمن رفع مستوى الالتزام المؤسسي وتحويل الملاحظات الرقابية إلى إجراءات تصحيحية فعلية. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية تحديد مدد زمنية إلزامية للرد والتنفيذ، وتصنيف التوصيات حسب الأولوية إلى عاجلة ومتوسطة وطويلة الأجل، وإعداد تقارير دورية عن نسب الإنجاز، بالإضافة إلى ربط مستوى تنفيذ التوصيات بتقييم أداء المؤسسة بما يعزز المساءلة الإدارية ويرفع من فعالية المتابعة والرقابة.

27. التوصية السابعة والعشرون: اعتماد نظام رقابة رقمي شامل يضمن تتبع جميع العمليات المالية والإدارية بشكل شفاف وغير قابل للتلاعب، ويكمن الحل العملي في إنشاء نظام "سجل رقابي رقمي" يوثق كل عملية منذ الإنشاء والتعديل وحتى الاعتماد والصرف، بما يضمن تعزيز الشفافية وسهولة التتبع والمساءلة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية ربط الأنظمة المالية الحكومية بمنصة مركزية موحدة، واعتماد التوقيع الإلكتروني، وتسجيل جميع العمليات بزمان التنفيذ عبر، إضافة إلى تحديد صلاحيات الوصول حسب الوظيفة والاختصاص، بما يعزز أمن المعلومات ويحد من مخاطر التلاعب أو إساءة استخدام الصلاحيات داخل الأنظمة المالية والإدارية.

28. التوصية الثامنة والعشرون: تأسيس قاعدة بيانات وطنية موحدة توثق جميع قضايا ومخالفات الفساد، ويكمن الحل العملي في إنشاء منصة مركزية تجمع بيانات الأجهزة الرقابية والنيابة والقضاء بما يضمن توحيد المعلومات وتعزيز كفاءة المتابعة والتحليل والتنسيق بين الجهات المختصة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية تصنيف البيانات حسب نوع المخالفة والقطاع،

وتحديث المعلومات بصورة دورية، وربط المنظومة بالأجهزة الرقابية والعدلية، مع ضمان سرية البيانات الحساسة وحمايتها بما يحقق التوازن بين الشفافية والأمن المعلوماتي.

29. التوصية التاسعة والعشرون: تعزيز الإفصاح عن نتائج التحقيقات بطريقة توازن بين الشفافية وحماية الإجراءات القانونية، ويكمن الحل العملي في اعتماد نظام "الإفصاح المرحلي" لعرض نتائج التحقيقات بشكل تدريجي ومنظم، بما يضمن اطلاع الرأي العام على نتائج القضايا دون الإضرار بسير التحقيقات أو التأثير على العدالة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية نشر ملخصات رسمية بعد انتهاء التحقيق، وبيان الإجراءات المتخذة مثل الإحالة أو العقوبات أو استرداد الأموال، إضافة إلى تعيين متحدث رسمي لكل جهاز رقابي، وتنظيم النشر الإعلامي بصورة تمنع التأثير على القضايا أو الإخلال بسرية الإجراءات القانونية.

30. توفير حماية قانونية ومؤسسية للعاملين في الرقابة وتجريم أي شكل من أشكال التهديد أو التأثير عليهم، ويكمن الحل العملي في إنشاء منظومة حماية شاملة للمراجعين والمفتشين الرقابيين بما يضمن استقلالهم المهني وقدرتهم على أداء مهامهم دون ضغوط أو تدخلات. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية تجريم أي تهديد أو تدخل بشكل قانوني صريح، وتوفير قنوات إبلاغ آمنة وسرية، وضمان الحماية الوظيفية من النقل أو الإقصاء التعسفي، إضافة إلى إجراء تحقيق فوري في أي اعتداء أو ضغط يتعرض له العاملون في الأجهزة الرقابية بما يعزز بيئة النزاهة والاستقلال المؤسسي.

31. التوصية الثانية والثلاثون تعزيز امتثال المؤسسات الوطنية للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويكمن الحل العملي في تطبيق إطار وطني متكامل للامتثال يتوافق مع معايير مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force)، بما يعزز سلامة القطاع المالي ويرفع مستوى الالتزام بالمعايير الدولية. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية إجراء تقييم وطني دوري للمخاطر المالية، وإلزام المؤسسات المالية بتطبيق إجراءات "اعرف عميلك" (KYC)، وإعداد تقارير امتثال دورية، إلى جانب توفير تدريب متخصص للعاملين في القطاع المالي بما يدعم كفاءة أنظمة الامتثال والكشف المبكر عن العمليات المشبوهة.

32. التوصية الثالثة والثلاثون تعزيز الرقابة المالية والمصرفية على المصارف العاملة في بيئات جغرافية وأمنية غير مستقرة، لضمان سلامة العمليات المصرفية وحماية الأموال العامة والخاصة، ويكمن الحل العملي في إنشاء نظام رقابة مصرفية مركزي مرن يعتمد على الرقابة عن بُعد (Remote Supervision) ومدعوم بفرق تفتيش ميدانية متنقلة، بما يضمن استمرارية الرقابة رغم التحديات الأمنية. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية ربط جميع المصارف بمنصة رقابية إلكترونية مركزية، واستخدام أدوات التحليل المالي المستمر لرصد العمليات المشبوهة،

وتشكيل فرق تفتيش متنقلة وفق الحاجة الأمنية، وتعزيز دور إدارات الالتزام (Compliance Units) داخل المصارف، إضافة إلى التنسيق مع المصرف المركزي لضبط المخاطر التشغيلية وحماية الاستقرار المالي.

33. التوصية الرابعة والثلاثون إنشاء أو تفعيل جهاز رقابي إداري يتبع السلطة التنفيذية مباشرة ويختص بمتابعة أداء الأجهزة الحكومية وتحسين كفاءة التنفيذ، ويكمن الحل العملي في تأسيس "هيئة الرقابة الإدارية التنفيذية" لتعمل كذراع رقابي داخلي للحكومة ضمن مستويات الرقابة الداخلية والتنفيذية والعليا، بما يعزز كفاءة الأداء الإداري والمالي للمؤسسات العامة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية إصدار قانون أو قرار ينظم إنشاء الجهاز ويحدد اختصاصاته، ومنحه صلاحية تقييم الأداء الإداري والمالي للوزارات، وإعداد تقارير دورية تُرفع إلى مجلس الوزراء، واستخدام مؤشرات أداء حكومي (KPIs)، إضافة إلى ربط نتائج التقييم بالترقيات والإحالة إلى المساءلة بما يعزز الحوكمة والانضباط المؤسسي.

34. التوصية الخامسة والثلاثون تعزيز استقلالية ديوان المحاسبة الليبي ليكون الجهاز الأعلى للرقابة المالية اللاحقة وتقييم الأداء العام، ويكمن الحل العملي في إعادة تأكيد دور الديوان كجهاز رقابي لاحق مستقل يركز على التدقيق المالي وتقييم كفاءة الإنفاق العام بما يعزز حماية المال العام ورفع مستوى المساءلة والحوكمة. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية تعزيز الاستقلال القانوني والمالي للديوان، وحصر اختصاصه في الرقابة اللاحقة دون تدخل تنفيذي، وإلزام الجهات بتنفيذ ملاحظاته، إضافة إلى نشر تقارير سنوية شاملة عن أداء المال العام، ودعم قدراته في التدقيق المتقدم وتحليل المخاطر بما يرفع من كفاءة الرقابة المالية والقدرة على تقييم الأداء المؤسسي والإنفاق الحكومي.

35. التوصية السادسة والثلاثون تعزيز وجود مسار قضائي مستقل ومتخصص للتعامل مع الجرائم المالية والفساد الإداري لضمان سرعة العدالة وفعاليتها، ويكمن الحل العملي في إنشاء دوائر أو نيابات ومحاكم متخصصة في الجرائم المالية والاقتصادية تعمل بشكل مستقل عن المسارات القضائية العامة، بما يعزز كفاءة التحقيق والفصل في قضايا الفساد والاعتداء على المال العام. ويتطلب تنفيذ هذه التوصية إنشاء نيابات متخصصة في الجرائم المالية، وتخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الفساد، وتدريب القضاة وأعضاء النيابة على الجرائم الاقتصادية، وتسريع إجراءات التقاضي عبر (Fast Track)، إضافة إلى ربط القضاء مباشرة بنتائج الأجهزة الرقابية بما يضمن تكامل منظومة المساءلة وسرعة معالجة القضايا المالية والإدارية الجسيمة.

ومن المتوقع أن تسهم هذه الحزمة من التوصيات في رفع كفاءة النظام الرقابي متعدد المستويات، وتقليل التداخل المؤسسي والازدواجية، وتعزيز استقلال القضاء والرقابة العليا، وتحسين الرقابة على القطاع المصرفي في البيئات المعقدة، إلى جانب تسريع معالجة قضايا الفساد والمخالفات الجسيمة بما يدعم الحوكمة الرشيدة ويحسن كفاءة إدارة المال العام.

8.6 الأسس المنطقية أفضت الى التوصيات التوصية الأولى: إصلاح البنية الرقابية والمؤسسية

1. التوصية الأولى في إصلاح البنية الرقابية والمؤسسية، وذلك استناداً إلى أن تعدد الأجهزة الرقابية في بيئة غير منسقة يؤدي إلى ازدواجية في العمل الرقابي، وتضارب في الاختصاصات والصلاحيات، وضعف تبادل المعلومات بين الجهات، وضياح المسؤولية وتشتت المساءلة، وانخفاض كفاءة استخدام الموارد الرقابية، مما يعني أن المشكلة لا تكمن في غياب الرقابة بقدر ما تتمثل في تشتتها المؤسسي وضعف التكامل بينها. ومن هذا المنطلق تم اقتراح إصلاح البنية الرقابية وتوحيد الإطار المؤسسي لأن توحيد الإطار التشريعي يضع حداً لتداخل القوانين والاختصاصات، كما أن إنشاء مجلس أعلى أو هيئة وطنية للحوكمة يضمن وجود قيادة مركزية للتنسيق، فيما تسهم القاعدة الرقابية المشتركة في منع تكرار التدقيق على نفس الجهة دون تنسيق، وتعمل المنصة الرقمية على ربط مستويات الرقابة المختلفة (داخلية – مالية – عليا) وتحقيق تدفق لحظي للمعلومات، بينما يضمن تحديد مسارات التدقيق (وقائي – لاحق – استراتيجي) توزيعاً واضحاً للأدوار بدل التداخل. ومن المتوقع أن تؤدي هذه التوصية إلى تحقيق تكامل مؤسسي بين الأجهزة الرقابية بدل التنافس أو التكرار، ورفع كفاءة الرقابة وتقليل الهدر في الجهد والوقت والموارد، وتعزيز سرعة اكتشاف المخالفات ومعالجتها، ووضوح المسؤوليات ومنع تضارب الصلاحيات، وبناء منظومة حوكمة وطنية أكثر استقراراً وفعالية، إضافة إلى دعم اتخاذ القرار عبر بيانات رقابية موحدة ومحدثة.

2. التوصية الثانية تتعلق باستقلالية الرقابة وحماية الكوادر، وذلك استناداً إلى أن تبعية الأجهزة الرقابية للسلطة التنفيذية تؤثر على حيادها، لأن غياب الاستقلال يجعل الرقابة عرضة للضغط والتأثير الإداري أو السياسي، الأمر الذي يضعف قدرتها على أداء دورها المهني بكفاءة وشفافية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى إيجاد رقابة محايدة وفعالة قادرة على اتخاذ الإجراءات دون خوف أو تدخل، بما يعزز النزاهة المؤسسية ويرفع من فعالية المساءلة والحوكمة.

3. التوصية الثالثة تتعلق بالتحول الرقمي الشامل (الحوكمة الإلكترونية)، استناداً إلى أن النظم الورقية التقليدية غير قابلة للتتبع وتسمح بالتلاعب، ولأن غياب الرقمنة يضعف الشفافية ويصعب الرقابة اللحظية على العمليات المالية والإدارية. ويُتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى بناء نظام مالي

قابل للتتبع والرقابة الفورية، بما يقلل من الفساد الإداري، ويعزز الشفافية، ويرفع كفاءة الإدارة المالية والرقابية داخل مؤسسات الدولة.

4. التوصية الرابعة تتعلق بالشفافية المالية والإيرادات السيادية، خاصة ما يتعلق بالنفط ونشر التقارير المالية الدورية، وذلك استناداً إلى أن الإيرادات النفطية في ليبيا تمثل المصدر الرئيسي للدخل العام، وبالتالي فإن أي ضعف في الإفصاح أو غياب الشفافية في إدارتها يؤدي مباشرة إلى ضعف الثقة العامة في إدارة المال العام، وارتفاع مخاطر الفساد وسوء الاستخدام أو التلاعب بالإيرادات، وصعوبة التخطيط المالي للدولة بسبب غياب بيانات دقيقة ومحدثة، إضافة إلى تعطل الرقابة الفعالة من قبل الأجهزة التشريعية والرقابية والمجتمع. كما أن التجارب المقارنة في الدول الريفية تؤكد أن نشر البيانات المالية الدورية عن الإيرادات النفطية والمصروفات المرتبطة بها يعد من أهم أدوات تعزيز الحوكمة الرشيدة وتقليل الهدر المالي. وتم اقتراح هذه التوصية لأن قطاع النفط في ليبيا يُدار في بيئة تتسم بتداخل الاختصاصات وضعف الإفصاح، ولأن غياب التقارير الدورية يخلق فجوة معلوماتية بين الجهات التنفيذية والرقابية، كما أن الشفافية المالية تقلل من "القرارات غير المرئية" التي قد تؤثر على المال العام، وتعزز الرقابة الشعبية والمؤسسية على حد سواء، فضلاً عن كونها شرطاً أساسياً لرفع كفاءة التصنيف الائتماني وتحسين ثقة الشركاء الدوليين. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية بصورة مؤسسية ومنظمة إلى تعزيز الشفافية المالية الكاملة في قطاع النفط والإيرادات السيادية، ورفع مستوى المساءلة والرقابة على إدارة المال العام، وتقليل فرص الفساد والتلاعب في الإيرادات أو المصروفات، وتحسين كفاءة التخطيط المالي والميزانية العامة للدولة، وزيادة ثقة المواطنين والمجتمع الدولي في الإدارة المالية للدولة، ودعم الاستقرار الاقتصادي من خلال وضوح التدفقات المالية السيادية.

5. التوصية الخامسة تتعلق بالإطار القانوني لمكافحة الفساد، وتنطلق من أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تكون فعالة دون منظومة قانونية متكاملة ومتراصة، إذ إن الفساد في البيئات الهشة لا ينتج فقط عن ضعف القوانين، بل عن غياب أدوات النفاذ إلى المعلومة، وضعف الحماية القانونية، وعدم تخصص الجهات القضائية. ويقوم الأساس المنطقي لهذه التوصية على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في حق الحصول على المعلومات، لأن غياب الشفافية القانونية يمنع الرقابة المجتمعية والمؤسسية ويجعل المعلومات المالية والإدارية محتكرة داخل الجهات التنفيذية، وحماية المبلغين لأن الإبلاغ عن الفساد في غياب الحماية القانونية يؤدي إلى الخوف والإفلات من المساءلة ويضعف اكتشاف الجرائم المالية، إضافة إلى وجود نيابة وقضاء متخصص لأن قضايا الفساد ذات طبيعة مالية معقدة وتحتاج إلى خبرات فنية وقضائية متخصصة لضمان سرعة الفصل والدقة في الأحكام. وتأتي أهمية هذه التوصية بسبب وجود فجوة تشريعية في النفاذ إلى المعلومات العامة

مما يحد من الشفافية، وضعف أو غياب حماية قانونية فعالة للمبلغين عن الفساد مما يقلل من الإبلاغ، إلى جانب أن تعقيد قضايا الفساد المالي والإداري يتطلب قضاء متخصصاً غير تقليدي، كما أن تشتت الاختصاصات بين الجهات الرقابية والقضائية يؤدي إلى بطء في الملاحقة، فضلاً عن الحاجة إلى مواءمة المنظومة القانونية مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز الشفافية والحق في الوصول إلى المعلومات العامة، وزيادة معدلات اكتشاف الفساد عبر حماية وتشجيع المبلغين، ورفع كفاءة وفعالية الملاحقة القضائية لقضايا الفساد، وتسريع إجراءات التقاضي في الجرائم المالية والإدارية، وتقليل الإفلات من العقاب وتعزيز مبدأ سيادة القانون، إضافة إلى رفع ثقة المواطن والمؤسسات الدولية في منظومة النزاهة الوطنية.

6. التوصية السادسة تتعلق بإصلاح منظومة الدعم وترتبط بالمحور الأول، باعتبار أن إصلاح الدعم يمثل أحد المحاور الأساسية لتعزيز كفاءة الإنفاق العام وتحقيق العدالة الاجتماعية والاستدامة المالية، بما يسهم في تقليل الهدر وتحسين توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر استحقاقاً ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

7. التوصية السابعة تتعلق بتعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية ودور المجتمع المدني والإعلام الاستقصائي، وتنطلق من أن الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد لا يمكن أن تعتمد فقط على الأجهزة الرسمية، بل تحتاج إلى منظومة رقابة متعددة المستويات تشمل المجتمع المدني والإعلام. ويقوم الأساس المنطقي لهذه التوصية على أن الفساد غالباً ما ينشأ في بيئات ضعيفة الشفافية وصعوبة الوصول إلى المعلومات، وأن المجتمع المدني والإعلام يمثلان خط الدفاع الرقابي غير الرسمي الذي يكشف الانحرافات مبكراً، كما أن الإعلام الاستقصائي يساهم في تحويل المعلومات المعقدة إلى قضايا رأي عام قابلة للمساءلة، بينما تعزز المشاركة المجتمعية مبدأ الشفافية والمساءلة الاجتماعية، في حين أن غياب الرقابة المجتمعية يترك المجال واسعاً لضعف الأداء أو سوء استخدام السلطة دون ضغط رقابي فعال. وتأتي أهمية هذه التوصية نتيجة محدودية قدرة الأجهزة الرقابية الرسمية على تغطية جميع القطاعات بشكل مستمر، وضعف تدفق المعلومات العامة للمواطنين والمؤسسات غير الحكومية، والحاجة إلى إشراك المجتمع في حماية المال العام وليس فقط الدولة، فضلاً عن قدرة الإعلام الاستقصائي على كشف قضايا فساد معقدة لا تظهر في التقارير الرسمية، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة عبر الشفافية والانفتاح، ودعم التحول نحو حوكمة تشاركية بدل الحوكمة المغلقة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى رفع مستوى الشفافية في إدارة المال العام، وزيادة سرعة كشف حالات الفساد والانحراف الإداري، وتعزيز ثقافة المساءلة المجتمعية داخل المؤسسات العامة، وتحسين أداء الأجهزة الحكومية نتيجة الضغط

الرقابي المجتمعي، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، وخلق بيئة غير جاذبة للفساد بسبب ارتفاع احتمالية الكشف والمساءلة.

8. التوصية الثامنة تتعلق بتنظيم الرقابة الداخلية والمالية وتنظيم المراقبين والمراجعين الماليين، وتنطلق من أن الرقابة الداخلية داخل المؤسسات العامة تمثل خط الدفاع الأول لحماية المال العام قبل وصوله إلى أجهزة الرقابة العليا أو القضاء، حيث إن ضعف تنظيم المراقبين والمراجعين يؤدي إلى تفاوت في جودة الأداء الرقابي داخل المؤسسات، كما أن غياب معايير موحدة للاعتماد المهني يفتح المجال لتضارب الاختصاصات وضعف الاستقلالية، بينما تتحول الرقابة الداخلية غير المنظمة من أداة وقائية إلى إجراء شكلي غير فعال، في حين أن تعزيز الحوكمة المالية يبدأ من داخل المؤسسة وليس فقط من خارجها، وأن وجود جهاز رقابي داخلي قوي يقلل من احتمالية وقوع المخالفات ويكشفها مبكراً. وتأتي أهمية هذه التوصية نتيجة تعدد الجهات والمؤسسات دون نظام موحد للرقابة الداخلية، وضعف التنسيق بين المراجعين الماليين والمراقبين داخل المؤسسات العامة، وغياب مسارات مهنية واضحة تؤدي إلى تفاوت في الكفاءة والخبرة، إضافة إلى الحاجة إلى توحيد المعايير المهنية والأخلاقية للرقابة الداخلية، وارتفاع حجم الإنفاق العام الذي يتطلب رقابة داخلية أكثر احترافية واستقلالية، فضلاً عن وجود فجوة بين الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية مما يضعف سلسلة الحوكمة. ومن المتوقع أن يؤدي تنظيم منظومة الرقابة الداخلية والمالية بشكل مؤسسي ومهني إلى تعزيز فعالية الرقابة الوقائية داخل المؤسسات العامة، وتقليل الأخطاء والمخالفات المالية قبل وقوعها أو تفاقمها، ورفع كفاءة الأداء المالي والإداري داخل الجهات الحكومية، وتحسين جودة التقارير المالية والالتزام بالمعايير المحاسبية، وتعزيز استقلالية واحترافية المراجعين والمراقبين الماليين، ودعم منظومة النزاهة وتقليل الحاجة للتدخل الرقابي اللاحق.

9. التوصية التاسعة تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والهيئات المالية وتعزيز الهيئات الاقتصادية والمالية، وتنطلق من أن فعالية الإصلاح الاقتصادي لا تتحقق إلا بوجود هيئات مالية واقتصادية قوية ومستقلة ومترابطة وقادرة على إدارة الموارد العامة بكفاءة وضبط السياسات المالية، حيث إن ضعف الهيئات الاقتصادية يؤدي إلى تشتت القرار المالي وضعف التخطيط الاقتصادي، كما أن غياب التنسيق بين المؤسسات المالية يخلق ازدواجية في الأدوار وتضارباً في السياسات، بينما تعتمد قوة الاقتصاد على وجود مؤسسات قادرة على التحليل والتخطيط والرقابة الاقتصادية الفعالة، في حين أن الهيئات الضعيفة لا تستطيع مواجهة تحديات الاقتصاد الريعي وتقلبات الإيرادات، ويُعد تعزيز هذه الهيئات شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار المالي والاستدامة الاقتصادية. وتتبع أهمية هذه التوصية من الواقع الاقتصادي والمؤسسي المتمثل في تشتت الصلاحيات بين

الجهات الاقتصادية والمالية دون إطار تنسيقي موحد، وضعف القدرات التحليلية والتخطيطية لبعض المؤسسات الاقتصادية، والحاجة إلى رفع كفاءة إدارة الإيرادات العامة والإنفاق العام، ومحدودية التكامل بين السياسات المالية والنقدية والاقتصادية، إضافة إلى أن مواجهة تحديات الاقتصاد الريعي تتطلب مؤسسات قوية قادرة على التوجيه والإصلاح، كما أن تعزيز ثقة الأسواق والمستثمرين يعتمد على قوة وشفافية الهيئات المالية. ومن المتوقع أن يؤدي تعزيز الهيئات الاقتصادية والمالية بشكل مؤسسي ومنهجي إلى رفع كفاءة إدارة الاقتصاد الوطني والموارد العامة، وتحسين جودة السياسات المالية والاقتصادية والتكامل بينها، وتعزيز الاستقرار المالي وتقليل التقلبات في الاقتصاد العام، وزيادة الشفافية في إدارة الإيرادات والإنفاق العام، وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة الثقة الاقتصادية، ودعم مسار الإصلاح الاقتصادي المستدام بعيد المدى.

10. التوصية العاشرة تتعلق بتحديد واضح للاختصاصات والصلاحيات ومنع التداخل، من خلال اعتماد إطار وطني موحد لتنظيم اختصاصات وصلاحيات الأجهزة الرقابية مع آلية تنسيق مؤسسية دائمة، وتنطلق من أن فعالية المنظومة الرقابية تعتمد بشكل مباشر على وضوح الاختصاصات وتحديد الصلاحيات بدقة وليس فقط على تعدد الأجهزة الرقابية، حيث إن غياب التحديد الواضح للاختصاصات يؤدي إلى ازدواجية في العمل وتضارب في القرارات الرقابية، كما أن التداخل بين الأجهزة الرقابية يخلق فجوات رقابية أو تكراراً غير ضروري في المهام، بينما يؤدي ضعف التنسيق المؤسسي إلى إبطاء الإجراءات الرقابية وتقليل فعاليتها، في حين يعزز وضوح الصلاحيات مبدأ المساءلة ويحدد المسؤولية بشكل دقيق، ويساهم الإطار الموحد في بناء منظومة رقابية متكاملة بدل منظومات متوازية غير مترابطة. وتأتي أهمية هذه التوصية من الواقع المؤسسي الحالي الذي يشهد وجود أكثر من جهاز رقابي بصلاحيات متداخلة دون تحديد دقيق للحدود، وتكرار عمليات التفتيش أو التدقيق على نفس الجهات دون تنسيق، وضعف تبادل المعلومات بين الأجهزة الرقابية المختلفة، وتضارب أحياناً في التقارير أو التوصيات الرقابية، وغياب مرجعية وطنية موحدة تنظم العلاقة بين هذه الأجهزة، إضافة إلى الحاجة إلى رفع كفاءة العمل الرقابي وتقليل الهدر المؤسسي والزمني. ومن المتوقع في حال اعتماد إطار وطني موحد للاختصاصات والصلاحيات مع آلية تنسيق مؤسسية دائمة أن يتم تقليل الازدواجية والتداخل في العمل الرقابي بشكل كبير، ورفع كفاءة وفعالية الأجهزة الرقابية وتحسين جودة أدائها، وتسريع إجراءات الرقابة وتقليل البيروقراطية المؤسسية، وتعزيز وضوح المسؤوليات والمساءلة بين الجهات الرقابية، وتحسين تبادل المعلومات والتكامل بين المؤسسات الرقابية، وبناء منظومة رقابية وطنية متماسكة وأكثر فعالية في مكافحة الفساد وحماية المال العام.

11. التوصية الحادية عشر تتعلق بتعزيز الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية بما يضمن قدرتها على أداء مهامها بكفاءة وحياد، من خلال تحصين موازناتها من التدخلات، ومنحها صلاحيات إدارية كاملة في إدارة مواردها البشرية والمالية، وفق إطار قانوني واضح يوازن بين الاستقلال والمساءلة، وتنطلق من أن فعالية الأجهزة الرقابية ترتبط بشكل مباشر بمدى استقلالها عن التأثيرات التنفيذية والمالية والإدارية، لأن أي تبعية أو تدخل في مواردها أو قراراتها ينعكس سلباً على حيادها وقدرتها على الرقابة الموضوعية، حيث إن غياب الاستقلال المالي يجعل الأجهزة الرقابية عرضة للضغط أو التأثير غير المباشر عبر الموازنات، كما أن التبعية الإدارية للسلطة التنفيذية قد تؤدي إلى تقييد حرية العمل الرقابي أو توجيهه بشكل غير مباشر، بينما يحد ضعف الاستقلال المؤسسي من قدرة الأجهزة على اتخاذ قرارات رقابية جريئة وفعالة، في حين أن الاستقلال لا يعني الانفصال بل يتطلب توازناً بين الحرية الرقابية والمساءلة القانونية والمؤسسية، كما تؤكد التجارب الدولية أن الأجهزة الرقابية الأكثر فعالية هي تلك التي تتمتع باستقلال مالي وإداري محصن قانونياً. وتأتي أهمية هذه التوصية من عدة اعتبارات واقعية ومؤسسية تتمثل في اعتماد بعض الأجهزة الرقابية على موازنات تخضع للتعديل أو التأخير مما يؤثر على أدائها، ووجود تدخلات غير مباشرة في التعيينات أو الترقيات داخل بعض الأجهزة الرقابية، ومحدودية القدرة على التخطيط المستقل للموارد البشرية والمالية، والحاجة إلى رفع مستوى الحياد المهني وتعزيز الثقة العامة في التقارير الرقابية، إضافة إلى ارتباط فعالية مكافحة الفساد بمدى استقلال الجهة التي تراقب وتحقق، وضرورة مواءمة الإطار المؤسسي مع المعايير الدولية لحوكمة الأجهزة الرقابية العليا. ومن المتوقع في حال تعزيز الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية ضمن إطار قانوني واضح يوازن بين الاستقلال والمساءلة أن يتم رفع مستوى الحياد والموضوعية في العمل الرقابي، وزيادة كفاءة الأجهزة الرقابية في أداء مهامها دون قيود إدارية أو مالية، وتعزيز الثقة المحلية والدولية في التقارير والنتائج الرقابية، وتقوية منظومة المساءلة دون تدخلات تؤثر على استقلال القرار الرقابي، وتحسين إدارة الموارد البشرية والمالية داخل الأجهزة الرقابية، ورفع فعالية مكافحة الفساد وحماية المال العام بشكل أكثر استدامة.

12. التوصية الثانية عشر تتعلق بإقرار إطار قانوني ملزم يفرض على الجهات الخاضعة للرقابة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الأجهزة الرقابية خلال آجال زمنية محددة، مع ربط عدم الامتثال بمساءلة إدارية ومالية واضحة، وإنشاء نظام وطني لمتابعة التنفيذ والإفصاح عنه، وتنطلق من أن فعالية الأجهزة الرقابية لا تقاس فقط بإصدار التقارير والتوصيات بل بمدى تنفيذ هذه التوصيات على أرض الواقع، لأن غياب الإلزام القانوني يحول التقارير الرقابية إلى أدوات تشخيصية دون أثر إصلاحي فعلي، حيث إن عدم إلزام الجهات بتنفيذ التوصيات يؤدي إلى ضعف

الأثر العملي للرقابة وتحولها إلى إجراءات شكلية، كما أن غياب آجال زمنية محددة للتنفيذ يسمح بالتسويق الإداري وتأجيل الإصلاحات الضرورية، بينما يؤدي عدم وجود نظام متابعة مركزي إلى فقدان تتبع حالة تنفيذ التوصيات عبر الجهات المختلفة، في حين أن ربط عدم الامتثال بالمساءلة يعزز مبدأ المسؤولية والمحاسبة المؤسسية، كما أن الإفصاح عن مستوى التنفيذ يعزز الشفافية ويتيح رقابة مجتمعية ومؤسسية فعالة. وتتبع أهمية هذه التوصية من الواقع المؤسسي والرقابي القائم على وجود تقارير رقابية متعددة لا يتم تنفيذ جزء كبير من توصياتها، وضعف آليات المتابعة بعد إصدار التقارير من الأجهزة الرقابية، وغياب جهة وطنية موحدة تتولى تتبع تنفيذ التوصيات بشكل منهجي، وعدم وجود ربط واضح بين عدم التنفيذ وبين المساءلة الإدارية أو المالية، إضافة إلى ضعف الضغط المؤسسي والإعلامي لتنفيذ نتائج الرقابة، والحاجة إلى تحويل الرقابة من "تشخيص" إلى "إصلاح ملزم وفعل". ومن المتوقع في حال اعتماد إطار قانوني ملزم لتنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية مع نظام متابعة وإفصاح وطني أن يتم رفع مستوى الالتزام بتنفيذ التوصيات الرقابية بشكل كبير، وتحويل الأجهزة الرقابية من جهة تقارير إلى أداة إصلاح فعلي، وتقليل تكرار المخالفات نتيجة تصحيحها في وقت مبكر، وتعزيز مبدأ المساءلة الإدارية والمالية داخل المؤسسات العامة، وتحسين الشفافية من خلال نشر تقارير متابعة التنفيذ، ورفع كفاءة الإدارة العامة وتحسين جودة الأداء المؤسسي.

13. التوصية الثالثة عشر تتعلق بإقرار منظومة قانونية ومؤسسية صارمة وشفافة لتنظيم التعيين والإعفاء في المناصب القيادية بالأجهزة الرقابية، تقوم على معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلال، وتمنع التدخلات السياسية أو الإدارية غير المبررة، مع ضمان إجراءات واضحة ومعلنة وقابلة للطعن، وتنطلق من أن استقلال وفعالية الأجهزة الرقابية يبدأ من حياد عملية اختيار قياداتها، لأن أي تدخل سياسي أو إداري في التعيين أو الإعفاء يؤدي إلى إضعاف استقلال القرار الرقابي، حيث إن التعيين غير القائم على الكفاءة يؤدي إلى إضعاف الأداء المؤسسي الرقابي، كما أن التدخلات السياسية تخلق تضارب مصالح يؤثر على حياد الرقابة، بينما يؤدي غياب الشفافية في التعيين والإعفاء إلى إضعاف الثقة العامة في الأجهزة الرقابية، في حين أن عدم وجود حق الطعن أو المراجعة يجعل القرارات عرضة للتعسف أو عدم العدالة المؤسسية. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان اختيار قيادات رقابية على أساس الكفاءة والنزاهة وليس الولاء أو النفوذ، ولحماية الأجهزة الرقابية من التأثيرات السياسية والإدارية المباشرة، ولتعزيز الاستقرار المؤسسي داخل الأجهزة الرقابية، ولتوحيد معايير التعيين والإعفاء ضمن إطار قانوني واضح. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية وحيادها، ورفع مستوى الثقة في

قراراتها وتقاريرها، وتحسين جودة القيادة داخل المؤسسات الرقابية، وتقليل التدخلات غير المشروعة في العمل الرقابي.

14. التوصية الرابعة عشر تتعلق بإقرار إطار حوكمة ملزم لتنظيم التعيين والإعفاء في إدارات الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية، بما يضمن الاستقلال الوظيفي والمهني لهذه الإدارات، ويربط شاغليها بمعايير الكفاءة والنزاهة والتخصص، مع تحصينهم من الإعفاء التعسفي، وإخضاع قرارات التعيين والإقالة لإجراءات شفافة وقابلة للمراجعة، وتنطلق من أن الرقابة الداخلية تمثل خط الدفاع الأول داخل المؤسسات المالية، وأن أي ضعف في استقلالها يضعف النظام الرقابي بالكامل، حيث إن تبعية إدارات الرقابة الداخلية للإدارة التنفيذية تؤدي إلى تضارب مصالح واضح، كما أن الإعفاء التعسفي يضعف جراءة المراجع الداخلي في كشف المخالفات، بينما يؤدي غياب معايير مهنية موحدة إلى تفاوت كبير في جودة الرقابة الداخلية. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان استقلال وظيفي ومهني للمراجعين الداخليين، وحمايتهم من الضغوط الإدارية داخل المؤسسات، وربط التعيين بالخبرة والتخصص والمعايير المهنية، وتعزيز موثوقية التقارير المالية داخل المؤسسات. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى رفع كفاءة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية، وتحسين جودة التقارير المالية والإدارية، وتقليل المخالفات قبل وصولها إلى الأجهزة الرقابية العليا، وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات العامة والخاصة.

15. التوصية الخامسة عشر تتعلق بإقرار برنامج وطني مستدام لتأهيل وتطوير الكادر الرقابي يهدف إلى رفع الكفاءة المهنية والتخصصية، وربط التدريب بالمسار الوظيفي ومعايير الأداء، بما يضمن بناء قدرات رقابية حديثة قادرة على مواكبة المخاطر المالية والإدارية المعاصرة، وتنطلق من أن ضعف الكفاءة البشرية يعد أحد أهم أسباب ضعف الأداء الرقابي حتى في وجود قوانين وهيئات قوية، حيث إن التطور في الجرائم المالية يتطلب قدرات رقابية متقدمة ومتخصصة، كما أن غياب التدريب المستمر يؤدي إلى تراجع جودة العمل الرقابي، بينما يؤدي عدم ربط التدريب بالمسار الوظيفي إلى تقليل تحفيز التطوير المهني. وتأتي أهمية هذه التوصية لبناء قدرات رقابية قادرة على التعامل مع المخاطر الحديثة، ورفع مستوى التخصص المهني في مجالات التدقيق والرقابة، وربط الأداء الوظيفي بالتدريب والتطوير المستمر، وتوحيد معايير التأهيل داخل الجهاز الرقابي الوطني. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى رفع كفاءة العنصر البشري داخل المنظومة الرقابية، وتحسين جودة التحقيقات والتقارير الرقابية، وزيادة القدرة على كشف الفساد والاختلالات المالية، وبناء جهاز رقابي حديث ومتطور مهنيًا.

16. التوصية السادسة عشر تتعلق بإنشاء إطار وطني متكامل للتنسيق بين الأجهزة الرقابية، يقوم على تبادل المعلومات، وتوحيد الأولويات الرقابية، وتنفيذ مهام مشتركة، بما يعزز كفاءة

استخدام الموارد ويحد من الازدواجية والتضارب في الاختصاصات، وتنطلق من أن تعدد الأجهزة الرقابية دون تنسيق يؤدي إلى ازدواجية وتضارب وهدر في الموارد الرقابية، حيث إن غياب التنسيق يؤدي إلى تكرار المهام على نفس الجهات دون فاعلية إضافية، كما أن عدم تبادل المعلومات يخلق فجوات رقابية خطيرة، بينما يؤدي تشتت الأولويات إلى تقليل كفاءة النظام الرقابي ككل. وتأتي أهمية هذه التوصية لتعزيز التكامل بين الأجهزة الرقابية المختلفة، وتبادل المعلومات بشكل مؤسسي ومنظم، وتوحيد الأولويات والخطط الرقابية الوطنية، وتقليل الازدواجية في العمل الرقابي. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى رفع كفاءة استخدام الموارد الرقابية، وتقليل التداخل والتضارب بين الأجهزة، وتحسين سرعة وفعالية اكتشاف المخالفات، وبناء منظومة رقابية وطنية متكاملة ومترابطة.

17. التوصية السابعة عشر تتعلق باعتماد نظام وطني ملزم للرقابة المسبقة على الإنفاق العام، وتنطلق من أن الرقابة الأكثر فاعلية هي التي تمنع الخطأ قبل وقوعه وليس فقط التي تكتشفه بعد حدوثه، حيث إن غياب الرقابة المسبقة يؤدي إلى تمرير التزامات مالية غير منضبطة يصعب تصحيحها لاحقاً، كما أن ضعف التدقيق قبل الصرف يفتح المجال للتجاوزات والهدر المالي، بينما تعد الرقابة اللاحقة وحدها غير كافية في بيئات مالية عالية المخاطر، في حين أن تعزيز الانضباط المالي يبدأ من مرحلة اتخاذ قرار الصرف وليس بعد التنفيذ. وتأتي أهمية هذه التوصية لمنع المخالفات المالية قبل وقوعها وليس معالجتها بعد حدوثها، ولضبط الالتزامات المالية وفق الإجراءات القانونية المعتمدة، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام وتقليل الهدر، ورفع مستوى الانضباط المالي داخل المؤسسات الحكومية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تقليل كبير في المخالفات المالية والتجاوزات، وتحسين جودة إدارة الإنفاق العام، ورفع مستوى الانضباط المالي المؤسسي، وتعزيز الثقة في النظام المالي للدولة.

18. التوصية الثامنة عشر تتعلق بالفصل بين الإدارة التنفيذية والرقابة، وتنطلق من أن الجمع بين من يقرر التنفيذ ومن يراقب التنفيذ يؤدي إلى تضارب مصالح مباشر يضعف فاعلية الرقابة، حيث إن وجود الرقابة داخل الهيكل التنفيذي يخلق تبعية تؤثر على الحياد الرقابي، كما أن الجمع بين الاختصاصين يؤدي إلى ضعف المساءلة وتضارب الأدوار، بينما يُعد الاستقلال الوظيفي شرطاً أساسياً لأي نظام رقابي فعال، في حين أن الفصل المؤسسي يعزز مبدأ الشفافية وتوزيع السلطة الرقابية. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان استقلال تام للرقابة عن الإدارة التنفيذية، ومنع تضارب المصالح داخل المؤسسات العامة، وتعزيز حياد التقارير الرقابية، وتوضيح الحدود بين التنفيذ والرقابة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى رفع كفاءة وحيادية العمل الرقابي،

وتحسين جودة اتخاذ القرار الإداري، وتعزيز الشفافية داخل المؤسسات، وتقليل تضارب المصالح المؤسسي.

19. التوصية التاسعة عشر تتعلق بضمان استقلال القرار الرقابي للأجهزة الرقابية، وتنطلق من أن استقلال القرار الرقابي يمثل حجر الأساس في مكافحة الفساد وضمان النزاهة المؤسسية، حيث إن أي تدخل في عمل الأجهزة الرقابية يضعف موضوعية الفحص والتحقيق والتقرير، كما أن غياب الضمانات القانونية يجعل الأجهزة عرضة للتأثير السياسي أو الإداري، بينما يعزز استقلال القرار الرقابي مبدأ سيادة القانون داخل منظومة الرقابة. وتأتي أهمية هذه التوصية لحماية الأجهزة الرقابية من أي تدخل خارجي، وضمان ممارسة مهامها بحرية كاملة وفق القانون، وتعزيز مصداقية التقارير الرقابية، ورفع مستوى الثقة المحلية والدولية في المنظومة الرقابية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية بشكل فعلي، وتحسين جودة التحقيقات والتقارير، وزيادة فعالية مكافحة الفساد، ورفع مستوى الثقة في النظام الرقابي. مجلس النواب

20. التوصية العشرون تتعلق بتعزيز الدور القضائي في معالجة المخالفات المالية والإدارية، وتنطلق من أن العدالة القضائية تمثل الحلقة النهائية والحاسمة في منظومة الرقابة ومكافحة الفساد، حيث إن ضعف التكامل بين الأجهزة الرقابية والقضاء يؤدي إلى تأخير أو تعطيل القضايا المالية، كما أن بطء الإجراءات القضائية يقلل من فعالية الردع القانوني، بينما يضعف غياب آليات التنسيق سلسلة العدالة من الكشف إلى الحكم، في حين يضمن التكامل المؤسسي تحويل التقارير الرقابية إلى أحكام نافذة وفعالة. وتأتي أهمية هذه التوصية لتسريع إحالة القضايا من الأجهزة الرقابية إلى القضاء، وتعزيز كفاءة التحقيق والفصل في القضايا المالية، وضمان عدم إفلات المخالفين من العقاب، ورفع فعالية منظومة العدالة المالية والإدارية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تسريع إجراءات التقاضي في قضايا الفساد المالي، وتعزيز الردع القانوني للمخالفات، وتحسين التكامل بين الرقابة والقضاء، ورفع كفاءة منظومة العدالة الاقتصادية والإدارية.

21. التوصية الحادية والعشرون تتعلق بإرساء منظومة مساءلة فعالة تربط مخرجات الرقابة بالإجراءات القانونية، وتنطلق من أن الرقابة بدون مساءلة تنفيذية وقانونية لا تحقق أثراً إصلاحياً حقيقياً، بل تبقى في نطاق التشخيص والتوصيف فقط، حيث إن إصدار التقارير دون تنفيذ يؤدي إلى تعطيل الأثر العملي للرقابة، كما أن غياب الربط المباشر بين الرقابة والإجراءات القانونية يسمح باستمرار المخالفات دون ردع فعال، بينما يضمن تحويل مخرجات الرقابة إلى مسارات قانونية استمرارية منظومة العدالة الإدارية والمالية، في حين أن تحديد آجال زمنية واضحة يمنع التسويف المؤسسي في معالجة المخالفات. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان تحويل التقارير

الرقابية إلى إجراءات فعلية تشمل التحقيق والتأديب واسترداد الأموال، ومنع تعطيل نتائج الرقابة داخل الإدارات التنفيذية، وتعزيز مبدأ المساءلة الفورية والفعالة، ورفع كفاءة منظومة مكافحة الفساد. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تفعيل الأثر العملي للتقارير الرقابية، وتسريع إجراءات المساءلة واسترداد المال العام، وتقليل الإفلات من العقاب، وتعزيز فعالية النظام الرقابي كأداة إصلاح.

22. التوصية الثانية والعشرون تتعلق بإقرار سياسة وطنية ملزمة للنشر الدوري للتقارير الرقابية، وتنطلق من أن الشفافية العامة تمثل أداة رئيسية للرقابة المجتمعية وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة، حيث إن حجب المعلومات الرقابية يضعف الثقة العامة ويحد من الرقابة المجتمعية، كما أن النشر غير المنظم يؤدي إلى سوء فهم أو استغلال غير مهني للمعلومات، بينما يعزز ربط النشر بنتائج المساءلة المصادقية والجدوى العملية للتقارير، في حين يُعد التوازن بين الشفافية وسرية التحقيقات أمراً ضرورياً لحماية العدالة. وتأتي أهمية هذه التوصية لتعزيز الشفافية وإتاحة المعلومات للرأي العام، ورفع مستوى الرقابة المجتمعية والإعلامية، ومنع احتكار المعلومات داخل الجهات الرسمية، وضمان ربط النشر بالنتائج وليس فقط بالمخالفات. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، ورفع مستوى الشفافية المؤسسية، وتحسين جودة النقاش العام حول المال العام، ودعم منظومة المساءلة عبر الإعلام والمجتمع.

23. التوصية الثالثة والعشرون تتعلق بإنشاء محاكم ودوائر قضائية متخصصة في الجرائم المالية، وتنطلق من أن تعقيد الجرائم المالية والاقتصادية يتطلب قضاءً متخصصاً قادراً على التعامل مع طبيعتها الفنية والقانونية، حيث إن القضايا المالية تحتاج إلى خبرات قانونية واقتصادية متخصصة، كما أن القضاء العام قد لا يكون مجهزاً بالكامل للتعامل مع تعقيدات غسل الأموال والفساد، في حين أن بطء الإجراءات القضائية يضعف الردع القانوني ويشجع على تكرار المخالفات، بينما يساهم التخصص القضائي في رفع جودة وسرعة الفصل في القضايا. وتأتي أهمية هذه التوصية لتسريع الفصل في قضايا الفساد والاعتداء على المال العام، وتعزيز الكفاءة الفنية في معالجة الجرائم المالية، وضمان عدالة أكثر دقة واحترافية، ورفع مستوى الردع القضائي. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تسريع البت في القضايا المالية والاقتصادية، وتحسين جودة الأحكام القضائية، وتعزيز الردع القانوني، ورفع كفاءة منظومة العدالة الاقتصادية.

24. التوصية الرابعة والعشرون تتعلق بتوسيع نطاق الاختصاص الرقابي، وتنطلق من أن تعدد أشكال الملكية العامة وشبه العامة يتطلب توحيد معايير الرقابة لضمان عدم وجود مناطق

خارج المساءلة، حيث إن استثناء الشركات المملوكة للدولة أو شبه الحكومية يخلق ثغرات رقابية خطيرة، كما أن اختلاف المعايير بين الجهات الحكومية وشبه الحكومية يؤدي إلى غياب العدالة الرقابية، بينما يمكن أن يُدار المال العام في كيانات متعددة دون رقابة موحدة. وتأتي أهمية هذه التوصية لإخضاع جميع الكيانات التي تدير المال العام للرقابة، ومنع وجود كيانات خارج منظومة الشفافية، وتوحيد معايير الرقابة والمساءلة، وتعزيز حماية المال العام بشكل شامل. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تقليص الفجوات الرقابية، ورفع مستوى الشفافية في جميع الكيانات العامة، وتحسين إدارة المال العام، وتعزيز العدالة في تطبيق الرقابة.

25. التوصية الخامسة والعشرون تتعلق بإلزام الجهات بردود وتصحيحات على الملاحظات

الرقابية، وتنطلق من أن الرقابة لا تكتمل إلا بوجود استجابة إلزامية وفعالة من الجهات الخاضعة لها، حيث إن عدم الرد على الملاحظات الرقابية يؤدي إلى تعطيل عملية التصحيح المؤسسي، كما أن غياب الالتزام الزماني يخلق ثقافة تراخٍ إداري في معالجة الأخطاء، بينما يؤدي ربط الملاحظات بخطة تصحيحية إلى تحويل الرقابة إلى أداة إصلاح مستمر وليس مجرد كشف للمخالفات، في حين تعزز آليات القياس والمتابعة المساءلة المؤسسية المستدامة. وتأتي أهمية هذه التوصية لإلزام الجهات على التعامل الجاد مع الملاحظات الرقابية، وتحويل الرقابة إلى عملية إصلاح مستمرة، وضمان وجود خطط تصحيح واضحة وقابلة للقياس، ورفع كفاءة الاستجابة المؤسسية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين سرعة معالجة المخالفات، ورفع مستوى الالتزام الإداري، وتعزيز فعالية الرقابة الوقائية، وتقليل تكرار الأخطاء الإدارية والمالية.

26. التوصية السادسة والعشرون تتعلق برفع كفاءة التدقيق الفني داخل الأجهزة الرقابية،

وتنطلق من أن تعقّد الجرائم المالية والتقنية الحديثة يتطلب قدرات تدقيق متخصصة تتجاوز الأساليب التقليدية للرقابة، حيث إن التطور في أساليب الاحتيال المالي يتطلب تخصصات دقيقة ذات طابع تقني ومالي ورقمي، كما أن ضعف التدقيق الفني يؤدي إلى عدم اكتشاف المخاطر المعقدة أو المتقدمة، بينما لا تكفي الرقابة العامة غير المتخصصة لمواجهة الجرائم المالية الحديثة. وتأتي أهمية هذه التوصية لتعزيز القدرة على كشف الجرائم المالية المعقدة، ورفع كفاءة الأجهزة الرقابية الفنية، ومواكبة التطورات في الاقتصاد الرقمي والمالي، وتقليل فجوة الخبرات داخل المنظومة الرقابية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين جودة التحقيقات والتدقيق الفني، ورفع نسبة اكتشاف المخالفات المالية المعقدة، وتعزيز فعالية الأجهزة الرقابية، ودعم التحول نحو رقابة احترافية متخصصة.

27. التوصية السابعة والعشرون تتعلق بإلزام الجهات العامة بتنفيذ توصيات التقارير الرقابية،

وتنطلق من أن غياب الإلزام بتنفيذ التوصيات الرقابية يؤدي إلى تعطيل الأثر العملي للرقابة

وتحويلها إلى إجراءات شكلية، حيث إن عدم التنفيذ يؤدي إلى تكرار نفس المخالفات دون معالجة، كما أن غياب المتابعة يضعف قيمة التقارير الرقابية، بينما يعزز الإلزام مبدأ المساءلة المؤسسية الفعلية. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان تنفيذ فعلي لتوصيات الأجهزة الرقابية، وربط التقارير بنظام متابعة إلزامي، ومنع تعطيل نتائج الرقابة داخل المؤسسات، ورفع فعالية الحوكمة والرقابة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين الالتزام المؤسسي بالتوصيات، وتقليل تكرار المخالفات، ورفع فعالية الأجهزة الرقابية، وتعزيز المساءلة والإصلاح الإداري.

28. التوصية الثامنة والعشرون تتعلق باعتماد نظام رقابة رقمي شامل، وتنطلق من أن التحول الرقمي في الرقابة يمثل أداة أساسية للشفافية ومنع التلاعب في البيانات المالية والإدارية، حيث إن الأنظمة الورقية أو التقليدية تسمح بالتلاعب أو التأخير في البيانات، كما أن الرقابة الرقمية توفر تتبعاً لحظياً ودقيقاً للعمليات المالية، بينما يعزز التحول الرقمي الشفافية ويقلل التدخل البشري غير المشروع. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان تتبع كامل للعمليات المالية والإدارية، وتقليل فرص التلاعب والفساد، ورفع مستوى الشفافية الرقمية، وتحديث البنية الرقابية للدولة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز الشفافية في إدارة المال العام، وتقليل الفساد المرتبط بالإجراءات اليدوية، وتحسين كفاءة الرقابة، ودعم التحول الرقمي الحكومي.

29. التوصية التاسعة والعشرون تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات وطنية لجميع المخالفات وقضايا الفساد، وتنطلق من أن تجميع البيانات المتعلقة بالفساد في منظومة وطنية موحدة يعزز القدرة على التحليل والمتابعة ومنع التكرار، حيث إن تشتت البيانات يضعف قدرة الدولة على تحليل أنماط الفساد، كما أن غياب قاعدة بيانات موحدة يؤدي إلى تكرار المخالفات دون رصد منهجي، بينما يدعم التوثيق الوطني التخطيط الرقابي والاستراتيجي. وتأتي أهمية هذه التوصية لتوثيق جميع قضايا ومخالفات الفساد، وتسهيل تحليل البيانات واتخاذ القرار، ومنع تكرار المخالفات نفسها، ودعم الشفافية المؤسسية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين إدارة ملفات الفساد، ودعم اتخاذ القرار الرقابي، وتعزيز الشفافية المؤسسية، ورفع كفاءة مكافحة الفساد.

30. التوصية الثلاثون تتعلق بالإفصاح المتوازن عن نتائج التحقيقات، وتنطلق من أن الشفافية يجب أن تتوازن مع حماية سلامة الإجراءات القانونية وسرية التحقيقات، حيث إن الإفراط في النشر قد يؤثر على سير العدالة والتحقيقات، كما أن عدم النشر يضعف الثقة والشفافية العامة، بينما يحقق التوازن بين الطرفين عدالة وشفافية في آن واحد. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان الشفافية دون الإضرار بالتحقيقات، وحماية الإجراءات القانونية الجارية، وتعزيز ثقة الرأي العام، وتحقيق توازن بين القانون والإعلام. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز

الشفافية المنظمة، وحماية التحقيقات القانونية، ورفع ثقة المجتمع، وتحسين إدارة المعلومات العامة.

31. التوصية الحادية والثلاثون تتعلق بتوفير حماية قانونية للعاملين في الرقابة، وتنطلق من أن سلامة واستقلال العاملين في الرقابة شرط أساسي لفعالية مكافحة الفساد، حيث إن التهديد أو الضغط على العاملين الرقابيين يؤدي إلى إضعاف الأداء الرقابي، كما أن غياب الحماية القانونية يشجع على التأثير غير المشروع على أعمالهم، بينما يعزز حماية المبلغين والعاملين الجراءة في كشف المخالفات. وتأتي أهمية هذه التوصية لحماية العاملين من التهديد أو الضغط، وتجريم أي محاولة للتأثير عليهم، وتعزيز استقلالية العمل الرقابي، ورفع كفاءة الكشف عن الفساد. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تعزيز استقلال الأجهزة الرقابية، وزيادة الإبلاغ عن المخالفات، وتحسين بيئة العمل الرقابي، وتقليل التدخلات غير القانونية.

32. التوصية الثانية والثلاثون تتعلق بتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنطلق من أن الالتزام بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعزز استقرار النظام المالي ويحمي الاقتصاد الوطني من المخاطر العابرة للحدود، حيث إن ضعف الامتثال يعرض الدولة لمخاطر تصنيف مالي سلبي دولياً، كما أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب يهددان استقرار النظام المالي والاقتصادي، بينما يعزز الالتزام بالمعايير الدولية الثقة في النظام المالي الوطني. وتأتي أهمية هذه التوصية لتعزيز التوافق مع المعايير الدولية مثل معايير FATF، وحماية النظام المالي من المخاطر غير المشروعة، ورفع ثقة المؤسسات المالية الدولية، وتعزيز قدرة الدولة على التعاون المالي الدولي. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين التصنيف المالي الدولي للدولة، وتقليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الاستقرار المالي، ورفع كفاءة النظام الرقابي المالي.

33. التوصية الثالثة والثلاثون تتعلق بتعزيز التنسيق المؤسسي بين الأجهزة الرقابية، وتنطلق من أن تعدد الأجهزة الرقابية دون تنسيق فعال يؤدي إلى ازدواجية في العمل وضعف في كفاءة استخدام الموارد الرقابية، حيث إن غياب التنسيق يؤدي إلى تكرار المهام على نفس الجهات دون قيمة مضافة، كما أن ضعف التكامل يخلق فجوات رقابية يمكن استغلالها، بينما يقلل تشتت الجهود من فعالية المنظومة الرقابية ككل. وتأتي أهمية هذه التوصية لضمان تكامل عمل الأجهزة الرقابية، وتقليل الازدواجية والتكرار في المهام، وتعزيز تبادل المعلومات بين المؤسسات الرقابية، ورفع كفاءة الأداء الرقابي الوطني. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى بناء منظومة رقابية أكثر تكاملاً وفعالية، وتقليل الهدر المؤسسي في الجهود والموارد، وتحسين سرعة اكتشاف المخالفات، وتعزيز التنسيق المؤسسي المستدام.

34. التوصية الرابعة والثلاثون تتعلق بتعزيز الرقابة المالية والمصرفية في البيئات غير المستقرة، وتنطلق من أن المصارف العاملة في بيئات غير مستقرة أمنياً أو جغرافياً تكون أكثر عرضة للمخاطر المالية والاختلالات التشغيلية، حيث إن ضعف الاستقرار يزيد من مخاطر غسل الأموال والاحتيايل المالي، كما أن غياب الرقابة المشددة يعرض الأموال العامة والخاصة للخطر، بينما يحتاج النظام المصرفي في البيئات الهشة إلى رقابة استثنائية معززة. وتأتي أهمية هذه التوصية لحماية الأموال العامة والخاصة داخل النظام المصرفي، وتعزيز استقرار القطاع المالي، والحد من المخاطر المرتبطة بالبيئات غير المستقرة، ورفع كفاءة الرقابة المصرفية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تقليل المخاطر المالية والمصرفية، وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وحماية الأموال من التلاعب أو الفقد، وتحسين الاستقرار المالي العام.

35. التوصية الخامسة والثلاثون تتعلق بإنشاء جهاز رقابي إداري تابع للسلطة التنفيذية، وتنطلق من أن متابعة الأداء الحكومي تتطلب جهازاً تنفيذياً رقابياً يساعد في تقييم كفاءة التنفيذ وتحسين الأداء الإداري، حيث إن ضعف متابعة الأداء يؤدي إلى تراجع كفاءة التنفيذ الحكومي، كما أن وجود جهاز رقابي إداري يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة، بينما تدعم الرقابة الإدارية الداخلية الرقابة العليا ولا تُعد بديلاً عنها. وتأتي أهمية هذه التوصية لمتابعة أداء المؤسسات الحكومية بشكل مباشر، ورفع كفاءة التنفيذ الإداري، وتحسين جودة الخدمات العامة، ودعم الرقابة العليا بمعلومات تنفيذية دقيقة. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تحسين أداء الأجهزة الحكومية، ورفع كفاءة التنفيذ الإداري، وتعزيز الانضباط المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات العامة.

36. التوصية السادسة والثلاثون تتعلق بتعزيز استقلالية ديوان المحاسبة الليبي، وتنطلق من أن ديوان المحاسبة يمثل أعلى سلطة رقابية مالية لاحقة، وأن استقلاله يُعد شرطاً أساسياً لضمان حيادية تقييم الأداء العام للدولة، حيث إن التدخل في عمل الديوان يضعف مصداقية الرقابة المالية اللاحقة، كما أن الاستقلال يعزز القدرة على تقييم الأداء العام دون تأثيرات سياسية، بينما يتطلب الدور الرقابي الأعلى حياداً كاملاً واستقلالاً مؤسسياً. وتأتي أهمية هذه التوصية لتعزيز استقلال ديوان المحاسبة، وضمان حيادية التقارير المالية، ورفع جودة تقييم الأداء العام، وحماية المال العام من التدخلات. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى إصدار تقارير مالية أكثر موثوقية، وتعزيز الشفافية المالية للدولة، ورفع كفاءة الرقابة اللاحقة، وتحسين الثقة في المؤسسات الرقابية العليا.

37. التوصية السابعة والثلاثون تتعلق بإقرار إطار تنسيقي ملزم بين الأجهزة الرقابية، وتنطلق من أن غياب إطار قانوني ملزم للتنسيق يؤدي إلى تضارب في الاختصاصات وضعف في التكامل

المؤسسي، حيث إن التنسيق غير الملزم يؤدي إلى عمل رقابي غير متكامل، كما أن تضارب الاختصاصات يضعف فعالية الرقابة، بينما يضمن الإطار الملزم توزيعاً واضحاً للأدوار والمسؤوليات. وتأتي أهمية هذه التوصية لمنع التداخل بين الأجهزة الرقابية، وتعزيز التكامل المؤسسي، وتوحيد الأولويات الرقابية، ورفع كفاءة العمل الرقابي. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تقليل التداخل المؤسسي، وتحسين التنسيق بين الأجهزة الرقابية، ورفع كفاءة الأداء الرقابي، وتعزيز وضوح الاختصاصات.

38. التوصية الثامنة والثلاثون تتعلق بإنشاء مسار قضائي متخصص للجرائم المالية والفساد الإداري، وتنطلق من أن الجرائم المالية والفساد الإداري تتطلب مساراً قضائياً متخصصاً لضمان سرعة وكفاءة العدالة، حيث إن القضايا المالية معقدة وتتطلب خبرات قضائية متخصصة، كما أن القضاء العام قد لا يحقق السرعة والكفاءة المطلوبة في هذه القضايا، بينما يؤدي بطء العدالة إلى تقليل الردع القانوني وتشجيع تكرار الفساد. وتأتي أهمية هذه التوصية لتسريع الفصل في قضايا الفساد المالي، وضمان عدالة أكثر تخصصاً وكفاءة، وتعزيز الردع القانوني، ورفع جودة الأحكام القضائية. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه التوصية إلى تسريع إجراءات العدالة، وتحسين كفاءة القضاء في قضايا الفساد، وتعزيز الردع القانوني، ورفع مستوى الثقة في النظام القضائي.

9.6 طبيعة التوصيات

1. التوصية الأولى تتعلق بإصلاح البنية الرقابية والمؤسسية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الهيكلية والمؤسسية والتشريعية، باعتبارها تمثل إصلاحاً بنيوياً شاملاً للأجهزة الرقابية، كما تندرج ضمن إطار سياسة حوكمة وطنية وإصلاح مؤسسي وتعزيز التنسيق الرقابي بين الجهات المختلفة. وتتولى تنفيذ هذه التوصية عدة جهات متكاملة، تشمل السلطة التشريعية من خلال إصدار القانون الموحد المنظم للأجهزة الرقابية، ومجلس الوزراء عبر إنشاء المجلس الأعلى للرقابة والحوكمة، إضافة إلى الأجهزة الرقابية المعنية التي تتولى التنفيذ الفني وتحقيق التكامل المؤسسي، إلى جانب وزارة الاتصالات أو الجهات المختصة بالتحول الرقمي المسؤولة عن تطوير وتشغيل المنصة الإلكترونية الداعمة للتنسيق وتبادل المعلومات الرقابية.

2. التوصية الثانية تتعلق باستقلالية الرقابة وحماية الكوادر، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة القانونية والمؤسسية والمرتبطة بالحماية الوظيفية، كما تندرج ضمن سياسة استقلال الأجهزة الرقابية وحماية النزاهة المهنية، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية من خلال تعديل القوانين ذات العلاقة، ووزارة المالية عبر تخصيص بند مستقل لموازنات الأجهزة الرقابية، إضافة إلى الأجهزة الرقابية المعنية لتطبيق الأنظمة الداخلية، ووزارة العدل من خلال إنشاء أو دعم وحدات الحماية القانونية للعاملين في المجال الرقابي.

3. التوصية الثالثة تتعلق بالتحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التقنية والإجرائية والإصلاح الإداري، كما تدرج ضمن سياسة التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية وتعزيز الشفافية، وتتولى تنفيذها وزارة الاتصالات أو الجهات المختصة بالتحول الرقمي، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بمنظومات الدفع الإلكتروني، إلى جانب مختلف الجهات الحكومية المسؤولة عن التطبيق والتنفيذ المؤسسي للأنظمة الرقمية.
4. التوصية الرابعة تتعلق بالشفافية المالية والإيرادات السيادية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المالية والرقابية والمرتبطة بالشفافية، كما تدرج ضمن سياسة الإفصاح المالي وإدارة الإيرادات السيادية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، والمؤسسة الوطنية للنفط، ومصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى ديوان المحاسبة الذي يتولى مهام التدقيق والرقابة اللاحقة على البيانات والتقارير المالية.
5. التوصية الخامسة تتعلق بالإطار القانوني لمكافحة الفساد، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والقضائية والحقوقية، كما تدرج ضمن سياسة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وسيادة القانون، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية عبر إصدار القوانين والتشريعات اللازمة، ووزارة العدل، والنيابة العامة، إلى جانب الأجهزة الرقابية وهيئات مكافحة الفساد المعنية بالتنفيذ والمتابعة والتطبيق.
6. التوصية السادسة تتعلق بإصلاح منظومة الدعم، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والمالية، كما تدرج ضمن سياسة الحماية الاجتماعية والإصلاح المالي، وتتولى تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى مصلحة الأحوال المدنية فيما يتعلق بمنظومة الرقم الوطني وربط قواعد البيانات الخاصة بالدعم والاستهداف الاجتماعي.
7. التوصية السابعة تتعلق بتعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المجتمعية والرقابية والإعلامية، كما تدرج ضمن سياسة الشفافية والمشاركة العامة، وتتولى تنفيذها وزارة العدل فيما يتعلق بالإطار القانوني، ووزارة الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، إضافة إلى الأجهزة الرقابية المعنية بنشر البيانات وتعزيز الإفصاح والشفافية.
8. التوصية الثامنة تتعلق بتنظيم الرقابة الداخلية والمالية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الإدارية والفنية والتنظيمية، كما تدرج ضمن سياسة الضبط المالي الداخلي وإدارة المخاطر، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، والأجهزة الرقابية، والوحدات الرقابية داخل المؤسسات العامة لضمان فعالية الرقابة الوقائية وتعزيز كفاءة الأداء المالي والإداري.
9. التوصية التاسعة تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والهيئات المالية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الاقتصادية والمؤسسية والاستراتيجية، كما تدرج ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي وإدارة

المالية العامة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ووزارة التخطيط، ومصرف ليبيا المركزي، ومجلس الوزراء، بما يضمن تعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة وتحسين السياسات المالية والاقتصادية.

10. التوصية العاشرة تتعلق بالتحديد الواضح للاختصاصات والصلاحيات ومنع التداخل، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التنظيمية والمؤسسية والتشريعية، كما تندرج ضمن سياسة اعتماد مبدأ وضوح الاختصاص والتكامل المؤسسي كأساس لحوكمة العمل الرقابي بما يمنع الازدواجية ويعزز الكفاءة ويضمن الاستخدام الأمثل للموارد، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب فيما يتعلق بالإطار التشريعي، ومجلس الوزراء فيما يتعلق بالإطار التنفيذي، إضافة إلى ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية وهيئة مكافحة الفساد من خلال التطبيق المؤسسي، ووزارة المالية ووزارة التخطيط فيما يتعلق بالدعم الفني والتنظيمي.

11. التوصية الحادية عشر تتعلق بتعزيز الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والمالية والمرتبطة بالحوكمة، كما تندرج ضمن سياسة تكريس مبدأ الاستقلال المؤسسي المقترن بالمساءلة لضمان حياد وكفاءة الأجهزة الرقابية دون الإخلال بالشفافية، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب لاعتماد الميزانيات والتشريعات، ومجلس الوزراء لتنفيذ السياسات العامة، والأجهزة الرقابية لتطبيق الاستقلال الداخلي، إضافة إلى ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالرقابة على الالتزام المالي.

12. التوصية الثانية عشر تتعلق بإلزام الجهات بتنفيذ التوصيات الرقابية خلال آجال زمنية محددة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والرقابية والإجرائية، كما تندرج ضمن سياسة تحويل التوصيات الرقابية إلى التزامات تنفيذية قابلة للقياس والمساءلة ضمن إطار زمني محدد، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب من خلال سن التشريعات الملزمة، ومجلس الوزراء لمتابعة التنفيذ، والأجهزة الرقابية للإشراف والمتابعة، إضافة إلى كافة الجهات العامة المعنية بالتنفيذ المباشر للتوصيات والإجراءات التصحيحية.

13. التوصية الثالثة عشر تتعلق بتنظيم التعيين والإعفاء في الأجهزة الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المرتبطة بالحوكمة والتشريعات والإصلاح المؤسسي، كما تندرج ضمن سياسة إرساء نظام تعيين قائم على الجدارة والاستقلال ومنع التسييس في المناصب الرقابية، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب فيما يتعلق بالإطار القانوني، ورئاسة الدولة أو مجلس الوزراء لاعتماد التعيينات، ولجنة مستقلة للاختيار فيما يتعلق بالتنفيذ الفني، إضافة إلى الأجهزة الرقابية لتطبيق المعايير والإجراءات داخلياً.

14. التوصية الرابعة عشر تتعلق بتنظيم التعيين والإعفاء في إدارات الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التنظيمية والمالية والمرتبطة بالحوكمة، كما

تندرج ضمن سياسة تعزيز الاستقلال المهني للرقابة الداخلية وربطها بمعايير الحوكمة الدولية، وتتولى تنفيذها الجهات التنظيمية والرقابية المختصة وفي مقدمتها مصرف ليبيا المركزي من خلال الإشراف التنظيمي، وهيئة سوق المال إن وجدت، إضافة إلى مجالس إدارات المؤسسات المالية ولجان المراجعة الداخلية لضمان تطبيق معايير النزاهة والاستقلال والكفاءة المهنية.

15. التوصية الخامسة عشر تتعلق بتطوير الكادر الرقابي، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة البشرية والمؤسسية والاستراتيجية، كما تندرج ضمن سياسة بناء قدرات رقابية وطنية مستدامة قائمة على التدريب المستمر والتخصص، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية، ووزارة التعليم العالي فيما يتعلق بالدعم الأكاديمي، ووزارة العمل في جانب التأهيل المهني، إضافة إلى مراكز التدريب الوطنية والدولية بما يضمن رفع الكفاءة المهنية والتخصصية للعاملين في المجال الرقابي.

16. التوصية السادسة عشر تتعلق بتعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المؤسسية والتنظيمية والتقنية، كما تندرج ضمن سياسة تعزيز التكامل المؤسسي وتبادل المعلومات لتحقيق رقابة فعالة وشاملة، وتتولى تنفيذها رئاسة مجلس الوزراء فيما يتعلق بالإطار العام للتنسيق، والأجهزة الرقابية من خلال التنفيذ المباشر، ووزارة الاتصالات فيما يتعلق بالدعم التقني وتطوير أنظمة الربط وتبادل المعلومات، إضافة إلى السلطة القضائية لضمان التكامل والتنسيق القانوني بين الجهات المعنية.

17. التوصية السابعة عشر تتعلق باعتماد الرقابة المسبقة على الإنفاق العام، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المالية والرقابية والوقائية، كما تندرج ضمن سياسة الانتقال إلى الرقابة الوقائية والاستباقية بدلاً من الاقتصار على الرقابة اللاحقة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية من خلال قيادة التنفيذ ووضع الضوابط المالية، والأجهزة الرقابية للإشراف والمتابعة، والجهات الحكومية من خلال التطبيق العملي داخل المؤسسات، إضافة إلى ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالمراجعة والتقييم اللاحق لضمان سلامة الإنفاق العام والانضباط المالي.

18. التوصية الثامنة عشر تتعلق بالفصل بين التنفيذ والرقابة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المرتبطة بالحوكمة والتنظيم والإصلاح المؤسسي، كما تندرج ضمن سياسة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات الوظيفية ومنع تضارب المصالح، وتتولى تنفيذها رئاسة مجلس الوزراء من خلال إعادة الهيكلة المؤسسية، والأجهزة الرقابية عبر المتابعة والإشراف، والمؤسسات العامة من خلال التطبيق العملي للفصل بين المهام التنفيذية والرقابية، إضافة إلى ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالتقييم وقياس مدى الالتزام بالمعايير الرقابية والحوكومية.

19. التوصية التاسعة عشر تتعلق بضمان استقلال القرار الرقابي، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الدستورية والتشريعية والمؤسسية، كما تندرج ضمن سياسة ضمان استقلال القرار الرقابي

الكامل بعيداً عن أي تأثير سياسي أو إداري، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب فيما يتعلق بالإطار الدستوري والقانوني، والأجهزة الرقابية من خلال التطبيق المؤسسي، والسلطة القضائية لضمان حماية الاستقلال الرقابي وإنفاذ الضمانات القانونية، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالرقابة المجتمعية وتعزيز الشفافية والمساءلة.

20. التوصية العشرون تتعلق بتعزيز دور السلطة القضائية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة القضائية والرقابية والمؤسسية، كما تندرج ضمن سياسة تحقيق تكامل فعال بين الرقابة والقضاء لضمان سرعة المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، وتتولى تنفيذها الجهات القضائية المختصة وفي مقدمتها المجلس الأعلى للقضاء، والنائب العام، والنيابة العامة، إضافة إلى الأجهزة الرقابية ووزارة العدل ومجلس النواب، بما يضمن تطوير الإطار التشريعي والقضائي وتعزيز التكامل المؤسسي في معالجة قضايا الفساد والمخالفات المالية والإدارية.

21. التوصية الواحدة والعشرون تتعلق بإنشاء منظومة مساءلة فعّالة وملزمة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والرقابية والتنفيذية، كما تندرج ضمن سياسة تحويل التقارير الرقابية إلى إجراءات قانونية ملزمة وقابلة للتنفيذ، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب، والأجهزة الرقابية، والنيابة العامة، إضافة إلى مجلس الوزراء، بما يضمن ربط نتائج الرقابة بمسارات التحقيق والمساءلة والتصحيح المؤسسي بصورة فعّالة ومباشرة.

22. التوصية الثانية والعشرون تتعلق بالنشر والشفافية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التنظيمية والإعلامية والرقابية، كما تندرج ضمن سياسة الشفافية المنضبطة المرتبطة بالمساءلة، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع وحدات الإعلام الحكومي بما يضمن نشر المعلومات والتقارير الرقابية بصورة مهنية ومتوازنة تعزز الشفافية وتحافظ في الوقت ذاته على سلامة الإجراءات القانونية.

23. التوصية الثالثة والعشرون تتعلق بالقضاء المتخصص، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة القضائية والتشريعية والتخصصية، كما تندرج ضمن سياسة تسريع الفصل في الجرائم الاقتصادية، وتتولى تنفيذها الجهات القضائية المختصة وفي مقدمتها المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل، والنيابة العامة، بما يضمن تطوير مسارات قضائية متخصصة وفعّالة لمعالجة قضايا الفساد والجرائم المالية والاقتصادية.

24. التوصية الرابعة والعشرون تتعلق بتوسيع نطاق الرقابة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التشريعية والرقابية والمالية، كما تندرج ضمن سياسة شمول جميع الكيانات العامة بالرقابة، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية ووزارة المالية والجهات العامة المختلفة، بما يضمن إخضاع كافة المؤسسات والكيانات المرتبطة بالمال العام لمعايير الرقابة والشفافية والمساءلة.

25. التوصية الخامسة والعشرون تتعلق بإلزام الجهات بالرد على الملاحظات الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التنظيمية والرقابية والإجرائية، كما تدرج ضمن سياسة إلزام الجهات بخطط تصحيحية واضحة ومحددة، وتتولى تنفيذها الجهات الحكومية بالتنسيق مع الأجهزة الرقابية بما يضمن معالجة الملاحظات والمخالفات ضمن أطر زمنية واضحة وقابلة للمتابعة والتقييم.
26. التوصية السادسة والعشرون تتعلق بتطوير التدقيق الفني، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الفنية والتخصصية والمؤسسية، كما تدرج ضمن سياسة تعزيز التدقيق المتقدم والتحليل المالي، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتعاون مع مؤسسات التدريب والتأهيل المهني بما يضمن رفع الكفاءة الفنية والتخصصية في مجالات التدقيق والتحليل والكشف عن المخاطر المالية المعقدة.
27. التوصية السابعة والعشرون تتعلق بمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الرقابية والرقمية والإجرائية، كما تدرج ضمن سياسة تتبع تنفيذ التوصيات إلكترونياً، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع وحدة متابعة مركزية بما يضمن مراقبة مستوى التنفيذ وقياس نسب الالتزام ومعالجة حالات التأخير أو التعثر بصورة منهجية.
28. التوصية الثامنة والعشرون تتعلق بالرقابة الرقمية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التقنية والرقابية والتنظيمية، كما تدرج ضمن سياسة رقمنة العمليات لمنع التلاعب وتعزيز الشفافية، وتتولى تنفيذها الحكومة والأجهزة الرقابية ووزارة الاتصالات من خلال تطوير الأنظمة والمنصات الرقمية وربط العمليات المالية والإدارية بمنظومات إلكترونية مؤمنة وقابلة للتتبع.
29. التوصية التاسعة والعشرون تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات وطنية للمخالفات وقضايا الفساد، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التقنية والمعلوماتية والرقابية، كما تدرج ضمن سياسة توحيد بيانات الفساد وطنياً، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع النيابة العامة والسلطة القضائية بما يضمن إنشاء منظومة وطنية موحدة لتوثيق وتحليل ومتابعة قضايا الفساد والمخالفات المالية والإدارية.
30. التوصية الثلاثون تتعلق بالإفصاح عن التحقيقات، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة الإعلامية والرقابية والقانونية، كما تدرج ضمن سياسة تحقيق التوازن بين الشفافية وسرية التحقيقات، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع الجهات القضائية بما يضمن الإفصاح المنظم عن المعلومات دون الإضرار بسير العدالة أو الإجراءات القانونية.
31. التوصية الواحدة والثلاثون تتعلق بحماية العاملين في مجال الرقابة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة القانونية والمؤسسية والحمائية، كما تدرج ضمن سياسة حماية المفتشين والعاملين الرقابيين من الضغوط والتدخلات غير المشروعة، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في

مجلس النواب، والأجهزة الرقابية، ووزارة العدل بما يضمن توفير الحماية القانونية والمؤسسية اللازمة للعاملين في المجال الرقابي.

32. التوصية الثانية والثلاثون تتعلق بالامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المالية والدولية والتنظيمية، كما تدرج ضمن سياسة الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصلة، وتتولى تنفيذها الجهات المالية والرقابية المختصة وفي مقدمتها مصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات المالية، ووحدة المعلومات المالية بما يضمن تعزيز الامتثال وحماية النظام المالي من المخاطر غير المشروعة.

33. التوصية الثالثة والثلاثون تتعلق بتعزيز التنسيق بين الأجهزة الرقابية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المؤسسية والتكاملية، كما تدرج ضمن سياسة تكامل الجهود الرقابية وتوحيد العمل المؤسسي، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بالتنسيق مع مجلس تنسيقي مختص بما يضمن تعزيز تبادل المعلومات وتوحيد الأولويات وتقليل الازدواجية في العمل الرقابي.

34. التوصية الرابعة والثلاثون تتعلق بتعزيز الرقابة المصرفية في البيئات غير المستقرة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المالية والرقابية والأمنية، كما تدرج ضمن سياسة تعزيز الرقابة عن بُعد وضمان استمرارية الإشراف المصرفي في البيئات الهشة، وتتولى تنفيذها الجهات المصرفية المختصة وفي مقدمتها مصرف ليبيا المركزي والمصارف العاملة بما يضمن حماية الأموال وتعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر التشغيلية والأمنية.

35. التوصية الخامسة والثلاثون تتعلق بإنشاء جهاز رقابي تنفيذي، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المؤسسية والتنفيذية والرقابية، كما تدرج ضمن سياسة تحسين أداء الجهاز الحكومي ورفع كفاءة التنفيذ الإداري، وتتولى تنفيذها رئاسة مجلس الوزراء من خلال إنشاء وتفعيل جهاز رقابي إداري يتابع الأداء الحكومي ويعزز كفاءة تنفيذ السياسات والخدمات العامة.

36. التوصية السادسة والثلاثون تتعلق بتعزيز دور ديوان المحاسبة، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة المؤسسية والرقابية والمالية، كما تدرج ضمن سياسة دعم الرقابة اللاحقة المستقلة وتعزيز تقييم الأداء المالي للدولة، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب بالتنسيق مع ديوان المحاسبة بما يضمن تعزيز استقلاليته ورفع كفاءته في حماية المال العام وتقييم الإنفاق الحكومي.

37. التوصية السابعة والثلاثون تتعلق بتنظيم العلاقة بين الأجهزة الرقابية عبر إطار تنسيقي، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة التنظيمية والمؤسسية، كما تدرج ضمن سياسة منع التداخل وتعزيز التكامل بين الأجهزة الرقابية، وتتولى تنفيذها الجهات المختصة من خلال

مجلس تنسيق الأجهزة الرقابية بما يضمن وضوح الاختصاصات وتحسين التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود الرقابية.

38. التوصية الثامنة والثلاثون تتعلق بإنشاء مسار قضائي متخصص للجرائم المالية، وتُعد من التوصيات ذات الطبيعة القضائية والتنظيمية، كما تندرج ضمن سياسة إنشاء قضاء متخصص وسريع للتعامل مع الجرائم المالية والاقتصادية، وتتولى تنفيذها السلطة القضائية والنيابة العامة بما يضمن سرعة الفصل في القضايا المالية وتعزيز كفاءة العدالة والردع القانوني.

الجهة التي توجه إليها التوصيات

من أجل تحديد المسؤوليات المؤسسية بوضوح والحد من تداخل الاختصاصات أو ضياع المسؤولية بين المؤسسات، فنحن بحاجة إلى تحديد الجهات التي توجه إليها تلك التوصيات، ويمكن تقسيم هذه الجهات إلى جهات قائمة للتنفيذ وجهات داعمة لها، ويمكن توزيع الأدوار بين هذه الجهات على النحو التالي:

1. التوصية الأولى تتعلق بإصلاح البنية الرقابية والمؤسسية، وتتولى تنفيذها الجهات المختصة وفي مقدمتها ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووزارة العدل، ووزارة التخطيط، وذلك ضمن إطار مؤسسي يهدف إلى تعزيز التكامل والفعالية في العمل الرقابي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة تطبيق السياسات والإجراءات المرتبطة بها، إضافة إلى مجلس النواب فيما يتعلق بالاعتماد التشريعي وإقرار الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المؤسسية والرقابية.

2. التوصية الثانية تتعلق باستقلالية الرقابة وحماية الكوادر، وتتولى تنفيذها وزارة المالية ووزارة العدل والأجهزة الرقابية بما يضمن تعزيز الحماية القانونية والاستقلال المؤسسي للعاملين في المجال الرقابي، بينما يتولى مجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان توفير الإطار التشريعي والقضائي الداعم لاستقلالية الأجهزة الرقابية وحماية كوادرها.

3. التوصية الثالثة تتعلق بالتحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية، وتتولى تنفيذها وزارة الاتصالات والمعلوماتية ووزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي من خلال تطوير البنية الرقمية وربط الأنظمة المالية والإدارية بمنصات إلكترونية متكاملة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان تكامل سياسات التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية على المستوى الوطني.

4. التوصية الرابعة تتعلق بالشفافية المالية والإيرادات السيادية، وتتولى تنفيذها المؤسسة الوطنية للنفط ووزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي بما يضمن تعزيز الإفصاح المالي وإدارة الإيرادات السيادية بصورة أكثر شفافية وكفاءة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ، إضافة إلى ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالرقابة والتدقيق على الالتزام بالمعايير المالية والرقابية.
5. التوصية الخامسة تتعلق بالإطار القانوني لمكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها وزارة العدل والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والنيابة العامة بما يضمن تطوير المنظومة القانونية وتعزيز آليات الملاحقة والمساءلة، بينما يتولى مجلس النواب مسؤولية الإشراف من خلال اعتماد وإقرار التشريعات والقوانين المنظمة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.
6. التوصية السادسة تتعلق بإصلاح منظومة الدعم، وتتولى تنفيذها وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي بما يضمن تطوير آليات الدعم وتحسين كفاءة توجيه الموارد المالية والاجتماعية، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة السياسات والإجراءات الإصلاحية ذات الصلة.
7. التوصية السابعة تتعلق بتعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية، وتتولى تنفيذها وزارة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من خلال تعزيز الشفافية وتوسيع المشاركة المجتمعية والإعلامية في متابعة الأداء العام، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ودعم السياسات المرتبطة بالشفافية والإفصاح والمشاركة العامة.
8. التوصية الثامنة تتعلق بتنظيم الرقابة الداخلية والمالية، وتتولى تنفيذها جميع الوزارات والمؤسسات العامة وإدارات الرقابة الداخلية بما يضمن تعزيز كفاءة الرقابة الوقائية وتحسين المتابعة المالية والإدارية داخل المؤسسات، بينما تتولى وزارة المالية وديوان المحاسبة مسؤولية الإشراف على التنفيذ ووضع الضوابط والمعايير المنظمة للرقابة الداخلية والالتزام المالي.
9. التوصية التاسعة تتعلق بالإصلاح الاقتصادي والهيئات المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية ووزارة التخطيط بما يضمن تطوير السياسات الاقتصادية وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة والتخطيط المالي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.
10. التوصية العاشرة تتعلق بتحديد الاختصاصات ومنع التداخل، وتتولى تنفيذها جميع الأجهزة الرقابية بما يضمن وضوح الصلاحيات وتنسيق الأدوار وتقليل الازدواجية في العمل الرقابي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ واعتماد الأطر التنظيمية والتنسيقية اللازمة لتعزيز التكامل المؤسسي بين الأجهزة الرقابية.

11. التوصية الحادية عشر تتعلق بتعزيز الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال تطوير أنظمتها الإدارية والمالية وتعزيز استقلالية القرار الرقابي، بينما يتولى مجلس النواب مسؤولية الإشراف على التنفيذ وإقرار التشريعات والضمانات القانونية اللازمة لتعزيز الاستقلال المؤسسي والرقابي.
12. التوصية الثانية عشر تتعلق بإلزام تنفيذ التوصيات الرقابية، وتتولى تنفيذها جميع الجهات الخاضعة للرقابة بما يضمن معالجة الملاحظات والمخالفات ضمن أطر زمنية محددة، بينما تتولى الأجهزة الرقابية ومجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة مستوى الالتزام بالتوصيات والإجراءات التصحيحية.
13. التوصية الثالثة عشر تتعلق بتنظيم التعيين والإعفاء القيادي في الأجهزة الرقابية، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية بما يضمن تطبيق معايير الكفاءة والنزاهة والاستقلال في شغل المناصب القيادية، بينما يتولى مجلس النواب ومجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ واعتماد الأطر القانونية والتنظيمية المنظمة لعمليات التعيين والإعفاء.
14. التوصية الرابعة عشر تتعلق بحوكمة إدارات الرقابة الداخلية، وتتولى تنفيذها المؤسسات المالية ولجان المراجعة بما يضمن تعزيز استقلالية وكفاءة إدارات الرقابة الداخلية داخل المؤسسات المالية، بينما يتولى مصرف ليبيا المركزي وهيئة سوق المال مسؤولية الإشراف على التنفيذ ووضع المعايير والضوابط التنظيمية المرتبطة بالحوكمة والرقابة الداخلية.
15. التوصية الخامسة عشر تتعلق بتطوير الكادر الرقابي، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية ومراكز التدريب بما يضمن رفع الكفاءة المهنية والتخصصية للعاملين في المجال الرقابي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ ودعم برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات المؤسسية.
16. التوصية السادسة عشر تتعلق بالتنسيق بين الأجهزة الرقابية، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال تعزيز تبادل المعلومات وتوحيد الجهود الرقابية، بينما يتولى مجلس تنسيق الأجهزة الرقابية مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان التكامل المؤسسي وتقليل التداخل والازدواجية في العمل الرقابي.
17. التوصية السابعة عشر تتعلق بالرقابة المسبقة على الإنفاق العام، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وديوان المحاسبة، ومصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بالتحويلات والصرف، إضافة إلى الجهات الرقابية الداخلية في الوزارات والهيئات العامة، بينما تتولى وزارة المالية مسؤولية الإشراف باعتبارها الجهة المركزية المشرفة على إعداد وتنفيذ الميزانية العامة، مع إشراف رقابي

مباشر من ديوان المحاسبة لضمان الالتزام بالمعايير الرقابية والمالية وتعزيز الانضباط في الإنفاق العام.

18. التوصية الثامنة عشر تتعلق بالفصل بين التنفيذ والرقابة، وتتولى تنفيذها جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ووحدات المراجعة الداخلية في الجهات التنفيذية، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف باعتباره الجهة المشرفة على الجهاز التنفيذي للدولة، مع إشراف تنظيمي من السلطة التشريعية لضمان الالتزام بمبدأ الفصل المؤسسي ومنع تضارب المصالح بين المهام التنفيذية والرقابية.

19. التوصية التاسعة عشر تتعلق باستقلال القرار الرقابي، وتتولى تنفيذها الجهات الرقابية المختصة وفي مقدمتها ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، ووحدات الرقابة المالية الداخلية، بينما يتولى مجلس النواب مسؤولية الإشراف باعتباره الجهة التشريعية الضامنة لاستقلال الأجهزة الرقابية، وذلك بالتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء فيما يتعلق بحصانة القرارات ذات الطابع شبه القضائي وضمان حمايتها من أي تدخلات أو تأثيرات خارجية.

20. التوصية العشرون تتعلق بتعزيز دور السلطة القضائية، وتتولى تنفيذها النيابة العامة، والمحاكم المختصة، وهيئة الرقابة الإدارية في جانب الإحالة والمتابعة، إضافة إلى ديوان المحاسبة فيما يتعلق بالإبلاغ والتقارير الفنية، بينما يتولى المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية الإشراف على التنفيذ، إلى جانب النائب العام فيما يتعلق بالجانب التنفيذي القضائي والإجرائي لضمان سرعة وكفاءة معالجة القضايا المالية والإدارية.

21. التوصية الواحدة والعشرون تتعلق بمنظومة المساءلة المتكاملة، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية، والنيابة العامة، والجهات التنفيذية بما يضمن ربط نتائج الرقابة بمسارات التحقيق والمساءلة والتنفيذ، بينما يتولى مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للقضاء مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان تكامل الجوانب التنفيذية والقضائية المرتبطة بالمساءلة المؤسسية والقانونية.

22. التوصية الثانية والعشرون تتعلق بسياسة النشر والشفافية الرقابية، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال إعداد ونشر التقارير والبيانات الرقابية بصورة مهنية ومنظمة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تعزيز الشفافية والإفصاح المؤسسي وربط النشر بمسارات المساءلة والمتابعة.

23. التوصية الثالثة والعشرون تتعلق بالقضاء المتخصص في الجرائم الاقتصادية، وتتولى تنفيذها وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء من خلال تطوير دوائر ومحاكم متخصصة بالقضايا الاقتصادية والمالية، بينما يتولى مجلس النواب مسؤولية الإشراف من خلال اعتماد الإطار التشريعي والقانوني المنظم للقضاء الاقتصادي المتخصص.

24. التوصية الرابعة والعشرون تتعلق بتوسيع نطاق الرقابة، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية والشركات العامة بما يضمن إخضاع مختلف الكيانات المرتبطة بالمال العام لمعايير الرقابة والشفافية، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ وضمان شمولية التطبيق والتنسيق بين الجهات المعنية.
25. التوصية الخامسة والعشرون تتعلق بإلزام الجهات بالرد وخطط المعالجة، وتتولى تنفيذها جميع الجهات العامة من خلال إعداد وتنفيذ خطط تصحيحية لمعالجة الملاحظات والمخالفات الرقابية، بينما تتولى الأجهزة الرقابية مسؤولية الإشراف على التنفيذ ومتابعة مستوى الالتزام بخطط المعالجة والإجراءات التصحيحية ضمن الأطر الزمنية المحددة.
26. التوصية السادسة والعشرون تتعلق بتطوير التدقيق الفني، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال تعزيز القدرات الفنية والتخصصية في مجالات التدقيق والتحليل المالي والرقمي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تطوير أدوات وأساليب التدقيق الفني ورفع كفاءة المنظومة الرقابية.
27. التوصية السابعة والعشرون تتعلق بنظام متابعة التوصيات، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال إنشاء وتفعيل آليات واضحة لمتابعة تنفيذ التوصيات والملاحظات الرقابية وربطها بإجراءات تصحيحية ومؤشرات متابعة مستمرة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ لضمان الالتزام المؤسسي وفعالية المتابعة.
28. التوصية الثامنة والعشرون تتعلق بالرقابة الرقمية الشاملة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية ووزارة الاتصالات من خلال تطوير أنظمة رقمية متكاملة لتتبع العمليات المالية والإدارية وتعزيز الشفافية والرقابة الإلكترونية، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تكامل البنية الرقمية وتوحيد أنظمة الرقابة على مستوى مؤسسات الدولة.
29. التوصية التاسعة والعشرون تتعلق بإنشاء قاعدة بيانات للمخالفات وقضايا الفساد، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية والنيابة العامة من خلال توثيق وتجميع بيانات المخالفات والقضايا وربطها ضمن منظومة وطنية موحدة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تكامل المعلومات وتعزيز كفاءة التحليل والمتابعة المؤسسية.
30. التوصية الثلاثون تتعلق بالإفصاح المرحلي المتوازن، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية والنيابة العامة من خلال تنظيم آليات نشر المعلومات ونتائج التحقيقات بصورة تراعي التوازن بين الشفافية وحماية الإجراءات القانونية، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تعزيز الثقة العامة وحماية سلامة التحقيقات والمسارات القضائية.

31. التوصية الواحدة والثلاثون تتعلق بحماية الكوادر الرقابية، وتتولى تنفيذها وزارة العدل ووزارة الداخلية من خلال توفير الحماية القانونية والمؤسسية للعاملين في الأجهزة الرقابية وتجريم أي شكل من أشكال التهديد أو التأثير عليهم، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن حماية استقلالية العمل الرقابي وتعزيز بيئة النزاهة المؤسسية.
32. التوصية الثانية والثلاثون تتعلق بالامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتولى تنفيذها مصرف ليبيا المركزي والمؤسسات المالية من خلال تطبيق معايير الامتثال الدولية وتعزيز أنظمة الرقابة والإبلاغ المالي، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن حماية النظام المالي الوطني وتعزيز التوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة.
33. التوصية الثالثة والثلاثون تتعلق بالتنسيق المؤسسي بين الأجهزة الرقابية، وتتولى تنفيذها الأجهزة الرقابية من خلال تعزيز تبادل المعلومات وتوحيد الجهود والخطط الرقابية المشتركة، بينما يتولى مجلس تنسيق الأجهزة الرقابية مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن التكامل المؤسسي وتقليل الازدواجية والتداخل في العمل الرقابي.
34. التوصية الرابعة والثلاثون تتعلق بالرقابة المصرفية في البيئات غير المستقرة، وتتولى تنفيذها مصرف ليبيا المركزي والمصارف التجارية من خلال تعزيز الرقابة المالية والمصرفية وتطوير آليات المتابعة والرقابة على العمليات المصرفية في البيئات الجغرافية والأمنية المعقدة، بينما يتولى مجلس الوزراء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن حماية الاستقرار المالي وتقليل المخاطر التشغيلية والمصرفية.
35. التوصية الخامسة والثلاثون تتعلق بإنشاء جهاز رقابي تنفيذي، ويتولى مجلس الوزراء تنفيذها من خلال تأسيس جهاز رقابي إداري يتابع أداء المؤسسات الحكومية ويرفع كفاءة التنفيذ الإداري والمالي، بينما يتولى رئيس الحكومة مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تعزيز الانضباط المؤسسي وتحسين جودة الأداء الحكومي والخدمات العامة.
36. التوصية السادسة والثلاثون تتعلق باستقلال ديوان المحاسبة، ويتولى ديوان المحاسبة تنفيذها من خلال تعزيز دوره كجهاز أعلى للرقابة المالية اللاحقة وتقييم الأداء العام للدولة بصورة مستقلة ومحيدة، بينما يتولى مجلس النواب مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن حماية استقلالية الديوان وتعزيز الثقة في التقارير والرقابة المالية العليا.
37. التوصية السابعة والثلاثون تتعلق بتنظيم العلاقة بين الأجهزة الرقابية، وتتولى الأجهزة الرقابية تنفيذها من خلال تعزيز التنسيق المؤسسي وتبادل المعلومات وتحديد الاختصاصات

بصورة تمنع التداخل والازدواجية، بينما يتولى مجلس تنسيق الأجهزة الرقابية مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن تكامل العمل الرقابي ورفع كفاءة المنظومة الرقابية الوطنية.

38. التوصية الثامنة والثلاثون تتعلق بالمسار القضائي المتخصص، وتتولى وزارة العدل والنيابة العامة تنفيذها من خلال تطوير مسار قضائي متخصص للتعامل مع الجرائم المالية والفساد الإداري وتعزيز كفاءة التحقيق والإحالة القضائية، بينما يتولى المجلس الأعلى للقضاء مسؤولية الإشراف على التنفيذ بما يضمن سرعة الفصل في القضايا المالية ورفع فعالية العدالة والردع القانوني.

آلية التنفيذ

تحويل التوصيات إلى خارطة طريق تنفيذية يعني الانتقال من "مقترحات عامة" إلى برنامج زمني مرحلي محدد للمسؤوليات والمؤشرات. ويمكن صياغتها كما يلي:

إن تنفيذ هذه التوصيات يتطلب اعتماد مقاربة مؤسسية متكاملة تقوم على:

- تنسيق تشريعي-تنفيذي بين مجلس النواب والحكومة.
 - حوكمة مالية ورقابية موحدة عبر ديوان المحاسبة والمصرف المركزي.
 - شراكة ثلاثية: الدولة + القطاع الخاص + المجتمع المدني
 - رقمنة شاملة لضمان الشفافية وتتبع الأداء.
1. تتعلق المرحلة الأولى من خارطة الطريق الزمنية للتنفيذ بمرحلة التأسيس والإطار القانوني خلال الفترة من (0 - 12 شهر)، وتهدف إلى بناء الأساس التشريعي والمؤسسي للإصلاح، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات تشمل إصدار قوانين تتعلق بحق الحصول على المعلومات، وحماية المبلغين، وتوحيد الرقابة، وإنشاء هيئة وطنية للحوكمة، وإعداد الهيكل التنظيمي للرقمنة الحكومية، وإطلاق مشروع الرقم الوطني وربطه المالي، ووضع إطار إصلاح الدعم عبر تصميم التحول إلى الدعم النقدي، بما يقود إلى تحقيق مخرجات تتمثل في استكمال الإطار القانوني للإصلاح، والبدء في توحيد الأجهزة الرقابية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية أولية تدعم مسار الحوكمة والرقابة المؤسسية.

2. تتعلق المرحلة الثانية من خارطة الطريق الزمنية للتنفيذ بمرحلة التحول المؤسسي والرقمي خلال الفترة من (1 - 3 سنوات)، وتهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات وبناء أنظمة رقمية فعالة، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات تشمل رقمنة المشتريات والعقود الحكومية بالكامل، وتطبيق الدفع الإلكتروني تدريجياً، وربط الإيرادات السيادية المتعلقة بالنفط والضرائب بمنظومة شفافة، وإنشاء نيابة وقضاء متخصص في قضايا الفساد، وتفعيل التقارير المالية الدورية الإلزامية، بما يقود إلى

مخرجات تتمثل في إنشاء نظام مالي رقمي قابل للتتبع، وتقليل كبير في التعاملات النقدية، وتعزيز الرقابة القضائية ورفع كفاءة الحوكمة المالية.

3. أما المرحلة الثالثة من خارطة الطريق الزمنية للتنفيذ خلال الفترة من (3 - 5 سنوات)، فتهدف إلى تعزيز الشفافية والرقابة المتقدمة ورفع كفاءة الحوكمة والرقابة الشاملة، وذلك من خلال تطبيق التدقيق الدولي السنوي، وتشغيل بوابة شفافية مالية وطنية، وتفعيل الرقابة المجتمعية والإعلام الاستقصائي، واستكمال إصلاح الدعم وتحويله إلى دعم نقدي بالكامل، إضافة إلى إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية والمالية، بما يحقق مخرجات تتمثل في تعزيز مستوى الشفافية المالية، وتقليل الفساد الإداري والمالي، وتحقيق استقرار أكبر للنظام المالي والاقتصادي.

4. تتعلق المرحلة الرابعة من خارطة الطريق الزمنية للتنفيذ بمرحلة التنمية المتوازنة والاستدامة خلال الفترة من (5 - 10 سنوات)، وتهدف إلى الانتقال نحو نموذج تنموي متوازن ومستدام، وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات تشمل توجيه الإنفاق العام وفق العدالة المكانية بين المناطق، وتعزيز دور الهيئات الاقتصادية في التخطيط التنموي، وتمكين القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية، وتطوير مؤشرات أداء وطنية للحوكمة والتنمية، بما يقود إلى تحقيق مخرجات تتمثل في تنمية متوازنة جغرافياً، واقتصاد أكثر تنوعاً، واستدامة مالية وحوكمة مستقرة. ويعتمد تنفيذ هذه المرحلة على مجموعة من الآليات المتكاملة تشمل الإطار القانوني عبر إصدار قوانين وتشريعات ملزمة، والإطار الرقابي من خلال ديوان المحاسبة والرقابة الإلكترونية، والإطار المالي عبر مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية، والإطار التقني من خلال وزارة الاتصالات والتحول الرقمي، إضافة إلى الإطار المجتمعي القائم على دور الإعلام والمجتمع المدني وتعزيز شفافية البيانات.

المخاطر المحتملة

1. ضعف الاستقلالية : إذا كانت الأجهزة الرقابية غير مستقلة عن السلطة التنفيذية أو السياسية، فقد يؤدي ذلك إلى تحيز في القرارات ، والتغاضي عن الفساد في بعض الجهات ، وفقدان الثقة في نتائج الرقابة.
2. الفساد داخل الأجهزة الرقابية نفسها :من أخطر المخاطر أن تصبح الجهة الرقابية نفسها عرضة للفساد، مثل الرشوة أو تضارب المصالح ، والتستر على المخالفات وهذا يقوّض الهدف الأساسي من وجودها.

3. نقص الكفاءة والخبرة : ضعف التأهيل الفني أو الإداري لدى العاملين في هذه الأجهزة قد يؤدي إلى أخطاء في التقارير، وعدم اكتشاف المخالفات المالية المعقدة، وضعف جودة التدقيق والمراجعة.
4. التدخل السياسي أو الإداري : التدخل في عمل الأجهزة الرقابية يمكن أن يسبب تعطيل التحقيقات، وتوجيه التقارير بما يخدم أطراف معينة ، و إضعاف مبدأ المساءلة .
5. نقص الموارد والإمكانات: عدم توفر التمويل أو التكنولوجيا الحديثة يؤدي إلى ضعف القدرة على تتبع العمليات المالية الكبيرة ، و بطء الإجراءات الرقابية ، و عدم تغطية جميع القطاعات الاقتصادية .
6. تعقيد الأنظمة الاقتصادية : كلما كانت الأنظمة المالية أكثر تعقيداً (مثل الاقتصاد الرقمي أو المعاملات الدولية)، يصبح من الصعب تتبع التدفقات المالية، و زيادة احتمالات التهرب المالي.
7. ضعف الشفافية العامة : إذا لم تكن البيانات متاحة بشكل واضح للجمهور ، تقل فعالية الرقابة المجتمعية، ويصعب اكتشاف الفساد مبكراً.

مكافحة الفساد

تمهيد

تعدّ مكافحة الفساد في السياق الليبي قضية محورية تتجاوز كونها مسألة إدارية أو قانونية، لتصبح ركيزة أساسية في مسار بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي. ففي ظل التحديات المتراكمة التي تواجهها ليبيا، يتجلى الفساد كأحد أبرز العوائق التي تعرقل كفاءة إدارة الموارد العامة وتحدّ من قدرة المؤسسات على تحقيق التنمية المنشودة. ومن هنا، تبرز أهمية تبني مقاربة شاملة تركز على تعزيز الشفافية وترسيخ المساءلة الاقتصادية، وفق أفضل المعايير الدولية، وبما يتلاءم مع الخصوصية المؤسسية والاقتصادية الليبية. ولا يقتصر هذا التوجه على تطوير الأطر القانونية فحسب، بل يمتد ليشمل تفعيل آليات الإفصاح المالي، وضمان الوصول إلى المعلومات، وتعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية، بما يسهم في خلق بيئة مؤسسية قادرة على الحد من الفساد ومكافحته بفعالية. كما تمثل المساءلة الاقتصادية حجر الزاوية في هذه المنظومة، إذ تضمن خضوع جميع الجهات المعنية—دون استثناء—للمحاسبة وفق قواعد واضحة وعادلة، الأمر الذي يعزز الثقة في الأداء الحكومي ويحد من فرص إساءة استخدام السلطة.

وتتضح خطورة الفساد في ليبيا بشكل خاص في ما يتعلق بإدارة الأموال المنهوبة والمصادرة والمجمدة، حيث أدى ضعف التنسيق المؤسسي، وغياب الشفافية الفعلية، ومحدودية المساءلة التنفيذية، إلى تعطيل جهود استرداد هذه الأموال وسوء إدارتها. ورغم وجود تشريعات وأجهزة رقابية، إلا أن الانقسام المؤسسي وتباين مستويات الفاعلية قد أسهما في إضعاف النتائج المرجوة. وعليه، فإن الإشكالية الجوهرية لا تكمن

فقط في وجود الفساد أو نقص الأطر القانونية، بل في غياب منظومة متكاملة وفعالة لإدارة الأموال المرتبطة بالفساد، تقوم على الشفافية المالية الحقيقية والمساءلة القانونية التطبيقية. وقد ترتب على ذلك فقدان موارد مالية كبيرة، وتراجع الثقة في المؤسسات، وانعكاسات سلبية على الاستقرار الاقتصادي.

إن فكرة الفساد تتمحور حول تتبع الفساد الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة، والعمل على تغييرها بالمناقشة حيناً، وبالمتابعة مع ذوى صنع القرار حيناً آخر. وتتطلب مكافحة الفساد مؤشرات يمكن استخدامها لقياس نسبة الفساد في الدولة وهذه المقاييس تتمثل في مؤشر السوق السوداء ومؤشر تجاوز التشريعات، ومؤشر الرشوة، ومؤشر النزاهة، ومؤشر الشفافية، ومؤشر المساءلة المحاسبية، ومؤشر الرقابة ومؤشر الثقة في الحكومة.

- بالرغم من كل هذه المؤشرات إلا أنه توجد مؤشرات رئيسية تعتبر بمثابة الدعائم الأساسية التي ترجح بشكل كبير غياب الفساد أو محدوديته وهي (دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد) :
- الشفافية : قياس إتاحة المعلومة وفاعلية الحق في الوصول إليها وكذلك الوضوح في طرق تسيير القطاع العام .
- المساءلة : قياس درجة استجابة القطاع العام لحاجة أو طلبات المواطنين للحصول على معطيات كافية حول إدارة الشأن العام وكذلك قياس إمكانية تسليط الجزاء في حالة النتائج السلبية .
- النزاهة : قياس فاعلية مكونات الحوكمة في منع الفساد .

ومن هذا المنطلق، يأتي هذا التقرير ليسلط الضوء على أهمية بناء منظومة وطنية متكاملة لمكافحة الفساد، تعتمد على الشفافية والمساءلة كدعائم أساسية، وتسعى إلى تحسين إدارة الأموال العامة والمستردة، بما يدعم تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويعزز مسار التنمية المستدامة في ليبيا. إن الإشكاليات التي تواجه مكافحة الفساد في ليبيا ليست منفصلة، بل مترابطة؛ فضعف الشفافية يؤدي إلى غياب المساءلة، والانقسام المؤسسي يعمق الفساد الإداري، وسوء إدارة الأموال يزيد من فقدان الثقة. لذلك، فإن الحل لا يكمن في إجراء واحد، بل في بناء منظومة متكاملة تقوم على الإصلاح المؤسسي، والتشريعي، والتقني، والمجتمعي في آنٍ واحد، سنعرض الإشكاليات التي تواجه مكافحة الفساد بالدولة الليبية والحلول لهذه الإشكاليات .

بواعث القلق/ الإشكالية

1. الإشكالية الأولى في الانقسام المؤسسي وضعف التنسيق بين الجهات، حيث إن تعدد الجهات الرقابية ووجود انقسام سياسي ومؤسسي يؤديان إلى تضارب الاختصاصات، وضعف تبادل المعلومات، وتعطيل الإجراءات، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة المنظومة الرقابية وفعالية مكافحة الفساد. ولمعالجة هذه الإشكالية، تبرز الحاجة إلى توحيد الأطر المؤسسية أو إنشاء آلية تنسيق وطنية عليا لمكافحة الفساد، مع تحديد واضح للاختصاصات بين الأجهزة الرقابية، وإنشاء

قاعدة بيانات مشتركة لتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة، إضافة إلى تعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات المالية والقضائية والرقابية بما يضمن رفع كفاءة العمل المؤسسي وتحسين سرعة الاستجابة والإجراءات

2. الإشكالية الثانية في ضعف الشفافية المالية والإفصاح، حيث إن غياب نشر البيانات المالية بشكل واضح ومنتظم، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات العامة والإنفاق وإدارة الأموال المصادرة، يؤدي إلى ضعف الرقابة وصعوبة تتبع إدارة المال العام، ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تطبيق مبدأ "الموازنة المفتوحة" ونشر التقارير المالية الدورية، واعتماد أنظمة رقمية لإدارة المالية العامة، وإلزام المؤسسات بالإفصاح عن بياناتها وفق معايير دولية، إضافة إلى تعزيز دور الإعلام والمجتمع المدني في الرقابة بما يدعم الشفافية والمساءلة المالية.

3. الإشكالية الثالثة فتتمثل في غياب المساءلة التنفيذية الفعلية، حيث إنه رغم وجود قوانين وتشريعات قائمة، إلا أن تطبيقها ما يزال ضعيفاً مع ندرة المحاسبة الفعلية للمسؤولين المتورطين في المخالفات أو قضايا الفساد، الأمر الذي يضعف فعالية الردع القانوني ويؤثر على الثقة في مؤسسات الدولة، وللتعامل مع هذه الإشكالية تبرز أهمية تفعيل استقلال القضاء وتعزيز قدرته على البت في قضايا الفساد، وحماية المبلغين عن الفساد، وإنشاء محاكم أو دوائر متخصصة في قضايا الفساد، وربط المناصب القيادية بمؤشرات أداء وآليات مساءلة دورية تضمن المتابعة والمحاسبة المستمرة.

4. الإشكالية الرابعة في ضعف إدارة الأموال المنهوبة والمصادرة، نتيجة عدم وجود منظومة واضحة لإدارة وتتبع واستثمار الأموال المستردة أو المجمدة، مما يؤدي إلى هدرها أو سوء استخدامها ويضعف الاستفادة منها في دعم التنمية والاستقرار المالي، ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الأصول المستردة، ووضع نظام تتبع مالي شفاف لهذه الأموال، والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال استرداد الأصول، إضافة إلى توجيه الأموال المستردة نحو مشاريع تنموية واضحة تحقق منفعة اقتصادية ومجتمعية مستدامة.

5. الإشكالية الخامسة في الفساد الإداري والبيروقراطية، حيث إن تعقيد الإجراءات الإدارية وغياب الرقابة الداخلية يسهمان في انتشار الرشوة والمحسوبية وإضعاف كفاءة الأداء المؤسسي، ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تبسيط الإجراءات الإدارية والتحول إلى الحكومة الإلكترونية، وتعزيز نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسات، وتدريب الموظفين على مبادئ النزاهة والحوكمة، إضافة إلى تقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن بما يحد من فرص الفساد الإداري ويعزز الشفافية والكفاءة.

6. الإشكالية السادسة فتتمثل في ضعف الإطار القانوني أو عدم تحديثه، نتيجة وجود قوانين قديمة أو غير متوافقة مع المعايير الدولية، أو بسبب ضعف تنفيذها على أرض الواقع، الأمر الذي يحد من فعالية مكافحة الفساد ويضعف البيئة القانونية والتنظيمية، ولمواجهة هذه الإشكالية تبرز أهمية تحديث التشريعات بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية، وسد الثغرات القانونية المتعلقة بالفساد المالي، وتوحيد القوانين بين مختلف المؤسسات، وضمان وضوح النصوص القانونية وسهولة تطبيقها بما يعزز فعالية المنظومة القانونية والرقابية.
7. الإشكالية السابعة في تدني الوعي المجتمعي بثقافة النزاهة، حيث إن ضعف الوعي العام بخطورة الفساد يؤدي أحياناً إلى تقبله كأمر واقع ويضعف المشاركة المجتمعية في مكافحته، ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى إدراج مفاهيم النزاهة والشفافية في المناهج التعليمية، وإطلاق حملات توعية وطنية، ودعم دور المجتمع المدني، وتشجيع ثقافة الإبلاغ عن الفساد بما يسهم في بناء ثقافة مجتمعية داعمة للمساءلة والنزاهة.
8. الإشكالية الثامنة فتتمثل في التدخلات السياسية وضعف الاستقلالية، نتيجة تأثير بعض القوى السياسية على عمل الأجهزة الرقابية والقضائية، الأمر الذي يضعف حيادها ويؤثر على فعالية عملها واستقلال قراراتها، ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز أهمية ضمان الاستقلال المالي والإداري للأجهزة الرقابية، ووضع آليات شفافة لتعيين القيادات، ومنع تضارب المصالح بشكل قانوني صارم، وتعزيز الرقابة البرلمانية الفعلية بما يضمن حماية استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية وتعزيز النزاهة المؤسسية.
9. الإشكالية التاسعة في ضعف استخدام التكنولوجيا في الرقابة، حيث إن الاعتماد على الأساليب التقليدية في الإدارة والرقابة يسهم في تسهيل التلاعب ويحد من كفاءة المتابعة والشفافية، الأمر الذي يضعف القدرة على اكتشاف المخالفات والحد من الفساد بشكل فعال. ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تطبيق نظم الحكومة الإلكترونية، واستخدام أنظمة تتبع الأموال (Financial Tracking Systems)، ورقمنة المشتريات والعقود الحكومية، إضافة إلى توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في كشف أنماط الفساد وتحليل البيانات المالية والإدارية، بما يعزز الرقابة الرقمية ويرفع كفاءة الحوكمة والشفافية المؤسسية.
10. الإشكالية العاشرة في إدارة واسترداد الأموال المنهوبة، حيث تواجه ليبيا إشكالية مركبة في إدارة واسترداد الأموال المرتبطة بالفساد، سواء تلك المنهوبة إلى الخارج أو المصادرة داخلياً، نتيجة وجود اختلالات جوهرية تتمثل في غياب جهة مركزية موحدة تتولى الإشراف والتنسيق، وضعف التكامل المؤسسي بين الجهات الرقابية والقضائية والمالية، إضافة إلى محدودية الشفافية في إدارة هذه الأموال وغياب إطار مؤسسي واضح يحدد آليات إدارتها واستثمارها. وعلى الصعيد

الدولي، تتعدّد التحديات بسبب صعوبة تتبع الأموال المنهوبة نتيجة استخدام هياكل مالية معقدة وعابرة للحدود، بينما تتمثل الإشكالية داخلياً في تجميد الأموال المصادرة دون إدارة فعالة أو توظيف اقتصادي، الأمر الذي أدى إلى بطء وتعثر عمليات استرداد الأموال المنهوبة من الخارج، وفقدان جزء من الأصول نتيجة ضعف المتابعة أو التقادم، وتعطيل موارد مالية كبيرة بسبب تجميد الأموال المصادرة دون استثمار، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية في إدارة الأصول العامة، وتراجع الثقة في المؤسسات المالية والرقابية. ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى إنشاء هيئة وطنية موحدة لإدارة واسترداد الأصول (Asset Recovery & Management Authority) تتولى التنسيق الداخلي والخارجي وتتمتع بذمة مالية وشخصية اعتبارية مستقلة وصلاحيات واضحة، مع وضع إطار قانوني ومؤسسي ينظم إدارة الأموال المصادرة والمستردة وآليات استخدامها واستثمارها، وتطوير نظام وطني متكامل لتتبع الأصول يربط بين الجهات الرقابية والقضائية والمالية، واعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح عبر نشر تقارير دورية حول حجم الأموال وإدارتها، إضافة إلى تفعيل الإدارة الاقتصادية للأموال المصادرة من خلال استثمارها في أدوات منخفضة المخاطر أو مشاريع تنموية، وتطوير قاعدة بيانات وطنية موحدة لتتبع الأموال المنهوبة داخلياً وخارجياً، واعتماد أنظمة تتبع مالي متقدمة (Financial Intelligence Systems) لتحليل حركة الأموال والكشف عن الأنماط المشبوهة، وتعزيز التعاون الدولي عبر تفعيل الاتفاقيات ذات الصلة وقنوات التواصل مع الوحدات النظيرية، والاستعانة بخبرات دولية وشركات متخصصة في استرداد الأصول العابرة للحدود، وبناء قدرات الكوادر الوطنية في مجالات التحقيق المالي والتدقيق الجنائي والتتبع الرقمي، إلى جانب تفعيل آليات التجميد السريع للأصول بالتنسيق مع الجهات الدولية لمنع تهريبها أو التصرف فيها، بما يسهم في تعزيز كفاءة إدارة الأصول المستردة وتحسين الثقة في منظومة النزاهة والرقابة المالية.

11. الإشكالية الحادية عشر في إدارة الأموال المصادرة داخلياً، حيث تعاني إدارة الأموال المصادرة داخل ليبيا من قصور واضح في الكفاءة المؤسسية، إذ تُترك العديد من الأصول والحسابات مجمدة دون استثمار أو توظيف اقتصادي فعال، إلى جانب ضعف الشفافية في آليات إدارتها وغياب إطار مؤسسي وقانوني واضح يحدد الجهة المسؤولة عن إدارتها وآليات التصرف فيها، مما يؤدي إلى حالة من الجمود الإداري والمالي انعكست في تعطيل موارد مالية كان يمكن توظيفها لدعم الاقتصاد الوطني، وانخفاض الكفاءة الاقتصادية نتيجة سوء إدارة الأصول، وزيادة العبء على المالية العامة بدل أن تكون هذه الأموال مصدر دعم، إضافة إلى إضعاف الثقة في قدرة الدولة على إدارة مواردها بكفاءة. ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى إدماج إدارة الأموال المصادرة ضمن اختصاص الهيئة الوطنية الموحدة لإدارة واسترداد الأصول لضمان

التنسيق، ووضع آلية قانونية واضحة تتيح استثمار الأموال المصادرة مع الحفاظ على الضوابط القضائية، وإنشاء محافظ استثمارية حكومية منخفضة المخاطر لإدارة الأموال المجمدة بشكل مؤقت، وتطبيق نظام حوكمة وشفافية يتضمن الإفصاح الدوري عن حجم الأموال وكيفية إدارتها، وتفعيل الرقابة المالية والتدقيق المستقل على إدارة هذه الأصول، إضافة إلى تطوير أنظمة رقمية لإدارة الأصول تضمن تتبعها ومنع إساءة استخدامها بما يعزز الكفاءة الاقتصادية والحوكمة المالية.

12. الإشكالية الثانية عشر فتتمثل في إدارة واسترداد الأموال المجمدة في الخارج، حيث تواجه ليبيا تحديات معقدة تتمثل في نقص مستوى الإفصاح والشفافية من قبل بعض الدول الحاضنة، مما يحد من وضوح حجم هذه الأصول وآليات إدارتها، إضافة إلى التعقيدات القانونية الدولية المرتبطة بتعدد الأنظمة القضائية واختلاف الإجراءات بين الدول، الأمر الذي يطيل أمد النزاعات القانونية، فضلاً عن ضعف التمثيل القانوني والتفاوضي على المستوى الدولي سواء من حيث الخبرات المتخصصة أو استمرارية المتابعة، مما يؤثر على تأخر عمليات فك التجميد أو استرداد الأموال، ويعرض الأصول لمخاطر انخفاض القيمة بمرور الوقت نتيجة التضخم وتقلبات الأسواق وضعف الإدارة، إضافة إلى فقدان فرص استثمارية كان يمكن أن تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني واستمرار تجميد موارد مالية كبيرة خارج الدورة الاقتصادية. ولمعالجة هذه الإشكالية تبرز الحاجة إلى تشكيل فريق وطني متخصص عالي المستوى يضم خبراء قانونيين وماليين لإدارة ملف الأصول المجمدة دولياً بالتعاون مع فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 لسنة 2011، والتعاقد مع مكاتب تدقيق مالية دولية لمراجعة الأصول المجمدة التي تم الإفصاح عنها أو التي لم يتم الإفصاح عنها من قبل بعض الدول ومراجعة الفوائد المالية لهذه الأصول، إضافة إلى التعاقد مع مكاتب محاماة دولية متخصصة في قضايا استرداد الأصول وتمثيل الدولة بكفاءة، وتفعيل القنوات الدبلوماسية لتعزيز التعاون مع الدول الحاضنة والضغط نحو مزيد من الشفافية، والاستفادة من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الأصول، وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة لحصر وتتبع الأموال المجمدة، والتفاوض مع الدول الحاضنة للسماح بإدارة أو استثمار جزئي آمن للأصول المجمدة للحد من تآكل قيمتها، إلى جانب بناء قدرات وطنية في مجالات القانون الدولي والتحكيم والتفاوض المالي، واعتماد استراتيجية وطنية موحدة للتعامل مع ملف الأموال في الخارج بما يضمن الاستمرارية وعدم التشتت وتعزيز كفاءة استرداد وإدارة الأصول الوطنية.

13. الإشكالية الثالثة عشر ترتبط بالهيكلية العامة لمنظومة مكافحة الفساد في ليبيا، حيث تعاني هذه المنظومة من اختلالات هيكلية مترابطة تشمل ضعف الحوكمة نتيجة غياب قواعد بيانات

موحدة وتضارب المعلومات المالية ومحدودية الإفصاح، إلى جانب ضعف المساءلة بسبب عدم تفعيل مخرجات الأجهزة الرقابية وتحويلها إلى إجراءات قانونية رادعة، وغياب قضاء متخصص فعال، كما يتفاقم الوضع بسبب الانقسام المؤسسي الذي يؤدي إلى ازدواجية الإنفاق وتضارب الاختصاصات، إضافة إلى تشوه الحوافز الاقتصادية الناتج عن سياسات دعم غير موجهة واتساع الاقتصاد غير الرسمي، فضلاً عن ضعف استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية من حيث الموارد البشرية والتقنية، واستمرار قصور الشفافية المالية وغياب التقارير الدورية الموحدة، الأمر الذي يعكس خللاً بنيوياً في منظومة الإدارة الاقتصادية والرقابية ويتطلب إصلاحاً متكاملاً يجمع بين التطوير المؤسسي والتشريعي والتقني لضمان بناء نظام فعال لمكافحة الفساد قائم على الشفافية والمساءلة والكفاءة، وذلك من خلال تعزيز الحوكمة عبر إنشاء نظام وطني موحد للمعلومات المالية (Integrated Financial Management System) يضمن توحيد البيانات ودقتها، وتفعيل المساءلة من خلال ربط التقارير الرقابية بإجراءات تنفيذية ملزمة وإنشاء دوائر قضائية متخصصة في قضايا الفساد، ومعالجة الانقسام المؤسسي عبر توحيد الهياكل المالية وتعزيز التنسيق بين المؤسسات مع تحديد واضح للاختصاصات، وإصلاح الحوافز الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الدعم ليكون موجهاً ودمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً ضمن الاقتصاد الرسمي، إلى جانب تعزيز الأجهزة الرقابية عبر ضمان الاستقلال المالي والإداري وتطوير القدرات الفنية والبشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الرقابة، وتحسين الشفافية من خلال إلزام الجهات بنشر تقارير مالية دورية موحدة وفق معايير دولية وتطبيق مبدأ الإفصاح المفتوح.

14. الإشكالية الرابعة عشر فترتبط بالبعد الدولي لمكافحة الفساد، حيث إنه رغم انضمام ليبيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلا أن الاستفادة الفعلية من هذا الإطار الدولي لا تزال محدودة نتيجة ضعف تنفيذ الالتزامات المرتبطة بها، خاصة في مجالات استرداد الأصول والتعاون القضائي الدولي، إضافة إلى التعقيدات القانونية العابرة للحدود التي تعيق استرجاع الأموال، ومحدودية التنسيق مع الشركاء الدوليين وضعف الحضور التفاوضي والقانوني في المحافل ذات الصلة، الأمر الذي يتطلب إعداد استراتيجية وطنية لتفعيل الالتزامات الدولية وربطها بالتشريعات المحلية، وإنشاء وحدة متخصصة للتعاون الدولي في قضايا الفساد واسترداد الأصول، وتعزيز التعاون القضائي والدبلوماسي مع الدول والمنظمات الدولية، وبناء قدرات الكوادر الوطنية في القانون الدولي والتحكيم واسترداد الأصول، والتعاقد مع خبرات قانونية دولية لدعم الملفات المعقدة، إضافة إلى تفعيل آليات تبادل المعلومات المالية مع الوحدات النظرية دولياً بما يعزز قدرة الدولة على استرداد الأصول وتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد.

15. الإشكالية الخامسة عشر ترتبط بالأثر الاقتصادي للفساد، حيث يُسهم الفساد في إحداث اختلالات عميقة في الاقتصاد الليبي من خلال إضعاف مناخ الاستثمار نتيجة غياب الثقة والشفافية، وزيادة الضغط على سعر الصرف بسبب تسرب الموارد المالية وتهريبها، كما يعزز توسع الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي إلى سوء تخصيص الموارد العامة بعيداً عن الأولويات التنموية، الأمر الذي ينعكس سلباً على كفاءة الإنفاق العام واستدامة المالية العامة ويُضعف الثقة في النظام المالي والمصرفي، مما يتطلب تحسين مناخ الاستثمار عبر تعزيز الشفافية واستقرار السياسات الاقتصادية، وتطبيق إصلاحات نقدية ومالية للحد من تشوهات سعر الصرف، ودمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال سياسات تحفيزية وتنظيمية، واعتماد نظم حديثة لإدارة المالية العامة لضمان كفاءة تخصيص الموارد، إلى جانب تعزيز الرقابة على الإنفاق العام وربطه بالأولويات التنموية بما يدعم الاستقرار الاقتصادي ويرفع كفاءة إدارة الموارد العامة ويعزز الثقة في الاقتصاد الوطني.

16. الإشكالية السادسة عشر ترتبط بالدين العام في ليبيا وإدارة الاستدامة المالية، حيث يمثل الدين العام انعكاساً مباشراً لاختلالات هيكلية عميقة في منظومة المالية العامة وليس مجرد أداة تمويل تقليدية، إذ تشير التقديرات إلى أن حجمه يتراوح بين (284 – 303 مليار دينار)، مع وجود تباينات واضحة في البيانات تعكس غياب قاعدة معلومات مالية موحدة وضعف الحوكمة، كما أن تراكم الدين لم ينتج أساساً عن تمويل التنمية بل عن إنفاق عام خارج الأطر القانونية والميزانية، وازدواج مالي ناتج عن الانقسام المؤسسي، وتمويل نقدي غير مباشر عبر الجهاز المصرفي، وضعف المساءلة والرقابة على قرارات الإنفاق، وبالتالي فإن المشكلة لا تكمن فقط في حجم الدين وإنما في مصدره وطريقة توليده وآليات إدارته، ويعود ذلك إلى الانقسام المؤسسي والازدواج المالي الناتج عن تعدد مراكز القرار المالي وغياب سلطة موحدة، وضعف الحوكمة المالية بسبب غياب قاعدة بيانات دقيقة وتضارب المعلومات، إضافة إلى توسع الإنفاق غير المنضبط وارتفاع الإنفاق الجاري دون عائد اقتصادي، وضعف الشفافية والمساءلة نتيجة محدودية التدقيق وعدم تحديد المسؤوليات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة خلال (0 – 12 شهر) تشمل تنفيذ تدقيق شامل للدين العام (Debt Audit) لتحديد المشروعية والمصادر، ووقف أي التزامات دين جديدة خارج إطار الميزانية الموحدة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للدين العام بين الجهات المالية والرقابية، وإصدار تقارير دورية شفافة حول حجم الدين وتطوره، إلى جانب إجراءات متوسطة المدى خلال (1 – 3 سنوات) تتضمن إعداد استراتيجية إدارة الدين متوسطة المدى (MTDS) تربط الدين بالنمو الاقتصادي، وإنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام (DMO) ذات طابع مهني، وإصلاح منظومة الإنفاق العام وربطها بالأولويات التنموية، وتفعيل المساءلة

المالية عبر تدقيق مستقل وتقارير إلزامية دورية، بالإضافة إلى إصلاحات هيكلية طويلة المدى خلال (3 - 5 سنوات) تشمل توحيد المؤسسات المالية وإنهاء الازدواج المؤسسي، وتطوير سوق أدوات الدين (السندات والصكوك) بشكل منظم، وتنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل الاعتماد على الدين، وتحقيق رقمنة كاملة لمنظومة إدارة المالية العامة بما يعزز الاستدامة المالية ويرفع كفاءة الحوكمة الاقتصادية والمالية للدولة.

17. الإشكالية السابعة عشر ترتبط بأهمية إعداد فرق وطنية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة الليبية، حيث تواجه الدولة تحديات متزايدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ظل قرب خضوعها للتقييم الدولي من قبل Financial Action Task Force و Middle East and North Africa Financial Action Task Force خلال السنوات القادمة، في وقت لا تزال فيه هناك فجوات مؤسسية وتشريعية وفنية تؤثر على كفاءة الدولة في إدارة المخاطر المالية والأمنية المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبرز هذه الإشكالية من خلال ضعف التنسيق بين الجهات المعنية، ومحدودية قواعد البيانات الوطنية والتحليل المشترك للمخاطر، وضعف التقييم العلمي للقطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطر، ونقص الكوادر الوطنية المتخصصة في التقييم والتحليل المالي، وعدم وجود فرق وطنية دائمة متعددة التخصصات لإدارة عملية التقييم الوطني، إضافة إلى ضعف الجاهزية المؤسسية للتقييمات الدولية القادمة، ويرتبط ذلك بتعدد الجهات المعنية دون وجود إطار تنسيقي موحد، وضعف تبادل المعلومات بين الجهات الأمنية والرقابية والمصرفية والقضائية، ومحدودية الخبرات الوطنية المتخصصة في منهجيات FATF و MENAFATF، وغياب قواعد بيانات وطنية موحدة للمخاطر المالية، وضعف الاعتماد على التحليل المبني على المخاطر (Risk-Based Approach)، والانقسام المؤسسي وتأثيره على فعالية السياسات الوطنية، وضعف الاستعداد المبكر للتقييمات الدولية القادمة، الأمر الذي يتطلب إنشاء فرق وطنية متخصصة للتقييم الوطني للمخاطر، واعتماد منهجية وطنية موحدة لتحليل المخاطر وفق معايير FATF، وتطوير قاعدة بيانات وطنية مشتركة للمعلومات المالية والجنائية، وتدريب الكوادر الوطنية في مجالات التحليل المالي والتحقيقات المالية، وتعزيز التنسيق بين مصرف ليبيا المركزي ووحدة المعلومات المالية والأجهزة الرقابية والقضائية والأمنية، والاستعانة بالخبرات الدولية الفنية المتخصصة، إضافة إلى إعداد خطة وطنية شاملة للتقييم الوطني قبل موعد التقييم الدولي بما يعزز جاهزية الدولة الليبية ويرفع كفاءة الامتثال للمعايير الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

النقاشات/ الآراء

تم عرض الاشكاليات التي تواجه مكافحة الفساد بالدولة الليبية ، وقدمت مقاربة إصلاحية عملية تتناسب مع الواقع السياسي والمؤسسي الحالي ،

عرض أحد اعضاء الحوار المهيكّل بأن الفساد يشكّل في ليبيا تهديداً مباشراً للأمن الوطني والاقتصادي، حيث تتجاوز آثاره الجوانب الإدارية لتنعكس على سعر الصرف، والاستقرار المالي، ومستويات التنمية، ومصداقية الدولة ومؤسساتها. وعليه، تُعد مكافحة الفساد ركيزة أساسية لحماية الاقتصاد الوطني ودعم جهود الاستقرار وإعادة الإعمار.

- تتمثل الإشكالية في الدور الذي يلعبه الفساد في إضعاف الأمن الاقتصادي للدولة، وفي مدى فاعلية الأطر التشريعية والمؤسسية القائمة في الحد منه، في ظل طبيعة الفساد في ليبيا التي تتسم بكونه ممنهجاً، مرتبطاً بالانقسام السياسي، وضعف آليات الردع والتنفيذ.
- يؤدي الفساد إلى تشويه بنية الاقتصاد الوطني من خلال إضعاف بيئة الاستثمار، وتوسيع الاقتصاد غير الرسمي، ورفع تكاليف المعاملات، وسوء تخصيص الموارد العامة. كما ينعكس سلباً على القطاعات الحيوية، لا سيما قطاع النفط عبر التهريب والتعاقدات غير الشفافة، وعلى القطاع المالي من خلال غسل الأموال واستنزاف الاحتياطيات وإضعاف السياسة النقدية.
- اجتماعياً، يسهم الفساد في تراجع جودة الخدمات العامة، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، واتساع الفجوة الاجتماعية، وضعف العدالة في توزيع الموارد.
- على الرغم من تعدد التشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد، إلا أن فاعليتها محدودة نتيجة ضعف التنفيذ، وتداخل الاختصاصات، وغياب إطار قانوني موحد حديث. كما تعاني الأجهزة الرقابية من ضعف الاستقلالية المؤسسية ومحدودية الإلزام التنفيذي لقراراتها.
- تلتزم ليبيا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، غير أن مستوى التنفيذ لا يزال محدوداً، خاصة في مجالات استرداد الأصول وتعزيز الشفافية والتعاون الدولي. ويبرز في هذا السياق الحاجة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك UNCAC و FATF و OECD.
- تشير المؤشرات الدولية (مؤشر مدركات الفساد 2025) إلى استمرار تراجع ليبيا في الترتيب العالمي (حوالي 177 من 182 دولة)، مع حصولها على درجة منخفضة تعكس ارتفاع مستويات الفساد، وذلك نتيجة استمرار الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات، وغياب الشفافية والمساءلة، دون تحسن ملموس خلال السنوات الأخيرة.

- تتطلب معالجة الفساد ربطاً مباشراً بالسياسات الاقتصادية من خلال تعزيز الرقابة المسبقة على الإنفاق العام، وضبط استخدام النقد الأجنبي والاعتمادات المستندية، وتفعيل مبدأ "من أين لك هذا"، وتحويل التقارير الرقابية إلى إجراءات تنفيذية وقضائية فورية
- مؤشرات الأداء (KPIs)، تؤثر على تحسن ترتيب ليبيا في مؤشرات الفساد الدولية ، وزيادة حجم الأموال المستردة، وارتفاع عدد القضايا المحالة للقضاء ، وتحسن مؤشرات سعر الصرف والاستقرار المالي ، ارتفاع مستويات الثقة في المؤسسات العامة وزيادة الاستثمار
- عرض الموضوع الآخر وهو تمثل إدارة الأموال المرتبطة بالفساد في ليبيا—سواء المنهوبة أو المصادرة داخلياً أو المجمدة في الخارج—تحدياً مؤسسياً ومالياً معقداً يتطلب إطاراً موحداً وفعالاً. فبالنسبة للأموال المنهوبة، يُقترح إنشاء صندوق أو لجنة مركزية متخصصة بالتنسيق مع الجهات الرقابية، مدعومة ببرامج تحري مالي واستخباراتي لتتبع الأصول واستردادها. أما الأموال المصادرة داخلياً، فرغم وجود حسابات إيداع مثل حسابات الأمانات، إلا أنها تعاني من ضعف الإدارة وغياب الاستثمار الفعّال، مما يستدعي إنشاء هيكل إداري واضح يضمن حوكمتها واستثمارها بدل تجميدها. وفيما يتعلق بالأموال المجمدة في الخارج، فإن محدودية الشفافية من بعض الدول وتعقيد الهياكل المالية الدولية (Offshore) يعرقلان عملية الاسترداد، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى جهة تدقيق دولية مستقلة، تعزز الشفافية وتقدم تقارير دورية دقيقة للجهات الوطنية والدولية المختصة، بما في ذلك مجلس الأمن.
- مكافحة الفساد في الواقع الليبي لا تعاني من نقص في التشريعات بقدر ما تعاني من ضعف الحوافز المؤسسية وغياب العقوبات الرادعة، مما ساهم في تحول الفساد من ممارسة فردية إلى سلوك اجتماعي شبه مقبول. وتكمن المعالجة في تقليص دوافع الفساد (مثل إصلاح سياسات الدعم التي تغذي التهريب)، وتعزيز منظومة الردع والمساءلة، إلى جانب إطلاق حملات توعية مجتمعية، وإعادة ضبط دور الدولة في الاقتصاد بما يقلل من التدخل المباشر ويحد من فرص الاستغلال.
- يمثل الفساد في ليبيا تهديداً مباشراً للأمن الوطني والاقتصادي، حيث ينعكس سلباً على الاستقرار المالي وسعر الصرف ويقوض جهود التنمية ويضعف ثقة المواطن، ما يجعل مكافحته شرطاً أساسياً لنجاح أي إصلاح اقتصادي أو مسار لإعادة الإعمار. كما يؤدي إلى تشويه بيئة الاستثمار ورفع تكلفة المعاملات، ويسهم في توسع الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز الاحتكار، فضلاً عن هدر الموارد العامة وسوء توزيعها، الأمر الذي ينعكس في تعطيل التنمية البشرية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة.
- ويتجلى الفساد بشكل واضح في القطاعات الحيوية، خاصة قطاع النفط من خلال التهريب والتعاقدات غير الشفافة والتلاعب بالإيرادات، وفي القطاع المالي عبر غسل الأموال والتحويلات

المشبوّه واستنزاف الاحتياطيّات، إضافة إلى ضعف كفاءة الإنفاق العام في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

- وعلى المستوى المؤسسي، تعاني ليبيا من تعدد القوانين والجهات الرقابية دون فعالية حقيقية، نتيجة ضعف التطبيق وتداخل الاختصاصات وغياب التنسيق، إلى جانب عدم وجود إطار قانوني موحد وحديث لمكافحة الفساد. ويؤكد الوضع الدولي هذا الواقع، حيث تُصنّف ليبيا ضمن الدول المتأخّرة جداً في مؤشرات مكافحة الفساد لعام 2025، بسبب استمرار الانقسام السياسي، وضعف المؤسسات، وغياب المساءلة الفعلية.

- تتطلب مكافحة الفساد في ليبيا حزمة متكاملة من الإصلاحات تبدأ مؤسسياً عبر اعتماد استراتيجية وطنية موحدة للنزاهة والشفافية، وتمكين هيئة مكافحة الفساد كجهة تنسيق مركزية، مع إلزام المؤسسات بالإفصاح المالي العلني لتعزيز الشفافية. وعلى الصعيد التشريعي، يبرز ضرورة إصدار قانون موحد لمكافحة الفساد يتضمن حماية فعالة للمبلغين والشهود، ووضع آليات قانونية لاسترداد الأموال المهربة.

- اقتصادياً، ينبغي التوسع في رقمنة المعاملات الحكومية للحد من الاحتكاك المباشر وتقليل فرص الفساد، مع فرض رقابة مسبقة على الإنفاق العام واستخدام النقد الأجنبي، وإعداد قوائم سوداء للشركات المتورطة في ممارسات فاسدة. أما مجتمعياً، فيتطلب الأمر نشر ثقافة النزاهة وتعزيز دور المجتمع المدني والإعلام كشركاء في الرقابة والمساءلة.

- زمنياً، يمكن تنفيذ هذه الإصلاحات عبر مراحل تبدأ على المدى القصير (0-6 أشهر) بتشكيل لجنة وطنية وإعداد مسودة القانون وإطلاق حملات توعية، تليها مرحلة متوسطة (6-18 شهراً) لإقرار التشريعات وتفعيل الإفصاح المالي والرقمنة، وصولاً إلى المدى الطويل (18-36 شهراً) حيث يتم تتبع الإنفاق العام، وإصدار تقارير شفافية دورية، وتحقيق تحسن ملموس في المؤشرات الدولية.

- عرض احد الزملاء موضوع ادارة الدين وملفه الفساد ، يمثل الدين العام في ليبيا إشكالية هيكلية تتجاوز كونه عبئاً مالياً، إذ يرتبط بالانقسام المؤسسي، والتوسع في الإنفاق خارج الميزانية، وضعف الحوكمة والمساءلة، مع تقديرات متضاربة تتراوح بين 284 و303 مليار دينار. وعليه، فإن المطلوب ليس مجرد تسوية رقمية شكلية، بل الانتقال إلى إدارة دين قائمة على الاستدامة والشفافية والحوكمة الرشيدة.

- تكمن جوهر الأزمة في مصدر الدين وآليات تراكمه وإدارته، حيث نشأ جزء كبير منه نتيجة إنفاق غير قانوني، وازدواج مالي، وتمويل نقدي غير مباشر، ما يجعل أي معالجة لا تستهدف هذه الجذور عرضة لإعادة إنتاج الأزمة. كما تعمقت المشكلة بفعل الانقسام المؤسسي وتعدد

مسارات الإنفاق، إلى جانب التوسع غير المنضبط في المرتبات والدعم، وغياب التدقيق والإفصاح وتحديد المسؤوليات.

- ورغم أن قانون رقم (6) لسنة 2025 يمثل محاولة لتنظيم وتسوية الدين، إلا أنه يركز على الإطفاء دون تدقيق أو توثيق كافٍ، ويعاني من فجوات في التقدير وغياب الربط بين التسوية والمساءلة، مما يستدعي مراجعته وفق معايير فنية دولية. وتترتب على الوضع الحالي مخاطر نقدية (التضخم وسعر الصرف)، ومخاطر ثقة (تراجع المصداقية وارتفاع المخاطر السيادية)، وأخرى اجتماعية وتنموية طويلة الأجل.
- وللمعالجة، يقترح إطار إصلاحي مرحلي يبدأ بإجراءات عاجلة تشمل تدقيقاً وطنياً شاملاً للدين، وتجميد الالتزامات خارج الميزانية، وتوحيد البيانات ونشرها دورياً. ثم إجراءات متوسطة كإعداد استراتيجية دين، وإنشاء وحدة متخصصة لإدارته، وإصلاح الإنفاق العام وتعزيز المساءلة، وصولاً إلى إصلاحات طويلة الأجل تقوم على توحيد المؤسسات، وتطوير سوق أدوات الدين، وتنويع الإيرادات، ورقمنة المالية العامة.
- وتستند إدارة الدين إلى مبادئ حاکمة واضحة: لا اعتراف بأي دين دون تدقيق، ولا اقتراض دون إطار قانوني موحد، ولا إنفاق دون مساءلة، ولا دين دون عائد اقتصادي حقيقي ينعكس على التنمية.
- طرح أحد الزملاء موضوع تتطلب استعادة الأموال المتأتية من جرائم الفساد مقارنة متكاملة تبدأ بإنشاء صندوق وطني يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة لإدارة هذه الأموال وتوجيهها نحو دعم حقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتعويض المتضررين، بما يعزز فرص التعاون الدولي في استردادها. كما يستلزم الأمر إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول التي تتواجد بها تلك الأموال، وفقاً للأطر الدولية ذات الصلة.
- وفي الجانب المؤسسي، تبرز أهمية إنشاء جهاز ضبطين قضائية متخصص عالي الكفاءة يعمل تحت إشراف النيابة العامة، مع إمكانية اللجوء إلى العدالة التصالحية كخيار عملي لتسريع استرداد الأموال وتقليل التكاليف. ويكتمل هذا الإطار باعتماد سياسة وطنية موحدة يقودها تنسيق فعال عبر اللجنة المختصة، بما يضمن التكامل بين الجهات المعنية ويعزز فعالية جهود مكافحة الفساد واسترداد عوائده.
- عرض أحد الزملاء موضوع الأجهزة الرقابية ومكافحتها للفساد حيث تعتمد الدولة الليبية في مكافحة الفساد أساساً على أدوات رقابية تقليدية تتمثل في مؤسسات دائمة ذات أطر قانونية واضحة، أبرزها ديوان المحاسبة المختص بالرقابة المالية وتقييم الأداء، وهيئة الرقابة الإدارية المعنية بمتابعة كفاءة الجهاز الإداري والتحقيق في الانحرافات الوظيفية، وهيئة مكافحة الفساد

التي تُعد الجهة الأكثر تخصصاً في كشف جرائم الفساد وتعزيز النزاهة، إلى جانب الدور الرقابي لمجلس النواب من خلال الاستجواب ولجان التحقيق ومتابعة تنفيذ الميزانية.

- ورغم هذا التعدد المؤسسي، تظل الفعالية محدودة بسبب التداخل في الاختصاصات وضعف التنسيق، إضافة إلى الاعتماد أحياناً على آليات رقابية مؤقتة ذات طابع سياسي مثل لجان “من أين لك هذا”، والتي تسهم في تسييس ملف مكافحة الفساد وخلق مناخ إداري قائم على الخوف وتجنب المساءلة بدلاً من تعزيز الكفاءة والمبادرة.

- تشير التقييمات الواقعية والتقارير المحلية والدولية إلى أن الفساد في ليبيا لم يعد ظاهرة هامشية، بل أصبح سمة هيكلية مرتبطة بالاقتصاد الريعي والانقسام السياسي وضعف المؤسسات، بل تحول في بعض الحالات إلى آلية لإعادة توزيع السلطة والثروة داخل الدولة.

- وتؤكد التقارير المحلية، خاصة تقارير ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، تنامي حجم التجاوزات المالية وسوء استخدام المال العام والانحرافات الإدارية، إلى جانب ما تكشفه تحقيقات النيابة العامة من قضايا اختلاس وتزوير بمبالغ كبيرة. كما تعكس المؤشرات الدولية هذا الواقع، حيث تصنف ليبيا ضمن أعلى معدلات الفساد عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2025، وهو ما يتسق مع تقارير الحوكمة العالمية، بالإضافة إلى ما ترصده تقارير فريق الخبراء الدولي من مخالفات وتجاوزات مرتبطة بالسياق المحلي والدولي.

- تشير المؤشرات الواقعية والتحليلات المحلية وكذلك التقييمات الدولية إلى أن الفساد في ليبيا لم يعد ظاهرة هامشية يمكن معالجتها بالادوات التقليدية بل أصبح سمة هيكلية مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الريعي والانقسام السياسي وضعف المؤسسات وحيث يتجاوز كونه إنحرافاً إدارياً ليشكل أحد المحددات الرئيسية لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي وتحول إلى منظومة متكاملة تدار داخل الدولة حيث أصبح الفساد في بعض الأحيان آلية لتوزيع السلطة والثروة وليس مجرد خلل في إدارتها

- التقارير المحلية تشير تقارير الأجهزة الرقابية المحلية وأولها تقرير ديوان المحاسبة الذي يعتبر مؤشر فعلي إلى تنامي الفساد والتجاوزات المالية بشكل غير مسبوق في أشكاله المتعددة بارتفاع حجم الانفاق والتجاوزات في الإجراءات التعاقدية وسوء استخدام المال العام كما يؤكد ذلك تقارير هيئة الرقابة الإدارية وما تظهره من الانحرافات الإدارية وقضايا إساءة استعمال السلطة والبيانات والنشرات الدورية التي تصدر عن ديوان المحاسبة وإلى جانب متابعة أعمال مكتب النائب العام والقضايا التي تنتشر بضبط إختلاسات بمئات الملايين إلى جانب التزوير مستندات الأحوال الشخصية

- المؤشرات الدولية مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية والذي يصنف ليبيا لسنوات متتالية في أعلى معدلات الفساد (177 من أصل 180 عام 2025) (الدرجة 13 من أصل 100) وهو الأمر الذي يتفق مع تصنيف مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي
- تقارير فريق الخبراء للسنوات منذ تكليف من قبل لجنة الجزاءات وحتى مسودة 2025 والتي تتناول المخالفات التي إرتكبتها الدول بالتعاون مع الأطراف المحلية

10.6 التوصيات

أهم التوصيات الاستراتيجية والعملية المقترحة لمواجهة الفساد في البيئة الليبية الى جانب إيجاد ميثاق وطني للتوظيف الموارد وبناء أطر وسياسات لتطبيق سياسيات اللامركزية والإدارة المحلية:

1. التوصية الأولى تدعو إلى تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود بين الجهات الرقابية لمكافحة الفساد من خلال إطار وطني متكامل يضمن وضوح الاختصاصات وتبادل المعلومات بكفاءة، وذلك عبر إنشاء آلية وطنية عليا للتنسيق من خلال تشكيل لجنة وطنية تضم جميع الأجهزة الرقابية والمالية والقضائية تتولى تنسيق الجهود ووضع السياسات العامة لمكافحة الفساد، إلى جانب تحديد الاختصاصات بشكل دقيق عبر إعداد دليل تنظيمي يوضح مهام وصلاحيات كل جهة رقابية بما يمنع التداخل والتكرار في العمل، وإنشاء قاعدة بيانات مشتركة من خلال تطوير نظام إلكتروني موحد لتبادل المعلومات بين الجهات وضمان تحديث البيانات بشكل دوري وآمن، إضافة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات عبر توقيع مذكرات تفاهم بين الجهات الرقابية والقضائية والمالية وتنظيم اجتماعات دورية وورش عمل مشتركة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر إصدار قرار رسمي أو تشريع ينظم إنشاء آلية التنسيق الوطنية ويحدد صلاحياتها، وتشكيل فرق عمل فنية من الجهات المعنية لتصميم قاعدة البيانات المشتركة، وتحديد جدول زمني واضح لتنفيذ كل مرحلة على المدى القصير والمتوسط والطويل، وتدريب الكوادر البشرية على استخدام الأنظمة الجديدة وتعزيز ثقافة العمل المشترك، وإنشاء نظام متابعة وتقييم لقياس مستوى التنسيق وفعالية تبادل المعلومات، مع تخصيص ميزانية مستقلة لضمان استدامة التنفيذ.

2. التوصية الثانية تدعو إلى تعزيز الشفافية المالية والإفصاح المؤسسي من خلال اعتماد إطار وطني ملزم للشفافية المالية والإفصاح المؤسسي يضمن نشر البيانات المالية والإيرادات العامة وأوجه الإنفاق بصورة دورية ومنتظمة وفق معايير الحوكمة الدولية، بما يعزز النزاهة والمساءلة ويحد من مخاطر الفساد وسوء إدارة المال العام، وذلك عبر تطبيق نظام "الموازنة المفتوحة" من خلال نشر مشروع الموازنة العامة واعتماداتها وتعديلات الصرف بشكل دوري عبر منصة إلكترونية موحدة، وإصدار تقارير مالية ربع سنوية وسنوية مبسطة ومفصلة توضح الإيرادات السيادية

وأوجه الإنفاق العام والمصروفات التنموية والتشغيلية وأوضاع الأموال المصادرة والمجمدة والمنهوبة، إضافة إلى إنشاء منظومة رقمية موحدة للإدارة المالية العامة تربط وزارة المالية والمصرف المركزي والأجهزة الرقابية والمؤسسات العامة بمنصة إلكترونية موحدة، مع اعتماد أنظمة رقمية للتتبع المالي تمنع التلاعب وتوفر بيانات لحظية عن الإنفاق والتحويلات المالية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية للإيرادات العامة والعقود والمشتريات الحكومية، إلى جانب إلزام المؤسسات بالإفصاح المالي عبر إصدار لائحة وطنية تلزم كافة المؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة بنشر الميزانيات السنوية وتقارير الإنفاق والعقود الكبرى والمشتريات ونتائج المراجعة والتدقيق، واعتماد معايير دولية في التقارير المالية والحوكمة والشفافية، فضلاً عن تعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المدني والباحثين ووسائل الإعلام من الوصول إلى البيانات العامة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي إصدار قانون أو لائحة وطنية لحرية تداول المعلومات والإفصاح المالي، وتعديل التشريعات المالية بما يفرض النشر الدوري للبيانات المالية، وتحديد عقوبات إدارية وقانونية على الجهات الممتنعة عن الإفصاح، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء وحدة وطنية للشفافية المالية تتولى متابعة الالتزام بالإفصاح وتوحيد نماذج التقارير ومراقبة جودة البيانات المنشورة، مع تكليف الأجهزة الرقابية بمتابعة مدى التزام المؤسسات بالنشر والشفافية، وعلى المستوى التقني تطوير بوابة إلكترونية وطنية للبيانات المالية الحكومية واعتماد التوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية وتدريب الكوادر المالية والرقابية على الأنظمة الرقمية الحديثة، إضافة إلى إعداد مؤشرات وطنية لقياس مستوى الشفافية والإفصاح وإصدار تقرير سنوي عن مستوى الالتزام المؤسسي بالشفافية المالية والاستفادة من المعايير الدولية الخاصة بالموازنة المفتوحة ومكافحة الفساد لتقييم الأداء المؤسسي.

3. التوصية الثالثة تدعو إلى تعزيز المساءلة التنفيذية وتفعيل إنفاذ قوانين مكافحة الفساد من خلال إرساء منظومة فعّالة للمساءلة التنفيذية تقوم على التطبيق الجاد للقوانين وضمان استقلال القضاء ومحاسبة المسؤولين المتورطين في قضايا الفساد دون استثناء، بما يعزز سيادة القانون ويحد من الإفلات من العقاب، وذلك عبر تعزيز استقلال القضاء والنيابات المختصة من خلال دعم استقلال السلطة القضائية مالياً وإدارياً بعيداً عن التأثيرات السياسية، وتوفير الإمكانيات الفنية والتقنية للنيابات والمحاكم المختصة بقضايا الفساد، وتسريع إجراءات التحقيق والتقاضي في الجرائم الاقتصادية والمالية، إضافة إلى إنشاء دوائر ومحاكم متخصصة في قضايا الفساد عبر استحداث دوائر قضائية متخصصة بالجرائم المالية والفساد الإداري، وتخصيص قضاة وأعضاء نيابة ذوي خبرة في الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال، واعتماد إجراءات قضائية مختصرة للقضايا ذات الطابع المالي المعقد، إلى جانب حماية المبلغين والشهود والخبراء من خلال إصدار تشريع خاص

بحماية المبلغين عن الفساد، وإنشاء آلية آمنة وسرية لتلقي البلاغات والشكاوى، وتوفير الحماية القانونية والإدارية للمبلغين والخبراء والشهود من أي إجراءات انتقامية، فضلاً عن ربط المناصب القيادية بالمساءلة ومؤشرات الأداء عبر اعتماد منظومة تقييم دوري للقيادات الإدارية والمالية وربط الاستمرار في المناصب العليا بمؤشرات النزاهة والكفاءة والالتزام المالي وإلزام كبار المسؤولين بتقديم إقرارات الذمة المالية بصورة دورية، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي تعديل التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد بما يضمن سرعة الإجراءات وفعالية العقوبات، وإصدار قانون لحماية المبلغين والشهود، ووضع نصوص قانونية تلزم القيادات الإدارية بالمساءلة الدورية والإفصاح المالي، وعلى المستوى القضائي إنشاء نيابات ومحاكم متخصصة في قضايا الفساد والجرائم الاقتصادية، وتدريب القضاة وأعضاء النيابة على الجرائم المالية الحديثة والتحقيقات المعقدة، وتطوير التعاون بين القضاء والأجهزة الرقابية ووحدات التحري المالي، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء قاعدة بيانات وطنية للقضايا المتعلقة بالفساد المالي والإداري، وتفعيل التنسيق بين الأجهزة الرقابية والجهات القضائية لتبادل المعلومات والأدلة، وتكليف الجهات الرقابية بإعداد تقارير دورية عن مدى تنفيذ توصيات المحاسبة، إضافة إلى اعتماد نظام تقييم أداء للقيادات التنفيذية على المستوى الإداري والرقابي يعتمد على النزاهة والالتزام بالقوانين وكفاءة إدارة الموارد العامة، وتفعيل إجراءات الإيقاف المؤقت والتحقيق الإداري عند وجود شبهات فساد جسيمة، ومتابعة تنفيذ الأحكام القضائية والإجراءات التأديبية بحق المتورطين.

4. التوصية الرابعة تتمثل في إنشاء منظومة وطنية ودولية متكاملة وفعالة لإدارة واسترداد الأموال والأصول المنهوبة والمصادرة والمجمدة الخاصة بالدولة الليبية والمواطنين الليبيين داخلياً وخارجياً، من خلال اعتماد إطار وطني قانوني ومؤسسي وتقني ودبلوماسي متكامل لإدارة وتتبع واستثمار الأموال المنهوبة والمصادرة والمجمدة، عبر إنشاء هيئة وطنية مستقلة وموحدة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، تتولى حصر وتتبع الأصول والأموال المنهوبة والمجمدة، وإدارة واستثمار الأصول المستردة والمصادرة، والتنسيق مع الجهات القضائية والرقابية والدولية، وإعداد تقارير دورية عن حركة الأموال والأصول، مع منحها صلاحيات التتبع والتحري والإدارة والاستثمار والتنسيق الدولي واسترداد الأموال والأصول، إلى جانب دمج إدارة الأموال المصادرة داخلياً ضمن اختصاص هذه الهيئة وتوحيد إدارة الأصول المصادرة تحت جهة مركزية مختصة تضمن التنسيق بين الجهات القضائية والمالية والرقابية، ووضع آلية قانونية لاستثمار الأموال المصادرة والمجمدة ضمن ضوابط قضائية وقانونية واضحة وإنشاء محافظ استثمارية حكومية منخفضة المخاطر، مع تعزيز الحوكمة والشفافية عبر نشر

بيانات وتقارير دورية حول حجم الأموال والأصول المصادرة والمستردة وأساليب إدارتها والعوائد المحققة منها، وإخضاع الإدارة للتدقيق المالي المستقل والرقابة الدورية. كما تشمل هذه المنظومة إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة ودقيقة ومحدثة تربط الجهات الرقابية والقضائية والمصارف والجهات المالية، وتشمل الأموال المجمدة بالخارج والأصول المصادرة والأموال المستردة والأحكام القضائية المتعلقة بها، واعتماد أنظمة رقمية متطورة للحصر والتوثيق والأرشفة والتتبع المالي والتحليل الذكي للمعاملات المشبوهة واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وFinancial Intelligence Systems، إضافة إلى إنشاء منصة إلكترونية لتسجيل وتتبع الأصول المصادرة واعتماد أنظمة رقابة رقمية تمنع التلاعب وسوء الاستخدام. وتتضمن التوصيات كذلك تعزيز التعاون الدولي والدبلوماسي عبر تفعيل الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة باسترداد الأصول، وإنشاء قنوات تعاون مع وحدات التحريات المالية الدولية والمنظمات الدولية المختصة والدول الحاضنة للأموال المجمدة، والتنسيق مع فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن 1973 لسنة 2011، والتعاقد مع مكاتب تدقيق ومراجعة دولية لمراجعة الأصول والأموال المجمدة والعوائد المالية المتحققة منها والتحقق من سلامة إدارتها، إضافة إلى التعاقد مع مكاتب محاماة دولية متخصصة في استرداد الأصول العابرة للحدود والنزاعات المالية الدولية وقضايا التجميد والتحكيم الدولي لضمان تمثيل قانوني احترافي ومستمر للدولة الليبية، مع تشكيل فرق قانونية ومالية ودبلوماسية وفنية متخصصة تضم خبراء قانون دولي ومختصين ماليين ومصرفيين وخبراء تحكيم وتفاوض دولي وممثلين عن الجهات الرقابية والقضائية والدبلوماسية، وإنشاء وحدة أو هيئة متخصصة بملف الأموال المجمدة بالخارج واعتماد آلية مركزية لتبادل المعلومات والمتابعة. كما تتضمن التوصيات حماية القيمة الاقتصادية للأصول من خلال التفاوض بشأن الإدارة أو الاستثمار الجزئي للأموال المجمدة وتقليل مخاطر تآكل القيمة بسبب التضخم أو ضعف الإدارة ودراسة أدوات استثمار منخفضة المخاطر وفق الضوابط الدولية، مع توجيه جزء من الأموال المستردة لدعم مشاريع البنية التحتية وقطاع الصحة والتعليم وبرامج التنمية المحلية ومشاريع دعم الشباب والمرأة والتنمية الاقتصادية ومنع استخدامها في المصروفات التشغيلية غير الضرورية. ويتطلب تنفيذ هذه المنظومة على المستوى التشريعي إصدار قوانين وأطر قانونية موحدة تنظم إدارة واسترداد الأصول والأموال المصادرة والمجمدة وتحدد اختصاصات الجهات المختصة وآليات الرقابة والتنسيق وآليات التصرف والاستثمار والإفصاح المالي، وعلى المستوى المؤسسي تشكيل مجالس إدارة مستقلة تضم خبراء ماليين وقانونيين وتقنيين وممثلين عن الجهات الرقابية والقضائية، وإنشاء وحدات متخصصة في التحريات المالية والتدقيق الجنائي والتتبع الرقمي والتعاون الدولي وإدارة الأصول والاستثمار،

وعلى المستوى الرقابي والتقني إخضاع الهيئة والملف لرقابة دورية مستقلة واعتماد تقارير دورية توضح قيمة الأموال المستردة والمصادرة وأوجه استخدامها وحالة الأصول المجمدة والقضايا المرتبطة بها، إضافة إلى تطوير أنظمة رقمية متكاملة لإدارة المعلومات وتتبع الأصول، وعلى مستوى بناء القدرات تدريب الكوادر الوطنية في مجالات التحقيق المالي والتدقيق الجنائي والتحليل الرقمي واسترداد الأصول والقانون الدولي والتحكيم والتفاوض المالي، والاستفادة من الخبرات الدولية وبرامج التدريب المتخصصة، مع إعداد مؤشرات أداء لقياس حجم الأموال المستردة وسرعة إجراءات الاسترداد وكفاءة إدارة الأصول ومستوى الشفافية والتعاون الدولي والتقدم القانوني والدبلوماسي، وإصدار تقارير وطنية دورية حول إدارة الأموال والأصول المستردة والمصادرة والمجمدة.

5. التوصية الخامسة تدعو إلى إصلاح الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة للحد من الفساد الإداري من خلال اعتماد برنامج وطني للإصلاح الإداري والحوكمة يهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يسهم في الحد من الرشوة والمحسوبية وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وذلك عبر مراجعة الإجراءات الإدارية المعقدة وإعادة هندستها لتقليل الوقت والتكاليف، والتحول التدريجي إلى الحكومة الإلكترونية والخدمات الرقمية، واعتماد منظومات إلكترونية لإنجاز المعاملات والتراخيص والعقود، إلى جانب تفعيل إدارات المراجعة والرقابة الداخلية داخل المؤسسات العامة، واعتماد أدلة إجراءات واضحة ومحدثة للعمل الإداري والمالي، وإجراء مراجعات دورية للمخاطر الإدارية والمالية، إضافة إلى نشر ثقافة النزاهة والحوكمة من خلال تنفيذ برامج تدريبية للموظفين حول النزاهة الوظيفية، ومكافحة الفساد، وأخلاقيات الوظيفة العامة، ومبادئ الحوكمة والشفافية، وإدراج معايير السلوك الوظيفي ضمن تقييم الأداء السنوي، مع التوسع في استخدام الخدمات الإلكترونية، والدفع الإلكتروني، والمنصات الرقمية لتقديم الطلبات والشكاوى، وإنشاء مراكز خدمات موحدة تعتمد الأنظمة الآلية لتقليل الاحتكاك المباشر بين الموظف والمواطن، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي والتنظيمي إصدار لوائح لتنظيم التحول الرقمي والخدمات الإلكترونية، واعتماد مدونات سلوك وظيفي ملزمة لكافة موظفي القطاع العام، ووضع ضوابط صارمة للحد من إساءة استخدام السلطة والمحسوبية، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء وحدات حوكمة وتطوير إداري داخل المؤسسات، وتفعيل وحدات التفتيش والمراجعة الداخلية، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح لمنع تداخل الاختصاصات، وعلى المستوى التقني تطوير بنية تحتية رقمية مؤمنة للمعاملات الحكومية، وربط المؤسسات الحكومية بمنظومات إلكترونية موحدة، واعتماد الأرشفة الإلكترونية والتوقيع الرقمي، وعلى مستوى التدريب والتوعية تنفيذ خطط تدريب

سنوية للموظفين في مجالات الإدارة الحديثة، والحوكمة، ومكافحة الفساد، والتحول الرقمي، وإطلاق حملات توعية لتعزيز ثقافة الخدمة العامة والنزاهة، إضافة إلى قياس مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، وإعداد مؤشرات أداء خاصة بسرعة الإجراءات والشفافية، وإجراء تقييم دوري لمستوى الالتزام الإداري ومكافحة الفساد داخل المؤسسات.

6. التوصية السادسة تتمثل في تطوير وتحديث المنظومة التشريعية لتعزيز مكافحة الفساد والحوكمة من خلال إطلاق برنامج وطني شامل لتحديث وتوحيد التشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد والإدارة المالية والحوكمة، بما يضمن توافقها مع الاتفاقيات والمعايير الدولية ويعزز فعالية تطبيقها ويحد من الثغرات القانونية والتدخل التشريعي، وذلك عبر مراجعة القوانين المنظمة لمكافحة الفساد، والجرائم الاقتصادية والمالية، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشتريات والعقود العامة، والإفصاح والشفافية المالية، مع مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات العلاقة، وتطوير نصوص قانونية واضحة لمعالجة تضارب المصالح، والإثراء غير المشروع، واستغلال النفوذ، وإساءة استخدام السلطة، والتلاعب بالعقود والمشتريات العامة، وتعزيز النصوص المتعلقة باسترداد الأموال والأصول المنهوبة، إلى جانب توحيد الأطر القانونية الناعمة لعمل الأجهزة الرقابية والمؤسسات المالية، وإعداد أدلة تنظيمية وإجرائية موحدة لتطبيق القوانين، وتقليل التضارب والازدواجية بين الاختصاصات القانونية والإدارية، مع تبسيط النصوص القانونية وصياغتها بصورة واضحة، وإصدار لوائح تنفيذية تفصيلية ومحدثة، وتطوير أدلة إرشادية لتفسير وتطبيق التشريعات. كما تشمل هذه التوصية تعديل قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف بما يواكب التطورات الحديثة في القطاع المصرفي، ويعزز كفاءة الأداء المالي، ويدعم التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية، ويرسخ مبادئ الشفافية المالية ومكافحة الفساد، من خلال تعزيز متطلبات الإفصاح والحوكمة الرشيدة، وتفعيل الرقابة الداخلية والخارجية، بما يسهم في تحقيق الاستقرار المالي وحماية أموال المودعين وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى تعديل قانون رقم (10) لسنة 2010 بشأن الجمارك بما يواكب التطورات الحديثة في التجارة الدولية، ويسهم في تسهيل الإجراءات الجمركية وتعزيز الرقابة ومكافحة التهريب، مع تشديد الرقابة على المنافذ الجمركية والحدودية، وإدخال أنظمة الفحص الذكي والكاميرات المتطورة، وتطبيق نظام «الممر الواحد» للتجارة، بما يدعم التحول الرقمي ويحسن كفاءة الأداء الجمركي ويعزز بيئة الاستثمار والتجارة. ويتطلب تنفيذ ذلك على المستوى التشريعي تشكيل لجنة وطنية عليا للإصلاح التشريعي تضم خبراء قانونيين وممثلين عن الأجهزة الرقابية والقضائية ومختصين بالشؤون المالية والاقتصادية، وإعداد خطة زمنية لمراجعة وتحديث التشريعات ذات الأولوية واعتماد آلية مراجعة دورية للقوانين لضمان مواكبتها للتطورات، وعلى المستوى

المؤسسي تعزيز التنسيق بين السلطة التشريعية والجهات القضائية والرقابية، وإنشاء وحدات قانونية متخصصة داخل المؤسسات العامة لمتابعة الامتثال القانوني، وتكليف الجهات الرقابية بمتابعة مدى الالتزام بالتشريعات الحديثة، وعلى المستوى الفني والتقني إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية وطنية للتشريعات واللوائح وتسهيل الوصول إلى القوانين والقرارات التنظيمية إلكترونياً واعتماد أنظمة رقمية لمتابعة تنفيذ التشريعات والإجراءات، وعلى مستوى التدريب وبناء القدرات تنفيذ برامج تدريب للقضاة وأعضاء النيابة والأجهزة الرقابية حول التشريعات الحديثة ورفع الوعي القانوني لدى الموظفين العموميين وإعداد أدلة تطبيق مبسطة للجهات التنفيذية، إضافة إلى إصدار تقارير دورية حول مستوى تنفيذ القوانين ومدى فعاليتها وقياس مدى توافق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية وتقييم أثر الإصلاحات القانونية على تعزيز النزاهة والحوكمة.

7. التوصية السابعة تدعو إلى تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد من خلال إطلاق استراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز ثقافة النزاهة والشفافية والوعي بمخاطر الفساد، تستهدف المؤسسات التعليمية والإعلامية والمجتمع المدني، بما يسهم في بناء ثقافة مجتمعية رافضة للفساد وداعمة للمساءلة وسيادة القانون، وذلك عبر تضمين مفاهيم النزاهة، والمواطنة، والشفافية، وحماية المال العام، ومكافحة الفساد ضمن المناهج الدراسية والأنشطة التعليمية، وإعداد برامج توعوية للطلاب والمعلمين حول أخلاقيات الوظيفة العامة والمسؤولية المجتمعية، إلى جانب تنفيذ حملات إعلامية مستمرة عبر التلفزيون والإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي والندوات والورش والمؤتمرات لنشر رسائل توعوية تبين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، مع تمكين منظمات المجتمع المدني من تنفيذ برامج توعية ومراقبة مجتمعية، وتعزيز الشراكة بين المؤسسات العامة والمنظمات المدنية في مجال مكافحة الفساد، ودعم المبادرات الشبابية والنسائية المتعلقة بالنزاهة والحوكمة، إضافة إلى توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن قضايا الفساد، ونشر الوعي بحقوق المبلغين وآليات حمايتهم، وتعزيز الثقة في الجهات المختصة باستقبال البلاغات والتحقيق فيها، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التعليمي التنسيق مع الجهات التعليمية لإدماج مفاهيم النزاهة في المناهج، وتنظيم مسابقات وبرامج مدرسية وجامعية حول مكافحة الفساد، وتدريب المعلمين وأعضاء هيئة التدريس على نشر ثقافة النزاهة، وعلى المستوى الإعلامي إعداد خطة إعلامية وطنية للتوعية بمخاطر الفساد، وإنتاج مواد إعلامية وتوعوية مبسطة ومستمرة، وتشجيع الإعلام الاستقصائي المسؤول في قضايا الشفافية والنزاهة، وعلى مستوى المجتمع المدني دعم برامج التوعية المجتمعية التي تنفذها المنظمات المحلية، وإشراك المجتمع المدني في تقييم الخدمات العامة ومراقبة الأداء، وتنظيم شراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية، وعلى المستوى التشريعي والمؤسسي إصدار تشريعات لحماية المبلغين عن الفساد، وإنشاء منصات

إلكترونية وخطوط ساخنة للإبلاغ عن المخالفات، وتكليف الجهات المختصة بمتابعة البلاغات وضمان سريتها، إضافة إلى قياس مستوى الوعي المجتمعي بشكل دوري من خلال استطلاعات ودراسات، وتقييم أثر الحملات التوعوية والبرامج التعليمية.

8. التوصية الثامنة تدعو إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية وحمايتها من التدخلات السياسية من خلال إرساء منظومة مؤسسية وقانونية تكفل الاستقلال المالي والإداري والفني للأجهزة الرقابية والقضائية، وتمنع التدخلات السياسية أو تضارب المصالح، بما يضمن ممارسة مهام الرقابة والمساءلة بكفاءة وحياد وشفافية، وذلك عبر تخصيص ميزانيات مستقلة للأجهزة الرقابية والقضائية، ومنح هذه الجهات صلاحيات إدارية وتنظيمية مستقلة، ومنع أي تدخل تنفيذي في أعمال التحقيق أو الرقابة، إلى جانب وضع معايير واضحة للكفاءة والنزاهة والخبرة في تعيين القيادات، واعتماد لجان مستقلة للتقييم والترشيح، وتحديد مدد زمنية للمناصب القيادية لمنع الاحتكار الوظيفي، مع إصدار تشريعات صارمة تنظم تضارب المصالح والإفصاح المالي، وإلزام كبار المسؤولين بإقرارات الذمة المالية، ومنع الجمع بين المناصب الرقابية والتنفيذية أو المصالح التجارية، إضافة إلى تفعيل دور اللجان البرلمانية المختصة بالرقابة المالية والإدارية، وإلزام الجهات العامة بتقديم تقارير دورية للسلطة التشريعية، وتمكين البرلمان من متابعة تنفيذ توصيات الأجهزة الرقابية، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي إصدار قوانين تضمن استقلال الأجهزة الرقابية والقضائية، ووضع نصوص قانونية تجرم التدخل في أعمال الرقابة أو القضاء، واعتماد تشريعات خاصة بتضارب المصالح والإفصاح المالي، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء لجان مستقلة لاختيار القيادات العليا، وتعزيز التنسيق بين البرلمان والأجهزة الرقابية، وتفعيل وحدات الامتثال والحوكمة داخل المؤسسات العامة، وعلى المستوى الرقابي إخضاع التعيينات العليا لمعايير النزاهة والشفافية، ومتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية والقضائية، وإعداد تقارير دورية حول مستوى استقلالية المؤسسات، وعلى مستوى بناء القدرات تدريب القيادات والكوادر على مبادئ الحوكمة والاستقلال المؤسسي، ونشر ثقافة الحياد المهني والنزاهة الوظيفية، إضافة إلى تقييم مدى الالتزام بمبادئ الاستقلالية والشفافية، وقياس أثر الإصلاحات على كفاءة الأجهزة الرقابية والقضائية، وإصدار تقارير سنوية عن مؤشرات النزاهة والاستقلال المؤسسي.

9. التوصية التاسعة تدعو إلى التحول الرقمي وتعزيز الرقابة الذكية لمكافحة الفساد من خلال تبني استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في الإدارة والرقابة المالية والإدارية تعتمد على الأنظمة الذكية وتقنيات تحليل البيانات والتتبع المالي، بما يعزز الشفافية ويحد من فرص التلاعب والفساد، وذلك عبر رقمنة الخدمات الحكومية والإجراءات الإدارية، وتقليل المعاملات الورقية والاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، وربط المؤسسات الحكومية بمنصات إلكترونية موحدة، إلى جانب اعتماد

أنظمة حديثة لتتبع حركة الأموال والتحويلات المالية، وتطوير قواعد بيانات مركزية للمعاملات المالية الحكومية، وربط الجهات الرقابية والمالية بمنظومة معلومات موحدة، إضافة إلى إنشاء منصة إلكترونية موحدة للمشتريات والعطاءات العامة، واعتماد أنظمة إلكترونية لتقييم العقود والمنافسات، وتوثيق جميع مراحل التعاقد إلكترونياً، مع توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات المالية واكتشاف الأنماط المشبوهة، واستخدام أدوات تحليل المخاطر والإنذار المبكر، وتطوير نظم تدقيق إلكتروني ذكية، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي والتنظيمي إصدار تشريعات تنظم التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية، واعتماد معايير الأمن السيبراني وحماية البيانات، وتنظيم استخدام التوقيع الإلكتروني والأرشفة الرقمية، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء وحدات للتحول الرقمي داخل المؤسسات، وتعزيز التنسيق التقني بين الجهات الرقابية والمالية، وتكليف فرق فنية متخصصة بإدارة الأنظمة الرقمية، وعلى المستوى التقني تطوير بنية تحتية رقمية مؤمنة وفعالة، وإنشاء قواعد بيانات مركزية متكاملة، واعتماد أنظمة متقدمة للتحليل المالي والتدقيق الإلكتروني، وعلى مستوى بناء القدرات تدريب الكوادر على التحول الرقمي، وتحليل البيانات، والأمن السيبراني، وتقنيات الرقابة الإلكترونية، والاستعانة بخبرات دولية في الرقابة الرقمية، إضافة إلى قياس مستوى التحول الرقمي بالمؤسسات العامة، وتقييم فعالية الأنظمة الإلكترونية في الحد من الفساد، وإعداد تقارير دورية عن كفاءة الرقابة الرقمية

10. التوصية العاشرة عشر تدعو إلى إصلاح الهيكل المؤسسي لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المتكاملة من خلال تنفيذ إصلاح هيكلي شامل لمنظومة مكافحة الفساد في ليبيا يقوم على توحيد المعلومات والاختصاصات، وتعزيز الحوكمة والمساءلة، وتطوير الأجهزة الرقابية والقضائية والتقنية، بما يضمن بناء منظومة فعالة ومتكاملة قائمة على الشفافية والكفاءة والاستقلالية، وذلك عبر تعزيز الحوكمة وتوحيد المعلومات من خلال إنشاء نظام وطني موحد للمعلومات المالية (IFMIS)، وتوحيد قواعد البيانات المالية والرقابية، وتعزيز الإفصاح المالي والتقارير الموحدة، إلى جانب تفعيل المساءلة عبر ربط التقارير الرقابية بإجراءات تنفيذية وقضائية ملزمة، وإنشاء دوائر قضائية متخصصة في قضايا الفساد، وتعزيز المتابعة الدورية لتنفيذ التوصيات الرقابية، ومعالجة الانقسام المؤسسي من خلال توحيد المؤسسات والهيكل المالية، وتحديد الاختصاصات بوضوح، وتعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى إصلاح الحوافز الاقتصادية عبر إعادة هيكلة الدعم ليصبح موجهاً للفئات المستحقة، ودمج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً، وتقليل التلوثات الاقتصادية والامتيازات غير العادلة، مع تعزيز استقلالية وكفاءة الأجهزة الرقابية من خلال ضمان الاستقلال المالي والإداري، وتطوير الموارد البشرية والتقنية، واستخدام الرقابة الرقمية والأنظمة الذكية، وتعزيز الشفافية

المالية عبر إلزام المؤسسات بنشر تقارير دورية موحدة، وتطبيق مبدأ الإفصاح المفتوح، وتطوير مؤشرات وطنية للشفافية والنزاهة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي تحديث القوانين المنظمة للأجهزة الرقابية والمالية، وإصدار تشريعات تدعم الحوكمة والإفصاح والمساءلة، وتنظيم تبادل البيانات بين المؤسسات، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء مجلس وطني لتنسيق مكافحة الفساد، وتطوير وحدات الحوكمة والامتثال داخل المؤسسات، واعتماد هياكل تنظيمية واضحة ومتكاملة، وعلى المستوى التقني تطبيق نظم معلومات مالية وإدارية متكاملة، ورقمنة الإجراءات الرقابية والمالية، واستخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، وعلى مستوى بناء القدرات تدريب الكوادر الرقابية والقضائية والمالية، وتطوير برامج متخصصة في الحوكمة والتدقيق والتحقيق المالي، والاستفادة من الخبرات الدولية، إضافة إلى إعداد تقارير دورية عن مؤشرات الفساد والحوكمة، وقياس كفاءة الأجهزة الرقابية والتنفيذية، وتقييم أثر الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية لضمان فعالية واستدامة منظومة مكافحة الفساد والحوكمة المتكاملة في ليبيا.

11. التوصية الحادية عشر تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد واسترداد الأصول من خلال تطوير استراتيجية وطنية متكاملة لتفعيل البعد الدولي لمكافحة الفساد، بما يضمن الاستفادة الفعلية من الاتفاقيات الدولية وتعزيز التعاون القضائي والدبلوماسي والمالي مع الشركاء الدوليين لدعم جهود استرداد الأصول وملاحقة الجرائم العابرة للحدود، وذلك عبر إعداد استراتيجية وطنية للالتزامات الدولية تقوم على مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، وتحديد أولويات التعاون الدولي واسترداد الأصول، وربط الالتزامات الدولية بخطط الإصلاح المحلية، إلى جانب إنشاء وحدة وطنية متخصصة بالتعاون القضائي الدولي واسترداد الأصول وتبادل المعلومات المالية وتعزيز التنسيق مع الجهات الدولية النظيرة، مع تعزيز التعاون القضائي والدبلوماسي من خلال تفعيل الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وتطوير قنوات التواصل مع الأمم المتحدة والإنتربول ووحدات التحريات المالية الدولية، وتعزيز الحضور الليبي في المؤتمرات والمحافل الدولية، إضافة إلى بناء القدرات الوطنية عبر تدريب الكوادر في مجالات القانون الدولي والتحكيم والتحقيقات المالية الدولية واسترداد الأصول وإنشاء فرق تفاوض متخصصة، والاستعانة بالخبرات الدولية من خلال التعاقد مع خبراء ومكاتب قانونية دولية والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة ودعم الملفات المعقدة بخبرات فنية متخصصة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي تحديث القوانين بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية وتنظيم تبادل المعلومات والتعاون القضائي الدولي، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء وحدات اتصال دولية داخل الجهات المختصة وتفعيل التنسيق بين المؤسسات الليبية المعنية،

وعلى المستوى الدولي توقيع اتفاقيات تعاون جديدة وتفعيل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والمشاركة في المبادرات الدولية لمكافحة الفساد، إضافة إلى قياس مستوى تنفيذ الالتزامات الدولية ومتابعة نتائج التعاون الدولي واسترداد الأصول وإصدار تقارير دورية عن التقدم المحقق بما يعزز كفاءة التعاون الدولي وفعالية استرداد الأصول ودعم جهود مكافحة الفساد العابرة للحدود.

12. التوصية الثانية عشر تدعو إلى معالجة الآثار الاقتصادية للفساد وتعزيز الاستقرار المالي والاستثماري من خلال اعتماد برنامج إصلاح اقتصادي ومالي متكامل يهدف إلى الحد من آثار الفساد على الاقتصاد الوطني، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام، ودعم الاستقرار النقدي والمالي، وذلك عبر تحسين مناخ الاستثمار من خلال تعزيز الشفافية واستقرار السياسات الاقتصادية، وتبسيط الإجراءات الاستثمارية، وحماية المستثمرين وتعزيز سيادة القانون، إلى جانب تنفيذ إصلاحات نقدية ومالية لمعالجة تشوهات سعر الصرف، وتعزيز الرقابة على التحويلات المالية، وتطوير السياسات النقدية والمالية، إضافة إلى دمج الاقتصاد غير الرسمي عبر تقديم حوافز ضريبية وتنظيمية للاندماج الرسمي، وتبسيط إجراءات التجيل والترخيص، وتعزيز الشمول المالي، مع تطوير إدارة المالية العامة من خلال اعتماد نظم حديثة لإدارة الإنفاق والإيرادات، وربط الإنفاق بالأولويات التنموية، وتعزيز الرقابة على المشروعات العامة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى الاقتصادي والمالي إعداد خطة إصلاح اقتصادي تدريجية، وتطوير السياسات الضريبية والجمركية، وتعزيز الرقابة على الإنفاق العام، وعلى المستوى المؤسسي تعزيز التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والرقابية، وتطوير وحدات التخطيط المالي والاستثماري، وعلى المستوى الرقابي والتقني تطبيق أنظمة رقمية لإدارة المالية العامة، واستخدام أدوات تحليل البيانات لكشف الهدر والفساد، إضافة إلى قياس أثر الفساد على المؤشرات الاقتصادية، ومتابعة مستوى كفاءة الإنفاق والاستثمار، وإصدار تقارير دورية عن الإصلاحات الاقتصادية بما يعزز الاستقرار المالي ويرفع كفاءة الاقتصاد الوطني ويحد من الآثار السلبية للفساد على التنمية والاستثمار.

13. التوصية الثالثة عشر تدعو إلى إصلاح منظومة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية من خلال اعتماد استراتيجية وطنية شاملة لإدارة الدين العام تقوم على الحوكمة والشفافية وتوحيد البيانات والمؤسسات المالية وربط الاقتراض بالأولويات التنموية والاستدامة الاقتصادية، وذلك عبر تنفيذ إجراءات عاجلة خلال الفترة (0 - 12 شهر) تشمل إجراء تدقيق شامل للدين العام من خلال مراجعة مصادر الدين ومدى مشروعيته وتحديد الالتزامات القانونية والمالية القائمة، ووقف التوسع غير المنضبط في الدين عبر منع أي التزامات جديدة خارج إطار الميزانية الموحدة وتعزيز الرقابة المسبقة على الإنفاق العام، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة عبر توحيد بيانات الدين

بين وزارة المالية والمصرف المركزي والأجهزة الرقابية، وتعزيز الشفافية من خلال إصدار تقارير دورية حول حجم الدين وتطوره ونشر مؤشرات الاستدامة المالية، إضافة إلى تنفيذ إجراءات متوسطة المدى خلال الفترة (1 - 3 سنوات) تشمل إعداد استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين (MTDS) تربط الدين بالنمو الاقتصادي والتنمية وتضع سقفاً واضحة للاستدانة، وإنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام (DMO) تعمل وفق أسس مهنية وفنية وتطور قدرات التحليل وإدارة المخاطر، وإصلاح منظومة الإنفاق العام عبر ربط الإنفاق بالأولويات التنموية وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز المساءلة المالية من خلال تفعيل التدقيق المستقل وإلزام الجهات بتقارير دورية، إلى جانب تنفيذ إصلاحات هيكلية طويلة المدى خلال الفترة (3 - 5 سنوات) تشمل توحيد المؤسسات المالية وإنهاء الازدواج المالي والمؤسسي وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وتطوير سوق أدوات الدين عبر تنظيم إصدار السندات والصكوك وإنشاء سوق مالية أكثر كفاءة وشفافية، وتنويع الإيرادات العامة من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية والدين ودعم القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، والرقمنة الكاملة للمالية العامة عبر تطبيق نظم رقمية متكاملة لإدارة الدين والإنفاق وتطوير قواعد بيانات وتحليلات مالية حديثة، ولتنفيذ ذلك يتطلب الأمر على المستوى التشريعي إصدار قانون موحد لإدارة الدين العام وتنظيم ضوابط الاقتراض والإنفاق العام، وعلى المستوى المؤسسي إنشاء وحدة مهنية مستقلة لإدارة الدين وتعزيز التنسيق بين الجهات المالية والرقابية، وعلى المستوى الرقابي والتقني تطبيق نظم رقمية لإدارة الدين والمالية العامة واعتماد تقارير شفافة ودورية، وعلى مستوى بناء القدرات تدريب الكوادر في مجالات إدارة الدين والتحليل المالي وإدارة المخاطر والاستدامة المالية، إضافة إلى قياس مؤشرات الاستدامة المالية وتقييم أثر الدين على الاقتصاد الوطني وإجراء مراجعة دورية لاستراتيجية إدارة الدين، وتنظيم مؤتمرات دورية للإفصاح عن الأداء المالي للدولة، وإنشاء آلية لتلقي البلاغات والملاحظات المتعلقة بالإنفاق العام والفساد المالي بما يعزز الشفافية والاستدامة المالية وكفاءة إدارة الدين العام في ليبيا.

14. التوصية الرابعة عشر تدعو إلى إعداد وتطوير فرق وطنية متخصصة ومتعددة القطاعات لإجراء التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وفق منهجية علمية متوافقة مع معايير FATF وMENAFATF، بما يعزز الجاهزية المؤسسية للدولة الليبية ويرفع كفاءة النظام المالي والرقابي والأمني، وذلك من خلال تشكيل فرق وطنية متخصصة تضم مصرف ليبيا المركزي ووحدة المعلومات المالية الليبية والأجهزة الرقابية والجهات الأمنية والنيابة العامة والقضاء والجهات الجمركية والضريبية ووزارة العدل ووزارة الداخلية، تتولى إعداد تقييم وطني شامل للمخاطر عبر تحديد القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر وتحليل مصادر غسل الأموال

وتمويل الإرهاب وتقييم مستوى فعالية المؤسسات القائمة وإعداد خرائط وطنية للمخاطر، إلى جانب إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة تربط الجهات المختصة بمنظومة إلكترونية مشتركة وتطوير نظم تحليل مالي واستخباري وتحديث البيانات بصورة دورية وأمنة، مع العمل على بناء القدرات الوطنية من خلال تدريب الفرق الوطنية على منهجية التقييم الوطني للمخاطر والتحليل المالي والتحقيقات المالية المعقدة وتتبع الأصول والأموال المشبوهة، وتعزيز التعاون الدولي عبر الاستفادة من الدعم الفني الدولي والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة والاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة في إعداد التقييم الوطني، ويتم تنفيذ ذلك على المستوى التشريعي من خلال إصدار قرار أو تشريع ينظم تشكيل الفرق الوطنية وتنظيم تبادل المعلومات بين الجهات المعنية واعتماد إطار قانوني للتقييم الوطني للمخاطر، وعلى المستوى المؤسسي عبر إنشاء لجنة وطنية عليا للإشراف على التقييم الوطني وتحديد اختصاصات واضحة لكل جهة مشاركة واعتماد آلية تنسيق دائمة بين المؤسسات، وعلى المستوى التقني من خلال تطوير منصة وطنية موحدة للمعلومات والتحليل المالي واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات ورقمنة إجراءات جمع وتحليل المعلومات، وعلى مستوى بناء القدرات عبر تنفيذ برامج تدريب وطنية متخصصة وإعداد كوادر وطنية معتمدة في مجال التقييم الوطني للمخاطر وتنظيم ورش عمل ومحاكاة للتقييمات الدولية، إضافة إلى إعداد تقارير دورية حول مستوى التقدم وقياس جاهزية الدولة للتقييم الدولي وتحديث التقييم الوطني بصورة دورية وفق المتغيرات بما يضمن تعزيز كفاءة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع مستوى الامتثال للمعايير الدولية.

11.6 الاسس المنطقية التي افضت لهذه التوصيات

1. التوصية الأولى تدعو إلى تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود بين الجهات الرقابية، انطلاقاً من أن تعدد الجهات الرقابية والانقسام المؤسسي يؤديان إلى تضارب الاختصاصات وضعف تبادل المعلومات وازدواجية الإجراءات، مما يحد من فعالية مكافحة الفساد ويتسبب في هدر الموارد وضعف الاستجابة للجرائم المالية، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن مكافحة الفساد تتطلب عملاً تكاملياً قائماً على التنسيق وتوحيد المعلومات والاختصاصات وليس عملاً منفرداً لكل جهة، كما أن وجود إطار وطني موحد يساهم في سد الفجوات الرقابية وتسريع اتخاذ القرار، بما يؤدي إلى رفع كفاءة التنسيق بين المؤسسات الرقابية والقضائية والمالية، وتقليل تضارب الاختصاصات والازدواجية، وتحسين سرعة تبادل المعلومات والتحقيقات، وتعزيز فعالية كشف الفساد والاستجابة له، إضافة إلى رفع مستوى الثقة في المؤسسات الرقابية.
2. التوصية الثانية تدعو إلى تعزيز الشفافية المالية والإفصاح المؤسسي انطلاقاً من أن غياب الإفصاح المالي الدوري وضعف نشر البيانات المتعلقة بالإيرادات والإنفاق يخلق بيئة مناسبة

للفساد وسوء استخدام المال العام ويضعف الرقابة المجتمعية والمؤسسية، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن الشفافية المالية تعد من أهم أدوات الحوكمة الرشيدة، وتساعد في تمكين الرقابة والمساءلة وكشف الانحرافات المالية مبكراً، كما تعزز ثقة المواطنين والمستثمرين في الإدارة العامة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الإفصاح المالي والحوكمة، وتحسين كفاءة إدارة المال العام، وتقليل فرص التلاعب والفساد المالي، وتعزيز الرقابة المجتمعية والإعلامية، وتحسين الثقة في المؤسسات المالية والاقتصادية.

3. التوصية الثالثة تدعو إلى تعزيز المساءلة التنفيذية وتفعيل إنفاذ قوانين مكافحة الفساد انطلاقاً من أن وجود قوانين دون تطبيق فعال يؤدي إلى الإفلات من العقاب ويضعف هيبة الدولة، كما يشجع على استمرار الفساد الإداري والمالي، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن نجاح أي منظومة لمكافحة الفساد يعتمد على فعالية المساءلة القضائية والتنفيذية، وعلى وجود قضاء مستقل وآليات واضحة لمحاسبة المتورطين دون استثناء، بما يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون، والحد من الإفلات من العقاب، ورفع كفاءة التحقيق والمحاكمة في قضايا الفساد، وزيادة الردع القانوني للمخالفات المالية والإدارية، وتعزيز ثقة المواطنين في القضاء والأجهزة الرقابية.

4. التوصية الرابعة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية فعّالة لإدارة واسترداد الأموال المنهوبة والمصادرة انطلاقاً من أن غياب جهة موحدة وآليات واضحة لإدارة الأموال المنهوبة والمصادرة يؤدي إلى ضياع جزء من الأصول أو تجميدها دون استثمار أو سوء استخدامها، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن استرداد الأموال المنهوبة وإدارتها بشكل مهني يمثل مورداً اقتصادياً مهماً للدولة، ويسهم في دعم التنمية وتعزيز الثقة في جهود مكافحة الفساد، بما يؤدي إلى رفع كفاءة تتبع واسترداد الأصول، وتحسين إدارة الأموال المصادرة والمستردة، وتقليل مخاطر الهدر والفساد المرتبط بالأصول المجمدة، وتعزيز الشفافية في استخدام الأموال المستردة، وتوجيه الأصول لدعم الاقتصاد والتنمية.

5. التوصية الخامسة تدعو إلى إصلاح الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة للحد من الفساد الإداري انطلاقاً من أن تعقيد الإجراءات وضعف الرقابة الداخلية والاعتماد على المعاملات التقليدية يزيد من فرص الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن تطوير الإدارة العامة والتحول الرقمي يحد من التدخل البشري المباشر ويقلل فرص الفساد، كما يرفع كفاءة الخدمات العامة، بما يؤدي إلى تبسيط الإجراءات الحكومية، وتقليل الرشوة والمحسوبية، وتحسين جودة الخدمات العامة، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز ثقة المواطن بالإدارة العامة.

6. التوصية السادسة تدعو إلى تطوير وتحديث المنظومة التشريعية لتعزيز مكافحة الفساد والحوكمة انطلاقاً من أن وجود قوانين قديمة أو متضاربة أو غير واضحة يضعف فعالية مكافحة الفساد ويؤدي إلى صعوبة التطبيق وتضارب التفسيرات القانونية، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن تحديث التشريعات ومواءمتها مع المعايير الدولية يوفر إطاراً قانونياً أكثر كفاءة ووضوحاً لمعالجة الجرائم المالية والإدارية الحديثة، بما يؤدي إلى سد الثغرات القانونية المرتبطة بالفساد، وتحسين فعالية تطبيق القوانين، وتعزيز التوافق مع الاتفاقيات الدولية، وتقليل تضارب الاختصاصات القانونية، ورفع كفاءة البيئة التشريعية والرقابية.

7. التوصية السابعة تدعو إلى تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد انطلاقاً من أن ضعف الوعي المجتمعي بخطورة الفساد يؤدي إلى تقبله اجتماعياً ويضعف المشاركة المجتمعية في مكافحته، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن مكافحة الفساد ليست مسؤولية المؤسسات فقط، بل تتطلب بناء ثقافة مجتمعية داعمة للنزاهة والشفافية والمساءلة، بما يؤدي إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، وتعزيز ثقافة النزاهة وحماية المال العام، وزيادة التفاعل المجتمعي مع جهود مكافحة الفساد، وتشجيع الإبلاغ عن المخالفات، ودعم الاستقرار المؤسسي والاجتماعي.

8. التوصية الثامنة تدعو إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية انطلاقاً من أن التدخلات السياسية وتضارب المصالح يضعفان حياد الأجهزة الرقابية والقضائية ويؤثران على فعالية المساءلة، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية شرط أساسي لضمان النزاهة والحياد وتطبيق القانون بعدالة، بما يؤدي إلى تعزيز استقلالية القرار الرقابي والقضائي، وتقليل التدخلات السياسية، ورفع كفاءة الرقابة والمحاسبة، وتعزيز الثقة في مؤسسات العدالة، وتحسين مستوى النزاهة المؤسسية.

9. التوصية التاسعة تدعو إلى التحول الرقمي وتعزيز الرقابة الذكية لمكافحة الفساد انطلاقاً من أن الاعتماد على الإجراءات التقليدية يسهّل التلاعب وإخفاء البيانات ويضعف الرقابة الفورية، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن الرقمنة والأنظمة الذكية ترفع مستوى الشفافية وتسمح بالكشف المبكر عن المخاطر والأنماط المشبوهة، بما يؤدي إلى تقليل فرص التلاعب والفساد، ورفع كفاءة الرقابة المالية والإدارية، وتحسين سرعة ودقة تبادل المعلومات، وتعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية، وتطوير قدرات التحليل والكشف المبكر عن المخاطر.

10. التوصية العاشرة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية متكاملة لإدارة واسترداد الأموال والأصول المنهوبة انطلاقاً من أن ملف الأصول المنهوبة يتطلب تنسيقاً قانونياً ومالياً وتقنياً ودبلوماسياً معقداً لا يمكن إدارته بآليات تقليدية أو متفرقة، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار

أن وجود منظومة وطنية متخصصة وموحدة يعزز فعالية التتبع والاسترداد ويحسن إدارة الأصول واستثمارها، بما يؤدي إلى زيادة فرص استرداد الأموال بالخارج، وتحسين التنسيق الدولي والقانوني، ورفع كفاءة إدارة الأصول المستردة، وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية، ودعم الاقتصاد الوطني بموارد إضافية.

11. التوصية الحادية عشرة تدعو إلى تطوير منظومة فعّالة وشفافة لإدارة الأموال المصادرة داخلياً انطلاقاً من أن ترك الأموال المصادرة دون إدارة فعّالة يؤدي إلى تجميد موارد اقتصادية مهمة وخسارة قيمتها بمرور الوقت، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن الإدارة الاحترافية للأموال المصادرة تضمن الحفاظ على قيمتها وتحويلها إلى مورد داعم للاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى رفع كفاءة إدارة الأصول المصادرة، وتحقيق عوائد اقتصادية من الأموال المجمدة، وتعزيز الشفافية والرقابة، وتقليل مخاطر سوء الاستخدام والهدر، ودعم الاستقرار المالي والاقتصادي.

12. التوصية الثانية عشرة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية ودولية متخصصة لإدارة واسترداد الأموال الليبية المجمدة بالخارج انطلاقاً من أن تعقيدات القانون الدولي وضعف التمثيل القانوني والدبلوماسي يؤخران استرداد الأموال المجمدة ويعرضانها لمخاطر التآكل، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن استرداد الأصول بالخارج يتطلب عملاً مؤسسياً متخصصاً يجمع بين القانون الدولي والتحكيم والدبلوماسية والتتبع المالي، بما يؤدي إلى رفع كفاءة إدارة ملف الأموال المجمدة، وتعزيز فرص الاسترداد القانوني والدبلوماسي، وتقليل مخاطر ضياع الأصول أو انخفاض قيمتها، وتحسين التنسيق الدولي، وتعزيز حماية الحقوق المالية للدولة الليبية.

13. التوصية الثالثة عشرة تدعو إلى إصلاح الهيكل المؤسسي لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المتكاملة انطلاقاً من أن الإشكالية الأساسية في ليبيا ليست فقط وجود فساد، بل تعدد وتشتت المؤسسات وضعف تكاملها، وبالتالي فإن المشكلة هيكلية ونظامية وليست إجرائية فقط ولا يمكن معالجتها إلا بإصلاح بنيوي شامل، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية بسبب تضارب الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية، وضعف تبادل المعلومات، وازدواجية التقارير والقرارات، وغياب مركزية واضحة للحوكمة، وضعف القدرة على تحويل الرقابة إلى إجراءات تنفيذية، بما يؤدي إلى بناء منظومة رقابية موحدة ومتكاملة، وتدفق معلومات مالي ورقابي لحظي ودقيق، ورفع كفاءة اتخاذ القرار، وتعزيز المساءلة الفعلية بدل التقارير الشكلية، وتقليل فرص الفساد الناتجة عن التداخل المؤسسي، ورفع مستوى الشفافية والحوكمة العامة.

14. التوصية الرابعة عشرة تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد انطلاقاً من أن الفساد في ليبيا لم يعد محلياً فقط، بل أصبح عابراً للحدود بسبب

تهريب الأموال للخارج، واستخدام أنظمة مالية دولية معقدة، واختلاف القوانين بين الدول، وضعف القدرات التفاوضية والقانونية الوطنية، ومحدودية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن مكافحة الفساد واسترداد الأصول تتطلب تعاوناً دولياً فعالاً وتنسيقاً قانونياً ودبلوماسياً ومالياً مع الشركاء الدوليين، بما يؤدي إلى استرداد أصول مالية منهوبة من الخارج، وتسريع التعاون القضائي الدولي، ورفع القدرة التفاوضية للدولة، وتقليل الملاذات الآمنة للأموال الفاسدة، وتعزيز حضور الدولة في الملفات المالية الدولية.

15. التوصية الخامسة عشرة تدعو إلى معالجة الآثار الاقتصادية للفساد وتعزيز الاستقرار المالي والاستثماري انطلاقاً من أن الفساد في ليبيا لا يؤثر فقط على الإدارة، بل يسبب ضعف الاستثمار المحلي والأجنبي، وتدهور سعر الصرف، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وسوء تخصيص الموارد العامة، وضعف الثقة في الاقتصاد الوطني، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن معالجة الفساد تمثل مدخلاً أساسياً لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمار، بما يؤدي إلى تحسين مناخ الاستثمار، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (Macro Stability)، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وتعزيز الثقة في النظام المالي.

16. التوصية السادسة عشرة تدعو إلى إصلاح منظومة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية انطلاقاً من أن أزمة الدين العام في ليبيا لا ترتبط فقط بارتفاع حجم الدين، بل ترتبط بشكل أساسي بضعف الحوكمة المالية والانقسام المؤسسي وغياب الإدارة المهنية الموحدة للدين العام، الأمر الذي أدى إلى غياب قاعدة بيانات دقيقة وموحدة للدين العام، وتضارب البيانات بين المؤسسات المالية والرقابية، والتوسع غير المنضبط في الاقتراض والالتزامات المالية، وضعف الرقابة على الإنفاق العام، وارتفاع المخاطر المالية والاقتصادية على الدولة، وزيادة الاعتماد على الإيرادات النفطية والتمويل قصير الأجل، وضعف الشفافية والإفصاح المالي المرتبط بالدين العام، ومحدودية القدرة على قياس الاستدامة المالية وإدارة المخاطر المستقبلية، كما أن استمرار الدين دون إطار وطني موحد للإدارة والرقابة قد يؤدي إلى تفاقم العجز المالي، وزيادة الضغوط على سعر الصرف والسيولة، وارتفاع مخاطر التضخم وعدم الاستقرار النقدي، وتراجع الثقة الدولية في الاقتصاد الليبي، وضعف القدرة على تمويل التنمية والاستثمار، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن إصلاح منظومة الدين العام يمثل أحد أهم متطلبات حماية الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وتعزيز كفاءة إدارة المالية العامة، ومنع التوسع غير المنضبط في الالتزامات المالية، وتحسين الثقة الدولية بالاقتصاد الليبي، وتعزيز القدرة على التخطيط المالي طويل المدى، وربط الاقتراض بالأولويات التنموية الحقيقية، ودعم الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المستقبلية،

كما أن وجود استراتيجية وطنية موحدة لإدارة الدين يساعد على توحيد البيانات والمؤسسات المالية، وتحسين اتخاذ القرار المالي والاقتصادي، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ورفع كفاءة إدارة المخاطر المالية، ودعم الإصلاحات الاقتصادية والمالية الشاملة، بما يؤدي إلى إنشاء منظومة وطنية موحدة وشفافة لإدارة الدين العام، وضبط مستويات الاقتراض والحد من التوسع العشوائي في الدين، ورفع مستوى الاستدامة المالية للدولة، وتعزيز الشفافية والإفصاح المالي المرتبط بالدين العام، وتحسين التنسيق بين وزارة المالية والمصرف المركزي والأجهزة الرقابية، وتطوير إدارة المخاطر والتحليل المالي المرتبط بالدين، ودعم الاستقرار النقدي والاقتصادي، ورفع ثقة المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين بالاقتصاد الليبي، وربط الدين العام بالتنمية والاستثمار والإصلاح الاقتصادي الحقيقي.

17. التوصية السابعة عشرة تدعو إلى إعداد وتطوير فرق وطنية متخصصة ومتعددة القطاعات لإجراء التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح وفق منهجية علمية متوافقة مع معايير FATF و MENAFATF، بما يعزز الجاهزية المؤسسية للدولة الليبية ويرفع كفاءة النظام المالي والرقابي والأمني، انطلاقاً من أن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم تعد مسألة قانونية أو مصرفية فقط، بل أصبحت قضية ترتبط بالأمن القومي والاستقرار الاقتصادي والعلاقات المالية الدولية، كما أن التقييمات الدولية الحديثة تعتمد بشكل أساسي على فعالية المؤسسات، وجودة التنسيق الوطني، ودقة تقييم المخاطر الوطنية، وقدرة الدولة على تطبيق منهجية قائمة على المخاطر، وفي ظل التحديات الحالية التي تواجه ليبيا فإن غياب فرق وطنية متخصصة يؤدي إلى ضعف فهم المخاطر الحقيقية، وضعف الاستعداد للتقييمات الدولية، وتشتت المعلومات والاختصاصات، وانخفاض فعالية السياسات الوطنية، وزيادة مخاطر إدراج الدولة ضمن القوائم عالية المخاطر، ولذلك تبرز أهمية هذه التوصية باعتبار أن التقييم الوطني للمخاطر يمثل الأساس الذي تُبنى عليه الاستراتيجيات الوطنية والسياسات التشريعية والرقابية وألويات مكافحة الرقابة وخطط الإصلاح المالي والمؤسسي، كما أن وجود فرق وطنية متخصصة يحقق توحيد الجهود الوطنية، وتحسين جودة البيانات والتحليل، وتعزيز التنسيق المؤسسي، ورفع كفاءة الامتثال الدولي، ودعم الثقة الدولية بالاقتصاد الليبي، بما يؤدي إلى رفع جاهزية ليبيا للتقييم الدولي لعام 2029، وتحسين تصنيف ليبيا دولياً، وتعزيز فعالية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقليل المخاطر المالية والأمنية، ودعم استقرار القطاع المصرفي، وتعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية، وتحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية.

12.6 طبيعة التوصيات

1. التوصية الأولى تدعو إلى تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود بين الجهات الرقابية لمكافحة الفساد، وتُعد توصية مؤسسية وتنظيمية ذات طابع حوكمي ورقابي تهدف إلى بناء إطار وطني موحد للتنسيق بين الأجهزة الرقابية والمالية والقضائية بما يعالج التشتت المؤسسي وتداخل الاختصاصات، كما تندرج ضمن سياسة عامة تنظيمية ورقابية وإدارية ترتبط بإصلاح الحوكمة المؤسسية وتعزيز التكامل بين مؤسسات الدولة، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب من خلال الإطار التشريعي، ومجلس الوزراء، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة العدل، ومكتب النائب العام، ووحدة المعلومات المالية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية.
2. التوصية الثانية تدعو إلى تعزيز الشفافية المالية والإفصاح المؤسسي، وتُعد توصية مالية وحوكمية تهدف إلى تعزيز الإفصاح المالي وإتاحة البيانات العامة بصورة منتظمة وفق معايير الشفافية الدولية، كما تندرج ضمن سياسة مالية ورقابية رقمية تركز على الشفافية المالية وإدارة المالية العامة والحوكمة المفتوحة، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، ومصلحة الضرائب والجمارك، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، إلى جانب المؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة.
3. التوصية الثالثة تدعو إلى تعزيز المساءلة التنفيذية وتفعيل إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وتُعد توصية قضائية ورقابية تهدف إلى تحويل مكافحة الفساد من إجراءات شكلية إلى منظومة مساءلة فعلية قائمة على إنفاذ القانون وعدم الإفلات من العقاب، كما تندرج ضمن سياسة قضائية وعدلية ورقابية ترتبط بتعزيز سيادة القانون والعدالة الجنائية الاقتصادية، وتتولى تنفيذها كل من المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل، ومكتب النائب العام، والنيابات والمحاكم المختصة، والأجهزة الرقابية، ووزارة الداخلية، ووحدة المعلومات المالية.
4. التوصية الرابعة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية فعالة لإدارة واسترداد الأموال المنهوبة والمصادرة، وتُعد توصية مالية وقانونية ودولية تهدف إلى بناء إطار وطني متخصص لإدارة واسترداد الأصول والأموال المنهوبة والمجمدة والمصادرة، كما تندرج ضمن سياسة مالية وقضائية ودبلوماسية ترتبط بإدارة الأصول العامة واسترداد الأموال وتعزيز التعاون الدولي، وتتولى تنفيذها كل من مجلس الوزراء، ووزارة العدل، ووزارة الخارجية، ومكتب النائب العام، وهيئة مكافحة الفساد، ومصرف ليبيا المركزي، ووحدة المعلومات المالية، والأجهزة الرقابية، والجهات القضائية والدبلوماسية المختصة.

5. التوصية الخامسة تدعو إلى إصلاح الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة للحد من الفساد الإداري، وتُعد توصية إدارية وتنظيمية ورقمية تستهدف إصلاح الإدارة العامة وتحسين كفاءة الخدمات الحكومية وتقليل فرص الفساد الإداري، كما تندرج ضمن سياسة إصلاح إداري وتحول رقمي وحوكمة مؤسسية، وتتولى تنفيذها كل من مجلس الوزراء، ووزارة الخدمة المدنية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، ووزارة المالية، والأجهزة الرقابية، ومراكز المعلومات والتحول الرقمي، والمؤسسات والهيئات العامة.

6. التوصية السادسة تدعو إلى تطوير وتحديث المنظومة التشريعية لتعزيز مكافحة الفساد، وتُعد توصية تشريعية وقانونية تهدف إلى تحديث وتوحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد والحوكمة والإدارة المالية، كما تندرج ضمن سياسة تشريعية وإصلاح قانوني ومؤسسي، وتتولى تنفيذها كل من مجلس النواب، واللجنة التشريعية بالمجلس، ووزارة العدل، والمجلس الأعلى للقضاء، والأجهزة الرقابية، وهيئة مكافحة الفساد، إلى جانب خبراء القانون والحوكمة والمالية العامة.

7. التوصية السابعة تدعو إلى تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وتستند إلى أن ضعف الوعي المجتمعي بخطورة الفساد يؤدي إلى تقبله اجتماعياً ويضعف المشاركة المجتمعية في مكافحته، كما أن مكافحة الفساد لا تُعد مسؤولية المؤسسات فقط، بل تتطلب بناء ثقافة مجتمعية داعمة للنزاهة والشفافية والمساءلة، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى رفع مستوى الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد، وتعزيز ثقافة النزاهة وحماية المال العام، وزيادة التفاعل المجتمعي مع جهود مكافحة الفساد، وتشجيع الإبلاغ عن المخالفات، بما يسهم في دعم الاستقرار المؤسسي والاجتماعي وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة.

8. التوصية الثامنة تدعو إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية، وتستند إلى أن التدخلات السياسية وتضارب المصالح يضعفان حياد الأجهزة الرقابية والقضائية ويؤثران على فعالية المساءلة، كما أن استقلالية هذه الأجهزة تُعد شرطاً أساسياً لضمان النزاهة والحياد وتطبيق القانون بعدالة، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى تعزيز استقلالية القرار الرقابي والقضائي، وتقليل التدخلات السياسية، ورفع كفاءة الرقابة والمحاسبة، وتعزيز الثقة في مؤسسات العدالة، وتحسين مستوى النزاهة المؤسسية بما يدعم سيادة القانون وفعالية منظومة مكافحة الفساد.

9. التوصية التاسعة تدعو إلى التحول الرقمي وتعزيز الرقابة الذكية لمكافحة الفساد، وتستند إلى أن الاعتماد على الإجراءات التقليدية يسهّل التلاعب وإخفاء البيانات ويضعف الرقابة الفورية، كما أن الرقمنة والأنظمة الذكية ترفع مستوى الشفافية وتسمح بالكشف المبكر عن المخاطر والأنماط المشبوهة، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى تقليل فرص التلاعب والفساد، ورفع كفاءة الرقابة المالية

والإدارية، وتحسين سرعة ودقة تبادل المعلومات، وتعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية، وتطوير قدرات التحليل والكشف المبكر عن المخاطر بما يعزز فعالية الحوكمة والرقابة المؤسسية.

10. التوصية العاشرة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية متكاملة لإدارة واسترداد الأموال والأصول المنهوبة، وتستند إلى أن ملف الأصول المنهوبة يتطلب تنسيقاً قانونياً ومالياً وتقنياً ودبلوماسياً معقداً لا يمكن إدارته بآليات تقليدية أو متفرقة، كما أن وجود منظومة وطنية متخصصة وموحدة يعزز فعالية التتبع والاسترداد ويحسن إدارة الأصول واستثمارها، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى زيادة فرص استرداد الأموال بالخارج، وتحسين التنسيق الدولي والقانوني، ورفع كفاءة إدارة الأصول المستردة، وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني بموارد إضافية وتعزيز فعالية منظومة مكافحة الفساد.

11. التوصية الحادية عشرة تدعو إلى تطوير منظومة فعّالة وشفافة لإدارة الأموال المصادرة داخلياً، وتستند إلى أن ترك الأموال المصادرة دون إدارة فعالة يؤدي إلى تجميد موارد اقتصادية مهمة وخسارة قيمتها بمرور الوقت، كما أن الإدارة الاحترافية للأموال المصادرة تضمن الحفاظ على قيمتها وتحويلها إلى مورد داعم للاقتصاد الوطني، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى رفع كفاءة إدارة الأصول المصادرة، وتحقيق عوائد اقتصادية من الأموال المجمدة، وتعزيز الشفافية والرقابة، وتقليل مخاطر سوء الاستخدام والهدر، بما يدعم الاستقرار المالي والاقتصادي ويحسن كفاءة إدارة الموارد العامة.

12. التوصية الثانية عشرة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية ودولية متخصصة لإدارة واسترداد الأموال الليبية المجمدة بالخارج، وتستند إلى أن تعقيدات القانون الدولي وضعف التمثيل القانوني والدبلوماسي يؤخران استرداد الأموال المجمدة ويعرضانها لمخاطر التآكل، كما أن استرداد الأصول بالخارج يتطلب عملاً مؤسسياً متخصصاً يجمع بين القانون الدولي والتحكيم والدبلوماسية والتتبع المالي، ولذلك تهدف هذه التوصية إلى رفع كفاءة إدارة ملف الأموال المجمدة، وتعزيز فرص الاسترداد القانوني والدبلوماسي، وتقليل مخاطر ضياع الأصول أو انخفاض قيمتها، وتحسين التنسيق الدولي، بما يعزز حماية الحقوق المالية للدولة الليبية ويدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي.

13. التوصية الثالثة عشرة تدعو إلى إصلاح الهيكل المؤسسي لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المتكاملة، وتُعد توصية هيكلية وإصلاحاً مؤسسياً شاملاً يستهدف إعادة تنظيم منظومة مكافحة الفساد وبناء نموذج حوكمة متكامل قائم على التنسيق والرقمنة والمساءلة، كما تندرج ضمن سياسة حوكمة وطنية وإصلاح مؤسسي ورقمنة مالية ورقابية، وتتولى تنفيذها كل من

مجلس النواب، ومجلس الوزراء، ووزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والأجهزة الرقابية، والمجلس الأعلى للقضاء، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، ووحدة المعلومات المالية.

14. التوصية الرابعة عشرة تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد واسترداد الأصول، وتُعد توصية دولية وقضائية ودبلوماسية تهدف إلى تعزيز البعد الدولي لمنظومة مكافحة الفساد وتفعيل آليات استرداد الأصول العابرة للحدود، كما تندرج ضمن سياسة تعاون دولي وعدالة جنائية دولية ودبلوماسية قانونية، وتتولى تنفيذها كل من وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ومكتب النائب العام، وهيئة مكافحة الفساد، ووحدة المعلومات المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والأجهزة الأمنية والقضائية، والبعثات الدبلوماسية الليبية.

15. التوصية الخامسة عشرة تدعو إلى معالجة الآثار الاقتصادية للفساد وتعزيز الاستقرار المالي والاستثماري، وتُعد توصية اقتصادية ومالية وتنموية تهدف إلى الحد من آثار الفساد على الاقتصاد الوطني وتحسين بيئة الاستثمار والاستقرار المالي، كما تندرج ضمن سياسة اقتصادية ومالية وتنموية وإصلاح سوق، وتتولى تنفيذها كل من وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ووزارة الاقتصاد والتجارة، ومصلحة الضرائب والجمارك، والأجهزة الرقابية، والمؤسسة الوطنية للنفط، والجهات المختصة بالتخطيط والاستثمار.

16. التوصية السادسة عشرة تدعو إلى إصلاح منظومة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية، وتُعد توصية استراتيجية اقتصادية ومالية وإصلاحية هيكلية ومؤسسية، كما تُصنف كتوصية في مجال الحوكمة والاستدامة المالية، وتهدف إلى بناء منظومة متكاملة لإدارة الدين العام تقوم على الشفافية وتوحيد البيانات وتعزيز كفاءة الإدارة المالية، وتندرج ضمن سياسة مالية ونقدية، وسياسة إصلاح اقتصادي، وسياسة حوكمة وإدارة مالية عامة، إضافة إلى سياسة استدامة مالية وإدارة مخاطر، وتتولى تنفيذها وزارة المالية الليبية (Ministry of Finance of Libya)، ومصرف ليبيا المركزي (Central Bank of Libya)، والأجهزة الرقابية والمالية المختصة، إلى جانب اللجنة الوطنية لإدارة الدين العام حال إنشائها.

17. التوصية السابعة عشرة تدعو إلى إعداد وتطوير فرق وطنية متخصصة ومتعددة القطاعات لإجراء التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتُعد توصية استراتيجية وطنية ورقابية وأمنية ومالية، كما تُصنف كتوصية في مجال بناء القدرات والامتثال الدولي، وتهدف إلى تعزيز جاهزية الدولة الليبية ورفع كفاءة النظام المالي والرقابي والأمني وفق معايير FATF وMENAFATF، وتندرج ضمن سياسة أمن اقتصادي وطني، وسياسة رقابية ومالية، وسياسة امتثال وتعاون دولي، إضافة إلى سياسة بناء قدرات مؤسسية، وتتولى تنفيذها كل من مصرف ليبيا المركزي، ووحدة المعلومات المالية الليبية، ووزارة الداخلية

الليبية، ووزارة العدل الليبية، ومكتب النائب العام الليبي، إلى جانب الأجهزة الرقابية والأمنية والجمركية ذات العلاقة.

الجهة التي توجه إليها التوصيات

1. التوصية الأولى تدعو إلى تعزيز التنسيق المؤسسي وتوحيد الجهود بين الجهات الرقابية، وتتولى تنفيذها اللجنة الوطنية العليا للتنسيق بين الجهات الرقابية والأجهزة الرقابية المختصة، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف العام على مجلس الوزراء، بما يضمن تعزيز التكامل المؤسسي وتحسين كفاءة التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية بمكافحة الفساد.
2. التوصية الثانية تدعو إلى تعزيز الشفافية المالية والإفصاح المؤسسي، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والمؤسسات العامة، فيما تتولى مسؤولية التنفيذ والمتابعة كل من ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية، بما يضمن تعزيز الإفصاح المالي والرقابة على إدارة المال العام وفق معايير الشفافية والحوكمة.
3. التوصية الثالثة تدعو إلى تعزيز المساءلة التنفيذية وتفعيل إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وتتولى تنفيذها النيابة والمحاكم المختصة، ووزارة العدل، والأجهزة الرقابية، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على المجلس الأعلى للقضاء ومكتب النائب العام، بما يعزز تطبيق القانون ورفع كفاءة المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب.
4. التوصية الرابعة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية فعالة لإدارة واسترداد الأموال المنهوبة والمصادرة، وتتولى تنفيذها الهيئة الوطنية لإدارة واسترداد الأصول ووحدة المعلومات المالية، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على مجلس الوزراء ومكتب النائب العام، بما يضمن تعزيز كفاءة تتبع وإدارة واسترداد الأموال والأصول المنهوبة والمصادرة.
5. التوصية الخامسة تدعو إلى إصلاح الإدارة العامة وتعزيز الحوكمة للحد من الفساد الإداري، وتتولى تنفيذها وزارة الخدمة المدنية، ووحدات الحوكمة والرقابة الداخلية، ووزارة الاتصالات والمعلوماتية، فيما تتولى هيئة الرقابة الإدارية ومجلس الوزراء مسؤولية التنفيذ والإشراف، بما يسهم في تطوير الإدارة العامة وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والحد من الفساد الإداري.
6. التوصية السادسة تدعو إلى تطوير وتحديث المنظومة التشريعية لتعزيز مكافحة الفساد والحوكمة، وتتولى تنفيذها اللجنة الوطنية للإصلاح التشريعي ووزارة العدل، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على مجلس النواب والمجلس الأعلى للقضاء، بما يضمن تحديث وتوحيد التشريعات المرتبطة بمكافحة الفساد والحوكمة وتعزيز فعالية تطبيقها.

7. التوصية السابعة تدعو إلى تعزيز الوعي المجتمعي وترسيخ ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وتُعد توصية ذات طبيعة اجتماعية وتوعوية ووقائية، كما تندرج ضمن سياسة اجتماعية وسياسة وقائية لمكافحة الفساد (Soft Policy)، وتتولى تنفيذها هيئة مكافحة الفساد، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الإعلام، إلى جانب منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بما يسهم في بناء ثقافة مجتمعية داعمة للنزاهة والشفافية والمساءلة.
8. التوصية الثامنة تدعو إلى تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية، وتُعد توصية ذات طبيعة مؤسسية وقانونية ترتبط بالحوكمة والإصلاح الإداري، كما تندرج ضمن سياسة إصلاح مؤسسي وتشريعي (Institutional Reform Policy)، وتتولى تنفيذها السلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب، والمجلس الأعلى للقضاء، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، وهيئة مكافحة الفساد، بما يعزز استقلالية المؤسسات الرقابية والقضائية ويرفع كفاءة النزاهة والمساءلة.
9. التوصية التاسعة تدعو إلى التحول الرقمي وتعزيز الرقابة الذكية لمكافحة الفساد، وتُعد توصية ذات طبيعة تقنية وإدارية وتطويرية، كما تندرج ضمن سياسة رقمية وسياسة تحول رقمي ومكافحة فساد (E-Government Policy)، وتتولى تنفيذها وزارة الاتصالات والمعلوماتية، ووزارة المالية، وديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ومصرف ليبيا المركزي في الجانب المالي، بما يعزز الرقابة الذكية والشفافية ويرفع كفاءة الإدارة والرقابة المالية والإدارية.
10. التوصية العاشرة تدعو إلى إنشاء منظومة وطنية لاسترداد الأموال والأصول المنهوبة، وتُعد توصية ذات طبيعة قانونية ومالية ودولية، كما تندرج ضمن سياسة استرداد أصول ومكافحة فساد (Asset Recovery Policy)، وتتولى تنفيذها وزارة العدل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، وهيئة مكافحة الفساد، والنيابة العامة، ووحدة المعلومات المالية (FIU)، بما يعزز كفاءة استرداد الأموال والأصول المنهوبة وتحسين التعاون الدولي والحوكمة المالية.
11. التوصية الحادية عشرة تدعو إلى إدارة الأموال المصادرة داخلياً، وتُعد توصية ذات طبيعة مالية وإدارية واقتصادية، كما تندرج ضمن سياسة إدارة أصول الدولة (Public Asset Management Policy)، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، وهيئة إدارة واستثمار الأصول، وديوان المحاسبة، والنيابة العامة، وهيئة مكافحة الفساد، بما يسهم في تعزيز كفاءة إدارة الأموال المصادرة وتحقيق الاستفادة الاقتصادية منها ضمن إطار من الشفافية والرقابة.
12. التوصية الثانية عشرة تدعو إلى استرداد الأموال الليبية المجمدة بالخارج، وتُعد توصية ذات طبيعة دبلوماسية وقانونية ومالية دولية، كما تندرج ضمن سياسة خارجية مالية ودبلوماسية اقتصادية (International Asset Recovery Policy)، وتتولى تنفيذها وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة العدل، ومصرف ليبيا المركزي، وهيئة مكافحة الفساد، إلى جانب فرق

قانونية دولية متخصصة (International Legal Task Forces)، بما يعزز كفاءة التمثيل القانوني والدبلوماسي للدولة الليبية ويرفع فرص استرداد الأصول والأموال المجمدة بالخارج وحماية الحقوق المالية للدولة.

13. التوصية الثالثة عشرة تدعو إلى إصلاح الهيكل المؤسسي لمنظومة مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة المتكاملة، وتتولى تنفيذها كل من المجلس الوطني لتنسيق مكافحة الفساد مستقبلاً، ووزارة المالية، والأجهزة الرقابية، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على مجلس الوزراء وديوان المحاسبة، بما يضمن تعزيز التكامل المؤسسي والحوكمة والرقابة الفعالة ضمن منظومة موحدة لمكافحة الفساد.

14. التوصية الرابعة عشرة تدعو إلى تعزيز التعاون الدولي وتفعيل الالتزامات الدولية في مكافحة الفساد واسترداد الأصول، وتتولى تنفيذها وزارة الخارجية، ووحدة التعاون الدولي واسترداد الأصول، ومكتب النائب العام، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على وزارة الخارجية ومجلس الوزراء، بما يعزز التعاون القضائي والدبلوماسي الدولي ويرفع كفاءة استرداد الأصول والأموال العابرة للحدود.

15. التوصية الخامسة عشرة تدعو إلى معالجة الآثار الاقتصادية للفساد وتعزيز الاستقرار المالي والاستثماري، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، والجهات الاقتصادية المختصة، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على مجلس الوزراء وديوان المحاسبة، بما يساهم في تحسين كفاءة الإدارة المالية ودعم الاستقرار الاقتصادي والمالي وتعزيز بيئة الاستثمار.

16. التوصية السادسة عشرة تدعو إلى إصلاح منظومة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية، وتتولى تنفيذها وزارة المالية، ومصرف ليبيا المركزي، ووحدة إدارة الدين العام، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، ومجلس النواب، بما يضمن تعزيز الحوكمة المالية وتحسين إدارة الدين العام وفق معايير الاستدامة والشفافية.

17. التوصية السابعة عشرة تدعو إلى إعداد وتطوير فرق وطنية متخصصة ومتعددة القطاعات لإجراء التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، وتتولى تنفيذها كل من مصرف ليبيا المركزي، ووحدة المعلومات المالية الليبية، واللجنة الوطنية للتقييم الوطني للمخاطر، فيما تقع مسؤولية التنفيذ والإشراف على مجلس الوزراء الليبي، ومصرف ليبيا المركزي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما يعزز جاهزية الدولة الليبية ويرفع كفاءة المنظومة المالية والرقابية والأمنية وفق المعايير الدولية.

13.6 آلية التنفيذ

تحويل التوصيات إلى خارطة طريق تنفيذية يعني الانتقال من "مقترحات عامة" إلى برنامج زمني مرحلي محدد المسؤوليات والمؤشرات. إن تنفيذ هذه التوصيات يتطلب اعتماد مقاربة مؤسسية متكاملة تقوم على التخطيط المرحلي، وتحديد الأولويات الوطنية، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بين الجهات التشريعية والتنفيذية والرقابية والقضائية، بما يضمن الانتقال التدريجي من مرحلة الإصلاح النظري إلى مرحلة التطبيق العملي القابل للقياس والتقييم. وتستند خارطة الطريق التنفيذية إلى مجموعة من المرتكزات الأساسية تتمثل في:

- توحيد الجهود الوطنية ضمن إطار مؤسسي منسق.
 - ربط الإصلاحات المالية والرقابية بالتنمية والاستقرار الاقتصادي.
 - تعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة
 - اعتماد الرقمنة والتحول الإلكتروني في الإدارة والرقابة.
 - بناء القدرات الوطنية الفنية والقانونية والتقنية.
 - إيجاد آليات متابعة وتقييم قائمة على مؤشرات أداء واضحة.
- وتُقسم خارطة الطريق التنفيذية إلى ثلاث مراحل رئيسية:

أولاً: المرحلة العاجلة (0 - 12 شهر)

وتهدف إلى معالجة الاختلالات الأساسية وتهيئة البيئة القانونية والمؤسسية للإصلاح، وتشمل:

- تشكيل اللجان والفرق الوطنية المتخصصة
- توحيد قواعد البيانات المالية والرقابية.
- إجراء مراجعات وتدقيقات شاملة للملفات المالية والدين العام
- إصدار التشريعات العاجلة المتعلقة بالحوكمة والشفافية والإفصاح
- إنشاء آليات التنسيق الوطني بين الجهات الرقابية والقضائية والمالية.
- البدء في بناء نظم إلكترونية موحدة للمعلومات والإدارة المالية.
- إطلاق برامج التدريب وبناء القدرات الوطنية.

ثانياً: المرحلة متوسطة المدى (1 - 3 سنوات)

وتركز على الانتقال إلى مرحلة الإصلاح المؤسسي والتشغيلي الفعلي، وتشمل:

- تفعيل الاستراتيجيات الوطنية القطاعية.
- إنشاء الوحدات والهيئات المتخصصة.
- تطوير منظومات الرقابة الرقمية والتحليل المالي.
- تعزيز استقلالية الأجهزة الرقابية والقضائية.

- تطبيق نظم الإدارة المالية الحديثة وإدارة الدين العام.
- تعزيز التكامل بين المؤسسات المالية والأمنية والرقابية.
- رفع كفاءة التحقيقات المالية والتعاون الدولي.

ثالثاً: المرحلة طويلة المدى (3 – 5 سنوات)

وتهدف إلى ترسيخ الاستدامة المؤسسية والمالية وتعزيز الثقة الدولية، وتشمل:

- استكمال الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات المالية والرقابية.
- تحقيق التكامل الكامل للأنظمة الرقمية وقواعد البيانات الوطنية
- تطوير مؤشرات وطنية دائمة للحوكمة والشفافية والنزاهة.
- تعزيز الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على التمويل غير المستدام.
- رفع كفاءة الإدارة الاقتصادية والرقابية للدولة.
- تحسين تصنيف ليبيا في المؤشرات والتقييمات الدولية.
- تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية.

آليات المتابعة والتقييم:

- إعداد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) لكل توصية ومحوّر إصلاحي.
- إصدار تقارير دورية نصف سنوية وسنوية حول مستوى التنفيذ.
- قياس الأثر المؤسسي والاقتصادي والرقابي للإصلاحات.
- إجراء مراجعات دورية لخارطة الطريق وتحديثها وفق المتغيرات.
- اعتماد مبدأ المساءلة المؤسسية وربط التنفيذ بالنتائج الفعلية.
- النتيجة المتوقعة من خارطة الطريق:
- بناء منظومة مؤسسية أكثر كفاءة وشفافية.
- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والرقابي.
- رفع فعالية مكافحة الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تحسين كفاءة إدارة الموارد العامة والدين العام.
- تعزيز الامتثال للمعايير الدولية.
- تحسين البيئة الاستثمارية والاقتصادية للدولة الليبية.
- رفع مستوى الثقة المحلية والدولية بمؤسسات الدولة.

14.6 المخاطر المحتملة

إن تنفيذ سياسات وبرامج مكافحة الفساد قد يواجه مجموعة من المخاطر والتحديات المؤسسية والسياسية والاقتصادية والتقنية، والتي قد تؤثر على فعالية الإصلاحات وتحقيق أهدافها، ومن أبرز هذه المخاطر:

أولاً: المخاطر المؤسسية والإدارية

- استمرار الانقسام المؤسسي وتداخل الاختصاصات بين الأجهزة الرقابية والتنفيذية.
- ضعف التنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المعنية.
- مقاومة التغيير والإصلاح من داخل بعض المؤسسات.
- ضعف الكفاءة الإدارية ونقص الكوادر المتخصصة.
- البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية.
- غياب قواعد بيانات موحدة ودقيقة.

ثانياً: المخاطر السياسية

- التدخلات السياسية في عمل الأجهزة الرقابية والقضائية.
- استغلال ملفات الفساد لأغراض سياسية أو تصفية حسابات.
- ضعف الإرادة السياسية في تنفيذ الإصلاحات الشاملة.
- عدم الاستقرار السياسي وتأثيره على استمرارية الخطط الإصلاحية.

ثالثاً: المخاطر القانونية والتشريعية

- وجود ثغرات أو تضارب في التشريعات المنظمة لمكافحة الفساد.
- ضعف إنفاذ القوانين والأحكام القضائية.
- بطء إجراءات التقاضي والتحقيق في القضايا المالية المعقدة.
- غياب تشريعات فعالة لحماية المبلغين والشهود.
- رابعاً: المخاطر المالية والاقتصادية
- استمرار الاقتصاد الموازي وضعف الرقابة على التدفقات المالية.
- سوء إدارة الموارد العامة والإنفاق الحكومي.
- تزايد الضغوط على المالية العامة نتيجة الفساد المالي.
- ضعف ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية الدولية.
- ارتفاع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

خامساً: المخاطر التقنية والرقمية

- ضعف البنية التحتية الرقمية والأنظمة الإلكترونية.
- مخاطر الاختراقات الإلكترونية وتسريب البيانات.
- ضعف حماية المعلومات المالية والرقابية الحساسة.
- محدودية استخدام أدوات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي.

سادساً: المخاطر الأمنية

- ارتباط بعض أنشطة الفساد بالجريمة المنظمة أو الجماعات المسلحة.
- تعرض المبلغين والخبراء والجهات الرقابية للضغوط أو التهديدات.
- استغلال الفساد في تمويل أنشطة غير مشروعة تهدد الأمن الوطني.

سابعاً: المخاطر المجتمعية والثقافية

- ضعف الوعي المجتمعي بمخاطر الفساد وآليات مكافحته.
- انتشار ثقافة الإفلات من العقاب والمحسوبية.
- ضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة والأجهزة الرقابية.
- محدودية مشاركة المجتمع المدني والإعلام في الرقابة المجتمعية.

الآثار المحتملة لهذه المخاطر

- تعطيل تنفيذ الإصلاحات المؤسسية والاقتصادية.
- إضعاف فعالية الأجهزة الرقابية والقضائية.
- استمرار هدر المال العام والموارد الوطنية.
- تراجع مؤشرات الشفافية والحوكمة.
- زيادة المخاطر الاقتصادية والمالية والاستثمارية.
- تراجع الثقة المحلية والدولية بالدولة ومؤسساتها.

متطلبات الحد من المخاطر

- تعزيز الإرادة السياسية الداعمة للإصلاح.
- توحيد المؤسسات وتحديد الاختصاصات بوضوح.
- تطوير التشريعات وتعزيز استقلال القضاء والأجهزة الرقابية.
- التحول الرقمي وتطوير أنظمة المعلومات والرقابة.
- حماية المبلغين وتعزيز الشفافية والإفصاح.
- بناء القدرات الفنية والتقنية للكوادر الوطنية.
- تعزيز التعاون الدولي والرقابة المجتمعية.

الخاتمة

يمثل هذا التقرير خلاصة لأربع جولات مكثفة لفريق المسار الاقتصادي بالحوار المهيكّل، امتدت من يناير إلى مايو 2026، وشهدت تفاعلاً علمياً وفنياً رفيع المستوى بين أعضاء الفريق. إن استعراض ومناقشة 69 ورقة عمل وعرضاً مرئياً متقدماً، أثناء جلسات الحوار الاقتصادي، حول واقع ومستقبل الاقتصاد الليبي، والتحديات التي تواجهه، وكيفية اصلاحه وإعادة هيكلته، لم يكن مجرد عملية إحصائية أو ترفاً فكرياً، بل كان توجهاً استراتيجياً ونقاشاً موضوعياً لبلورة "مسار إصلاحي وطني" يدعمه ويتبناه خبراء وأكاديميون وممثلون لمؤسسات الدولة ومكونات المجتمع الليبي، حول خارطة طريق كفيلة بإخراج الاقتصاد الليبي من عثراته الهيكلية، وبناء اقتصاد إنتاجي متنوع يحقق دولة الرفاه. وخلص الفريق، من خلال محاور العمل الستة المتكاملة، إلى أن الإصلاح الاقتصادي في ليبيا ضرورة وجودية يتطلب تحقيقها حزمة من السياسات المتكاملة والإجراءات المتزامنة والمتوالية، وغير القابلة للتجزئة، والتي تتمحور حول المبادئ الحاكمة التالية:

- أولاً: (تَبَيَّنَ رؤية لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويعه) تتضمن الانتقال التدريجي بالاقتصاد الليبي من الحالة الريعية إلى نموذج الدولة المنتجة للقيمة، من خلال التأسيس لنظام اقتصاد اجتماعي تنافسي يتضمن توزيع عادل وكفء للموارد الاقتصادية ويعتمد المعرفة ويستثمر فيها كمورد اقتصادي غير ناضب، تتنوع به مصادر الدخل، ويكون فيه دوراً رئيسياً للقطاع الخاص. وتحويل ليبيا إلى مركز اقتصادي تقني وخدمي رائد في شمال أفريقيا، تتأسس هويته على المقومات الذاتية للاقتصاد والمزايا النسبية التي تتميز بها موارده.
- ثانياً: كفاءة الأسواق (تخصيص الموارد) ضمان عمل الأسواق بحرية وتنافسية لتوجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية، مما يقلل من الهدر ويزيد من الإنتاجية.
- ثالثاً: سيادة الموارد ووحدة الوعاء المالي: تُعد الموارد الطبيعية بما فيها مورد النفط والغاز ملك لكل الليبيين، وفي استغلالها وإدارتها تعد ملكية عامة سيادية للدولة الليبية، وتُدار عوائد استغلالها وفق مبدأ "وحدة الخزانة". ويُحظر قانوناً تأسيس أي صناديق أو أوعية مالية موازية للصناديق السيادية القائمة على استثمار عوائد الموارد والثروات الطبيعية، أو التصرف في مواردها خارج إطار الميزانية العامة الواحدة للدولة. وتلتزم السلطة التنفيذية باعتماد "حساب الخزانة الموحد" كأداة وحيدة لإدارة السيولة العامة، مع توجيه المخصصات التنموية وفق معايير الاستدامة والعدالة المكانية المرتكزة على مؤشرات الفجوات التنموية.
- رابعاً: الثروات الوطنية وكيفية الاستفادة منها الثروات الطبيعية ملك لكل الليبيين، ولا يجوز تقسيمها أو الحجز عليها، وتكون الاستفادة منها للجميع وتوضيفها اقتصادياً بكفاءة عالية، تعظم

عوائدها، وتضمن تحقيق تنمية اقتصادية مكانية عادلة ومستدامة، تراعي الظروف والأوضاع الاقتصادية للمناطق التي تتواجد بها هذه الموارد.

- خامساً: التحول الهيكلي وإدارة القيمة المضافة: تلتزم الدولة بإقرار تشريعات تلزم قطاع النفط والغاز بالتحول من "نموذج التصدير الريعي" إلى "نموذج التصنيع ذي القيمة المضافة"، ويحظر حظراً تاماً إبرام اتفاقيات المقايضة للنفط الخام بالمحروقات، أو إبرام اتفاقيات تطوير من شأنها تقليص حصة الجانب الليبي في الاتفاقيات القائمة، وتُدرج كافة التدفقات النقدية النفطية (الداخلية والخارجية) ضمن القيود المحاسبية للميزانية العامة. كما تُمنح الأولوية التشريعية للاستثمار في الصناعات التحويلية والبتروكيميائية لتعزيز الناتج الإجمالي، وتنويع مصادر الدخل.

- سادساً: الانتقال الوظيفي للدولة (من المُشغَل إلى المُنظَّم): تُعدل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي لإعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي بوصفها "سلطة تنظيمية ورقابية"، مع التخرج التدريجي من الإدارة المباشرة للإنتاج والخدمات (فصل الملكية عن الإدارة) ويُطور الإطار القانوني الخاص بالمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، وتتمتع باستقلال إداري وضريبي، لتحويل الموقع الجغرافي الليبي، باعتباره مورداً اقتصادياً، إلى منصة تجارية دولية رائدة.

- سابعاً: العقد الاجتماعي والحماية الاستباقية: تلتزم الدولة قانوناً بتأسيس منظومة رقمية متكاملة للحماية الاجتماعية بحيث تضمن مستويات مناسبة من الدخل الحقيقي للمواطن في مواجهة ما قد يتعرض له من أحداث تفقده القدرة على اكتساب الدخل، والتركيز على الفئات الهشة للحيلولة دون وقوعها تحت خط الفقر، وذلك قبل الشروع في أي إصلاحات اقتصادية هيكلية مكلفة اجتماعياً. كما تلتزم الدولة بتطوير شبكة أمان مالي للحد من المخاطر النظامية التي قد تهدد الاستقرار الاقتصادي والمالي. وفي المقابل، يُعد الامتثال الضريبي والجمركي استحقاقاً قانونياً ملزماً لكافة الأفراد والوحدات الاقتصادية، ويُربط الحصول على الخدمات العامة بمدى الالتزام بالواجبات المالية تجاه الخزانة العامة.

- ثامناً: قواعد الحوكمة والمساءلة المؤسسية: تتبنى الدولة المعايير الدولية المعتمدة، وفقاً لأفضل الممارسات، كإطار قانوني ملزم لتقييم الأداء المالي للمؤسسات. وتلتزم كافة الهيئات العامة والخاصة بمبدأ "الإفصاح الشامل" ومنع تضارب المصالح. ويُعد عدم إقفال الحسابات الختامية السنوية في مواعيدها المحددة قانوناً موجباً للمساءلة القانونية الجنائية والإدارية للمسؤولين عن الإدارة المالية والمحاسبية.

- تاسعاً: مكافحة الفساد الاقتصادي والإداري والمالي: يُصنف التلاعب بالإيرادات العامة، وسوء توظيفها، واستغلال الوظيفة، والتهريب العابر للحدود بوصفها "جرائم ماسة بالأمن الوطني".

وتلتزم الحكومة بتنفيذ "الرقم الاقتصادي الموحد" كشرط قانوني لشرعية أي معاملة مالية أو تجارية. ويُحظر استخدام السياسة النقدية أو سعر الصرف كأداة لمعالجة القصور الأمني في حماية المنافذ والحدود.

- عاشرًا: استقلالية السلطة النقدية وحرمة المال العام: يُعد القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف وتعديلاته المرجع الوحيد لإدارة السياسة النقدية، وتُحصر صلاحيات إدارة المصرف المركزي في "المحافظ ونائبه ومجلس الإدارة". ويخضع مجلس إدارة المصرف المركزي للمساءلة أمام السلطة التشريعية وفقاً لأحكام القانون. ويُحظر قانوناً على المصرف المركزي منح أي قروض للجهات العامة لسد العجز المالي، ويُعتبر تمويل الإنفاق العام عبر "التمويل بالعجز" مخالفة قانونية جسيمة تستوجب المحاسبة ما لم يكن قد صدر بذلك قانون.

- حادي عشر: تحرير الدورة الاقتصادية والقطاع الخاص: تلتزم السلطة التنفيذية بالتنفيذ الصارم للتشريعات المنظمة لمنع الاحتكار وحماية المنافسة، لتعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتنويع هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

- ثاني عشر: ضوابط الاستثمار الأجنبي المباشر: يُنظم الاستثمار الأجنبي بموجب عقود تضمن "نقل المعرفة وتوطين التقنية" وتوفير فرص عمل وطنية. وتوجه مساهمة الاستثمار الأجنبي لتنويع الاقتصاد والمشاركة مع الاستثمار المحلي الخاص، وتُمنح الاستثمارات الأجنبية في قطاعات الطاقة المتجددة والمناطق الحرة والصناعات التصديرية حوافز ضريبية مشروطة بتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الكلي، مع ضمان الحماية القانونية للأصول وفق المعايير الدولية.

- ثالث عشر: الشروط السيادية لإصلاح منظومة الدعم: يُحظر الشروع في أي برنامج وطني لإعادة هيكلة دعم المحروقات إلا في إطار استحقاق سيادي ومؤسسي متكامل، يركز وجوباً على وجود "سلطة تنفيذية واحدة" تبسط سيادتها الناجزة على كافة التراب الليبي والمنافذ والحدود، وتلتزم بالوقف الفوري والنهائي لنظام "مقايضة الخام بالمحروقات" المخالف للأصول المالية، ويشترط لأي إصلاح للدعم تطوير نظام رقمي متكامل وفعال للحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة والمستحقة له. واستخدام تقنيات "المتبع الرقمي" لمنع التهريب البحري والبري للوقود بوصفه مسؤولية أمنية وتقنية تقع على كاهل الدولة، وبناء نظام للمواصلات العامة داخل المدن وفيما بينها، كمتطلبات تسبق أي إجراء سعري. كما يشترط للبدء في هذا التوجه استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، والرفع المسبق لمستويات الدخل الحقيقي للمواطن بهدف صيانة السلم الاجتماعي ومنعاً لتحميل المواطن كلفة القصور الأمني أو الفساد الإداري والمالي.

- رابع عشر: حياد سعر الصرف وحماية القوة الشرائية: يُقر مبدأ "الحياد النقدي لسعر الصرف"، ويُحظر حظراً مطلقاً استخدام سياسة تعديل القيمة التعادلية للدينار الليبي أو فرض ضرائب على

النقد الأجنبي لغرض تغطية عجز الموازنة العامة أو زيادة إيرادات الحكومة. وتُعالج اختلالات المالية العامة حصراً عبر أدوات السياسة المالية (الجباية والترشيد).

- خامس عشر: تعد تقديرات برامج الانفاق العام بالميزانية العامة للدولة في حدود الإيرادات المتوقعة، وبما يتناسب والطاقة الاستيعابية للاقتصاد. وتعد الميزانية العامة للدولة متوازنة، ما لم يطرأ اضطراب اقتصادي أو مالي يستوجب اقرار ميزانية عامة بعجز، ويصدر بذلك قانون يحدد مصادر تمويل العجز.

- سادس عشر: الاستدامة البيئية مراعاة البعد البيئي في الأنشطة الاقتصادية لضمان تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

هذا التقرير يضع بين يدي السلطات التشريعية والتنفيذية الليبية "عقداً اقتصادياً جديداً". إن النهوض بالاقتصاد الليبي ليس مجرد طموح، بل هو مسار متاح تقنياً إذا ما توفرت الإرادة السياسية لتوحيد المؤسسات وتغليب المصالح العليا للوطن. لقد وضع الفريق اللبنة الأولى للإصلاح، وتبقى المسؤولية التاريخية قائمة في تحويل هذا العمل الفني إلى واقع معاش يلمسه المواطن الليبي، لتكون ليبيا فاعلاً اقتصادياً قوياً ومستقراً في محيطها الإقليمي والدولي وتحقق الرفاه لمواطنيها ومجتمعها.

تم بحمد الله وتوفيقه،

فريق المسار الاقتصادي – الحوار المهيكل

يونيو 2026

قائمة المراجع

1. ابتسام حسين بن عامر، (2025)، الحوكمة المالية وكيفية ضبطها، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
2. ابتسام حسين بن عامر، (2026)، مشروع التنوع الاقتصادي في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
3. أبو عزموم اللافي ومحمد بن قايد، (2026)، التنمية المكانية المتوازنة طريق ليبيا نحو تعزيز الوحدة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
4. ام السعد نور الدين، (2026)، إصلاحات القطاع الخاص كداعم للاقتصاد الوطني، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
5. أيوب محمد الفارسي، (2025)، الإصلاح المؤسسي كأساس لإصلاح المالية العامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
6. أيوب محمد الفارسي، (2026)، التجارب الدولية لصندوق النقد الدولي في حلقات الإصلاح حول العالم، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
7. أيوب محمد الفارسي، (2026)، التنبؤ بمستقبل الاقتصاد الليبي: نحو إعادة هيكلة الاقتصاد، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
8. بسمة عبد الله الفرجاني، (2026)، الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
9. حسين مصطفى الشيخ، (2025)، حلول اقتصادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
10. حسين مصطفى الشيخ، (2026)، العدالة الاجتماعية كمدخل للتنمية وبناء الدولة الليبية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
11. حميدة ميلاد أبورونية، (2025)، استعادة الحوكمة المالية العامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

12. حميدة ميلاد أبورونية، (2026)، بيئة الاعمال في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
13. حميدة ميلاد أبورونية، (2026)، تقاطع المحاور الاقتصادية مع المسارات الأخرى: الحوكمة، الامن، المصالحة الوطنية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
14. زينب عبد السلام سالم، (2026)، تطوير وتفعيل الأدوات المالية لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
15. طاهر رمضان حمد، (2026)، تطوير الصناعات النفطية المحلية للمساهمة في خفض تكاليف المحروقات، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
16. طاهر رمضان حمد، (2026)، فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في مشاركة الدولة في الاستثمار في مجال النفط، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
17. طاهر رمضان حمد، (2026)، مقترح بشأن تطوير الصناعات النفطية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
18. عبد الحميد علي الفضيل، (2025)، الحوكمة المالية وإدارة المال العام، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
19. عبد الحميد علي الفضيل، (2026)، دعم المحروقات في الاقتصاد الليبي: قراءة في الواقع والخيارات العاجلة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
20. عبد الحميد علي الفضيل، (2026)، تطور المؤشرات الديمغرافية والاستثمار في الرأس المال البشري في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
21. عبد الحميد علي الفضيل، (2026)، تحولات الفقر في ليبيا بين ارتفاع تكاليف المعيشة واختلال توزيع الدخل، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
22. عبد الحميد علي الفضيل وعبد المنصف محمود صالح، (2026)، انخفاض قيمة الدينار الليبي: قراءة في الأسباب والتداعيات وسبل المعالجة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

23. عبد الرحيم علي الشيباني، (2025)، قراءة وتوصيات لتحديات المشهد الاقتصادي الليبي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
24. عبد الرحيم علي الشيباني، (2026)، حوكمة الموارد الوطنية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
25. عبد الرحيم علي الشيباني، (2026)، دور الهيئات والاتحادات والمجالس في تعزيز دور القطاع الخاص، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
26. عبد الرحيم علي الشيباني، (2026)، الشفافية والمساءلة أساس الحوكمة الرشيدة في إدارة الموارد الوطنية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
27. عبد المنصف محمود صالح، (2026)، إعادة توجيه الاقتصاد الليبي: أولويات عاجلة لبناء الاستقرار وتعزيز الثقة العامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
28. عبد المنصف محمود صالح وعبد الحميد علي الفضيل، (2025)، نحو اصلاح منصف ومستدام لسياسات الدعم في ليبيا: من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه عبر مسار انتقالي متدرج، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
29. عبد المنصف محمود صالح، (2026)، الرؤية التنموية طويلة الاجل والتوزيع العادل للثروة في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
30. عبد المنصف محمود صالح، (2026)، نموذج تمويلي انتقالي للمؤسسة الوطنية للنفط مع نظام حوكمة فعال، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
31. عبد المنصف محمود صالح، (2025)، نحو حوكمة مالية مستدامة لقطاع النفط الليبي من الميزانية إلى المؤسسة الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
32. محسن علي الدريجة، (2025)، بعض اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الليبي وسبل علاجها، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
33. محسن علي الدريجة، (2026)، الحكم المحلي وتخصيص الموارد، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

34. محسن علي الدرجة وزينب عبد السلام سالم، (2026) واقع الدعم في ليبيا هل يمكن ترشيده، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
35. محسن علي الدرجة، (2026)، السياسات الاقتصادية: المتاح والممكن، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
36. محمد بشير بن مسكين، (2025)، الإصلاح المؤسسي كأساس لإصلاح المالية العامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
37. محمد بشير بن مسكين، (2026)، المبادئ والضمانات اللازمة لحماية المؤسسات الرقابية من التأثير غير المبرر وضمان عملها بنزاهة واستقلالية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
38. محمد بشير بن مسكين، (2026)، نحو تنمية القطاع الخاص والتويع الاقتصادي في ليبيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
39. محمد بشير بن مسكين، (2026)، ملخص تنفيذي بشأن اصلاح منظومة الرقابة في ليبيا في ضوء الواقع المؤسسي القائم، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
40. محمد بشير بن مسكين، (2026)، الشفافية والمساءلة الاقتصادية في الشأن الليبي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
41. محمد بشير بن مسكين، (2026)، اختصاصات الاجهزة الرقابية العليا في ليبيا وفق منطق تكاملي يقوم على التمايز الوظيفي لا تضارب الصلاحيات، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
42. محمد بشير بن مسكين، (2026)، التسلسل التاريخي للديوان المحاسبة الليبي: النشأة والاهداف والاختصاصات، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
43. محمد خالد الغويل، (2026)، الحوكمة المالية وإدارة المال العام، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
44. محمد خالد الغويل، (2026)، إدارة النفط والموارد السيادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

45. محمد خالد الغويل، (2025)، ليبيا في مواجهة التهديدات والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية، ورقة عمل غير منشورة، طرابلس - ليبيا.
46. محمد خالد الغويل، (2026)، إعادة هيكلة الاقتصاد وتحفيز القطاع الخاص والتنويع الاقتصادي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
47. محمد عبد الجليل أبوسنينة، (2025)، ميثاق تحصين المال العام وحمايته، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
48. محمد عبد الجليل أبوسنينة، (2026)، مقترح برنامج للإنقاذ الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي والهيكل في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
49. محمد عبد الجليل أبوسنينة، أيوب علي الفارسي، عبد الحميد علي الفضيل، (2026)، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي وموجبات التنويع الاقتصادي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
50. محمد عبد الجليل أبوسنينة، (2026)، إجراءات احترازية وتدابير اقتصادية عاجلة لمعالجة الضغوط المالية على المدى القصير، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
51. نجوى أبوسلامة القمودي، (2025)، حوكمة الموارد المالية والسيادية وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
52. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، تطوير قوانين الاستثمار في الدولة الليبية وفق افضل الممارسات، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
53. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية في اطار وطني متكامل للاستقرار والتحول الهيكلي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
54. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، أهمية إعداد فرق وطنية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الاموال وتمويل الارهاب للدولة الليبية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
55. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، إطار عملي لإدارة السيولة في الاقتصاد الليبي وتعزيز الاستقرار النقدي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكّل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

56. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، الاستقرار النقدي والمالي في ليبيا: إطار سياسات متكامل لمعالجة اختلالات سعر الصرف وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا
57. نجوى أبوسلامة القمودي، (2026)، تحديث الإطار التشريعي للاقتصاد الليبي: مدخل ضروري لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والحوكمة المالية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا
58. نجية مفتاح البوعزي، (2026)، إصلاحات قطاع النفط: قوة اقتصادية مكبلة بانقسامات الداخل وتقاطعات الخارج، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
59. نجية مفتاح البوعزي، (2025)، الحوكمة الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
60. نجية مفتاح البوعزي، (2026)، إصلاحات المالية العامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
61. نجية مفتاح البوعزي، (2026)، القطاع الخاص والتنمية المستدامة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
62. نجية مفتاح البوعزي، (2026)، تكامل السياسات الاقتصادية، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
63. هيثم محمد مسعود، (2026)، العوامل السلبية المؤثرة في الاقتصاد الليبي، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
64. هيثم محمد مسعود، (2025)، الميثاق الوطني بشأن حقوق ذوو الإعاقة في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
65. هيثم محمد مسعود، (2025)، الاقتصاد والأشخاص ذوو الإعاقة، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
66. ينس كرومان كريستنسن، (2026)، تقاسم الإيرادات واللامركزية المالية في ليبيا، ورقة عمل غير منشورة قدمت باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

قائمة التقارير

1. البنك الدولي، (2025)، أزمة ليبيا المالية والنقدية: الأسباب الجذرية والدروس المستفادة والمخاطر المقبلة، عرض قدم باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.
2. البنك الدولي، (2025)، موجز الاقتصاد الكلي والقيود الهيكلية، عرض قدم باجتماعات الحوار المهيكل المسار الاقتصادي، بعثة الأمم المتحدة للدعم والاستقرار في ليبيا، طرابلس - ليبيا.

3. البنك الدولي وMENAAP، (2025)، توزيع الإيرادات واللامركزية المالية في ليبيا.
4. البنك الدولي، (2024)، تعزيز الاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاجية، منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واشنطن، DC.
5. التقرير العام السنوي: ديوان المحاسبة الليبي، (سنوات مختلفة)، طرابلس - ليبيا.
6. الاسكوا، (2021)، اليات الإصلاح والتنافي الاقتصادي، ESCWA، الأمم المتحدة. بيروت.
7. الاسكوا، (2020)، الكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، ESCWA، الأمم المتحدة. بيروت.
8. الشبكة الليبية للتعاون والتنسيق، (2026)، المشهد النفطي الليبي وجولة العطاءات لعام 2026 في ضوء التحولات الجيوسياسية والاقتصادية، ليبيا.
9. المجلس الرئاسي، (2017)، التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنفيذها خلال المرحلة القادمة. المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني - ليبيا.
10. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية والامن الوطني، (2023)، رفع الدعم عن المحروقات: الإيجابيات والسلبيات، كومة الودة الوطنية - ليبيا.
11. صندوق النقد الدولي. (2019). ميثاق الشفافية المالية، واشنطن: صندوق النقد الدولي.
12. صندوق النقد الدولي. (2014). دليل إحصاءات المالية الحكومية 2014. واشنطن: صندوق النقد الدولي.
13. لي جيونج داي، جارين ناشين، بلال تابتي، هيثم طروق، (2025)، اصلاح دعم الطاقة في المنطقة العربية، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
14. مجلس الامن القومي الليبي، (2025)، الدراسة التفصيلية لنظام الحكم المحلي، الطبعة الثانية، المجلس الامن القومي الليبي- ليبيا.
15. مجلس الامن القومي الليبي، (2025)، السياسات الاقتصادية في ضوء التحديات الراهنة، الطبعة الاولى، المجلس الامن القومي الليبي- ليبيا.
16. منشورات مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية (سنوات مختلفة)، طرابلس - ليبيا.
17. وزارة التخطيط، (2022)، نتائج مسح القوى العاملة: التشغيل والبطالة، إدارة الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، ليبيا.
18. وزارة التخطيط، (2022)، نشرة الحسابات القومية للفترة 2006-2019 وتقديرات أولية 2020 - 2021، ليبيا.

References

1. International Monetary Fund (2018) Public Investment Management Assessment (PIMA): Guidance Note. Washington, DC: IMF.

2. **International Monetary Fund. (2002). "Open Budget Preparation, Execution, And Reporting". In Manual on Fiscal Transparency. USA: International Monetary Fund.**
3. **Diamond, J., & Potter, B. H. (Eds.). (1999). Guidelines For Public Expenditure Management. Usa: International Monetary Fund.**
4. **The Sentry, (2026), The Libyan Investment Authority's Not- So Frozen Billions, Mismanagement, Competition, and Corruption, The Sentry.org.**
5. **Taoukik Rajhi, (2026), Libya's Macroeconomic policy Mix, 2025-2026: Fiscal Fragmentation, Monetary Accommodation, and Exchange Rate Adjustment Under Political Duality, Economic Policy BRIEF, policybrief.org.**
6. **Tim Eaton, (2026), How Libya's Governance Dispute Weakened Oversight Institutions: Opportunities to Restore Their Functions, UNSMIL Structured Dialogue, Chatham House, Libya- Tripoli.**